

# الألف كتاب

(١١٤)

## موجز تاريخ الشرق الأوسط

من ظهور الاسلام إلى الوقت الحاضر

تأليف

جورج كيرك

( George. E. Kirk )

مؤلف كتاب « الشرق الأوسط خلال الحرب : ١٩٣٩ - ١٩٤٥ »

وكتاب « الشرق الأوسط بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٠ »

ترجمه

عمر البشير كندري

راجع

الدكتور سليم حسن

الناشر مركز كتب الشرق الأوسط

٤٥ شارع قصر النيل

دار الطباعة الحديثة  
٥ شارع قط النور - جف ١٩٣٨

# الالف كتاب

مُجَرَّدَاتُ نَجِّ الشَّرِّ الْوَسْطِ  
( ١١٤ )

بإشراف إدارة الثقافة العامة  
بوزارة التربية والتعليم

هذه ترجمة كتاب :

A SHORT HISTORY OF THE MIDDLE EAST  
by  
GEORGE KIRK

« إن تاريخ العالم . . . . ليس بعبء على الذاكرة . . وإنما هو نور  
يضيء الروح . . . »  
[ اللورد أكتون ]

# موجز تاريخ الشرق الأوسط

من ظهور الاسلام إلى الوقت الحاضر

تأليف

جورج كيرك

( George. E. Kirk )

مؤلف كتاب « الشرق الأوسط خلال الحرب : ١٩٣٩ - ١٩٤٥ »

وكتاب « الشرق الأوسط بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٠ »

راجع

الدكتور سليم حسن

ترجمه

عمر البشير كندري

الناشر مركز كتب الشرق الأوسط

٤٥ شارع قصر النيل

دار الطباعة الحديثة  
٤٩٣٨ شارع النيل - ج ٤





## فهرست

صفحة

١	كلمة المترجم .....
٢	مقدمة الطبعة الثالثة ( من الأصل الإنجليزي ) .....
٤	الفصل الأول : عام ٦٠٠ م — التفكك والانحلال في الشرق الأوسط [ الرؤوس الفرعية في هذا الفهرس من عمل المترجم ويقابلها في الأصل الإنجليزي مجرد فواصل ]
٤	مكانة الشرق الأوسط في التاريخ .....
	الحضارة الزراعية في الهلال الخصيب ، — حالة المجتمع بالشرق إلى
٦	سنة ٦٠٠ م .....
١٧	الفصل الثاني : ظهور الحضارة الإسلامية وتدهورها ( ٦١٠ — ١٥١٧ )
١٧	حالة بلاد العرب قبل الإسلام — الدعوة المحمدية وانتشار الإسلام
	الدولة العباسية — التقدم المادى والثقافى فى عهدها — ابتداء الانحلال —
٤٣	طرق انتقال العلوم والمعارف إلى أوروبا .....
	تمزق وحدة المسلمين السياسية واختلاف مذاهبهم الدينية — بعض الإنقاذ
	على يد السلجوقيين — الحروب الصليبية — صلاح الدين الأيوبي وسقوط
	الدولة الفاطمية — المماليك — صدهم للمغول — تدهورهم — ظهور
٦٣	الأتراك العثمانيين .....
٨٥	ملحق ببيان أهم العقائد الإسلامية .....
	الفصل الثالث : الدولتان العثمانية والفارسية ونمو روح الإقدام عند
٨٨	الأوربيين ( ١٥١٧ — ١٧٧٠ ) .....
٨٨	ابتداء ضعف الدولتين — سياسة العثمانيين فى حكم أنحاء دولتهم .....
٩٦	الاستكشافات الجغرافية الأوربية وابتداء المنافسة الاستعمارية .....
١٠٨	الفصل الرابع : نمو الاستعمار الغربى ( ١٧٨٠ — ١٩١٤ ) .....
١٠٨	تقدم التنافس الاستعمارى فى عهد تدهور العاهليات الشرقية .....
١١٥	محمد على — الترخيص بحفر قناة السويس فى عهد سعيد .....

صفحة

١٢٦	... .. جهود فرنسا الثقافية والمالية في المشرق
١٣٢	... .. منافسة روسيا وفرنسا لبريطانيا في الشرق العربي
١٣٦	... .. الزحف الألماني نحو الشرق
١٤٩	... .. الفصل الخامس: نمو العصية القومية ( ١٨٠٠ - ١٩١٧ )
١٤٩	سوء حالة المشرق عند بداية القرن التاسع عشر — جهود محمد علي في مصر
	بعثات التعليم الأجنبية في الشام ولبنان منذ حكم ابراهيم باشا — بوادير
١٥٧	... .. حركة القومية العربية
١٦٠	... .. الحالة وقتئذ في فارس والعراق
١٦٤	... .. مصر من أول حكم اسماعيل إلى نشوب الحرب العالمية الأولى
١٨٦	... .. الحركة الوطنية خلال ذلك في الشام والعراق
	مسلك زعماء العرب عقب نشوب الحرب العالمية الأولى وتدير الثورة
١٩٢	... .. العربية ضد الأتراك

١٩٨	... .. الفصل السادس . تصادم المصالح السياسية ( ١٩١٨ - ١٩٢٩ )
-----	--

صفحة

٢٥٧	ب — فترة ما بين الحربين	٢٠٢	١ — تسوية المشاكل بعد الحرب
٢٥٧	... .. في مصر	٢٠٢	... .. في مصر
٢٦٨	... .. في العراق	٢١٢	... .. في العراق
٢٧٨	... .. في فلسطين	٢٢٥	... .. في فلسطين
٢٩٧	... .. في سوريا	٢٤٧	... .. في شرقي الأردن
٣٠٢	بجمل القول عن الحالة في الشرق	٢٤٩	... .. في جزيرة العرب
		٢٥١	... .. في سوريا

٣٠٣	... .. الفصل السابع : الحرب العالمية الثانية وما بعدها ( ١٩٣٩ - ٥٠ )
٣٠٣	... .. معركة الشرق الأوسط
٣١٦	... .. فلسطين ومسألة إسرائيل
٣٢٣	... .. الفرنسيون في سوريا ولبنان
٣٢٨	... .. عودة إلى مسألة فلسطين — إنشاء دولة إسرائيل
٣٤٨	... .. الحرب الفلسطينية بين العرب وإسرائيل

## ( ح )

صفحة

٢٥٦	... .. عودة إلى المسألة المصرية
٣٦١	... .. الفصل الثامن : الحالتان الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر
٣٦١	... .. الموارد الطبيعية وحالة السكان
٣٦٧	... .. مقدار الرى وكثافة السكان ودرجة الإنتاج ومجال التصنيع الخ
٣٨٢	... .. وسائل النقل والمواصلات — تمويل المشروعات
٣٨٩	... .. النتيجة ..
٣٩١	... .. الفصل التاسع : روسيا والشرق الأوسط
٣٩١	... .. ١ — عهد الحكم القيصرى
٣٩٣	... .. ٢ — عهد الحروب الثورية الروسية : ١٩١٧ — ٢١
٣٩٧	... .. ٣ — عهد ما بين الحربين : ١٩٢١ — ٣٩
٤٠٠	... .. ٤ — دور « معاهدة » المانيا : ١٩٣٩ — ٤١
٤٠٢	... .. ٥ — مدة الحرب ( العالمية الثانية ) : ١٩٤١ — ٤٥
٤٠٥	... .. ٦ — ما بعد الحرب
٤٢٤	... .. الفصل العاشر : الشرق الأوسط والعالم ( ١٩٥٠ — ٥٤ )

## بيان بالخرائط الواردة بالكتاب

الخريطة	صحيفة
١ — الشرق الأوسط	صدر الكتاب
٢ — الشرق الأوسط في القرن السابع	٣
٣ — اتساع رقعة الدولة الإسلامية	٢٧
٤ — العالم الإسلامي في القرن العاشر	٤٧
٥ — الدول الإسلامية الرئيسية	٥١
٦ — غارات المنغول	٧٥
٧ — اتساع رقعة الدولة العثمانية	٨٤
٨ — اتساع رقعة الدولة ، المصرية في القرن التاسع عشر	١٢١
٩ — الزحف الألماني نحو الشرق	١٣٨
١٠ — آسيا العربية عام ١٩١٤	١٩١
١١ — إسرائيل والأردن في عام ١٩٥٠	٣٤٩
١٢ — موارد الثروة بالشرق الأوسط	٣٧٦ — ٣٧٧
١٣ — الإيرانيون والأكراد والاتحاد السوفيتي	٤٠٩

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة المترجم

إنه من حسن التوفيق أن كان هذا الكتاب بين مجموعة «ألف الكتاب» ،  
التي قررت وزارة التربية إخراجها باللغة العربية في هذا العهد الزاهر .

فقد تناول في إيجاز بارع تاريخ الشرق الأوسط في عصوره الطويلة ،  
ومن نواحيه الحيوية المتعددة ، مما لم يجتمع قبله في مجلد واحد . كما أنه  
حوى الكثير من أنباء أحداث العصر الأخير مما لم يُنشر قبل اليوم باللغة  
العربية .

وقد بذرت من المؤلف بطبيعة الحال بعض عبارات وتعليقات قليلة  
لا تتفق والعقائد الإسلامية ، وخاصة عندما تناول الكلام على ظهور  
الإسلام ؛ وقد لفتنا النظر إليها ، كل منها في موضعه ، مع ما يلزم من التعقيب  
عليها . وكذلك تداركنا بمثل هذا التعقيب ما بدا أحيانا في بعض أقوال المؤلف  
من نغمة تغلب عليها النُصرة الانجليزية ولا تتفق تماما والروح المصرية . بهذا  
أُمنّا جانب اعتراض أى معترض ، وانفسح المجال للإفادة بما في الكتاب من  
غير المعلومات وعظيم المزايا .

وحرر بالقاهرة في ١٢ مارس سنة ١٩٥٧

عمر الإسكندري

## مقدمة الطبعة الثالثة

( من الاصل الانجليزي )

نشأ هذا الكتاب عن مجموع محاضرات ألقيتها بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٧ في « مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية ، على طائفة من الطلبة البريطانيين ، بقصد تزويدهم بما يحتاجون إليه من المعلومات الأساسية العامة في تاريخ الشرق الأوسط وما يختص به من الشؤون الجارية ، لتأهيلهم للنهوض بأعباء ما يسند إليهم من المراكز في هذه المنطقة ، لا بقصد إعدادهم لأن يكونوا من علماء التاريخ الإخصائيين . ولم تكن وجهات النظر في جميع هذه المحاضرات خاضعة لأي نهج رسمي أو عقيدة بذاتها . كما أنه لم يُتَحَ لى في إعدادها الوصول إلى شيء من المصادر الرسمية التي لم تنشر بعد . وغنى عن البيان أن « المركز » لا يعدّ مسئولاً بحال ما عن شيء مما استجد من المعلومات التي زيدت في الطبعات التالية للطبعة الأولى . فإنه فضلاً عن التعديلات الطفيفة التي أجريت في الفصول الأولى من الكتاب ، قد قام نيابة عنى المستر « آرثر ميلز » ( Mr. Arthur Mills ) زميلي بالجامعة الأمريكية ببيروت بكتابة الفصل الثامن بأكمله من جديد ، كما أنه قد أعيد النظر في حوادث عام ١٩٥٠ بالفصل الأخير ، الذي كان قد سبقت كتابته من جديد في الطبعة الثانية . ذلك فضلاً عن إضافة أسماء عدد من المصادر الجديدة الهامة على قائمة المصادر التي استقى منها الكتاب .

وقد كانت الحاجة لا تزال ماسة في الطبعة الثانية إلى بيان ما يبرر استعمال اسم « الشرق الأوسط » بدلا من التسمية القديمة « الشرق الأدنى » وبدلا من التعبير الجغرافي « آسيا الجنوبية الغربية » ، غير الملائم ، أما الآن في عام ١٩٥٤ فلا يحتاج الأمر إلى شيء من هذا البيان .





# الفصل الأول

عام ٦٠٠ بعد الميلاد

## التفكك والانهيار في الشرق الأوسط

يشغل الشرق الأوسط مكاناً فريداً في التاريخ ليس له مثيل . فهذه على الأرجح هي الناحية من العالم التي فيها ، بعد أن عاش الإنسان أزماناً سحيقة ، قد تبلغ مليون عام ، ولا عماد له سوى ما يجمعه من الخضر البرية وما يصطاده من الحيوانات المستوحشة ، اهتدى منذ نحو ٨٠٠٠ سنة أو ما يقارب ذلك ، بغد تجارب شاقة وأخطاء جسيمة ، إلى استزراع الأغذية النباتية واستئناس بعض الحيوانات النافعة ، فتسنى له بذلك لأول مرة أن يدرج في مدارج الارتقاء نحو حضارة تفوق ما رآه إلى ذلك الوقت .

وعندما بلغت تلك الحضارة الراقية في الشرق الأوسط ذروتها في المدة التي ترجع إلى ما بين الألفين وثلاثة الآلاف سنة من وقتنا الحاضر ، ظهر في كل من البلاد الهيلانية وأرض «يهوذا»<sup>(١)</sup> في وقت واحد تقريباً نفر من الرجال تنبهوا إلى الناحية الخلقية من التاريخ وإلى تلك الهوة التي تفصل بين ما تصبو إليه آمال الإنسان وما يتحقق منها بالفعل . فقد قام أنبياء

---

(١) المترجم — البلاد الهيلانية هي بلاد الإغريق القديمة وما تفرع عنها . ويهوذا هي الجزء الجنوبي من فلسطين وفيه كانت إحدى مملكتي العبرانيين اللتين انقسمت إليهما مملكة العبرانيين بعد عهد سليمان عليه السلام .

العبرانيين بانذار قومهم بيوم الحساب الذى يجزى فيه الله الآثمين بإثمهم ، كما قام « أفلاطون » ينشر فى الناس تعاليمه بأننا جميعاً أهل دارين معا وأن رقيتنا الحقيقى الوحيد فى هذه الدنيا هو رقى الروح :

« ex umbris et imaginibus in veritatem »

( من الظلال (الطيف) والصور إلى الحقيقة ) .

وفى المسيحية ظهر هذان المبدآن ممتزجين فى عقيدة واحدة ممثلة فى أن « الكلمة صارت جسداً » ( لأجل أن يخلص الجسد )

« The word made the flesh that the flesh might be redeemed »

وما دامت حضارتنا لاتزال تقدر ما لها من الجذور الروحية ، فلا يمكن بحال أن نتجاهل أرض الشرق الأوسط التى نبتت فيها هذه الجذور .

فتلك الخطوة الأولى الخطيرة الشأن التى خطاها الإنسان بانتقاله من مرحلة تصيد غذائه إلى مرحلة الاستقرار على الزراعة ، وتجاوبه مع ذلك التحدى العظيم من جانب التغيرات الجوهرية فى بيئة الطبيعة <sup>(١)</sup> ، قد أوضحها علماء الآثار أيماءً إيضاح فى الثلاثين سنة الأخيرة . كذلك كتب عن موضوع نبوغ الإغريق وعن منشأ الديانة المسيحية وانتشارها من الكتب الكثيرة القيمة الغزيرة المادة ، ما يحار الإنسان فى أن يتخير منها ما يوصى القارىء الراغب فى الاطلاع بالبدء به للاستئارة فى هذه الموضوعات . كما أن العصر الفضى للشرق الأوسط ، وهو عصر الحضارة الإسلامية ، أو كما تسمى عادة الحضارة العربية ، يزخر بموضوعه الكثير من المؤلفات ذات الصبغة العلمية .

كذلك توجد أبحاث من الطبقة الأولى عن نواح شتى من أحوال الشرق

(١) أنظر كتاب « دراسة فى التاريخ » تأليف توينبى

( A. J. Toynbee, A Study of History )

الأوسط المعاصر لنا أو ما قبله بقليل ، غير أن المؤلفات العامة التي تحاول ربط العهد الحاضر بما كان عليه الحال في القرون الوسطى نادرة جداً<sup>(١)</sup> ، مع ما في الربط بينهما من أثر بالغ في إيقاظ الخيال التاريخي . وفي هذه المناسبة نتبين لنا سخرية التاريخ . ذلك بأنه في الوقت الذي نضرب فيه ، بعد عام ١٣٠٠ م معين إنتاج الحضارة الإسلامية التي ازدهرت بها القرون الوسطى ، نرى الحضارة الغربية تدخل في دور جديد من التجارب دام إلى الوقت الحاضر ، وفي حين أن استيقاظ الشرق الأوسط إنما كان بفضل ما أخذه عن الغرب من طرق التفكير والمعارف الفنية في القرن التاسع عشر ، نراه قد أخذ يتذكر له ، وأحدث انفجاراً في العلائق بينهما في أيامنا هذه — وفي هذا أبلغ شاهد على أن التاريخ لا يسير في نظام قياسي مطرد ، وأنه ليس بغاية في ذاته وإنما هو وسيلة نتبين بها « الحساب » الذي يأتي فيما وراء التاريخ .



إن التغيرات الجوية التي امتدت آلافاً من السنين وانتهت ، حوالى عام ٦٠٠٠ ق . م . تقريباً ، بما نسميه بالتعبير الشعبي « انحسار العصر الجليدي الأخير » ، قد تركت أنحاء شاسعة من الشرق الأوسط في حالة صحراوية مجذبة تكاد تكون خالية من الأمطار ، كالتى ما زالت تشاهد في الصحراء الكبرى الممتدة عبر إفريقيا من الغرب إلى الشرق بعرض ١٠٠٠ ميل ، والتي نرى بقيتها في صحراء بلاد العرب . وفي شمالى هذا النطاق الماحل نجد سلسلة جبال سوريا والآناضول وإيران تتساقط عليها أمطار وفيرة يُعزى مورها إلى البحر الأبيض المتوسط . وهذا النطاق الذى تتوافر فيه المياه بدرجة لا بأس بها ، يكتنفه من الغرب والشرق حوضان من أعظم حياض الأنهر ، وهما

---

(١) بعد الطبعة الأولى من هذا الكتاب ظهرت الترجمة الانجليزية لكتاب تاريخ الأمم الإسلامية تأليف « كارل بروكلمان » ( Carl Brockelmann )

حوض النيل وحوض دجلة والفرات ، وبذلك يتألف من الجميع ما يسمى «الهلل الخصب» ، وهو الذى ، على أرجح ظن ، كان مهد الحضارة الزراعية الآتفة الذكر<sup>(١)</sup>

وفى سنة ٦٠٠ م كانت حالة المجتمع بالشرق الأوسط لا تزال من صنع هذه الحضارة الزراعية ، بعد انتشارها وارتقائها . ولم يكن بالطبع فى الإمكان زراعة الانحاء الصحراوية الشاسعة إلا فى واحات صغيرة متناثرة تروى من آبار مستمدة من المياه الجوفية ، غير أن ما يشرف على تلك الصحارى من السهول شبه الصحراوية ( السهوب ) كان فيه متسع لمهنة أخرى تنتمى إلى هذه الحضارة وهى استئناس الحيوانات النافعة ، فاتخذها الكثيرون مقرا لهم ولماشيتهم من الإبل والماعز والأغنام . هؤلاء هم البدو ، وكانت معيشتهم بطبيعة الحال شاقة مزعزة . وأما الانحاء الأخرى الخصبة فكانت تُنبت الحبوب والفاكهة بما فيه الكفاية لغذاء القوم وصادراتهم ، كما كانت مدنهم عامرة بالصناعات الصغيرة ، مما أفضى إلى قيام تجارة نامية يُحمل النفيس منها فى قوافل بين الهند والبحر الأبيض المتوسط ، وأما ما قلت قيمته فكانت منحصرة فى مدى مسافات دون ذلك .

ولما كان توزيع الثروة الناتجة من العمل فى هذه الأصقاع بعيدا كل البعد عن نواميس العدالة ، فقد خمدت فى القوم روح الابتكار المادى والنهوض بالمشروعات الاقتصادية . ذلك بأنه فى بداية الأمر ، عندما كان الناس قبل الاهتداء إلى الزراعة يعيشون على حالة البدو والمزعة فى جماعات صغيرة متناثرة ، كانوا على ما نظن لا يجدون وسيلة لسد حاجات معيشتهم إلا عن طريق الشيوع . فلما نمت الحضارة الزراعية واتسع نطاقها بفضل ما أدخل عليها من

(١) لزيادة الاطلاع على مجرى الحوادث التاريخية يراجع كتاب :

الطرق والوسائل الفنية ، حصل فيها مثل ما حصل في الانقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر (بأوروبا) من زيادة مؤقتة ، فى مقدار إنتاج السلع وتنوعها ، أُرُبت على الزيادة فى عدد السكان . فانفسح المجال بهذه الوفرة الجديدة إلى امتياز قوم عن قوم فى اقتسامها ، وأغلب الظن أن ذلك جرى عن طيب خاطر من الجميع . وفى مقدمة من ظفروا بالامتياز فى ذلك رجال الدين ، وهم كانوا قديما مصدر العلوم والمعارف الحافظين لها ، ويليههم قادة الحرب الذين بيدهم حماية ثروة الجماعة من غارات المتبربرين من أهل البادية ، والذود عما ينازعهم فيه غيرهم من الأمم المجاورة . وبلى هؤلاء جماعة موظفى الدولة ( على قلتهم ) ثم التجار فالصناع ، وفى مؤخرة الجميع الزراع ، وهم الملازمون للأرض الذين قلما وصلت اليهم آثار ما تجود به أدوار الحضارة المتعاقبة من النعم المادية أو الأدبية حيناً بعد حين . وقد جرى العرف بين القوم بأن يتوارث الناس المهن وغيرها من الأعمال فى المجتمع عن آبائهم وتبعاً لبيئتهم ، وإن كان ذلك لم يتقيد فى الشرق الأوسط بتلك القيود الحديدية المرعية فى بلاد الهند ، وكثيرا ما كان يشق النابغة طريقه إلى مركز أسمى مما نشأ فيه .

ولما كان الصناع والزراع ، على كثرتهم ، لا يحصلون إلا على جانب يسير من السلع الصناعية ، فلم يكن لهم من حافز يحفزهم إلى الإكثار من إنتاجهم فوق ما تحتاجه تلك الطائفة الصغيرة المنعمّة وفوق ما جرت العادة بتصديره ، ولذلك لم يستخدموا فى أعمالهم سوى قوة الإنسان أو الحيوان . فمع أنهم قد علموا بقوة البخار كأمر من المستغربات العلمية ، لم يحاولوا تسخيرها فى الصناعة أو النقل وبقوا قانعين بالاعتماد على القوة العضلية . ولذلك ركبت بينهم ملكة الابتداع الفنى التى تجلت فى الأدوار الأولى من هذه الحضارة الزراعية ، وأخذ التقدم المادى يسير ببطء شديد .

أما فى عالم الفكر فقد كان لا يزال فى مختلف ميادينها مجال واسع للنشاط . فظهرت السياسة ، وساعد على نموها سعى كل طائفة وراء الحصول على حاجاتها

الاقتصادية التي لا وجود لها في دائرتها ، أو شعورها بالحاجة إلى حماية بضائعها من غارات من جاورهم من المغيرين . ومالبت قادة الحرب (الذين كثيرا ما صاروا ملوكا) أن جدوا في العمل على توسيع رقعة البلاد التي تدين لهم رغبة في توفير الاكتفاء الذاتي لبلادهم أو ضمان حمايتها . وقد تابعت الدول على مسرح التاريخ من مصريين وحيثيين وأشوريين وبابليين وفرس ، ومن بعدهم الإسكندر الأكبر وقواده ، ثم الدولة الرومانية — وكان كل منها يزيد على رقعة بلاده ما استطاع ضمّه إليها ، غير أنهم كانوا جميعا يلقون صعوبة في بسط الوحدة فيها ، نظرا لما تأصل في أرجائها من فوارق محلية أو لبطء المواصلات بين أُنحائها . وقد اقتصر الأوائل من هذه الدول على تنصيب عمال لهم في البلاد التي استولوا عليها ، لجمع الضرائب لهم ، وعلى ترك مسحة ما من حضارتهم بين أهل تلك البلاد ، في حين أن المتأخرين من أولئك الفاتحين ضربوا بسهم وافر في توحيد أرجاء دولتهم . فقد توحدت في دولة الفرس سكة الدراهم ، كما انتشرت في أُنحائها لغة موحدة للتفاهم في الشؤون التجارية اليومية . وفي الممالك الهيلانية التي نشأت في أعقاب فتوح الإسكندر الأكبر لمصر وآسيا الغربية انتشرت اللغة الإغريقية والعناصر الفكرية من الحضارة الإغريقية بين الطبقات الوسطى من سكان المدن وامتدت التجارة إلى آخر أطراف العالم القديم تقريبا . وقد قفت أثرهم في ذلك الدولة الرومانية ، التي هي الوارث المباشر للحضارة الهيلانية .

ومع أن شعوب الدولة الرومانية قد نعموا بالكثير من الأمن وبمستوى راق عام من الحضارة في الشؤون المادية والاجتماعية والعقلية ، مما لم يروا مثله قط من قبل ، فقد كان بينهم الملايين من الساخطين الذين شعروا بشيء من التعس أو بضيق المجال لنهوضهم مما كانوا عليه في تلك الظروف ، أو أحسوا بشعور جارف بأن السعادة ليست في الإثراء وحده ، فنزع الكثيرون منهم — عن طريق الأسر في الحروب أو عن طريق الاتجار — من ديارهم ، ونزلوا المدن الكبرى أمثال روما والإسكندرية وأنطاكية ، حيث تكوّنت منهم

طائفة كادحة معدمة . وهناك مُهرت آراؤهم وعقائدهم التقليدية في بواقي هذه العواصم مع ما أضيف إليها من عناصر الفلسفة الإغريقية . وإذا كان في نزوح المرء عن وطنه انقطاع للصلة بينه وبين ما كان يسود بيئته المحلية عادة من مظاهر الدين المرعية، فقد أفضى اغتراب هؤلاء القوم إلى التماسهم الأمل وراحة الضمير في الديانات الخافلة بالغوامض وغير المرتبطة بمكان ما ، والتي لقيت استجابة عامة في بلاد البحر الأبيض المتوسط بما كانت تبثه من عقائد الاتصال الرباني في هذه الحياة وما تعد به من نعيم في الحياة الآخرة .

ومن بين العقائد الدينية التي كانت في الأصل ذات صبغة محلية تلك التعاليم العبرانية المعزوة إلى الرب « يهوه » . فقد طرأ على أوضاعها بعض التحول من جراء إخراج اليهود من أوطانهم ونفيهم بعيدا عنها <sup>(١)</sup> . وكانت هذه الديانة قد احتوت بفضل أنبيائها من التعاليم السامية الحاضرة على الارتقاء بالروح والتمسك بأهداب الدين ونشر العدالة الاجتماعية مالم يسبق له مثيل ، ولم يكتب لها البقاء والتغلب على ذلة المنفى إلا بفضل توسعها في دائرة رسالتها وتحولها من دين قومي لأمة صغيرة إلى ديانة ذات رسالة عالمية طبقا لما جاء به نبيهم « أشعيا » ( في الإصحاح الثاني ) ، غير أنهم مالبثوا ، بعد رجوعهم من المنفى أن عادوا إلى اعتبار دين « يهوه » دينا محليا مقره في بيت المقدس ، فانعكست آية ذلك التوسع الروحاني حتى انحصرت ديانة اليهود في دائرة قوميتهم الضيقة ، وقصرت اهتمامها على مفصلات المسائل التشريعية الصغيرة ، ولم تخرج قط عن هذا النطاق الضيق إلى الآن . وقد شذ عن هذا التقليد نفر من الناس بين حين وآخر ، فكانوا يُعتبرون خارجين على الشريعة اليهودية ،

---

(١) المترجم — يشير المؤلف بذلك إلى ما حدث عند استيلاء « نبوخذ نصر » ملك بابل على بيت المقدس حاضرة مملكة العبرانيين الجنوبية (يهودا) من تشتيت شملهم ونفي جانب عظيم منهم إلى بلاده ( عام ٥٨٦ ق . م ) حيث بقوا في « الأسر البابلي » طوال سؤدد البابليين . ومن قبل كان الآشوريون قد فعلوا مثل ذلك بمملكتهم الشمالية ( إسرائيل ) .

وقد لقي هذا المصير مؤسس الديانة المسيحية في صورته الانسانية . كما أن القديس بولص ، وهو يهودى تزود بالدراسة الإغريقية ، قام مع غيره بنشر « انجيل المحبة الذى جاء به المسيح » ، عن المحبة بين مدن شرق البحر الأبيض المتوسط . وعندما أخذت دراسة المعارف الإغريقية الرومانية فى الركود انتقل جانب كبير من نشاط الأبحاث العقلية ، الناهضة فى ذلك الوقت ، إلى ميدان البحث والتوضيح لذلك اللاهوت الثلاثى ( المثلث العام ) والكشف عن غوامضه وتصوره على الوجه الصحيح .

وفى سنة ٣١٣ م ، بعد أن عانت الدولة الرومانية ما عانت من الفوضى العسكرية مدة جيلين كاملين ، حتى أشرفت على الدمار من الوجهتين الاقتصادية والسياسية ، وأخذ الإمبراطور « قسطنطين » يبحث عن قوة جديدة تعينه على إعادة النظام وصون الحضارة ، وجد ضالته فى الكنيسة المسيحية . ومع أن هذه الكنيسة لم يكن قد خضع لها بعد إلا أقلية فى الدولة بوجه عام . فإنها احتملت شدة « أوقات الاضطهاد » وظلت تجتذب إليها قلوب الناس رغم ما يلاقونه فى سبيل ذلك من العسف والاضطهاد بين حين وآخر ، حتى صارت منزلتها لا تضارع . فاعترف « قسطنطين » بالمسيحية واعتبرها الديانة الرسمية للعاھلية الرومانية . فكان لما تلا ذلك من التعاون الوثيق بين الكنيسة والدولة فى توطيد نظام الحكم واستقراره أكبر أثر فى سرعة انتشار الديانة المسيحية فى كافة أنحاء العاھلية ، « حتى لم يبق بها أثر للوثنية الا فى بقع مبعثرة ضئيلة » ، بل انتشرت إلى ما وراء حدود الدولة عن طريق القوافل التجارية .

على أن ما أحرزته المسيحية من هذا الانتصار الزمنى لم يعد على جماهير الناس بالحرية الروحانية ولم يُحدث شيئاً يذكر فى المنابع التى تستقى منها أخلاقهم . فقد ارتبطت الكنيسة بعجلة الحكومة ، وهذه إزاء ما واجهها من واجبات لإنقاذ كل ما يمكن إنقاذه من مخلفات فوضى القرن الثالث ، الذى قضى فيه على ما كانت تتمتع به الطبقة المتوسطة فى أوائل عهد الدولة الرومانية



من حرية تمثلت في استقلال المدن بشؤونها الداخلية ، اضطرت إلى تقييد نظم الحكم في الدولة بمراسيم وأوامر إجبارية حازمة ، صانت الدولة حقاً من الانهيار التام ولكنها عرقلت فيها كل تقدم اقتصادي أو اجتماعي ، وأثقلت كاهل الناس بأعباء من الضرائب لا يفقهون منها . وكذلك ما كان ينتظر من وحدة وارتباط من جراء تداول لغة الإغريق وثقافتهم ومن انتشار الديانة المسيحية لم يتحقق منه إلا القليل ، لأن العامل الأول منهما لم يكد يتخطى الطبقة الوسطى من سكان المدن ؛ فلم يكن له أثر يذكر بين طبقة الصناع أو أهل الريف على كثرتهم ، إذ أن هؤلاء جميعاً احتفظوا بلغاتهم وعاداتهم المحمية ، وأما المسيحية فإنها وصلت إلى هؤلاء الجماهير عن طريق الترجمة عن الإغريقية ومن أفواه مواطنيهم ممن هم على شاكلتهم ؛ وبذلك لم يكن للمسيحية أثر يذكر في التقريب بين الجماهير التي لم تزود بالثقافة الإغريقية . كذلك كان للانحيازات القومية أثرها . فإنها ، مضافاً إلى ما كان يحيط بها من الاستياء من صرامة الأحكام الصادرة من القسطنطينية وشدة استغلالها للقوم مع تفشي الفساد بين من بيدهم الأمر من رجال الحكومة ، لما لم تجد متنفساً لثوراتها في ميدان السياسة ، ظهرت في شكل منازعات دينية حول مسائل شكلية تعصب كلٍّ لرأيه فيها .

وكانت الكنيسة المسيحية نفسها قد وقعت فريسة لمثل هذه المشاحنات عندما سلبت منطق الفلسفة الإغريقية سيفه الحاد على موضوع « الإلهية المثلثة » ، الصعب التصور . وفي البلاد الواقعة شرقي البحر الأبيض المتوسط قام جدال عنيف بين رجال الدين في هل أن طبيعة السيد المسيح في حياته على وجه الأرض كانت إلهية أو إنسانية . فتناول الأمر المتعصبون من المصريين والجهلاء من أهل مدينة الاسكندرية ، فتعصبوا للعقيدة « المونوفيسية » التي تقول بطبيعة واحدة إلهية للمسيح لم تتغير ، واتخذوا من ذلك حجة لشن الغارة على المنطق الإغريقي والآراء الإغريقية . وقد عقد من أجل ذلك مجمع ديني عام

يمثل الكنيسة بأسرها؛ في مدينة « خلكدونيا » (Chalcedon) سنة ٤٥١ م،  
فأخذ قراراً يحاول به التوفيق بين الفريقين؛ فلم يؤيد المذهب القائل بإنسانية  
المسيح على الأرض إلى الحد الذي أراده البطريق « نسطور »، كما أنه لم يخضعه  
جملةً لعقيدة إلهية المسيح في كل أدواره كما أراد « المونوفيسيون ». فلم يرمق هذا  
القرار في أعين « المونوفيسيين »، وأثار عاصفة من الهياج بينهم: فذبخوا بطرق  
الاسكندرية داخل كنيسة في يوم الجمعة الحزينة ومثل الغوغاء بجسمانه في  
شوارع المدينة. وعلى الرغم مما بذلته قوات الحكومة لإخماد هذه الفتنة،  
فقد انتشرت الحركة بين غالبية أهل مصر والشام انتشاراً فعلياً لم تحظ بمثله قط  
الحضارة الإغريقية نفسها؛ وخرج كل من الإقليمين على الكنيسة الأصلية  
وكوّنوا كنيسة قومتين: أحدهما الكنيسة القبطية بمصر والآخرى الكنيسة  
السوريانية أو اليعقوبية بالشام، واستعملت كل منهما في عباداتها لغتها الوطنية  
بدلاً من الإغريقية التي كانت هي لغة الثقافة شرقي البحر الأبيض المتوسط  
ولغة الكنيسة في جميع هذه الإنحاء، فاستعملت في مصر اللغة القبطية (وهي  
ما آلت إليه اللغة المصرية القديمة في ذلك الوقت) واستعمل السوريون  
اللغة السورانية (١)

يتضح من ذلك أنه لم يكد يوجد بين عوامل الحضارة بالشرق الأوسط  
في أوائل القرن السابع الميلادي عامل واحد من عوامل الوحدة. وكان يتنازع

---

(١) وهاتان الكنستان، هما وأتباع نسطور أيضاً، لا تزال باقية إلى يومنا هذا بين  
الكنائس الشرقية التي تكاد تكون غير معروفة في أوروبا الغربية. فالأقباط بمصر  
لا تزال عدتهم، بعد ثلاثة عشر قرناً من الحكم الإسلامي، بلغ أكثر من مليون  
نسمة، وتأخذ عن مذهبهم أيضاً الكنيسة القومية في إثيوبيا، والكنيسة السورانية لها  
من الأتباع ما يتراوح عددهم بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف يقطنون شمالي ما بين النهرين، والشام  
وجنوبي الهند، أما النساطرة فبعد أن نشروا مذهبهم في شطر كبير من أواسط آسيا في  
القرون الوسطى أخذوا في الانكماش حتى صار لا يدين بدينهم سوى بضع عشرات من  
ألف « الاشوريين » الرحل.

النفوذ والسلطان في هذه الأرجاء منذ قرون عدة دولتان حرييتان عظيمتان، هما الدولة الرومانية الشرقية أو البوزنطية ودولة الفرس . فكانت الدولة البوزنطية تسيطر على البلاد الواقعة على الشطر الشرقي من البحر الأبيض المتوسط ، ولم تتمكن قط من بسط نفوذها الدائم على بلاد ما بين النهرين ، في حين أن الفرس شنوا في خلال القرن السادس عدة غارات قوية على سوريا دمروا في غارة منها حاضرتها « انطاكية » ، كما استولوا في عام ٦١٤ على مدينة بيت المقدس وأشعلوا النار في كنائسها

على أنه بالرغم من هذه الحروب لم تكن حركة التجارة والصناعة راكدة مطلقا ، بل قد كان هناك من فيض الثروة ما يكفي لإنشاء الكثير من الكنائس الجديدة وخاصة في عهد الإمبراطور « جستنيان » ( ٥٢٧ - ٥٥٥ م ) الذي ندين له بإعادة بناء كنيسة قسطنطين المعروفة بكنيسة « ميلاد المسيح » ( Nativity ) ببيت لحم وبإنشاء كنيسة « أيا صوفيا » بالقسطنطينية . وكانت المدن تعجّ بالحركة والنشاط ، ومن خير الأمثلة لما بقي من هذه المدن للآن « جيراش » ( بيلاد الأردن ) وتدمر ، وبعض بلاد صغيرة أخرى تقل عنهما في سوريا ؛ وإن كان علماء الآثار ، يأمعناهم النظر فيما تحت سطح الأرض ، يرون أن الكثير من هذا الثراء الظاهر يخفي وراءه قلة وضآلة .

على أنه بالرغم من رواج حال الملاك وأسر رجال الدين الأغنياء والتجار ، كان غمار أهل المدن والريف في ضنك من جراء ثقل الضرائب الباهظة وفساد الموظفين ، فلم يدينوا بشيء من الولاء لهذا الحكم . ومن جهة أخرى نجد الكنيسة المسيحية باصطباغها بالصبغة الرسمية دخلت هي أيضا في دور الجحود المستولى على جماعة رجال الحكم ، ومع أن الأديرة قامت بأكبر خدمة للخلف

(١) عن « لانكسندر هاردنج » ( Lancaster Harding ) في الدليل الرسمي لمدينة

« جيراش » (ملاحظة الآثار بالأردن سنة ١٩٤٤ )

بالإبقاء على حيوية بعض مخلفات الإغريق في العلوم والمعارف ، مما كان مصيره بدونها سيؤول إلى الفناء ، فانه لم يبق في الكنيسة نفسها شيء من ذلك الإخاء الذى امتاز به صدر المسيحية كما امتاز به فيما بعد صدر الإسلام . ذلك فضلا عن زوال ما كان للكنيسة من الصفة العالمية والوحدة . ومن جهة أخرى نرى أن روح الوطنية التى تمثلت في خروج الكنائس المونوفيسية على الكنيسة الأصلية لم تكن إلا مجرد الرغبة في مقاومة ما يرمى اليه رجال الحكومة والكنيسة العامة معاً من التمسك بالمركزية والعمل على صبغ البلاد بالصبغة الهيلانية ، لا عن وطنية حقة تشعر بها الجماهير التى سارت وراء هذه الحركة . فلم يكن هناك فى الواقع ما يمكن أن يسمى بالأمة المصرية أو الأمة السورية ، بل هى مجرد جماهير تحت رحمة كل قوة خارجية جادة .

وقد كان الأباطرة بعد مجلس « خالكونيا » يشعرون من أعماق قلوبهم — الواحد تلو الآخر — بنفور بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط من الحكم الرومانى وما ينطوى عليه ذلك من الخطر السياسى على العاهلية ، وسعوا إلى استجلاب مودتها بالنزول على بعض مطالب المونوفيسيين ، ( أى القائلين بالطبيعة الواحدة للمسيح ) ولكن هؤلاء كانوا صعب المراس فى مطالبهم ، ومن جهة أخرى كانت حرية الأباطرة فى المفاوضة معهم تقيدها مراقبة بابوات روما ، الذين وإن كانوا أقل اهتماما من أباطرة القسطنطينية بالشئون العاجلة السياسية لبلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط ، كانوا يحرصون كل الحرص على ألا يفضى التساهل مع المونوفيسيين المنشقين إلى شيء يتهدد سلامة ما يرونه المذهب الصحيح فى المسيحية ، وقد حدث أن بقوا ثلاثين عاما منفصلين عن أحد الأباطرة لميله إلى شدة التسامح مع هؤلاء الخوارج . على أن المونوفيسيين أنفسهم كانوا فى الواقع لا يميلون إلى التفاهم مع الإغريق لما يكتنون نحوهم من بغض ، فكانت النتيجة أن تلك الخطوات التى كان يخطوها الأباطرة من وقت إلى

آخر لاسترضائهم ذهب هباءً وحلت محلها اضطهادات شنيعة وحشية .  
 فاتسعت الهوة بذلك بين الفريقين إلى الأبد ، وتطورت الأمور في بلاد  
 شرقى البحر الأبيض المتوسط حتى بلغت الحد الذى يجعلها لقمة سائغة لأي فاتح  
 يعرض عليهم من الحرية فى شئونهم ما لم ينالوه على يد أباطرة  
 الرومان (١)

---

(١) أنظر كتاب «تاريخ الحروب الصليبية» تأليف Steven Runciman — الجزء الأول

## الفصل الثاني

ظهور الحضارة الإسلامية وتدهورها

( ٦١٠ - ١٥١٧ م )

قد كانت طبيعة شبه جزيرة العرب القاحلة مدعاة لبقاء حضارتها دون مستوى حضارة «الهلال الخصيب» بكثير، اللهم الا في بلاد اليمن ذات الأمطار الموسمية، حيث تدل قصة ملكة سبأ والكشوف الأثرية معاً على امتيازها عن سائر بلاد الجزيرة بمديّة يُنزى أساسها إلى أربابهم من سلوك البحار فيما بين شواطئ البحر الأحمر والمحيط الهندي . فكانت غالبية أنحاء الجزيرة لا تصلح إلا لسكنى القبائل الرحل الذين يعيشون على تربية الإبل والماشية الصغيرة ، ممن عُرس في جماعاتهم الميل إلى شن الغارات ، بعضهم على بعض ، إما للسلب أو لتنازع السيادة أو الأخذ بالثارات ، وإحياء ذكرى هذه الغارات بأشعار حماسية يفاخرون فيها بتلك الغارات ويتناقلونها جيلاً بعد جيل .

ولهؤلاء البدو لغات تنتمي إلى مجموعة واحدة عُرفت باللغات السامية . وكانوا منذ بداية الحضارة الزراعية يغيرون على أطراف «الهلال الخصيب» المشرفة على صحاريهم ، فتارة كانوا يكتفون بنهب محاصيل الأراضى الزراعية، وأخرى كانوا يتخذونها بالفعل مقرراً لهم ، وقد كان نزوح العبرانيين إلى فلسطين ونزولهم فيها عقب سنة ١٤٠٠ ق . م نتيجة غارة من أمثال هذه الغارات .

وبمثل ذلك أخذت شعوب أخرى تتكلم اللغة العربية تتوافد فيما بعد على

الطرف الشمالى من بلاد العرب ، وفى طليعتهم « النبطيون » ، الذين أخذوا منذ عام ٣٠٠ ق . م تقريباً ينزلون الجزء الجنوى من بلاد « عَبرُ الأردن » حول معقلهم المشهور « بَطْرَة » ، فاشتغلوا بالزراعة وبرعوا فى تدبير الوسائل الراقية للحفاظ على المياه لريها ، كما كان لهم مورد آخر يجبونه من الضرائب على التجارة الراجحة فى الأفاويه وغيرها من السلع الكمالية النفيسة ، مما كانت تمرّ به القوافل داخل أراضيهم فى طريقها من جنوبى بلاد العرب إلى الشام وسواحل البحر الأبيض المتوسط . وفى أوائل عهد المسيحية تبعهم قبائل أخرى عربية ، وفى القرن السادس الميلادى أقام قياصرة القسطنطينية « بنى غَسَّان » حراساً لحماية الحدود الصحراوية لبلاد الشام وعَبرُ الأردن من غارات الفرس وأحلافهم من العرب .

وبعد اضمحلال « بطرة » بقى الطريق البرى من جنوبى بلاد العرب ، فغربيها ، إلى شواطئ البحر الأبيض ، محتفظاً بمكانته التجارية العظيمة ، وكانت القوافل تعود بما تصدره بلاد « الهلال الخصيب » مقابل مايرد إليها من السلع ، ومن صادراتها هذه عناصر حضارتها الراقية ، أى تعاليم الديانتين المسيحية واليهودية . فقد كان من بين سكان المدن الواقعة على هذا الطريق نزلاء من أهل هذين الدينين يقيمون جنباً لجنب مع العرب ، الذين كانوا فى هذا الوقت يعبدون شتى قوى الطبيعة ممثلة فى أصنام مختلفة . وكانت أشهر مدن جزيرة العرب فى القرن السادس الميلادى « مكة » الواقعة عند تفرع الطريق من الجنوب إلى فرعين أحدهما إلى البحر الأبيض المتوسط والآخر إلى ما بين النهرين والخليج الفارسى ، وكانت هى المركز الرئيسى لعبادة العرب الوثنية بسبب احتوائها على « الحجر الأسود » ، وهو حجر من أحجار النيازك داخل

فى بناء « الكعبة » مقام عبادتهم<sup>(١)</sup> . وفى هذه البيئة ، الساذجة فى ثقافتها ،  
الخصيصة بمآلها من العلاقات التجارية مع « الهلال الخصيب » ذى الحضارة  
الراقية ، وُلد النبى محمد ( صلى الله عليه وسلم ) سنة ٥٧٠ م .

بدأ محمد دعوته الدينية حوالى سنة ٦١٠ م ، ولم يكن له بطبيعته الحال معرفة  
مباشرة بكتب اليهود والنصارى المقدسة ، إذ لم تكن قد ترجمت بعد إلى اللغة  
العربية ، وهو لا يعرف لغة سواها ، ولكنه مع ذلك لم يعدم بعض الفرص  
للتحدث إلى اليهود والمسيحيين ، خلال رحلاته مع القوافل التجارية وفى مكة  
نفسها . وقد قامت دعوته الدينية على التوحيد المطلق ، على النقيض مما كان  
سائدا بين القوم بمكة ، من تعدد الآلهة وعبادة الأصنام كما أنها كانت تتفق  
مع القليل الذى كان يعرفه من العقائد المسيحية واليهودية<sup>(٢)</sup> . ولا شك أنه  
قد كان بين مفكرى العرب فى ذلك الوقت نفر غير محمد أنكروا على القوم  
ماجروا عليه من تعدد الآلهة ، غير أن مآلهم الإسلام من عظيم النجاح قد  
غطى على سيرة أشخاصهم وأخى على ذكراهم<sup>(٣)</sup> . والظاهر أن محمدا لم يعتبر  
نفسه فى بداية دعوته مؤسساً لدين جديد ، بل كان يرى أن مهمته تحذير قومه  
من سوء العقابة يوم القيامة ، الذى ورد ذكره فى كتب اليهود والنصارى  
المقدسة . ومع أن دعوته لم تلقَ إذ ذاك نجاحاً كبيراً ، فقد أثارت عليه حفيظة  
« قرينش » التى هى أشهر قبائل مكة المشتغلة بالتجارة ( والى ينتمى محمد نفسه إلى  
فرع ضغير منها ) . ويرجع تصديهم له إلى طعنه فى معتقداتهم الدينية التى شتبا

(١) المترجم — الكعبة كما يعلم المسلمون هى بيت الله الذى بناه إبراهيم وإسماعيل عليهما  
السلام . وقد أدخلوا فى بنائها « الحجر الأسود » الذى كان القوم يقصدونه من قبل .

(٢) المترجم — يلاحظ أن عبارة المؤلف هنا وفيما يأتى من وصفه لساثر مراحل الدعوة  
الحمدية تغلب عليها بطبيعة الحال عقيدته الدينية وقد لا تتفق والعقائد الإسلامية ، وإنما أوردناها  
بنظيرها محافظة على نشر الترجمة كاملة . فالى ذاك نذهب الأنظار .

(٣) أنظر Encyclopaedia of Islam مبحث « Arts »



عليها ، وإلى خوفهم على ما كانت تجنيه مدينتهم من الأرباح التجارية في مواسم الحج السنوية التي كان يؤمهم فيها العرب من أنحاء جزيرتهم للطواف بالكعبة . ولما ضاق محمد ذرعاً بمناوآت قريش عوّل على الهجرة من مكة ، وبعد أن تلقى دعوات في هذا الشأن من بعض تجار « المدينة » الواقعة على بعد نحو مائتي ميل من مكة شمالاً ( وكانت إذ ذاك تسمى « يثرب » ) لحق بأتباعه هنالك ، وكانت عدّتهم نحو ثلاثمائة . كما أن احتواء المدينة على أقلية كبيرة العدد من اليهود كان يجعل منها بيئة صالحة وميداناً فسيحاً لنشر الدعوة لم يتوافر في « مكة » المحافظة . وكان ذلك عام ٦٢٢ م ، الذي جعل فيما بعد مبدأ التقويم الإسلامي .

وهنا رأى محمد لأول مرة ضرورة توليه السلطة التشريعية لتنظيم شؤون طائفته الصغيرة بالمدينة : القادمين منهم من « مكة » ( وقد سمّاهم « المهاجرين » ) ومن اعتنقوا الإسلام من أهل « المدينة » ( وقد سمّاهم « الأنصار » ) . وقد كان في أمله أن يلقى تأييداً كبيراً من الطائفة اليهودية بالمدينة ، إذ كان يعدّ نفسه خليفة كبار الأنبياء العبرانيين ولا سيما « إبراهيم » ( عليه السلام ) ، كما كانت بعض شعاره الدينية تتفق في صورتها مع الشعائر اليهودية وخاصة أنه كان يولي وجهه في الصلاة شطر « بيت المقدس » . ولكن سرعان ما تبين له أن يهود « المدينة » معرضون عن هذه الدعوة الجديدة ، بل أنهم أخذوا يسخرون من عدم فهمه لبعض القصص الوارد في التوراة وللشعائر اليهودية . فكان رد محمد على ذلك أنهم انما يخفون بعض ما أنزل عليهم أو يحرفونه عن « واضعه » . وكان قد أخذ يجاهر من قبل بأن العقائد المسيحية في صورتها المتداولة مناقضة للتعاليم الأصلية التي جاء بها « عيسى » ( عليه السلام ) حسب ما يراه

هو في هذه التعاليم . ولذلك انصرف الآن جملة عن هذين الدينين بعد تقديره لهما، وأعلن أنه « خاتم الأنبياء » وأن ما جاء به هو إنما هو الحق المبين المنزل من عند الله بلا تحريف ، وأطلق عليه اسم « الإسلام » أى الاستسلام لإرادة الله . عند ذلك عاد محمد إلى الرنة التي كان يجرى عليها من قبل في « مكة » ، فغيّر وضع الاتجاه في الصلاة فجعله شطر الكعبة ، وأعلن أن الحج هو أحد أركان الإسلام . ثم أحيا ( أو استحدث ) سيرة بناء الكعبة على يد « ابراهيم » و « اسماعيل » أبى العرب وما يرتبط بالكعبة من مناسك ، وجعل غاية إعادة مجد هذا الدين وتطهيره من كل ما علق به من شوائب الشرك بالله وعبادة الأوثان .

والظاهر أن محمدا لم يتأق منذ هذه الآونة سوى القليل من الفيض الروحي وانصرف طوال بقية حياته إلى ما هو أكثر ارتباطا بالحياة الدنيا : من تنظيم آداب السلوك العام والخاص لأتباعه المخلصين بالمدينة ، وبسط سلطانه التام على أهل مكة الذين أعرضوا عنه من قبل . وقد صدم هذا التغير البين في اتجاه تعاليم الرسوا . بعض الكتّاب الأوربيين السابقين ، فقالوا أن محمدا لم يكن إلا سياسيا طموحا انتحل من الدعوة إلى دين جديد وسيلة لتحقيق مآربه السياسية<sup>(١)</sup> ، غير أن هذا التخريج الساخر لا يحتمل التحليل . فإن الدعوة إلى دين جديد بها من الأخطار الكثيرة ما يقصى عنها السيامى الطموح ، وقد قضى محمد نفسه اثني عشر عاما عانى فيها الكثير من الإعراض والاستهزاء والعداوة المتزايدة يوما بعد يوم ولم يحظ في نهايتها بشيء من النفوذ إلا على تلك القلة من أتباعه الذين هاجروا معه . والأقرب من ذلك إلى المعقول أنه

(١) نقلا عما لحظه Tor Andrae في كتابه :

Mohammed, the Man and his Faith ( محمد : الرجل وعقيدته الدينية ) —  
الفصل السابع

كان مخلصا كل الأخلص في دعوته الدينية الأصلية ، فلما حان الوقت الذى صارت فيه بيده مقاليد الأمور لحكم أتباعه المسلمين بالمدينة كشف ذلك عن استعدادٍ كامن فيه لمباشرة الحكم ، أو أكد ذلك الاستعداد ، وغطى منذ ذلك الوقت على كل قواه الروحانية . ولا غرو في ذلك ، دألم يفرض الله عليه تبليغ ما أنزله عليه من البينات إلى بنى الإنسان ؟ ألا يكون من أدائه لهذا الواجب إذا اغتم هذه الفرصة التى أتاحتها الله له وزود هذا الدين الجديد — الذى وقفت في طريقه مدة عشر سنوات قوة انسانية عاتية — بأداة انسانية سياسية قد أثبتت الخبرة الشخصية أن لا سبيل لإحراز الإسلام أى تقدم عملي آخر بدونها ؟ <sup>(١)</sup>

عند ذلك أعلن محمد ، الجهاد ، ( الحرب الدينية ) على أهل مكة ، الذين صدّوا عن دينه وأخرجوه من وطنه . فأشار على فريق من أتباعه بمهاجمة قافلة لهم في أحد الأشهر الحرم ، فكان ذلك بداية سلسلة من الملاحم الحربية مع قريش ( ٦٢٢ — ٢٨ م ) كان للمسلمين في معظمها الغلبة <sup>(٢)</sup> . وفي خلال هذه المدة انكشفت لمحمد خيانة القبائل اليهودية بالمدينة ونقضهم لعهد ، فطرد

---

(١) عن A. J. Toynbee في كتاب A study of History — الجزء الثالث  
ص ٤٦٦ وما يليها

وعن Gibb في كتابه Mohammedanism ص ١٢٩

(٢) المترجم : يشير المؤلف بذلك إلى غزوات النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه . والغرض منها كما يعلم المسلمون لم يكن مجرد الفتح والملك ، بل هو نشر دين الله بالتى هى أحسن ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) . ولذلك كان المسلمون يعرضون الإسلام على القبائل والأمم ، فإذا امتنعوا رضوا منهم ان يبقوا على دينهم في مقابل ضريبة صغيرة هى الجزية ، وبها يكون لهم مال المسلمين وعليهم ما عليهم . فإذا امتنعوا من كليهما وصدوا عن السبيل وجب حربهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .

منهم قبيلتين وأجلاهما عن المدينة . وأمر بالقضاء على ثالثة لتآمرها سرّاً مع أعدائه في مكة <sup>(١)</sup> .

وفي هذه الآونة أخذ أهل مكة يَضيقون بهذه الحروب المتلاحقة ويشعرون بتعطيلها لقوافلهم التجارية ، ودبّ في نفوسهم الميل إلى التراضى مع محمد ، وبخاصة بعد أن صار الحج إلى مكة ركناً من أركان الإسلام ، فأبرموا معه « صلح الحديبية » سنة ٦٢٨ م على أن يمكنوه من الحج في العام القادم . فلما قدم المسلمون للحج وفد على محمد في مكة بعض عظمائها واعتنقوا الإسلام على يديه . وفي عام عام ٦٣٠ م خرج محمد إلى مكة على رأس جيش مسلّح <sup>(٢)</sup> ، فلم تبدِ قريش إلا مقاومة قليلة ثم ألقت إليه بأيديها حتى أسلم جميع أهل مكة تقريباً . وأزال محمد الأصنام عن الكعبة وما جاورها حول مكة وكسرها ، فكان ذلك نصراً مبيناً ، ودان لمحمد بالسيادة الفئات القليلة من اليهود والنصارى بالحجاز ، كما دان له العرب في أنحاء الجزيرة حتى أطرافها من البحرين وعمّان وجنوبي الجزيرة <sup>(٣)</sup> .

(١) المترجم — هذه القبيلة الثالثة هي « بنو قريظة » من اليهود ، وكان بينهم وبين النبي عهد من قبل غزوة « الخندق » أو « الأحزاب » : فتقضوه وتابعوا الأحزاب في أخرج الأوقات ، وكادوا بغدرهم أن يودوا بالمسلمين جميعاً . فلما فشلت الأحزاب وانصرفوا عن المدينة لحق رسول الله بنى قريظة في اليوم الثاني وحاصرهم في حصونهم وأوقع بهم .

(٢) المترجم — ذلك بأنه لم يعض على معاهدة الصلح بين النبي وقريش أكثر من عامين حتى نقضها حلفاؤهم بتعديهم على حلفاء النبي . وعلم ذلك « أبو سفيان » فقدم المدينة لتجديد المعاهدة فلم يصنع له رسول الله .

(٣) ان الرواية الإسلامية التي تقول بدخول جميع جزيرة العرب في الإسلام في عهد النبي وأنه أرسل كتباً إلى رؤساء الدول الكبرى في الشمال يدعوهم هم أيضاً إلى الدخول في الإسلام محتمل أن تكون من نسج الخيال . والواقع أن نفوذه السياسي لم يتجاوز منطقة الحجاز ( عن فردريك بوهل في دائرة المعارف الإسلامية من مقالاته عن محمد ) .

وبموت محمد فجاءةً في عام ٦٣٢ م ارتبكت حال جماعة المسلمين ، إذ أنه لم يخلف من بنيهِ ولداً ( ذكرنا )<sup>(١)</sup> ولم يوصِ لأحد بالذات بالخلافة من بعده . وكاد يحدق بالمسلمين خطر دائم يهدد ثم فعلاً بالانقسام على أنفسهم لما بين جموعهم من فوارق . فتمَّ التغلب على كل ذلك باختيار « أبي بكر » خليفة لمحمد لما يكنه القوم جميعاً له من الاحترام والإجلال ، على أن تكون خلافته لمحمد في شئون الدنيا وحسب ، أى من حيث الحكم والتشريع لا في الشئون الروحية المتعلقة بالنبوة . وفي مدى خلافته الوجيهة التي لم تكد تتجاوز السنتين تمَّ إخضاع جميع أنحاء جزيرة العرب للإسلام .

وكانت بعض جموع المسلمين قد خرجت في عهد محمد في غارة على بعض أطراف الدولة البيزنطية إلى ما وراء الأردن من الجنوب ، فلقيت صدمة عنيفة . فلما انتُخب الآن الخليفة الثاني « عمر » ( بن الخطاب ) قام قواد الغظام بقيادة غارات كبيرة إلى فلسطين والشام والعراق ومصر ، فكان ما لقوه من سهولة الإغارة وقلة المقاومة يعدّ من المدهشات واستحال ما كان الغرض منه في الأصل مجرد السطو والغنم ، على نمط ما ألفه العرب ، إلى غزوات وفتح دائم .

ويعزو مؤرخو العرب ما أحرزه أسلافهم من هذه الانتصارات العظيمة إلى الروح التي نفحهم بها الإسلام . ومع أننا لا ننكر أن الدين الجديد قد كان له أكبر أثر في إيجاد رابطة اجتماعية جمعت لمدة ما شمل تلك القبائل المتدبرة ،

---

(١) المترجم — لم يخلف رسول الله من بنيهِ وبناته إلا السيدة « فاطمة » زوج علي بن أبي طالب ، ومات بعد النبي بأشهر قلائل . وكل أولاده ماتوا قبله .

فإن العامل الأساسي في تيسير فتوح العرب إنما كان في ضعف القوات التي وقفت في طريقهم .

فإن كلا الدولتين البيزنطية والفارسية كانت قد أنهكتهما الحروب المتلاحقة مدة جيل بأكمله ، فضلا عن أن الشعوب التي تقطن الشام وفلسطين وما بين النهرين كانت غالبيتها من الجنس السامي ويمتّون للعرب بصلات القرابة والعاطفة أكثر مما يشعرون به من الولاء نحو سادتهم من البيزنطيين والفرس ، وخاصةً بعد ما حصل من ازدياد مجافاتهم لهم في الحقاب الأخيرة بسبب فداحة الضرائب وسوء الإدارة أو فساد الحكم ، وأن فريقا منهم بالذات ، وهم « بنو غسان » ، الذين كان المنتظر أن يكونوا أول من يقف في طريق الزاحفين على الدولة البيزنطية ، قد وهن شعورهم بالوفاء من جرّاء توقف الإمبراطور « هرقل » سنة ٦٢٩ م عن دفع إعاناتهم السنوية لنضوب معين خزائنه بسبب غاراته الناجحة على الفرس . وفي مصر ، كان بطريق الاسكندرية ( البيزنطي ) قد حاول إرغام الأقباط . المؤمنين بمذهب طبيعة المسيح الواحدة ( المذهب المونوفيسي ) ، على قبول مذهب وسط يربطهم بكنيسة القسطنطينية ، كما أنه ، بصفته الحاكم المدني أيضا ، قد اشتط في جمع الضرائب وتعسف ، فترتب على ذلك أن قام « أسقف الاسكندرية القبطي » باصدار الأوامر لأهل ملّته بالآلّ يقاوموا العرب .

فكانت نتيجة ذلك كله أن العرب لم يلقوا مقاومة جدية تذكر إلّا في مراكز الحضارة الإغريقية ، كالإسكندرية وقيصرية وبيت المقدس ، ولم يحلّ عام ٦٦٠ م ، أي بعد وفاة محمد بجيل واحد ، إلّا وكان عليه الأخضر يخفق فوق عاهلية عظيمة ، تمتد من فارس شرقا ، عبر « الهلال الخصيب » ، فمصر ، ثم ليبيا ، إلى تونس غربا . ومن بين هذه البلاد جميعا لم يقف في وجه الغزاة وقفة صادقة إلّا « فارس » ، التي كانت مقراً لعاهلية عظيمة تعزّز بمجد ترجع بداية عهده إلى ألف عام .

ولا شك أن « العصر الذهبي » للإسلام ، حتى في نظر المسلمين أنفسهم ، هو هذا العصر الذي تمت فيه هذه الفتوح الإسلامية وكان فيه الغزاة تحملهم قلوبهم حملاً لتأججها بروح الإسلام ، فلا ينازعه في ذلك حتى ولا عصر الحضارة العالمية الذي جاء فيما بعد . ولا غرو ، فهو عهد الخلفاء الذين أنار طريقهم الهدى والذين سُموا لذلك « بالخلفاء الراشدين »<sup>(١)</sup>

وقد كان الخليفة الثاني « عمر » ( بن الخطاب ) هو الذي وضع أساس النظم الإدارية لشئون هذه العاهلية الشاسعة . فكانت السلطة في الولايات العربية في يد القواد الحريين الذين تم فتح الولايات على أيديهم . وجُعل لكل ولاية حامية عربية أنشئت لها معسكرات حربية خاصة ، نخص بالذكر منها حامية الفسطاط ( وموضعها الآن حي مصر القديمة ) وحامية البصرة بأسفل العراق . ولم يسمح للعرب في بداية الأمر باقتناء شيء من الأراضي خارج جزيرة العرب ، حرصاً على احتفاظهم بشخصيتهم وتميزهم من الشعوب المحكومة . وأما الأعمال الإدارية بدواوين الحكومة فأبقيت في يد القائمين بها عند الفتح ، ففي البلاد التي كانت تابعة للدولة الرومانية بقيت في أيدي المسيحيين المزودين بتربية إغريقية ؛ وفي بلاد فارس قام بها غير المسلمين ممن نالوا تربية فارسية . والظاهر أن العرب بالمعنى الحقيقي ، أي الذين من أصل عربي صميم ، لم يستسيغوا قط الاشتغال بهذه الأعمال المملة في نظرهم ، ولم يُبدوا فيها من الخدق ما يكفي لقيامهم بها .

وفي شئون القضاء اتخذ القرآن أساساً للأحكام المدنية والجنائية فيما يتعلق بالمسلمين الفاتحين أنفسهم ، اقتداءً بما جرى عليه محمد أثناء السنين العشر التي حكم فيها جماعة المسلمين بالمدينة . وعند الاقتضاء كانت تكمل الأسانيد التي

(١) عن « خريستوفر دوسن » ( Christopher Dawson ) ١٤٣





تبنى عليها الأحكام بما استطاع أصحاب محمد تذكره من تصرفاته وعاداته اليومية ، أى بما يسميه المسلمون سنة رسول الله . وإذا كانت الحاجة إلى مثل هذه الأسانيد التكميلية لا تكاد تنقطع ، فقد أفضى الأمر إلى ظهور عشرات الألوف من الأحاديث التى تتناول سنة الرسول والتى يتعلق كل منها بأمر ما من الأمور التشريعية أو الشعائر الدينية . وكانت هذه « الأحاديث النبوية » تروى فى أول الأمر مشافهةً ، ثم صارت تدون كتابةً . والكثير من هذه الأحاديث موضوعة ، غير أن وضعها كان يعتبر عملاً بريئاً يُقصد به إيجاد سند دينى تستند إليه بعض الأحكام التشريعية اللازمة . وكانت معظم هذه الأحكام تُقتبس فى هذه الآونة المبكرة من القانون الذى جرى به العرف فى المدينة <sup>(١)</sup> .

أما غير المسلمين من الملايين من أهل الولايات التى أخضعها العرب لسلطانهم ، وهم الأغلبية الساحقة فى هذه العاهلية العربية ، فلم يألُ العرب جهداً فى تنظيم شئونهم القضائية أيضاً <sup>(٢)</sup> . وقد اقتفى عمر فى ذلك أثر محمد فيما سار عليه من عدم تعرضه لشئون جماعات اليهود والنصارى الذين أخضعهم لسلطانه فى شمالى الحجاز بشرط قيامهم بدفع ضريبة سنوية (هى جزية الرؤوس) ، فوسَّع عمر نطاق سريان هذه الخطة حتى شملت جميع اليهود والنصارى فى أنحاء الدولة وكذا أتباع « زُرُوسَطر » فى فارس ، وبذلك صار هؤلاء الرعايا يُعرفون « بأهل الذمة » ( أى المرتبطين مع المسلمين بعهد ) . وإذا لم يكن

(١) كانت الكنيسة المسيحية فى عهدها الأول تقوم بعمل مجموعات من الأسانيد الموضوعة لمثل هذه الاعتبارات البريئة . ويمكن مراجعة هذا الموضوع فى كتاب

(C. Delisle Burns, The First Europe) طبع لندن سنة ١٩٤٧ .

(٢) لم يعد ثمة حاجة فى عصرنا هذا إلى التنويه بأن مازعمه المسيحيون قديماً من أن الفاتحين من المسلمين كانوا يخبرون المغلوبين من اليهود والنصارى بين أمرين ، إما الاسلام وإما الموت ، هو زعم فاسد لا أساس له من الصحة .

هناك أى فكرة من جانب المسلمين لإرغامهم على اعتناق الإسلام بالقوة ، فقد كان موقف هؤلاء من العرب الفاتحين مدّهم بالإيراد اللازم للدولة عن طريق دفع ما فرض عليهم من الضريبة . وكانت هذه الضريبة فى أول الأمر على ما يظهر تقلّ عما كانت تجبّه منهم الدولة البيزنطية . ولأن هذه الضريبة لم تُسرّ على المسلمين فقد كان العرب يمتنعون عن تشجيع هؤلاء على ترك دينهم واعتناق الإسلام ، لما ينجّم عن ذلك من انخفاض عدد دافعى الضرائب<sup>(١)</sup>

وفضلاً عن ذلك فإنه لما كان القانون الإسلامى ( الشريعة ) لا يسرى على غير المسلمين ، فقد ترك الفصل فى شئون هذه الغالبية فى الدولة للقانون المدنى الذى كان معمولاً به فى كل ولاية قبل فتحها ، ووضع أمر تنفيذه فى يد رؤساء أهلها الدينيين . وهذا هو منشأ نظام استقلال الطوائف الدينية (الملل) بشؤونها المالية ، ذلك النظام الذى ظل سائداً فى البلاد الإسلامية إلى وقت انهيار الدولة العثمانية والذى لا يزال معمولاً به فى الشئون المدنية فى معظم ممالك الشرق الأوسط التى لم يوحّد فيها القضاء بعد بجعله مدنياً بحتاً لا دخل فيه للشريعة<sup>(٢)</sup>

على أنه بالرغم من هذه الأسس القيمة الكيّسة التى وضعها « عمر » لإدارة شئون الدولة ، لم يُكتب للدولة البقاء هادئة موطدة الأركان زمناً طويلاً .

(١) المترجم — هذا مثال من عدم تنبه المؤلف لدقائق أحوال المسلمين فى صدر الإسلام . ففي هذا العهد كان المسلمون يدفعون الزكاة على اختلاف أنواعها ، وكانت تجبّ عليها منهم الحكومة بصفة إجبارية ، وكثيراً ما كان ما يدفعه المسلم من ذلك يفوق الجزية التى يدفعها غير المسلم بمراحل .

(٢) وهذا بعينه هو ما سبق إليه الملوك الهيلانيون والدولة الرومانية فى معاملتهم للطوائف المالية فى البلاد الشرقية . ففي عهد البطالسة كان القانون الإغريقى لا يسرى فى الاسكندرية على غير جماعة الإغريق أو المصريين الذين اضطفوا بالصبغة الهيلانية . أما جماعة اليهود على كبر عددها وكذا المصريون الذين لم يصبغوا بالصبغة الهيلانية فقد سمح لهم باتباع قانونهم المدنى القديم ينفذه رؤساؤهم الدينيون .

فإنه بعد أن قضى « عمر » ، فى الخلافة عشر سنين قتله عبد من المتبرمين غيلةً .  
فانتخب للخلافة بعده « عثمان » ( بن عفان ) ، وهو شيخ متقدم فى السن محدود  
الكفاية فى العمل من بيت « بنى أمية » ، الأرستقراطى الذين كانوا فى أواخر  
من قبل الدخول فى الإسلام من فروع قريش بمكة . وفى عهده تقلد اقرباؤه  
الأمويون معظم المناصب الرباسية فى العاهلية ، فأثاروا بذلك أحقاد المسلمين  
الأوائل بين المهاجرين والأنصار . فقتل « عثمان » عام ٦٥٥ م وانتقلت  
الخلافة بعده بالانتخاب إلى « على » ( بن أبى طالب ) ابن عم النبي وزوج ابنته .  
وقد كان بحكم هذه الصلة بالرسول أقرب الناس إلى الفوز بالخلافة ، غير أن  
الناخبين تخطوه فى الانتخابات الثلاثة السابقة ، وها هو ذا قد انتخب هذه المرة  
فلم يُثبت أن شكوك المسلمين فى جدارته بالحكم كانت عن عبث . فقد توافرت  
فى « على » كل صفة فاضلة تقريبا إلا الصفات الواجبة فىمن يتولى الحكم ، وهى  
المبادرة إلى المقاومة ، وعدم التردد ، والنظر إلى الأمام . فقد كان محاربا مغوارا ،  
سديد الرأى فى إبداء المشورة ، وفيما فى صداقة ، كريما فى عداوته . . . غير  
أنه لم يُهب ذلك النظر الثاقب الواقعى الذى يستلزمه تولى أمر السياسة ، ولذلك  
غلبه على أمره منافسوه الذين لا يعبثون بالمبادئ ولا يفوتهم « أن الحرب  
خدعة » <sup>(١)</sup> . فإنه لما هم بخلع الحكام الأمويين الذين نصبهم « عثمان » ، ولقى فى  
ذلك مقاومة من « معاوية » ، حاكم الشام الأموى القوى البأس ، تراجع « على »  
فى عزمه ورضى بإحالة الأمر إلى التحكيم .

وكان « على » قد نزع إلى العراق واتخذ مقرّاً للخلافة ، وهو موضع ذو  
مكانة استراتيجية على أنحاء العاهلية ويفضل موضع « المدينة » ، النائى .  
وهناك جرّ عليه أمر التحكيم سخط جماعة من العرب المحافظين ، فقالوا إنه  
ما كان لعلّ أن يحيل أمر الخلافة إلى التحكيم ، لأنه إنما وُلّى إياها بقرار من

جماعة المؤمنين هداهم الله إليه ، وقام أحد هؤلاء الخوارج <sup>(١)</sup> بقتل « علي » ، عام ٦٦١ م بعد أن حكم المحكمون لمعاوية بالخلافة ، يحدوهم في ذلك بلا شك الاعتقاد بأنه أجدر الاثنين بالحكم <sup>(٢)</sup>

تم الأمر لمعاوية فتولى الحكم عشرين عاما ، وبقيت الخلافة وراثية في بني أمية سبعين سنة ، ففضى بذلك على النظام الأصلي في تولى الخلافة بالانتخاب وحلت محله ملكية وراثية من الطراز الشرقي المألوف . وقد كانت الشام مقر سلطة معاوية قبل توليه الخلافة ، فأصبحت الآن — بحاضرتها دمشق — مقر الحكم والسلطان في العاهلية الإسلامية .

وفي عهد بني أمية استمرت الفتوحات العربية في تقدمها ، إلى أن كان عام ٧٣٢ م ، الذي هو عام الذكرى المئوية لوفاة الرسول ، والذي بلغت فيه أقصى حدودها الجغرافية — من « ترانسكسبانيا » ، (بلاد ما وراء النهر) وشمالى الهند شرقا ، إلى اسبانيا غربا . وكان المسلمون قد دخلوا فرنسا فعلا ، غير أنهم في نفس هذا العام المتوى صُدت جيوشهم صدا حاسما عندما التقت في منتصف الطريق إلى بحر « المانش » ، بجيوش الفرنج بقيادة « شارل مارتل » ، ( Charles Martel ) في موقعة فاصلة بين « تور » ( Tours ) و « بواتييه » ، ( Poitiers ) . واستولى المسلمون كذلك على جزيرة « كريت » ، (إقريطش) ،

---

(١) لا تزال لحركة الخوارج بقية إلى يومنا هذا نراها ممثلة في « العباديين » باقليمى عمان وزنجبار وفي بعض جماعات مبعثرة بشمالى افريقية

(٢) المترجم — أن إيراد نتيجة التحكيم على هذا الوجه تنقصه الدقة مهما كان رائد المؤلف من الإيجاز . وصحة ما جرى أنه اختبر للحكم حكمان : أحدهما من قبل على وهو « أبو موسى الأشعري » والآخر من قبل معاوية وهو « عمرو بن العاص » فاجتمعا وقرؤا الاثنين . إلا أنه وقت سماع الحكم حكم أبو موسى بخلع صاحبه على ، وعزل عمرو عن اتفاقه وخلع عليا وثبت معاوية . فارتبك أصحاب على وتخاذل عن نصرته كثير منهم

ولكنهم أخفقوا مرتين في محاولة فتح القسطنطينية فبقيت حاضرة للدولة البيزنطية ، التي مع ما انتقص من أطرافها كانت لاتزال دولة ذات بأس تشمل بلاد البلقان وآسيا الصغرى<sup>(١)</sup> . وفي الجنوب وقفت الصحراء الكبرى حاجزا منيعا في وجه تقدم المسلمين ولم يحرز الإسلام تقدما يذكر فيما وراء أسوان من أعلى وادي النيل إلا بعد ذلك ببضعة قرون .

وقد حافظ الأمويون على الخطة العامة التي وضعها « عمر » للإدارة الداخلية بالولايات ، وهي بقاء العرب في البلاد المفتوحة أرسنوا قراطية عسكرية . فكان لحكام الولايات الحربيين من العرب من الحرية في إدارة الشؤون الداخلية بولاياتهم في كافة أنحاء الدولة الشاسعة ما يقرب من الاستقلال . أما أعمال الإدارة المدنية . فبقيت كما كانت في أيدي غير العرب من أهل البلاد ، وهم في الغالب غير مسلمين . ومن ذلك أن الإدارة المالية بمدينة دمشق نفسها بقيت مدة قرن بأكمله ، من وقت الفتح في عام ٦٣٦ إلى سنة ٧٤٣ م ، في أيدي أسرة سورية مسيحية ، أدخلت الكنيسة أحد أعضائها في عداد القديسين باسم « القديس يوحنا الدهشقي » .

على أن الأحوال ما لبثت أن أخذت تتكشف في هذه الآونة عن ظهور ذلك النقص الاجتماعي الكبير المتأصل في أخلاق العرب ، وهو عدم استعدادهم بالفطرة لإنكار رغباتهم الذاتية ومصالحهم الشخصية ، سواء أكانت مرتبطة بأشخاصهم أم بأسرتهم أم بقبيلتهم ، في سبيل مصلحة أعم منها ، وقد كان

---

(١) إن اعتراف العرب باستقلال الدولة البيزنطية كأمر واقعي لم يتفق ونظريتهم التي نادوا بها من وجوب نشر الإسلام في جميع أنحاء العالم . وكان التفسير الذي أدلى به المؤمنون في هذا الصدد أن الأمر هدنة منجهاً المسلمون للدولة الرومية لأن أمبراطورها « هرقل » لم يفعل بالكتاب المزعوم الذي يدعوه فيه النبي إلى الإسلام ما فعله ملك الفرس من تمزيقه الكتاب المرسل إليه ، بل حفظه معظرا بالمسك ( عن مرجوايوث ) .

ما لوحظ من ذلك فعلاً في بعض الأحداث ينذر بسوء العاقبة لدولة العرب . وفي ذلك يقول المؤرخ المسلم «ابن خلدون» ، من القرن الرابع عشر مامعناه ، ان العرب لا يصلحون لتأسيس دولة عظيمة ما لم يكن ذلك عن تحمس ديني أذكاه فيهم نبي أو وليّ . وقد ذهب عنهم ما أودعته فيهم تعاليم الرسول من قوة التماسك الاجتماعية بانقراض أهل الجيل الذين كانت لهم به معرفة شخصية .

ومما يذكر في هذا الصدد أن أكبر طائفة من المنشقين ، وهم « شيعة علي » ، تمسكوا بحق « علي » بعد مماته ، وقالوا إن الخلافة يجب أن تنتقل بطريق الوراثة إلى ولديه الحسن والحسين . وكان أكبرهما ( الحسن ) ذا شخصيّة فاترة فلم يتمسك بمطلبه ، أما الحسين فخرج في جيش بالعراق يطالب بالخلافة فقتلته قوات الأمويين في « كربلاء » سنة ٦٨٠ م

وسرعان ما قامت حول قبره ، وقبر أبيه بمدينة « النجف » المجاورة حركة شيعيّة كبيرة تُردّد ذكرى هذا الاستشهاد ، وانتشرت الحركة بين جماهير فقراء العرب الذين لم ينالوا شيئاً من غنائم النصر ، وانضم إليهم جماعة الفرس ممن اعتنقوا الإسلام ولم تسمح كبرياء العرب بمساواتهم بأنفسهم ، فأذاعوا عقيدة بأن علياً وذرائه هم ورثة محمد في الخلافة ، لا من حيث رياسته الزهنية لجميع العالم الإسلامي وحسب ، بل من حيث الإحياءات الروحانية أيضاً ، بل لقد ذهب بعض الشيعة إلى القول بأن علياً أعظم من محمد ، وأن مهمة محمد كانت محصورة في إبلاغ البشر نص القرآن ، في حين أن علياً انفرد بالعلم بمغزاه الروحاني ؛ وفي حين أن محمداً كان رسول الله قد كان علي وليّ الله ؛ وأن موته وموت الحسين كانا استشهاداً في سبيل خلاص البشر ، وهي فكرة يحتمل أن تكون مقتبسة من عقيدة التكفير في المسيحية . وقالوا أيضاً بأن ما كان لعلي وولديه من الصفات الروحانية تنتقل إلى أخلافهم ، وهم « السادة » ( م ٣ - تاريخ )

أخلاف الحسين و «الأشراف» نسل الحسن ، وما زال جميعهم موضع التبجيل من الشيعة إلى وقتنا هذا . ومن أهم هذه المعتقدات بوجه خاص قولهم إن ما كان للحسين من السلطة الزمنية والروحية ينتقل لوارثه الشرعى فى كل جيل ، وهو «الإمام» المعصوم من الخطأ ، الواجب على الشيعة إطاعته طاعة عمياء فى جميع الشؤون ، الدينية منها والدنيوية ؛ ولا شك أنه لو كان لأحد من أخلاف على شىء مما كان لعظماء الأمويين من المواهب السياسية لبزّوهم ملكهم<sup>(١)</sup> .

هذا ما كان يكتنه الشيعة لأئمتهم من التبجيل الخرافى . ولكن الحقيقة أن الأمويين كان يناصرهم أولو الرأى المعتدل من المسلمين وغير المسلمين ، ممن لا يهمهم شىء أكثر من احترام القانون وحفظ النظام ، ولذلك استطاع الأمويون مع شىء من الجهد الاحتفاظ بسلطانهم .

وفضلاً عما لقيه أوائل الأمويين من جرّاء الشيعة ، واجهتهم فتنة نشبت فى «المدينة» ، بلد الرسول ، امتعاضاً من نقل مقر الملك والسلطة منها إلى «دمشق» . كذلك قامت المشاحنات بين كبار قبائل العرب النازحين من شمالى جزيرة العرب وبين النازحين من جنوبها ؛ كما نشط الخوارج وانتشروا فى العراق وجنوبى فارس ومعظم أنحاء جزيرة العرب . وفى ذلك يقول أحد الشعراء المعاصرين :

وتفرقوا شيعاً فكل جماعة فيها أمير المؤمنين ومنبر<sup>(٢)</sup>

بذلك وقع ما كان «محمد» يعمل على منعه ، فنالت منازعات القبائل

(١) نقلاً عن «Snouck Hurgronje, Mohamedanism» ص ٩١

(٢) المترجم — يرجع الفضل فى العثور على نص هذا البيت إلى صديقنا البجاجة الأستاذ على أدهم ، ولولا ذلك لا كتفينا بترجمة العبارة الانجليزية بالمعنى دون الأصل العربى الذى نقل عنه المؤلف .

ومشأحاتها من الأمة العربية ومزقتها شرقاً ومزقاً . وليس من المستغرب أن أفضت هذه المنازعات في نهاية الأمر إلى القضاء على الأمويين . فقد كانت الأخطار تحديق بهم من كل جانب ، حتى صار أعداء الدولة على الحدود يقرعون أبوابها ، لولا أن واثاقها الحظ بأن تولي الخلافة في هذه الآونة الحرجة خليفة فذ في كفايته وهمته ، هو عبد الملك (٦٨٥ - ٧٠٥ م) <sup>(١)</sup> الذي لم يقف عزمه عند إنقاذ دولته من الدمار ، بل وطد أركان ملكها من جديد ، وأتاح للحضارة الإسلامية فرصة للنهوض والازدهار . وقد كان لواليه على العراق يد من حديد ، خبطش بالشوار في الولايات الشرقية ، فاستتب فيها الأمن والنظام مدة العشرين عاماً التي ظل فيها يحكم هذه الأرجاء حكماً مطلقاً <sup>(٢)</sup> .

ولكى يربط أنحاء العاهلية الشاسعة بعضها ببعض ويقضى على ميول بعض الولايات للاستقلال بأمرها ، اقتبس عبد الملك عن العاهليات التي سبقت عهد الإسلام نظام البريد الرسمي القائم على طريقة تغيير الجياد الحاملة للبريد في كل مرحلة من مراحل الطريق . كذلك غير سكة الدراهم البيزنطية والفارسية التي كانت لاتزال متداولة في بلاد الدولة واستبدل بها قطع نقد ذهبية وفضية جديدة نقش عليها آيات من القرآن . ثم أحل اللغة العربية محل اليونانية والفارسية في إدارة الشؤون المالية <sup>(٣)</sup> .

ولم يكن من مقتضى هذا الإصلاح عزل موظفي الإدارة الذين كانت غالبيتهم

(١) المترجم - هو عبد الملك بن مروان ( ٦٥ - ٨٦ هـ ) وهو المجدد الثاني للملك بنى أمية والمستخلص له من يد الخليفة عبد الله بن الزبير الذي خرج على « يزيد بن معاوية » بمكة ودانت له معظم الممالك الإسلامية وبقي خائفة مدة تسع سنوات .

(٢) المترجم - هو « الحجاج بن يوسف الثقفي » المشهور ، الذي خرج بجيش جرار لعبد الله بن الزبير بمكة ، فخاصروه بها حتى نفذت الأقوات ، فخرج عبد الله مسقلاً هو وأصحابه فقتلوا ، وبذلك استولى الحجاج على الحجاز بل على بلاد العرب كلها ، وأخذ البيعة من أهلها لعبد الملك

(٣) نقلا عن Nicholson ص ١٩٩ . ومن طرائف ماورد ذكره في هذا الشأن أن أحد أئمة الشريعة الأربعة الذي عاش في القرن الثامن نهى عن مداولة هذه النقود في أيدي غير المسلمين لما تحمله من آي القرآن .



في بلاد البحر الأبيض المتوسط من المسيحيين ، غير أنه بمضى الزمن كان النظام الذى وضعه عمر لبقاء الحاميات العربية بمعزل من غالبية أهل البلاد الذين ليسوا من العرب ولا من المسلمين قد أخذ في أسباب الانحلال ، وما لبثت المعسكرات العربية أن تحولت إلى بلاد ومدن ، وابتدأ العرب يقتنون الأراضى الزراعية ، وأخذت العوامل الاجتماعية من الاختلاط والتزاوج ( الذى يبيحه الإسلام بين الرجل المسلم والمرأة غير المسلمة ) تجرى مجراها فى التقريب بين الفريقين ، كما حصل من قبل بين جنود الإسكندر اليونانيين وأهل بلاد المشرق . وفضلا عن ذلك أخذ غير المسلمين من أهل البلاد ينجذبون نحو الإسلام لما كان يحوطه من العزة الاجتماعية وما يترتب عليه من الإعفاء من الضرائب ، وقد كثر اعتناق الإسلام لهذا السبب كثرة اضطرها أواخر الأمويين فى أوائل القرن الثامن ( الميلادى ) لوضع تشريع جديد يفرض على المسلمين المالكين لأرض زراعية ، وعلى معتنقى الإسلام من غير العرب ، الاستمرار فى دفع الضرائب المقررة .

ومع كل ذلك كانت غالبية أهل الشام ومصر السفلى فى القرن التاسع ( الميلادى ) لاتزال مسيحية ، وكان من أهل مدينة « بغداد » نفسها فى عام ٩٠٠ م ما يراوح بين ٤٠ و ٥٠ ألف مسيحي ، وفيما عدا عهد اثنين من خلفاء الأمويين غلبت عليهما روح التعصب ، كانت الكنيسة المسيحية لاتزال تتمتع بكامل نفوذها . وكان أسرع انتشار للغة العربية والإسلام فى العراق ، حيث كانت الغالبية السامية لم تتأثر كغيرها التأثير الكافى بالعوامل اليونانية ، وذلك على عكس سوريا وفلسطين حيث سارت الحركة سيرا بطيئا حتى كانت اللغة الآرامية لاتزال فى القرن التاسع هى اللغة الرئيسية . أما فارس ذات الحضارة القومية العريقة ، فقد كانت حركة التعرّب فيها سطحية جدا ، وكان استعمال اللغة العربية فيها مؤقتا محضاً ولم يتناول سوى طائفة ضئيلة من الأهلين للأغراض الرسمية . هذا فيما يخص باللغة فقط ، أما من حيث الإسلام فلم تأت

سنة ٧٥٠ م حتى كان الإسلام قد قطع شوطا بعيدا في الانتشار بين أهل فارس ، وظهر من بينهم جماعة من رجال الحكومة المسلمين على جانب كبير من الكفاءة ، غير أن الإسلام لم يعمّ جميع أرجائها إلا في القرن العاشر أو الحادى عشر .

وفي مصر المحافظة ، لم يكن لاستخدام اللغة العربية في الأعمال الرسمية في عهد عبد الملك أثر يذكر إلا في طائفة ضئيلة العدد من الأهلين ، غير أنه بمضى الوقت أخذ القوم يقبلون على لغة السادة الحاكمين ، ولم يأت القرن العاشر ( الميلادى ) حتى كان رجال الكنيسة القبطية يضطرون إلى وضع كتاباتهم باللغة العربية لكي يفهمها أهل دينهم . وقد كان أكبر عامل في انتشار الثقافة العربية في مصر ، بتلك الدرجة الناجعة التي لم تبلغها سابقتها الهيلانية ، هو نزوح العرب الرّحل إليها نزوحا تدريجيا واسع النطاق واستقرارهم بها . . . . . فقد كانت فروع من قبائل أو قبائل بأكملها من هؤلاء العرب يفدون على مصر وينخرطون بالتدريج في غمار حياة الاستقرار ، وبذلك سرى تيار قوى من الدم العربى أخذ يتدفق في عروق العنصر القبطى باستمرار . وقد كان ذلك على ما يظهر تيار هجرة جارف ، حتى لقد انبعثت منه فروع تطوّحت في مسيرها حتى بلغت أراضى السودان . . . . . ويلاحظ أن حضارة وادى النيل القديمة هضمت هؤلاء العرب الرّحل فلم يبق من كياناتهم سوى لغتهم العربيّة . وكما اصطبغ العرب بصبغة وادى النيل ، تحولت لغة الأقباط إلى اللغة العربية ، وإن كان من المستغرب أن الأقباط ، مع ما عرف عن غالبيّتهم من الاحتفاظ بتقاليدهم ، قد اتخذوا لهم لغة غير لغتهم دون كثير من الاختلاط ، <sup>(١)</sup>

(١) نقلا عن « C. H. Becker, Encyclopaedia of Islam, Art. Egypt »

وإذ كان خلفاء الأمويين هم سلالة أرسقراطية العرب فى الجاهلية ويمثلون هذه الأرسقراطية ، فقد راقهم وهم فى بيئتهم الجديدة بالشام ، تحيط بهم عناصر الحضارة القديمة الناشئة من امتزاج المدينيتين اليونانية والشرقية ، أن ينهلوا من مناهل هذه الحضارة مع تحويرها بما يجعلها ملائمة لأغراضهم المادية والروحية . فقد كانت الثقافة العربية إلى ذلك الوقت تكاد تكون خلوا من العلوم والفنون والصناعات ، ولم يغمض العرب أعينهم عن توافر هذه جميعا عند النصارى واليهود والفرس . لذلك دأبوا على استخدام أهل الشعوب المغلوبة فى شئون التجارة والصناعة والأعمال المالية والفنون الجميلة ، فاتخذوا منهم رجال العمارة والمهندسين وخبراء الرى والمستشارين السياسيين ، وقد كان بعض وزراء الخلفاء ببغداد <sup>(١)</sup> فى القرنين التاسع والعاشر من المسيحيين ، كما كان معظم أطباء القصر فى القرون الأولى من الاسلام من النساطرة . وفى مصر كان اتخاذ المستشارين المسيحيين لا يزال جاريا فى القرن الرابع عشر ، حتى لقد أثار ذلك سخط المتعصبين من المسلمين <sup>(٢)</sup> . ولم يكن شىء من المناصب مقصورا على المسلمين قصرأباتاً سوى مراكز الجيش والبحرية .

وفى فن المعمار لم يقتصر الأمر على زخرفة قصور الأمويين الخلوية على طراز مُزج فيه الفن اليونانى — السورى ، بفن « مابين النهرين — الفارسى » ، وكلاهما لم يعبأ بالمبدأ الإسلامى الأصل الذى يحرم صور الآدميين ، <sup>(٣)</sup> بل

(١) المترجم — كان كلام المؤلف فى العبارة السابقة منصبا على الأمويين ، وها هو ذا يعمم الكلام ويدخل فيه الحالة فى بغداد ، وهى كما نعلم لم تظهر فى عالم الوجود الا فى زمن العباسيين : أنشأها المنصور واتخذها دار ملكه . فلعل ذلك من المؤلف من قبيل إتمام الكلام فى الموضوع

(٢) نقلا عن A. S. Tritton فى كتابه The Caliphs and their non-Muslim Subjects

وعن J . H . Kraemer تأليف Encyclopaeda of Islam art . Egypt

(٣) فمن ذلك مثلا القصر الذى كشف عنه حديثا بجبة « خربة المفجر » ( Khirbat

Mafjar ) بالقرب من « أريجه » ( Jerico ) : ( نقلا عن مجلة مصلحة آثار فلسطين —

قد اقتبس الكثير من الفن اليونانى — السورى فى ترقية بناء المساجد ، وقد كانت مبانيها إلى أوائل عهد الأمويين لاتزال ساذجة بدائية . فمن ذلك أن « قبة الهواء » بيت المقدس ( التى كثيرا ماتسمى خطأً بجامع عمر ) تعتبر بلا شك من انتاج الفن المسيحى ، مع أن عبد الملك أنشأها مسجداً لعبادة المسلمين سنة ٦٩١ م . فإن مسقطها الأفقى المكوّن من دائرة داخل شكل مثنّى الأضلاع ، له سابقة فى كنيسة « الصعود » ( Ascension ) القائمة وقتئذ فوق جبل الزيتون ، وفى غيرها من الكنائس فى فلسطين والشام ، كما أن تصميم القبة الهندسى فى مسقطها الأفقى والرأسى مأخوذ على ما يظهر من فن العمارة « السورى — المسيحى » . وقبل أن يعاد كساؤها من الخارج بالحزف الفارسى فى القرن السادس عشر كانت فى الأصل مكسوة بالرخام والفسيفساء ، ولا بد أن منظرها من الخارج كانت تعلوه وقتئذ المسحة البيزنطية التى تغلب على منظرها الداخلى الآن . كذلك جامع ( بنى أمية ) العظيم ، المنشأ فى دمشق سنة ٧٠٨ م ، فإنه كان من صنع مهندسين ومعماريين جىء بهم من الدولة البيزنطية ،

وقد كان تأثير الحضارتين المسيحية والفارسية فى الثقافة الإسلامية عاما بالغاً ، حتى لقد اعتمد إلى العلوم الإلهية والتشريعية . فإن المسلمين لما وجدوا أنهم أصبحوا داخل دائرة من الحضارة تتناول مسائل عويصة لم يسبق لهم عهد بها اضطروا إلى التوسع فى أحكام شريعتهم عن طريق القياس ، فاستنبطوا لذلك ما يلائمهم من أصول القانون الرومانى الذى وجدوه سارياً فيما فتحوه من بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط . وفى أواخر عهد الأمويين ظهرت روح التحليل والتأمل فى منطوق الأحاديث ، فكان ذلك بداية لتكوّن علم الفقه الإسلامى . فإن الاطلاع على الأبحاث المسيحية التى هى أقدم عهداً من الإسلام والى أشربت كثيراً من روح البحث والاستقصاء اليونانية ، قد أفضت ببعض المسلمين إلى التعمق فى النظر فى أسس دينهم ، لما رأوه من شدة الإجمال

أو احتمال الشُّبُه التي لم يستطيعوا الاهتداء إلى حقيقتها من نصوص القرآن وحدها . . . . . وقد نمى هذه الروح الجديدة في الاسلام ماسبق أن عمل على تنمية مثلها بين المسيحيين ، وهو الجدل المحتدم بين الطوائف المتنازعة في الرأي ، فاشتد النزاع في الإسلام بين الشيعة وأهل السنة ( وهم أولو الرأي المعتدل الذين يقولون بأنهم إنما يقتفون أثر سنة رسول الله ) . ومن أخص ما احتدم حوله الجدل في ذلك الوقت اعتراض بعضهم على ما عزي إلى الرسول من القول بأن القرآن أزلّ غير مخلوق ، فقالوا إن ذلك الاعتقاد يضيف أزليةً ثانية إلى أزلية الله ووحدايته . ومثله موضوع هل الإنسان حرّ الإرادة في أعماله أم أن هذه الأعمال مقدرة الوقوع حتماً ، وهو أمر لم يفصل فيه القرآن بقول قاطع . وقد ظهر على أثر ذلك في أواخر عهد الأمويين فريق عُرف عند مؤرخي المسلمين « بالمُعزّلة » ، لزم جانب الاعتدال في كلا هذين الموضوعين ، وكان له أكبر إثر في تاريخ القرن التالي لذلك العهد .

ومع أن الأمويين لم يألوا جهداً في الإفادة مما بقي من الحضارة اليونانية ، فقد كانت الحالة الاقتصادية في عهدهم في تأخر إذا قيست بما كانت عليه في الدولة الرومانية الأخيرة . فإن تجارة البحر الأبيض المتوسط ، التي كانت قد عصفت بها الغارات الجرمانية في الغرب ، ازدادت كساداً باقتسام شواطئ البحر الأبيض المتوسط بين حضارتين متنازعتين : المسيحية على الشواطئ الشمالية والإسلامية في الجنوب . ذلك فضلاً عن أن المسلمين في المغرب غزوا إسبانيا ونشطوا في شنّ الغارات على إيطاليا وإقليم «بروفانس» ( من أعمال فرنسا ) ، كما أنهم في الشرق بذلوا كل جهد — وإن كان بلا جدوى — للاستيلاء على ما بقي من الدولة البيزنطية . ومع أن المدن التجارية بجنوبي إيطاليا واصلت — على الرغم من كثرة الغارات الإسلامية — بعض تجارتها مع جنوبي البحر الأبيض المتوسط وشرقيه ، فقد عاقت الفتوحات الإسلامية بالتدريج تدفق

البضائع الشرقية إلى أوروبا الغربية المسيحية <sup>(١)</sup> .

على أن خصوبة الأرض في مصر قد بقيت على ما كانت عليه تقريبا قبل الفتح الإسلامي، بفضل السياسة التي اتبعت بشأنها من عدم التدخل في أعمال الإدارة القبطية أو في أعمال إخصائي الري المشرفين عليه. أما عن الحالة في فلسطين والشام فقد عدل المؤرخون عما كانوا يرونه من قبل من أن الفتح الإسلامي هبط فجاءة بمستوى الرواج فيها، وهم الآن يعزّون ابتداء التدهور الاقتصادي فيهما إلى انتقال مركز الحركة العامة في الدولة من شرقي البحر الأبيض المتوسط إلى العراق وفارس على إثر نقل حاضرة الملك من دمشق إلى بغداد عند قيام الدولة العباسية في منتصف القرن الثامن (الميلادي).

ولم يتم للأمويين ما كانوا يصبون إليه من استجلاب ولاء جميع الرعايا في عاهليتهم الشاسعة، حتى العرب منهم. وازداد نفور غير العرب من حكمهم لما كانوا يلقونه من عسف الولاة. فقد كان العرب في الولايات «لا عمل لهم غير الجندية، يعيشون فيها على ما ينتجه أهل البلاد من خيراتها، مع تمسكهم باعتبار عناصر هؤلاء بطبيعة الحال دون عنصرهم. فإذا عمد هؤلاء إلى كسب الجاه عن طريق اعتناق الإسلام دين الفاتحين خاب ظنهم، إذ قد جرى العرف باعتبار أمثال هؤلاء المسلمين الجدد «موالي» (في حماية) قبيلة من القبائل العربية، ولا طريق لهم إلى الإسلام إلا بهذا الوضع. ولم يحظ «الموالي» بشيء مطلقا مما كانوا يصبون إليه من المساواة بغيرهم كما تقتضيه مبادئ الإسلام، بل كانوا على العكس يلقون كل ازدراء من حماة الأرسقراطيين، كما كانوا عرضة لكل نوع من أنواع الامتهان الاجتماعي... مع أن هؤلاء الموالي — كما لا يخفى — لم يكونوا من أشباه العبيد أو من الحثالة الجهلة، بل كانوا أولى ثقافة بقدرها العرب أنفسهم، ومنهم من كانوا العمود الفقري

لذوى الرأى من أهل العلم ، ولم يفتروا عن الإكباب على دراساتهم فى التوحيد والفقہ اللذين كان لهما أعلى مكان من الإجلال . وفى بقاء الحال على هذا الوضع خطر كبير . فقد كان الأمويون يقفون فى وجه الشيعة والخوارج بحجة وجيهة هى حماية النظام والقانون ، إن لم تكن حماية الإسلام نفسه ؛ أما تدمير الموالى المير من الظلم الواقع عليهم فلم يكن لديهم للرد عليه سوى السيف . . . . .

ولما قامت الدعاية ضد بنى أمية لم تكن مقصورة على الخوارج ، بل شملت أيضا فرعا من أسرة النبی وهم سلالة عمه « العباس » . وكان لهؤلاء العباسيين « من بعد النظر ما يجعلهم يفتنون إلى أن أكثر الجهات ملائمة لنشر دعايتهم هو ذلك الإقليم النائي « خراسان » المؤلف من الولايات الشمالية الشرقية من دولة فارس القديمة . وقد كان يسكن هذا الإقليم قوم بواسل ، لقوا من الأهوال من عسف ولالة بنى أمية ما تخرّبت به ديارهم وامتّنت كرامتهم وأصبحوا فى حالة يرثى لها ، فكانوا يتلهّفون للانضمام إلى أى حركة ثورية مهما بلغت من المجازفة ، رجاء الخلاص من هذه الحال<sup>(١)</sup> .

وفى الوقت الذى كان فيه العباسيون يفوزون بانضمام الشيعة إليهم ، كان الأمويون ينعمون بالترف الذى يحيط بهم فى حضارة الشام المنحرفة ، فاستولى عليهم الانحلال وأهملوا شئون الدولة ، ثم نشبت المنازعات على الخلافة بين أعضاء بيت الملك ، فتداول عرش الخلافة مالا يقلّ عن أربعة فى سنة هجرية واحدة ( ٧٤٣ — ٤٤ م ) . وقد حذرهم من عاقبة هذه الحال واليهم الوفى فى خراسان فذهب تحذيره صرخة فى واد . فنادى العباسيون بثورتهم علناً فى سنة ٧٤٧ م ، ولم يحلّ عام ٧٥٠ م حتى كانوا قد استأصلوا شأفة الأمويين تقرّيباً

واستولوا على الخلافة مكانهم ، ونقلوا مقر الملك إلى العراق ، حيث أنشأوا  
حاضرتهم الجديدة « بغداد » عام ٧٦٢ م .

\* \* \*

وبانتقال الخلافة على هذا الوجه تضائل ما كان يسود الدولة من النعرة  
العربية ونفوذ العنصر العربي ، وازداد نفوذ العنصر الفارسي الذي كان له فضل  
كبير في إجلال العباسيين على عرش الخلافة ، وكان العباسيون في نحو الخمسين  
سنة الأولى من حكمهم يتخذون وزراءهم من أسرة « البرامكة » الفارسية التي  
يزخر بذكرها كتاب « ألف ليلة وليلة » . وبهذا النقص في سيادة العنصر العربي  
اندجحت الشعوب الكثيرة التي تتألف منها العاهلية بعضها في بعض وارتبطت  
برابطة الحضارة الإسلامية . وقد أسهم بالجهد في شتى الميادين غير الدينية من  
هذه الحضارة الكثير من النصارى واليهود الذين لم يعتنقوا الإسلام .

ولم تتأثر العاهلية في مجموعها بنا لحق الشام من التدهور النسبي ، بل قد كان  
فيما أحرزته الولايات الشرقية من التقدم الاقتصادي خير كفيل بالتعويض  
من ذلك وزيادة . فقد قام العباسيون بإتمام مشروع للرى والصرف كانت قد  
بدأته الدولة الفارسية الساسانية بأسفل العراق ، وهو مشروع — مع بساطته  
وسداجته — قد تحقق به امتناع تكون البرك الرائدة وفساد تربة الأرض  
بتشبعها بالأملاح ، وسرعان ما أصبحت الحاضرة الجديدة ( بغداد ) منافسة  
للقسطنطينية في رخائها المادى . وفي إقليمى « خراسان » و « ما وراء النهر »  
( ترانسكسوانا ) الذى اشتهر من بلاده مدينتا « بخارى » و « سمرقند »  
العظيمتان ، قام العباسيون كذلك بإصلاحات زراعية ومدنية عظيمة الشأن .  
وقد عاد هذا التقدم الزراعى بالخير على طائفة ملاك الأراضى بوجه خاص .  
غير أنه ، بنطاقه الواسع ، قد عمّت فوائده بلا شك غمار دوائر الأهلين .

كذلك أحيا العباسيون التجارة البحرية في الخليج الفارسي ، وهى تجارة



تكوّنت منذ أزمان قديمة بفضل ما كان لبلاد ما بين النهرين من السبق في ميادين الحضارة المدنيّة<sup>(١)</sup> والتجارة في هذه الأرجاء ، فعادت الآن إلى سيرتها الأولى ، وصارت « البصرة » ذات شأن عظيم بصفة أنها المرفأ البحري لمدينة بغداد حاضرة الدولة . ولم يحلّ عام ٨٥٠ م ( أو ما يدانيه ) حتى كانت سفن المسلمين قد بلغت بلاد الصين سعياً وراء الاتّجار في الحرير ، وكانت بمدينة « كَنْتُون » جالية إسلامية كبيرة ، وقد توغل بعض تجار المسلمين ما وراء ذلك شمالاً حتى بلغوا « كوريا » و « اليابان » على ما يُظن . وقد كانت تجارتهم مع شرقي إفريقيا أقل من ذلك شأنًا ، غير أنها وصلت في مداها إلى جزيرة « مدغشقر » جنوباً . كذلك أحيا العباسيون إلى حدّ ما التجارة بين موانئ شرقي البحر الأبيض المتوسط وموانئ أوروبا المسيحية ولا سيما « البندقية » وموانئ جنوبي إيطاليا ، وكان لليهود فيها شأن يذكر ، إذ قاموا بدور الوسيط بين المسيحيين والمسلمين لما كانوا يجدونه من التسامح الديني معهم من الفريقيين ، اللذين لم تكن قد توافرت بينهما أسباب التقارب .

وأهم من تجارة البحر الأبيض المتوسط في ذلك الوقت التجارة مع السويد أصحاب السيادة على روسيا والبحر البلطى ، يدل عليها ذلك العدد الهائل الذى عثر عليه في هذه المنطقة من قطع النقد الإسلامية التى ضربت في « دَاشْتَقَد » و « سَمَرْقند » ويمتد عصرها ما بين عامى ٧٠٠ و ١٥٠٠ م . وحتى الجزر البريطانية ، وصل إليها نفوذ المسلمين غير المباشر . فقد عثر على قطعة نقد ذهبية ضربها « أُوفا ملك ميرسيا » ( King Offa of Mercia ) في القرن الثامن الميلادى محاكيةً تمام المحاكاة للدينار العربى حتى فيما عليها من النقوش العربية ؛ كما وُجد في أحد المستنقعات الوحليّة بإرلندة صليب برونزى مذهب كتبت

---

(١) المترجم — قد تكرر من المؤلف استعمال هذا التعبير « الحضارة المدنية » مم أننا قد ألفنا استعمال أحد اللفظين فقط ( الحضارة أو المدنية ) . ويتبعى كتابته أدركت أنه يستعمله عن قصد تمييزاً للحضارة المدنية عن « الحضارة الزراعية » مثلاً .

عليه عبارة « باسم الله ، بالحروف العربية <sup>(١)</sup> » .

وقد ذاع أمر هذا التقدم المادى، بيننا ، (نحن معشر الغربيين ) ودخل فى دائرة القصص الشعبى بتأثير الإقبال على كتاب « ألف ليلة وليلة » الزاخر بالقصص عن بغداد فى عهد الخليفة « هارون الرشيد » ( ٧٨٦ — ٨٠٩ م ) المعاصر لشرلمان والذى كانت تربطه به أواصر المودة .

وليس من شك مطلقا فى تفوق ثقافة الإسلام بالشرق تفوقا بالغيا على ثقافة أوروبا الغربية فى ذلك الوقت . فقد سار ، جنبا لجنب مع ثرائه المادى ، اهتمامه المتزايد يوما بعد يوم بالأمور الثقافية . فإن سير الحضارة الإسلامية فى طريق التقدم أخذ يكشف كل يوم عن الحاجة إلى بعض العلوم العملية المتوافرة فى الحضارات السابقة التى مس الإسلام بلادها ؛ كالطب ، والرياضة ، اللازمة لأعمال المساحة ، والعمارة ، والملاحة ، يضاف إليها علم الجغرافيا لتسهيل التجارة ، وعلم الفلك للاستعانة به فى تعيين اتجاه مكة ومعرفة أول رمضان ، شهر الصوم المعظم ، ونهايته ، وليعزز به أيضا علم النجوم .

وقد كان الأمويون من قبل قد استعانوا بمهندسى العمارة ومهرة الصناع الذين تزودوا فى أعمالهم بالمعارف السورية — البيزنطية ، والفارسية . كما أنهم قد اجتذبوا إلى قصورهم الأطباء وغيرهم من علماء « جنديسابور » ( Jundishapur ) بالجنوب الغربى من بلاد فارس ، وقد كان بها منذ عهد آل ساسان مدرسة عظيمة للطب ومعهد علمى تدرس فيه العلوم اليونانية والسورية والفارسية والهندية جنبا إلى جنب . غير أن الأمويين لم يقوموا عن قصد بشئ يذكر نحو تشجيع المعارف ونشرها .

أما العباسيون فقد اهتم خليفتهم الثانى « المنصور » ( ٧٤٥ — ٧٥٥ م )

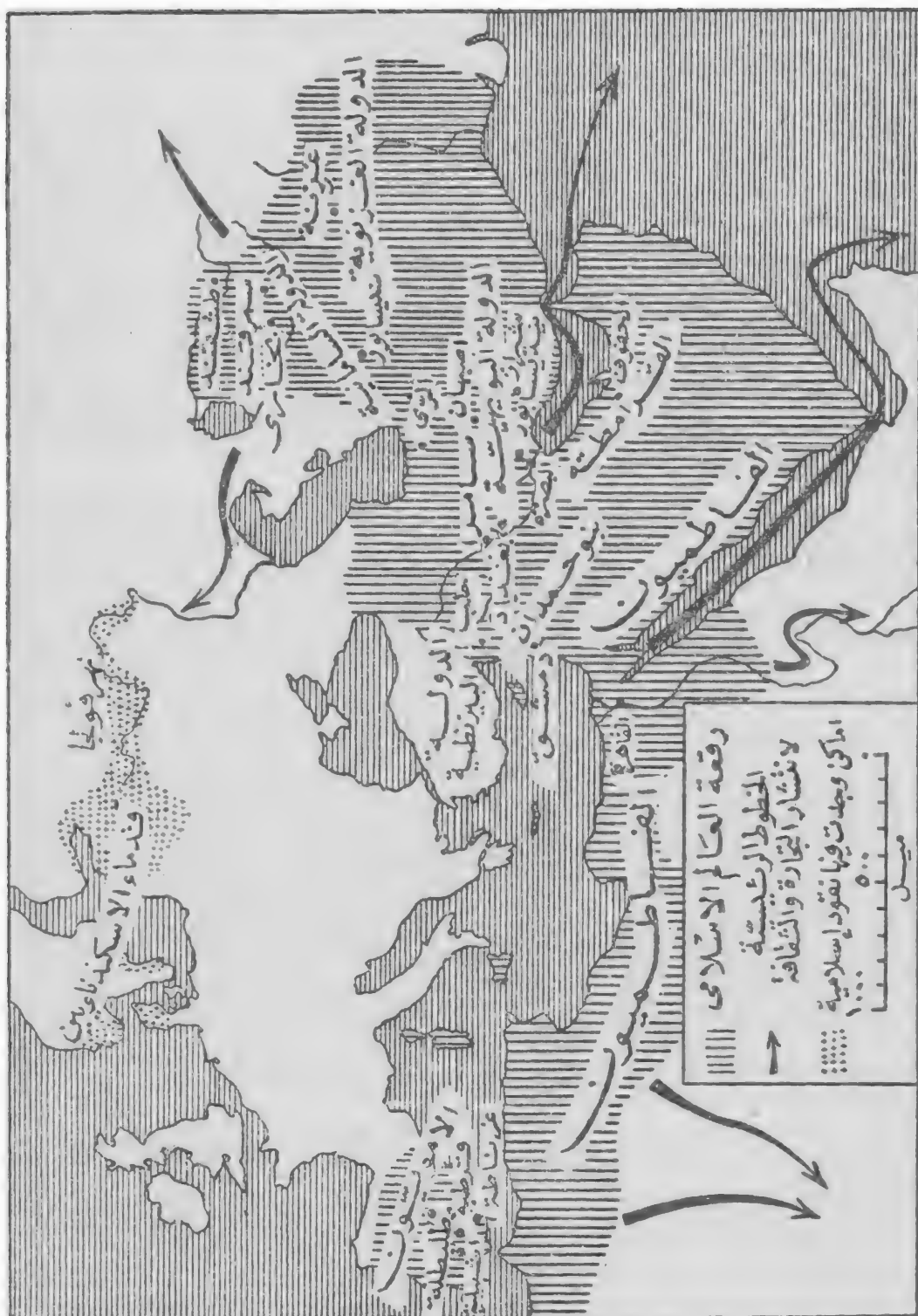
(١) نقلا عن « J. H. Kramer » فى كتابه « Legacy of Islam » ص ٩٤ .

وعن « Christopher Dawson » من مؤلفه السابق ذكره ص ٢٤٣ .

مؤسس بغداد بجمع علماء الفلك والمهندسين وغيرهم من العلماء في قصره، كما عهد بتصميم حاضرتة الجديدة إلى فلكي فارسي يعاونه أحد اليهود. ومن هذا الوقت ابتدأت ترجمة الكتب العلمية إلى العربية من اللغات اليونانية والسريانية والفارسية والسانسكريتية، وقلما عهد بترجمة شيء منها إلى العرب بل كان يقوم بالترجمة عادة الشوام المسيحيون والفرس. وقد وضع الخليفة المأمون لهذا العمل نظاماً وطيداً. فأنشأ في بغداد عام ٨٣٠ م « بيت الحكمة » لتشجيع طائفة « المعتزلة »، المعتدلين في آرائهم والذين كان يخصصهم برعايته، وهذا المعهد كان يجمع بين جوانبه في آن واحد مجمعاً علمياً وداراً للكتب وقلماً للترجمة، ومرصداً فلكياً. وبفضل ما أعد للترجمة بمثل هذه المشروعات لم يلبث العالم العربي أن صار مزوداً بأشهر مؤلفات اليونان في العلوم والفلسفة، وذلك في الوقت الذي كانت فيه أوروبا الغربية لا تكاد تعرف شيئاً من المعارف اليونانية. وقد كانت الترجمة عن اليونانية تجري أحياناً من الأصول اليونانية مباشرة، ولكنها في الغالب كانت تنقل عن تراجم سريانية قام بها المسيحيون السوريون قبل ذلك ببضعة قرون. وقد شمر « النساطرة » بوجه خاص عن مساعد الجد في ترجمة فلسفة اليونان لتكون لهم عدة في محاجاتهم اللاهوتية مع خصومهم من أصحاب المذهب المسيحي الأصيل. كذلك ترجمت إلى العربية المؤلفات الفارسية والهندية في الرياضيات والفلك. وفي أوائل القرن التاسع الميلادي اقتبس الشرق الأوسط الطريقة الهندية السهلة في كتابة الأعداد، بحيث تكون قيمة كل رقم في العدد عشرة أضعاف مثله في الخانة التي تليه، مع استعمال الصفر ذي الأهمية الكبرى، فحل ذلك محل الطريقة العقيمة التي كان يستعملها الساميون واليونان والرومان. وهذه هي الطريقة التي نسميها نحن معشر الغربيين « الطريقة العربية » في كتابة الأعداد (١).

(١) وهذه « الطريقة العربية » لم يستعملها مسيحيو أوروبا في تصنيفاتهم الحسابية إلا في القرن الثاني عشر الميلادي (نقلا عن « Carra de Voux » في « The Legacy of Islam » ص ٣٨٤)

الترجم — ونحن معشر العرب، باعتبار أننا أخذنا هذه الأرقام العديدة عن الهند، نسميها « الأرقام الهندية »



ولم يمض طويل وقت على مزاولة أعمال الترجمة الآنفه الذكر حتى نشطت في الدولة الإسلامية أعمال البحث والتنقيب والملاحظة والاستنباط ، سعياً وراء التجديد والابتكار . غير أنه مع ذلك كانت عوامل التمزيق قد انتابت الوحدة السياسية بالعهلية إلى غير رجعة . وقد استعرض « ابن خلدون » ماضى التاريخ الإسلامى إلى نهاية القرن الرابع عشر ( الميلادى ) فوصل إلى أن الدول تولد وتنمو حتى تبلغ أوج عظمتها ثم تضمحل وتنقرض ، وكل ذلك فى مدة قلما تتجاوز ثلاثة أجيال ، أى فيما لا يزيد على مائة وعشرين عاماً<sup>(١)</sup>

وقد كانت الدولة الأموية من أول أمرها مزعزة الأركان ، ولم يُتَح لها البقاء فى الملك إلا لما كان يكتنه السنيون فيها من الهيبة لخليفتهم باعتباره خلف الرسول فى الحكم . غير أن هذه الهيبة ما لبثت أن ضعضعت وطوّحت بها المنازعات العائلية على الحكم . ولما قضى على خلافة الأمويين بالمشرق تمكن أحد أمراءهم القلائل الذين نجوا من بطش العباسيين ، من الاستيلاء على حكم الأندلس وأسس بها دولة أموية مستقلة عام ٧٥٦ م .<sup>(٢)</sup> ولم يمض على ذلك سوى نصف قرن حتى انسلخ غرب شمالى أفريقيا أيضاً عن حكم العباسيين وتكونت به دولتان مستقلتان .

وفى قلب الدولة اتعظ العباسيون بما رأوه من الأحوال التى أفضت إلى سقوط الأمويين ، وبما جرّته روح العصبية وميل العناصر العربية إلى التنابد واستئثار كل فريق منها بالجاء ، مما لا يستقيم معه النظام ولا يصلح أساساً لقوة عسكرية تركز إليها سلطتهم ، فعمدوا إلى اتخاذ الجند المرتزقة يجمعونها

(١) عن « Nicholson » ص ٤٤٠

(٢) المترجم — هو « عبدالرحمن بن معاوية » ابن الخليفة هشام ، فر إلى بلاد المغرب ولا مال معه ولا جيش ، فعبر إلى الأندلس ، حيث وجد جيوش آبائه وعملهم يتقاتلون على الاستئثار بالملك فيها ، فقبض على ناصية الأمور وأسس بالبلاد دولة أموية غربية مستقلة مقرها « قرطبة » . لذلك كان « المنصور » العباسى يلقبه بصقر قریش .

من بين العناصر التركية التي تقطن الأطراف الشمالية الشرقية من الدولة ؛ وهؤلاء ، مع أنهم دون العرب والفرس في ذكائهم ، كانوا قوما أشداء ، لهم من صفات الاحتمال والطاعة ما جعلهم من خيرة الجنود الذين ذاع صيتهم منذ أحقاب طويلة .

وقد عظم أمر هؤلاء الجند ، حتى اننا نرى في عام ٨٠٨م مقاليد الأمور في مصر مسندة إلى يدرجال من هؤلاء الأتراك ، ولم يلبشوا أن رأوا من ضعف سادتهم العرب ، في قوتهم الحربية وفي اخلاقهم ، ما جعلهم يستأثرون بالسلطة . وفي « بغداد » نفسها أخذ رجال الحرس التركي الذي اتخذه الخليفة « المعتصم » درءاً له يعشون بالنظام ، فعظم شرهم وأكثروا من الاعتداء على اهل بغداد ، حتى اضطر الخليفة في سنة ٨٣٦م إلى الخروج بهم منها وبناء مدينة « سُرْمَن رَأى » بأعلى النهر على مسيرة ثلاثة ايام من بغداد واتخذها حاضرة له . فلم يلبث أن وقع هو وأخلافه من بعده تحت سيطرة قادتهم السياسية .

وفي سنة ٨٦٨م كانت مقاليد الأمور في مصر بيد القائد التركي « أحمد بن طولون » ، فاستقل بحكمها واستولى على فلسطين والشام ، فبدأ بذلك فترة من الحكم الصالح في هذه البلاد ، أنقذت فيها بما كانت تعانيه مصر من استنفاد الضرائب الباهظة لمواردها الاقتصادية على يد ولاة العباسيين المستهترين وكان سبباً لخروج الأقباط خروجا عاما سنة ٨٣١م لما شعروا به من العسف<sup>(١)</sup> .

كذلك ثار على العباسيين اقليم « ما وراء النهر » ( Transoxiana ) والجزء الأعظم من فارس ، واستقلت بحكمهما جملة الدولة « السامانية » الفارسية عام ٨٧٤م . وكان العراق هو كل ما بقى تقريبا تحت حكم « سُرْمَن رَأى » مباشرة ،

(١) قلا عن "C.H.Becker" في "Encyclopaedia of Islam, art. Egypt."

فزُلزلت فيه أيضا سلطة الخليفة من جرّاء ثورة عنيفة قام بها « الزنج » ،  
( العبيد السود ) بأسفل العراق بين عامي ٨٧٠ و ٨٨٣ م

وما بقي بعد ذلك كان أدهى وأمرّ . فان الشيعة ، الذين كانوا من أعوان  
أوائل العباسيين على خلع بني أمية ، مالبثوا أن وجدوا أن اضطهاد العباسيين  
لهم لا يقل عما لا قوه من أسلافهم ؛ ولا شك أن العباسيين كانوا مسوقين إلى  
ذلك بسبب مغالاة الشيعة وميلهم إلى التطرف في تعصبهم ، فاعتبروهم آفة  
تعمل على هدم كل حكم قائم على النظام . فاجأت الطوائف الشيعية إلى  
الاستخفاء في أعمالهم ، وبقيت كثرتهم في أسفل العراق على الأخص ؛ والراجح  
أنهم كانوا يلقون هنالك وفي مدن فارس معاضدة خاصة من طوائف الصناع  
إعراباً منهم عن وعيهم الطائفي وما يكتونه من الحقد على الأرسقراطية الحاكمة ،  
سواء أكانت من العرب ام الفرس ام الأتراك<sup>(١)</sup>

ومضى الشيعة في أعمالهم سرّاً لا يجدون مُتنفّساً لثأرتهم ، فكان من  
الطبيعى أن تدبّ بينهم الخلافات في عقائدهم ، وعلى الأخص في أى الولدين  
الذين أعقبهما « الإمام » السادس المتوفى عام ٧٦٠ م أولى بأن يخلفه . فناصرت  
الأقلية « اسماعيل » أكبر الاثنين وقالوا إن الإمامة تنتهى به . فاعتبروا بذلك  
اسماعيل الإمام « المنتظر » ، الذى تقول عقيدة الشيعة بعودته إلى الظهور  
بين الناس ليعيد الإسلام إلى سيرته الحقة الأولى ويستولى على العالم أجمع ،  
فيمهد بذلك لفترة الحكم الصالح الذى بعده تقوم القيامة . وفى القرن التاسع  
( الميلادى ) قام « عبد الله بن ميمون » الفارسى بإنشاء مذهب سرى « اسماعيل »  
جعل على تسع مراتب تقضى كل منها بالتعاقب على ناحية من نواحي عقائد الدين  
حتى لم يبق منه الا فلسفة إلحادية<sup>(٢)</sup> . وقد جدّ فى نشر هذا المذهب دعاة

(١) عن " H. A. R. Gibb ' Mohammedanism " ص ١٢٢ — ٢٥

(٢) ان أحدث بحث تناول هذا الموضوع المعقد هو :

Bernard Lewis تأليف " The Origin of Ismailism "





الشيعة المتحمسون ، فاستمالوا إليه كثيرا من البائسين والساخطين الذين تتألف منهم غالبية الإنسانية في كل زمان ومكان . وفي نهاية القرن تألفت طائفة اسماعيلية تسمى « القرامطة » ، جعلت لنفسها كيانا سياسيا منظمًا في شكل ولاية مستقلة على الشاطئ العربى للخليج الفارسى وبالين . ومالبثت أن شذت حربا عامة على جميع الطوائف غير الإسماعيلية . فتهددت جيوشها « بغداد » . واعتدت على قوافل الحج ، ودخلوا مكة ، فعلاً وانتزعوا منها الحجر الأسود . وفي خلال ذلك أهدق الخطر بأحد أحفاد « عبد الله بن ميمون » بالشام ، ففرّ إلى تونس ، حيث لقي الكثير من الأعوان ، فأعلن أنه « الإمام » المنتظر سنة ٩٠٩ م فنجح في دعوته وخلع الأسرة الحاكمة لهذه البلاد . ولقوله انه من نسل الحسين بن على من زوجته « السيدة فاطمة » بنت رسول الله ، سميت الدولة الجديدة التى أسسها « بالدولة الفاطمية » . وقد كانت هذه الدولة أول من أعلن الخروج التام على كل سيادة للعباسيين حتى سيادتهم الاسمية ، فتسمت بالخلافة الفاطمية . ثم مدت فتوحاتها على شواطئ أفريقيا الشمالية ، حتى استولت على « القاهرة » سنة ٩٦٩ م واتخذتها حاضرة لدولتها <sup>(١)</sup> . وما لبثت أن مدّت حكمها إلى غربى بلاد العرب وفلسطين والشام .

. وبينما كانت هذه الأحداث تجرى مجراها بلغ الضعف أشده بخلفاء العباسيين ، حتى خضعوا عام ٩٤٥ م للدولة « البويهية » . وهم قوم شداد من معتدلى الشيعة كانوا يسكنون الجهات الجبلية بشمالى فارس . فيرى من ذلك

---

(١) المترجم — إن تعبير المؤلف عن استيلاء الفاطميين على مصر ، مهما كان الدافع إليه هو شدة الإيجاز ، لا يطابق الواقع ، إذ لم تكن « القاهرة » قد وجدت بعد . والحقيقة كما هو معروف هى أن « المعز » رابع خلفاء الفاطميين سير لغزو مصر أكبر قواده « جوهر الصقل » فدخلها بعد مناوشة قليلة من جنود الدولة الإخشيدية ( المستقلة بها فى ذلك الوقت مع الاعتراف بسيادة اسمية للعباسيين ) سنة ٣٥٨ هـ ( ٩٦٩ م ) . وخط « جوهر » فى ليلة نزوله شمالى القسطنطية مدينة جديدة سماها « القاهرة » ، وموقعها الآن وسط القاهرة الحالية . وفى العام التالى بنى الجامع الأزهر العظيم .

ومما تقدم أن السيادة السياسية في معظم العالم الإسلامي آلت في هذه الآونة إلى الشيعة ، وإن كانوا لم يفوزوا قط بحمل غالبية المسلمين على اعتناق مذاهبهم . وحلّت مصر محل العراق في الزعامة ، وأنشئت جامعة « الأزهر » الذائعة الصيت بالقاهرة عام ٩٧٢ م لنشر التعاليم الإسماعيلية .

وكانّ الداء الويل المتأصل في العرب ، من ميلهم إلى الانفصال السياسي وقلقهم من البقاء تحت سلطة موحّدة ، قد أطلق له العنان ، فقد مضى على العالم العربي مدة ألف عام ، من الوقت الذي نحن بصددده إلى يومنا هذا ، لم يعرف فيها الوحدة قط ، وغالبية أجزائه تحت السيطرة الأجنبية<sup>(١)</sup>

على أنه إذا أخذت مدنية من المدنيّات في أسباب الانحلال فإنّ التدهور لا يصيب عناصرها كلها بنسبة واحدة ؛ بل هي كجسم المريض قد يستر تدهورها مدةً ما نشاط بعض الوظائف فيها . ففي حالة الحضارة الإسلامية ، قد كان للدور الأول من انحلالها السياسي تأثير حسن مؤقت في نهضة العلوم والمعارف . فإن العلماء يحفزهم إلى العمل حسن رعاية الحاكم وإكرامه لهم . وقد كان هذا المجال منحصرا في قصر الخليفة ببغداد ومتوقفا على إرادة ملك واحد ، قد يكون وقد لا يكون له اهتمام بمعاوضة مثل هذه الشئون . أما الآن فقد أصبح ميدان هذه الرعاية متوافرا في قصور عدّة من الدول : من « سمرقند » إلى « الأندلس » . ومن أعظم هذه العواصم التي ازدهرت فيها الحركة العلمية ببغداد والقاهرة وبخارى وسمرقند ؛ وشيراز ، واصفهان و « نيسابور » (Nishapur) وحلب ودمشق وقرطبة . وقد كان طلاب العلم في هذا الوقت ،

---

(١) المترجم - هذه بالضيع نعمة استعمارية لاتحلوا لنا معشر العرب وخاصة في نهضتنا الحاضرة ، وإن كانت أحداث التاريخ لاتساعد على تفنيد أقوال المؤلف من ناحية تفكك وحدة العرب في هذه المدة . وكذلك يلاحظ أن المؤلف قصر حكمه على العرب ولم يتناول الدول الإسلامية بوجه عام ، فكلنا نعرف فضل الدولة الأيوبية ودولتي المماليك والدولة العثمانية في حفظ مجد الاسلام أحقابا طويلة .

كأخلافهم في القرون الوسطى بأوربا ، يتجشّمون الأسفار الطويلة ليحفظوا بالجلوس أمام قديمي أستاذ عظيم يتلقون منه العلم . فمن ذلك مثلا أن «الغزالي» ، الذي هو من مواليد «طوس» في الشمال الشرقي من فارس ، حضر على أساتذة «نيسابور» ، و«بغداد» ، و«دمشق» ، وهي مدن تقع في مدى نحو ١٤٠٠ ميل .

ومع أن اللغة العربية كانت هي اللغة الرئيسية في تلقى العلوم ، فإن اللغة الفارسية كانت في انتشار مستمر ، فضلا عن أنه لم يكن من العنصر العربي بين علماء العالم الإسلامي في مختلف العلوم وفروع الثقافة سوى النزر اليسير . وقد دلّت الإحصاءات الخاصة بالمواطن الأصلية لأشهر رجال العلم والمعرفة بالشرق الإسلامي على أنه في جميع عصور الثقافة الإسلامية ، من بداية نهضتها إلى أقول نجمها ، لم تقلّ نسبة المنتمين منهم إلى فارس وما وراء النهر عن ٤٠ في المائة . وقد كانت نسبة المسيحيين كبيرة في بداية عصر الترجمة ثم هبطت فيما بعد ، أما اليهود فكانت أهميتهم في المشرق ضئيلة بالاضافة إلى ما قاموا به من نصيب وفير في خدمة الثقافة الإسلامية بالأندلس<sup>(١)</sup>

(١) بنيت هذه المعلومات على الأرقام التالية التي أوردها «A. Mieli» عن أشهر العظماء في ثلاثة عصور متتالية وهي : (١) عصر الترجمة والبداية ، ويشمل القرنين الثامن والتاسع ، (٢) «العصر الذهبي» ويشمل القرنين العاشر والحادي عشر ، (٣) عصر الهبوط ، ويشمل القرنين الثاني عشر والثالث عشر :

العصر الأول	العصر الثاني	العصر الثالث
المسيحيون ... .. ١٢	٨	٥
اليهود ... .. —	٣	٤
الفرس (ومعهم بنو ماوراءالنهر) ١٠	٢٣	١٨
العراقيون ... .. ٢	٩	٣
السوريون ... .. ٣	٧	٩
المصريون ... .. ١	٤	٥
العرب ... .. —	—	—

وفي أسبانيا أورد «ميلي» أسماء ٧٣ عالما ، ربعهم من اليهود

أما فضل العالم الاسلامى فى النهوض بالعلوم والمعارف فقد ذهب فيه المؤرخون مذهبين متناقضين . فبعضهم ، وهم المتعصبون للحضارة اليونانية ، يميلون إلى تحقير قيمة ما أبتكره المسلمون فى هذا الميدان ويقصرون فضلهم على المحافظة على مابقى من علوم الإغريق ومعارفهم وإيصالها إلى أوربا الغربية فى القرون الوسطى ، فى حين أن مؤلفى العرب العصريين وبعض الأوربيين الذين كتبوا فى تاريخ العلوم تطرفوا ، عن رد فعل لمغالاة طلاب المعارف الإغريقية ، فعزوا إلى رجال العلم المسلمين فى القرون الوسطى أكثر بكثير مما قاموا به فعلا وغالوا كثيرا جدا فيما نسبوه اليهم من الابتكار بالاضافة إلى ما نقلوه عن الإغريق أو أمم الشرق التى سبقتهم . والحقيقة الخالصة فى هذا الشأن تقع بين هذين النقيضين ، وقد صوّرت أبلغ تصوير فى العبارة الآتية :

« ان الطب الإسلامى والعلوم الاسلامية انعكست فيها أشعة الشمس الهيلانية التى غربت ، فكان لها نور كنور القمر أضاء أحلك ليالى أوربا ظلمة فى القرون الوسطى ، وقد كان معه بعض نجوم ساطعة عاونت هى أيضا بضوئها الذاتى ، غير ان ذلك القمر وتلك النجوم خفتت جميعا بيزوغ فجر يوم جديد هو النهضة الأوربية » (١) .

ومن الأمثلة الدالة على ما زاده المسلمون فى العلوم الرياضية والفلكية تلك الألفاظ الاصطلاحية المقتبسة فى هذه العلوم من اللغة العربية ، مثل Algebra (الجبر) و Azimuth (السموت) و Zenith (السمت) ، وأسماء الكثير من النجوم مثل Algoi ( الغول ) و Aldebaran ( الدبران ) و Betelgeuze (بيت القوس أو يد الجوزاء) . كما أنهم نهضوا بالطب نهوضا كبيرا بفضل الكثير من المستشفيات التى أنشأها ذوو الأريحية من ملوكهم فى المدن الكبرى ، وقد قيل انه كان ببغداد فى القرن الحادى عشر ستة آلاف طالب يدرسون الطب .

(١) عن ( Max Meyerhof ) فى كتابه ( The Legacy of Islam ) ص ٣٥٤

ومع أن الشريعة الإسلامية تحرّم تشريح الآدميين ، فقد عُنوا عناية كبيرة بدراسة سير الأمراض وملاحظة أدوارها وتسجيل ملاحظاتهم عنها .

كذلك تقدم على أيديهم علم الكيمياء وغيره من العلوم الطبيعية ، كما أن جهودهم في عمل الخرائط ودراسة الجغرافيا الوصفية كان له أكبر أثر فيما زاوله الأوربيون في القرون الوسطى من رسم الخرائط الخاصة ببلاد البحر الأبيض المتوسط . على أنه مع إنصافنا للمسلمين بالاعتراف لهم بما يعزى إليهم من الابتكار في ترقية العلوم ، فهناك حقيقة لا يمكن إنكارها هي أنهم لم يخرجوا في معظم دورهم هذا عن كونهم تلاميذ علماء الإغريق المتممين لعملهم . كذلك يمكن القول بأنهم مع قيامهم ببعض الابتكارات الهامة في العلوم ، فإن فضلهم الأكبر كان في تنظيم المعارف القديمة والمحافظة عليها في وقت كانت فيه أوروبا الغربية تجهلها ولا تستطيع صونها . ومع كل ذلك قد كان ينقص علماء المسلمين عادة ما كان لدى الإغريق من سعة الخيال العلمي والرأى المبتكر ، كما كان يستعصى عليهم استنباط النظريات من المشاهدات العملية الكثيرة وتوحيد المسائل الفردية التفصيلية ليتألف منها مبحث منظم متجانس <sup>(١)</sup> .

وقد كان التفكير الإسلامي في أرقى مراتبه متجهاً بكتائنه نحو السماء ، يتأمل في وحدانية الله وصفاته ، لا يذر متسعاً للبحث في كيانه هو أي في أمر الإنسان . كذلك يلاحظ أن المجتمع الإسلامي كان دائماً ذا وجهة أرسقراطية ولذلك كانت حركة العاوم والمعارف ، على عكس مثلها عند الإغريق ، خالية تقريباً من عنصر الطبقة المتوسطة ، فحرمت بذلك من أكبر مصدر لتلك الحيوية التي تصمد أمام أكبر الانقلابات السياسية ؛ بعكس الحالة عند الإغريق ، فإنه بعد تصفية الحالة « الديمقراطية » التي اتصف بها نظام ولايات المدن عندهم ، بقيت الحقيقة التي لا مرأ فيها وهي أن الثقافة الإغريقية كانت في أيدي طائفة كبيرة من الطبقة المتوسطة من أهل المدن ، ظلت أهميتها في ازدياد حتى

(١) أنظر النقد الذي كتبه « ادوارد عيطية » في كتاب « An Arabe Tells His Story »

بلغت الذروة في القرن الثاني من الميلاد . في حين أن الحركات العلمية في الإسلام كانت تزدهر في فترات متفرقة برعاية أمراء في أنحاء شتى لا رابطة بينهم . وبعبارة أخرى قد كانت لها عصور زاهية كعصر « أغسطس » ، عند الرومان ، ولكنها لم ترق قط شيئاً من مظاهر الشغف الشعبي العظيم بتحصيل المعرفة ؛ وكان قادة الفسكر فيها يقيمون في قصور الأمراء ويحاضرون فيها ، ولكنهم لم ينزلوا إلى أماكن الجماهير ليلقوا عليها علمهم ،<sup>(١)</sup> . والواقع أن الجماهير بقيت من حيث حالتها الاقتصادية والاجتماعية ومستواها الثقافي على ما كان عليه أجدادها تقريباً منذ أربعة آلاف من السنين .

ولم ينتقل إلى أوروبا القرون الوسطى شيء يذكر من العلوم والمعارف الإسلامية عن طريق الدولة البيزنطية ، لقلة صلتها الثقافية بالعالم الإسلامي ، وإن كان قد مُرّس في ترجمة المؤلفات الطبية العربية إلى اليونانية البيزنطية في القرن الحادي عشر<sup>(٢)</sup> . أما الصليبيون فكان نزولهم على سواحل شرقى البحر الأبيض المتوسط في سلخة لا يكاد عرضها يتجاوز خمسين ميلاً ؛ وكانوا في الغالب قوماً غلاظاً أفاقيين غير مهذبين . وكان اختلاطهم عادة مع الفلاحين من أهل البلاد دون طلاب العلم . ولذلك بحمد أن ما جرى من تبادل ثقافي ملحوظ بين « الفرنج » وأهل البلاد الواقعة على شرقى البحر الأبيض المتوسط كان في الغالب من نوع مادي ؛ وعلى كل حال فإنه بحلول وقت الحرب الصليبية الأولى ( ١٠٩٩ م ) كانت الحركة العلمية في المشرق الإسلامي قد أخذت في الجود ، ولذلك لم يكن نصيب الصليبيين في نقل المعارف الإسلامية إلى الغرب بأكثر من نصيب الدولة البيزنطية<sup>(٣)</sup> .

أما الجهة التي فاقت هؤلاء جميعاً بكثير في هذا الشأن فهي جزيرة

(١) عن « D. B. Macdonald » ص ١٥٣

(٢) نقلاً عن « R. Walzer » في :

Bulletin of the John Rylands Library. 1945 » ص ١٧١

(٣) نقلاً عن « Hitti » ص ٦٦٢

« صقلية » ، فتفتحها مسلمو شمالى افريقيا فى خلال القرن التاسع الميلادى وحظت بحكم اسلامى وطيد النظام من سنة ٩٥٠م إلى أن أعادها النورمانديون إلى المسيحية فى أواخر القرن الحادى عشر على يد « أسرة من القراصنة الموهوبين » كانت قد دخلت فى خدمة روم « بيزنطة » ثم انتزعت منهم جنوبى ايطاليا . وكانت « صقلية » وقت أن فتحها المسلمون مزدهرة منذ عهد طويل بالحضارة المستخلقة عن الإغريق والرومان . ومع أن تيار الثقافة الشرقية كان دائم التدفق فيها طوال حكم المسلمين لها فإن الحروب كانت هى الشغل الشاغل لحكامها العرب ، فألهتهم عن النهوض بمثل هذه العناصر السلمية الرفيعة . غير أنه فى عهد النورمانديين ، الذين اشتهر حكمهم بالتسامح ، تسنى للعناصر الثقافية على اختلافها أن تمتزج بعضها ببعض وتثبت زهوراً نضرة . وقد صور المؤرخ ه . ا . ل . فِشَر ( H. A. L. Fisher ) حالة الحضارة بصقلية فى عهد « روجر الثانى » ، ( ١١٣٠ — ١١٥٤ م ) ، الذى لقبه نقاده « بالملك نصف الوثنى » ، بعبارة موجزة جذابة ، قال : « إن مملكته كانت ما بين شرقية وغربية ، يأوى إليها اليونان واللاتين وأهل المغرب واليهود على السواء . ونظام حكومتها . . . . يفوق نظام كل دولة أوربية أخرى فى عصره . وكان « روجر » ، سليل قبائل « الفايكنج » ( Vikings ) ، يجلس على عرشه بين خمائل البرتقال فى مدينة « بَلَرْم » ( Palermo ) يجمع فى ملبسه بين وشاح المندوب الرسولى ورداء الملك البيزنطى ؛ وزراؤه ما بين يونانيين وانجليز ، وجيشه يضم من أهل المغرب ما يناهز نصفه ، وأسطوله فى يد قادة من اليونان ؛ وهو وإن كان مسيحياً لاتينياً ، فإنه بحكم عيشته فى جو الجنوب البَطَر المرطّب ، قد سلك فى حكمه مسلكاً ما بين البيزنطى والشرقى . . . . تتمثل فى شخصه أحسن تمثيل جزيرته البديعة ، التى كانت يومئذ وفى كل حين مشاعاً بين الشرق والغرب » <sup>(١)</sup>

(١) عن ( تاريخ أوروبا ) فى مجلد واحد للمؤلف المذكور ، ص ١٩٠

وقد كان حفيده «فردريك الثاني» (١٢١٥ - ١٢٥٠م)، امبراطور الدولة الرومانية المقدسة وملك صقلية، لا يزال يحتفظ في بلاطه بصبغة نصف شرقية، وقد حفظ عليه البابا «إنوسنت الثالث» (Innocent III) المعروف بشدة صرامته وأوقع عليه عقوبة «الحرمان»، لإحجامه عن الاشتراك في الحروب الصليبية مراعاةً لما بينه وبين أمراء المسلمين من المودة السياسية والعلاقات التجارية، وإن كان قد فاز فيما بعد بإعادة «بيت المقدس» إلى حظيرة المسيحية مؤقتاً، لا بالسيف بل عن طريق المهادنة مع سلطان مصر السُلمُح<sup>(٢)</sup>. وفي سنة ١٢٢٤م قام «فردريك» بإنشاء جامعة «نابلي» (Naples)؛ وشجع ترجمة العلوم والفلسفة العربية إلى اللاتينية. وقد درس بهذه الجامعة «القديس توما الأكويني» (St. Thomas Aquinas) - ١٢٢٦ - ٧٤م - ذلك الذي قام بدراسة تمحيضية لتعليقات العرب على آراء فلاسفة الإغريق وجاوزها بقوة ابتكاره حتى بلغ أصولها الإغريقية، فجعلها لأول مرة في متناول العالم الغربي.

على أن المملكة التي كان لها اليد الطولى في وصول العلوم الإسلامية إلى الغرب هي «الأندلس»؛ التي كانت وقت فتح المسلمين لها في مستوى من الحضارة يعادل مستوى صقلية وقت فتحها؛ ومن أخص ما يذكر عنها أنه كان يقيم بمدنها في ذلك الوقت ألوف من اليهود المثقفين ذوي الجِد والنشاط؛ الذين وهبوا من حب الاستطلاع والاستقصاء ما يمتاز به بنو جنسهم. وقد درجت إسبانيا في عهد المسلمين في مدارج التقدم والرقى حتى صارت في القرن

---

(١) المترجم - هو السلطان الملك (الكمال) الأيوبي (٦١٥١ - ٥٣٥هـ : ١٢١٨ - ٣٨م) : عقد محافنة مع (فردريك) هذا على أن ينزل له عن (بيت المقدس) وعن طرق حجاجه من (عكا) و (يافا) نظير قيام فردريك بمساعدته على رد كل مهاجم ولو كان مسيحياً، وأن يمنح المدة عن أمراء الصليبيين الآخرين في الشام مدة عشر سنين ونصف. وقد عد المسلمون نزول (الكمال) عن بيت المقدس من أشنع غلطاته لأنه بيت القصيد من كل هذه الحروب الشعواء التي أريقَت فيها دماء مئات الألوف من الطائفتين.



التاسع (الميلادى) من أغنى بلاد أوروبا وأغزرها سكاناً ؛ وقد كثرت صادراتها الصناعية والزراعية إلى أوروبا المسيحية والشرق الإسلامى على السواء . وكانت حاضرتها «قُطْبَة» أعظم منهل للعلوم والمعارف فى أوروبا ، وضارعت فى هذا المضمار كلا من القسطنطينية وبغداد والقاهرة . كان عدد سكانها نصف مليون نفس ؛ وبها ثلثمائة حمام عام ، وسبعون داراً للكتب ، وفيها من الطرق المرصوفة المضاعة ليلاً ما تبلغ جملة أميالاً كثيرة يضيق عنها الحصر ، فكانت بكل هذه المظاهر عروس المدن ، سابقة بعدة قرون كلا من معاصرتيها «لندن» و«باريس» اللتين كانتا لاتزالان فى حالة همجية ، فضلاً عن أنها كانت كعبة للثقافة يحجّ إليها حكام الولايات الصغيرة المسيحية بشمالى اسبانيا .

على أن روح التفكير فى اسبانيا الإسلامية كانت لاتزال فى هذا العهد محافظة تحرص على التمسك بنصوص الدين الأولى ، لاتكاد تحبّذ شيئاً مما ابتدعه بعض خلفاء العباسيين من الاعتماد على القياس والمنطق ، بل لم يكن هنالك شيء يذكر من الاستقلال فى الرأى . وكان طلاب العلم من المسلمين واليهود الراغبون فى اتمام دراستهم يرتحلون إلى شرقى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى العراق . فلما تولى العرش «عبد الرحمن الثانى» الأموى أرسل فى النصف الأول من القرن التاسع (الميلادى) أحد العلماء إلى العراق لياتى بنسخ من ترجمة المؤلفات العلمية الإغريقية والفارسية ، واستصحب معه جماعة من الفلكيين <sup>(١)</sup> وبعد ذلك بقرن من الزمان أنشئت جامعة «قُطْبَة» ، أنشأها «عبد الرحمن الثالث» الذى كان أول من تسمى بأمير المؤمنين فى الأندلس ، رغم وجود الخلافة العباسية . وقفا خلفه أثره ، فاستقدم العلماء من المشرق إلى قرطبة وأنشأ فيها تسعاً وعشرين مدرسة مجانية ؛ وجعل له

(١) نقلا عن (E. Levi - Provençal, La Civilisation arabe en Espagne)

عمّالاً يتّاعون له المخطوطات العلمية من المدن الشرقية . وفي الوقت نفسه أخذ علماء اليهود يرتحلون من مقرّهم الرئيسي بالعراق إلى الأندلس .

وفي أوائل القرن الحادى عشر ( الميلادى ) انهارت الدولة الأموية بالأندلس ، وبقيت البلاد ممزّقة الأوصال مدة ثمانين عاماً كانت خلالها طعنة لنار الحروب الداخلية ، فكان شأن قوّادها الحربيين فى ذلك شأن قوّاد المسلمين بالشرق عندما أخذت دولة العباسيين فى الاضمحلال . غير أنه قد كان لذلك فى الحركة العلمية نفس الأثر الذى شوهد فى الشرق ، فأفضى انقسام الدولة بين امراء الدويلات الجديدة إلى انتشار علوم الحاضرة ومعارفها إلى عواصم تلك الإمارات ، أمثال « إشبيلية » و « طليطلة » و « غرناطة » . وكما أن ملوك الممالك المسيحية بشمالى اسبانيا اغتتموا هذه الفرصة فبدأوا فى شن الغارات على هذه الإمارات الإسلامية المفككة ، كذلك أخذوا يضاعفون إقبالهم على التزوّد بالمعارف الإسلامية .

ولما اشتد ضغط مسيحي الشمال على المسلمين وعظم خطر غاراتهم عليهم استنجد المسلمون بالبربر ملوك الأنحاء الشمالية الغربية من أفريقيا ، وكان هؤلاء قد توحدت كلمتهم منذ خمسين عاماً بجامعة الإخاء فى الإسلام وتكونت منهم دولة واحدة هى دولة « المرابطين » الذين كان يسميهم الإسبان « Almoravides » . فقاموا فى أواخر القرن الحادى عشر ( الميلادى ) بإنقاذ الأندلس من الأسبان ، رغم براعة بطلمهم « السيد » ( Cid ) التى نسجت حولها الأساطير ؛ ولكنهم أزالوا تلك الإمارات الأندلسية من الوجود وبسطوا سلطانهم على البلاد . غير أنهم مالبثوا أن وقعوا فريسة للترف والملاذات فيها . وفى خلال ذلك قامت حركة تطهير دينيّة جديدة بين البربر ، فتألفت منهم دولة « الموّحدين » ، المسماة عند الإسبان « Almohades » ، فقضوا على دولة « المرابطين » فى منتصف القرن الثانى عشر ؛ فكانت دوائهم تمتد من أواسط أسبانيا إلى حدود مصر .

وقد كانوا هم والمرابطون شديدي التمسك بمبادئ الإسلام الأولى ، وبعزو إليهم مصدر من المصادر الموثوق بها إلى حد لا بأس به أنهم تغالوا في ذلك ، حتى أنهم جمعوا مؤلفات « الغزالي ، العزالي ، مجدد الدين ، وأحرقوها علناً في سوق « قُرطبة » . غير أنهم مع شدة صرامتهم في المحافظة على تمسك جماهير الشعب بمبادئ الدين الأصلية ، فإنهم لم يتعرضوا لآراء فلاسفة المسلمين ومباحثهم ما دامت بمنى عن الجماهير فلا تؤثر في عقائدهم . ومن هنا نجد أن الأندلس في القرن الثاني عشر ، وإن كانت مقاليد الحكم فيها في يد قوم محافظين شديدي التمسك بتقاليد الدين ، فإنها مع ذلك كانت موطناً لاثنتين من أشهر فلاسفة العرب ، وهما « ابن باجة » ( Avempace ) و « ابن رشد » ( Averroes ) ؛ وقد صرح ثانيهما بأن القرآن ما هو إلا مجموعة من الحقائق يمكن معرفتها ، بشكل أتم من ذلك وأكثر دقة ، من تعاليم « أرسطو » ولذلك نجده أكثر ملاءمة لتهديب الجماهير التي ليست لها الرغبة ولا المقدرة العقلية اللازمين للحاجة الفلسفية .

ومع أن هؤلاء الحكام المغريين سمحوا بمثل هذا الخروج على الدين مادام بمنى عن عامة الشعب ، فإنهم لم يفتروا عن اضطهاد الألوف المؤلفة من النصارى واليهود المقيمين بالأندلس ، بل كانوا في بعض الأحيان يطرّدون إلى الأنحاء الشمالية المسيحية جميع الذين لم يقبلوا اعتناق الإسلام ؛ وكان ذلك من بوادر هبوط الحركة العلمية الإسلامية في الأندلس في القرن الثاني عشر . وكان هؤلاء الراحلون ينقلون معهم ثقافتهم العالية في نزوحهم إلى الشمال ، وبخاصة إلى مملكة « طليطلة » ، التي كان المسيحيون قد انتزعوها من المسلمين عام ١٠٨٥ م . وهنا أنشأ رئيس الأساقفة « ريموند » ( Raymond ) في أوائل القرن الثاني عشر كلية لترجمة الفلسفة والعلوم العربية ، فبقيت هذه الكلية مزدهرة مدة مائة وخمسين عاماً اجتذبت

فى خلاها الطلاب من جميع أنحاء أوربا ، ومن بينها بريطانيا<sup>(١)</sup> . وقد كان القرن التالى . وهو الثالث عشر الميلادى ، هو أزهى عصور الترجمة من العربية إلى اللاتينية ، وكان أكبر مشجع لها ، ألفونسو الحكيم ، ( Alfonso the Wise ) ملك « قشتالة » ، وقد كان مولعا بالفلسفة والفلك ، وعهد إلى اثنين من اليهود بترجمة بيان عربى سُجلت فيه حركات الكواكب ، وبقي هذا البيان حجة يُعتمد بها إلى حد كبير حتى أن « جاليليو » و « كبلر » رجعا إليه فى أبحاثهما فى القرن السابع عشر . وقد كانت أمثال هذه المؤلفات المترجمة هى المصدر الذى أخذت عنه فى القرون التالية زبدة المعارف العربية ، بما فيها من مخلفات الإغريق وسابقيهم من الأمم الشرقية وما هو من إنتاج قرائح العرب أنفسهم



إن ما ظهر جلياً من تمزق وحدة المسلمين فى المشرق وتفرق كلمتهم قد كان مدعاة لتشجيع العاهلية البيزنطية ، التى كانت الجيوش العربية قد تهددت قلب دولتها منذ ٢٥٠ عاماً ، على اتخاذ خطة الهجوم على العرب بعد منتصف القرن العاشر الميلادى . فأغارت على سواحل شرقى البحر الأبيض المتوسط ، واستردت من المسلمين « كيليكية » وقبرص وانطاكية ، ومدت حدودها جنوباً حتى شمالى سوريا وشرقاً إلى نهر الفرات . وفى ذلك يقول « حَتَّى ، ( Hetti ) : « وفى النصف الأول من القرن الحادى عشر . . . . عمت الفوضى الحربية والسياسية كل مكان ، وخيف على سلطة الاسلام من الانهيار »<sup>(٢)</sup> ولم تكن هذه الفوضى مقصورة على المظاهر الخارجية وحدها بل كادت

---

(١) ونرى وصفاً شيقاً جذاباً لما كان يسلكه هؤلاء الطلاب عندالتحاقهم بالجامعة وما كانوا يلقونه من مصاعب فى اللغة والترجمة ، فى :

( Chas. and Dorothy Singer, in the Legacy of Islam )

تخترق قلب العقيدة الإسلامية نفسها . فإن الخليفة « المأمون » ، بإنشائه المعهد العلى العظيم « دار الحكمة » ، رعايةً منه لطائفة « المعتزلة » ذات الآراء المعتدلة كان قد أثار معارضة الفقهاء المستمسكين في بغداد . فأيقن المأمون — بحق — ان هذه المعارضة ضارة تعوق تقدم العلم والمعرفة ، ومن ثم أخذ يفرض مذهب المعتدلين فرضاً على علماء التوحيد والشرعية ، بما في ذلك من اعتبار القرآن مخلوقاً وغير أزلى ، واتخذ لذلك الإرغام وسائل الشدة والعسف <sup>(١)</sup> . فلما توفي خلف المأمون حدث لذلك ردّ فعل تناهزه الدولة ، يرمى إلى التمسك بمبادئ الدين القويم واعتبار القرآن والسنة المصدرين الصحيحين للمعرفة دون غيرهما ، وعمدت الدولة إلى فرض هذا المذهب أيضاً بالقوة والإرهاق . وكان على رأس المتطرفين من العلماء المحافظين « ابن حنبل » الذى اعترض على جميع ما كشفته العلوم الدقيقة وعلى المجادلات الفلسفية ، باعتبار أنها تفضى إلى الانشقاق الدينى والزيف فى العقيدة والإلحاد .

غير أن ذلك كله لم يكن كفيلاً بالقضاء التام على البحوث الفلسفية ، إذ أن الاسلام ليس بمعزل عن العالم ، وسرعان ما قامت حركة ترمى إلى إقناع محبى البحث من المسلمين — وكثير ما هم — بصحة المبادئ الإسلامية الأولى عن طريق نفس المجادلات المنطقية المأخوذة عن الفلسفة اليونانية ، التى نبذها غلاة الرجعيين . وقد سعى « الأشعرى » ، فى أوائل القرن العاشر ( الميلادى ) إلى التوفيق بهذه الطريقة بين الفريقين ، متخذاً المجادلة المنطقية وسيلة لإثبات الحقائق الخاصة بالإلهيات . غير أن ذلك ، مع إتيانه بالثمرة المطلوبة مع طائفة كبيرة من أهل رأى المستقرّ فى الاسلام ، قد أغضب الفلاسفة من جهة ؛ لأنهم كانوا يخطون خطوات واسعة نحو صرف النظر عن القرآن والسنة فى كل ما يتعارض مع دقة ومرونة ما جاء بفلسفة « أرسطو » ، ومن جاء بعده من

(١) انظر :

Encyclopaedia of Islam, art. Mihna , cf. Gibb, Mohammedanism

فلاسفة اليونان ، ومن جهة أخرى أثار ثائرة أتباع « ابن حنبل » الذين لا يجيزون التفكير أو الحاجة في أمر لا يبيح بحثه القرآن والسنة صراحة ، وتناول سخطهم التعليل المنطقي الذي أتى به « الأشعري » ، لإيضاح الوحي وإبلاغ الرسالة .

وفي خلال ذلك اشتد ساعد طائفة إسلامية ثالثة وهي « الصوفية » . وكان هذا المذهب الغامض قد ظهر ونما في القرنين الثامن والتاسع ( من الميلاد ) حتى كثر أتباعه أخيراً<sup>(١)</sup> . وكان الدافع إلى تكوينه رغبة مريديه الملاحقة في التماس طريق للاتصال بالذات الإلهية اتصالاً متيناً شخصياً والاندماج فيها ، مما لم تسمح به العقائد السننية المحافظة التي تقف بالإنسان عند حد محدود وتجعل بينه وبين خالقه بونا بعيداً وتعتبر الرسول مجرد مبلغ لكلمة الله لا وسيطاً بين الله والناس . ومع أن الصوفيين ارتكبوا في اتخاذ شعائرهم الدينية على بضع آيات نادرة من القرآن ، فإنهم في الحقيقة استمدوا الجانب الأكبر من عقيدتهم من أديان أخرى ، وعلى الأخص من المذاهب الغامضة في المسيحية وديانة « زروشتري » في فارس ، وعن الديانات الغامضة التي ظهرت في الشرق الأوسط قبل العهد المسيحي . ولما كان الإنسان شديد الميل بطبعه ، في وسط الزعازع والمحن التي كثيراً ما تلم به في هذه الدنيا القاسية ، إلى التطلع إلى ملاذ فوق قوة البشر يستمد منه العزاء في أحزانه والأمل في شدائده ، فقد انضم الألوف من المسلمين إلى الصوفيين لهذا الغرض . وكان الصوفيون في أول أمرهم يتعبدون على انفراد ، ولم يعرفوا تلك الشعائر الجماعية التي ظهرت بينهم فيما بعد . وكثيراً ما كانت تؤدي بهم استلها ماتهم الانفرادية إلى اشتطاط بعضهم في معتقداتهم ، فتخيلوا أنفسهم مشبعين بالروح الإلهية ، بل قد كان بعضهم يقول

---

(١) كان لفظ ( صوفي ) في أول أمره لقباً نعت به القوم دلالة على لباس رداء الصوف ، وهو رداء خشن يتمثل فيه الزهد ، على مثال الرداء الذي يلبسه رهبان المسيحية .  
( م • - تاريخ )

« أنا الحق » ، فكان في الحقيقة بقوله هذا يضع نفسه في موضع الألوهية ، كذلك قللوا من شأن مبادئ الاسلام الأصلية ، فقالوا إنها « ديانة الأعضاء الجسمانية » ، وأنها في مرتبة تقل كثيرا عن مرتبة مذهبهم الذي هو « دين القلب » .

ولم يبرز فجر القرن الحادي عشر ( الميلادي ) حتى كانت العقائد الاسلامية قد انتابتها أزمة داخلية معضلة ، لم تنفض عنها كل غبارها إلى الآن . ففي حين كان أولياء الصوفية وأتباعهم ومريدوهم ، الذين لاحصر لهم ، يتهددون كيان الاسلام كما عرفه التاريخ والسنة ، قد كان أهل السنة منقسمين على أنفسهم ؛ فريق منهم يتمسك بتعصب بحرفية القرآن ، وفريق يتنازع أفراده على مسائل تفصيلية صغيرة في الشريعة أو الشعائر أو تحليل المعتقدات اللاهوتية في ضوء ما يراه العقل المجرد ؛ فكانوا بذلك في الواقع يبتعدون بأنفسهم عن الروح القلبية والحياة التي تجعل الأديان حقيقة واقعية . ولا شك أن الكثيرين من المسلمين المخلصين قد تساءلوا عما إذا كان لهذه الحال من آخر ، وهل توجد وسيلة لحفظ جوهر الدين مصونا دون تمزيق وحدة الجماعة وتفريقهم أيدي سبا<sup>(١)</sup> .

وفي وسط هذه الزعازع السياسية والدينية والأخلاقية ، أتاحت المقادير ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحضارة الإسلامية ، عوامل بشرية لم تكن في الحسبان ، على غرار ما حصل في نهاية القرن الثالث الميلادي من إنقاذ ما أمكن إنقاذه من الحضارة اليونانية — الرومانية على يد جنديين خشنيين من أهل « إلبيريا » ، Illyria ، وهما العاهلان « دقلديانوس » و « قسطنطين » . وقد كانت الحال هنا صورة مما حصل في معالجة ذلك الحادث القديم ؛ فان جسم الدولة الجريح كان قد زف

(١) عن « R. A. Nicholson » في كتاب « The Legacy of Islam » ص ٢٠٨

وعن « Gibb » ص ١٣٤ - ٩

من دماء حياته قدر غزير ، ولم يندمل الجرح الا بأنسجة أغلظ من الأولى وأقل منها حساسية ومرونة .

فإن ما حصل في القرن العاشر ( الميلادى ) من قيام الدولة الفاطمية وما دونها من الدول الشيعية الأخرى ، من عربية وفارسية ، كان قد عاق الأتراك مؤقتاً عن ذلك النفوذ السياسى الذى كانوا يجدّون فى الاستحواذ عليه فى العالم الاسلامى ؛ غير أن ذلك لم يقلل من الحاجة إليهم كجنود فى فرق الحاميات والحرس ؛ فقد استمرت الدول العربية والفارسية — أمثال الفاطمية والبويهية والسمانية — فى استخدام جنود الترك ، وبالغوا فى زيادة عددهم . وفى أوائل القرن الحادى عشر ( الميلادى ) زحفت القبيلة التركية، التى عُرفت فيما بعد بالسلاجوقيين، من شمالى نهر أكسوس، ( جيحون ) إلى الشمال الشرقى من بلاد فارس ، حيث اعتنقوا الاسلام بحالته السنية ؛ وقد كان هذا المذهب من الاسلام أشد جاذبية وأكثر دلاءمة لهؤلاء القوم السذج المحاربين المحدودى الخيال ، من المذاهب الروحانية أو ذات الغلو فى تخیلاتها مما كان يدين به أهل الشيعة والصوفية . وفى عام ١٠٥٥ م دخل الأتراك السلاجوقيون مدينة بغداد بدعوة من الخليفة العباسى ، الخائر العزيمى ، لإنقاذ الخلافة من الشيعة المستبدّين بأميرين با فيها والذين كانوا يتآمرون عليها مع الفاطميين والمنافسين للخلافة العباسية الخارجين على السنة . وقد قبلت سيادة هؤلاء الأتراك بالترحيب من أهل السنة ، الذين هم غالبية العالم الاسلامى ، والذين لم يزحزحهم عن عقيدتهم استئثار الشيعة بالسلطة السياسية مدة قرن من الزمان دأبوا فيه على الدعاية المنظمة لمذاهبهم .

وفى سنة ١٠٧١ م أوقع السلاجوقيون هزيمة منكرة بالجيوش البيزنطية ، استولوا فى إثرها على معظم أنحاء آسيا الصغرى ، التى لم يُتاح للعرب فتحها قط ، وجعلوها مقراً لنزول الأتراك فيها ؛ ومن ذلك الحين بقيت التركية اللغة السائدة فى آسيا الصغرى ، ودينها الاسلام . وبهذا الفتح صار للسلاجوقيين



دولة شاسعة تمتد من بحر « إيجة » إلى الهند . ومع ما كان عليه أوائل سلاطينهم من حالة البداوة وقلة الثقافة ، فقد أسعدهم الحظ بأن تولى الوزارة في عهدهم رجل فذّ من الفرس ذو قريحة وقادة ، عُرف بلقب « نظام الملك » . فقام هذا السياسي العظيم عام ١٠٦٦ م بإنشاء جامعة ببغداد ، سميت « النظامية » نسبةً إليه ، كانت هي أول جامعة حقيقية في العالم الاسلامي ، وصارت مركزاً لنشر أصول السنّة وتعاليمها على النحو الذي أوضحه « الأشعري » ، ولتكون حصناً للقضاء على المذاهب الشيعية الخارجة عليها والتي يُعنى الفاطميون في القاهرة بدراستها بالأزهر . هذا فضلاً عن قيامها بتدريب رجال الإدارة الذين سيُعهد إليهم بتولى شئون العاهلية السلجوقية (١) .

وقد كان « الغزالي » بين أساتذة الجامعة « النظامية » ببغداد . وهو عالم فارسي تقلّد منصبه بها وهو في الرابعة والثلاثين من عمره بعد دراسة وافية في العلوم الدينية والفلسفة والعلوم الطبيعية ، وتفوّق في تدريس وشرح الشريعة الإسلامية . غير أنه - كما ذكر في اعترافاته - ما لبث أن دخل في دور تشكك عقلي روحاني ، فترأى له أن مذهب أهل السنّة ينقصه الأساس المنطقي الكافي ؛ وأن الفلسفة من جهة أخرى تعجز عن حل المسائل التي تعترض في النهاية طريق الباحث وراء الحقيقة ولا تُفضي إلاّ إلى الزيف والإلحاد . لذلك اعتزل منصب التدريس بالجامعة في سنّ الثامنة والثلاثين وتوارى عن العالم مدة عامين قضاهما في عزلة وزهد تام . وبعد خروجه من عزلته عاش أربعة عشر عاماً ، قضى معظمها بعيداً عن المناصب ، مكبّاً على الدراسة والتأليف ، وفي فترات قصيرة كان يلقى محاضرات عامة في كل من بغداد ودمشق ونيسابور ( Nishapur ) . وكان في تعاليمه يعترض على تحايل فقهاء الدين والفلاسفة معاً ،

(١) وأنشأ « نظام الملك » أيضاً بالعراق وفارس خمس كليات أخرى تنسب إلى اسمه ، كما أنه شمل الشاعر « عمر الخيام » برعايته .

ويدعو الناس للرجوع إلى الاستلهام من القرآن والحديث، مع إجازة اتخاذ المنطق وسيلة تهذيبية لتربية الفكر وتنظيمه . وأعظم ما يؤثر عنه اهتمامه بإثبات صحة وأهمية التجربة الصوفية الشخصية ، وإن ذلك يمكن الروح من العودة إلى الاتصال بعالم الحقيقة الرباني الخالد الذي انفصلت عنه بحلولها في ذلك الجسم الفاني ، وبذلك يتسنى للمرء الاتصال المباشر بالذات الإلهية فيحظى بالاستنارة والإلهام . وهو مع ذلك يشترط في هذه التجربة الصوفية ألا تكون مناقضة لشيء ما من تعاليم الرسول ، بنصّها وروحها ، وحمل على المذاهب الصوفية التي غالت في ذلك حتى قالت باندماج الآله في الكون والطبيعة أو أن الانسان والآله شيء واحد .

من ذلك نرى أن « الغزالي » كان يدعو من جهةٍ إلى نبذ تحايل الفقهاء والفلاسفة والعودة بالاسلام إلى التمسك بأصوله الأولى ، ومن جهة أخرى سعى للتوفيق بين هذه الأصول الصارمة وبين الالتجاء الصوفي إلى الاستلهامات الروحانية ، فجعل بذلك لهذه الاستلهامات الخفية ( الصوفية ) مكاناً مشروعاً بين المعتقدات الاسلامية . وقد سُمي الغزالي « بمجدد الإسلام » ، وما قيل في وصفه « ان الإسلام لم يتقدم بعده قط ، وإن المسلمين لم يفهموا كلامه قط تمام الفهم »<sup>(١)</sup> . وقد مضى على عهده نحو ثمانية قرون ولم يحظ الإسلام بخلف له خليف بملء الفراغ الذي تركه ؛ فكانت النتيجة أنه ، وإن كان بما نقله إلى الاسلام من دم دافئ حيوى أنقذه من عاقبة تلك الأزمة الخائفة التي كانت تهدد كيانه ، لم يقض على عوامل الشلل ، التي كانت تتسرب إلى جسمه من جرّاء التمسك بالحرف دون الروح ، واستفحلت على مرّ الزمان حتى سرت في القرون التالية إلى أعضاء ذلك الجسم . ولم يبق بعد ذلك في الاسلام شيء من الحيوية الاّ في جماعة الصوفية ؛ وهذه قد اتسعت الفرقة

بينها وبين أصول الدين القويمية على مرّ القرون حتى تحوّلت شعائرها إلى مبالغات متطرّفة وشعوذة مبتذلة .

وفي خلال ذلك فترت من الحركة العلمية روح الابتكار والتجديد وانصرف الاتجاه إلى ما هو أهون على الذهن وأقلّ إجهاداً ، مثل وضع دوائر المعارف وتأليف المؤلفات في التاريخ العام ، وحتى « النظامية » نفسها قد اقتصرّت على جمع المعارف المتداولة المعتادة دون النهوض بالأبحاث العلمية الجديدة .

أما ما كان من شأن الأتراك السلجوقيين ، فإن ما أحرزوه من توحيد بلاد الشرق الأوسط لم يكّد يُتمّ الأربعين عاماً . فقد تجزأت عاهليتهم عقب سنة ١٠٩٢م مباشرة إلى إمارات سلجوقية مستقلة ، وتحولت الشام وفلسطين إلى مجموعة من الإمارات الصغيرة المستضعفة ، بعضها عربية وبعضها سلجوقية . وكان أهل أوربا المسيحية يرون في الحج إلى الأراضي المقدسة وسيلة للتطهّر من الخطايا مهما عظمت ، وكانوا من قبل يلقون في طريقهم إلى الأماكن المقدسة كل تسهيل وتسامح من الفاطميين ومن سبقهم في حكم هذه الأرجاء ؛ فصاروا الآن ، بعد جيل من القتال بين السلجوقيين والفواطم ، يجدون طريق الحج مخفوفاً بالصعاب والمخاطر . ومن جهة أخرى لجأ عاهل الدولة البيزنطية ، في أعقاب استيلاء السلجوقيين على آسيا الصغرى ، إلى البابا يستصرّخه ويطلب إليه إبرام تحالف مسيحي ضد الإسلام . كذلك كانت الشعوب النورماندية النشيطة ، التي بسطت سلطانها على غربى أوربا ، تلتمس مخرجاً جديداً لإشباع غرائزها الحربية . فلما رأوا أن طرد المسلمين من إسبانيا ماضياً في طريق التقدم تطلّعوا إلى ما وراء هذا الميدان لإفساح المجال لنشاطهم . وفي الوقت نفسه كانت قوانين الوراثة الإقطاعية قد خلّفت طائفة عظيمة العدد من الشبان المعدمين الذين حجّهم عن الميراث والتملك أخوتهم الأكبر منهم سنّاً ، فهؤلاء وغيرهم من الأفاكين ذوى الآمال العريضة ، طمعوا في الثراء واقتناء الأملاك عن طريق الزواج إلى بلاد جديدة . يضاف إلى ذلك

ان المدن الإيطالية وغيرها من مدن البحر الأبيض المتوسط التجارية كانت تطمح إلى مضاعفة تجارتها في الكماليات التي تنتجها بلاد شرق البحر الأبيض وما وراءها من أنحاء آسيا . وقد تجمعت كل هذه الخواطر ، من حرية ومادية ، فتولت الكنيسة ، بما لها من عظيم النفوذ ، توجيهها وتبريكها ، حتى أسفرت عن الحرب الصليبية الأولى ، التي استولت عنوة على السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط سنة ١٠٩٩ م .

وللحروب الصليبية أهمية لا تقدر في تاريخ الثقافة بغربي أوروبا ، لما كان لها من عظيم الأثر في تفتيح أذهان الناس إلى خطورة مكانة الشرق الأوسط ، الذي كان لا يزال في مستوى من الحضارة يفوق حضارة الغرب بكثير . ولم تُفد بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط من معارف الصليبيين شيئاً يذكر اللهم إلا في بعض المنشآت والخطط الحربية ؛ كما أن وجود الصليبيين بهذه الأنحاء مدة قرنين من الزمان عاد عليها بأبلغ الأضرار ، لما اقترن به اجلاؤهم النهائي عنها من تدمير بعض المدن العظيمة أمثال انطاكيا وطرابلس وعكا .

ولم تحدث غارة الصليبيين في أول أمرها هزة نفسية في العالم الاسلامي بالقدر الذي قد يُظن ؛ وغاية ما حصل في بادئ الأمر أن الأقليات المسيحية في بلاد شرق البحر الأبيض رحبوا بالفرنج وقدموا لهم الكثير من المعونة ، في حين أن امراء الولايات الاسلامية الصغيرة لما رأوا جرأة الصليبيين واستبسالهم في الحرب ، فضّلوا دفع الجزية على مقاومتهم . وقد بُعث ببعض الاستنجات إلى الخليفة العباسي ببغداد ، على ما به من ضعف ، فذهبت صرخة في واد . كما أن مركز السلطة السلجوقية كان في هذه الآونة بمدينة « اصفهان » ، على مسير ستة أسابيع من بلاد شرق البحر الأبيض في تلك الأيام ، فلم يعبا سلطان السلجوقيين بهذه الأنباء المزعجة البعيدة . وفي الوقت نفسه لم يستطع الصليبيون بسط سلطانهم في الداخل إلى أبعد من خمسين ميلا من الشاطئ ، ولم يحظوا قط باحتلال « حاب » و « دمشق » ونحوهما من المدن الاسلامية ذات المكانة

الحرية ؛ ولذلك لم يعدّهم المسلمون في أول الأمر عدوًّا ذا خطر داهم ، فلم يعلنوا عليهم الجهاد الديني العام ، بل على العكس قد أفسحت لهم الإمارات الإسلامية المجال للاشتراك في مؤامراتهم الويلة والحروب الصغيرة التي كان يشنها بعضهم على بعض ، دون تحرّج من التحالف مع الصليبيين على إخوانهم في الدين . لذلك خلا الجو للصليبيين في الثلاثين عاما الأولى ، فاستطاعوا بمد سلطانهم إلى ما وراء نهر الأردن ، قطع الاتصال بين الفاطميين وسوريا الإسلامية .

وعند ذلك حدث أن وجد الصليبيون أنفسهم مهددين بالآخطار من جانب « أتبتك الموصل » ، ( أميرها ) ، الذي كان يطمح إلى توسيع رقعة إمارته ، ووجد أن إمارة « الرمها » ، ( أذاسا ) الصليبية الضعيفة التحصين أسهل منالاً من أملاك جيرانه المسلمين ، فانتزعها عنوة من أيديهم سنة ١١٤٤ م . ولما كانت الدولة الفاطمية في ذلك الوقت في تدهور سريع ، مالبتت المعركة بين « الأتابكة والصليبيين أن استحال ، بعد أن استولى « الأتابكة » على دمشق عام ١١٥٤ م ، إلى تنازع الفريقين على الاستيلاء على مصر . وقد كانت الغلبة في ذلك للأتابكة ، فلم يلبث قائدهم الكردى أن صار صاحب الكلمة في وادي النيل عام ١١٦٩ م <sup>(١)</sup> . وبعد ذلك بعامين قام ابن أخيه « صلاح الدين الأيوبي »

---

(١) المترجم — بيان هذه الحوادث التي أشار إليها المؤلف في هذا الإيجاز الشديد أنه لما اشتد الضعف بخلفاء الفاطميين حدث نزاع كبير بين « شاور » و « ضرغام » على تقلد الوزارة . فاستعان أولهما بنور الدين صاحب دمشق واستعان الثاني بالصليبيين . فدخلت جيوش « نور الدين » مصر بقيادة « شيركوه » الكردى ومعه صلاح الدين ابن أخيه . فهزم « ضرغام » ثم قتل ، ولم يتم الأمر لشاور حتى تخلى عن انصاره ، وبقي يستعين بالصليبيين تارة ويعود إلى الانتصار بنور الدين أخرى ، وانتهى الأمر بدخول « شيركوه » مصر للمرة الثالثة . فهزم الصليبيين وانفق مع الخليفة الفاطمي على قتل « شاور » . وعين « شيركوه » وزيراً بمصر سنة ٥٦٤ هـ ( ١١٦٩ م ) فلم يتول المنصب أكثر من شهرين ثم توفي . خلفه في الوزارة ابن أخيه « صلاح الدين » . فكمد الخليفة الفاطمي « العاضد » عن شئون الملك بالتدريج . وبموت العاضد سنة ١١٧١ م انقرضت الدولة الفاطمية واستولى صلاح الدين على مصر ، مع تابعيته للخليفة العباسي أولاً ، ولنور الدين ثانياً ، تابعة اسمية .

الذائع الصيت بخلع آخر الخلفاء الفاطميين الخائر العزيمه ، وتولى الحكم مكانه بلقب «سلطان مصر» . ثم استكمل استقلاله عن الأتابكة ؛ وصارت له في عام ١١٨٣ دولة تشمل مصر وسوريا غير الساحلية ، وتحيط بالصلبيين إحاطة تامة فيما عدا ثغرهم «العقبة» على البحر الأحمر . ثم حدث أن أحد قادة الصليبيين وهو الأفاق «رينالدشَاتْلُون» (Raynald de Chatillon) أثار غضب صلاح الدين بتدبير حملة فاشلة للاستيلاء على مكة والمدينة عن طريق البحر الأحمر . فأعلن صلاح الدين الجهاد على الصليبيين ، وعاجله بالانقضاء على جيوشه وفتك بها فتكا ذريعا عند «قرون حطّين» فوق بحيرة «طبرية» سنة ١١٧٨ م وانتزع «بيت المقدس» نفسه من الصليبيين ؛ ولم يمض عامان إلا وكانت إمارات الصليبيين قد تقوضت ، فلم يبق دنيا في أيديهم سوى أنطاكية وطرابلس وصور .

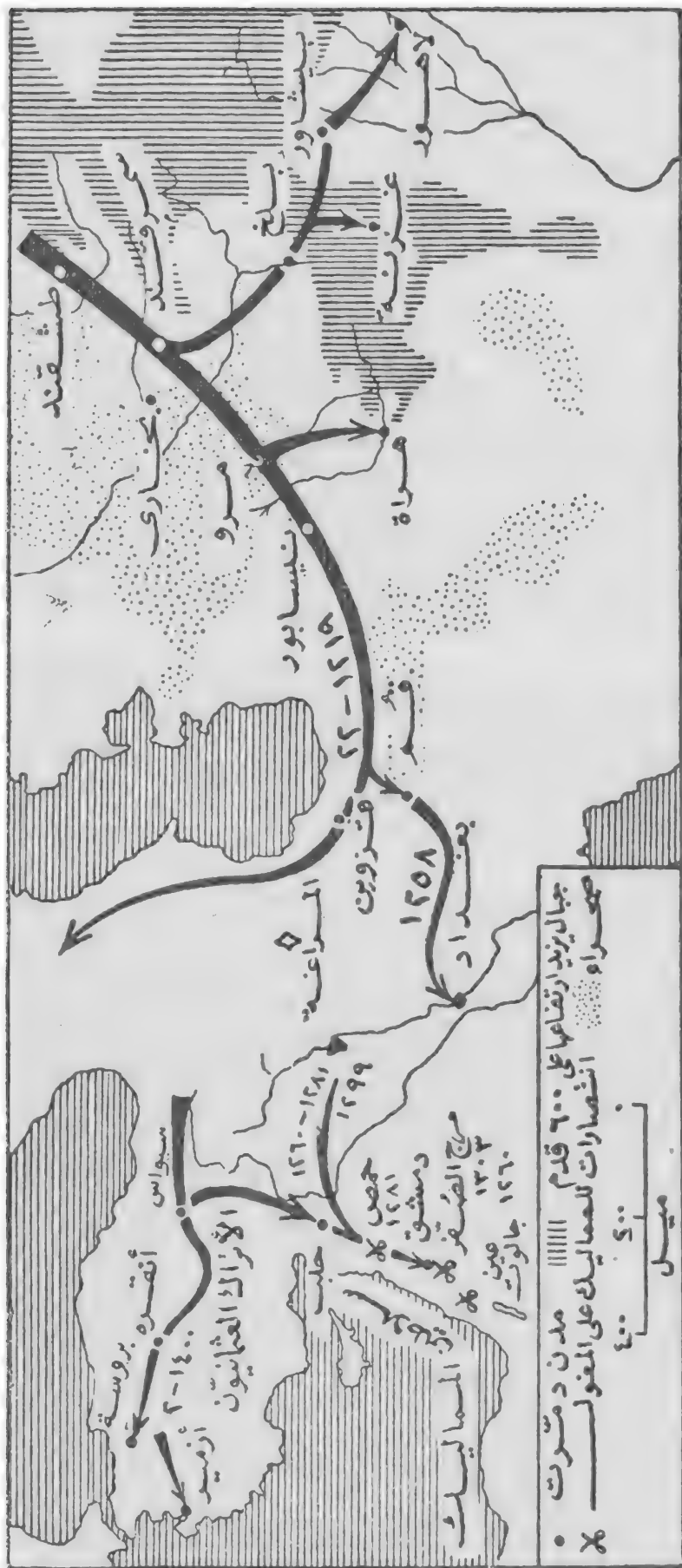
ثم جاءت الحرب الصليبية الثالثة ، التي لعب فيها «ريكارد قلب الأسد» ملك إنجلترا دوراً خطيراً ، فلم تأت بأكثر من استرداد جزيرة «قبرص» وسلخه من ساحل البحر الأبيض تهيمن عليها «عكا» أعظم ثغورها . وأعقب ذلك دور ركود دام خمسين عاماً (١١٩٢ — ١٢٤٤ م) لم يكن فيه مجال لتحرك أحد من الفريقين ، فبقيا على العموم في حالة تهادن . عند ذلك ظهرت بوادر مميزات العصر الجديد التي لا تحبذ روح الحروب الصليبية الجامحة ولا روح الالتجاء إلى الجهاد الديني عند المسلمين ، وتعدّ كلاهما من بقايا عهدٍ غبر . ذلك أن «فردريك الثاني» إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة تفاهم بالحسن مع الجالس على عرش مصر من أخلاف صلاح الدين <sup>(١)</sup> سنة ١٢٢٩ م على

---

(١) المترجم — هو السلطان الملك «الكامل» (٦١٥-٦٣٥ هـ : ١٢١٨ - ١٢٣٨ م) ، تحالف مع «فردريك» على أن ينزل له عن بيت المقدس وعن طريق حجاجه المؤدية إلى عكا ويافا ، وأن يطلق سراح الأسرى من الفرنج ، مقابل مساعدة فردريك له على رد كل مهاجم ولو كان له مسيحياً . وكان فردريك هذا قليل التعصب الديني ، يميل إلى المسلمين ، حتى ظن «البابا» أنه دخل في دينهم .

أن يسترد الفرنج الأماكن المقدسة بيوت المقدس وبيت لحم و « الناصرة » ( Nazareth ) ، مع عمرّ من الأرض يصلها بغير « عكا » . وقد انفسح المجال في هذه الأحوال السليمة لغرس بذور أعظم زرع أنتجته الحروب الصليبية ، وهو اتساع نطاق التجارة الشرقية التي تقوم بها مدن إيطاليا وغيرها من المدن التجارية ، وعلى الأخص « البندقية » و « جنوة » و « بيزا » . وكانت هذه المدن ، في الأيام الأولى من إنشاء الولايات الصليبية ، قد حصلت من حكّامها الفرنج الاقطاعيين على مزايا عظيمة الشأن لتجارها ، في مقابل اشتراكها في تقديم الإمدادات المادية للصليبيين ، وفي مقدمة هذه المزايا إعفاء التجار من الضرائب والعوائد الجركية ، وتمتعهم بحكم ذاتي مشروع في الأحياء الخاصة بهم من مدن الساحل تحت سيادة قناصلهم . وبنموّ علائق المودّة بينهم وبين مصر في أوائل القرن الثالث عشر ، تسوّى لهم مدّة تجارتهم إلى هذه الديار بمعاهدات أبرمها مع سلاطين الأيوبيين ابتداء من سنة ١٢٠٨ م ، فوُضع بذلك أساس تلك التجارة الزاهرة بين المشرق والممالك الأوربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط .

وقد كان المسلمون بعد انتصارات صلاح الدين يشعرون باطمئنان من جانب الصليبيين ، لا يقيمون لقوتهم وزنا ، بل أصبحوا في نظرهم كقطعة صغيرة ملائمة من قطع الشطرنج تحرّك على رقعة الشرق الأوسط . غير أنهم مالبشوا أن دهمهم خطر جديد أدهى وأمرّ من كل ما تقدم ، بما تدفّق على بلادهم الشرقية من غارات « المغول » ، أولئك القوم الكفرة الذين لا مثيل لقسوتهم ، خرجوا بقيادة زعيمهم « جنكيز خان » من ديارهم في سهول آسيا الشرقية ( التي يزال اسمها منسوباً إليهم ) واكتسحوا بين عامي ١٢١٩ و ١٢٢٤ م « ما وراء النهر » ( Transoxiana ) وشمالي فارس ، ودمروا المدن ذات الحضارة الراقية العظيمة بهذين الاقليمين تدميراً تاماً وذبّحوا أهلها ، ثم واصلوا زحفهم إلى جنوبي روسيا ، فأسسوا بذلك دولة تمتد من نهر « اليفستولا » ( Vistula ) إلى المحيط الهادي .



٦- غارات المغول



عند ذلك حدث ما تتمثل فيه عقليّة الخطط السياسية الملتوية التدبير ، وخاصةً إذا صدرت عن ذهن تسيطر عليه فكرة واحدة جامدة : فقد تراءى فعلا لمديرى السياسة المسيحية فى ذلك الوقت أن يبرموا مع أولئك القوم الوحشين تحالفا ضد مسلمى شرقى البحر الأبيض المتوسط ، مع ما عُرف عن هؤلاء من التمسك بالعهود . فى عام ١٢٤٥ م ، على إثر ضياع « بيت المقدس » ، من أيديّ المسيحيين ، لأسباب يرجع معظمها إلى تأمر من جانب الصليبيين على مصر ، أوفد البابا « إنوسنت الرابع » ، Pope Innocent IV من قبله « جون ديانو » ، John de Piano فى مهمة سياسية إلى « منغوليا » ؛ وبعد ثلاثة أعوام من ذلك أخذ « لويس التاسع » ( St. Louis ) ملك فرنسا يتفاوض مع المغول ، وبعث بالناسك « وليم روبروكوى » ( William of Rubruquis ) إلى بلادهم . فباعت هاتان البعثتان بالفشل ولم تتحقق من وراءهما أى فائدة سياسية لقضيّة الصليبيين .

غير أنه فى عام ١٢٥٣ م نُكب العالم الاسلامى بنسكة أشد هولا من سابقتها ، إذ اجتاحت بلادهم غارة مغولية جديدة بقيادة « هولاكو » ، حفيد « جنكيزخان » . فاكتسح « هولاكو » جنوبى بلاد فارس ، ثم استولى على « بغداد » عام ١٢٥٨ م وأعمل فى أهلها الذبح ، وفتح باب العراق على مصراعيه لنزول همج الرعاة من التركمان (١) والمغول النازحين من الشمال الشرقى ، فأفضى إهمالهم لمرافق الرى ومنشآته الراقية ، التى تتوقف عليها خصوبة الأرض : إلى تدهورها على مرّ الأيام واندثارها ، وانتهى الأمر بقضاء « هولاكو » ، على خلافة بغداد ، وهى البقية الباقية من مجد العرب فى هذه الأنحاء . ثم أتبع التتار انتصاراتهم بالزحف على سوريا ، ودمروا مدينة

(١) ان مؤرخى القرون الوسطى من عرب وفارس يطلقون هذا الاسم على جميع أترك آسيا الغربية ، وبيدهم السلجوقيون ، بل إنهم يطلقونه أحيانا على الأتراك العثمانيين أيضا . انظر

« حلب ، فعلا ، لولا أن صدّتهم الجيوش المصرية وأوقعت بهم هزيمة منكرة في شمالي فلسطين عام ١٢٦٠<sup>(١)</sup> م .

وفي خلال ذلك حدث في حكم مصر انقلاب عظيم . فان القوائد العام للمماليك الذين كانت تتألف منهم جيوش الدولة — وقد كان هو نفسه في نشأته مملوكا تركيا — اغتتم فرصة ضعف آخر السلاطين من سلالة صلاح الدين وخلعه عن الملك ، فكان بذلك مؤسساً « لدولة » المماليك التي حكمت مصر وفلسطين والشام مدة ٢٥٠ عاماً<sup>(٢)</sup> . وكانت غالبية هؤلاء المماليك من الترك ، وإن كان بعضهم يمتّ في أصله إلى المغول أو الشراكسة . وقد كانوا يتولون العرش أحيانا بطريق الوراثة ، ولكن الأغلب أن الملك كان يشول إلى أقوام شكيمية ، وكان الملايين من سكان الدولة ، من مصريين وسوريين ، مسلمين ومسيحيين ، لا يشتركون بقدر يذكر في شئون حكم بلادهم ، بل كان نصيبهم في ذلك يقلّ كثيرا في عهد هذه العسكرية الأجنبية الثائرة عمّا ألفوه في القرون الماضية ، وإن كانت أعمال الإدارة اليومية في مصر — الموروثة عن الحكام البيزنطيين والفاطميين ، والتي كانت على الأرجح أدقّ أداة حكومية عرفت في القرون الوسطى كلها<sup>(٣)</sup> — قد بقيت في أيدي تلك الفئة الصابرة من الأقباط واليهود ؛ ممّا كان يثير في بعض الأوقات حفيظة الغوغاء من المسلمين في المدن ويدفعهم إلى العنف والنهب .

وكانت بعض مدن الفرنج ومواقعهم الحصينة بالولايات الصليبية قد عارنت المغول في غارتهم ، فعمد الآن سلطان المماليك « بيبرس » إلى الانتقام منهم

(١) المترجم — وكان ذلك بحسن قيادة الأمير « بيبرس »

(٢) المترجم — هو (عز الدين أيبك التركمانى ( ٦٤٨ هـ : ١٢٥٠ م )

(٣) نقلا عن ( جب ) في كلامه عن رحلة ابن بطوطة :

أشهر انتقام ؛ فانتزع منهم بين عامي ١٢٦٥ و ١٢٦٨ م « يافا ، و « قيصريّة ، و « الناصرة ، ومدينة أنطاكية » العظيمة . وقد تلت ذلك هدنة مائة بين الفريقين في المدة بين عامي ١٢٧٢ و ١٢٨٢ ، أنزل خلفه « قلاوُن » في خلالها هزيمة منكرة بالمغول في سوريا . وفي سنة ١٢٨٩ م انتزعت « طرابلس » من الصليبيين ، وتلتها بعد عامين « عكا » آخر مدينة حصينة بقيت بأيديهم ، فاضطر الفرنج لسحب مقرّ ملكهم إلى جزيرة « قبرص » . وقد شنّ المغول على سوريا عام ١٣٠٠ م غارة ثلاثة صدّتها أيضا جيوش المماليك .

وقد كان لأوائل سلاطين المماليك الفضل في أن صدّوا عن الشرق الأدنى غارات المغول ، المولعين بفطرتهم بالقضاء على كل معالم الروعة وورق الحضارة ، ثمّا أكسبهم بذلك حسن الأحداث في التاريخ . وكان للمماليك مثل ما كان للأيوبيين من ولع مفرط بالحروب والتّمنّ في مبانى القصور مع شدة الميل إلى الملاذّ الجسمانية . غير أن أوائل سلاطينهم ، بمحاكاتهم عن قصد لسابقيهم صلاح الدين الأيوبي ونور الدين صاحب حلب ، لم يألوا جهدا في تدبير جانب يذكر من إيراد الدولة لتحسين حال ترع الرى والجسور والموانى وصيانتها ، وإنشاء المستشفيات ودور الكتب والمدارس . على أن الغرض الأول من إنشاء هذه المدارس لم يكن لتشجيع العلوم والمعارف العامة بقدر ما كان لشر مذهب أهل السنّة والعمل على نسخ مذاهب الشيعة التي كانت بداهة لا تزال عظيمة التأثير<sup>(١)</sup> . وكان الطبيب اليهودي الفيلسوف « موسى بن ميمون » الذائع الصيت قد لقي ترحيبا في قصر صلاح الدين عندما اضطره تعصّب مغاربة الأندلس إلى الجلاء عن وطنه باسبانيا ، فبقى الأطباء

---

(١) وكان صلاح الدين قد قام بلا تردد باغلاق مجموعة مدارس الشيعة التي أنشأها الفاطميون والتي كانت تعرف ( بديار العلم ) وقضى على دور الكتب بها ، وقد كانت هذه الآونة هي التي تحول فيها « الجامع الأزهر » إلى جامع سنّى .

من اليهود وغيرهم يترسمون خطاه في مباشرة أعمالهم الطبية بمصر مدة قرن من الزمان .

على أنه لم يكتمل القرن الثالث عشر الميلادي الاّ وقد انقرض تقريباً كل أثر للأبحاث العلمية المبتكرة بالشرق الإسلامي . وعادت الخرافات المصرية القديمة والسحر ، المتأصلة في عامة الشعب ، . . . . . إلى الظهور والانتعاش ، كما اتجهت الأعمال العلمية والدراسية إلى السهل منها غير المبتكر ، من الجمع والتصنيف . وقد احتفظت الفرق الراقية من طائفة الاسماعيلية بمستوى راق من دراستها العلمية السرية ، بعد أن عادت إلى الانتعاش عام ١٠٩٠ م في شمالي فارس وشمالي الشام ، غير أنه قضى على هذين المركزين تقريباً في أواخر القرن الثالث عشر ، بأيدي المغول أولاً ثم المماليك ثانياً <sup>(١)</sup> . ومن الأمور المستغربة ان المغول أنفسهم كان لهم ، لمدة ما ، بعض معاهد علمية زاهرة ، بشمالي فارس وفي « ماوراء النهر » ، وإن اقتصرت على دراسة فروع بذاتها من العلوم والمعارف . ويبان ذلك أن « هولوكو » ، مدمر بغداد ، بما أمّلته عليه سجيّته العامية الملوحة بالفلك الكاذب ( طوابع النجوم ) الذي يزعم مروّجوه بأنه ينبيء عن المستقبل ، قام بإنشاء مرصد فلكي ودار للكتب بحاضرتة « المراغة » ، بالقرب من « تبريز » . وحوالي سنة ١٣٠٠ م قام

---

(١) يراجع موضوع « ألمات » ( Alamut ) مركز الاسماعيلية بفارس في : Freya Stark, The Valley of the Assassins . وقد تابعت « الاسماعيلية » أعمال الفتك السريه ضد حكام العالم الاسلامي السنيين ، وأطلق عليهم لقب « الخشاشين » ( وعند الأوروبيين Assassins ) بما عزي إليهم من تقديم مادة (الحشيش) لأعوانهم من حثالة الناس لتجرئهم على الفتك بخصوصهم السياسيين . وقد كان من أوائل ضحاياهم الممتازين ذلك الوزير السلجوقي العظيم ( نظام الملك ) .

وقد بقيت أقلية من الاسماعلية بعد تدمير مركزها ، ولا يزال يوجد منهم الآن نحو ٢٠٠٠٠٠ ، نبذوا من زمن بعيد أعمال أسلافهم الاعتدائية ، ولهم ( إمام ) يجعلونه ، هو ( أغاخان ) ، الذي يقول باننسابه إلى علي بن أبي طالب في الجيل السابع والأربعين ، عن طريق أئمة ( علموت ) في القرون الوسطى .

أحد أعماده — وكان قد اعتنق الإسلام — بربط بعض الأوقاف على مرصد ودار للكتب وبعض المدارس بمدينة « تبريز » . وبعد قرن من ذلك نقل الفاتح المغولي — التركي « تيمور لَنك » ، إلى حاضرة ملكه « سمرقند » ، بعض العلماء والمهندسين والصناع من المدن التي دمرها ، أمثال حلب ودمشق ؛ فضلا عن أن خليفه قد شمل برعايته مرصدا فلكياً بسمرقند ذاع صيته في النصف الأول من القرن الخامس عشر .

وقد كان يُظن أن انتقال النفوذ والسلطان إلى أيدي العناصر التركية والمغولية الخشنة الطباع قد يقضى فجأة على التجارة النامية بين أوروبا والمشرق ، لكنها على العكس انتعشت بذلك ورسخت أقدامها . فإن الممالك ، وإن كانوا قد أوقعوا العقوبات الصارمة على الأهالي المسيحيين من سكان المشرق الأدنى لما نسب إليهم — باليقين أو الشك — من التواطؤ مع غزاة المغول ، فإنهم وجدوا في حركة حج المسيحيين إلى الأماكن المقدسة موردا كبيرا لخزائنتهم ولا يجوز وقفها ، وأن هذا الاعتبار المادى متوافر بأكثر من ذلك في تجارة الحرير والأفاويه وغيرها من حاصلات الأنحاء البعيدة بالشرق ، التي ازداد إقبال الأوروبيين عليها كثيرا بما دخلوا فيه من الأخذ بأسباب التنعم . لذلك شجع الممالك هذه التجارة المارة عن طريق الاسكندرية وغيرها من ثغور شرق البحر الأبيض المتوسط وجبّوا منها ضرائب كبيرة . وكذلك « المغول » ، فإننا نراهم قد سمحوا « لماركو بولو » ، ومن معه في أواخر القرن الثالث عشر بالقيام برحلتهم المشهورة إلى أرجاء الصين الخاضعة لسلطانهم ، كما نرى في القرن التالي تجار « البندقية » ، و « جنوة » ، وغيرهما من المدن الأوروبية يتجرون مع الحاضرة المغولية في « تبريز » ، عن طريق البحر الأسود ، ومع أن الصينيين قد أعادوا استقلالهم التام على يد أسرة « مينج » ، وعادوا إلى إغلاق بلادهم في وجه الأوروبيين ، فقد وازب « تيمور لَنك » ، وأخلافه في القرن الخامس عشر على تشجيع التجارة الأوروبية مع أملاكهم في أواسط آسيا الغربية .

وفي هذه الآونة كانت التجارة الأوربية بالشرق الأدنى مع دولة المماليك قد انحصرت تقريباً في يد « البندقية » بعد أن تخلصت من منافستها « جنوة » على إثر حرب تجارية شعواء بينهما . وقد كان المماليك وتجار البندقية معاً يجنون أرباحاً باهظة من هذه التجارة ، غير أن المماليك اشتطوا في القرن الخامس عشر في تقدير ضرائبهم حتى رآها البندقيون أنفسهم قد جاوزت كل حد ، وعندما تغالى السلطان « برنسباي » ورفع الضريبة على الفلفل إلى ١٦٠ في المائة تهدده البندقيون بسحب تجّارهم من الاسكندرية ، فنزل على إرادتهم .

وفي خلال ذلك كانت حالة الاستقرار السباسبى بالشرق الأوسط قد أخذت في التدهور المستمر ، حتى أصبح لا أمل في إنقاذ البلاد بكل ما فيها من الفناء سوى توطيد وحدتها بالقوة ، مهما استتبع ذلك من أعمال الغلظة والاستبداد وإضعاف الحيوية الثقافية فوق ضعفها . فقد أفضت غارات « تيمورلنك » في سنة ١٤٠٠ إلى تدمير « حلب » و « دمشق » وغيرهما من مدن سوريا ، وبلغ عدد القتلى من أهل « بغداد » وحدها مبلغاً هائلاً حتى تكوّنت من جماعهم ١٢٠ كومة عالية ، وهذا فضلاً عن الإجهاز على خصوبة العراق بإتمام ما بدأه « هولاكو » من تحويل معظم أراضيها من حالة الزراعة بوسائل الري النظامي إلى فلات تسرح فيها الرعاة من قبائل التركان والبدو . كذلك تدهور حكم المماليك فجأة بعد عام ١٣٤٠ م . ففي المائة والثمانية والعشرين عاماً التالية لذلك التاريخ تولى منهم الحكم مالا يقل عن تسعة وعشرين سلطاناً بمتوسط أربع سنوات ونصف سنة لكل سلطان . وأرهق المزارعون في مصر وفلسطين وسوريا على السواء بمغالة ملتزمي جمع الضرائب الإقطاعيين غير المسؤولين ، الذين كان يتوقف

ثراؤهم على مبلغ ما يستطيعون ابتزازه من الفلاحين . وكثرت أعمال النهب والسطو على الجهات الآمنة ، من قبائل البدو والتركمان ، حتى أن البدو سطوا فعلاً على « بيت المقدس » ونهبوه عام ١٤٨٠ . كما أن حكام الأقاليم كانوا لا يفتأون يشورون على الحكومة العليا ، حتى خربت بذلك معظم مدن سوريا وفلسطين ؛ فضلاً عن أن الموارد الموقوفة منذ أيام الحكم الصالح على الأعمال الخيرية ، مثل المدارس والمستشفيات ، قد أصبح معظمها نهباً للقائمين على أوقافها فاغتصبوها لأنفسهم . وقد كتب أحد مؤرخي المسلمين المعاصرين في نقص عدد السكان في عاهلية المماليك في ذلك الوقت فقدر عددهم بثلاث ما كان عليه عند ابتداء حكم المماليك<sup>(١)</sup> ؛ ومع أنه ليس لدينا الوسائل الإحصائية لتحقيق صحة هذه النسبة ، فإن ما نراه من مئات الأماكن الأثرية ، التي يكسوها فتات الفخار العربي الذي يرجع عهده إلى القرون الوسطى ، يشهد شهادة قاطعة بمبلغ النقص العظيم في عدد السكان . حقاً إن جانباً هاماً من هذا النقص في النصف الثاني من القرن الرابع عشر يرجع إلى الوباء المعروف باسم « الموت الأسود » ، الذي تفشى مرتين في البلاد تفشياً ذريعاً في جيلين متتاليين وكان القحط قرينه في كل مرة منهما . غير أنه قد قيل في ذلك « أن مثل هذه الكارثة سرعان ما تزول آثارها إذا كان المجتمع فتيماً مفعماً بالحياة ، ولكن المجتمع المنهك ، المترنح فعلاً في مسيره ، قد تستغرق عودته إلى حالة التوازن الطبيعي عشرات السنين ؛ وهذه الفترة لم تجذب بها المقادير للعالم الإسلامي<sup>(٢)</sup> » .

ذلك بأن القوى السياسية الجديدة التي أتت لها فيما بعد ملء الفراغ الذي أوجدته حالة الفوضى في عاهلية المماليك ، وما ماثله من الانحلال في كل من

(١) نقلاً عن « Hitti » ص ٦٩٦ .

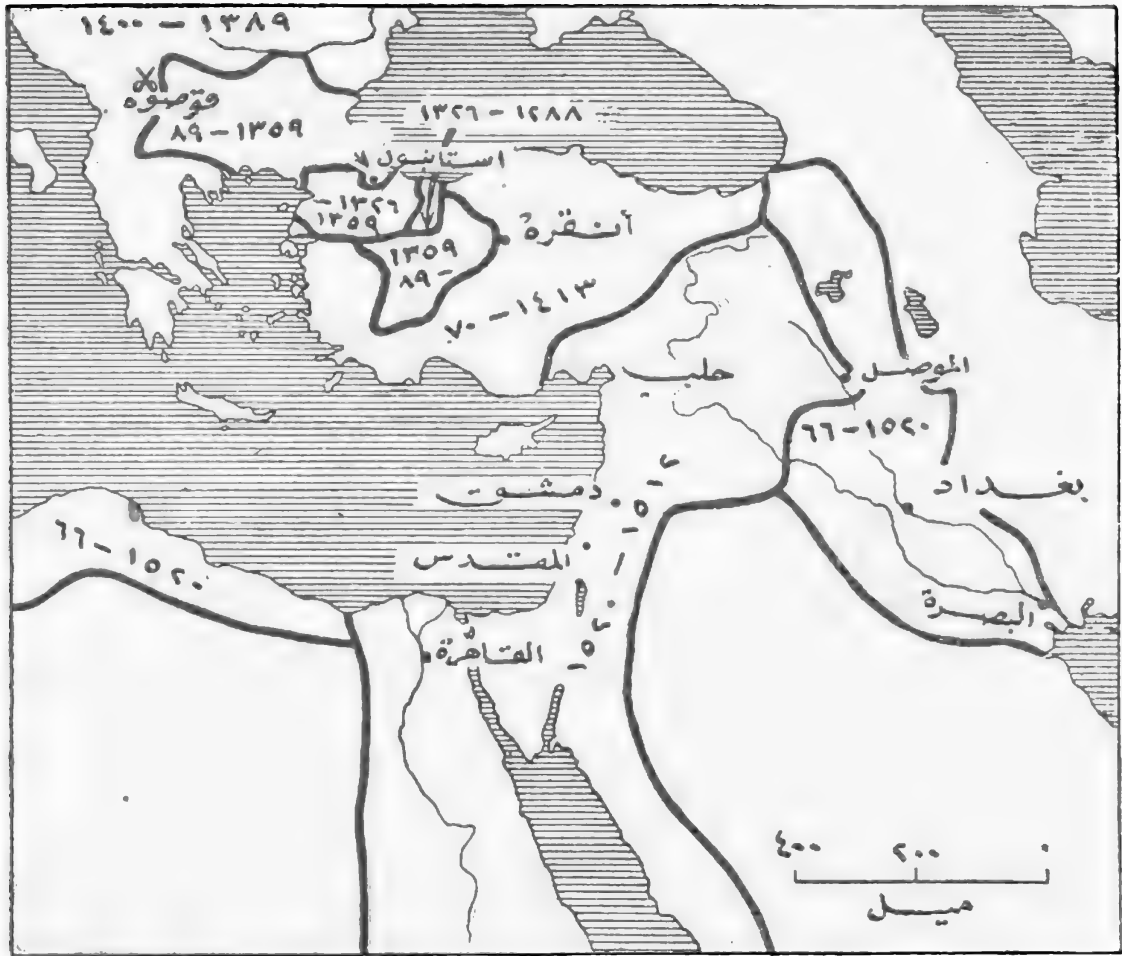
(٢) « H.A.R. Gibb, Ibn Battuta : Travels in Asia and Africa », ص ٢٤٤

المراق وفارس ، كانت آخذة في التكوّن فعلاً . فإنه مع ما أحدثته الغارات المغولية في أواسط القرن الثالث عشر من تمزيق الوحدة السلجوقية بآسيا الصغرى ، لم يكن لذلك أثر يذكر في مركز العنصر التركي الغالب بين سكان هذه الأرجاء . وحوالى سنة ١٣٠٠ م ظهرت في عالم الأحداث إمارة تركية صغيرة أسسها زعيمها « عثمان » حول مدينة « بروسة » في الشمال الغربى من آسيا الصغرى ، وأخذت توسع سلطانها شمالا على حساب جيرانها من الأتراك وحساب الدولة البيزنطية الماضية في الاحتضار . وفي سنة ١٣٥٣ أغار أخلاف عثمان على أوروبا ، واستولوا على « أدِرنة » وجعلوها حاضرتهم في أوروبا عام ١٣٦١ م ، فقطعوا بذلك الطريق بين « القسطنطينية » وما خلف « أدِرنة » من بلاد البلقان ، وعزلوا عاصمة المسيحية الأرثوذكسية عن الأمم السلافية الأرثوذكسية التي قد تجد فيهم خير أحلاف لها . وقد تألف من هؤلاء تحالف قوى بزعامة الصرب ، ففضى عليهم الأتراك قضاء مبرما في واقعة « قوصوّة » سنة ١٣٨٩ ؛ ولم يأت عام ١٤٠٠ إلّا وكانوا قد مدّوا حدودهم الشمالية إلى نهر الدانوب فضلا عن استيلائهم على الجانب الأعظم من آسيا الصغرى ؛ وكادت القسطنطينية تسقط في أيديهم ، لولا أن دهمهم في هذه اللحظة سيل « تيمور لَنك » الجارف . فأوقع بهم « تيمور لَنك » هزيمة منكرة عند « أنقرة » سنة ١٤٠٢ وانتزع آسيا الصغرى من أيديهم ، وإن كانوا قد احتفظوا بأمل أكهم في البلقان .

وقد أخذوا بعد عام ١٤٢٠ ينقلون عن أوروبا الغربية استعمال الأسلحة النارية ، وفي سنة ١٤٥٣ ضربوا الضربة الأخيرة في القضاء على الدولة البيزنطية بالاستيلاء على « القسطنطينية » ؛ وفي مدة لا تتجاوز عام ١٤٦٨ تمّ لهم استرجاع آسيا الصغرى بأكملها ، وبذلك صاروا جيران عاهلية المماليك والمنافسين لها فيما يلي حدود سوريا شمالا . وفي هذه الآونة جادت الأيام في



آخر الأمر بأن تولى عرش المماليك ملك قوى الشكيمة هو السلطان « قايتباي » ( ١٤٦٨ - ١٤٩٥ ) ، فأوقف الأتراك العثمانيين عند هذا الحد نحو جيل من الزمان فتحوّلت أنظارهم إلى فارس وشتّوا عليها غارة موفّقة ؛ إذ التحم الفريقان عام ١٥١٤ ؛ وكان الأتراك مسلّحين بالبنادق يعززها ثلثمائة مدفع ،



٧ - اتساع رقعة الدولة العثمانية

فلم يقوَ فرسان الفرس غير المزوّدين بالأسلحة النارية على الوقوف أمامهم . ثم جاء دور المماليك ، وكان العثمانيون قد ارتابوا فيهم وظنّوا أنهم يناصرون شاه إيران عليهم . وكان المماليك أيضاً لم يُدخلوا المدفعية في جيوشهم بعد ، ففتك العثمانيون بفرسانهم قرب « حلب » في سنة ١٥١٦ . وقد بادر المماليك إلى تزويد جيشهم ببعض أسلحة نارية قليلة لمقابلة الجيش العثماني الزاحف على بلادهم ، فلم يُجد ذلك نفعاَ وأوقع بهم العثمانيون في العام التالي هزيمة ثانية

خارج القاهرة<sup>(١)</sup>؛ وزالت بذلك دولة المماليك من الوجود. وكان أول عظماء سلاطين المماليك قد أنزل عنده بالقاهرة سنة ١٢٦٠ م الخليفة العباسي المغلوب على أمره، الذي فرّ من وجه المغول عندما خرّبوا بغداد، وبقي أخلافه يتوارثون هذه الخلافة الصورية؛ فنقل العثمانيون آخر هؤلاء الخلفاء من القاهرة إلى «القسطنطينية»<sup>(٢)</sup>، وبذلك تغيّر مقرّ النفوذ الإسلامي مرة أخرى، فانتقل من القاهرة إلى ضفاف البسفور، وهوت منزلة القاهرة إلى مجرد حاضرة إقليم من أقاليم الدولة العثمانية.

### ملحق : ببيان أهم العقائد الإسلامية

إنّ لبّ العقيدة الإسلامية وجوهرها هو وحدانية الله؛ ولذلك يبدأ نصّ العقيدة بقول: «لا إله إلا الله»؛ وتتفرع عن ذلك صفات الإله، من أنه القادر على كل شيء، العليم بكل شيء، الموجود في كل مكان، وهلمّ جرّاً.

ويتمّ هذا النصّ قول: «ومحمد رسول الله». فلم يُضفَ على النبي أي صفة من صفات الألوهية؛ فهو من البشر تماماً، وهو آخر الأنبياء وأفضلهم جميعاً... ويليه في مرتبته «المسيح»، الذي ينص القرآن على أنه وُجد من روح الله. والمسلمون يبجلون المسيح وأمه، غير أنهم يعتقدون أنه من البشر تماماً، فلا يعتقدون في تقمصه صورة البشر مع ألوهيته ولا في صلّبه ولا في قيامته، ويرون كل ذلك تحريفاً للحقيقة.

---

(١) المترجم — الموقعة الأولى التي أشار إليها المؤلف هي موقعة «مرج دابق» المشهورة، شمالي حلب، والثانية بحجة «الريدانية» (صحراء العباسية وعين شمس إلى بركة الحج)، وكانت في آخر سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٧ م).

(٢) المترجم — ونزل لسلطان العثمانيين «سليم الاول» فاتح مصر عن الخلافة.

لذلك يرى المسلمون أن عقيدة « الثالث » منافية وناقضة لوحدانية الله التي هي الجوهر ، وأنها لذلك شرّك صريح . ويعتقد أهل السنة من المسلمين أن القرآن أزلّ غير مخلوق ، وأنه صورة مما أملاه على محمد كبير الملائكة « جبريل » ، وأنه الصلة بين العبد المسلم والذات الإلهية العليا . وإن تعبير المسلمين المخفف عما جاء في إنجيل يوحنا عن عقيدة التجسّد بقولهم « إن الكلمة صارت كتابا وحلت بيننا » قد سهّل التحول إلى الإسلام لمن اعتنقوه من الغربيين من وقت لآخر من الذين لم يستطيعوا هضم العقيدة الكاثوليكية الشديدة الدسامة <sup>(١)</sup> .

والمسلمون يعتقدون بنشور الموتى بأجسامهم قبل الحساب ، وأنهم يُجزّون على أعمالهم جزاء جسمانيا : بالنعيم في الجنة أو العذاب في النار . وقبل هذه « الآخرة » يأتي « المهدي » الذي يستمد الهداية من الله وينطبق اسمه على اسم الرسول نفسه . وقد ترك أهل السنة تصوير فكرة « المهدي » بالتحديد ولم يبرزوها إلى صدر معتقداتهم ، وإن كان قد ظهر بين طوائفهم الفقيرة ، المحرومة من المزايا ، أكثر من شخص واحد تسمّى بالمهدي ، كانوا يظهرون تباعا من وقت إلى آخر ، لينقذوا القوم مما يعانون من ظلم و لينشروا في عهدهم لواء الحكم الصالح . أما الشيعة فإن للبهدي عندهم مكانة تفوق ذلك بكثير ، إذ أنه في اعتبارهم ليس سوى الإمام المستتر الذي سوف يعود إلى قومه .

ويرى المعتدلون من المسلمين في الوقت الحاضر أن الأخلاق في المسيحية قد انحرفت عن أصلها السامي المبين في « العهد الجديد » (الإنجيل) ، ويقارنون بين ذلك وبين احتفاظ المسلمين بكل تعاليم دينهم التشريعية والاجتماعية بصورتها

---

(١) المترجم — إن أقوال المؤلف في هذا الموضوع لم تتحرر بالطبع من عقائده الدينية ، ولذلك يدخل فيها هنا وهناك بعض عبارات من صميم معتقداته لإثبات ارتباط الأديان بعضها ببعض ، مما قد يكون له مساس بعقائدها .

الواردة في القرآن والحديث . وقد كانت هذه التعاليم ، المبنيّة على أسس من العقائد السهلة الإدراك ، هي التي لمت في الأصل شمل قبائل العرب المتنافرة وجعلت منهم قوة فاتحة عظيمة ، نشرت في أزهر أيامها لواء الوحدة الاجتماعية فوق كافة أنحاء العالم الإسلامي ، رغم ما كان بينها من اختلاف في القومية والثقافة ، وما زالت تحتفظ بفكرة وحدتها إلى الآن ، بعد مضي قرون من الانحلال والإهمال . وقد يكون العصر الحديث ، بما فيه من المخترعات ، قد أوهن الاعتماد في زعرس الكثير من المسلمين « الملتقيين » ولكنهم مع ما طرأ على بعضهم من حرية الفكر أو الإلحاد لا يزالون يحتفظون بمكانهم داخل حظيرة الإسلام الاجتماعية .

## الفصل الثالث

### الدولتان العثمانية والفارسية

ونغور روح الإقدام عند الأوربيين (١٥١٧ — ١٧٧٠)

قد كانت دولة الأراك العثمانيين ، كسابقها الدولة البيزنطية ، مضطرة إلى توزيع عناصر قوتها الفعالة ما بين الشرق الأوسط وبلاد البلقان ، التي ربما أربت مصالحهم فيها على مثلها في الشرق الأوسط . وقد كان المركز الرئيسى لكل من الدولتين الشطر الشرقى من البحر الأبيض المتوسط ، ولكنهما جميعاً طوّحا بمواردهما في حروب مستمرة ضد خصم قوى هو دولة فارس ، التي تبعتها عن حظيرتهما اختلافات دينية شديدة . وكما أن الحروب البيزنطية — الفارسية كانت غير حاسمة وأضعفت من شوكة الدولتين المتحاربتين وعرضتهما لغزو العرب وفتحهم لبلادهما ، كذلك كانت الحروب العثمانية — الفارسية ، التي دامت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ، غير حاسمة أيضاً ، وأضعفت الدولتين معاً وعرضتهما لسطورة التجارة الأوربية ، التي أفضت في القرن التاسع عشر إلى تدخل الدول الأوربية في شئونهما رغم أنفهما . وفي عهد العثمانيين ، كما في عهد الدولة البيزنطية ، كان امتلاك العراق مثاراً للمقاومة من جانب فارس ، كما أنه في عهد كل منهما كان الجالس على عرش القسطنطينية ، الباسط سلطانه على مصر أيضاً ، يضطر بحكم الجيرة الجغرافية إلى الاستيلاء على سواحل الجانب الآخر ( العرب ) من البحر الأحمر ، ولكن من غير أن يكون لذلك أثر دائم يذكر ، وكانت النتيجة في عهد كل منهما أن الجانب الأكبر

من شبه جزيرة العرب بقى مستقلاً تقريباً عن سلطة القسطنطينية ولم يدخله من عناصر - ضارتها إلا النزول اليسير .

وكانت مبادئ العثمانيين في حكم الأقاليم التابعة لهم لا تختلف في شيء عن نظم الدولة البيزنطية ، اللهم إلا بما ينقصها من بعض التهذيب . فكان تشكيل الدولة في جوهره حربياً ، يرمى في صراحة إلى المحافظة على قوة العاهلية ورعاية مصالحها الممثلة في شخص الجالس على عرشها ، دون اعتبار يُذكر لمصلحة رعاياها . فكانت تُقطع قوادها الحريين إقطاعات واسعة في الولايات ، مع إبقاء الزراع المستولين على الأراضي في أملاكهم . وكان واجب الولاية ينحصر في إمداد الحكومة العليا بما تفرضه عليها من إيراد ، بعضه مالى وبعضه في شكل عدد مقرر من الرجال اللازمين لجيوش الدولة . وكانت مهمة حاكم الولاية ( الوالى ) جمع هذا الإيراد ، الذى تعتبر بجانبه مصالح أهل الولاية من اجتماعية واقتصادية مسألة ثانوية . ومتى وفت الولاية بأداء هذه المطالب لم تتدخل الحكومة عن قصد بشيء يذكر في شؤون أهلها القومية والدينية ، عدا ما كان يحصل أحياناً من الحوادث المحلية بسبب وجود رجال الحامية والموظفين من العنصر الحاكم . وبقى المسيحيون في الدولة العثمانية يلقون نفس المعاملة الحسنة التى لقوها في عهد الحكام المسلمين السابقين ، وكان نصيبهم بلهشك خيراً من نصيب اليهود بوسط أوروبا وشرقيها في القرون الوسطى وفي القرن العشرين . وكان تسامح الأتراك مع المسيحيين في الولايات الأسبوية ، حيث كانوا أقلية صغيرة خاضعة ، أكثر من تسامحهم مع مسيحي البلقان الذين كانوا في بلادهم أغلبية دائمة التآمر مع دولتى النمسا وروسيا المجاورتين للدولة واللتين هما أكبر عدو لها بين الدول <sup>(١)</sup> . وسمح للبعثات الكاثوليكية بالإقامة في أراضى

(١) أن المذابح التى أُنفت شطراً عظيماً من الشعب الأرمنى لم تكن سوى عاقبة طبيعية وخيمة لأعمال الدس والتجريس والإغراء ، وما كانت تقابل به من مؤامرات عكسية ومذابح ، =

الدولة ابتداء من القرن السابع عشر ، لاني بلاد شرق البحر الأبيض فحسب ، بل في بغداد والبصرة أيضاً ، وإن كانت إقامتهم دائماً معرضة لنزوات حكام الأقاليم الذين كثيراً ما كان يتناولهم التغير والتبدل . وفي فلسطين التي نكبت بنقص فاحش في عدد سكانها ، كانت ضرائب الحج هي أعظم مورد لدخل الدولة . وقد ارتفع عدد الحجاج من نحو ٤٠٠٠ حاج في عام ١٧٥٠ إلى ما بين عشرة آلاف واثنى عشر ألفاً عند ما زار فلسطين السائح الفرنسي « فُلني » ( Volney ) في سنة ١٧٨٤ ، وقد بلغ مادفعوه من الضرائب عن زيارتهم للأردن وحدها ثلاثة أضعاف قيمة العوائد المقررة على « غزة » التي كانت وقتئذ أعظم مدن فلسطين في عدد سكانها .

وقد كان عنصر الأتراك أقلية في عاهليتهم الشاسعة ، ولم يحاولوا قط استعمار ما فتحوه من الولايات استعماراً عاماً . كما أن الدولة لم تحصر قوام العاهلية في العنصر التركي الضيق النطاق ، بل كان الاعتبار الأول فيها أنها عاهلية شاملة ، على غرار الدولتين العباسية والرومانية ، فكان لكل رجل منها مكان عنصره أو مكان مولده ، مجال لتقلد مناصب الدولة وبلوغ أعلى الدرجات فيها ، بشرط مراعاته للتقاليد المرعية في الدولة واصطباغه بالصبغة الثقافية العامة فيها : من مراعاة مذهب أهل السنة وعاداتهم الاجتماعية ، وتعلم الفنون الحربية مع التدريب عليها ، واجادة اللغة التركية ، تلك اللغة التي مع اقتباسها الكثير من العبارات والألفاظ المستعارة من اللغتين العربية والفارسية ، قد ناصرها العثمانيون حتى صارت اللغة الرسمية في الحكومة وتغلّبت على هاتين اللغتين اللتين تمت كل منهما الى حضارة أعرق وأرقى من الحضارة

---

== إلى غير ذلك مما كان يجري بين روسيا وفارس والدولة العثمانية مدة تزيد على ثلثمائة عام . انظر كتاب « W. E.D. Allen : History of the Georgian People » طبعة سنة

التركية . فمع أن غالبية المناصب الكبيرة كانت في العادة وقفاً على الأتراك ، قد أسند منها عدد يذكر إلى بعض أهل المدن السوريين والفلسطينيين لما كان لهم من مواهب عقلية بارزة ، كما انفسح المجال امام الأكراد الأشداء المعروفين بنشاطهم لتولى بعض المناصب في الجيش والادارة . أما العراقيون فقد كانوا يشغلون المراكز الصغيرة عادة ، كما أن غمار الشعب من المصريين كان يُنظر اليهم قبل عام ١٨٥٠ ، كما ينظر إلى الفلاحين في كافة أنحاء الدولة ، نظرة استخفاف كأنهم في منزلة دوابّ حمل الأثقال <sup>(١)</sup>

وقد أبقى الأتراك كثيراً من النفوذ للفتات الحاكمة غير التركية في بعض الأنحاء وخاصة ما كان يصعب الاتصال بها ، أمثال الأكراد في أودية جبالهم ، ورؤساء قبائل العرب الشيعيين في أسفل العراق ، وأمراء الدروز ، <sup>(٢)</sup> الذين كانت لهم السطوة وقتئذ في جبال لبنان . وحتى المماليك ، الذين قهرتهم الدولة ، بقي عدد المشتركين منهم في أعمال الحكومة أكثر من عدد الأتراك الشاغلين للمناصب الادارية والعسكرية . وإذا كان لا غنى عنهم في أعمال الحكومة بهذه البلاد ، فقد أبقى أمراؤهم حكماً « للسناجق » ( المديريات ) ، وقد حافظوا

---

(١) المترجم — هذا بالطبع تعبير شديد اللهجة من المؤلف ، وإن كان في الحقيقة يعبر عن عقلية الأتراك وقتئذ في نظرتهم إلى المصريين ، وإذا سلمنا بأن ثقافة المصريين قد تدهورت في هذا العصر فذلك إنما يرجع إلى سوء حكم العثمانيين للبلاد

(٢) إن طائفة الدروز تبلغ عدتها الآن نحو ١٥٠.٠٠٠ موزعين بين « جبل الدروز » ( بجنوبي سوريا ) ولبنان وشمالي فلسطين . وأصل نشأتها يرجع إلى الخليفة الفاطمي الشاذ الأطوار « الحاكم » ، الذي أدى تعصبه إلى تدمير كنيسة « القبر المقدس » بيت المقدس . فقد ادعى في عام ١٠١٧ م أن روح الله قد حلت فيه على الأرض ، وما لبث أن اختفى ولم يعرف عن مصيره شيء . فزعم أتباعه أنه لم يمّت وأنه باق في خفائه إلى أن يعود ثانية بصفة « المهدي » . ولما اضطهدهم أخلاف « الحاكم » من الفاطميين لجأوا إلى بعض جهات الشام بزعامه شخص يسمى « درازي » وهو الذي ينسبون إلى اسمه . فبقوا متمسكين بشعائهم سرّاً خلال هذه القرون الضويلة . وكانوا دائماً في نظر جميع المسلمين على اختلاف طوائفهم خوارج اشتطوا في التطرف حتى صار لهم دين خاص بهم .



على وفرة عددهم باستيراد ممالك جدد وخاصةً من بلاد القوقاز ، ولم يأت عام ١٦٠٠ إلا وقد ضاعت معالم التمييز بينهم وبين الأتراك العثمانيين في مصر ، وأصبح كل الفريقين يُعرفون «بالأتراك» تمييزاً لهم عن أهل البلاد الأصليين ؛ ولا غرو فقد كانت غالبيتهم من بادية الأمر يجرى في عروقها الدم التركي ، ولغتهم هي اللغة التركية . وقد أُجريت أخيراً دراسة لأحوال هذا العصر ، دلت على أن الحكم العثماني ، على الرغم من كل مساوئه ، قد أوجد في الأقاليم العربية ( ولو إلى بداية القرن الثامن عشر على الأقل ) عهداً يُعتبر عهد هدوء وسكينة بالنسبة لولايات المائة والخمسين عاماً السابقة للفتح العثماني<sup>(١)</sup>

على أن إغفال الحكومة للخطط الإنشائية ذات المناهج الطويلة الأجل قد ضاعفت وطأته كثرة التغيير والتبديل في «الباشوات» ، حكام الولايات . فكثيراً ما كان يستبدل بالوالي غيره كل عام ، وفي المدة التي حكم فيها العثمانيون مصر حكماً مباشراً وقدرها ٢٨٠ عاماً بلغ عدد الولاة مائة وال ؛ وفي دمشق كان عددهم ١٣٣ والياً في المائة والثمانين عاماً الأولى من الحكم العثماني . وكانت المناصب العليا تشتري بطريقة الرشوة ، ولا يتسنى الاحتفاظ بها إلا بالمبادرة إلى إرسال الجزية إلى «الاستانة» في أقرب موعد ، مع المواظبة على تقديم الأعطية والإكراميات (البقاشيش) المتكررة لذوى النفوذ من رجال الحاشية . وكان الوالى ، بدوره ، يتعوض من ذلك بما تصل إليه يداه من ريع الولاية وبالتعويل على منح حق الالتزام في جمع الضرائب لمن يقدم أعلى عطاء . ولا شك أن هذه الحال ، بما فيها من عدم الاستقرار وضياع المسؤولية الإدارية ، لا يمكن بحال أن تفسر إلا بأنها تجاهل لمصلحة البلاد وإهمال لشؤونها .

حقاً إن السلطان سليمان الأول ( الذى يلقبه الأتراك بسليمان القانونى ،

ولقبه معاصروه من الأوربيين بسليمان الفاخر : ١٥٢٠-٦٦ ) قد قام بما له من بعد النظر ببعض انشاءات عامة نافعة ، كاصلاح موارد المياه لمدينتي بيت المقدس ومكة ، وإنفاذ بعض المشروعات في زرع الرى ومعدات منع إغراق الفيضان للأراضى في بلاد العراق المنكوبة ، كما أن بعض « الباشوات » قد قاموا بانشاء بعض مساجد جديدة : بما طرأ على نفوسهم من وازع التقوى أو بدافع من وخز ضمائرهم المثقلة بالتأثر : غير أن الحكم العثمانى على وجه عام لم يسفر عن إنشاء شئ يذكر من الطرق أو المستشفيات أو المدارس؛ وقد كان أحد السيّاح يمر بمدينتي دمشق وحلب في عام ١٨٣٨ ، أى بعد طول عهدهما بالحكم العثمانى ، فلم يجد فيها مخزنا واحدا لبيع الكتب . كذلك لم يُبدِ الأتراك اهتماما يذكر بتحسين حال الزراعة والرى أو صيانة مرافقهما ، ولا بمسألة نزول البدو بالبلاد والاشراف عليهم ، بعد أن استفحل توغلهم فى الأراضى المعمورة فى « أوقات الاضطرابات » فى القرون السابقة . وقد هُجر الكثير من القرى وانكمشت رقعة المدن ، عدا ما لاحظته العناية مؤقتا بحركة التجارة الأوربية . من ذلك أن مدينة الاسكندرية العظيمة ، وقد تحوّلت عنها الحركة التجارية بعد الاهتداء إلى الطريق حول رأس الرجاء الصالح : ولم يبق بها سوى تجارة ضئيلة فى حاصلات مصر والسودان وجنوب بلاد العرب ، قد تقلّصت من مدينة زاهرة عامرة بالسكان إلى بلدة لا يكاد يبلغ سكانها ١٠٠٠٠ نفس .

وكذلك كان الفلاح لا يفلح من أرضه سوى ما يكفى لإنتاج محصول يستطيع ضمه على عجل وإخفائه عن أعين جامع الضرائب . وفى سوريا هجر الزراع حقولهم ، وهرع بعضهم إلى المدن يلتمسون فيها العيش ، ولجأ آخرون إلى أودية الجبال الوعرة الوصول . وهذا فضلا عن إهمال الرى فى مصر حتى تدهورت حالته واختلّ نظام نوبات المياه ، فكانت القرى تقتتل بعضها مع

«بعض على مورد الماء ، وكثيراً ما كان يتسلل المزارعون ليلاً إلى الجسور فيقطعونها لتحويل مياه جيرانهم إلى أراضيهم . ولما اشتد بهم الحرمان من الماء وضاقوا بما يلاقونه من الملاك من الضرب والظلم ، هجر الكثير منهم الأرض وتحولوا إلى أعمال مناسر الاصوص وقطّاع الطرق والإجرام في الخلاء المحيط بالقرى»<sup>(١)</sup> ؛ وقبل حلول القرن الثامن عشر كانت الحال قد وصلت إلى أن مصر ، التي كانت يوماً ما « المزرعة » التي تمدّ الدولة الرومانية بالحبوب علاوة على حاجة سكانها البالغ عددهم إذ ذاك بن سبعة وعشرة ملايين نفس ، أصبحت حاصلاتها لا تفى بحاجة أهلها ، مع نقص عدّتهم إلى ما يقدر بنحو مليونين ونصف مليون من الأنفس . وقد كثرت المجاعات : ومثلها الأوبئة ، التي كانت تشتد وطأتها حتى أن وباء منها قضى بمصر على نصف مليون نفس في سنة ١٦١٩ ؛ وآخر أتى على ٢٣٠ قرية عام ١٦٤٣ وتركها قاعاً صفصفاً . وفي أواسط القرن السابع عشر كانت الأراضي ، الواقعة بين « حلب ، وأقرب أطراف الفرات إليها ، خصبة وفيرة الرى ، فاستحالت إلى صحراء مقفرة بعد قرن من الزمان<sup>(٢)</sup> ؛ وقد ورد أنه في نهاية القرن الثامن عشر لم يبق مسكوناً من القرى المدوّنة في سجل الضرائب عن « بشالّك (لواء) حلب » سوى الثمن ، كما نقصت جملة سكان سوريا وفلسطين معاً إلى مليون ونصف ، يقدر لفلسطين من ذلك أقل من ٢٠٠,٠٠٠ فقط على الأرجح .

وبحلول عام ١٦٠٠ كانت سلطة حكام الولايات قد أخذت في الضعف تبعاً لانقضاء العصر القصير الذي كانت فيه الدولة في أوج عظمتها . فأحياناً كانت الفوضى تعمّ الولايات ، وأحياناً كانت سلطة الحكام الوطنيين ، الذين لهم من

(١) نقلاً عن Crouchley ص ١٤

(٢) نقلاً عن « C.P. Grant, the Syrian Desert » ص ١٦١

المقدرة على إقرار النظام الداخلى بالبلاد وما يترتب عليه ، من انتعاش الحالة الاقتصادية السليمة الأوضاع وانفساح المجال التجارى أمام التجار الأوربيين ، مايفوق طاقة الولاة الأتراك الجشعين المعرضين للرحيل عن البلاد فى أى لحظة .

فمن ذلك أن أمراء الدروز بلبنان استقلوا عن « الباب العالى » استقلالاً يكاد يكون تاماً ، وأفضى استتباب الأمن النسبى فى ظل حكمهم إلى اجتذاب الكثير من المهاجرين من الأنحاء الأخرى بالشام . وأشهر هؤلاء الأمراء « نحر الدين » ، الذى استخلص لنفسه مملكة فى لبنان وشمالي فلسطين بين عامى ١٥٨٥ و ١٦٣٥ ، وكان يبرم بنفسه الاتفاقات السياسية مع الدول الأوربية ، وشجّع إنتاج الحرير والقطن وتصديرهما من ثغرى مملكته « صيدا » و « بيروت » فى مقابل مايلزمه من البضائع الأوربية ، وسمح بدخول البعثات المسيحية والمهندسين الأوربيين إلى بلاده .

كذلك حظى « لواء البصرة » بين عامى ١٦٠٠ و ١٦٦٩ بحكم وطيد زاهر كانت مقاليدته فى يد أسرة « أفراس ياب » الوطنية . وفقاً أثره « لواء بغداد » ، الذى ساد فيه الاستقرار والتسامح تحت حكم « حسن باشا » وابنه « أحمد باشا » ( ١٧٠٤ — ١٧٤٧ ) . وبوفاة أحمد باشا استقر الحكم إلى سنة ١٨٣٢ فى يد جماعة من ممالك إقليم « جورجيا » ، كان قد أنشأها هذان الحاكمان ، وكان معظمهم من أبناء المسيحيين . وقد قام أحد هؤلاء « الكرك » وهو « سليمان باشا الأكبر » بتوحيد « الألوية » الثلاثة — بغداد والبصرة والموصل — فدامت وحدتها من سنة ١٧٨٠ إلى ١٨٠٢ ، لايربطها بالدولة العثمانية سوى الاعتراف الرسمى بالدولة ، ممثلاً « فى المواظبة على رفع التقارير » ، وتقديم بعض الهدايا أحياناً ، وإرسال الجزية نادراً <sup>(١)</sup> .

أما مصر فكانت إلى سنة ١٧٥٠ أقل حظاً من هذه الأرجاء . فقد ضاعت فيها السلطة الحقيقية منذ زمن بعيد من يد الولاة العثمانيين ، وورقت البلاد التعسة فريسة لتطاحن « بكوات » المماليك على النفوذ . وقد كان تعسفهم وظلمهم للضعفاء لاحد له ؛ وبما قيل في وصفهم « أن تعصبهم الديني ضد الكفرة » لم يكن له مثيل في أى ولاية أخرى من أنحاء الدولة ؛ ولم يضمحل نفوذ السلطان قط بقدر اضمحلاله هنا ؛ وكان « الفرنج » النازلين بالبلاد يعانون من سوء معاملة البكوات لهم وابتزازهم لأموالهم ما لم يُسمع بمثله ، في قبحته ودوام تكراره ، في أى بقعة أخرى من بلاد شرقى البحر الأبيض .....  
ويظهر أن الأهلين كانوا مفطورين على الكراهية لجميع الأوربيين ، ولم يدعوا فرصة إلا اغتصموها لإزعاجهم أو أهانتهم ، بروح ملؤها الغلّ والتعصب الديني الذميم<sup>(١)</sup> . وقد تحسنت الحال مؤقّتا على يد « على بك » ( الكبير ) ، فعمل ما استطاع على إصلاح النظم المالية ومناصرة العدالة والقضاء على عصابات البدو . وفي سنة ١٧٧٠ أعلن استقلاله التام عن السلطان ، واتحد مع « الظاهر » حاكم « الجليل » ( Galilee ) ، الذى كان قد أقصى الموظفين الأتراك من ولايته ، وأحيا ثغر « عكا » بعد هجره وأعدّه لتصدير القطن والحرير ، فضلا عن اعتياده توزيع البزور بالمجان على الفلاحين وإعفاءهم من الضرائب في السنوات المجدة . وقبل أن يتمكن هذان الثأران من إنجاز شئ مما اعتزمه في ولايتهما لقيّا حتفهما في عام ١٧٧٣ على يد منافسيهما .

\* \* \*

كان البحر الأبيض المتوسط في العصور الغابرة المركز الرئيسى لحضارة أوروبا وتجارتها . ومع أن أهميته كطريق للاتصال الثقافى قد نقصت باستيلاء

(١) نقلا عن « Wood » ص ١٢٤ و ٢٣٤ .

المسلمين على شواطئه الجنوبية وانتشارهم فيها ؛ فقد كان للحروب الصليبية أثر كبير في إعادة رواج حركته التجارية السابقة . وحتى بعد طرد الفرنج من البلاد الواقعة على شواطئه الشرقية ، بقيت مدنه التجارية ؛ ولا سيما « البندقية » و « جنوة » تحظى بتجارة واسعة رابحة مع الشرق الإسلامي .

وفي خلال ذلك كانت أمة « البرتغال » <sup>(١)</sup> قد تسمى لها التحرر من الحكم الإسلامي ( بالاندلس ) وكونت مملكتها الصغيرة على شاطئ الأطلنطي ، وبإيحاء « الأمير هنري الملاح » ( ١٣٩٤ - ١٤٦٠ ) أخذ ملاحوها يستكشفون الشاطئ الإفريقي من المحيط الأطلنطي ، مولين وجهتهم نحو الجنوب . ولا شك أن جلّ مأرب « هنري » كان مواصلة عمل الصليبيين ، بمحاولة الالتفاف حول « ديار الإسلام » وحصرها من الوجهتين الحربية والتجارية ، مع انتزاع تجارة الذهب وغيره من حاصلات أفريقيا الغربية من يد المسلمين ؛ ثم الاتصال ، ممّا وراء الصحراء الكبرى جنوبا ، بنجاشي إثيوبيا ( برسترجون ) ( Prester John ) والاشتراك معه في مهاجمة المسلمين من الجنوب . وقد يكون قد قصد أيضا في أواخر عهده إلى استيلاء البرتغال على تجارة الهند ، التي كانت إذ ذاك أكبر مورد لثراء العالم الإسلامي . وقد كان تقدم الاستكشاف البرتغالي بطيئا في أول أمره بالطبع ، وقد مات « هنري » ولم يتجاوز ملاحو البرتغال « سيّرا ليوني » ( Sierra Leoni ) جنوبا ؛ غير أنهم في الجيل التالي واصلوا التقدم إلى أن تمكن « برثولوميو دياز » ( Bartholomew Diaz ) في نهاية الأمر من المسير حول « رأس الرجاء الصالح » سنة ١٤٨٨ . وبعد عشر سنين من ذلك سار « فاسكو دي جاما » ( Vasco da Gama ) إزاء شاطئ أفريقيا الشرقى حتى بلغ مدنه الإسلامية ؛ وهناك استصحب معه أحد الهنود العالمين بسلوك البحار ، فوصل به إلى جنوبي الهند . عند ذلك اتخذ ملك

(١) المترجم — وتسمى في كتب العرب « البرتقال » .

البرتغال لنفسه ألقاب العظمة : فتسمّى بلقب « رب الفتح والملاحة » ، والتجارة مع إتيويا وبلاد العرب وفارس والهند ، ؛ وتالت بعد ذلك الحملات التجارية البرتغالية على مراكز المسلمين بمدينة « قاليقوت » ، رغم ما كانت تلقاه من مقاومتهم ، وكانت سفنهم تعود محملة بالأفوايه .

وقد فزع ممالك مصر وجمهورية البندقية على السواء ، لضياع هذا المورد الهائل من أرباحهم المشتركة الناجمة من احتكارهم للتجارة الهندية مع أوروبا . وتهدد سلطان الممالك أوروبا بتدمير « الأماكن المقدسة » المسيحية إذا لم يقلع البرتغال عن رحلاتهم إلى الهند ، وقد قام رئيس دير « سنت كترين » بشبه جزيرة سينا بالسفر فعلا إلى « رومة » وحاول إقناع « البابا » بوجوب منعهم من ذلك . أما البنادقة ، وهم الذين كانوا من قبل قد أوعزوا بتوجيه ما يسمى « الحرب الصليبية الرابعة » إلى القسطنطينية أملا في القضاء على منافس تجارى لهم ، ونظروا بعين الارتياح إلى سقوط هذه المدينة في أيدي العثمانيين ، فقد بلغ بهم الأمر إلى قيامهم بجلب الأخشاب للمالك لينوا بها السفن الحربية الجديدة باكتساح البرتغال من المحيط الهندي . غير أن السفن البرتغالية المعدة لسلوك المحيطات والمزودة بمهرة الملاحين ، كانت فوق طاقة السفن الإسلامية وملاحيها ، مما كان مجال عملها في العادة مقصورا على البحار المستورة نوعا ما ، بالشرقين الأدنى والأوسط . فاحتل البرتغال جزيرتي « سقطرا » و « هرْمُز » ، ذاتي الموقعين الاستراتيجيين ، بأمل احتباس الأساطيل الإسلامية داخل البحر الأحمر والخليج الفارسي على التوالي ، وصدوا هجوما بحريا قام به الممالك على ثغورهم بالهند . ولم يمض طويل وقت حتى حلت « لشبونة » ( Lisbon ) محل البندقية في استقبال البضائع الهندية بأوروبا ، وأخذ مجرى معظم التجارة في التحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعد أن كانت تُحمل بحراً ثم برّاً إلى البحر الأبيض المتوسط . وقد قيل إن القائد البحري « ألبوكيرك » ( Albuquerque ) بلغ به الأمر أن فكّر في تحويل مجرى

أعلى النيل إلى البحر الأحمر لكي يحرم مصر من مورد مياهها الحيوى .

وقد استولى البرتغال فى المدة السابقة لعام ١٥١٥ على «مَسْقَط» و «هُرْمَز» ، و «البحرين» ، ذات المكانة التجارية الاستراتيجية بالخليج الفارسى ؛ ولكنهم لم يستطيعوا قط الاستيلاء على قواعد دائمة فى البحر الأحمر ، لوقوف الممالك ومن بعدهم الأساطيل العثمانية فى وجههم وصدّهم عنه . ومع أنهم حظوا بالاستئثار بطريق الرأس مدة ما ، فانهم لم يستطيعوا بذلك مطلقا تحويل التجارة برمتها عن الطريق البرى ؛ فقد بقى تجار العرب طوال القرن السادس عشر يقومون بجلب الحراير والأفاويه والأصباغ والعقاقير من الشرق ، وابن من اليمن ، وينقلونها جميعا فى البحر الأحمر ثم عبّروا الصحراء إلى القاهرة والاسكندرية ؛ كما بقى جانب آخر من هذه التجارة يسلك الطريق الممتد من الخليج الفارسى عبر صحراء سوريا إلى ثغور شرقى البحر الأبيض المتوسط . وكانت هذه التجارة تحملها فى البر قوافل كبيرة ، وكثيرا ما كانت القافلة الواحدة منها تتألف من نحو أربعمئة إلى ستمئة جمل ؛ وصارت مدينة حلب المركز الرئيسى للتجارة بسوريا ، وقد ورد ذكرها فى مواضع عدّة من مؤلفات «شيكسبير» .

وفى سنة ١٥٢١ حصلت «البندقية» من سلطان تركيا على ميزة تجارية من النوع الذى كثر فيما بعد ، أُعفى بها تجارها من الرسوم الجمركية وغيرها من العوائد ، عدا قدر معيّن محدود ، مع عدم سريان نظام البلاد القضائى عليهم ونظر قضاياهم أمام هيئات خاصة بهم يرأسها قناصلهم . وقد عُرف هذا النظام «بالامتيازات» (إشارة إلى رموس المسائل التى امتازوا بها عن غيرهم) ، وهو فى وضعه شبيه بما سبق الجرى عليه بين الصليبيين والمماليك<sup>(١)</sup> . وعلى مرّ

(١) وقد بقيت «الامتيازات» مرعية فى البلاد التى دخلتها إلى القرن العشرين وأثارت فيها مصاعب لرجال السياسة والحكم بعد أن تغيرت الظروف فى الشرق الأوسط عما كانت عليه وقت منحها .



الأيام أخذت المكنة الأولى في تجارة البحر الأبيض تنتقل من البندقية إلى فرنسا ، التي مُنحت هي الأخرى « امتيازات » ، في سنة ١٥٣٦ . ولما نزل الإنجليز في عصر الملكة « إليصابات » ، ميدان التجارة في شرق البحر الأبيض ، وأسسوا في سنة ١٥٨١ « شركة تجار شرق البحر الأبيض » ، للإتجار في الأصواف الإنجليزية الجيدة والقصدير ، كانت مكانة الفرنسيين قد توطدت في هذه الأنحاء ، ومع أنهم لم يستطيعوا منع الإنجليز من فتح قنصلية لهم في « حلب » ، فانهم حالوا دون فتح قنصلية انجليزية في الاسكندرية ، وإن كانت الأصواف الإنجليزية السميكة لم تجد بطبيعة الحال رواجاً في مصر ذات الجو الحار .

وكان الإنجليز ، من قبل تولي الملكة « إليصابات » ، عرش بلادهم ، قد أخذوا يحنقون على البرتغال لاستئثارهم بتجارة الشرق الأقصى . فإن عدد سكان بلادهم كان في ازدياد ، وأخذ الناتج من صناعة الصوف عندهم يزيد على حاجة أسواقهم المحلية ؛ لكنهم كانوا لا يزالون يشعرون بأن قوتهم لا تفي بمنازلة البرتغاليين بمحاولة سلوك طريق « الرأس » ، فأروا التنحى عنه والبحث عن طريق شمالي شرقيّ إلى الشرق الأقصى حول شمالي أوربا ؛ وأسسوا لهذا الغرض « الشركة المسكوفية » ، سنة ١٥٥٣ . « وقد أكد محبذو المشروع ثقتهم بأن بلاد « كاثاي » <sup>(١)</sup> ، بجوها البارد ووفرة سكانها وما عُزى إليهم من الغنى ، ستكون من خير الأسواق للأصواف الإنجليزية ؛ وأنه بعد اجتياز الأنحاء الشمالية ذات الجليد الخطر ، يكون الطريق من « كاثاي » إلى « ملقا » سهلاً هيناً بالنسبة لمرحلته السابقة ؛ وفي « ملقا » ، تحمّل السفن عند عودتها ، بالآفاويه ، التي تلقى رواجاً عظيماً في الأسواق الأوربية » <sup>(٢)</sup> . وقد كانت المصاعب الجوية التي تكتنف هذا الممر الشمالي الشرقي سبباً في

(١) المترجم — كان هذا الاسم يطلق في تلك الأوقات على الصين وما جاورها من

بلاد التتر .

(٢) نقلاً عن « Foster, op.clt. » ص ١٥

القضاء على هذه الآمال . ومع أن قائد أساطيل الشركة « أنتوني جنكنسون ، ( Antony Jenkinson ) قام برحلة نهريّة من « مُسقو » ، متتبّعا مجرى « الإِتِل » ، ( Volga ) وعابراً بحر قزوين ، أملا في وضع أساس للتجارة مع الحضرة الفارسيّة عند ثغر « قزوين » ، عام ١٥٦١ ؛ فإن هذا الطريق الملتوى لم يأت بالثمرة المطلوبة وعدلت عنه الشركة بعد عشرين عاما ، نظراً لتأسيس « شركة شرقي البحر الأبيض » ، ولما ظهر من بوادر الفوضى التي أخذت تضرب أطناها في فارس .

وفي سنة ١٥٨٣ قام أربعة من السّياح الانجليز في رحلة استكشافية من « حلب » ، إلى « ملقا » ، عن طريق بغداد والخليج الفارسي ، فلم يبقَ منهم سوى شخص واحد عاد إلى إنجلترا عام ١٥٩١ ؛ وفي هذه السنة نفسها قامت ثلاث سفن انجليزيّة في رحلة إلى الشرق الأقصى عن طريق « الرأس » ، لتعرّف أحوال الطريق ، وقت أن كانت قوة البرتغال آخذة في الهبوط . وفي خلال ذلك كان الهولنديون قد انتزعوا استقلالهم من اسبانيا عام ١٥٨١ ، وأخذوا يعدّون العدّة لخوض غمار المشروعات التجاريّة ، لاضطرارهم إليها بسبب غزارة السكان في بلادهم الصغيرة التي كانت تبلغ عدّتها وقتئذ نصف سكان إنجلترا ؛ ولم يأت عام ١٥٩٩ حتى كانوا قد قاموا ببعض حملات تجارية ناجحة إلى جزر الهند الشرقية . وفي العام نفسه أنشئت شركة الهند الشرقية : قام بمعظم أعبائها تجار « شركة شرقي البحر الأبيض » ، ونُصّ في أغراضها على « القيام برحلة إلى جزر الهند الشرقية وما جاورها من الأقطار والجزر الأخرى » . وكانت في أول عهدّها تقوم برحلة واحدة كل عامين أو ثلاثة ، وكانت كل رحلة منها تموّل على حدتها من اشتراكات الأعضاء واكتساباتهم . وهذا في الوقت الذي كانت فيه الشركات الهولنديّة قد جُمع شملها سنة ١٦٠٢ في اتحاد واحد هو « شركة شرقي الهند المتحدّة » ، التي كانت في حكم مصلحة من مصالح الحكومة ولها رأس مال ثابت لتمويلها يربو على نصف مليون جنيه ، وهو

مبلغ ذو قيمة ضخمة في تلك الأيام<sup>(١)</sup>. وما لبثت أن دملأت المحيط الهندي بأساطيلها، تنذر سطوتها باقتلاع الاحتكار البرتغالي الماضي في الانحلال، لتحل محله هذه المؤسسة التي تفوقه كثيراً بتمام استعدادها وشدة عتوها؛ فأصبحت طاقة الشركة الانجليزية بجانبها تبدو شيئاً ضئيلاً<sup>(٢)</sup>. والواقع أن الشركة الانجليزية كانت في الخمسين عاماً الأولى من عهدا مشهداً للفوضى المالية والإدارية، ولم يأخذ أوائل ملوك «آل ستيوارت» (The Stuarts) بيدها، بل ربما كان في موقفهم حيالها ما يبعث على تثبيط هممتها<sup>(٣)</sup>.

وحدث خلال ذلك أن الأخوين الانجليزين «السير أنتوني والسير روبرت شيرلي» (Sir Antony and Sir Robert Sherely) خرجا في رحلة إلى فارس عام ١٥٩٨ وقوبلا بترحاب عظيم من شاهها الفذ المقدم «عباس الأكبر» (١٥٨٧-١٦٢٩)، وكان إذ ذاك يبحث عن خير سوق لتوزيع خامات الحرير التي كانت أهم صادرات بلاده ومعظم انتاجها من المحتكرات الملكية. وكان الخليج الفارسي لا يزال يسيطر عليه البرتغال من مركزهم الحصين في «مهرمز»، وكان الأهليون في كل مكان يكتنون لهم الكراهية لما كانوا يلقونه دائماً من قسوتهم الوحشية التي كانوا يسترون بها ما ألمّ بهم في الواقع من الضعف<sup>(٤)</sup>. كذلك كان الطريق إلى الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض في حوزة عدو الشاه سلطان آل عثمان، لما له فيه من الفائدة الشخصية. كما أن طريق «بحر قزوين» كان ملتقى ملتوياً لا يصلح بحال. لذلك أوفد الشاه «السير أنتوني» أولاً ومن بعده «السير روبرت» من قبله إلى العواصم الأوروبية، للبحث عن حليف لفارس ضد العثمانيين، ولإيجاد

(١) نقلا عن «J.A. Williamson, Short History of British Expansion»

— الجزء الأول ص ٢١٩.

(٢) نقلا عن «Foster, op. cit. 183»

(٣) نقلا عن «J.A. Williamson, The Ocean in English History, 104»

(٤) نقلا عن «Williamson, Short History» الجزء الأول ص ٢٢٣

علائق تجارية معها . وكانت « شركة الهند الشرقية الانجليزية » ، قد أنشأت لها محطة تجارية في « سورات » ، شمال بمباي في سنة ١٦١٢ ، فقبلت مقترحات الشاه وبعثت بسفنها عام ١٦١٦ إلى الخليج الفارسي للتجار مع حاضرتة « إصفهان » . فقاوم البرتغال سفن الشركة التجارية مقاومة عنيفة ، فقبل ذلك بإرسال حملة انجليزية فارسية مشتركة قامت بطرد البرتغال سنة ١٦٢٢ من « مهرمز » ، وأتبعته فارس ذلك بطردهم من « البحرين » ، وتضاعفت نكبتهم بفقدهم « مستقط » عام ١٦٥٠ وبأغلاق محطتهم التجارية بالبصرة .

وكانت شركة الهند الشرقية قد أنشأت لها محطة تجارية في ثغر « بندر عباس » ، الذي أنشأه الشاه أخيراً ، مع فتح فرعين لها في « اصفهان » ، و « شيراز » ، ومحطة في « موّحة » ، لتجارة الين في البن ، ثم عززتهما بعد قليل بثالثة في « البصرة » لتتجر منها مع « بغداد » عن طريق الملاحة النهرية . غير أنه عندما أعيد تنظيم الشركة في سنة ١٦٦١ عدلت سياستها وألغيت جميع هذه المحطات . فقد دلت خبرتها السابقة على أن مباشرة الشركة لأعمال التجارة الساحلية المحلية غير مجدية ، وأن هذه الأعمال هي بطبيعة الحال من شأن حركة السفن الآسيوية ، التي تقوم بها خير قيام . لذلك حصرت الشركة حركة موظفيها في بضع محطات مركزية ، دون خروج التجارة المحلية من يدها ، إذ أن سفنها الكبرى النظامية التي تسلك طريق « الرأس » بقيت تعول على تغذية حركتها من « السفن المحلية » ، غير التابعة لها <sup>(١)</sup> .

وقد كان لتقدم حركة طريق « الرأس » ، ونجاحها أعظم أثر في تحويل الجانب الأكبر من تجارة الهند الشرقية عن الطريق البري ، فقد كانت نفقات نقل البضائع مسافات طويلة عبر الصحراء ، مضافاً إليها ما كان يميزه الوسطاء الكثيرون من الأرباح بتداول البضائع بين أيديهم ، سبباً في ارتفاع ثمن القفل

---

(١) نقلاً عن « Williamson, The Ocean in History » ، فقرة ١٠١ وبوجه خاص فقرة ١٠٩ الموضحة لتصحيح النظرية القديمة التي كانت تقول بأن انسحاب شركة الهند الشرقية من التجارة المحلية كان السبب الأكبر فيه المنافسة الهولندية .

مثلاً من بنسين ونصف بنس للرطل في الهند إلى شلنين في «حلب»، وثمان القر نفل من ٩ بنسات للرطل إلى ٤ شلنات . وبذلك كانت البضائع التي تصل إلى غربي أوروبا عن طريق الرأس لا تتجاوز كلفتها ثلث ما كانت تتكلفه عن طريق حلب ؛ حتى صار من الأرجح فعلاً لشركة « شرقى البحر الأبيض »، في سنة ١٦١٤ أن تحصل على البضائع الهندية من إنجلترا وتعيد تصديرها إلى بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط ، إذ كان من الممكن بعد كل هذه المرحلة بيع البضائع بأقل من ثمنها في حالة ورودها من الطريق البرى . وبابتداء النصف الثانى من القرن السابع عشر ، أخذت شركة شرقى البحر الأبيض ، التي كانت ثلاثة أرباع وارداتها إلى إنجلترا الحرير الفارسى ، تحسّ بوطأة المنافسة الشديدة لها من جانب شركة الهند الشرقية ، التي كانت تستورد خامة الحرير الفارسى والبضائع الهندية من منسوجات حريرية وقطنية عن طريق « الرأس » . وقد نظر « مجلس المستشارين الملكى » بإنجلترا هذا الموضوع ، فرأى يبعد نظره ، معاضدة شركة الهند الشرقية ، وبقيت تجارة الحرير عن طريق حلب في تدهور حتى هبطت إلى نصف ما كانت عليه .

وفي هذه الأثناء اشتدت على هولندية ووطأة حروب أواخر القرن السابع عشر ، ما بين اشتباكها أوّلاً مع إنجلترا ثم مع « لويس الرابع عشر » ، ملك فرنسا ، وأخذ الوهن يتسرّب إلى حركتها التجارية في المحيط الهندى والخليج الفارسى ، في حين بدأت فرنسا بزعامه « كُلبير » ( Colbert ) وزير « لويس الرابع عشر » ، الذى أخذ ، بشاقب نظره ، يعدّ العدة لتكوين عاهلية بحرية تجارية لفرنسا : فأنشأ المحطات التجارية في الهند « وأرسل وفداً إلى فارس عام ١٦٦٤ » ، حصل على حقوق للاتجار في « بندر عباس » ، و « إصفهان » ، كما أنه عاضد نزول فرنسا إلى ميدان المنافسة التجارية في شرقى البحر الأبيض المتوسط ، حتى صارت مصالحها التجارية في هذه الأنحاء تفوق مصالح إنجلترا طوال القرن الثامن عشر ؛ وكادت فرنسا تحتكر التجارة مع مصر ، فكان لها بالقاهرة في سنة ١٧٠٢

خمسون تاجرا فضلا عن بعض مؤسسات تجارية أخرى بالإسكندرية ورشيد، يقابل ذلك تاجران انجليزيان فقط بالقاهرة والإسكندرية .

وقد كان من بين الأسباب التي أدت إلى الهبوط المحسوس في التجارة الإنجليزية ، وما ترتب عليه من الفائدة لفرنسا ، تلك السياسة التي اتبعتها شركة شرق البحر الأبيض من الاكتفاء بالمبيعات القليلة مع ارتفاع نسبة الأرباح فيها . حقا قد كانت الأصواف الإنجليزية تتمتع بشهرة عظيمة ، ولكن الأصواف الفرنسية كانت أخفّ منها وأكثر ملاءمة لجو هذه الأصقاع ، فضلا عن أنها تقل عنها في الثمن بنحو ١٠ في المائة ، وعندما قامت المصانع الإنجليزية بصنع أصواف أخفّ من سابقتها وأقل ثمنًا منها ، تبين أن نوعها قد تقهر لدرجة أن تجار هذه الجهات أعرضوا عنها كل الإعراض . وقد قيل في هذه المناسبة : « إن الأثرak في استانبول لم يجدوا الأقمشة التي تلائم رغباتهم ، وبالسعر الذي يرضونه ، ولا البن الذي يستسيغونه إلا عند التجار الفرنسيين » .<sup>(١)</sup> وقد ازدادت التجارة الفرنسية مع المشرق الأدنى بسرعة مذهلة ، حتى أنها بلغت قبيل اندلاع الثورة الفرنسية ثلاثة أمثال التجارة الإنجليزية في هذه الجهات ، واضطرت شركة شرق البحر الأبيض بين عامي ١٧٧٨ و ١٧٩١ إلى إغلاق محطاتها التجارية الأربع في سوريا ، تاركة تجارة هذا الإقليم برمتها في يد الفرنسيين . يضاف إلى ذلك ما أحرزته فرنسا من الوجهة السياسية أيضا ، فقد اعترف سلطان تركيا بأنها هي الحامية لجميع الكاثوليك في عاهليته .

على أن الموقف التجاري في فارس والعراق كان يخالف ذلك كل المخالفة . فقد كانت « شركة شرق الهند الفرنسية » سيئة النظام ، قليلة المعونة من باريس ، فلما تدهورت حال الهولنديين ترك للإنجليز الجانب الأكبر من تجارة الخليج

(١) كان الفرنسيون قد أبرموا معاهدة تجارية مع حاكم « موخا » عام ١٧٠٩ ، ثم احتلوا هذا الثغر احتلالا مؤقتا عام ١٧٣٨ خلال نزاع نشب بسبب ديون طالب بها تجار الفرنسيين .

الفارسي، ومضوا يباشرونها على أحسن وجه من محطتي « بندر عباس » و « البصرة » اللتين أعادوا افتتاحهما . غير أن الفوضى الداخلية التي تفشت في فارس على إثر إغارة الأفغانين عليها في سنة ١٧٢٢ ملبثت أن أفضت إلى إغلاق معظم المحطات التجارية الأوربية فيها ، وانتقل المركز الرئيسي للتجارة الإنجليزية عام ١٧٦١ إلى « البصرة » ، حيث رُفِعَ مركز المقيم الممثل لشركة الهند الشرقية إلى مرتبة « قنصل » . وفي سنة ١٧٦٦ أعارت الشركة الباشا الوالي ببغداد ست سفن يستعين بها على قمع فتنة بعض القبائل الثائرة بأسفل العراق ، كما أنها قامت في سنة ١٧٨٠ بمساعدة « سليمان باشا الأكبر » في توطيد مركزه في « البشالك » الذي آلت إليه رياسته ، فكسبت بذلك صداقته . وقد أصبح مركز بريطانيا التجاري في الخليج الفارسي لا يضارع ، وأخذت تجنى من ورائه نفوذاً سياسياً أيضاً ازداد على مرّ الأيام ، ومن ذلك أن ممثّل الشركة « المقيم » في ثغر « بوشير » ، الذي صار أهم محطة تجارية على الساحل الفارسي بعد إغلاق « بندر عباس » ، قد مُطِلب إليه التوسط في نزاع قام بين والي بغداد وسلطان « عُمان » .

وقد كان ممثّل حكام الدولة العثمانية وأهلها كمثل الصينيين : تمضي الأجيال الطوال بعد انقضاء عهد عظمتهم وأفول نجم قوتهم وحضارتهم ، وهم لا يزالون يعتبرون الأجانب من الأوربيين المقيمين بينهم دونهم بمرآحل لا تقدر ، وحتى في عام ١٨٣٠ ترك أحد السفراء الأجانب جالسا على مقعد بفناء القصر السلطاني ينتظر تفضل كبير الوزراء بالإذن له في المقابلة ، وأخيراً سُمح له بالمشول بين يدي السلطان على أنه « المتبربر الجائع العاري الذي اجتراً على التمسح بجبهته في الباب العالي » . ومن ذلك أيضاً أن الوزير الأكبر قال للسفير الانجليزي في سنة ١٦٨٠ « إنك أنت وسائر السفراء الآخرين قد أوفدكم أمراؤكم إلى هنا للإدلاء بما يلزم عن سلامة أشخاص وأملاك جميع المسلمين في كافة أنحاء العالم ، مما يهدد حياتهم أو يقع عليهم من الاعتداء من رعاياكم ؛

وأنت هنا رهينة إزاء أى ضرر يقع من الإنجليز في جميع أنحاء العالم . . وبعد ذلك بزم من طويل ، حدث في عام ١٧٩٨ ، وقت أن كانت الدولة العثمانية مشتبكة في حرب مع إحدى الدول الأوروبية ، أن زُجَّ بسفير تلك الدولة في سجن « القلاع السبع » ، وهو « مجموعة من الجحور الفظيعة » . فإذا كانت هذه هي الروح التي سادت المجاملات الدبلوماسية ، فلا غرابة أن كان التجار الأوربيون في المشرق الأدنى يضطرون إلى ارتداء الملابس الشرقية اتقاءً لأكثر ما يمكن أن يوجه إليهم من إهانات الأهلين . وقد أخذوا في العودة إلى ارتداء ملابسهم الأوروبية ابتداء من سنة ١٧٠٠ في استانبول وأزمير ، وحوالي سنة ١٧٥٠ في حلب ، ولكنهم اضطروا في الجهات البعيدة عن الحاضرة ، وخاصة في مصر ، إلى الاحتفاظ بالزي التركي الكامل إلى سنة ١٨٠٠ تقريبا . ومن الشائق الممتع أن نتساءل هل كان تجار الإنجليز في حلب يحتفظون بعباماتهم التركية الهائلة وسراويلهم الضخمة وقت القيام بلعب « الكركيت » ، الذي كانوا يمارسونه في « الملعب الأخضر » ( Green Platte ) خارج المدينة .



## الفصل الرابع

### نمو الاستعمار الغربي

( ١٧٨٠ - ١٩١٤ )

« أن سياسة القوة هي السياسة الوحيدة في الوجود ،

[ عن « جيمس بيرنهام » في كتابه : النزاع على سيادة العالم ]

James Burnham, The Struggle for the World

كان النفوذ الأوربي السياسى فى الشرق الأوسط والهند، فى أوائل القرن الثامن عشر ، لا يزال ضئيلاً . فقد كانت العاهليات العثمانية والفارسية والمغولية لا تزال على جانب يذكر من القوة ، ومع أن دول أوروبا الغربية كانت قد قطعت شوطاً كبيراً فى التقدم الصناعى وسبقت الشرق الراكد فى ميدان المهارة الفنية وجودة المنتجات الصناعية ، فإن تجارها فى هذه الأصقاع كانوا لا يزالون يعيشون فى كنف حكامها وموظفيها الشرقيين ورعايتهم . وقد أدى شعورهم بعدم الطمأنينة إلى تضافرهم معاً ، مع ما بينهم من اختلاف أجناسهم ، حتى أن اشتعال أوروبا بحرب عامة لم يكن له أثر يذكر فيما بينهم من مصافاة . فمن ذلك أن القس الإنجليزى فى حلب كان فى رحلة مع جماعة من رفاقه إلى بيت المقدس عام ١٦٩٦ ، فلقى من تجار الفرنسيين كل إكرام وحفاوة فى خلال الرحلة وبعد انتهائها ، على الرغم من استعمار نار الحرب بين دولتى الفريقين . وفى أثناء هذه الحرب نفسها أبرم تجار بريطانيا وهولندا فى الخليج الفارسى اتفاقاً مع تجار الفرنسيين لحمايتهم المشتركة من شر القراصنة .

غير أنه بازدياد تفشى الفوضى فى العاهليات الشرقية أخذ حكام الأقاليم الشرقيون يخطبون ود التجار الأوربيين ليساعدوهم بأموالهم وحمايتهم

ووحداتهم البحرية المسلحة ، وتضاعف ذلك على مرّ الأيام ، فلم يمض طويل وقت حتى بدأ الأوروبيون في دخول معمعة الدسائس السياسية الشرقية وجعلوا يحوّلون مجراها إلى مصلحتهم أنفسهم . وعن هذا الطريق تطورت المنافسات الاستراتيجية القائمة بين الدول الأوروبية في بلادها فظهر صداها في الشرق في شكل آخر . ولما كانت العاهلية المغولية هي التي ظهر فيها الخور قبل غيرها ، كانت بلادها هي الميدان الذي بدأ فيه الاصطدام بين الشركتين التجاريتين الانجليزية والفرنسية . حقاً قد كانت الشركة الفرنسية إلى عام ١٧٣٩ ، الذي نشبت فيه حرب « أُذُنْ جِنْكِن »<sup>(١)</sup> ( Jenkin ) ، شديدة الرغبة في أن تلزم هي والشركة الإنجليزية الحياد التام ، غير أنها لم توفّق إلى ذلك ، ولم تلبث الشركتان أن اشتبكتا في المناوشات سنة ١٧٤٥ ؛ فكان ذلك بداية حروب طاحنة دارت بينهما مدة سبعة عشر عاماً ، كانت فيها كل منهما تتخذ لها أحلافاً من أمراء الهند ، ولم يأت عام ١٧٦١ حتى كان قد قُضى على آمال الفرنسيين في تكوين عاهلية لهم في هذه الأصقاع ، وانفسح الطريق أمام الشركة الانجليزية لتكون صاحبة السيادة العليا في جانب كبير من بلاد الهند .

وقد كانت مصر ثانی مسرح لهذه المنافسات الإنجليزية الفرنسية . فإن شركة الهند الشرقية ، بمشورة على بك ( الكبير ) الذي استقلّ بحكم مصر بضع سنوات ، و « ورن هيسْتِنْجِز » ( Warren Hastings ) ، الذي أوصله نشاطه إلى حكم إقليم « البَنْغال » بالهند بدون صفة رسمية ، قامت بإرسال بضع

---

(١) المترجم — يشير المؤلف بذلك إلى دخول إنجلترا حرب «الوراثية النموية» (١٧٤٠-٤٨) في جانب النمسا ، ضد فرنسا وأسبانيا ، وخاصة لأن المنافسة التجارية كانت قائمة على قدم وساق بينهما وبين أسبانيا في بحار أمريكا الجنوبية . ثم وقع الحادث المشهور المعروف بحادث « أُذُنْ جِنْكِن » ، وهو ما رواه « جنكن » أحد قواد البحر الانجليز من أن الاسبان قطعوا أذنه غضباً من منافسة الانجليز لهم في التجارة . فأتار ذلك خواطر الامة الانجليزية وخاضت إنجلترا غمار حرب « الوراثة النموية » بعد أن كانت في العشرين سنة الأخيرة جانحة إلى السلم حرصاً على استعادة قوتها ونشاطها بعد ما انهكتها الحروب الأوروبية الطويلة .

حملات تجارية من الهند إلى السويس،<sup>(١)</sup> فكانت تنقل منها البضائع برأ بحماية (البكوات) الممالك إلى البحر الأبيض المتوسط، فتحملها السفن إلى إنجلترا. وهذا الطريق، الذي يُعتبر صورة سابقة لمثل ما تمخّض عنه القرن التالي لزيادة سرعة المواصلات، اختصر مدة السفر من «كَلْكُتّا» للندن إلى شهرين، يقابلها خمسة أشهر في السفر عن طريق «الرأس». ومع أن عوامل شتى من عوامل المنافسة والغيرة قد أفضت بعد سنوات قلائل إلى تعطيل هذا الطريق، فقد كان من أمره ما يكفي لإزعاج الفرنسيين وقلقهم على احتكارهم لواقع التجارة المصرية؛ ولذلك أخذ الإنجليز والفرنسيون يتسابقون في سبيل مصالحهم على إحراز الخطوة لدى (البكوات) الممالك، للفوز بالسيطرة على طريق البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، إلى أن انصرف الفريقان عن ذلك بنشوب الثورة الفرنسية وما تبعها من الحروب الأوربية.

وكان «نابليون»، وهو في الثامنة والعشرين من عمره، قد تولى قيادة الجيوش الفرنسية الزاحفة على النمسا، وأرغمها في سنة ١٧٩٧ على الانسحاب من التحالف المؤلف وقتئذ ضد فرنسا من الدول المعارضة لثورتها؛ فخلا بذلك الجو أمام فرنسا للتفرغ لبريطانيا عدوها العتيد. ولما كان الهجوم المباشر على إنجلترا من طريق «بحر المَنَش» تكتنفه صعاب جمة، قررت الحكومة الفرنسية إيفاد حملة حربية لغزو مصر. وقد كان هذا المشروع موضع بحث سابق من سياسة فرنسا في أوقات متباينة منذ ابتداء القرن، فكان يعتبر أن في الإقدام عليه شيئاً من قلة الحكمة وعدم المجاملة ما دامت مصر جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية التي كانت تربطها بفرنسا أواصر المودة بدافع اشتراكهما في معاداة النمسا. أما وقد صارت السيادة العثمانية على مصر

(١) كانت الحكومة العثمانية، من شدة غيبتها على دخلها من الرسوم الجمركية، لا تسمح للسفن التجارية الأوربية بتجاوز شمالى «جدة».

لا تعدو كونها اسمية فقط ، ودلت أعمال انجلترا على عزمها على تكوين مصالح تجارية بها ، فقد قوى بذلك بين الفرنسيين الرأى القائل بوجوب غزوها ؛ وخاصةً بعد أن أدّت انتصارات فرنسا في إيطاليا وتحالفها مع اسبانيا إلى انسحاب الأسطول البريطانى من البحر الأبيض المتوسط واحتمائه في « جبل طارق » . وكان من بين التعليقات التى أصدرتها الحكومة الفرنسية لنابليون في قيادته للحملة على مصر إقصاء المصالح الانجليزية عن البحر الأحمر وتحويلها لمصلحة فرنسا ، وشق قناة في برزخ السويس . ولو كان يُقدر للحملة النجاح لكان أمام الفرنسيين مجال واسع لإقصاء الإنجليز فعلا من الهند ، إذ كانت قبضتهم عليها لا تزال واهية ، كما كان للمغامرين الفرنسيين من رجال الحرب والجنود المرتزقة تأثير بالغ بين الكثير من كبار أمراء الهنود .

نزلت قوات « نابليون » بالقرب من الإسكندرية في شهر يولييه من عام ١٧٩٨ ، وتظاهرت بأن غرضها الحقيقي القضاء على حكم المماليك وإعادة النفوذ لسلطان آل عثمان . ولم يلق الفرنسيون مقاومة تذكر من جيش المماليك ، ذى القوة البالية فى ذلك الوقت ، غير أن آمالهم فى توطيد مركزهم فى هذه الأنحاء ذهبت أدراج الرياح بقيام « نيلسون » ( Nelson ) بتدمير الأسطول الفرنسى فى واقعة « بوقير » فى أول أغسطس من ذلك العام . بذلك أصبح « نابليون » محصورا فى مصر ، وبفضل تفوق القوة البحرية البريطانية قطع كل اتصال به ؛ فامتنعت عنه المؤن والإمدادات ، حتى أخبار فرنسا نفسها ، ولم يعد فى وسعه عمل شئ . فى مصر سوى انتظار ما تأتى به الأيام . وفى يناير سنة ١٧٩٩ أبرم اتفاق بين بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية على إجلائه عن مصر . ولما سمع « نابليون » بتجمع جيش عثمانى فى سوريا للزحف على مصر أسرع باقتحام فلسطين لملاقاته ، غير أنه مُصدّ أمام حصن « عكا » لحسن دفاع حاكمها الجبّار « أحمد الجزّار » ( البوسنى المولد ) ومساعدته بحراً بأسطول بريطانى . فاضطر « نابليون » إلى الرجوع عنها بعد أن حاصرها مدة شهرين ،

وعاد إلى مصر بجيش سقيم تفشى فيه الوباء . وفى خلال ذلك تطورت الأحوال فى أوربا بما يضير فرنسا ، إذ تسلل « نابليون » خفيه بطريقة مزرية إلى فرنسا فى أغسطس سنة ١٧٩٩ . وبقي الجيش الفرنسى فى مصر دون تحقيق غرض ما ، إلى أن تم انسحابه منها فى نهاية الأمر بالاتفاق مع بريطانيا عام ١٨٠١ .

ولم تسفر الحملة الفرنسية عن تحقيقها لآى عمل مباشر سوى وضع كتاب « وصف مصر » ، الذى قامت بتأليفه هيئة العلماء التى رافقت الحملة . ولكنها ، مع ذلك ، أتت بنتيجة غير مباشرة غاية فى الخطورة . فقد نبهت أذهان طائفة صغيرة فى مصر إلى مزايا الحكومات النظامية ، مع عظيم تقديرهم لتقدم العلوم والمعارف فى أوربا ، مما أفضى إلى انتقال النظامين الاقتصادى والاجتماعى فى مصر والمشرق الأدنى من حالة الركود إلى دور حيوى جديد .

على أن حوادث الحملة الفرنسية على مصر ، بما يكتنفها من ظروف شيقة مثيرة ، قد غطت على أحداث سابقة لها فى أنحاء أخرى من الشرق الأوسط لا تقل عنها خطورة . فقد كانت بريطانيا إلى عام ١٧٧٠ قانعة بأن يمثلها فى الشرق الأوسط قناصل التجارة ، الذين لم يكن لهم سوى أن يطلبوا — فى خضوع — التمتع بالامتيازات ، وأن يتركوا وشأنهم . أما من ذلك العام فصاعدا فقد صارت علاقة ممثلها مع مثل « على بك » فى مصر أو « سليمان باشا » فى العراق علاقة الند بالند ويشعرون بمثل ما يشعر به من القوة والنفوذ . غير أن الأمور تطورت ؛ وكما أن اتجاه الفرنسيين لإنشاء عاهلية لهم بالهند هو الذى حوّل مجرى شركة الهند الشرقية من شئون التجارة إلى السعى لتكوين عاهلية انجليزية بها ، كذلك كان الخطر الذى تهدّد هذه العاهلية الناشئة ؛ من جرّاء حملة نابليون ؛ مدعاة لاتخاذ بريطانيا أول خطوة لزيادة نفوذها السياسى بمصر والشرق الأوسط . وفى كلا الحادتين كانت

بريطانيا ، بمجرد أن نزلت الميدان ، تلزم الدور الذي فرضته عليها الحوادث ، وتبدى من شدة التمسك به أضعاف ما يبدىه الفرنسيون الذين يغلب عليهم التعويل على الظروف والصدف . وبذلك سيقط انجلترا الى النصر والفوز بالعاھلية رغم أنفها تقريبا .

وبادرت بريطانيا إلى اتخاذ جنوبي البحر الأحمر مجالا للرد على الطعنة التي وجهها إليها نابليون في سبيل السيادة على الهند ، فاحتلت « البريم » الواقعة في أضيق بقعة بيوغاز « باب المندب » . غير أنه اتضح بعد قليل أن المعيشة فوق هذه الصخرة المحرقة لا تُحتمل ، فنقلت قوة الاحتلال إلى « عدن » ، بالاتفاق مع حاكمها سلطان « لحج » ، وأبرمت معه معاهدة في هذا الشأن عام ١٨٠٢ . وقد تنبأ « اللورد فالنشيا » ( Lord Valentia ) بعد ذلك بست سنوات بما سيكون لعدن من عظيم الشأن فقال « إن عدن هي بمثابة جبل طارق في الشرق » . وكان « نابليون » قد حاول عام ١٧٩٩ أثناء وجوده بمصر أن يبرم اتفاقا مع سلطان « عُمان » ( الذي كان في ذلك الوقت مستوليا على « بندر عباس » ) وكان في وسعه بما له من الثغور على جانبي مضيق « هرْمُز » أن يتحكم في مدخل الخليج الفارسي . غير أن شركة الهند الشرقية ما لبثت أن أقنعتة بمزية الاتفاق معها ، فأبرم اتفاقا نص في شروطه على أن يُقضى السلطان عن بلاده رعايا فرنسا وهولندا ( وكانت هذه وقتئذ خاضعة للحكم الفرنسي ) ؛ وفي عام ١٨٠٠ أنشأت الشركة مقراً دائماً لها في « مسقط » .

وقد كان انشاء القنصليتين الفرنسيتين بالبصرة وبغداد سابقا لإنشاء نظيرتيهما التابعتين لشركة الهند الشرقية ، غير أن ما كانتا تعانيانه من ضلالة المرتبات وقلة المعدات ، وسوء اختيار القائمين بأمرهما في كثير من الأحيان ، وماترتب على ذلك من قلة حركة التجارة الفرنسية التي تداولتها أيديهما ، كل ذلك أنزل من قيمتهما في أعين الباشوات القائمين بالحكم . وقد حدث في عام ١٧٩٨ أن ألقى القبض على القنصلين وصودرت أوراقهما واحتُلت أمكنتهما

ولم يُعرف باليقين ما إذا كان سليمان سليمان باشا فعل ذلك من تلقاء نفسه تبعاً لإعلان تركيا الحرب على فرنسا في إثر غزوها لمصر ، أو أنه أُوحى إليه من «المقيم» بشركة الهند الشرقية ، الذي كان في ذلك الوقت قد توّطد مركزه ببيغداد وقامت بينه وبين الباشا علاقات المودة والمصافاة . ومع أنه قد أطلق سراحهما في نهاية الأمر ، فقد رفض الباشا بجفاء إقرار ما طالب به من حق تقدمهما في المناسبات الرسمية على ممثلي الانجليز . وفي سنة ١٨٠٢ رُفع مقيم الشركة ببيغداد إلى مرتبة «قنصل» وجعل له حرس من الجنود الهندية المُرترقة . فعظمت مكانة بريطانيا في العراق ، ودرجت مصالحها في سبيل التقدم ، على مرأى من الفرنسيين الحاقدين .

وقضى الفرنسيون نحو عشر سنوات ، من ١٨٠٠ إلى ١٨٠٩ ، في مفاوضات مضنية مع «فتح علي» شاه إيران بُغية القيام بغارة برّية على الهند ، على أمل انضمام روسيا إليهما فيما بعد ، وعلى إثر الانتصارات الباهرة التي أحرزها الفرنسيون في أوربا بين عامي ١٨٠٥ و ١٨٠٦ قامت إلى فارس فعلاً بعثة عسكرية فرنسية لهذا الغرض ، بيد أن أبرم الفريقان اتفاقاً على ذلك . غير أن هذا الاتفاق مالبث أن ذهب أدراج الرياح عندما أبرم نابليون في عام ١٨٠٧ معاهدة «تيلست» مع روسيا ، تلك التي لم تفتّر في الثمانين سنة الأخيرة عن أفتياتها على الأملاك الفارسية فيما وراء القوقاز ، وكان الفرس يتطلّعون في صدها إلى معونة فرنسا . وإزاء هذه الظروف الجديدة لم يجد أولو الأمر من الإنجليز في الهند صعوبة تذكر في العودة إلى توطيد نفوذهم لدى الشاه وإرغام البعثة الحربية الفرنسية على مغادرة فارس .

وفي خلال ذلك كان سلطان تركيا قد أبرم عام ١٨٠٦ مع نابليون معاهدة لم تدم طويلاً ، رأت فيها بريطانيا مجالاً لعودة الفرنسيين إلى مصر ، وعلى ذلك بعثت بقوة بريطانية صغيرة احتلت الإسكندرية ، وإن كانت قد فشلت مرتين في الاستيلاء على رشيد وتكبدت خسائر فادحة . وكان الأمر في مصر في يد

« محمد علي » ، ذلك الألباني الذي قبض على سقالييد الحكم فيها عام ١٨٠٥ .  
 فعرض الصلح على الانجليز ، على أن تجلو قوتهم عن مصر ، ويتعهد هو في  
 مقابل ذلك بمقاومة كل قوة أوربية تحاول احتلال مصر أو المرور في أرضها  
 في طريقها إلى الهند . ولقد أصاب « محمد علي » كبد الحقيقة حين استقر رأيه  
 على أن الجيش الفرنسي ، كأداة للقوة ، أقل شأنا بكثير من الأسطول البريطاني ،  
 الذي ناهض الأساطيل التجارية الفرنسية في السنوات الأخيرة من الحرب  
 وأجلاها كلها تقريبا من شرقي البحر الأبيض المتوسط . ومن ثمّ أزدهرت  
 تجارة بريطانيا مع مصر في الجبوب ، فتزوّدت بها أساطيل البحر الأبيض  
 المتوسط والجيش المحاربة في شبه جزيرة « إبيريا » <sup>(١)</sup> .

وفي عام ١٨١٠ انتزعت بريطانيا جزيرة « موريس » (Mauritius) من يد  
 الفرنسيين ، وقد كانت محطة لسفنهم المسلحة غير الرسمية في المحيط الهندي ،  
 فكان ذلك ضربة قاصمة لما بقي للفرنسيين من نفوذ في منطقة الخليج الفارسي ؛  
 وقد شغلت فرنسا في السنوات التالية بمشا كلها المتضاعفة الناشئة عن غارتها  
 على روسيا وشبه جزيرة « إبيريا » ، فلم تجد أي مجال لمتابعة جهودها في  
 الشرق الأوسط ؛ ثم جاء سقوط نابليون ، فبقيت بريطانيا وحدها صاحبة  
 السيادة في هذه الأرجاء لا ينازعها فيها منازع .

\*\*\*

كان « محمد علي » يجمع بين الطموح وبعد النظر بدرجة لا مثيل لها في أي  
 حاكم شرقي آخر في القرن التاسع عشر . فلعله بأن الدولة العثمانية ماضية في  
 طريق الانحلال ، بذل غاية وسعه لتوطيد مركزه في حكم مصر وجعله

---

(١) على أن « محمد علي » كان متجها بكل قواه لتعزيز سيادته على مصر ، حتى أنه في  
 عام ١٨١٠ عرض على الفرنسيين التحالف معهم إذا اعترفوا باستقلاله ، غير أنهم رفضوا عرضه  
 إبقاء على ما كان بينهم وبين الدولة العثمانية من المصافاة .



وراثيا في ذريته من بعده ؛ وقد رضى بالاعتراف بسيادة السلطان الاسمية على البلاد مادام يتمتع بالنفوذ المطلق في الأمور الفعلية . غير أنه تعلم من مصادمات حروب نابليون أنه لكي يحظى ببغيته ويحتفظ بها ، لا بد له من جيش وأسطول يكون إعدادهما وتدريبهما على النمط المتبع في أوروبا الغربية ، ولذلك جعل وجهته أوروبا الغربية للبحث عن معدّاتهما وما يلزم لهما من الفنيين . وقد كان بوّده أن يكون تحقيق هذا المأرب على يد بريطانيا ، التي كان دائما يكنّ لتفوّق قوّتها البحرية كل احترام والتي كان دائما شديد الرغبة في مصادقتها ، وقد عبّر في حديث له مع السائح السويسرى « بورخارت » Burckhardt عن شعوره نحوها ، قال « أن السمك الكبير يبتلع السمك الصغير ..... ولا بد أن يأتى يوم تكون فيه مصر نصيب إنجلترا من الغنائم التي ستتخلف عن الدولة العثمانية ، . غير أن جوهر السياسة العاهلية التي تمسكت بها الحكومات المتتالية في بريطانيا كان قد تقرر فعلا ، وهو الاحتفاظ بمركز بريطانيا في الهند ، وقد ترتب عليه الأخذ بمبدأ المحافظة على الحالة الراهنة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك من مناصرة الدولة العثمانية ، التي كان لها يد في المعاونة على صد أطماع نابليون في هذه الناحية . وقد أعرب « بلرستون » ( Palmerston ) عن هذه السياسة عام ١٨٣٣ لمناسبة ما كان يتبعه « إبراهيم باشا » ابن محمد على في سوريا من سياسة عربية جامعة ، فقال « إن تركيا تستطيع المحافظة على الطريق إلى الهند كأي حاكم عربى كبير الهمة » .

فلما لم تصادف عروض محمد على قبولا من بريطانيا للاعتبارات المتقدمة ، اتجه . لتحقيق مطالبه من معونة مادية وإرشاد ، إلى فرنسا ، وكانت على الرغم من سقوط نابليون لا تزال بفضل سياسة « تاليران » ( Talleyrand ) تحتفظ بمركزها بين الدول الأوروبية العظام . فلبّت فرنسا النداء ، وخرج من رجالها الضباط والأطباء والعلماء مع جيوش محمد على في حملته الموفقة التي أخضع بها

الوهابيين الثائرين في أواسط شبه جزيرة العرب ( ١٨١١ - ١٨ ) (١) . كما أنها أوفدت إليه ضابطا فرنسيا من رتبة « كولونيل » لإعادة تنظيم الجيش المصرى وتدريبه على النظم الفرنسية ؛ وقد اعتنق هذا الضابط الإسلام ، وخلد ذكره بإطلاق اسمه الجديد ( سليمان باشا ) على شارع من أهم شوارع القاهرة . وتولى فرنسى آخر تصميم وتنظيم مرافق السفن لبناء العمارات البحرية ، ثم تتابع قدوم الفرنسيين من الأطباء والمهندسين ومستأحي الأراضي ومديرى المصانع الكثيرة التى أنشأها « محمد على » ، ابتغاء النهوض بالاقتصاد الإنتاجى للبلاد وإقامته على أسس عمرية . ولشدة رغبته فى تذشئة طائفة من الشبان المصريين المزودين بتربية فنية عصرية ، قام بإيفاد البعثات العلمية إلى فرنسا ، حيث كانت أساليب التعليم قد حُولت برمتها فى أعقاب الثورة الفرنسية إلى النظم الحديثة ، حتى صارت فرنسا أعظم بلاد العالم فى دراسة العلوم والفنون . وقد كان اختياره لفرنسا لهذا الغرض أمرا طبيعيا ، لأن هذا التقدم العلمى بها لا يقابله فى إنجلترا سوى جامعتى « أكسفورد » و « كمبريدج » ، المحفوظتين بصبغة القرون الوسطى ، وبضع مدارس كلية ، ومدارس الريف الثانوية ، وقد أصبحت كلها بعد إهمال قرنين من الزمان عتيقة عقيمة كالآثار القديمة التى أكل عليها الدهر وشرب . لا تكاد تختلف عن الهرم الأكبر فى مبلغ فائدته

---

(١) مؤسس عقيدة الوهابيين هو العالم الدينى « محمد بن عبد الوهاب » من تابعى مذهب « ابن حنبل » الذى ظهر فى القرن التاسع ( الميلادى ) . وقد تمسك بمذهبه الذى يدعو إلى العودة بالإسلام إلى أصوله الصريحة الخالصة من التعقيد ، وفقا لما جاء فى القرآن والسنة ، وتطهيره مما داخله من البدع . ولقى المذهب قبولا من « محمد بن سعود » أحد أمراء نجد حوالى منتصف القرن الثامن عشر ، وانتشر بين قبائل البدو انتشارا عظيما لما رأوا فيه من تطهر الاسلام ، فاتسم على أيديهم نفوذ الحكم من آل سعود ، حتى إنهم احتلوا مكة والمدينة فى أوائل القرن التاسع عشر و « طهروها » ( على حد قولهم ) مما علق بهما من البدع ، وانهكوا حرمة ضريح الحسين فى « كربلاء » ونهبوه . فجرت عليهم كل هذه الأفعال سخط الدولة العثمانية ، واختارت « محمد على » لإخضاعهم .

لهذا الباشا الطموح . ولذلك لم يتردد في إيفاد هؤلاء الطلبة الشباب إلى « باريس » .

وقد كانت صبغة التعليم الفرنسي هي السائدة في المدارس التي افتتحها محمد علي ابتداء من سنة ١٨٣٦ وعددها خمسون مدرسة ما بين ابتدائية وثانوية، كما تُرجمت المؤلفات العلمية والفنية من الفرنسية إلى العربية واتخذت كتباً دراسية .

كذلك أعارت فرنسا محمد علي بعثة حربية وعشرة ضباط بحريين في سنة ١٨٢٤ لمرافقة القوات التي أوفدها لإخماد ثورة اليونان على سلطان آل عثمان؛ ولما قرّر قرار الدول العظمى في النهاية على التدخل في الأمر واتخاذ إجراءات مشتركة لانتهاء أعمال الثورة ، تفادياً لنشوب حرب أوربية عامة ، انسحب الضباط البحريون الفرنسيون من أسطول الباشا ، ولم يمض على انسحابهم أكثر من يومين حتى قامت الأساطيل الانجليزية الفرنسية المتحدة بتدمير أسطول إبراهيم باشا في موقعة « نوارين » ( Navarino ) .

ثم واصل الفرنسيون تأمرهم مع « محمد علي » لأغراض لهم يرمون إليها؛ ولما استقرّ رأيهم على ضم بلاد « الجزائر » دون إحداث ما يمس « الاتحاد الأوربي » ، إذا هم أقدموا على هجوم مباشر عليها ، وهي لا تزال تابعة للدولة العثمانية تابعيّة اسمية ، أوعزوا إلى الباشا عام ١٨٢٩ بغزو جميع شمالي أفريقيا وضمه إليه . ولكن الحكومة البريطانية حذّرتَه من عاقبة هذا الأمر فعدل عنه ، واتجه في عام ١٨٣١ إلى غزو سوريا وفلسطين : حدّابه إلى ذلك ما سبق أن وعدت به الدولة العثمانية من منحهما إِيَّاه مكافأةً له على مساعدته في إخماد ثورة اليونان ، فضلاً عن رغبته في استغلال غابات لبنان لإعادة بناء أسطوله الذي دُمّر في « نوارين » . ولم يأت عام ١٨٣٣ حتى كان إبراهيم باشا قد أتمّ فتح سوريا ، بفضل قوة جيشه الذي لم يكن الجيش العثماني الهزيل أهلاً للوقوف أمامه ، وصار على أقل من ١٥٠ ميلاً من

الاستانة . وفي ذلك قالت وزارة الخارجية الفرنسية : « نحن مبتهجون لأننا قد يّسرنا مولد ونموّ دولة خليقة بالتعاون معنا ، ولها ما لنا من الاهتمام بازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط . وسنكون دائماً على استعداد لأن نقدم للبasha في المستقبل من دلائل الصداقة والمودة ما لقيه في الماضي من الحكومة الفرنسية » .

عند ذلك لجأ سلطان آل عثمان إلى استصراخ بريطانيا ، غير أنها كانت مشغولة عن ذلك بموقف دقيق في أوروبا الغربية ، فلم يكن في وسعها إرسال أى حملة بحرية إلى شرق البحر الأبيض في هذه الآونة . فاضطر السلطان إزاء عجزه عن تلافي الخطر المحدق به إلى قبول ما عرضته عليه روسيا<sup>(١)</sup> ، وقد أصبحت بعد حروب نابليون إحدى الدول العظمى . وقد كانت لروسيا يد في تشجيع اليونان على القيام بثورتهم أملاً في بسط نفوذها في النهاية على بلادهم عن طريق الكنيسة الأرثوذكسيّة ، وها هي ذي الآن تبادر بعد الاتفاق مع الترك إلى إرسال قوة روسيّة إلى الجانب الآسيوي من البسفور بحجة « حماية » السلطان . ففرغت بريطانيا وفرنسا لذلك ، لما قد يترتب عليه من بسط روسيا لنفوذها على الدولة العثمانية ، واضطرتا إلى الاتفاق فيما بينهما للتدخل في الأمر . فأرغم « محمد علي » على سحب جيشه من الأناضول ، ووافق السلطان على النزول له عن فلسطين وسوريا وقيليقيا ، على أن يتولى إبراھيم

---

(١) إن عقد روسيا النية على أن تحل محل الدولة العثمانية في السيادة على البحر الأسود يرجع عهده إلى الوقت الذي غزا فيه « بطرس الأكبر » إقليم « الأوكرين » قبل هذه الاحداث بمائة عام . وقد قطعت من مشروعاتها هذا بعض المراحل حتى صارت حدودها عام ١٨١٥ تمتد إلى أسفل الدانوب ، وبمطاهدي « أدنة » ( سنة ١٨٢٩ ) و « أنكيار سكلي » ( ١٨٣٣ ) أرغمت تركيا على النزول لها عن « المضائق » . وفي خلال ذلك كانت قد أرغمت فارس في عام ١٨١٣ على النزول لها عن إقليم « ما وراء القوقاس » ، ولما همت فارس ( عن سوء تدبير ) بنقض هذه المعاهدة أرغمتها روسيا في سنة ١٨٢٨ على قبول معاهدة « تركمانكاي » ( Turkomanchai ) التي فتحت بها عدة ثغور خطيرة في سيادة فارس في سبيل فوز روسيا ببعض المزايا الاقتصادية :



باشا إدارة الحكم فيها ، ومسحبت القوات الروسية من أراضي تركيا . بذلك انتهت أزمة « الحرب السورية الأولى » . غير أن « بلمرستون » ، الذى بقيت مقاليد سياسة بريطانيا الخارجية فى يده مدة الثلاثين سنة التالية ، والذى كان شغله الشاغل توقع حصول تحالف بين فرنسا وروسيا ضد بريطانيا ، خرج منها مشبعاً باعتقاد راسخ دائم ( قد لا يخلو من المغالاة ) بعدم اخلاص « محمد على » ، وأنه آلة فى يدهاتين الدولتين .

وقد كان ما أحرزه محمد على وإبراهيم من النجاح مبعثاً لتشجيعهما على المضى فى المشروعات التى أوحى بها طموحهما لتوحيد جميع الشعوب العربية تحت حكمهما . حقا إن « محمد على » ، شجع الإنجليز فى إعادة فتح الطريق إلى الهند بالبحرين الأبيض والأحمر ، مع التعويل فى هذه المرة على استخدام السفن البخارية الأولى البدائية الطراز التى هبطت بمدة السفر من لندن لىمباى من أربعة أشهر إلى ستة أسابيع ؛ ولكن إبراهيم باشا ، على عكس ذلك ، اعترض على مشروع للإنجليز فى عام ١٨٣٥ - ٣٦ بتجربة الملاحة بالبواخر على نهر الفرات ، بحجة أن ذلك قد يعرقل مدّة حدود دولته فيما وراء سوريا من الجنوب الشرقى . فحملت خارجية بريطانيا ذلك على محمل أنه يمت بصلة ما للدسائس الروسية ، وخاصة أن القنصل الفرنسى بالبصرة حاول فى الوقت نفسه إلحاق أضرار مادية بحملة الفرات <sup>(١)</sup> . وعند ما أفضت مطامح الباشا فى العام التالى إلى اتصال حربى سياسى بالشيخات العربية على شواطئ الخليج الفارسى والأصقاع الجنوبية من بلاد العرب — وكلاهما من الأنحاء التى كانت شركة الهند الشرقية تدأب بثبات على توطيد مركزها الاقتصادى والاستراتيجى فيهما منذ حروب نابليون — بادر « بلمرستون » ، إلى الرد على ذلك على الفور ، فحذر الباشا من عاقبة أى اعتداء على حدود « بشا لك » ، (لواء) بغداد التركى ، وصرّح بأن « الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين إزاء أى زحف من جانب محمد على

تجاه بغداد والخليج الفارسي ، . وفي سنة ١٨٢٩ استولت بريطانيا على ثغر « عدن » القديم الحرب ، لتواجه به توغل محمد علي في بلاد اليمن . ثم أشارت عليه بإجلاء جيوشه عن هذه الجهة ، وأنذرت به بأن أي محاولة من جانبه للمساس بعدن تعدّ اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية <sup>(١)</sup> .

وفي نفس هذا العام قامت تركيا بغزو الشام ، انتقاماً لما لحقها من الإهانة في حرب الشام الأولى ورغبةً في القضاء على هذا الوالي الشائر عليها . وكانت قد عهدت في تدريب جيشها إلى الضابط البروسي الشاب الناهض « فون مولتيكه » ( Von Moltke ) . غير أن قوات إبراهيم باشا المدربة على يد الفرنسيين مالبثت أن ألحقت بالجيش التركي هزيمة فاصلة . وأعقب ذلك فرار الأسطول التركي إلى الاسكندرية ، فصارت الدولة العثمانية بذلك تحت رحمة « محمد علي » ، وكان لايزال مؤيدا من الحكومة الفرنسية . وكان « بلرستون » في خلال ذلك مشغولا « بحرب الأفغان الأولى » ، يحاول صد الدسائس الروسية في تلك البلاد ؛ فأيقن إزاء هذه الأحداث بأن « محمد علي » يعمل لما فيه مصلحة روسيا ، ورأى أن لا سبيل لصيانة الدولة العثمانية من الانهيار إلا بإخراج إبراهيم باشا من سوريا ، وقد وُفق في يوليو سنة ١٨٤٠ إلى إبرام اتفاق بين بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا ، وُجّه بمقتضاه بلاغ نهائي إلى « محمد علي » بإخلاء الشام ، مع إنذاره بفقد جميع أملاكه إذا تواني في إخلائها . وقد اشتد سخط الفرنسيين في باريس لهذا التهديد الموجه إلى من شملوه برعايتهم ، واتخذت الحكومة الفرنسية موقفا ينذر بالحرب . غير أن « بلرستون » كان يعلم أنها على غير استعداد للإقدام على هذا العمل الخطير ، وتمسك بضغط الدول على « محمد علي » .

(١) عن « H. L. Hoskins » من مقال له بعنوان :

« The Background of British Position in Arabia »

في « Middle East Journal »

الجزء الأول - Washington , 1947, 137 ff

وكان صدى ذلك في فرنسا أن تززع مركز الوزارة فيها ثم سقطت ، في الوقت الذي حاصرت فيه القوات البريطانية العثمانية كلا من « بيروت ، و « عكا ، واحتلتهم ، ثم اضطرت إبراهيم إلى إخلاء سوريا وفلسطين . وأرغم « محمد علي ، على تسليم الأسطول العثماني ؛ غير أنه « ثبت في ولايته على مصر وجعلت هذه الولاية وراثية . وبذلك انتهت « حرب الشام الثانية » . وكما قال المؤرخ الفرنسي « درابولات » ( Driault ) ، في تعليقه الأسيف على هذه الأحداث ، « لقد كانت كل المزايا من نصيب بريطانيا ، فصدت محمد علي وفرنسا من الجنوب ، كما صدت روسيا من الشمال ، وبذلك أفسحت المجال لإعادة الطريق البري إلى الهند مستقبلا عن طريق العراق . كما أنها ضمنت توسيع نطاق نفوذها على طول هذا الطريق ، وصارت بالاختصار صاحبة اليد الطولى في الشرق الأدنى » .

وفي خلال العشرين سنة السابقة لذلك ، بينما كانت طوائف الموظفين الفرنسيين تتوالى على مصر للالتحاق بخدمة محمد علي ، كانت بريطانيا ، في غير ضجة ، وربما عن غير قصد ، تضع أساس سيادتها التجارية في مصر . وقد كان مفتاح احرازها لهذا المركز ما تنتجه مصر من القطن الرقيق الذي عني محمد علي برعاية زراعته والذي كان أول استعمال غزله إلى إقليم « أنكشير » له في سنة ١٨٢١ . وفي ثلاث السنوات التالية لذلك ارتفع مقدار الصادر من قطن مصر إلى مائتي ضعف ما كان عليه ، وصار من ذلك الوقت المحصول الرئيسي بين الصادرات المصرية ، وكان جل هذا المحصول تستنفده بريطانيا ، التي أصبحت أقمشها القطنية المصنوعة بالآلات الميكانيكية تراحم الأقمشة الفرنسية الأعلى منها ثمناً لصنعها بالأنوال اليدوية . وقد أصبحت تجارة مصر مع بريطانيا عقب سنة ١٨٣٠ تفوق تجارتها مع أي بلاد أخرى ، حتى أنه في سنة ١٨٤٩ - التي توفي فيها محمد علي - بلغت ما استوردته مصر من بريطانيا ٤١ في المائة من وارداتها وما أرسلته إليها ٤٩ في المائة من صادراتها .



على أنه لما كان حرص بريطانيا على مناعة مركزها في الهند من أبرز عناصر سياستها، الخاصة بما وراء البحار، فإنها لم ترغب بجعل وسائل الانتقال في الشرق الأوسط من الطراز الحديث أو بزيادة سرعتها، كي لا يكون من ذلك فرصة سانحة لمهاجمتها من أى دولة تغار منها أو تريد الاعتداء عليها. لذلك رفضت في عام ١٨٣٤ إعطاء أى ضمان مالى لمشروع مد خط حديدى يربط ما بين الاسكندرية والقاهرة والسويس؛ وعندما أبدت الحكومة الفرنسية استعدادها لمناصرة مشروع حفر قناة السويس، علّق «بلرستون»، على ذلك بقوله انه مهما كان فى المشروع من مزايا تجارية عظيمة، فإن هذا «الفسفور الثانى»، قد يكون مصدراً لمتاعب سياسية خطيرة لبريطانيا. وإذا كانت الشيخوخة قد تمكنت من «محمد على»، لم يفتحه أحد بعد فى المشروع، كما أنه لم يكن من الممكن عمل شىء ما فى عهد خلفه الرجعى الشديد الكراهية للأوربيين «عباس الأول»<sup>(١)</sup>. غير أنه بعد مقتل عباس فى سنة ١٨٥٤ تولى «سعيد» أريكة مصر؛ وكان لدينا مترهلاً سهل الانقياد. وكان من أصدقائه فى حادثة سنه «فرديناند ديلسبس» (Ferdinand de Lesseps) الذى كان كبير أبناء المندوب السياسى الفرنسى وتولى فيما بعد منصب قنصل فرنسا بالاسكندرية مدة سبع سنوات. فبعث الآن (من مقره بفرنسا) بتهنئة لسعيد، قابلها سعيد بأن دعاه لزيارة مصر. وكانت هذه هى الأيام التى بلغت فيها مطامح «نابليون الثالث»، أقصى مداها. فلم يمض على حضور «ديلسبس»، إلى مصر أكثر من عشرة أيام حتى قدم للبasha مشروعاً مفصلاً لحفر قناة السويس. فقبل «سعيد» المشروع، وبعد أسبوعين ذلك وقع وثيقة الامتياز به للشركة (Compagnie Universelle) على أن يرفع الأمر لوليّه سلطان آل عثمان رجاء الموافقة عليه. وقد قيل إن سعيد باشا لم يكف نفسه مؤنة قراءة شروط الاتفاق؛ وما لاشك فيه أنه لم يعرضه للفحص على مستشاريه القضائيين

(١) كان ابراهيم قد توفى قبل والده محمد على.

والمالين. ولا غرو، فإن «ديلسبس» كان صديقه، وقد وعده بخمسة عشر في المائة من الأرباح، فإذا ينبغي بعد ذلك؟

وقد اغتم ديلسبس فرصة قيام الصداقة بين فرنسا وتركيا خلال حرب «القرم»، فقصد إلى الاستانة للسعى في الحصول على موافقة السلطان على الترخيص، وهنالك وجد أن السفير البريطاني قد اعترض على المشروع أشد اعتراض وصوره للحكومة العثمانية بأنه يؤول في النهاية إلى بسط فرنسا لحمايتها على مصر. ولا أدل على أن اعتراض بريطانيا على المشروع لم يكن بلا مبرر من أن فريق الصحف الفرنسية المعادي لبريطانيا كان يصرح في ابتهاج بأن «خرقنا لقناة السويس هو خرق للنقطة الضعيفة في الدفاع البريطاني». وقد كانت بعض الهيئات التجارية البريطانية، مثل شركة الهند الشرقية وشركة P.&O. للبراقير، تحبذ المشروع؛ غير أن «بلرستون» عارضه أشد المعارضة ووسمه بأنه «نافع لفرنسا، ولكنه ضار بالمصالح البريطانية». وفي سنة ١٨٥٨ قامت بريطانيا بتحذير تركيا فقالت إنه إذا وافق السلطان على المشروع فليس له بعد ذلك أن يعتمد على بريطانيا في المحافظة على سلامة عاهليته. وعندما ابتدأ العمل في تخطيط القناة عام ١٨٥٩ واحتجت بريطانيا على ذلك أجاب سعيد باشا على احتجاجها بلطف بأن قال إن الامتيازات الأجنبية لا تدع له مجالا للتدخل فيما يفعله الرعايا الفرنسيون بمصر. وقد فازت فرنسا بتأييد كل من روسيا والنمسا للمشروع، فبقيت بذلك بريطانيا وحيدة في اعتراضها عليه. ومن ثم أخذت تثير الخواطر ضده بالتشجيع على تسخير العمال المصريين بطريق الإكراه، مع أنها كانت منذ بضع سنوات تعول على العمل الإكراهي في مشروع مد خط حديد بين القاهرة والسويس. وعلى الرغم من كل ذلك جرى العمل في تنفيذ المشروع؛ وفي عام ١٨٦٥ مات المعارض الأكبر له «بلرستون»، وبموته ماتت معه كل معارضة للمشروع، وانتهى الأمر بصدور موافقة السلطان عليه في عام

١٨٦٦ . ثم قامت الإمبراطورة « يوجيني » بافتتاح القناة لمرور سفن العالم في سنة ١٨٦٩ .

وفي خلال ذلك لم يكتف ساسة بريطانيا ببذل ما في وسعهم لعرقلة مشروع القناة ، بل اتخذوا أيضا خطوات فعّالة لتقوية خطوط دفاعها على طول ذلك الطريق البحري القصير إلى الهند فيما لو صارت القناة أمرا واقعا . ففي سنة ١٨٦٣ أُجرى توسيع ميناء « مالطة » وحياض السفن بها وتقوية استحكاماتها ؛ ومن قبل كانت بريطانيا قد حصلت من سلطان « عمان » على جزر « كيوريا موريا » لاتخاذها محطة لأسلاك البرق المائية بعد أن حاول الفرنسيون الاستيلاء عليها مرارا ؛ وفي ١٨٥٧ عادت بريطانيا إلى احتلال « البريم » ؛ وفي سنة ١٨٦٢ وصلت إلى اتفاق متبادل مع فرنسا على احترام كل منهما استقلال « عمان » ، مع أنها كانت في الحقيقة واقعة تحت نفوذ حكومة الهند ؛ حتى إذا حلّ عام ١٨٧٠ أخذت بريطانيا تمتد نفوذها على طول الساحل الجنوبي لبلاد العرب من « عدن » إلى ثغرى « موقلا » ( Mukalla ) و « الشحر » ، اللذين كانت تجارتهما مع شرقي إفريقيا تمرّ عن طريق عدن ويحكمهما سلطان يقيم عادة في الهند . وبذلك بسطت بريطانيا حمايتها على هذه الأرجاء في الواقع إن لم يكن بالنص ؛ وفي سنة ١٨٧٦ أعلنت حمايتها الرسمية على جزيرة « سقطرا » .

\*\*\*

كان ابراهيم باشا في تسع السنوات التي احتلّ فيها الشام ( ١٨٣١ — ٤٠ ) قد شجّع البعثات الدينية ، الأوربية والأمريكية ، على الإقامة في تلك البلاد . وقد كان لليسوعيين الفرنسيين بوجه خاص ولع شديد باستئناف نشاطهم فيها بعد الركود الذي لحقه منذ ألغيت طائفتهم مؤقتاً بأمر « البابا » في سنة ١٧٧٣ ، وبحلول عام ١٨٤٠ كانوا قد وطدوا مركزهم فيها من جديد وصار لهم نفوذ

عظيم بين الطائفة « المارونية » ، بلبنان <sup>(١)</sup> ، لم يقتصر على الأمور الدينية بل تخطاه إلى العمل على تمكين السياسة الفرنسية في بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط . ومن جهة أخرى كانت بريطانيا خلال الحرب السورية الثانية قد انتفعت في هذا الوجه بصداقتها مع رؤساء بعض عشائر الدروز بجنوبي لبنان . وقد كان حكم ابراهيم باشا واطراد الزيادة في عدد السكان في أودية جبال لبنان مدعاة لعدم استقرار الفلاحين وقلة احتمالهم لسيادة ملاك الأرض ، وارتبكت العلاقات الاجتماعية من جراء الأوضاع الدينية . ففي حين أنه في شمالي لبنان كانت غالبية الملاك والفلاحين معاً من المارونية ، كان الفلاحون في الجنوب ما بين مارونيين ودروز ، وكلاهما تبع ملاك من الدروز . فلما صدر تصريح عام ١٨٣٩ بجعل جميع الأديان في الدولة العثمانية أمام القانون سواء ، وجدت فيه الطوائف المسيحية أكبر مشجع لهم ، واستغله رجال الدين الذين كانوا في الغالب من أبناء الفلاحين ويتوقون إلى بسط نفوذهم بين الشعب ، فلم يألوا جهداً في إذكاء نار الاضطراب ؛ وبلغ هذا التوتر أقصى مداه في سنة ١٨٥٧ عندما ثار فلاحو شمالي لبنان على الملاك المارونيين بتحريض من قساوسهم واقتسموا الضياع الكبيرة بينهم ، في حين أجمع نظراؤهم في جنوبي لبنان بأمر القساوسة أيضاً على الامتناع عن دفع إيجار الأراضي إلى ملاكها من الدروز . وقد أفضى الطغيان من جانب المارونيين إلى اتحاد جميع الدروز ، فلاحين وملاكاً ، وخاصة لِمَا رآوه من سرعة ازدياد عدد المارونيين وتفوق عدده المقاتلين بينهم على مثلها عند الدروز .

وقد أذكى الباشا العثماني في بيروت نار التناوب بين هاتين الطائفتين الجاهلتين ، لما يأمله من إضعاف بعضهما بعضاً ، وزادت وطأة الفتنة بينهما

---

(١) هذه الطائفة المسيحية التي تتألف منها غالبية سكان لبنان ، بدأت تابعيتها لكنيسة روما في أيام الحروب الصليبية ، ولكنها تتميز من غيرها باحتفاظها باللغة السورانية في شعائرها وعباداتها .

بما قام به عملاء الفرنسيين والبريطانيين من أعمال الدسّ في اتجاهين مختلفين .  
 . ففي حين كانت فرنسا تعمل باهتمام كبير في جانب المارونيين بصفقتها هي  
 الحامية لطائفتهم ، كانت بريطانيا تشجع الدروز إلى حد ما . وفي عام ١٨٦٠  
 قام الدروز بهجوم عام على المارونيين وذبحوا منهم نحو ١٤٠٠٠ نفس <sup>(١)</sup> ،  
 كما أن الدروز في دمشق قاموا — بمساعدة المسلمين من الأكراد والسوريين —  
 بمهاجمة المسيحيين وقتلوا منهم نحو ٥٠٠٠ نفس . وقد أثارت أنباء مذابح  
 دمشق ذعرا في أوروبا الغربية ، وخاصة لوقوعها في إثر الاعتداءات التي وقعت  
 على المسيحيين في « جدة » سنة ١٨٥٨ ، واعتُبرت مثالا ثانيا للتعصب الديني  
 ضد المسيحيين في بلاد الدولة العثمانية . وقد قوبلت في فرنسا بترحاب لما  
 تتيحه لها من الفرص لمغامرة حربية في لبنان ، وأخذت على الفور تعد العدة  
 لذلك . وأقرت الدول الأخرى فرنسا على إيفاد حملتها . فلما نزلت الحملة في  
 بيروت لم تجد لها عملا يذكر ، إذ كان الترك قد قاموا بكل ما يلزم تقريبا  
 لإعادة النظام . وقد كانت رغبة الفرنسيين أن يبقوا هذه القوة  
 هنالك إلى أجل غير مسمى ضمانا لعدم تكرار الاضطرابات ، غير أنه إزاء  
 إعادة السكينة تمسكت الحكومة البريطانية بوجوب جلاء القوة الفرنسية في  
 بحر تسعة أشهر . وقد قاموا بذلك فعلا على مضض . وقد قيل في ذلك : « ان  
 الحملة أخفقت في تحقيق ما كانت الدولة الحامية تصبو إليه <sup>(٢)</sup> » ، وبدلا من  
 الحماية التي كانت تشرئب إليها الأعناق في باريس ، قررت اللجنة الدولية  
 التي عهد إليها في نظر الأمر ، سنة ١٨٦٤ ، منح الحكم الذاتي لسنجق لبنان ، بحيث

(١) ويقال إن الطوائف البروتستنتية الصغيرة ، التي كان أكبر راع لها البعثات الدينية  
 الأمريكية ، لم يتعرض لها أحد تقريبا في هذه الاحداث ، ألهم إلا في الحالات التي انحازوا فيها  
 إلى المارونيين ضد الدروز . ( أنظر : J. Richter, History of Protestant Missions in the Near East 199  
 « Pierre Rondot » في  
 Les Institutions Politiques du Liban (Paris, 1947), 44 ff

(٢) عن Lammens, of. cit., II. 186 f.

لا يكون بعد ذلك تابعا لوالى بيروت كما كان الحال من قبل ، بل يتولاه حاكم مسيحي تدبّنه حكومة الدولة العثمانية . وقد أسفرت هذه التسوية المرضية عن استتباب النظام بالبلاد وبقائه مرعيا إلى وقت نشوب الحرب العالمية الأولى ، ومُسمح للبعثات العلمية الفرنسية بمواصلة أعمالها الثقافية ، حتى لقد قيل انه في سنة ١٩١٤ كان أكثر من نصف تلاميذ المدارس في سوريا وفلسطين يتعلمون بمعاهد فرنسية <sup>(١)</sup> .

وعقب مذابح دمشق مباشرة أرسل « نابليون الثالث » في طلب القس الجزويتى « وليم جيفورد بلجراف » ( William Gifford Palgrave ) من سوريا إلى باريس لمقابلته . وقد كان قبل تقلده مركزه الدينى ضابطا بجيش الهند ، فلما مثل بين يدى الأمبراطور أعرب له عن صلاحيته لأن يكون رسولا إلى الجمعيات العربية لما له من حسن الدراية باللغات السامية ( إذ كان جدّه يهوديا ) . فأوفده الأمبراطور في مهمة إلى أمير « شمر » ( The Shammar ) بشمال بلاد العرب باعتبار « أنه القوة الوحيدة الفعالة في البلاد الواقعة شرقى البحر الأحمر » . ولم يُعرف نوع هذه المأمورية قط ، غير أن الحكومة البريطانية اعتبرتّها من الخطورة بمكان ، فقامت في مقابلها بتكليف « المقيم » ( المندوب السامى ) الممثل لها فى « بوشير » بزيارة صاحب القوة التى تضارع « شمر » فى بلاد العرب ، وهو أمير « آل سعود » ، عام ١٨٦٤ .

وفى الوقت نفسه أبدت فرنسا اهتماما فعليا بما كانت تبذله الحكومة العثمانية من إصلاح شئونها والاخذ بالأساليب الحديثة فى تنظيمها . فقد كان الاتراك هم الرابطة الوحيدة الكفيلة ببقاء سلامة جميع شعوب هذه العاهلية — من صقالبة ويونان وعرب — وعدم تفككهم وتحويلهم إلى حثالات تافهة موزعة

بين روسيا والنمسا وبريطانيا . لذلك كان من الواجب على الدولة في إصلاح شئونها أن تراعى الإقلاع عن العادات الإسلامية والقضاء على ذلك التعصب الديني العتيق<sup>(١)</sup> . الواقف كحجر عثرة في سبيل اندماج الشعوب ، وأن تتخذ لنفسها حكومة زمنية من الطراز الحديث . بل لابد كذلك من قلب نظام التعليم ، بالنسبة للعنصر الحاكم والعناصر المحكومة على السواء ، وأن يفرس في نفوس الفريقين معا روح التسامح الغريب عنهما — إلى غير ذلك من أوجه الإصلاح العظيم الشأن الذي يتناسب الاضطلاع به مع ما لفرنسا من عظيم الصيت .

وفي سنة ١٨٦٣ أنشئ «البنك العثماني» وكان للفرنسيين اليد العليا في شئون رقبته ، كما كان للانجليز في ذلك أيضا مركز ثانوي ؛ ومُنح البنك امتياز اصدار أوراق النقد ، وجُعِلت له فروع في جميع المدن الهامة في أنحاء الدولة . وفي سنة ١٨٦٧ دعت الحكومة الفرنسية سلطان تركيا لزيارة باريس ، وهناك عرضت عليه مشروعا للتعليم العام ( غير مرتبط بالتعليم الديني ) وبعض مشروعات للأشغال العامة والمواصلات . وعملا بأول هذه المشروعات أنشئت في عام ١٨٦٨ « الليسيه » ( Lyceê ) بحجة « غَلَطَة سِرَاي » ، وجُعِل الإشراف عليها لوزير خارجية تركيا والسفير الفرنسي معا ؛ وهي مدرسة ثانوية عظيمة فتحت أبوابها لجميع رعايا الدولة العثمانية على اختلاف عناصرهم ومِللهم ، فكان يؤمها أكثر من ستمائة تلميذ يتلقون دراستهم باللغة الفرنسية على يد

---

(١) المترجم — لعل الذي حدا بصاحب هذه الاقتراحات إلى التعبير بهذه الصيغة التي قرنت « العادات الإسلامية » بما سماه « التعصب الديني العتيق » هو ما كان يلاحظ على الأتراك في كل مكان من المغالاة في الأمور الشكائية . وإلا فإن الإسلام يرى من التعصب ، بل هو دين التسامح مع غير المسلمين ، وأقرب مثال نذكره للغربيين عن ذلك : الدولة الأيوبية ، التي كانت برفقها وقلة تعصبها ووفائها أستاذنا ناصحا أرشد أخلاف الصليبيين إلى حسن معاملة البشر والتسامح الديني ونبذ التعصب الوحشي القديم .

أساتذة أوريين — « فكانت رمزاً لما تقوم به فرنسا من بذل الجهود لتعليم أبناء الشرق مبادئ الحضارة الغربية باللغة الفرنسية ». وفي السنة نفسها مُنح امتياز لشركة معظم أعضائها من الممالين الفرنسيين لمدة خط حديدي يصل الاسنانة و«سلانيك» بالخط الممتد من قبل في أواسط الدانوب<sup>(١)</sup>.

على أن كل هذه المشروعات التي كانت ترمى إلى بسط نفوذ فرنسا الثقافي والمالي في الشرق الأوسط ما لبثت أن لحقها « عطل وبيل » من جراء ويلات « الحرب الفرنسية الألمانية » التي نشبت في عام ١٨٧٠. وقد خرجت فرنسا من هذه الحرب ضعيفة ضعفاً لم يفارقها قط ، فحصرت جل جهودها الاستعمارية في مستعمراتها الآخذة في الاتساع في الشمال الغربي من إفريقيا. على أن ذلك لم يكن عن تخليها بصفة نهائية عن أمانها في الشرق الأوسط ، وإنما هي ، بدلا من اتخاذها موقف المنافس الجدي ، وقفت من بريطانيا في هذه المنطقة بعد عام ١٨٧٠ موقف الحاقد — المناوئ أحيانا — الذي خسر المسابقة ، وقد استطاعت مدة عشرين عاما القيام بعرقلة جهود « اللورد كرومر » في العمل على إعادة الاستقرار المالي وتنمية التقدم الاقتصادي بمصر<sup>(٢)</sup>. كما استطاعت في عشر السنين الأخيرة من القرن أن تدس لبريطانيا في « مَسَقَط » أو أن تحاول سبقها إلى احراز مركز في أعالي النيل<sup>(٣)</sup> ، ولكنه يمكن القول بالرغم من ذلك بأن تحدى مصالح بريطانيا الاستعمارية في الشرق الأوسط في المدة من ١٨١٥ إلى ١٨٧٠ كان يُعزى إلى فرنسا وروسيا بنسبة واحدة تقريبا ، في حين أن

(١) نقلا عن « Driault, op. cit. 187 ff »

(٢) نقلا عن « Lord Milner, England in Egypt » — الفصل الثالث عشر.

(٣) عن « A. L. Kennedy, 'Fashoda', Quarterly Review »



معظم هذا التحدى فى المدة من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠ ينسب بلا نزاع إلى روسيا وحدها ، سواء أكان ذلك التحدى عن حقيقة أم عن توهم من بريطانيا .

\*\*\*

إن ما كان يخشاه « بلهرستون » من احتمال تحالف فرنسا وروسيا ضد بريطانيا قد خفت وطأته بنشوب نزاع بين هاتين الدولتين بشأن ماتدعه كل من الكنيستين الكاثوليكية والأرتودكسية من حق حماية الأماكن المقدسة فى فلسطين . فإن الروس تمسكوا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بحقوق عدة فى هذا الشأن ، كانت الدولة العثمانية قد منحتها فى قرون مضت . لكنيسة الكاثوليكية وحاميتها فرنسا ثم تراخت هذه فى مباشرتها خلال الثورة وحروب نابليون حتى كادت تنسى . فلما تقلد نابليون الثالث حكم فرنسا وأخذ يعمل على كسب تأييد الكاثوليك من الشعب لنظام حكمه ، أحيأ فى عام ١٨٥٢ جميع ما كان للآتين من حقوق فى الأماكن المقدسة مما مُنحوه بمقتضى « الامتيازات » فى عام ١٧٤٠ ، وطالب بإلغاء كل مامنح لغيرهم فيما بعد مناقضاً لذلك . فكان جواب الحكومة الروسية على ذلك إعلان حقوق لها منافية لما تقدم ، بل ذهبت إلى أن من حقها حماية جميع المسيحيين الأورتودكس فى أنحاء الدولة العثمانية مهما كانت جنسياتهم .

فاعتبرت الدول هذا المطلب الآخر من جانب روسيا محلاً بالتوازن الدولى ، لِمأ فيه من الافتيات على سلطة السلطان على الملايين من رعاياه الأورتودكس فى بلاد البلقان . وقد أفضت المفاوضات التى اقتضاها هذا الأمر إلى الاتفاق فى موضوع الأماكن المقدسة ، ولكن روسيا تمسكت بالشطر الآخر من طلبها الذى هو أعظم شأنًا من ذلك ، وأدّى تغنّتها إلى تمسك السفير البريطانى بتركيما من سبقها فى المناورات السياسية ، واضطرت إلى خوض غمار « حرب القرم » ضد تحالف من بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية ، وانتهت

الحرب في عام ١٨٥٦ بإبرام «معاهدة باريس» ، التي نصّ فيها على عدم دخول سفن روسيا الحربية في البحر الأسود ، وبذلك استبعد خطر كان من الممكن أن يهدد سبيل بريطانيا إلى الشرق عن طريق البحر الأبيض المتوسط .

غير أنه عندما شغلت الدول بأمر الحرب « الفرنسية الألمانية » استعادت روسيا بحرية العمل في البحر الأسود . وقد كانت منذ أربعين عاما تتقدم بخطى ثابتة في وضع المنطقة التي تعرف الآن « بالتركستان الروسية » تحت حكمها المباشر ، لأن طريقها التجاري الهام عبّر « سيبيريا » ( وهو سلف سكة حديد سيبيريا في هذه الأنحاء ) كان معرضا لسطو قطاع الطرق من أبناء التركمان النازلين في الجنوب . والظاهر أن توسيع روسيا لنطاق أملاكها من الجنوب قد بلغ نهايته بإبرام الاتفاق الإنجليزي الروسي عام ١٨٧٣ الذي نصّ فيه على أن يكون نهر « أموداريا » ( جيحون ) هو الحد الهائي الفاصل لروسيا من الجنوب ؛ واعترفت فيه الحكومة الروسية بأن بلاد الأفغان « خارجة بتاتا عن أي مدى قد تضطر روسيا لمدّ نفوذها إليه » .

وما كادت تمضي على هذه الأحداث أربعة أعوام حتى اشتبكت روسيا في حرب مع الدولة العثمانية ، كادت تكون عاقبتها بلا شك جعل روسيا صاحبة الحل والعقد في البلقان لولا تدخل الدول الأخرى في الأمر . وفي الوقت نفسه أخذ أمير الأفغان ييل مع الروس ، إعجابا بنشاطهم ، الذي لا يقابله من جانب البريطانيين سوى ظواهر التراخي . فأحدث ذلك انزعاجا شديدا في الرأي العام البريطاني كاد يبلغ درجة الذعر والهياج <sup>(١)</sup> ، فاضطرت بريطانيا إلى خوض

---

(١) يقول « مدلتون » (K. W.B. Middleton) في تعليقاته في هذا الموضوع « ان بريطانيا بصفقتها دولة بحرية ذات قوة برية ضعيفة بالنسبة لغيرها ، قد كانت دائما في حالة عصبية من القلق على حدود أملاكها الهندية التي هي بحق أنفس جزء من العاهلية التابعة لها ، ولذلك كانت تميل إلى المبالغة في نظرتها إلى كل تطور يمكن عقلا أن ينشأ عنه خطر قد يهدد سلامة الهند » ( Britain and Russia ) طبعة سنة ١٩٤٧ ص ١١ .

غمار « الحرب الأفغانية الثانية » لتوطيد سلطتها في هذه الأنحاء ذات الخطورة الحيوية العظيمة . وامتدّت مخاوفها أيضا إلى الخليج الفارسي ، وفي ذلك صرّح وزير خارجيتها « اللورد سَلِسْبُري » ( Lord Salisbury ) بأن « أهل هذه البلاد ( يقصد بريطانيا ) لن يسمحوا بأن تكون للروس الكلمة العليا في وادي دجلة والفرات » .

وكانت بريطانيا في مدة الستين سنة السابقة لذلك تواصل العمل بآطراد في بسط نفوذها على الشياخات العربية الواقعة على الخليج الفارسي : وصلت إلى ذلك أولا عن طريق تقديم خدماتها للقضاء على القرصنة وتجارة الرقيق في هذه الأنحاء ، وثانيا بالتفاهم مع المشايخ على أن يرفعوا ما يقع بينهم من خلافات إلى « المقيم » ( المندوب السامي ) البريطاني في « بوشير » ( وهذه الخطوة الأخيرة وضعت المندوب السامي في موضع الحاكم الفعلي المتحكم في الخليج الفارسي ) ؛ وما زالت بمشايخ « ساحل الهدنة » حتى قبلوا في سنة ١٨٦٩ التعاهد معها على ألا ينزلوا عن أي بقعة من أراضيهم ، وألا يُبرموا اتفاقا مع أي دولة غير بريطانيا . ولما تمّ التغلب على الخطر الروسي في أزمة سنة ١٨٧٨ توسعت بريطانيا في هذه الخطة فجعلت هذا « الاتفاق المانع » يسرى على مشايخ « البحرين » و « قطر » عندما جددت المعاهدات معهم في سنة ١٨٨٠ ، مع إضافة شرط جديد يقضى بعدم قبولهم ممثلين دبلوماسيين أو قنصلين في شياخاتهم دون موافقة بريطانيا . وفي سنة ١٨٨٥ ضمت روسيا إليها مساحات جديدة أوصلت حدودها إلى تخوم بلاد الأفغان ، وكادت الحرب تنشب بين الدولتين العظيمتين وتجددت المخاوف البريطانية بشكل حاد . وكان « كيرزُن » ( Curzon ) وقتئذ ، وهو في الثلاثين من عمره ، قد ظهر في ميدان السياسة وصار في عداد الثقة البريطانيين في شئون الشرق الأوسط ، فصرّح في عام ١٨٨٩ برأى معتدل في الموضوع فحواه أن زحف الروس في اتجاه الهند ليس

الغرض منه الغزو وإنما هو بمثابة تعمية تحول نظر بريطانيا عن غرضهم الحقيقي في البلقان<sup>(١)</sup> ؛ غير أنه عندما عُين وكيلًا لوزارة شتون الهند بعد ذلك بثلاث سنوات تناول الموضوع بنغمة أخرى ، فكان مما كتبه : « ان نزول أى دولة لروسيا عن ثغر ما من ثغور الخليج الفارسي ( ذلك الحلم الحلو الذى كثيرا ما داعب زعماء الوطنية في روسيا من نهر « نيفا » إلى نهر « الفلجا » ) يعتبر إهانة متعمدة لبريطانيا وعبثا صارخا بالحالة الراهنة ، واستفزازاً إلى إشعال نار حرب دولية ، وإنى أتهم الوزير البريطانى الذى سكت على مثل هذا النزول خائناً لبلاده » . وفى الوقت نفسه قابل « كيرزن » بالاحتجاج ما فرضته بريطانيا على سلطان « عُمان » من الشرط المعتاد القاضى بوجوب امتناعه عن النزول عن أى جزء من أملاكه أو تأجير شئ منها ، وقال فى ذلك : « نحن ندفع معونة لحاكمها ، ونملى سياستها ، فيجب ألاّ نسمح بوجود أى عنصر ينافسنا فيها » .

وبينما كانت الدولتان ( بريطانيا وروسيا ) مشغولتين بالسباق على النفوذ فى فارس عن طريق القروض والامتيازات التجارية ، كانت عدة دول أخرى تدرس مشروعات لمُدّ خط حديدى يصل شرقى البحر الأبيض المتوسط بالخليج الفارسي . كذلك كان القنصل الروسى فى بغداد يدبّر التدابير للحصول على ثغر روسى وقاعدة بحرية على الخليج الفارسي ؛ وقد علمت بريطانيا فى عام ١٨٩٨ أن نقابة نمسوية روسية تقدمت بطلب إلى الحكومة العثمانية لمنحها امتيازاً لمُدّ خط حديدى من « طرابلس الشام » إلى « الكويت » ، ذلك الثغر الذى هو أبداع ثغر طبيعى على الخليج الفارسي . وكانت بريطانيا قد رفضت منذ مدة وجيزة عرضاً من « الشيخ مبارك » صاحب الكويت لوضع بلاده

(١) من « W. E. Wheeler » من مقال له فى :

تحت حمايتها ، وكان من فوره قد تولى عرشها على إثر قتله لأخيه ذى الميول التركية ؛ غير أنه إزاء هذه الظروف الجديدة ، قام « اللورد كيرزن » ( الذى أصبح إذ ذاك والى الهند ) بإيقاد المندوب السامى فى منطقة الخليج الفارسى إلى الشيخ مبارك للتفاوض معه فى إبرام اتفاق سرى تعهد فيه هو أيضا بالأى منح أحداً أبى امتياز ولا يؤجر شيئاً من أملاكه إلا بموافقة بريطانيا .

وفى هذه الآونة أجمل « كيرزن » سياسة بريطانيا فى هذه الأنحاء فى سلسلة من الأسئلة الخماسية البليغة على النمط « الأولمبى » ، فقال : « هل نحن مستعدون للنزول عن سيادتنا فى الخليج الفارسى واقتسام السيادة فى المحيط الهندى مع غيرنا ؟ هل نحن مستعدون لأن يكون مد الخط الحديدى فى وادى الفرات أو ما شابهه من المشروعات من الأمور المستحيلة على انجلترا ، المضمونة ضماناً نهائياً لروسيا ؟ هل ستصير بغداد حاضرة جديدة لروسيا فى الجنوب ؟ وأخيراً ، هل نرضى بأن نرى قاعدة بحرية ( أجنبية ) على مسيرة بضعة أيام من « كراتشى » ، أو أن نتصور أسطولاً بحرياً يضرب يوماً ما مدينة « بمباى » .

إزاء كل ذلك ، لم يكن يخطر ببال أحد أنه فى بحر سبع سنوات فقط من مبدأ القرن الجديد ( العشرين ) سيثول أمر كل هذه المشاحات المريعة الطويلة الأمد بين بريطانيا من جانب ، وروسيا وفرنسا من جانب آخر ، إلى أن تسوى مؤقتاً وتطرح جانباً ، بحكم ظهور تحدٍ قوى جارف يهدد هذه الدول الثلاث جميعاً من الدولة الألمانية الحديثة المولدة .

\*\*\*

كانت المصالح الألمانية فى الشرق الأوسط إلى عام ١٨٧٠ منحصرة فى نشاط البعثات الدينية فى سوريا وفلسطين ، مع جانب ضئيل من التجارة ،

ولم يقيم لنفوذها السياسى أى وزن . غير أن حرب سنة ١٨٧٠ قد أكسبت بالطبع مركز ألمانيا سمواً كبيراً فى أعين الأتراك ، الذين كان من دأبهم دائماً احترام القرة الحربية وما يتبعها من الانتصارات . واقرن هذا الإعظام من شأن ألمانيا بتضاؤل هيبة فرنسا فى الدولة العثمانية . وكانت الخطرات التى خطها بريطانيا أخيراً للانفراد بالنفوذ فى الخليج الفارسى قد أثارت حفيظه الأتراك واعتبروها افتياتاً على نفوذهم الإقليمى الحيوى فى شواطئ بلاد العرب ، ذلك النفوذ الذى كانوا قد أخذوا يحرسون عليه ويعملون على جعله نفوذاً حقيقياً . وزاد حقدهم على بريطانيا احتلالها لقبرص فى سنة ١٨٧٨ والمصر فى سنة ١٨٨٢ ، ولذلك عندما أخذت الحكومة العثمانية تبحث عن مستشار لها فى موضوع إنشاء سكك حديد البلقان وقع اختيارها على مهندس ألماني ، ولم يجد السفير الألماني عام ١٨٨٣ صعوبة تذكر فى حمل السلطان « عبد الحميد الثانى » على أن يطلب من « القيصر » ( إمبراطور ألمانيا ) إرسال بعثة حربية ألمانية إلى تركيا .

وبحلول عام ١٨٨٦ كان العمل فى مد سكك حديد البلقان قد قارب الانتهاء ؛ وكان سلطان تركيا الطموح قد أخذ يفكر بالفعل فى مدّها إلى ولاياته الآسيوية كي يوطد نفوذه فى إدارة تلك الولايات ويأخذ بيد نموها الاقتصادى ، ولما لم تحظ مساعيّه فى هذا الشأن لدى المالين البريطانيين والأمريكيين بالقبول ، قامت نقابة ألمانية ، باسم « شركة سكة حديد الأناضول » ، عام ١٨٨٤ بالعمل فى مد السكة الحديدية إلى « أنقرة » . ولم تكن هذه الشركة الجديدة ألمانية بحتة ، فقد كان أكثر من ربع قرضها الأول مكتتباً به فى بريطانيا ، وجعل الرئيس البريطانى لمجلس إدارة « مصلحة الدين العام » ، مديراً بين مديريها . وفى سنة ١٨٨٩ زار الاستانة « القيصر ولهم الثانى » ( Kaiser Wilhelm II ) ، الذى كان قد تولى عرش ألمانيا فى السنة السابقة وهو فى التاسعة والعشرين من عمره ،



وفي إثر هذه الزيارة أنشئ «خط الملاحة الألماني لشرقي البحر الأبيض المتوسط» لتسيير السفن البخارية بين بحر الشمال وشرقي البحر الأبيض . وتلا ذلك إبرام معاهدة تجارية ألمانية تركية عام ١٨٩٠ ؛ ومن ذلك العام فصاعداً أب قناصل الألمان في بلاد الدولة العثمانية في العمل على إنماء المصالح التجارية الألمانية في الدولة . على أن شيخ الساسة «بسمارك» ( Bismarck ) لم يكن راضياً عن زيارة القيصر للاستانة ولا عن هذه السياسة



٩-الرحف الألماني نحو الشرق

التجارية الجريئة ، إذ قد كان همّه الأول منصرفاً إلى إبقاء فرنسا ضعيفة وفي عزلة عن الدول ، مع تحاشي كل سبب للخلاف مع الدول الأخرى . فهو لذلك كان غير راض عن فكرة التوسع التجاري في آسيا الصغرى ، لما قد تجرّه



من معاداة روسيا التي طالما سعى باستمرار لكسب مودتها وضمها إلى حظيرة ألمانيا والنمسا. ولم يرق ذلك في نظر القيصر الشاب ، فعزل هذا المستشار القديم ، وقبض بنفسه على دفة السياسة الخارجية . والحقيقة أن سياسة «بسمارك» في حرصه على المحافظة على « الحالة الراهنة » كانت قد أصبحت عتيقة لا تتماشى مع الظروف الجديدة . فإن سرعة ازدياد عدد الألمان في بلاد تدل القرآن على أن المجال فيها لإنتاج المواد الغذائية محدود كانت تضطرها إلى انتهاج سياسة للتوسع الصناعي ، مع البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها ؛ وفي ضعف أسطولها البحري إيجاء لها بأن مثل هذا التوسع التجارى يجب أن يكون قارياً لا فيما وراء البحار .

وانتهى العمل فى مد الخط الحديدي إلى « أنقرة » مع حلول عام ١٨٩٣ ، وابتدأت أعمال المساحة التمهيدية اللازمة لامتداد الخط إلى بغداد . وكانت أول خطة لاتجاه هذا الجزء أن يمرّ ببلدتى «سيواس» و « ديار بكر » ، فاعترضت عليها روسيا بحجة أن الخط يكون فى هذه الحالة قريباً من حدود القوقاس ( التابعة لها ) بدرجة يُخشى معها من استعماله فى غرض حربى ضدها ، وانتهى الأمر بأن طلبت شركة سكة حديد الأناضول فى سنة ١٨٩٨ منحها امتيازاً عن مد الخط عن طريق «قونية» ، فحلب ، فالموصل ، فبغداد . وكانت تتنازع المصالح الألمانية فى هذه الأنحاء مصالح أخرى ، غير أنه لما كان النفوذ التجارى الألمانى قد تغلغل فى تركيا بدرجة لاتدانى ، فضلاً عن قيام الألمان بتوريد الجزء الأكبر من معدّاتها الحربية ، فقد مُنح الامتياز للشركة الألمانية ، واشترى سكوت الفرنسيين على ذلك بالاتفاق معهم على أن يكون لهم مثل ما للألمان من حقوق الانتفاع بمشروعات السكك الحديدية والمصارف المالية .

وكان موقف بريطانيا إلى ذلك الحين من المشروع الألمانى ودّياً ، إذ كان

الخطر الأكبر على مركز بريطانيا في الشرق الأوسط لا يزال مصدره روسيا وفرنسا . وكان السفير البريطاني في برلين قد حضر الألمان على توطيد مركزهم التجاري في الخليج الفارسي ضماناً للتوازن أمام روسيا في هذه المنطقة ، ولذلك كان صدى منح الامتياز عن السكة الحديدية الألمانية في بريطانيا عام ١٨٩٨ حسن الوقع ، ويُعزى إلى « اللورد سَلِسْبُري » ( Lord Salisbury ) أنه قال في هذه المناسبة : « نحن نرحب بهذه الامتيازات لأنها تفضي إلى وقوف ألمانيا في صف واحد مع مصالحنا في الخليج الفارسي » . وعلمت جريدة « التيمز » ( The Times ) بأنه مادام مشروع سكك الحديد التركية لم يعهد به إلى أيدي بريطانية نخير لنا أن يكون بيد ألمانيا دون أي دولة أخرى . وقالت جريدة « المورننج بوست » ( The Morning Post ) ان الامتياز وضع في يد ألمانيا حجة لأن تقاوم أي اعتداء يقع على آسيا الصغرى من الشمال . كذلك بارك المشروع أيضا الاستعماريون من أمثال « سِيسِل رودس » ( Cecil Rhodes ) و « جوسف شَمْبَرلين » ( Joseph Chamberlain ) . وقد انفرد وكيل وزارة الخارجية بالضرب على نغمة التحذير ، فقال ان الحكومة مصممة كل التصميم على المحافظة على الحالة الراهنة في الخليج الفارسي .

على أنه في سنة ١٩٠٠ قامت البعثة الفنية ، المعهود إليها بتخطيط السكة الحديدية ، بزيارة الكويت ، وقدمت إلى شيخها عرضا مغريا لمنح الشركة امتيازاً بإنشاء محطة نهاية الخط في بلاده مع ثغر بحري عندها . فلما امتنع الشيخ عن اجابة مطلبهم طبقا لما يقتضيه اتفاقه السري المبرم منذ عام مع حكومة الهند ، حرص الألمان الحكومة العثمانية ، التي كان الشيخ يعترف بسيادتها الاسمية عليه ، على إرسال حملة لتأييد سلطانها عليه . وقامت الحملة فعلا ، غير أنها ما لبثت أن عدلت عن مهمتها بمجرد أن رأت مدفعية بريطانية تهيمن على مدخل الخليج . وصار الألمان بعد ذلك ، أنى ذهبوا في منطقة الخليج الفارسي يحدون

أن الانجليز قد سبقوهم إليها بأبرام « معاهدات مانعة للغير » تحول دون مشروعاتهم .

وفي سنة ١٩٠٣ وصلت شركة سكك حديد الأناضول في إنشاء خط بغداد الحديدي إلى الحد الذي احتاجت عنده إلى رأس مال إضافي تستطيع به إتمام العمل ؛ فعرضت على الممالين البريطانيين أن يتساهموا فيه بنفس الشروط السارية على الألمان والفرنسيين . وقد رحبت وزارة « بلفور » ( Balfour ) بهذا العرض ، غير أن الأعضاء في مجلس الوزراء الخاص ( The Cabinet ) لم يجمعوا على رأي في الموضوع ، ولعل ذلك كان راجعاً إلى أنهم لم ينسوا بعدُ الكلمة الماثورة التي فاه بها « كيرزن » ، في عام ١٨٩٢ إذ قال « إن بغداد يجب أن تكون داخل الدائرة التي لا ينازع السيادة البريطانية فيها منازع » . وقد قبل الاقتراح بهجوم عنيف من ذلك الجانب من الصحافة الذي يمثل الاستعماريين وأصحاب الأعمال الكبيرة الذين أقلق بالهم استفحال المنافسة التجارية الألمانية وانتزاعها الأسواق من يد بريطانيا فيما وراء البحار ، فضلاً عن حقدهم على ألمانيا مساعدتها للبوير في حرب « جنوب أفريقيا » . هذا إلى أن كتاب الألمان السياسيين اندفعوا في غير كياسة ، وبنغمة استفزازية في البحث فيما يمكن أن تجنيه ألمانيا من التوسع إذا نشبت حرب في الشرق الأوسط تكون بريطانيا طرفاً فيها . لذلك لم تقبل الحكومة البريطانية العرض الألماني ، وقام وزير الخارجية « اللورد لاندزداون » ( Lord Landsdown ) بإعادة تحديد السياسة البريطانية في الخليج الفارسي فقال : إن غرض بريطانيا هو تنمية تجارتها وحمايتها دون حجب التجارة المشروعة للدول الأخرى ، ومن حيث أن قيام أي دولة أخرى بإنشاء قاعدة للأساطيل أو أي ثغر محصن في هذا الخليج يكون مصدر خطر علينا ، فإنه « يجب علينا بلا شك بذل كل ما لدينا لنحول دون ذلك . ولست أقصد بهذا أي تهديد لأحد ما ، لأنه لا توجد الآن ، على

ما أعلم ، مقترحات ما لإنشاء قاعدة أجنبية للأساطيل في الخليج ، .

وفي السنة التالية ١٩٠٤ بلغت الأمور ذروتها بإبرام « الاتفاق الودى » ( Entente Cordiale ) نتيجة للمفاوضات التي سبقت إليها الحكومتان البريطانية والفرنسية بسبب ازدياد خوفهما من سياسة التوسع التي كانت تنتهجها « منافستهما النشيطة الموهوبة » ألمانيا . فانهما إزاء هذه الضرورة المأخوذة ، قاما بتصفية جميع ما بينهما من خلاف ، وعلى الأخص اعتراف فرنسا ، بعد كل ما أبدته في الماضي من اعتراض ، بالحالة الراهنة لمركز بريطانيا في مصر ، وإن كانت قد تمسكت إلى آخر لحظة بضرورة تحديد موعد لنهاية احتلالها لها ، ولم تنزل عن تمسكها إلا بعد أن تعهدت بريطانيا بعدم تغيير الحالة الراهنة الرسمية في هذا الشأن <sup>(١)</sup> . وفي سنة ١٩٠٧ انضمت روسيا إلى « الاتفاق الودى » ؛ وكانت قد فقدت الكثير من سطوتها واطمئنانها على مركزها على إثر انهزامها في الحرب « الروسية اليابانية » ( ١٩٠٤ — ١٩٠٥ ) ، وأصبحت أكثر استعداداً للنفاهم مع بريطانيا التي هي منافستها منذ أمد طويل . وقد أبرم اتفاق انجليزى روسى بقصد « اجتناب كل سبب لعدم تفاهم الدولتين بشأن مصالحهما في فارس » ، بأن حُددت على مقتضاه دائرة نفوذ لكل منهما : فجُعل الشمال فى نفوذ روسيا ، والجنوب فى نفوذ بريطانيا ، وترك فضاء محايد بين الدائرتين . واعترفت الحكومة الروسية بأن بلاد الأفغان واقعة فى دائرة نفوذ بريطانيا ، فى مقابل تعهد بريطانيا بعدم تشجيع أميرها على اتخاذ أى إجراء يهدد المصالح الروسية ؛ وكذلك اعترفت الحكومة الروسية « صراحةً » بأنها لا تنكر على بريطانيا ما لها من المصالح الخاصة فى الخليج الفارسى .

وقد لقي هذا الاتفاق فيما بعد نقداً صارماً من الساسة الأخلاقيين .

ووسموه ، استهزاء ، بأنه اقتسام لدولة فارس التي نص الاتفاق على أن المبدأ الأساسي للدولتين المتعاقبتين بشأنها هو « الاحترام المطلق لاستقلالها وسلامتها . على أن الواقع هو أن «فارس» قد زالت عنها سمة الدول العظيمة منذ حكم الشاه «عباس الأكبر» الذي مضى على عهده ثلثمائة عام ، وأصبحت في عصر نابليون قطعة صغيرة في رقعة الشطرنج التي تلعب عليها الدول العظمى ؛ وانتهى استقلالها الحقيقي يوم أن أرغمتها روسيا على قبول معاهدة «تُرْكان كاي» ، في عام ١٨٨٢ ، وانحصر عمل ساستها خلال هذا الضعف في استغلال التنافس بين بريطانيا وروسيا ودرء أطماع كل فريق منهما بالآخر . وصفوة القول أن الاتفاق قد خفض مؤقتاً من حدة النزاع البريطاني الروسي في هذه البلاد ، ووطّد مركز بريطانيا في جنوبي فارس ، حيث حظى في النهاية مندوبو الشركة البريطانية المزمع إنشاؤها بحفر آبار للزيت بجهة « مسجدى سليمان » عام ١٩٠٨ ، وكان ذلك بعد أن سُمّ مديرو الشركة في لندن مواصلة السعى سنين عدة دون جدوى ، وأبرقوا لممثليهم في فارس بترك العمل . وفي سنة ١٩٠٩ تمّ تأسيس «شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية» برأس مال قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني .

أما ما كان من أمر تركيا فإن الهيئة المسماة « لجنة الاتحاد والترقي » قامت فيها بثورة « تركيا الفتاة » عام ١٩٠٨ ، بقصد إحلال حكومة دستورية حرة محل حكومة السلطان عبد الحميد ذات الطابع الاستبدادي ، ولذلك تطلّعت انظارها أولاً إلى الدولتين الحرتين الدستوريتين بريطانيا وفرنسا دون ألمانيا ذات الحكم المطلق . غير أن ذلك التحمس لروح الحرية والتجديد كان قصير الأجل ، وما لبث أن أعقبته رجعية قومية كانت من مظاهرها « المذابح الأرمنية » سنة ١٩٠٩ . وقد قابلت الصحافة البريطانية والفرنسية هذه الفظائع بالسخط ، في حين أن الصحافة الألمانية لزمت الصمت في هذا الشأن . وفي

العام التالي حصل الأتراك على قرض من ألمانيا ، بعد أن فشلوا في مسعاهم لذلك لدى بريطانيا وفرنسا ؛ وكانت شروطه ، خلافا لما سبق أن عرضته فرنسا ، « تنفق وكرامة تركيا » .

وحدث في خلال ذلك أن حكومة « الأحرار » المؤلفة حديثا في بريطانيا أعلنت في عام ١٩٠٧ أنها على استعداد لسحب معارضة بريطانيا في إنشاء خط حديدى إلى الخليج الفارسي إذا ترك للمالين البريطانيين مد وإدارة الجزء الواقع من الخط جنوبى بغداد . وقد دارت المفاوضات في ذلك ، ما بين أخذ ورد ، أكثر من ست سنوات ، وأسفرت في نهاية الأمر عن اتفاق بين بريطانيا وألمانيا وتركيا في سنة ١٩١٣ - ١٤ ، وتمت موافقة بريطانيا النهائية على إنشاء سكة حديد بغداد بشروط يمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) أن تكون « البصرة » نهاية الخط . وأن تثبت الحالة الراهنة في « الكويت » ، وألا يُنشأ أى ثغر أو محطة للسكة الحديدية على الخليج الفارسي ، مع عدم قيام ألمانيا بتأييد أى محاولة لذلك من أى دولة أخرى .

(٢) أن يكون لبريطانيا عضوان في مجلس إدارة شركة سكة حديد بغداد .

(٣) أن تنشأ ، بناء على طلب من بريطانيا ، شركة عثمانية للملاحة النهرية ، يكون لها وحدها حق الملاحة في أنهر العراق ، وشركة عثمانية للثغور ، لإنشاء وإدارة المرافىء ونهايات خطوط الملاحة في بغداد والبصرة ، على أن يكون لكل من حكومة تركيا وشركة سكة حديد بغداد نصيب سخي من أسهمهما .

(٤) أن يعترف الألمان بحقوق شركة الزيت الانجليزية - الإيرانية دون غيرها في استكشاف واستخراج الزيت في جنوبى فارس وفى ولاية البصرة .

أما استغلال الزيت في كل من ولايتي بغداد والموصل فيُعهد به بصفة قاطعة إلى شركة تركية للبترول تمثل المصالح البريطانية فيها بثلاثة أرباع الأسهم والمصالح الألمانية بربعها .

لذلك كان يُظن أنه قد تمّ التفاهم في النهاية على هذا الموضوع المعقّد ، وأن سيطرة بريطانيا على الخليج الفارسي ، التي طالما نُظر إليها بعين الحسد ، قد احتُفظ بها في جوهرها ؛ ولكنه اتضح — كما قيل بحق — أن مصالح ألمانيا في السكة الحديدية أصبحت ، كمصالح بريطانيا في الخليج الفارسي ، استعمارية بقدر ما هي اقتصادية . وقد أصبح « الزحف نحو الشرق » ( Drangnach Osten ) من أهمّ الأمانى التي يصبو إليها الألمان الاستعماريون النزعة ، في حين أن مواطنيهم « الديمقراطيين الاشتراكيين » قد ندّدوا بمشروع السكة الحديدية ونعتوه بأنه « أول انتصار عظيم للاستعمار الرأسمالي الألماني » ، وأنه قد يسىء إلى العلاقات مع بريطانيا . وفي هذا الصدد صرّح وزير حرب من وزراء المالية الأتراك بقوله : « إنك إذا دخلت قاعة مجلس الإدارة لشركة سكة حديد بغداد شعرت بأنك تتنفس في جو مكتب وزير من وزراء ألمانيا في شارع Wilhelmstrasse <sup>(١)</sup> » .

وبذلت ألمانيا جهودا عظيمة لتكوين نفوذ لها في فارس أيضا ، مستغلة في ذلك ما يكنّه الفرس من الكراهية للاتفاقية الانجليزية الروسية لعام ١٩٠٧ ، « وسهر سفراؤها على الصيد في ماء طهران العكر » . وقد ازدادت الواردات الألمانية على فارس ازديادا مطردا ، وأنشئت في طهران كلية جديدة رُبّطت لها إعانة سخية من حكومة ألمانيا وعُهد بالتدريس فيها إلى مدرسين من الألمان . وقام « وشموس » ( Wassmuss ) قنصل ألمانيا في « بوشير » ، بما عُرف عنه من نشاط وسعة حيلة ، ببثّ الدعاية لألمانيا بين قبائل البدو في ولاية

(١) الولهستراس هو الشارع الذي فيه مقر الحكومة ، مثل « داوونج ستريت » في لندن ( ١٠٢ - تاريخ )

« فارس »<sup>(١)</sup> ؛ فضلا عن أن ضباط الجندرية ( البوليس المسلح ) الفارسية ومدربيهم السويديين أصبحوا في الواقع عملاء للألمان . وقد أحرز هذا التغلغل الألمانى فى شئون المنطقتين البريطانية والمحايمة من بلاد فارس نجاحا كبيرا حتى أنه بعد نشوب الحرب العالمية الأولى وصلت الحالة فى أواخر سنة ١٩١٥ إلى أن النفوذ الألمانى كان هو السائد فى تلك الجهات ماعدا ثغور الخليج الفارسى ، واضطر نزلاء الحلفاء إلى النزوح عنها ، ووقعت سبعة فروع من بنك فارس الامبراطورى — الذى كانت إدارته فى أيدي البريطانيين — فى أيدي الأعداء .

وفى بلاد العرب كان « ميسنر باشا » ( Meissner Pasha ) الألمانى قد قام ، بتكليف من السلطان عبد الحميد ، بإنشاء سكة حديد الحجاز ، التى فضلا عن الغرض الرسمى من إنشائها ، وهو تيسير سبل وصول حجاج المسلمين إلى المدينتين المقدستين ، كانت له الفائدة الاستراتيجية التى هى انتقال القوات التركية إلى غربى بلاد العرب على وجه السرعة دون المرور فى قناة السويس . أما مصر فكان الألمان يكافحون فيها لإنشاء علاقات ودية مع الحزب الوطنى الآخذ فى النمو<sup>(٢)</sup> .

ومن جهة أخرى كانت بريطانيا أيضا لم تأل جهداً فى سبيل تقوية مركزها فى الشرق الأوسط ؛ وترجع أولى خطواتها فى ذلك إلى يناير سنة ١٩١٢ ، حين اقترحت لجنة خاصة شكلتها حكومة الهند أن تقوم بريطانيا باحتلال البصرة فى حالة نشوب الحرب ؛ وفى سنة ١٩١٣ قررت البحرية تحويل آلات تسيير

(١) المترجم — اسم ولاية فى مملكة فارس .

(٢) عن « Sir Ronald, Storrs, Orientations, definitive » .

— طبعة سنة ١٩٤٣ . س ١٢٠ .



الأسطول إلى النوع الذى يدار بوقود الزيت ، واشترت على إثر ذلك من أنصبة شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ما يكفل اشتراكها فى الإشراف عليها ، وكانت الشركة فى ذلك الوقت قد أنجزت حفر مائتى بئر وأتمت خط الأنابيب الموصل من حقول الزيت إلى مصانع التكرير التابعة للشركة فى «عبدان» . وكانت منطقة «عبدان» هذه يحكمها شيخ «المحمرة» (Muhammara) ، وهو عربى الجنس فارسى التبعية ، فأعطيت له المواثيق بتأييد بريطانيا لسلطته فى منطقته ضد أى اقتيات يقع عليها من السلطان أو الشاه على السواء . وبمثل ذلك ، لما كان من المتوقع العثور على الزيت فى منطقة «البحرين» ، استمالت بريطانيا شيخها ، فقبل فى سنة ١٩١١ أن يتعهد بعدم منح أى امتياز لأحد دون موافقة حكومة الهند .

وفى خلال ذلك كان التسابق فى أوروبا على التسلح فى البحرية والجيش قائماً على قدم وساق ، حتى لقد بلغ مبلغاً شديداً بقوة الدفع التى تجمعت فى عجلة دفاعة هائلة لا يجد الذين هيأوا لها الحركة سبيلاً إلى وقفها . ثم إن قادة تركيا الوطنيين دفعوا بها دفعاً لا رادّ له إلى فلك ألمانيا . ولعل رائدهم فى ذلك أن المزايا التى كانت تتمتع بها بريطانيا فى أسفل العراق ، وفرنسا فى سوريا ، لم تخرج فى الحقيقة عن كونها انتقاماً لسيادة تركيا ، وأن روسيا ، التى طالما دأبت منذ القدم على توسيع رقعتها على حساب تركيا ، كانت تشجع باستمرار ثوار الحركات الوطنية فى البلقان وأرمينيا وبين الأكراد ، فى حين أن ألمانيا هى الدولة الوحيدة التى كانت مصالحتها فى تقوية تركيا . وفى أكتوبر سنة ١٩١٣ ، أى بعد أن مضى شهرين على ذهاب القائد الفرنسى «الجنرال جوفر» (Général Joffre) إلى «بترسبرج» لإعادة تنظيم الجيش الروسى ، اختير القائد الألمانى الجنرال «ليمان فون ساندز» (Liman Von Sanders)

للقيام بإعادة تنظيم الجيش التركي ، وألحق به المئات من ضباط الفرق وضباط  
أركان الحرب الألمان . وعندما احتجت دول «الاتفاق الودّي» ، على ذلك أجاب  
الأتراك بأن أسطولهم قد درّبه ضباط بريطانيون ، وشروطهم المسلحة درّبها  
الفرنسيون ، وأن علاقهم الحربية مع ألمانيا يرجع عهدا إلى ثلاثين عاماً . وفي  
مارس سنة ١٩١٤ أخذ الألمان والأتراك يتدارسون الآراء والتصميمات عن  
توحيد نظم ومقاسات السكك الحديدية عندهما في حالة نشوب الحرب ، وعندما  
أفضى مقتل «فِرْدِنَنْد» ( Ferdinand ) أرشدوق النمسا إلى التعجيل بإشعال نار  
الحرب العالمية الأولى ، انضمت تركيا إلى «التحالف الثلاثي» ( Triple Alliance )  
صفة رسمية .

---

# الفصل الخامس

## نمو العصية القومية

( ١٨٠٠ - ١٩١٧ )

إن الحضارة الإسلامية ، التي كانت يوماً ما تفوق بمراحل شاسعة أرقى ما بلغت أوروبا في « عصورها المظلمة » ، أصبحت في أوائل القرن التاسع عشر أثراً بعد عين . أمّا ما كان لها من مظاهر تبدو شائقة أمام السائح ، المأخوذ بنزعات الخيال في نظرتهم السطحية إليها ، فكانت عند تدقيق النظر فيها تنطق بعلامات العفن والانحلال . وأما أعمال التجديد التي قامت بها البعثات الدينية في بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط في أوائل القرن السابع عشر ، في ظل حكم « الأمير نحر الدين » مثلاً ، فكانت ، من جهة ، محصورة في رقعة ضيقة ، ومن جهة أخرى لم تتغلغل في حياة القوم ولم تكدمس العنصر الإسلامي ذا الغالبية في هذه البلاد .

وقد كسدت حال الزراعة التي هي عماد الاقتصاد في هذه الأرجاء ، بتأثير نظام ذلك الحكم الذي فرض عليها الضرائب الجائرة ولم يكفل حمايتها من استغلال الموظفين أو سطو قبائل البدو . وفي المدن وقف تشييد المباني العامة منذ ثلثمائة عام ، في حين أن الآثار البديعة التي خلفها المماليك ومن سبقهم من الدول قد أخذ يتسرّب إليها الخراب ، وما من يدٍ تعنى بها أو تقوم بترميمها ، فضلاً عن طغيان المساكن الحقةيرة على مواضعها . فكانت ترى خارج الأسوار المتناكلة التي تحيط بالمدن أكوام لاهصر لها من الأتربة والركام وفضلات المنازل ، التي تراكمت بعضها فوق بعض خلال القرون الطويلة

وأصبحت مشوى للمتشردين والكلاب الضالة ، تبدو من تكدّسها وطول امتدادها كأنها تلال حقيقية عالية تضرب بارتفاعها في جوف السماء إلى خمسين قدماً أو يزيد من سطح الأرض الطبيعية حولها ؛ وقد تمتدّ أجزاء منها إلى داخل المدينة نفسها في الأراضي الخالية من البناء . أما معدّات مدّ الأهلين بالمياه ومرافق الصحة العامة والعناية بالمرضى ، فكان أمرها رهناً بما رُبط عليها من الخيرات التي لم يُنخَنِ عليها إهمال القرون ، أو متروكا لكل إنسان يدبر لنفسه حاجته منها بما لديه من وسائل . وأما ما ينتاب البلاد من دورات القحط والوباء ، فكان ظهورها في نظر القوم مظهراً طبيعياً لحلول سخط الله عليهم ، لا لأنها شرور يمكن القضاء عليها بيد الانسان .

وكانت الحكومة جائرة ، استبدادية في نظامها ، تباع فيها المناصب وتشتري ، يعتورها الإهمال في كل أعمالها ، وحياة كل من رعاياها رهن بنزعات الحاكم فيها ، فقد تُزهَق روحه بلا اكتراث لأقل هفوة تقع منه <sup>(١)</sup> . وكان التعليم العالي مقصوراً على دراسة التوحيد والفقهاء الإسلامى ، كما كان التعليم الابتدائى ينحصر في حفظ القرآن عن ظهر قلب ، وقلّ من كان يستطيع قراءة كتاب أو كتابة شيء أكثر من اسمه . وقد أدى انتشار الإسلام إلى تثبيط نمو الآراء السياسية <sup>(٢)</sup> .

كذلك كانت وسائل الأسفار بطيئة وفوق مقدور غالبية الناس . فكانت الرحلة بالقوافل من بغداد أو القاهرة إلى دمشق تستغرق ثلاثة أسابيع .

(١) انظر مثلاً كتاب « اللورد كرومر » تأليف Lord Zetland ص ١٦١ وكتاب

« A Servant of Empire » تأليف Clara Boyle : ٤٠ ff

(٢) المترجم — هذا بالطبع تعليل خاطيء من المؤلف . فمن المعروف أن من صميم المبادئ الإسلامية أن يكون أمر الحكم شورى بين كل ذى شأن ، وإن عدم اهتمام المسلمين بالسياسة في ذلك الوقت إن هو إلا ضرب من ضروب إهمالهم لعلوم الدنيا ، التي ضربوا فيها بسهم وافر في عصور الاسلام الأولى ، ويعترف بفضلهم فيها الأوربيون أنفسهم .

كما كانت الكتب الخاصة بالرحلات نادرة ، والموجود منها لا يستطيع الحصول عليه إلا القليلون ، فكانت خبرة متوسط الناس وتخييلاتهم لا تتجاوز البيئة المحيطة بهم مباشرة . ولذلك كانت فكرة القومية لا وجود لها ، فالجميع رعايا « البادشاه » ، ولم يفكر أحد في قوميته : هل هو سورى مثلاً ، أو عراقى ، أو عربى ( وهذا الأخير أبعد الاحتمالات ) ، بل كان الناس يتميز بعضهم من بعض « بملتهم » أو المدينة التى كانت أصل منشئهم : فيقال مثلاً ان فلاناً مسلم سنّى ، أو أورتودكسى ، أو يهودى ، أو درزى ، أو أرمنى ، أو شيعى ؛ كما يقال انه بغدادى ، أو حلبى ، أو شامى ( بمعنى « دمشق » ) أو مصرى ( بمعنى « قاهرى » )

فلما تولى « محمد على » حكم مصر كان جلّ همّه منصرفاً إلى تأييد مركزه للشخصى فيها ، بأن يجعل منها قوة حربية بحرية ذات بأس شديد ؛ ورغبةً في تحقيق هذه الغاية كان دائماً يختص ذلك بنصف دخل الدولة . وإذا كان أجنبياً عن البلاد ، فإن مصلحة أهلها لم تكن تهّمه فى كثير أو قليل ؛ غير أنه لكى يضمن الحصول على ما يلزمه من المال لمشروعاته الحربية ، رأى ضرورة زيادة إنتاج مصر الزراعى وانتشاله من الوهدة التى سقط فيها بتوالى سوء الحكم على البلاد مدة تقرب من خمسمائة عام ، كما رأى إدخال صناعات جديدة لم يكن للبلاد عهد بها من قبل . وقد تناول مسألة ملكيّة الأراضى وملّاكها المعترف لهم بملكيتها منذ عهد المماليك ، ففنى بعضهم منها بعوض مالى ، ونزع ملكية بعضهم الآخر ، ولم يأت عام ١٨١٤ حتى صارت ملكية معظم أراضى البلاد فى يد الحكومة ، أى فى يده هو ، وإن كان قد أبقى الأرض فى أيدي مستأجرها لزرعها . ثم شرع ابتداء من سنة ١٨٢٠ فى إنشاء مجموعة كبيرة من للترع فى الدلتا ، لكى يتسنى زرع أراضيا بطريق الرى الدورى بدلاً من طريقة الحياض الصناعية التى كانت تملؤها مياه الفيضان السنوى لتكسبها خصوبة قبل

زراع المحصول الشتوى الذى كان هو المحصول الرئيسى . فلما استبدل بنظام رى الحياض العتيق هذا النظام الحديث فى الرى ، مع ما كان به فى البداية من نقص وعيوب ، صار فى الإمكان زرع محصولين أو ثلاثة فى الأرض الواحدة كل عام ، فكانت تنبت المحاصيل المربحة أمثال القطن والنبيلة والكتان والأرز علاوة على محصول الغلال الشتوى ؛ وبذلك أيضا أمكن زيادة رقعة الأراضى المنزرعة حتى قدرت زيادتها فى المدة من سنة ١٨٢٤ إلى ١٨٤٠ بما يعادل الربع تقريبا ، وذلك بالرغم من شدة الحاجة إلى الأيدى العاملة بسبب الخدمة الإجبارية فى الجيش وفى المشروعات الصناعية .

وقد ركزت السياسة الزراعية فى أضيق دائرة على النمط الذى اتبعه حكام مصر اليونانيون بعد أن فتحها « الاسكندر الأكبر »<sup>(١)</sup> . فكان محمد على هو الذى يشير بما يُزرع من المحاصيل ، مفضلا ما كان منها صالحا للتصدير بأرباح عالية ، وعلى الأخص القطن . وكانت البزور تقدم للزراع بصفة قروض ، مع مدهم أيضا بقروض مالية تكفى للإنفاق على الزراعة . وخصص عدد كبير من المفتشين لمراقبة وتنفيذ أوامر الباشا بالدقة والأمانة . وكانت معظم أنواع المحاصيل تُعتبر احتكاراً للحكومة ، فتشترى بصفة إجبارية وبثمن محدود ، قد يكون فى بعض الأحيان نصف ثمن السوق أو دونه ، ثم تُستهلك فى الأغراض التى تعيها الحكومة ، كتموين الجيش أو مد المصانع الأميرية بالخامات ، أو كبيعها فى الخارج بأرباح عالية ؛ وقد جاء فى تقدير عن سنة ١٨٣٦ أن ٩٥ فى المائة من صادرات مصر و ٤٠ فى المائة من وارداتها كان لحساب الحكومة .

وبمثل ذلك الصناعة ، فقد صدرت الأوامر فى سنة ١٨١٦ باعتبار الصناعات

الموجودة وقتئذ بمصر احتكاراً للحكومة . فصارت الحكومة تجنى أرباحاً هائلة من حركة تزويد الصناع بال خامات التي ابتاعها من الفلاحين ، ثم شراء ما ينتجونه منها من المصنوعات بالثمن البخس الذي تحدده ، ثم بيعها ثانية بأعلى ما تستطيع الحصول عليه من الأثمان . ثم أدخل الباشا في البلاد صناعات جديدة عدة ، كان معظم انتاجها يُستنفد في سد حاجات الحكومة وفي التصدير . غير أنه سرعان ما أسفرت إدارة معظم هذه الصناعات الجديدة عن خسائر ، ترجع أسبابها إلى غلاء الآلات المستوردة ، هي وأجزائها الصغيرة المتغيرة ، وقلة الكفاء من المهندسين والمعاونين اللازمين للإشراف عليها ، فضلاً عن استياء العمال وتذمرهم من انتزاعهم من حقولهم أو مصانعهم الأصلية إلى العمل في هذه « المصانع المظلمة الشيطانية » ( على حد قولهم ) . يضاف إلى ذلك ضياع بعض الخامات سدًى وكسر الآلات والتراخي والفوضى ، بل التخريب العمدى وتعطيل العمل في المصانع أحياناً . وكان أحد الانجليز يرقب الحالة في عام ١٨٣٨ فلاحظ أن الأقمشة القطنية المصنوعة في مصر كانت تفوق في ثمنها الأقمشة الانجليزية المماثلة لها المستوردة بما يعادل ١٦ في المائة . وقد تراكمت الخسائر المتخلفة عن ذلك في مختلف هذه المشروعات حتى صارت الحال في سنة ١٨٤٠ لا تحتمل ، وأصبح الفشل النهائي لهذه الحركة الصناعية واضحاً حتى للباشا نفسه . وفي خلال حرب الشام الثانية أُغلق الكثير من المصانع استبعاداً لنفقاتها وأُلحق الآلاف من العمال بسبب ذلك بخدمة الجيش . ثم صدرت الأوامر بإغلاق جميع المصانع التي يثبت أن إدارتها لا تعود بربح ما . فأغلق الكثير من المصانع في الحال ، وبقي بعضها يتعثر في العمل بضع سنوات أخرى ، وجاء القضاء الأخير عليها في عام ١٨٤٢ ، حينما أجبرت الحكومة البريطانية الباشا ، في تسوية مسألة حرب الشام ، على قبول شرط يقضى بأن تسرى على مصر شروط المعاهدة التجارية المبرمة عام ١٨٣٨ بين إنجلترا والدولة العثمانية ، وهي

التي خولت التجار البريطانيين حق دخول أى جزء من بلاد الدولة العثمانية لشترى بأنفسهم المنتجات الزراعية والصناعية من أنتجوها من أهل البلاد . ولم يمض على ذلك أكثر من بضع سنوات حتى صار كل مابقى من ذلك الصرح للصناعى ، الذى أنفقت الملايين فى إنشائه ، عبارة عن أنقاض من الآلات يأكل فيها الصدأ ، داخل مبان قديمة مهجورة مبعثرة فى كافة أنحاء البلاد . لقد تمّ القضاء بالفشل على محاولة جعل مصر بلادا صناعية .

ولعلّ هذا الفشل كان أمراً لا بد منه ، فإن محاولة الزّج باقتصاد بدائى زراعى احتكارى ، فى معمة نظام إنتاج صناعى غريب عن البلاد كل البعد ، كان لامفرّ من أن تعترضها عقبات فى غاية الخطورة . . . فقد كان مديرو المصانع فى معظم الحالات من موظفى الحكومة ، الذين يجهلون طبيعة العمل الذى عُهد إليهم به ولا يشعرون بشيء من التّحمس نحوه . فضلا على أن الآلات التى استوردت له كانت لا تزال مستحدثة وفى بداية عهدها وذات أثمان باهظة ، ولم يكن بمصر سوى النّزر اليسير من يفقهون الأمور الفنية المرتبطة بالآلات الحديثة . . . كما أن ما بذل من الجهود للنهوض بالإنتاج الزراعى لم يكن أحسن حظاً من ذلك . فإن ضلالة الأثمان التى كانت تدفع للزّراع عن محاصيلهم ذهبت بكل وازع يدفعهم إلى العمل . . . فكانوا فى الحقيقة يساقون مُكرهين إلى العمل بالتهديد والوعيد ، وهجر الآلاف منهم مزارعهم بالفعل . وقد كانوا من وقت إلى آخر يحاصرون فى المدن والمستنقعات التى لجأوا إليها ويرغمون على العودة إلى قراهم . . . وصفوة القول أن نظام الاحتكار لم يساعد على خلق ثروة جديدة ، وكل مانتج عنه هو خفض مستوى المعيشة بين المزارعين وتحويل الثروة الإضافية الناجمة عن رفع الأسعار ومضاعفة الإنتاج إلى أيدي الحكومة .<sup>(١)</sup>

(١) عن « Crouchley » ص ٧٤ وما بعدها و ١٠٣ وما بعدها . وهناك وجه شبه عجيب =



وقد دلت التجارب في زماننا هذا على أنه من الصعب جدا الاسراع في تحويل الاقتصاد الزراعى الساذج إلى اقتصاد صناعى عصرى عن طريق فرض للنظم الادارية الجماعية . فإن مالاقتة الحكومة السوفيتية من المقاومة في مثل هذه المحاولة معروف مشهور . ولقد كان محمد على ، رغم نشاطه العظيم وعزيمته الحديدية ، تنقصه تلك المؤثرات النفسية المحيية اللازمة لاستمالة الألوف إلى التعاون معه ومساعدته . فضلاً عن إن كفاحه في هذا الوجه لم يكن مع مجرد فلاحين جهلة بل مع طائفة من الفلاحين ذات كراهية جاححة لكل مستحدث ، تأصلت فيهم بسبب انحصارهم في بيئة وادى النيل المنعزلة عن العالم<sup>(٢)</sup> ، وفي حالة صحية خائرة بسبب الأمراض المستوطنة بينهم ، ولم يكن لديه من الوسائل الكفيلة بتنفيذ تصميماته شيء يذكر بجانب ما كان لدى الحزب الشيوعى بالاتحاد السوفيتى ، من نشاط القائمين بالأمر ، وتفانيهم في الاخلاص لمبدئهم ، وحسن تدريبهم ، ونواحي مقدرتهم على القيادة ، فضلاً عن أخذهم بالشدة كل من عجز عن تنفيذ أوامرهم على الوجه الواجب<sup>(٣)</sup> .

ويمكن مقارنة هذه الحال أيضاً بحالة قلب نظام الاقتصاد اليابانى وتحويله إلى النظم الغربية في النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وهنا أيضاً نجد أن ظروف اليابانيين السابقة لحركتهم تفضل ظروف مصر ، لأنه بالرغم مما أصاب نظمهم الاقتصادية والاجتماعية قبل حركتهم بتأثير عوامل التدهور ، فإن

---

بين هذه الحال والحال العمالية التى أوجدتها المراقبة الإدارية التى حاولها حكام مصر من اليونان والرومان في مثل هذه الظروف .

(٢) هذا العامل موضح بأجلى بيان في كتاب « A Wandering in the Levant » تأليف « D. G. Hogarth » — طبعة ١٨٩٦ م ١٥٦ والصفحات التالية لها .

(٣) هذه المقارنة واردة بايضاح واف في بحث مستقل للدكتور A. Bonné في صحيفة « Journal of the Middle East Society » — المجلد الأول ، الأعداد ٣ — ٤ (بيت المقدس سنة ١٩٤٧) م ٤٠ والصفحات التالية لها .

اليابان كانت ، مع عزلتها ، أصح وأسلم من مصر الخائرة التي ابتليت بذلك النقص الفاحش في عدد سكانها . وكان الامبراطور بما له عندهم من المنزلة السماوية بمثابة محور تدور حوله رَحَى الولاء المطلق والتفانى التعصبى ، من أمة جرت فيها التقاليد على اعتبار أن هذه الصفات هي المثل العليا التي يمتاز بها شعبهم . أما الطبقة الحاكمة فإنها ، رغم تمتعها بالجاه وشعورها بالثقة بنفسها ، لم يكن يفصلها عن باقى طبقات الأمة حدّ قاطع مانع ، بل كانت تفسح المجال أمام الأكفاء للرقى إلى مصافها . وفى كل طبقة كان المجال متسعاً للتعاون وتنظيم الجهود ؛ وترجع بعض أسباب ذلك إلى ما ألفه القوم منذ القدم من العمل الجماعى : فى الأسرة ، وفى القبيلة ، وفى الرابطة المهنية <sup>(١)</sup> .

ففى ضوء هذه المقارنات التى تحفّ أمامها موازين مصر بحالتها المنهكة وقت تولى محمد على ، أمرها ، لم يُعدْ ثمة وجه للغرابة أو الدهشة فى أنه أخفق فى مشروعاته التى أراد بها قلب نظمها المادية ، بل إن الغرابة هي فى أنه نجح فى إنجاز ما كان حتماً منذ خمسين عاماً يبدو محالاً ، وهو انتشال مصر من الرغام الذى غمرها من جرّاء سوء الحكم مدة قرون عدّة . فقد زاد محمد على فى غلة الأرض الزراعية زيادة دائمة بما أدخله فيها من نظام الرى الدورى ، وإن كان قد نشأ عن ذلك نقص فى خصوبة الأرض التى كانت قبل تجدد كل عام بما تفيد من غمرها بمياه الفيضان وأصبحت الآن فى حاجة إلى التعويض منه بالمخصّبات . ولعلّ من أوضح البيّنات الناطقة بتقدم الإنتاج الزراعى للبلاد أن عدد سكانها الذى كان قد انحطّ بمرور القرون إلى ثلث أو ربع الغاية التى بلغها قديماً قد ارتفع — طبقاً لما وصل إلينا من الإحصاءات — بقدر ٧٥ فى

(١) عن « G. C. Allen, A Short Economic History of Japan »

بحر جبل واحد ، من سنة ١٨٢١ إلى ١٨٤٧ ، وذلك على الرغم مما كانت تستنفده الحروب والخدمة الحربية الإجبارية من الأرواح . وهذا فضلا عما قام به محمد علي من تزويد الألوف من الشبان المصريين بأضرب التربية والثقافة الغربية<sup>(١)</sup> . يضاف إلى ذلك ما لا يقل شأنًا عن كل ما تقدم ، وهو أن محمد علي ترك مصر وليس عليها دين لأحد .

\*\*\*

كان إبراهيم باشا في خلال تسع السنوات التي حكم فيها الشام ولبنان ( ١٨٣١ - ٤٠ ) يترسم خطى والده في تشجيع التعليم ، لأغراض حربية وفنية . ففي حين أنه أنشأ المدارس الابتدائية والثانوية لأبناء المسلمين في المدن الرئيسية ، كفل للغالبية المسيحية بلبنان — تلك الطائفة التي امتازت بين أهل المشرق الأوسط بجمعها بين الذكاء والجد والتمشى مع الظروف — نصيبها من التعليم ، بتشجيع قدوم البعثات الأجنبية إليها . فسمح لطائفة « الجزويت » الفرنسية بالعودة إلى البلاد في سنة ١٨٣١ ؛ فبادرت إلى إنشاء المدارس وظلّت تواصل جهودها إلى أن تمّ لها إنشاء « جامعة سنت جوزيف » في بيروت عام ١٨٧٥ .

ومن جهة أخرى كانت « البعثة الأمريكية البرسباتيرية » قد وصلت إلى بيروت في عام ١٨٢٠ ، فأنشأت مطبعة في تلك المدينة عام ١٨٣٤<sup>(٢)</sup> ،

---

(١) قدر عدد الطلبة الذين تخرجوا في المدارس الأميرية بما بين ١٠.٠٠٠ و ١٢.٠٠٠ طالب — عن J. Jugol, Le Panarabism ( نقل عن A. Sammarco ) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦ ص ١٦٦ وما يليها .

(٢) كان من بين الأديرة المسيحية بلبنان ديران أنشئت بكل منهما مطبعة منذ أوائل القرن الثامن عشر، في الوقت الذي أنشئت فيه أول مطبعة في استانبول . غير أنه لم يكن لهما أثر يذكر في الثقافة العامة بهذه الأنحاء .

وبحلول عام ١٨٦٠ بلغ عدد مدارسها ثلاثة وثلاثين مدرسة يؤمها ألف تلميذ ؛ وفي سنة ١٨٦٦ أنشأت « الكلية السورية البروتستنتية » ، التي تسمت فيما بعد باسم « الجامعة الأمريكية ببيروت » . وفي حين أن مطبعة الجزويت أنتجت في المدة من ١٨٥٣ وما بعدها مجموعة من الكتب العلمية باللغتين الفرنسية واللاتينية ، انصرف الأمريكان إلى إخراج الكتب الدراسية باللغة العربية .

أى أنه في الوقت الذي كان فيه الكاتوليك الفرنسيون يسهمون بقسط جليل الشأن في نشر التعليم في سوريا بصفة عامة ، كان الأمريكان يقومون بالقسط الأوفر من إحياء اللغة العربية بصفاتها لغة للآداب والمعارف بعد أن كسفتها شمس اللغة التركية مدة ثلاثة قرون ؛ فكأنهم كانوا عن غير قصد أول باعث للأمانى القومية العربية . وقد قام بالجانب الأكبر من هذه الحركة بعض العلماء الأمريكيين مع من وقع عليهم الاختيار من الأساتذة من أهل البلاد .

على أن الهيئات التي كانت في بدايتها جمعيات ثقافية مالبثت أن تخللتها الروح السياسية التآمرية وأخذت تعمل لذلك باسم غاية مقدسة هي التحرير من الظلم العثماني . فقد أنشئت حوالى سنة ١٨٨٠ جمعية سرية تضم اثنين وعشرين عضوا من المسلمين والدروز ، وكان المؤسس لها شاب مسيحي من تلقوا دراستهم بالكلية السورية البروتستنتية ، فقامت الجمعية بعرض مجموعة من اللافئات في مدن سوريا ، نادى فيها بالمطالبة ، في لهجة كانت تزداد كل يوم شدة ، بجعل اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد ، ورفع الرقابة عن الصحف ، وبالحكم الذاتي لسوريا متحدة مع لبنان ، وهكذا .

غير أنه حوالى سنة ١٨٨٣ اشتد فزع هؤلاء الشبان من البوليس السرى العثماني ، المنبث في كل مكان ، فاضطروا إلى إغلاق جمعيتهم وإعدام أوراقهم ، في حين أن بعضا منهم ممن أشربوا مزيدا من النشاط ، رأوا من الحكمة

الانسحاب إلى جو التساح المرفور في مصر في عهدھا الجديد، الذي أصبحت فيه الهيمنة على الحكم للإشراف البريطاني . وانفرد « جورج أنطونيوس » بذكر هذا الحادث ، الذي هو الأول من نوعه في تاريخ الوطنية السورية . ولقد كابد بعض المشقة ، بعد أن مضى على الحادث نحو خمسين عاما ، في الحصول على أقوال الباقيين على قيد الحياة من أولئك الأعضاء ، أو معاصريهم من العرب الذين شهدوه ، للدلالة على أن ما قامت به هذه « الصفوة المستنيرة » من الإشادة بعاطفة القومية العربية قد كان له تأثير واسع النطاق <sup>(١)</sup> . ومع أنه صرح في تناوله الموضوع بأن ما قامت به هذه الفئة من الجهود السرية لم يكن بطبيعة الحال مما يستطيع رجال القنصلية البريطانية المقيمون يومئذ ببيروت تقديره تماما ، فقد ساقته وطنيته على ما يظهر إلى المغالاة في وصف أثر هؤلاء الرواد الأوائل . أما تقدير رجال القنصلية للحادث بأنه لم يكن سوى « قطعة مرطوبة من الألغاب النارية لم يزد مفعولها على إثارة مظهر ضعيف من مظاهر حب الاستطلاع في نفس شعب غير مكترث » فتشهد بصحته الأحوال التي تلت ذلك . فقد ظلت حركة القومية العربية في الخمس والعشرين سنة التالية تدار في الغالب من بُعد ، في مكمنها الأمين بالقاهرة وباريس . أما في سوريا فلم يحدث سوى هياج مؤقت أحدثه أحد المهيجين خلال عشر السنين الأخيرة من القرن وسجن بسببه بتهمة التشهير العلني بظلم العثمانيين ؛ وفيما عدا ذلك « خمدت الحركة كأنها في سبات عميق : يكتم أنفاسها استبداد السلطان عبد الحميد ، وتخدّرها المخدرات التي انتحلتها سياسته من اسم الجامعة الإسلامية » . والواقع أن السلطان - الذي لا تنفد جعبة

---

(١) عن المؤلف المذكور ص ٧٩ والصفحات التالية لها .

وسائله<sup>(١)</sup> — فضلا عن تشجيعه إحياء العاطفة الإسلامية بإنشاء سكة الحديد الحجازية المؤدية إلى « المدينة » ، دأب على منح العطايا لمعاهد العلم العربية ، وأنفق مبالغ طائلة على الحرمين ، وألحق عددا كبيرا من العرب بخدمته الخاصة ، وجعل من بين أقسام الحرس الملكي فرقة عربية . بهذه الوسائل ، وبفضل نظام جاسوسيته التي لا تغمض لها عين ، حوّل الرأى السياسى الناشئ بين رعاياه للعرب من مجراه القومى إلى مجرى الجامعة الإسلامية الذى هو أسلم منه عاقبة . ومن جهة أخرى كانت التربية الأوربية التي يزود بها الطلاب بمدارس البعثات الفرنسية قد اجتذبت عددا من العرب المسيحيين وقلة من المسلمين المتفرنجين من حظيرة تقاليدهم الثقافية وساروا في مصاف الفرنج . فكأنهم كانوا يعيشون في عالمين أو أكثر دون أن يكونوا تابعين لعالم منهما . . . فلم يبق لهم معيار للقيم خاص بهم ، ولا يستطيعون ابتكار شيء ما ، وكل ما يستطيعونه هو المحاكاة ( التقليد ) ، وحتى هذا لا يجيدونه ، لأن إجادة المحاكاة تحتاج إلى شيء من الابتكار . بهذا وصفهم « ألبير حوراني » في تحليله الثاقب لهذه الحال<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

كان الشعور بالضغط الأوربى في فارس والعراق اقل بكثير مما تقدم ذكره . فإنه في حين أن شواطئ شرق البحر الأبيض ومصر كانت معرضة مباشرة للتأثيرات الأوربية ، كانت تلك المؤثرات لا تصل إلى طهران أو بغداد إلا بعد مرورها بمصافى « مسقو » أو « بمباى » أو « استانبول » ، فتقلّ بذلك حيويّتها وقوّتها النافذة ؛ وكان تأثير البعثات المسيحية مقصورا في الغالب على

(١) كان اسم السلطان لا يزال « موضع تبجيل عظيم » من أهل المدن بالعراق حتى في سنة ١٩٢٥ ( Longrigg, op. cit., 312. ) .

(٢) من « Syria and Lebanon » ص ٧٠ وما بعدها .

الأقليات المسيحية الصغيرة. أما الأهمية الكبرى في هذه الأنحاء فكانت لتجارة أوروبا وصناعتها، وتأثير التجار والصناع الأوروبيين، بل السياح وعلماء الآثار أيضاً.

وكانت الطباعة قد دخلت في فارس؛ فأنشئت بها أول مطبعة في «تبريز» عام ١٨١٢، وتلتها مطبعة «طهران» في عام ١٨٢٣. كذلك ابتداء إرسال البعثات الدراسية الفارسية، من طلبة الطب وغيرهم، إلى إنجلترا من وقت مبكر يقدر تاريخه بين عامي ١٨١٠ و ١٨١٥. وفي سنة ١٨٥٢ خصصت الحكومة الفارسية إعانة مالية كبيرة لإنشاء وإدارة «دار الفنون» التي كانت تتسع لمائة طالب، وكان الغرض الأول منها إعداد ضباط للجيش، وتتناول الدراسة فيها بعض العلوم علاوة على اللغات الفرنسية والإنجليزية والروسية، ويقوم بالتدريس فيها أساتذة من الأوروبيين والفرس. وفي سنة ١٨٥٥ أنشئت وزارة للتربية والتعليم، وبعد ثلاث سنوات من ذلك أرسل اثنان وأربعون طالباً إلى أوروبا لتلقي دراستهم بها. غير أن سياسة «نور الدين شاه» خلال حكمه الطويل (١٨٤٨-٩٦) كانت مع ذلك تتوخى عدم تشجيع رعاياه على زيارة أوروبا، ولم يكن عادةً يسمح بتلقي أبناء الأعيان دراستهم في الخارج. ولذلك كانت النظم العصرية لا تدخل فارس إلاّ لماساً وعن طريق غير مباشر أو غير مضمون الأثر مثل مدارس البعثات الدينية، والمستشفيات، والبعثات الحربية الأوروبية، والقنصليات، وموظفي المصارف والشركات البرقية، والتجار

أما في بغداد فكان إنشاء المدارس الأولى، ودخول فن الطباعة، في عهد ولاية «داود باشا» (١٨١٧ - ٣٢)؛ فضلاً عن أنه بانتصاف القرن التاسع عشر كانت الجهود المبذولة في استانيول لادخال الأساليب العصرية في إدارة الحكومة العثمانية قد أخذت آثارها تظهر في بطن شتى أنحاء الدولة حتى (م ١١ - تاريخ)

وصلت إلى هذه الولاية النائية المهمة . غير أنه — كما قيل في ذلك — « إذا كانت قيمة الحكومة تقاس بما يجده رعاياها من حرية وما يشعرون به من سعادة ، فإن العصر الجديد لم يكن خيراً من سابقه في شيء . يذكر . فقد بقيت حالة الأمن منحة ، والعدالة نادرة ، وابتزاز الأموال من الأهلى يجرى مجراه بلا رحمة ، وسياسة الحكومة يطغى عليها الحق والنزق . حقا قد ظهر شيء من التقدم فى بعض النواحي . . . فكثير إسناد المناصب العالية فى الحكومة إلى الموظفين المزددين بجانب من التريبة الحديثة ، كما ازدادت العناية بالتخصص فى مختلف أنواعها ، وصار من الممكن أن يقال بحق أنه قد وُجد الهيكل العظمى لتكوين حكومة رشيدة ولم يبق إلا أن يَدثَ فيها الحياة حاكم نادر الكفاءة والقصد الحسن »<sup>(١)</sup> . فمن ذلك مثلاً أن ذلك الرجل « الأمين النشيط السمع ، محمد رشيد باشا ، الذى تولى حكم الولاية خمسة أعوام من سنة ١٨٥٣ قام بإعادة فتح مجموعة كبيرة من ترع الرى المهجورة وأنشأ شركة للملاحة النهرية ؛ وهو فى ذلك لم يكن سوى الطليعة لعهد مدحت باشا الذى قام فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ( ١٨٦٩ - ٧٢ ) بمشروعات شاسعة ، منها نظام تسجيل الأراضى الذى كان الأول من نوعه وكان يرمى به إلى منع حوادث الاعتداء بين القبائل ؛ ومنها حركة تطهير الأنهر بعد انطماسها ، وإنشاء الملاحة النهرية ، والاهتمام بحركة التصنيع ، وإصلاح مرافق المدن . كذلك أنشأ البلديات والمجالس الإدارية ، ونفذ قوانين الخدمة العسكرية الإجبارية ، فضلا عما بذله فى سبيل القضاء على فساد الحكم دون جدوى . ثم إنه أنشأ فى بغداد صحيفة سيارة ومصانع حريرية ومستشفى وداراً للمعوزين وملجأ للأيتام ، ومدارس كثيرة ارتفعت بها نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة مما كانت عليه فى سنة

(١) عن « Longrigg op. cit., 281 » .



١٨٥٠ ، وهو نصف في المائة على الأرجح ، إلى ما بين ٥ و ١٠ في المائة في سنة ١٩٠٠ . وليس من العسير أن نجد بين هذا الحشد من المشروعات - ما تمّ منها وما كان في دور المحاولة - آثار التعجّل وجهل الاعتبارات الاقتصادية أو تجاهلها ، والمغالاة في تقدير النجاح ، وتفضيل الأمور البراقة على السديدة ... غير أن ما أوتى من بصيرة ثاقبة وحماسة وطنية وطهارة مطلقة كان له من حسن الأثر ما أربى كثيرا على ما يكون قد وقع منه من أخطاء بسبب قلة اطلاعه أو نقص ثقافته ؛ وإلى عهد قريب ، لا يرجع إلى أكثر من عشرين عاما ، كان اسمه « يتردد باستمرار على ألسنة أهل المدن ورجال القبائل مقرونا بوصف أنه المجدد المستنير »<sup>(١)</sup> .

وكذلك النظام العصري المستحدث في إدارة الحكومة العثمانية أدخله مدحت ناشا في البلاد برمته ، « فأحل محل الباشوات المستبدّين بآرائهم طائفة كبيرة من الموظفين النظاميين ، وهم « الأفنديّة » . وهؤلاء كانوا مزودين بشيء من التعليم لكنه لا يصل إلى درجة الثقافة ، ضعافا في إدراكهم ولكن مع لباقة في التقاليد الاجتماعية ، يلبسون زيا أوروبيا موحدا لكنه ناب عن الذوق السليم ، يراعون الدقة في أعمالهم ولكن مع مغالاة في التمسك بحرفية الرسميات ؛ لم يتوافر فيهم شيء من روح الخدمة العامة ، فكان الجمهور في نظرهم منحصرا فيمن كان على شاكلة طائفتهم فلا ينظرون إلى رجال القبائل والزراّع إلاّ بعين الازدراء ، ويصرّون على التكلم باللغة التركية في الأوساط العربية ؛ ومعظمهم إلى جانب ذلك منغمس في الرشوة ومفاسد الحكم — هكذا كانت هيئة القائمين بالخدمة العامة الذين وُضع في أيديهم وحدهم أداء أعمال الحكومة »<sup>(٢)</sup> . ومن مميزات هذا

(١) نقلا عن « Longrigg op. cit., 298 ff. »

(٢) Longrigg. op. cit. 271

العصر أن استبدل بالعمامة الطربوش ، وباللحية المرسلة الوجوه نصف الخليقة ذات العثون ، وبالإهمال الحكومي الموسوم بطابع القرون الوسطى ذلك الخليط الفاسد المأخوذ عن النظم الحديثة<sup>(١)</sup> . وعلى الرغم من شروع البلاد في استعمال البرق ( التلغراف ) والسفن البخارية ونظام ساذج للبريد ، فإن مؤرخ « العراق الحديث » يختم كلامه في هذا الصدد بقوله « إن البلاد خرجت من القرن التاسع عشر ولم تتقدم تقدما يذكر عما كانت عليه من الهمجية والجهل وعدم الاستعداد للحكم الذاتي عندما دخلت في القرن السادس عشر . ولم يكن نصيبها من التقدم المادى خيرا مما نال مستواها العقلى والخلقى . فإن مواردها ظلت راقدة لم تمسها يد ، بالرغم من دلالة العصور الزاهرة الغابرة عليها وما ينطق به سطح الأرض عن وفرتها . ولم تدرك الحكومة شيئا يذكر من واجبها الأساسى من الأخذ بيد أهل المدن ورجال العشائر على السواء نحو التقدم ، بل هى لم تكد تخطو الخطوات الأولى فى هذا السبيل . . . . . ؛ وحتى الواجب الذى هو أشد وضوحاً من ذلك وهو كفول الحرية وضمان الحقوق للمحكومين مهما كانوا عليه من التأخر ، قد أغفلته الحكومة بحالة صارخة ربما لم يكن لها مثيل فى أى دولة من دول ذلك الوقت الخليقة بأن تسمى متحضرة ،<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

كانت أعمال محمد على ، رغم ما وقع فيها من أخطاء كثيرة أو عدم دقة فى تقدير المسائل التفصيلية ، تمتاز بمظاهر الحكمة وأصالة الرأى وسلامة الأسس المالية ؛ وكلها صفات لم تتوافر فى أخلافه فى مصر . وعندما توفى سعيد باشا فى عام ١٨٦٣ ترك وراءه ديناً يقرب من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجلىزى ،

(١) عن Longrigg, .op. cit. 277 f

(٢) عن Longaigg, op. cit., 321

يشمل تعديلاته لشركة قناة السويس نظير حصته البالغة ٤٤ في المائة من أسهم التأسيس ، كما يشمل ما أنفقه على بعض الأعمال العامة على اختلافها ، فضلا عن بعض القروض الشخصية وغيرها . وقد كان مفتاح شخصية سعيد باشا التراخي والخنول وسهولة الانقياد ، على عكس خلفه إسماعيل الذي جلس على أريكة مصر وهو في الثالثة والثلاثين من عمره فبرهن على أنه ذو مطامح وآراء بعيدة المرمى ، ساعد على تنميتها في نفسه ما تلقاه من الدراسة في باريس . وصادف وقت توليته بلوغ الحرب الأمريكية الأهلية أشدها ، حين أفضى امتناع ورود القطن الأمريكي إلى « لا نكشير » إلى رواج هائل في القطن المصري ، حتى ارتفع مقدار ما صدر منه بين عامي ١٨٦١ و ١٨٦٤ إلى ثلاثة أمثال قدره الأصلي وازداد ثمنه إلى أكثر من أربعة أمثال ما كان <sup>(١)</sup> . وقد ألقى هذا الراج في روع إسماعيل آمالا عريضة وأحلاما شاسعة لتوسيع نطاق الاقتصاد في بلاده ووضعها على أسس جديدة عصرية . فابتدأ بإلغاء بعض الشروط المجحفة التي استغلّ ديلاسبس ليونة سعيد باشا باقحامها في اتفاق الامتياز الذي منحه لشركة قناة السويس ، ولكي يعوّض الشركة من ذلك ، ويقوم ببعض التزامات أخرى ، عمد إلى عمل أول قرض أجنبي له ، بنحو ٧٠٠.٠٠٠ جنيه من بيت « فروهلينج و غوشن » (Fruhlitg and Goschen) المالي « البريطاني » <sup>(٢)</sup> . ثم حدث في المدة ١٨٦٣ - ٦٥ أن تفشى وباء في الماشية بمصر ؛ فلما تمكن إسماعيل من استعادة قطعان الماشية والقيام ببعض

(١) المترجم — ارتفعت قيمة الصادرات المصرية بسبب ذلك من ٤٠٠.٠٠٠ ر. ٤٠٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٨٦٢ إلى ١٤٠.٠٠٠ ر. ١٤٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٨٦٤ . ولكن ما لبثت أن انتهت الحرب الأمريكية وعادت أثمان القطن إلى حالتها الأولى .

(٢) كان سعيد من قلة تجرع كأس الإغراء على الاستدانة الأجنبية ، غير أن قروضه كانت بمبالغ دون ذلك .

التوسع في السكك الحديدية ، قصد بيت « فروهلنج وغوشن » مرة أخرى في عام ١٨٦٦ واقترض قرضا آخر قدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . ثم ان ما كان ينفقه من المبالغ الطائلة على الجيش والسكك الحديدية وخطوط التلغراف والترع وغير ذلك أفضى في سنة ١٨٦٧ إلى عجز في الميزانية يقرب من ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . فاقترض بسبب ذلك من مصرف « أوبنهايم وشركائه » (Openheim & Co.) « البريطاني » قرضا جديدا قيمته ١١,٩٠٠,٠٠٠ جنيه ، خصم منه المصرف الحطية بحيث لم يتسلم إسماعيل باشا من ذلك فعلا سوى ٧,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . وكان انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية قد أعقبه هبوط في مبيع القطن المصرى ؛ فأراد إسماعيل أن يقوم الحالة الاقتصادية بتشجيع زراعة قصب السكر وصناعته على نطاق واسع ، ولكي يقوم بتمويل هذه الحركة قصد في عام ١٨٧٠ بيت « بيشوفسهايم » ( Bichoffsheim ) لاقتراض دين جديد قيمته ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، كان صافي ما قبضه منه فعلا بعد خصم حطيته نحو ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه نقدا .

ثم أداه طموحه إلى الإقدام على مشروع لتفتيح أبواب السودان لعوامل الإصلاحات الحديثة والقضاء على تجارة الرقيق « في كافة أنحاء أواسط أفريقيا » ؛ وقد أذكى في نفسه نار التحمس لهذا المشروع الضابط البريطاني « السير صمويل بيكر » ( Sir Samuel Baker ) ، إذ وعده برفع العلم المصرى « فيما وراء خط الاستواء جنوبا بدرجة واحدة على الأقل » . ولسنا نعرف جملة ما أنفق على ذلك وعلى غيره من الحملات التي سیرت لمد سلطان مصر على ساحل الصومال إلى رأس « غاردفوى » ( Guardafui ) ومن الجنوب إلى « قسمايو » ، حيث أذرتة الحكومة البريطانية ، بوقف زحفه ، نيابة عن سلطان زنجبار المشمول بحمايتها ؛ ولكن المعروف أن حملة « بيكر » وحدها إلى السودان الاستوائى تكلفت في أربع السنوات التي استغرقتها نصف مليون جنيه . فقد كان

« بيكر » نفسه يتقاضى عشرة آلاف جنيه في السنة علاوة على جميع نفقاته ، وكان يرافقه في رحلته زوجته وابن أخيه . وقد دهش خلفه « عُردون » لما رآه في مقرّ الحملة من مظاهر الترف التي كان يستعان بها على تخفيف مشاق الرحلة : من أنواع الصيني الفاخر والزجاج البوهيمي وأدوات المائدة « الفضية » ومفارش الدَمَسَق وأخر أنواع النبذ الفرنسي .

إزاء هذا الإنفاق السخّي على مثل هذه المشروعات ، وعلى السكك الحديدية وترع الري ، وعلى قناة السويس ، وعلى إنشاء المدارس ذات الطراز الأوربي ، وعلى الموانئ والكبارى والسفن ، والاصلاحات البلدية والتلغراف ، ومنشآت المياه ، والمنارات ، والجيش ، فضلا عن الهدايا للسلطان والعطايا لوزرائه ورجال حاشيته ، وعن الفخفخة ومظاهر الأبهة الشخصية ، والانغماس في اللهو ، وفضلا عن فوائد الديون وأقساط استهلاكها مما لم يقلّ قط عن ١٢ في المائة في السنة من أصل رأس مالها : ليس من المستغرب أن يكون مجموع النفقات في المدة التي حكمها إسماعيل قد بلغ ما يقرب من ضعفى جملة الإيراد في هذه المدة ، وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة في الضرائب التي جباها من الفلاحين . وكانت الديون السائرة قد ارتفعت جملتها في سنة ١٨٧٣ إلى ٢٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، فلكي يخفف الخديوى <sup>(١)</sup> من وطأة هذا العبء مؤقتاً استقرض من مصرف « أوبنهايم وشركائه » ديناً جديداً قدره ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وكان الخصم في هذه الصفقة في حكم الكارثة ، إذ أنه بعد استبعاد الخصم والأرباح والسمسرة كان صافي ما قبضه نقداً يقلّ عن ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

هذا إلى أن إسماعيل كان يلجأ في سبيل تنفيذ منهاجه العريض في

(١) هذا اللقب الرنان في مبناه ، الفارغ في معناه ، اشتراه إسماعيل من السلطان في عام ١٨٦٦

مشروعات الأشغال العامة إلى عدد كبير من المتعهدين الأوربيين الذين نزحوا إلى مصر ( ونذكر بهذه المناسبة أن عدد السكان الأجانب في مصر بلغ سنة ١٨٧١ خمسة أضعاف ونصف ضعف ما كان عليه في سنة ١٨٣٦ ) وقد كان الكثير من هؤلاء المتعهدين مجرد أفاقين لا ضمير لهم ، أقدموا على التعاقد مع الحكومة لا لشيء سوى انتحال أمر ما يعززون به إلى الحكومة المصرية الاخلال بشروط التعاقد ، ليحصلوا بذلك على تعويض فاحش تحكم به المحكمة القنصلية المختصة بما لها من السلطة التي خولتها إياها الامتيازات ، وعندما أنشئت المحاكم المختلطة عام ١٨٧٣ لتنظيم شئون الأجانب القضائية كانت جملة المبالغ التي يطالب بها الأجانب الحكومة المصرية ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . وقد سجل التاريخ حالة من ذلك كان فيها المبلغ المطالب به ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه فقضت المحاكم لصاحبه بألف جنيه فقط . وقد ألف الخديوى هذه الاستغلالات الصارخة التي كان ينقض بها أولئك الوحوش الضارية النازحة من أوربا حتى لقد روى عنه أنه صاح مرة في سخرية في حضرة أحدهم قائلاً : « أغلقوا هذه النافذة وإلا غرمت ١٠,٠٠٠ جنيه إذا أصيب هذا السيد ببرد » . ولقد أجمل الكلام في هذا الموضوع « اللورد ملنر » ( Lord Millner ) ، <sup>(١)</sup> الذي هو أبعد ما يكون عن الدفاع عن تبذير إسماعيل ، فقال : « إن متصيدي التعهدات وعملاء القروض من الأوربيين ، وأصحاب الحانات ومحال الرهونات من اليونان ، والمرايين وقتاصي الأراضي من اليهود والسوريين ، ممن لا يعدمون أبدا وسيلة للاحتياك بدولة أجنبية ، كانوا يجدون مرتعا لا يكاد يتصوره العقل في أموال الخزانة المصرية

---

(١) المترجم - هو الذي أوفدته بريطانيا في أعقاب ثورة المصريين عام ١٩١٩ على رأس لجنة عرفت بلجنة ملنر لمفاوضة المصريين فيما يزيل أسباب شكواهم من انجلترا ويربطهم بها باتفاق ودي ، ولم تنجح اللجنة في مهمتها . وهو أيضا مؤلف كتاب « انجلترا في مصر » الذي يعد من أهم المصادر في تاريخ احتلال انجلترا لمصر .

والزراع المصريين المغلوبين على أمرهم<sup>(١)</sup> .

وكانت ديون إسماعيل في نهاية سنة ١٨٧٥ قد بلغت ٢٠٠٠.٠٠٠ ر. ٩١ جنيه، وكان ينقصه أربعة ملايين جنيه للقيام بدفع القسط التالي من أرباح هذه الديون؛ وإزاء هذا الموقف الحرج قرر بيع نصيب مصر في أسهم قناة السويس البالغ ٤٤ في المائة من رأس مال الشركة ، فقام « دِزرائيلي » ( Disraeli ) ، كما نعلم جميعا ، بشراء هذه الأسهم بما يقل قليلا عن ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . وقد علّق إسماعيل في أسى على هذه الصفقة فقال « إن هذه أحسن صفقة مالية وسياسية لم يحظ بمثلها أحد من قبل ، حتى ولا أى حكومة من حكومات بريطانيا ، وإن كانت فيما يتعلق بنا صفقة خاسرة جدا »<sup>(٢)</sup> . وإلى هنا باتت النهاية قريبة لا مجال لتأخيرها؛ ففي إبريل سنة ١٨٧٦ تمّ إفلاس الدولة ، وعيّنت لجنة دولية باسم « صندوق الدين العام » وجُعل بها مندوب إنجليزي وآخر فرنسي ، لتسلم الإيرادات المصرية ومراقبة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية وضمان المواظبة على دفع الأقساط المستحقة للدائنين . « فكانت الحالة بالاختصار شبيهة بقدم المخضرين لتنفيذ الحجز » ، وسُرعان ما أُشئت « المراقبة الثنائية » ، ممثلة لإنجلترا وفرنسا ، وشرعت في تنظيم الحياة العامة بمصر .

ويقول دعاة الوطنية من المصريين في زماننا ان إسماعيل كان حاكما مستنيرا ورائده الأول النهوض ببلاده ، وان سوء حظه الناجم عن عدم خبرته بمواقع

(١) نقلا عن « England in Egypt » الطبعة ١٣ - ص ١٥ و ١٧٦ .

(٢) كان « غلادستون » قد امتنع في عام ١٨٧١ عن النظر فيما عرض عليه من شراء حصة في شركة القناة ، محتجا بأن ذلك من أعمال المالبين المحضة ولا يليق بحكومة ما ، لكن « دِزرائيلي » ، بما تعلمه عن أهل شرق البحر الأبيض ، أدرك ما يترتب عليه من الفائدة الامبراطورية ، فأكاد يقول زمام الحكم في سنة ١٨٧٤ حتى يادر بايفاد البارون « ليونيل دي روتشيلد » Baron Lionel de Rothschild إلى باريس للسعى في إعادة فتح باب المفاوضات للشراء .

الزائل في الشئون المالية الدولية هو الذي أوقعه هو وبلاده تحت عبء الديون<sup>(١)</sup>. غير أنه بإنعام النظر في شخصيته لا يجد المرء مجالا لتبرئته إلى هذا الحد. فقد كان أول عضو في أسرته طُبع بالطابع الأوربي (السطحي) في تربيته وأذواقه، فكان في نظره إدخال جميع المظاهر الخارجية للمدينة الأوربية، مهما بلغت نفقاتها، هو عنوان التقدم والرقى الذي يصفق له العالم ويعتبره خليقا بعظمة أمير مجيد. وكان المحرك الأول له طموحه الشخصي وحب المظاهر في غير اعتدال، بدلا من أن يكون رائده النظر في رزانه إلى ما يعود على اقتصاد بلاده بالنفع الدائم؛ فأقدم على مشروعات التوسع الشاسعة الباهظة النفقات دون أى دراسة وافية مطلقا للتأكد من صلاحيتها من الوجهة العملية. ومن أثر النشوة التي غمرته بكثرة تدفق الأموال عليه في عشر السنوات الأولى الزاهرة من حكمه، صار لا يفرق بين الأوجه التي ينفق فيها هذه الأموال، سواء منها ما كان خاصا بالأشغال العامة أو إصلاح الزراعة وما كان لضم ولاية نائية في خط الاستواء، أو إنشاء القصور الجديدة وأقامة الحفلات الباذخة؛ ويقول اللورد «ملنر» في هذا الصدد انه يشك فيما إذا كان ما أنفقه اسماعيل من قروضه على الأعمال ذات النفع الدائم تعادل، بعد استبعاد ما صرفه على قناة السويس، ١٠ في المائة من جملة الديون التي ارتبط بها؛ وكل هذا في الوقت الذي كان فيه عملاؤه يسوقون الفلاحين ويرهقونهم بلا رحمة ولا شفقة.

ثم إن تعرض مصر للمؤثرات الأوربية مدة الخمسين سنة السابقة لذلك، مع أخذها بنظام للتربية على النمط الأوربي (في شكله)، قد أحدث بالبلاد طائفة صغيرة من الشبان ذوي المبول الحديثة، وهم فئة «الأفندية». وقد

(١) هذا هو الرأي الذي يقول به «ب كراييت» (P. Crabites) في كتابه «Ismail

« the Malignant Khedive » وكذا (محمد رفعت بك) في كتابه « Ismail the Magnificent » - الفصل الثالث



أشرب هؤلاء الشبان عن طريق دراستهم بعض الآراء الوطنية الحرة المنتشرة إذ ذاك في غربي أوروبا، وانتعشت فيهم هذه الروح بتأثير « السيد جمال الدين الأفغانى »، وهو داع من دعاة الإصلاح نادى بتحرير جميع الشعوب الإسلامية من النفوذ الأوربي وما يتبعه من استغلال، واتحادهم جميعاً تحت لواء خلافة واحدة قوية. وكان قد ابعده من الإستانة فى سنة ١٨٧١؛ فأقام فى القاهرة وظلّ ينشر فيها تعاليمه مدة ثمانى سنوات. يضاف إلى ذلك أن مشروعات اسماعيل الخاصة بالاشغال العامة، مع ما أتت به من الفائدة الكبرى فى تحسين مواصلات البلاد وإنتاجها وتجارتها<sup>(١)</sup>، لم تعد بفائدة تذكر على السواد الأعظم من أهل البلاد الذين يقع على عاتقهم العبء الأكبر من تلك الضرائب الفادحة، التى بلغ مقدارها فى عام ١٨٧٥ خمسة أمثال ما كانت عليه فى سنة ١٨٦١. وبذلك سرى تيار باطنى شديد من السخط الشعبى، انضم تأثيره إلى نقد دعاة الوطنية الناقمين على اسماعيل، لمحabbاته الأوربيين ولسياسته المالية المؤذنة بالخراب، وتفضيله العناصر التركية الشركسية التى خلفها عهد المماليك على المصريين الذين هم أهل البلاد، وتمثل ذلك بوجه خاص فى حصره العناصر الوطنية فى الجيش فى المراكز الصغرى، مما كان له أكبر أثر فى إثارة سخطهم؛ فظهرت أول جريدة للحركة الوطنية فى سنة ١٨٧٧، وأخذ الشعار « مصر للمصريين » يدوى لأول مرة فى الآذان.

---

(١) زادت جملة السكك الحديدية فى عهد اسماعيل إلى ما يقرب من خمسة أمثال ما كانت عليه عند بداية حكمه، وازدادت التلغرافات إلى عشرة أمثالها تقريباً، وتقدمت عمال البريد تقدماً عظيماً. وارتفعت الصادرات المصرية بنسبة ٥٠ فى المائة، كما ارتفع عدد سكان مصر فى مجموعها فى المدة من ١٨٤٨ إلى ١٨٨٢ بنسبة ٥٠ فى المائة، وامتازت فى ذلك الاسكندرية فإن عدد سكانها الذى زاد إلى نحو عشرة أمثاله من أول القرن إلى منتصفه، قفز مرة أخرى بما يعادل ٦٠ فى المائة بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٨٢.

وفي سنة ١٨٧٨ شُكِّلت وزارة برياسة «نوبار باشا» الأرمني، ومن بينها وزير بريطاني للمالية وآخر فرنسي للأشغال العامة؛ فكان من بين ما أصدرته من القرارات لتخفيض المصروفات توصلاً لتوفير المبالغ المستحقة لدائني مصر، قرار كان له أقصى وقع في النفوس، وهو تخفيض عدد رجال الجيش إلى ١١.٠٠٠ بعد أن كان أقصى حدوده ٨٠.٠٠٠، وقد أحيل بمقتضى ذلك ألفان من الضباط إلى الاستبداع (بنصف مرتب) دون تسوية ما تأخر لهم من الرواتب عن مدة طويلة. وقد أثار ذلك بطبيعة الحال سخطاً شديداً، وقام بسببه هياج بين الضباط عام ١٨٧٩ أفضى إلى سقوط الوزارة. فارتاب المراقبان البريطاني والفرنسي في الأمر، وظنّا أن هذه المظاهرة إنما قامت بإيعاز من إسماعيل نفسه لما يحمله في نفسه لحكومة نوبار باعتبار أن في قيامها أفيئاتاً على سلطته الشخصية. لذلك طلبت الدول إلى السلطان عزل إسماعيل، وأن يولي مكانه ابنه «توفيق» المعروف بروحه الودية، مع إعادة المراقبة الشائنة وجعلها أكثر نفوذاً من قبل. وقد أقامت هذه المراقبة الشائنة خطتها المالية على أساس، وإن كان سليماً من الوجهة المالية، قد بلغ منتهى الصرامة بالنسبة للسواد الأعظم من أهل البلاد أي الفلاحين الذين يحملون أكبر عبء من الضرائب والذين لم يُبق فيهم الفقر رَمَقاً، فجعلت رائدها «الأيطاب الدائنون بأي تضحية إلا بعد أن يقدم المدينون كل تضحية معقولة».

وقد استمرت روح الاضطراب الوطنية تجري مجراها دون أن يقوم الخديوى الجديد، ضعيف الإرادة، بوقف تيارها، إلى أن كان شهر سبتمبر من سنة ١٨٨١، إذ قامت مظاهرة حربية على رأسها «القائمقام عرابي»، وهو ضابط مصري من عنصر الفلاحين كان قد قام بدور ثانوي في هياج سنة ١٨٧٩ وأصبح الآن الزعيم المختار الممثل لصغار الضباط المصريين العنصر في حركتهم ضد رؤسائهم الأتراك الشراكسة. فاستطاعت المظاهرة حمل الخديوى على

تأليف وزارة وطنية جُعل فيها « عرابي »، وكيلا لوزارة الحرية . وكان لنجاح هذه الحركة الوطنية أكبر أثر في مجلس الأعيان<sup>(١)</sup> ، الذي لم يكن له من قبل أى سلطة سياسية ، فاندفع الآن في تيار الوطنية وادعى لنفسه حق فحص ميزانية الدولة ، غير مبالٍ ببيانات المراقبين الماليين الأجنيين واحتجاجاتهما . فقلقت لهذا التشبث بالحكومة الفرنسية ، التي طالما تحمست في سبيل المحافظة على مصالح حملة سندات الدين ، وقد كان معظمهم من الفرنسيين ، واقترحت على الحكومة البريطانية أن تشتركا في التدخل في شئون مصر تدخلا مسلحا . وقد أبدت حكومة الأحرار في بريطانيا فتورا نحو هذا التدخل العنيف في شئون بلاد مستقلة استقلالاً اسمياً، غير أنها لما وجدت أن مجرى الأمور في مصر لا يشتر بشيء من تحسن الأحوال انتهى أمرها بقبول الاقتراح الفرنسي في يناير سنة ١٨٨٢ . إلا أنه قبل أن تُتخذ إجراءات ما في الأمر سقطت الحكومة الفرنسية بسبب من الأسباب الداخلية ، وأبدت الحكومة التي خلفتها ردداً عجيباً في موضوع مصر . وفي شهر فبراير تولت الأمور في مصر حكومة وطنية لحماً ودماً ، وكان فيها « عرابي » هذه المرة وزيراً للحرية . فرسم عرابي خططا لتوسيع نطاق الجيش ووضع القوة السياسية الفعالة في يد العنصر الوطني من الضباط المصريين . فكان لهذه الأمور وقع مزعج جدا لدى الحكومتين البريطانية والفرنسية ، فأرسلتا بالاشتراك قوة بحرية إلى الإسكندرية ، مع مذكرة منهما إلى الخديوى تطلبان فيها عزل الحكومة ذات النعرة الوطنية . وفي الوقت نفسه طلبت الحكومة البريطانية إلى الدولة العثمانية التدخل في الأمر ، وأبدت رغبتهما في إحالة المسألة المصرية بحذافيرها إلى مؤتمر دولي من سفراء الدول العظمى في الاستانة ، وكلا الموقفين يُشعر بأنه لم تكن هناك أى نية بريطانية مُبَيَّنة لضم مصر إليها

(١) المترجم — كان الاسم الرسمي لهذه الهيئة النيابية . « مجلس شورى النواب » .

ولما تمّ عزل الحكومة الوطنية أعقبته اضطرابات ذات صبغة عداية للأجانب، وقع أشدها في الإسكندرية ومات بسببه ٥٧ من الأوربيين و ١٤٠ من المصريين . وأخذ عرابي يزيد في تحصين قلاع الإسكندرية ، احتياطاً ، على ما يظهر ، لما عسى أن يحدث من نزول قوات الأسطولين البريطانى والفرنسى إلى البر ، وفى يوم ٥ يوليو قررت الحكومة البريطانية المطالبة بإبطال هذه التحصينات الحربية بالإسكندرية ، مع الانذار بقيام الأسطول بتدميرها إذا لم يُجب هذا الطلب . على أن الحكومة الفرنسية امتنعت عن الاشتراك فى هذا العمل وسحبت سفنها فى اليوم السابق ليوم ١١ يوليو ، وهو الذى لما لم يتلقَ فيه الانجليز ردّاً على بلاغهم ، قاموا فيه بدكّ الحصون بوابل ثقيل من نيرانهم . ثم أمر قائد القوات البريطانية بإنزال قواته إلى البر بالإسكندرية ، وعلى مسافة ١٢ ميلاً من الثغر وجد نفسه وجهاً لوجه أمام الجيش المصرى المتحصن فى مواضع أعدت له من قبل ، فقرر إزاء هذا الموقف القيام بحركة التفاف من جهة قناة السويس ؛ وإذ ذاك تراءى للحكومة الفرنسية الاشتراك فى العمل مع بريطانيا على أساس المحافظة على حياد قناة السويس ، غير أن المعارضة فى مجلسها النيابى أسقطت هذا الاقتراح بأغلبية ساحقة بحجة استحالة فصل موضوع القناة عن موضوع المسألة المصرية بوجه عام . وبينما كانت المناقشة حول ذلك تحتدم فى مجلس الأمة الفرنسى نزلت القوات البريطانية فى بور سعيد ، وبددت الجيش المصرى عند « التل الكبير » فى ١٣ سبتمبر ، ثم دخلت القاهرة بعد ذلك بيومين .

وفى الشهر التالى أخطرت بريطانيا الحكومة الفرنسية بعزمها على الانسحاب من المراقبة الثنائية ، ثم صدر مرسوم خديوى بإلغاء هذه المراقبة جملةً فى يوليو من العام القادم ، ومن ذلك الحين صار « إفلين بيرنج »

( Evelyn Baring ) — الذى أطلق عليه اسم «اللورد كرومر» فيما بعد — هو الحاكم الفعلى لمصر مدة أربعة وعشرين عاماً . ويقول المؤرخ الفرنسى « دِرْيُولت » ( Driault ) إن امتناع فرنسا عن الاشتراك فى العمل كان «لرغبتها فى عدم صدم الشعور القومى المصرى ، الذى كانت تعتقد وقتئذ أن فيه من المقدرة على المقاومة أكثر مما حصل فعلاً» . على أننا قد رأينا أن رأى العام الفرنسى لم يعترض فى الثمانى والعشرين سنة السابقة لذلك على الاستغلال المطرد لعدم خبرة حكام مصر ، لما فيه من الفائدة الغالبة للدائنين الفرنسيين ، ولا على إرهاب الفلاحين المصريين فى سبيل تدبير الفوائد المستحقة للرايين<sup>(١)</sup> . والواقع أن إحجام فرنسا كان نتيجة للتردد المستولى على حكومتها وضعفها السياسى الشامل فى عهد الجمهورية الثالثة . والامر الذى لاشك فيه أن رأى العام فى فرنسا لم يغتفر قط لبريطانيا انفرادها بالعمل فى الوقت الذى أحجمت فيه هى ، وظلّت مدة اثنين وعشرين عاماً تبذل جهوداً مريرة لعرقة كل مجهود إيجابى من جانب بريطانيا فى سبيل إصلاح وإنعاش الحالة الاقتصادية للشعب المصرى .

وبمحاكمة عرابى ونفيه من مصر قضى قضاء مُبرماً على أول حركة وطنية قامت بمصر<sup>(٢)</sup> ، وقد كانت نية الحكومة البريطانية الخالصة فى أول الامر — بموافقة « بيرنج » — أن تنسحب من مصر بمجرد توطيد سلطة الخديوى : يتضح ذلك جلياً من البرقيات التى تبودلت إلى شهر يناير سنة ١٨٨٤ بين

(١) نقلا عن كتاب « Modern Egypt, 28 ff » تأليف اللورد كرومر .

(٢) ان حكم الكتاب المصريين على حركة عرابى وصحبه قد يختلف باختلاف الجوى السياسى فى زمانهم . فأنه منذ أن قامت الثورة العسكرية فى مصر عام ١٩٥٢ صارت حركة عرابى ينظر إليها بعين الرضا أكثر مما كان الأمر فى عهد اخلاف الخديوى الذى شق عليه عرابى عصا الطاعة .

وزارة الخارجية و«بيرنج»<sup>(١)</sup>، وحتى في سنة ١٨٨٧ كانت الحكومة تتفاوض مع الدولة العثمانية على الانسحاب من مصر في بحر ثلاث سنوات، بشرط ألا يهدد سلامة مصر عامل ما من الداخل أو الخارج. ومن مخريات الأحداث أن الحكومة الفرنسية عارضت هذا الاشتراط، فكان ذلك السبب الأعظم في فشل هذه المفاوضات وإسفارها عن لا شيء. ويرجع السبب الرئيسى في استمرار الاحتلال البريطانى إلى قيام مسلمى السودان في سنة ١٨٨١ بثورة ذات صبغة دينية بقيادة «محمد أحمد»، الدنقلى المولد والذي تسمى باسم «المهدى»، ضد ظلم المصريين الصغار وسوء حكمهم، وإلى إفناء الثوار للجيش المصرى التى خرجت بقيادة الإنجليز للقضاء على هذه الحركة. فاستولى على بريطانيا إزاء ذلك شعور بأنه ليس فى وسعها ترك مصر معرضة لهذه الجموع المتعصبة، الذين لم يكن من المستبعد قيامهم بغزو مصر بعد أن تقوض سلطانها بينهم، لما يجره ذلك من الخطر على مواصلات بريطانيا العاهلية. ثم إن مقتل «الجنرال غردون» (General Gordon) بالخرطوم عام ١٨٨٥ أثار فى بريطانيا عاصفة من الشعور الوطنى أصبح معه من المستحيل على الحكومة سحب قواتها من مصر.

وقد أفسح انهيار الحركة الوطنية مجال العمل أمام اللورد كرومر نحو عشرين عاما قام فيها بإعادة تنظيم الشؤون المالية والنهوض بالتقدم الاقتصادى بمصر، وذلك بمعاونة إيجابية من المصريين، عدا شيء من المقاومة كان يديه خديوى مصر الشاب، صلب الرأى، «عباس الثانى»، الذى تولى أريكة مصر عام ١٨٩٢، هو ومستشاروه، لما كانوا يشعرون به من الغيرة من سعة نفوذ كرومر.

(١) عن «Lord Zetland, Lord Cromer» — ص ٨٨

وإن ما تمّ في هذه المدة ، من إعادة الثقة المالية لمصر ، إلى زيادة رقعة أراضيها الزراعية في عشر السنوات الأخيرة من القرن بما يقرب من الجنس نتيجةً لإتمام قناطر الدلتا ( القناطر الخيرية ) ، إلى القضاء على ذلك الإجراء العتيق الجارى منذ أجيال بجواز العمل الإجبارى المجانى (السخرة) الذى كان إغناؤه بمثابة إعطاء الفلاحين أبسط الحقوق الأولية التى يتمتع بها الأحرار من الناس ، إلى غير ذلك من مظاهر التقدم ، يعدّ صفحة يده فى تاريخ الاستعمار البريطانى ، ولم يكن يتسنى حصوله إلا بفضل ذلك النظام الإدارى الذى استحدثه «كرومر» ، والذى لخص وصفه بأنه يتألف من «عقول بريطانية وأيد مصرية» .

ولم يكن قد توافر بعدُ لدى الطبقات العليا والوسطى من المقدرة الإدارية والاستعداد الناضج ما يكفى لتوليهم المناصب ذات المسئولية فى ظلّ هذا النظام المعقّد . فقد كان على الخديوى ورئيس وزرائه أن يقبلا على الدوام « مشورة » عميد بريطانيا وقنصلها العام ، ذى المركز المهيّب والسلطة الكاملة ، كما كان لكل وزير مصرى مستشاره البريطانى ، ولمدير كل مديرية من مديريات القطر مفتشه البريطانى كذلك ، فكان هؤلاء جميعاً ، بما لهم من الاتصال المباشر باللورد كرومر ، هم الأداة الفعالة فى تصريف شئون الحكم .

لذلك كانت الطبقة العليا ، من السلالة التركية - المصرية ، تحقّد على الإنجليز أفتياتهم على حريتهم فى تصريف شئون الحكم فى بلادهم بما يلائم مصالحهم الذاتية ، كما كانت الطبقة المتوسطة المتعلمة الآخذة فى النمو (والتي قد يقاس نموها بازدياد عدد الصحف المصرية إلى أكثر من أربعة أمثاله فى المدة من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٩) تحسد البريطانيين على تقلدهم أرقى المراكز الإدارية<sup>(١)</sup> ،

(١) قارن ذلك بالملاحظات التى أبدّاها محمد رفعت بك فى شىء من عدم التحفظ . op. cit.

وتشعر بالاهانة مما تراه من ابتعادهم ، نتيجة لما ينتاب الكثير من الانجليز عادة من الشعور الفاتر والتحفظ في حضرة الغرباء والأجانب . وقد كان الفرنسيون يذكرون نار هذه المكاره إلى حد ما ؛ إذ كانت الطبقة الراقية من المصريين لا تزال ترسل أبناءها إلى فرنسا لإتمام دراستهم ، فضلا عن أن نظام المدارس الثانوية المصرية بحالتها وقتئذ كان مستقي من النظم الفرنسية . وقد كان مساس الحاجة إلى المحافظة على رضا الدول ذات الامتيازات عن مركز بريطانيا الواقعي في مصر والحرص على عدم قيامهم بشيء يذكر من التدخل في الحالة الدولية الراهنة فيها ، مدعاة لابتعاد «كرومر» عن منافسة الفرنسيين في شيء يذكر مما كان جوهره في أيديهم من التعليم العالي والدعاية الثقافية والسياسية ، حتى لو سمحت بذلك سياسة الحكومات المتعاقبة في بريطانيا بالنسبة لعدم التدخل في شئون التعليم . ولما قام «كرومر» في نهاية الأمر بوضع نظام جديد للتعليم ، كان رائده فيه المنفعة المحضة وهي إعداد طائفة من صغار الموظفين المصريين للقيام بالأعمال الإدارية ، دون مراعاة لأي غرض ثقافي أو سياسي <sup>(١)</sup> .

ثم أتى الدور الثاني من الحركة الوطنية المصرية الذي كان رسوله ذلك الشاب طالب القانون المصدور «مصطفى كامل» . ولا غرابة أن كان أول ظهوره في إحدى الدوائر المعادية لبريطانيا في باريس ، حيث لقي تشجيعاً لإلقاء خطابه النارية الأولى ضد الاحتلال البريطاني . وعند عودته إلى مصر حوالى سنة ١٨٩٥ أسس «الحزب الوطنى» ، وأنشأ جريدة له ، وافتتح مدرسة لنشر عقيدته السياسية بين الشباب . فلَمَّا تألف «الاتفاق الودى» بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ أتى صدمة لحركة الوطنيين ، إذ لم يعد في وسع الفرنسيين

(١) قارن بذلك ما جاء بكتاب «Lloyd» : op. cit الجزء الأول ، الفصل ١١



أن يقوموا علناً بأى تأييد لأعداء بريطانيا في مصر ؛ غير أن الهزيمة التي أوقعتها دولة اليابان الآسيوية بروسيا ، التي هي إحدى الدول الأوروبية العظمى والتي طالما عملت باستمرار على انتقاص عظمة « ديار الإسلام » ، ألقت في قلوبهم شجاعة كبيرة ، والتهبت هذه الشجاعة إلى حد السعير عام ١٩٠٦ ( على إثر حادث « دنشواي » ) من جرّاء ما عُبِّرَ عنه بأنه « الوحشية التي أملاها الذعر » ، وهو مابدا من الإدارة البريطانية في العقوبة التي أنزلتها - أثناء غياب كرومر بالاجازة - بأهل قرية « دنشواي » جزاء هجومهم الفتاك على بعض الضباط البريطانيين الذين قاموا بإطلاق بنادقهم خطأ على حمام أليف يملكه الأهلون . وفي العام التالي اعتزل « اللورد كرومر » منصبه الرفيع بعد أن شغله هذه المدة الطويلة .

ولم يكن « كرومر » بالرجل الذي يحرك عاطفتهُ الادعاء من أصحاب الحركات الرخيصة ، كما أنه عندما تقدمت به السن لم يعبأ بتشبّث الشباب ، ولم يفتنه في آخر تقاريره السنوية أن يتناول مواضع الضعف في الحركة الوطنية ، فقال : « لا وجه للاستغراب مطلقاً في أن يبدأ المتعلمون من الشباب المطالبة في ضجيج بزيادة نصيبهم عن قبل في حكم بلادهم وإدارة شئونها . وليس أبعد عن مظاهر الكرم من عدم الاعتراف إلى حد ما بهذه الأمانى العادلة ، ولكنه في الوقت نفسه ليس أبعد عن الحكمة من الإحجام ، في هذا الدور المبكر من الحركة الوطنية ، عن توجيه نظر كل راغب في الإنصات لصوت العقل إلى الحدود التي يجب أن تقف عندها هذه الأمانى في الوقت الحاضر ... فإن منهج الحزب الوطني يستحيل تحقيقه الآن ، بل إنه يُشكّك كثيراً في أنه بشكله الحالي يتسنى تحقيقه في أى وقت مطلقاً .. والواجب على كل حال أن أتمحى تماماً عن الاشتراك في تأييد اقتراحات قد يكون من وراء العمل بها - في رأيي - ظلم صارخ ، لا يقف حده عند المصالح الأجنبية الكثيرة التي تتأثر بها ، بل

يتناول أيضاً أولئك الاثنى عشر مليوناً من المصريين الذين قضيت زهرة حياتهم في سبيل ترقية شئونهم الأدبية والمادية . « ففي حين أن « كرومر » لم ينكر أن الحكم الذاتي هو الهدف النهائي الذي يجب أن تبلغه حركة التطور السياسي في مصر ، كان كثير الشك في كفاءة الإدارة المصرية ، فضلاً عن أن « المصالح الأجنبية الكثيرة » التي كانت تختلج في ذهنه لم تكن مقصورة على ذلك الجزء الأجنبي من السكان وقدره  $\frac{1}{4}$  ٢ في المائة ، بل كان يرمى أيضاً إلى أن ٧٨ في المائة من دين مصر العام ورءوس أموال الشركات المساهمة كان في أيدي أجنبية . ومن هنا كان تفضيله — على ما فيه من قلة تقدير للقوى النفسية التي تولدها العاطفة الوطنية — لسن « دستور يستطيع به جميع سكان مصر على اختلاف عناصرهم العالمية ، سواء منهم المسلمون والمسيحيون ، الأوربيون والآسيويون والافريقيون ، الاندماج في كتلة واحدة تتمتع بالحكم الذاتي » .

وقد قام « كرومر » بتشجيع حزب اصلاحي حديث النكوين ، وهو حزب الأمة ، أوحى بروحه ذلك المصلح الديني الفذ الشيخ محمد عبده ، الذي يعدّ على الأرجح أول مفكر عظيم أنجبه الشرق الإسلامي منذ أيام « الغزالي » . كما أنه قبل اعتزاله بقليل وافق على تقليد منصب وزير المعارف ( التربية والتعليم ) لأحد أعضاء هذا الحزب الخليقين بأن يُركن إليهم : ذلك هو « سعد زغلول » .

وخلف كرومر « السير إلدن غورست » ( Sir Eldon Gorst ) ، وقد كان من قبل أحد الذين عملوا تحت رياسته وأبدا في ذلك امتيازاً عظيماً : غير أنه عندما عاد إلى مصر عام ١٩٠٧ لتولي منصبه كان مزوداً بتعاليم جديدة « حاسمة » إن لم تكن محددة بالضبط في مفصلاتها ، ترمى إلى إجراء اصلاحات سياسية جديدة في مصر . فقد كانت الانتخابات العامة البريطانية التي أجريت في عام ١٩٠٦ قد أتت بحكومة من « الأحرار » ، بعد أن تاه حزبهم

في دياجير السياسة مدة عشرين عاما، وكان بين أعضاء هذه الحكومة نسبة كبيرة من «الرادكاليين»، (الاصلاحيين) الذين تغلب عليهم العواطف الإنسانية ويعتبرون أن الحكم الدستوري النيابي دواء شامل لكل داء في العالم. وقد اُخصت الإرشادات التي زُوِّد بها «غورست»، وقتئذ بأن «يرُخى من قبضة الرقابة البريطانية ويعطى الحكومة المصرية حرية أكثر من قبل في شئون الإدارة وسياسة الحكم ولو ضُحى في سبيل ذلك بشيء من مستوى الاجادة المنشودة، وأن يساعد الشعب المصري على أن يتعلم بنفسه الدروس الأولى في الحكم الذاتي التي لا يمكنهم تعلُّمها إلا بتحملهم شيئاً من التبعية مهما كان طفيفاً». <sup>(١)</sup> على أنه لم يُقصد بذلك أن يكون منهج العمل الاستسلام على طول الخط. لدعاة الوطنية، وإن كان غلاة المقاومين للروح الجديدة قد مثلوه على هذه الصورة امام أعين الرسميين وغير الرسميين من الجالية البريطانية بمصر. وقد صرح «غورست» في أول تقاريره السنوية بأنه «إلى أن يحرز القوم تقدماً يفوق بكثير المستوى الحالي من الناحيتين الخلقية والفكرية، يكون إنشاء الهيئات النيابية بالمعنى المفهوم في إنجلترا مجلبةً للضررة أكثر من المنفعة، ويرجع إلى الوراء بخطة الاصلاح الاداري الحالية». وعلى ذلك سعى سعيه لكسب معاونة الخديوى «عباس الثاني»، وقد صار يومئذ رجلاً في الخامسة والثلاثين من عمره، ليكون بمثابة قوة لحفظ التوازن على رأس هرم السياسة المصرية، ورسم خطة لتقوية قاعدة هذا الهرم باجراء توسيع إنشائي في سلطة مجالس المديريات، التي كانت إذذاك محدودة جداً. ومتى تمت تقوية المبنى من أسفل وتثبيتته من أعلى على الوجه المتقدم انفسح المجال أمام هيئة التشريع المركزية للأخذ بأسباب النمو في المسئولية وتوخي الحكمة.

على أن ذلك لم يقدر له أن يكون . فان « ثورة تركيا الفتاة » التي قامت سنة ١٩٠٨ أرغمت السلطان على إعادة الدستور الموقوف منذ عام ١٨٧٦ ، وفي نشوة الإشادة بالمبادئ الحرة أعلنت الثورة أن جميع الشعوب التابعة للدولة العثمانية سواء . فتولدت بذلك ، عن طريق التجاوب ، حركة حماسية شديدة بين دعاة الوطنية المصرية ، أفضت إلى هياج عنيف جامع . وبلغت الحركة قممها في عام ١٩١٠ بمقتل رئيس الوزراء القبطي <sup>(١)</sup> « بطرس غالى » ، الذى كان قد أتى فى ثلاث مناسبات من حياته بما دعا الوطنيين إلى اعتباره شديدا بالخائن « كوزلنج » ( Qusiling ) <sup>(٢)</sup> يعمل لمصلحة البريطانيين . وقد كان قاتله من النوع الذى يرتكب الجرائم السياسية عادةً ، إذ كان شابا ضعيف البنية . يكبت غضبه فى صمت ، كثير الانطواء على نفسه ، تلقى جانبا متوسطا من التعليم ثم احترف الصيدلة ومضى فيها بالإفلاس .

وفى عام ١٩١١ اعتزل « السير إلدن غورست » منصبه بعد أن أصيب إصابة قاتلة بداء السرطان وبعد أن خاب أمله من جراء فشل تجربته فى التدرج فى إنشاء الهيئات النيابية . وقد جاء فى آخر تقرير سنوى له ما يأتى : « وعلينا أن نبين للمصريين أنه ليس فى نية الحكومة البريطانية أن تسمح لنفسها بأن تُرغم على التوسع أو الإسراع فى منهجها الخاص بالحكم الذاتى بأكثر من القدر الذى تراه فى مصلحة الشعب المصرى أجمع ؛ فان الهيئات التى تنطبق عليها بحق صفة تمثيل الأمة هى بالبداية مستحيلة الوجود فى بلاد لا تتجاوز نسبة الذين

---

(١) لم يتول رئاسة الوزارة مسلم مصرى قط منذ بدأ الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ . فقد كان أحد الرؤساء ارمينيا وآخر يهوديا تركيا واثنان من العنصر التركى المسلم . وآلان كان دور بطرس غالى القبطى .

(٢) المترجم - كان « كوزلنج » رئيس وزراء النرويج خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد بالغ فى تعاونه مع الالمان بعد غزوهم لبلاده ، مما جعله مضرب الامثال فى الحياة فى مثل هذه الظروف .

يعرفون القراءة والكتابة فيها ٦ في المائة » . وقد يتساءل ناقد لماذا تمسكت بريطانيا بفرض حكمها على شعب يُظهر الناطقون بلسانه كل هذا الانكار للجميل . والحقيقة التي كانت وراء ذلك هي بالطبع أن تحوّل مشروع « الزحف الألماني نحو الشرق » ( German Drang nach Osten ) إلى عامل جدى فى سياسة الشرق الأوسط قد جعل تمسك بريطانيا بالاشراف على قناة السويس حيويًا بدرجة لم يسبق لها مثيل لمواصلاتها العاهلية . هذا فضلا عن أن مكانتها وجانبها كبيرا من رؤوس الأموال البريطانية قد أصبحت مرتبطة بمصر . ولكن ما هكذا جرت الأساليب البريطانية بالنصر يح علنا بهذه الاعتبارات المادية ( arcana imperii ) ؛ وبدلا من هذا الاعتراف كتبت جريدة « الإيسبكتاتور » ( The Spectator ) تقول : « انه يكون من التخلي غير الإنسانى عن واجبنا فى العالم أن نضحى بالفلاحين المساكين ونسمح بتعرضهم مرة أخرى لأن يكونوا فريسة لنهب المبتزين والإرهابيين » . وبمثل ذلك صرحت جريدة « التايمز » ( The Times ) على غير ما تعودته من توخى النظرة المجردة ، قالت : « إن غرض دعاة الوطنية الحقيقى هو الرجوع إلى ما سبق أن مُنيت به البلاد ، من امتياز الطبقات ، والظلم ، وفساد الحكم<sup>(١)</sup> » .

وعند قيام الحكومة البريطانية باختيار خلف للسير إلدرن غورست تحوّلت تحوّلًا عكسيًا شديدا عن سياستها السابقة ؛ شأنها فى كثير من الأحوال التى يُخفق فيها منهج من مناهجها السياسية . فبعد استشارة « اللورد كرومر » ،

---

(١) عن « Alexander, The Truth about Egypt ( 1911 ) 200, 92. » وهذا الكتاب مثال رائع لداء الخوف من المسألة المصرية ( Egyptodholia ) المستولى على أهل ذلك الوقت . وحتى فى عام ١٩٣٤ - بعد مرور سنين طويلة - كتب « اللورد لويد » يقول « كانت ههنا الأول من سنة ١٨٨٩ إلى ١٩٢٢ الاطمئنان على وجود والاستقرار الإدارة الكريمة التى ترعى شئون الجماهير المصرية ( عن كتابه Egypt since romer : الجزء الثانى )

الذى ازداد رسوخُ سوء الظن عنده عن كفاءة المصريين للحكم الذاتى ، بالنظر لما وقع من الأحداث عقب اعتزاله ، عيّنت ذلك الجندى الشديد المراس « اللورد كيتشار » ، الذى كانت الهيئات السياسية الغربية فى نظره منبع خطر واضح للشعوب الشرقية ؛ وقد قال مرة « إن الروح الحزبية بالنسبة لهم كالشراب القوى المفعول بالنسبة لأهل أفريقيا الذين لم يعرفوا المدنية . . . . . » وأن تقدم السواد الأعظم من الشعب فى المستقبل رهن بتحسين أحوال الزراعة ، تلك الأحوال التى تعدّ ، مع تقدم التعليم ، الخطوات الجوهرية فى سبيل ترقية الشعب من الناحيتين المادية والأدبية . وقد صرّح فى تقريره السنوى عن سنة ١٩١٢ بأنه يعترض أشد الاعتراض على تقديم أى تشجيع « لمن يستعملون بالفئات السياسية » ، وفى القانون النظامى الذى استصدره فى سنة ١٩١٣ عمد إلى تغيير نظام تشكيل الهيئات التشريعية الموجودة يومئذ بحيث يضمن فى تشكيلها أن تكون ممثلة تمثيلاً وافياً لأهل البلاد المشتغلين بالزراعة : « أما أولئك المتطرفون الصاخبون ، وعناصر التأثير السياسى الخارجية ، فيجب إبعادهم عن الجمعية التشريعية إذا كان يراد بها حقاً أن تكون ممثلة للجماهير الشعب الكادحين الذين لا يسمع لهم صوت » .

وفى الوقت نفسه قامت الإدارة بتدبير زيادة مياه الري استعداداً للتوسع فى الزراعة بتعلية خزان أسوان ، وعملت على حماية صغار الملاك من ضياع أملاكهم بسبب الاستدانة ، وذلك باستصدار قانون « خمسة الأفدنة » . وقد كان من هبة كدشنر المقرونة بماضيه المجيد ، ومن قوّة شخصيته ، خير كفيل بإعادة الهدوء السياسى إلى حدّ يذكر ، كما أن تنفيذ سياسته الزراعية بعزم وحزم عاد على البلاد بالتقدم وأكسبها عوامل الثقة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات للجمعية التشريعية على مقتضى القانون النظامى الجديد ، مضت الجمعية الجديدة فى إقامة العقبات الناجمة عن الانشقاقات الحزبية .

ثم وقع اصطدام بين الإدارة وسعد زغلول؛ وكان هذا قد أبعد عن عضوية الوزارة نتيجة لما جرّه من معاداة الخديوى له، وصار زعيم المعارضة الوطنية تلتفّ حوله كتلة قوية من الأتباع، ولم يفضّ هذا الاصطدام سوى نشوب الحرب العالمية الأولى.

وفضلاً عن ذلك، قد تقهقرت أعمال الإدارة في نوعها بسبب الطرق التي انتهجها «كتشنر» من الاستئثار بالسلطة، والرغبة عن قبول المشورة، وبعض عوامل أخرى شخصية تأثر بها من قبل، وقد اعتزل العمل نتيجة لذلك نفرٌ من أكفأ الموظفين البريطانيين الذين كانوا في خدمة الحكومة المصرية، وحلّ محلّهم من هم أقلّ منهم جدارة؛ ففي حين أن عدد الموظفين البريطانيين قد زاد زيادة سريعة على ما كان في عهد كرومر، نرى أن مستواهم كان في انخفاض مستمر. وقد قيل أيضاً إن «كتشنر» لم يكن دائماً موفقاً في اختياره لمستشاريه ومعاونيه المصريين<sup>(١)</sup>. وقد رأى أحد المعاصرين الذين كانوا يرقبون الحالة في حياد ما كان يمكن حتماً تحت هذه المظاهر من أخطار فقال: «إن الهدوء الظاهري إنما هو مظهر للسخط المكبوت — هو حنق على حكومة الاحتلال وفقدان ذريع لكل ثقة فيها. وإلى الآن لم تفلح الحكومة قط في جعل نفسها محبوبة أو على الأقل مقبولة لدى الشعب المصري، بل إنها على العكس موضع ريبته، مثيرة لكرهه، فالشعور الوطني المضاد للاحتلال قوى جداً على الرغم من المحاولات الحازمة لمحو كل أثر للحرية في إبداء الآراء السياسية، كما أن تكيم أفواه الصحافة بالجملة لم يقتصر أثره على اختمار السخط الباطني في نفوس الغالبية الإسلامية، بل إنه نفر منا أيضاً فريق الأقباط الذين كانوا إلى الآن على الولاء

(١) عن كتاب (Independent Egypt) الأمين يوسف ص ٥٣

لنا ، <sup>(١)</sup> . على أن دخول الدولة العثمانية الحرب أعقبه اعلان الأحكام العرفية في مصر . فوُقت المسألة بحذافيرها من الناحية السياسية ، وتوغل السخط الباطني في شق طريقه إلى الأعماق ، حيث مضى في أدوار العفن والتفحيع إلى أن انتهى الاقتتال العالمي .

\*\*\*

حدث خلال ما تقدم ذكره أن زعماء الوطنية في سوريا ، على الرغم من عدم تمثيل العناصر العربية تمثيلاً كافياً في « لجنة تركيا الفتاة للاتحاد والترقي » ، قد وجدوا في نجاح الثورة التركية أكبر مشجع لهم ، فأسسوا في الاستانة ( اسطنبول ) في سبتمبر سنة ١٩٠٨ جمعية تسمى « الإخاء العربي العثماني » ، ترمي إلى اتحاد جميع شعوب الدولة في ولائهم للسلطان ، وحماية الدستور السماح الجديد . والعمل على تحسين حال الولايات العربية على أساس من المساواة الحقيقية ، إلى غير ذلك .

غير أن محاولة السلطان عبد الحميد القيام بحركة رجعية للقضاء على الثورة التركية عام ١٩٠٩ أفضت برجال « تركيا الفتاة » إلى اتخاذ إجراءات جديدة لصون الأمن ، كان من بينها تحريم جميع الجمعيات التي تؤلفها عناصر غير تركية . فأغلقت ابواب جمعية « الإخاء » واضطر زعماء الوطنية العرب إلى التوارى والجنوح إلى الخفاء في مواصلة نشاطهم السياسي . فكانت أولى جمعياتهم السرية الجمعية « القحطانية » ، وقد حُلَّت بعد عام واحد خوفاً من بلوغ أمرها إلى الآثارك . ثم أُلقت في باريس « الجمعية العربية الفتاة » : ألفها سبعة من الطلبة المسلمين ، كان من بينهم « جميل مردم » ( الذي صار فيما بعد رئيساً لوزراء سوريا ) و « وعوني عبد الحميد » ( وهو الآن « الزعيم السياسي » بين عرب

(١) عن مجلة ( Asiatic Review ) لا بريل سنة ١٩١٤ ، كما نقله Lothrop Stoddard في كتابه ( The New World of Islam ) - ١٥٤٢



فلسطين) ؛ وكان غرض الجمعية تحقيق استقلال العرب وتحريرهم من الحكم التركي ومن كل حكم أجنبي ، فتمت الجمعية ونظمت في باريس عام ١٩١٣ مؤتمراً ظل منعقداً ستة أيام وحضره أربعة وعشرون مندوباً (من بينهم أحد عشر مسيحياً) ، ومعظمهم من سوريا والعراق . وكان من بين مندوبي العراق « توفيق السويدي » الذي صار فيما بعد رئيساً لوزراء العراق . وقد أعرب المؤتمر عن الرغبة العامة في بقاء الولايات العربية داخل الدولة العثمانية بشرط ضمان الحكم الذاتي لها ، وأكد أهمية منع الدول الأوروبية من التدخل في الأمر . وفي السنة نفسها نقلت الجمعية مقرها إلى سوريا ، وكان عدد أعضائها إذ ذاك قد أربى على ٢٠٠٠ عضو معظمهم من المسلمين ، ومن بينهم « شكري القوتلي » و « فارس الخوري » ( وقد صار أولهما فيما بعد أول رئيس لجمهورية سوريا المستقلة استقلالاً حقيقياً ، كما صار ثانيهما أول ممثل لها في مجلس الأمن ) .

ولم يخلُ العراق أيضاً من حركات الهياج الوطني داخل حدوده . فقد أنشئت في بغداد جمعية وطنية لطرد الأتراك وتأسيس حكومة ذاتية ، وكان من بين أعضائها ما يفوق المائة من ضباط الجيش ، وكثير من الأعيان . كما كان من أعضائها الذين خانهم الحظ بوصول أمرهم إلى علم ولادة الأمر الأتراك « حمدي الباشا جى » ( الذي تولى رئاسة الوزارة العراقية في أوائل سنة ١٩٤٦ ) . وفي شهر مارس من سنة ١٩١٣ عقد أعيان أسنفل العراق وما جاوره مؤتمراً في بلدة « المحمرة » في الأراضي الفارسية ، للعمل على تحقيق الاستقلال للعراق والبلاد العربية التابعة لتركيا ، وفي نوفمبر من ذلك العام اتصل زعماء حركة العراق بالأمير الشاب « عبد العزيز بن سعود » ، وكان قد صار سيّد « نجد » واتخذ لها ثغراً على الخليج الفارسي ، وفتحوه في أمر حركتهم . فأبدى عطفه على الحركة ولكنه لم يعدهم بالقيام في ذلك الوقت بأي عمل ، لاضطراره إلى التزام السكون بسبب مركزه الإستراتيجي من عدوه الوراثي المناصر للأتراك

والذى يجاوره من الشمال ، وهو « أمير جبل شمر » .

وكانت بعض الأنباء قد وصلت إلى علم الأتراك عن نمو هذه العاطفة الوطنية المعادية لهم ، وحاولوا تمزيق كل من حركتى سوريا والعراق بعرض بعض المناصب السياسية السامية على نفر من الزعماء الظاهرين فيهما . ومع أنه قد تمَّ إغراء القليل منهم بهذه الوسيلة ، فإن الأتراك لم يُبدوا أى استعداد للنزول عن شيء من أركان الحكم الذاتى يكفى لاسترضاء أعيان العرب ذوى الاطلاع السياسية الذين كانوا إلى هذه الآونة هم وحدهم الباعثين الأصليين لهذه الروح الوطنية .

وحدث خلال ذلك أن ضابطاً عربياً شاباً يدعى « عزيز على المصرى » ، كان قد أظهر امتيازاً فى خدمة الجيش العثمانى ثم استقال من منصبه لشعوره بأن رجال تركيا الفتاة لم يقدرُوا خدماته حق قدرها ، وأسس فى أوائل عام ١٩١٤ جمعية تسمى « العهد » لتحلَّ محل الجمعية « القحطانية » التى زالت من الوجود . ولما كان كل أعضائها تقريباً من ضباط الجيش العرب ، كانت الغالبية الساحقة فيها للعراقيين ، إذ كانت مجموعة العراقيين فى الجيش العثمانى اكبر من أى مجموعة عربية أخرى . وقد أنشئ فرع للجمعية فى بغداد وآخر بالموصل ، وقد قيل ان جملة أعضائها فى كافة أنحاء الدولة بلغت ٥٠٠٠ رء عضو ، وصارت هذه الجمعية بالنسبة لضباط الجيش العرب مثل « الجمعية العربية الفتاة » ، بالنسبة لعليّة القوم المتعلمين من المدنيين ، وإن كانت كل منهما لم تعلم إلى هذه اللحظة بوجود الأخرى ، ولم يقع اتصال بينهما إلا فى أوائل عام ١٩١٥ . وفى شهر يناير من سنة ١٩١٤ أمر رجال « تركيا الفتاة » ، بالقبض على عزيز المصرى فى استنبول

بتهمة محاولته إنشاء دولة عربية في شمالي أفريقيا؛ وأنه كان يأخذ الرشاش من الإيطاليين خلال حرب طرابلس عام ١٩١١، وغير ذلك. وقد حكم عليه بالإعدام، غير أن تنفيذ الحكم أجّل، ثم أطلق سراحه جملةً لا لسبب سوى وساطة السفير البريطاني في الاستانة، بناءً على إيضاحات أرسلها اللورد كتشنر من مصر.

وكانت الحركة الفكرية، بما يتبعها من الاهتمام بالشئون السياسية، قد تقدمت في ذلك الوقت في العالم العربي تقدماً يمكن قياسه بالزيادة الهائلة التي حدثت في عدد الصحف السيّارة بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٤. ففي لبنان ارتفع عدد الصحف من ٢٩ إلى ١٦٨، وفي سوريا من ثلاثة إلى ٨٧، وفي فلسطين من صحيفة واحدة إلى ٣١، وفي العراق من صحيفتين إلى ٧٠، وفي الحجاز من لا شيء إلى ٦، فبلغ العدد بذلك في جملة البلاد عشرة أمثال ما كان عليه، وهذا فضلاً عن الصحف الوطنية المتطرفة التي كان ينشرها اللاجئون العرب في الخارج والتي كانت تهرب إلى داخل البلاد عن طريق هيئات البريد الأجنبية التي كانت تستمد وجودها من الامتيازات الأجنبية، وعلى الرغم من ذلك كانت الحركة الوطنية لا تزال محصورة في دائرة ضيقة جداً: تتناول ضباط الجيش والطبقات العالية المتعلمة، ولا تكاد تمس السواد الأعظم من الشعب؛ ويمكن القول باطمئنان انه كان يربض وراء المنظر الخارجي للجمعيات السرية الكثير من المنافسات الشخصية، والخلافات الدينية، وحزازات القبائل والعشائر، وغير ذلك مما هو من طبيعة العرب التي تجعل رائداهم الاعتبار الفردية.<sup>(١)</sup> وقد زاد بالطبع من انقسام عرى القوم انعدام الصلة بينهم لسبب بطء المواصلات؛ فلم يكن بين عواصم الولايات والمدن

الرئيسية فيها من مواصلات السكك الحديدية سوى ما يربط دمشق ببيروت وحلب . أما وسائل الانتقال بين القاهرة وبيت المقدس ، أو بين بيت المقدس ودمشق ، أو بين دمشق وبغداد ، أو بين حلب والموصل ، فلم يكن قد وُجد منها بعد شيء أسرع من عربات الخيل أو قوافل الجمال .

على أن هذا العامل المادى فى إعاقه سير الحركة الوطنية كان يفوقه عامل آخر اتضح فى نهاية الأمر ، وهو عدم اعتدال الخيال العربى وعدم إنجابه شيئاً عملياً . فقد كان الموحى للقوم بما يرمون إليه من إنشاء دولة عربية مستقلة ما يحملونه من الذكرى عن المجد التاريخى الغابر للخلافة العربية ، فكانت وثبات خيالهم الطموح غير العملى تحجب عن أنظارهم معظم الاعتبارات الواقعية القاسية التى تحيط بالظروف الحاضرة . فكانت الدول الأوربية فى نظر زعماء الوطنية مجرد دخلاء لا يجوز لهم أكثر من مراقبة الحالة عن كئيب ، وفاتهم أن يدركوا أنه فى حالة انحلال الدولة العثمانية المرتقب سيتوقف مبلغ تحقيق الحكم الذاتى لهم لا على ما يصبون إليه من الأمانى العريضة وما يتغنون به من البيانات البليغة ، بل على مبلغ ما يستطيعون أدائه من الضغط المادى والنفوذ الذى للأثر الفعال فى الموقف ، ونسبة ذلك إلى ما تستطيعه الدول . وكانت الحرية القومية فى نظرهم ، بصفة كونهم أعضاء فى أعظم الأسر العربية ، وصولهم ، أولاً وقبل كل شيء ، إلى المناصب ذات القوة والسلطان التى كان ينافسهم فى بلوغها فى عهد الدولة العثمانية طلابها من الأتراك منافسة غير عادلة . كما أنه ليس هناك أى دليل على أنهم فى هذه الآونة أدخلوا فى منهجهم شيئاً يحتم العمل على اصلاح حال الطبقات الفقيرة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . ولا غرو ، فإن غالبيتهم كانوا يستمدون ثروتهم من امتلاكهم للأراضى ، وأن أى منهاج من هذا القبيل مآله إلى الإضرار



بمصلحتهم بسبب ما سيقنضيه حتماً من اضطراب أوضاع العلاقة بين المستأجرين والملأك .

\* \* \*

كانت مقاصد الدولة العثمانية غير مفهومة في الفترة التي لزمّت فيها الحياد من وقت نشوب الحرب في أغسطس إلى أكتوبر سنة ١٩١٤ . فأراد زعماء الوطنية من العرب استغلال هذا الموقف بالحصول على ضمانات لاستقلالهم ، غير أنهم لزموا في ذلك جانب الحيطة . وفي القرار الذي اتخذته ، اللجنة العليا للجمعية العربية الفتاة ، في سبيل ضمان الاستقلال أضافت اللجنة تحفظاً بالنص الآتي : « في حالة ظهور المآرب الأوربية بشكل ملموس ستضطر الجمعية إلى العمل في جانب تركيا ، منعاً للتدخل الأجنبي مهما كان نوعه أو شكله ، . وكذلك أصدر عزيز عزت المصري ، الذي كان يعيش إذ ذاك في مصر ، تحذيراً لقادة الأعضاء في جمعية « العهد » من أن ينساقوا إلى القيام بعمل عدائي ضد الدولة العثمانية ، لأن دخول الدولة الحرب سيعرّض ولاياتها العربية للغزو ، ولذلك يجب عليهم أن يقفوا بجانب تركيا إلى أن يحصلوا على الضمانات الكفيلة بحمايتهم من المآرب الأوربية . وهذه المخاوف التي أبدأها الزعماء الوطنيون من الأطماع الأوربية تتضح أهميتها في ضوء ما وقع من الالتحام بعد الحرب مع كل من بريطانيا وفرنسا .

وفي خلال ذلك كان « كدشتر » وسكرتيره الشرقي « رونالد ستورز » ( Ronald Storrs ) يقومان منذ فبراير سنة ١٩١٤ بمراسلة « الشريف حسين » سيد مكة ، وقد كان هذا يحكم مدينتي الاسلام المقدستين بطرق القرون الوسطى الدينية ، ويحقد كل الحق على السيادة العثمانية سعيها لتركيز سلطة الحكم الاقليمية ، ذلك التركيز الذي يجعله تابعاً للوالي العثماني المعين من الاستانة . وقد اشتدت حدة خوفه من هذه الناحية بتولي رجال تركيا الفتاة مقاليد الحكم ، ولم يصرفهم

عن تنفيذ تلك الخطة سوى مهارته في الدبلوماسية الملتوية السلبية . على أنه رأى من الحكمة أن يستعين بالسلطات البريطانية في مصر ، مع أن ولديه عبد الله وفصيل كانا شديدي الرغبة في عدم تسليم الأمور إلى « الفرنج » ، ويتمسكان بعدم الخروج علانيةً على الأتراك قبل الوقت الملائم . وكذلك لزم المفاوضون البريطانيون جانب الحيلة أيضاً طوال بقاء العثمانيين على الحياد ؛ غير أنهم خرجوا عن هذه الحيلة في أكتوبر سنة ١٩١٤ وقبلوا التعهد بوجه عام « بتحرير العرب ، والاعتراف « بالامة العربية » ، في مقابل وقوف العرب في جانبهم ضد الأتراك .

وفي الوقت نفسه اتصل كل من « ستورز » و « جيلبرت كلايتون » (Gilbert Clayton) ممثل المخابرات الحربية ، بعزيز المصري وآخرين للبحث معهم فيما إذا كان من الممكن إعلان « ثورة عربية » ، على حكم الأتراك ؛ غير أن هؤلاء الزعماء تمسكوا بالحصول أولاً على الضمانات اللازمة لاستقلال العرب ، وهو أمر لم يكن في سلطة المفاوضين البريطانيين إجابتهم إليه . وفي شهر يناير من سنة ١٩١٥ قام أحد أعضاء أسرة « البكرى » ذات الجاه النليد بدمشق ، إلى مكة في مهمة رسمية من قبل الحكومة التركية ؛ فحمل معه رسالة من « الجمعية العربية الفتاة » إلى الشريف حسين تدعوه فيها إلى تبادل الرأي معهم في تدبير ثورة عربية . لذلك أرسل الشريف حسين ابنه « فيصل » ، إلى الاستانة في رحلة ، جعل الغرض الظاهري منها تأدية أعمال رسمية وحقائقته سبر غور ميول السلطات العثمانية وزعماء الوطنية السوريين . وفي طريقه إلى الشمال قام بزيارة أسرة « البكرى » وقابل بعض الأعضاء من جمعيتي « العربية الفتاة » و « العهد » ، واعتمد عضواً في كل منهما ، وأخبرهم جميعاً بمفاوضات والده مع البريطانيين . وعند عودته إلى دمشق في شهر مايو وجد أن الجمعيتين السريتين قد أعدتا بياناً مشتركاً ، اشترطتا فيه ، لقيام ثورة عربية ضد الدولة العثمانية ،

أن تعترف بريطانيا بقيام دولة عربية مستقلة تشمل شبه جزيرة العرب (ما عدا عدن) وفلسطين وسوريا والعراق .

وفي شهر يوليو ، بعد أن صرحت بريطانيا بعزمها على الاعتراف بدولة عربية مستقلة في شبه جزيرة العرب ، أرسل الشريف حسين إلى « السير هنري مكماهون » ( Sir Henry McMahon ) المندوب السامي البريطاني بمصر مذكرة ضمّنها الطلبات الواردة ببيان دمشق ، الذي حمّله فيصل في عودته من رحلته .

وكان « قلم العرب » البريطاني بالقاهرة لا يعلم إلا شيئاً ضئيلاً غامضاً عن وجود الجمعيتين السريتين الآنفتى الذكر ، ولذلك نشأت في أذهان البريطانيين فكرة بأن مطالب الشريف حسين بشأن قيام دولة عربية كبرى هي من مجرد وحي مطامحه الشخصية ، في حين أنها كانت في الحقيقة صورة طبق الأصل من الآراء التي قامت عليها الحركة الوطنية (فيما عدا أن الزعماء السوريين لم يسلموا بصفة قاطعة بأن الشريف حسين هو الذي تتوافر فيه الشروط اللازمة فيمن يتولى « ملك هذا العالم العربي »). وقد كانت مذكرة الشريف حسين بدايةً لمراسلات « حسين مكماهون » الدائرة الشهيرة ، والتي استمرت تبادلها بينهما إلى شهر يناير من سنة ١٩١٦ . وقد عرض المفاوضون البريطانيون خلالها بعض التحفظات في سبيل صيانة المصالح الفرنسية في الجهات الساحلية من شرق البحر الأبيض المتوسط الواقعة غربى مراكز دمشق وحمص وحماة وحلب ، باعتبار أنها ليست عربية محضة ، كما عرضوا تحفظاً آخر عن المصالح البريطانية في أسفل العراق . وكان الشريف حسين يؤكد الفول بأنه إنما ينتظر الظرف الملائم لإعلان الثورة ، كما أنه اقترح بشأن موضوعي التحفظين المذكورين إرجاء البتّ فيهما إلى ما بعد انتهاء الحرب . وقد وافق البريطانيون على ذلك ؛ غير أنهم وجهوا نظره إلى أنه « عندما يتم إحراز النصر ستكون الصداقة بين بريطانيا وفرنسا أقوى وأكثر اتصالاً مما كانت عليه في أي وقت مضى » .



وفي خلال ذلك كان « جمال باشا » الحاكم التركي والقائد العام في سوريا ، بماله من سلطة الأحكام العسكرية ، قد اشتد في معاملة العرب بعد اخفاق الهجوم التركي - الألمانى الأول على قناة السويس فى فبراير سنة ١٩١٥ . وكان من قبل قد استولى على وثائق قنصلية فرنسية تدين بعض الشخصيات السورية والفلسطينية بتهمة خيانة التآمر مع فرنسا قبل الحرب : لهاون « بيكوه » ، ( Picot ) القنصل الفرنسى العام فى إعدام تلك الوثائق السرية ذات الخطورة البالغة ، (١) وتركها فى عمدة القنصل الأمريكى ، وهذا بدوره ظن بحسن نية أن البوليس التركى سيحترم عدم المساس بالأختام القنصلية . فقام جمال باشا فى سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ بإجراء سلسلة محاكمات بتهمة الخيانة قضى فيها بإعدام ٣٤ من القائمين بالحركة الوطنية ، منهم ٢٧ مسلما ، فضلا عن الحكم على مئات من الشخصيات البارزة بالإبعاد إلى جهات نائية فى الأناضول .

وفى ربيع سنة ١٩١٦ أرسلت القيادة العليا التركية قوة كبيرة منتقاة ، ومزودة بضباط ألمانين من هيئة أركان الحرب ، لتعزيز جيشهم فى اليمن بعد أن قام بطرد الحامية البريطانية الصغيرة من محمية « عدن » وأقصاها إلى قرب حدود مستعمرة عدن نفسها . فقامت القوة التركية ، واستقلت سكة الحديد الحجازية ، وعرجت فى طريقها جنوبا على « المدينة » فى شهر مايو سنة ١٩١٦ . فأحدث وصولها انزعاجا شديدا فى نفس الشريف حسين ، إذ خشى أن يكون الأتراك قد علموا بأمر مراسلاته مع البريطانيين ، وأن هذه القوة إنما جاءت لتناقشه الحساب . وفضلا عن ذلك كانت الأنباء الواردة أخيرا من الشام قد أتت بخبر آخر وأكبر دفعة من أحكام الإعدام السياسية . فاقنع « فيصل » ، مع ما فُطر عليه من التشكك ، اقتناعا نهائيا بأن لافائدة من التسوية والممارسة

---

(١) إن إهمال « بيكوه » لمسئولية بديهيه كهذه ، تلقاء من وثقوا به ، لم يفسر تفسيراً مرضياً إلى الآن .

مع الفريقين ؛ وعلى ذلك ابتدأت الثورة العربية في اليوم الخامس من شهر يونية سنة ١٩١٦ . وقد علق «اللورد وِفل» ( Lord Wavell ) على هذه الثورة بقوله « إن قيمتها للقائد البريطاني كانت عظيمة ، لأنها حوّلت امدادات وتموينات تركية كثيرة من مجراها إلى الحجاز ، وحمّت الجناح الأيمن من الجيوش البريطانية في زحفها في فلسطين ؛ فضلاً عن قضائها على الدعاية الألمانية في الجنوب الغربي من شبه جزيرة العرب وإزالتها لكل خوف من إنشاء الألمان لقاعدة لغواصاتهم في البحر الأحمر . فهذه كانت كلها خدمات عظيمة الشأن وتسأهل المعونات التي قدمت للقوات العربية من ذهب وموّن<sup>(١)</sup> ، . أما ان الثورة لم تفلح في إثارة المدنيين من أهل الولايات العربية فيرجع بعضه في الشام إلى حركة الإقحاع التركية الشديدة ، وفي العراق إلى فتور ولاية الأمر في الجيش الهندي في شعورهم نحوها وحجبهم أو إصغارهم من شأن نجاح الثورة منعاً لتشجيع فكرة الاستقلال بين العناصر العربية من الأهليين ؛ بل إن حكومة الهند كانت ترى وجوب ضم أسفل العراق إلى بريطانيا ضمّاً حاسماً ، واعتبرت أن السياسة التي اتبعها القلم العربي بالقاهرة بتشجيعه استقلال العرب هي سياسة خيالية ، وأن تأييده لقيام العرب في وجه الخلافة الإسلامية الممثلة في سلطان آل عثمان<sup>(٢)</sup> قد يكون من شأنه إثارة التسعين مليوناً من المسلمين ، الداخلين في عداد سكان الهند ، والذين قد ضاعف من ارتباطهم العاطفي بالخلافة بعدّهم المنيع عن معرفة حقيقة الحكم العثماني . وقد نعت والى الهند الثورة العربية

---

(١) عن « The Palestine Campaign » ص ٥٦ .

(٢) ان أواخر سلاطين العثمانيين ، وبخاصة عبد الحميد الثانى صاحب سياسة الجامعة الإسلامية ، قد اصطنعوا أسطورة بأن الخلافة الإسلامية التي كان زمنها القرون الوسطى قد انتقلت إليهم من آخر خلفاء العباسيين عام ١٥١٧ ،

المترجم — الحقيقة في هذا الموضوع هي بالطبع ان السلطان سليم بعد فتحه مصر أرغم آخر خلفاء العباسيين النازلين بها منذ زمن الظاهر بيبرس ، على النزول له عن الخلافة ونفاه إلى القسطنطينية .

فعلاً بأنها « مفاجأة غير سارة » ، وأن انهيارها كان يكون أقل ضرراً لنا بكثير من تدخلنا العسكرى لتأييدها .

ومن الجدير بالذكر في هذه المناسبة أن « السير رونالد ستورز » صرح بأن ما أبداه المدنيون من أهل سوريا وفلسطين من مقاومة سلبية للأتراك كاد يكون عديم الفائدة للقوات البريطانية ؛ في حين أن القائد الألماني « ليمان فون ساندرز » ( Liman von Sanders ) سجّل فيما سجّله أنه بعد انتصار البريطانيين في « موقعة غزة الثالثة » كانوا ، « في زحفهم على بيت المقدس ، يشعرون بأهم يائسون أعمالهم الحربية في بلاد مصادقة لهم ، في حين أن الأتراك كانوا بلا شك يواجهون اناساً يريدون نحوهم كل عداة » . وجدير بنا على كل حال أن نقسم إلى أي حد كانت روح القوم ناشئة عن تحمسهم للثورة العربية ، وإلى أي حد كانت نتيجة الليل الطبيعي الذي يجعل الإنسان ينحاز إلى صف الفريق المنتصر ، وبخاصة أن قوات « ألنبي » ( Allenby ) المحاربة كانت قد عظمت في هذه الآونة حتى صارت نسبة تفوّقها على قوات العدو تزيد على الضعفين . وصفوة القول أن الثورة العربية مهما قيل في أن قيمتها ، كعمالية حربية ، كانت محدودة ، فإن أهميتها في استنهاض الأمانى عند المفكرين السياسيين من العرب تفوق كل تقدير ، وقد كان لذلك من النتائج ما تجلّت آثاره عقب انتهاء الحرب مباشرة .

## الفصل السادس

### تصادم المصالح السياسية (١٩١٨ - ١٩٣٩)

كانت حرب السنوات ( ١٩١٤ - ١٨ ) أول حرب شملت العالم بأسره في الازمنة الحديثة ، وتركت الشعوب التي اشتركت فيها ، حتى « المنتصرة » منها ، منهكة في كثير أو قليل ، وقد تكشفت أمامها الأباطيل عن المبادئ التي أوهمت بأنها دخلت الحرب دفاعاً عنها . لذلك كان رد الفعل الذي أعقب الحرب حاداً جداً ، وزاد في حدته أن معظم المفكرين السياسيين لم يكونوا يتوقعونه . ففي بريطانيا ، التي تدفق فيها تيار العاطفة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ، كانت هذه الروح قد فترت قبل الحرب إلى حد كبير من جراء الأغراض غير النبيلة التي أفضت إلى نشوب حرب جنوبي أفريقيا وما أعقبها من خيبة الأمل المادية . ثم جاءت « الحرب العظمى » فتركت في الرأي العام انصرافاً عن كل سياسة أجنبية أو استعمارية تتطلب جهوداً جديدة من الأهلين بعد أن أنهكتهم الحرب ؛ ولذلك سادت جميع الأوساط روح التأييد لسياسة « التهدئة » ، وعظمت هذه الروح حتى أثرت في عقليات رجال السياسة . يضاف إلى ذلك أن رجال السياسة أنفسهم كانوا قد أرهاقوا بالعمل الثقيل المتواصل مدة أربع السنوات التي استغرقها هذا الكفاح المروع ؛ وقد اضطروا خلالها — حتى فيما جاوز كل حد مألوف — إلى أن يفضلوا ، على الاعتبارات السياسية الطويلة الأثر ، الأغراض الوقتية القصيرة المدى التي كفلت لهم وقتئذ مزايا تكتيكية عاجلة على العدو . فاضطروا اضطراباً بحكم الظروف إلى إبرام ارتباطات متضاربة ؛ فكان بعضها — في الشرق الأوسط

مثلا — مع العرب من جهة ، ومن جهة أخرى مع الفرنسيين ، أو الصهيونيين ، أو من ممتنضيات المصالح البريطانية نفسها . هذا فضلا عن أن شطراً هاماً من رأى البريطانى المستنير ، الخلق بأن يسمى «حرّاً» بأوسع معانى الكلمة لا بالمعنى الحزبى المحدود ، رأى أن منح الحكم الذاتى لكل شعب يوماً ما هو المثل الأعلى فى السياسة العاهلية مهما كان ذلك اليوم بعيداً .

إن الأمة الإنجليزية سبق لها أن حاربت دفاعاً عن استقلالها من عدوان الاسبان ، والبابا ، والاستبداد الملكى ، والفرنسيين ؛ كما أنها أبدت عطفها على حركات الكفاح التى قام بها اليونانيون والإيطاليون وشعوب البلقان فى سبيل استقلالهم ، وأظهرت رضاءها عن تدرّج شعوب «الدومينيون» (الأملاك ذات الاستقلال الداخلى) فى تولى شئونهم بأنفسهم ؛ فرأى الكثير من أبنائها الآن أن الأمانى السياسية لوطنيّ الهنود أو المصريين لها من القوة الأدبية ما يفوق مصالح بريطانيا فى تلك البلاد . ومع أن هؤلاء المثاليين كانوا أقلية فقط ، فإن غالبية الشعب البريطانى قد أبدوا ، للأسباب المتقدمة ، نفورا من فكرة الالتجاء إلى الإجراءات الصارمة للمحافظة على الحالة الراهنة فى العاهلية . لذلك استطاع الوطنيون فى الشرق الأوسط وغيره ، ابتداء من عام ١٩١٨ فصاعداً ، أن يفوزوا بتحقيق مطالب ، بطريق الضغط والعنف ، ربما فاقت ما كانوا يحققونه عن طريق المحاجة والاقناع ؛ ولأنهم لم يكونوا على علم باتجاهات رأى العام البريطانى فى عطفه على حركاتهم مع ما بها من عنف ، نسبوا كل نجاحهم لمجرد ذلك العنف ، وشجعهم ذلك على مواصلته<sup>(١)</sup> .

ومن جهة أخرى كانت بريطانيا وفرنسا ، وقد غمرهما الشعور بالقوة

(١) أنظر مقاله A. J. Toynbee فى :

خلال نشوة النصر التي أعقبت الحرب مباشرة ، قد قامت بتوسيع وتدعيم دوائر مصالحهما في الشرق الأوسط على حساب الحركات الوطنية القائمة فيه . فعملت بريطانيا ، من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٢١ على جعل حمايتها المباشرة في مصر دائمة ، مع أنها حين بسطت هذه الحماسة في بداية الجرب أعلنت أنها ضرورة مؤقتة تحل محل نظام «كرومر» الذي لم يكن لسلطانته في الحكم حد معلوم . وفي «الهلل الخصب» ، الذي تغلغل فيه نفوذ بريطانيا وفرنسا الثقافي والاقتصادي قبل الحرب ، تبلورت الآن تلك الجهود السابقة في قيامهما بفرض حكمهما المباشر على هذه الأنحاء بأسرها : الشاملة لفلسطين وشرق الأردن ، وسوريا ولبنان ، والعراق . ولم يخفف من واقعية فرض هذا الحكم اختراع «نظام الوصاية» كما كان يُظن من ظواهره . فإن نظام الوصاية لم يكن في الحقيقة سوى أكذوبة مهذبة خلقت لإرضاء «الرئيس ولسن» ( President Wilson ) وأولئك النظريين الذين أنشأوا «عصبة الأمم» ؛ وينحصر أمر قيامه في أن بريطانيا وفرنسا قرر تاما قرراته لنفسيهما من الوصاية على الشرق الأوسط في معاهدة «سان ريمو» ( San Remo ) في إبريل سنة ١٩٢٠ ، وأقرت عصبة الأمم قرارهما من باب أداء الواجب نحو إرادتهما ؛ وكان «اللورد كيرزن» وقنشد وزير الخارجية ، فلم يجد حرجاً ، في شهر يونيه من ذلك العام ، من أن يصرح أمام مجلس اللوردات بأنه من الخطأ البين أن يظن أحد أن ميثاق عصبة الأمم ، أو أى عامل آخر ، يجعل منح الانتداب متوقفاً على إرادة عصبة الأمم . إنه يتوقف على رغبة الدول التي فتحت تلك البلاد ؛ وهي التي توزع الانتدابات عليها . . حقا ان اللجنة الدائمة للانتدابات بالعصبة كان لها ، من الوجهة النظرية ، أن تسحب أى انتداب من الدولة التي ترتكب ما يستدعى ذلك ، ولكنها لم تستعمل قط هذه السلطة . كما أنه كان يحق لها أن تعلق بما تراه من النقد على تصرف أى

دولة منتدبة ، وقد قامت بذلك فعلاً في بعض الحالات ، ولكنها لم تكن لها السلطة لأن تجرى تحقيقاً في ظروف الموضوع المثار ، في مكان حدوثه بالبلاد المشمولة بالانتداب . ومن هنا استعصى عليها حمل الفرنسيين على إجابة شيء من المطالب الوطنية في سوريا في الوقت الملائم ؛ كما أنها لم تستطع إصدار أمر باتباع خطة ما أو العدول عن أخرى ما لم يثبت أن هناك داعياً لذلك يناقض أحكام الانتداب الأصلية ؛ ولما كان في حالة فلسطين بالذات قد نصّ في أركان الانتداب على الترخيص بصفة رسمية في إجراء تجربة سياسية لم تُدرس عناصرها دراسة تمهيدية كافية ، فقد اتضح في خلال عشرين سنة من بداية العمل به أنه ليس في شروطه المرونة الكافية لتفسيرها على الوجه الذي يلائم ذلك التغيّر السريع في ظروف البلاد<sup>(١)</sup> .

فليس من المستغرب إذن ، إزاء ما حصل من التدعيم للإشراف الأجنبي ، بل الضم الفعلي من جانب بريطانيا وفرنسا ، أن كان رد الفعل عنيفاً من جانب الروح الوطنية النامية في أنحاء الشرق الأوسط . وإذا أنعمنا النظر في الموضوع من هذه الوجهة ، نجد أن المدة الراقعة بين الحربين العالميتين تنقسم إلى قسمين غير متساويين ، ويختلف تاريخ الحدّ الفاصل بينهما بوضع سنوات من جهة إلى أخرى . ففي الفترة الأولى ، وهي التي أعقبت الحرب مباشرة وجرّت فيها تسوية مشاكها ، كانت الجهود الوطنية التي بُذلت في سبيل التطويح بنير الاستعمار الأوربي ، عنيفة ؛ ولجأت في بعض البلاد إلى الثوران المسلّح . أما الفترة الثانية ، وهي الخليقة حقاً باسم « ما بين الحربين » ، فكان يغلب على الهياج فيها السّمة

---

(١) بعد وقوع اضطرابات فلسطين عام ١٩٢٩ ، التي كانت نتيجة مباشرة لاصطدام الوطنيّين الصهيونيّة والعربيّة ، علقت لجنة الانتدابات المستديعة على الموضوع ، متجاهلة الحقائق الواقعية ، فقالت ان الدولة المنتدبة لو كانت قد سارت بحزم بمقتضى خطة إنشائية في مصلحة غالبية السكان الحانحين إلى السلم ، لسهل عليها مساعدتهم على اقناع الفلاحين بالزرايا المادية البديهيّة التي تعود على فلسطين من جهود الصهيونيين .

الدستورية ، وإن كان لم يخلُ الأمر فيها من بعض الحركات المسلحة . وشذت عن ذلك « فلسطين » تبعاً لظروفها المحلية الخاصة ، فقد شمل الهياج فيها الفترتين معاً ، بل لقد كان في الفترة الثانية أشد منه في الأولى ، ومع ذلك ساد فيها السكون مدة سبع سنوات ، من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٩ ، وبذلك ينطبق عليها أيضاً التقسيم آنف الذكر من هذه الناحية . ومن الملائم في كل من الفترتين أن تتفحص الموضوع في كل مملكة على حدة ، إذ أنه إلى قبيل نهاية الفترة الثانية لم يكن قد ظهر شيء يُذكر من ذلك التنسيق في الجهود الوطنية بين مختلف الممالك العربية الذي مضى في مدارج التقدم حتى بلغ قمته بإنشاء « الجامعة العربية » في سنة ١٩٤٤ .

## ١ - تسوية المشاكل بعد الحرب

كان من جراء بسط الأحكام العرفية في مصر أن سكن الهياج السياسي فيها خلال مدة الحرب ، غير أن الضرورات الحربية ، مضافاً إليها ما بدا من البريطانيين من جهل شديد ، كان لها أثر كبير في مضاعفة المظالم التي كانت تندد بها الحركة الوطنية . فقد غمر اللاد سبل جارف من البريطانيين عديمي الخبرة ، من ضباط الجيش والموظفين المدنيين ، ممن عاملوا مصر — وقد بُسُطت عليها الحماية البريطانية — معاملةً لا تختلف كثيراً عما لو كانت بلاداً محتلة لا يقام وزن يُذكر لحقوق أهلها أو رغباتهم .

فإن النقص في الأيدي العاملة وفي وسائل الحمل خلال حملة فلسطين أدت إلى تجنيد الألوف من الفلاحين في فرق الأشغال وفرق النقل بالجمال ، وإلى الاستيلاء على دوابهم . ومع أنه كان المفروض في هذه الإجراءات من الوجهة النظرية أن يُحصر ما تسببه من المتاعب في أقل حد ممكن — إذ قد حُدِدت فيها مدة التجنيد مثلاً بستة أشهر — فقد تُك الجانب الأكبر من تنفيذها ، نظراً



لشدة الحاجة إلى الموظفين البريطانيين في أعمال الجيش نفسه ، إلى الموظفين المصريين بالأقاليم والنقط المحلية ؛ وهؤلاء راعوا في التنفيذ بطبيعة الحال مصالحهم الشخصية : فالفلاح الذى يدفع لعمدة القرية ما يلزم من « البقشيش » ( الجُعل ) يُعفى من التجنيد والاستيلاء ؛ أما الفلاح الذى لم يستطع الدفع أو امتنع عنه فكان يُضم اسمه إلى قائمة المجندين للعمل مدة ستة أشهر ، عرضة للتجديد ، وتأخذ منه سلطات الاستيلاء جملة أو حماره . لذلك أفعمت نفوس الفلاحين بالشعور بالمضرة ، وزاد من استيائهم من البريطانيين ما كسبوه في عهد حكمهم من بعض الشعور بقيمة الحرية الشخصية وتحررهم من بعض ذلك الخنوع لسلطة الحاكم واحتمال الظلم في صمت .

أما سكان المدن فقد شعروا أيضاً بالسخط ، لقلة المواد المستوردة ، ولا سيما الحبوب ، التى شحّت في البلاد بسبب ما جرّته زراعة القطن الراجحة وحلولها محل زراعة الحبوب . كذلك أساء إلى شعورهم عدم مراعاة الكياسة في جميع الاكتتابات للصليب الأحمر في بلاد غالبيتها إسلامية ، وبطرق تقرب من الإجبار في بعض الجهات . هذا إلى أن المستنيرين في السياسية من المصريين ازداد سخطهم بسبب بسط الحماية على البلاد ، لما كان يُشعر به ذلك من زيادة ابتعاد الأمل في نيل البلاد الحكم الذاتي .

يضاف إلى ذلك أن نوع الدستور الذى تصوّر كبار الموظفين البريطانيين بمصر منحه للمصريين بعد الحرب تمت عنه مذكرة ، أُطلق عليها « مذكرة عن الإصلاح الدستوري » ، حررها المستشار القضاى وتسربت محتوياتها إلى صحافة القاهرة على الرغم من قيام الرقابة على النشر . وقد تجاهلت المذكرة تجاهلاً تاماً تلك العاطفة القومية التى أنعشتها الحرب ، . . . . كما أنه لم يُفقت من عدوانها مسالب الطبقات المهتمة بالسياسة ، إذ قد استعرضت المذكرة جهودهم الماضية في شكل لاذع شديد . ثم انها اقترحت إنشاء هيئة تشريع جديدة ، لم تكتف

فيما يختص بمجلسها الأعلى ( مجلس الشيوخ ) بجعل المستشارين الإنجليز والوزراء المصريين أعضاء فيه ، بل اقترحت أيضاً أن تشمل عضويته ممثلين للجاليات الأجنبية الكبيرة ، تختارهم مجموعة خاصة بهم من النخبين ، ويكونون لسان حال الجاليات فينطقون بما تتطلبه مصالحهم التجارية والمالية والمهنية .... وعلى الجملة تكون الكلمة العليا لمجلس الشيوخ في جميع المسائل المرتبطة بالسياسة العامة ؛ ..... والغرض من ذلك بداهة ضمان الموافقة على كل مآثر الحكومة البريطانية لازماً لصون سلطاتها في السيطرة على البلاد ،<sup>(١)</sup> .

فليس من المستغرب في هذا الجو المملوء بالتذمر أن كان في مقدور ( سعد ) زغلول أن يجمع ، عند اقتراب الحرب من نهايتها ، عوناً قوياً يؤيده في الحملة التي قام بها لإحداث تغيير جوهري في الوضع السياسي لمصر ؛ وبعد يومين من إعلان الهدنة قام على رأس « وفد » لمقابلة المندوب السامي البريطاني ، وأخبره أنه « بالنيابة عن الأمة المصرية بأسرها » يطالب لمصر بالاستقلال التام ، وطلب أن يؤذن له في السفر إلى أوروبا لوضع مسألة مصر أمام نظر مؤتمر السلام . وعندئذ طلب رئيس الوزارة المصرية أن يُسمح له بتأليف وفد حكومي للذهاب إلى لندن ، فأيد المندوب السامي رأيه وطلب إلى وزارة الخارجية البريطانية استقبال هذا الوفد ؛ غير أن « اللورد كيرزن » الذي كان وقتئذ وزير الخارجية بالنيابة رفض ذلك ، باعتبار أنه يولد آمالاً في مصر سيكون من المستحيل تحقيقها ، وأن حكومة بريطانيا فضلاً عن ذلك مشغولة فعلاً بنظر المسائل الكبرى المتعلقة بتسوية أمور أوروبا ، وأنه يفضل إرجاء نظر المسألة المصرية إلى أن تخف وطأة الأعمال الأكثر منها استعجالاً . على أن المسألة المصرية كانت في نظر الوطنيين المصريين أكثر المسائل استعجالاً

(١) عن « Chirol, op . cit., 145 » .

فى العالم ؛ ولما كانوا قد رأوا وفوداً من سوريا ، وبلاد العرب ، بل حتى من جزيرة قبرص ، تذهب إلى مؤتمر السلام ، فقد عللوا رفض الخارجية البريطانية بأنه دليل على أن بريطانيا تعزم فرض الحل الذى تريده هى على مصر .

عند ذلك بدأ « زغلول » حملة للاستقلال شملت جميع طبقات الأمة ؛ وحينئذ رجعت خارجية بريطانيا عن قرارها ، ووافقت على استقبال الوفد الحكومى آنف الذكر ؛ غير أن حملة زغلول كانت قد تقدمت ، وصار لها من القوة ما جعل رئيس الوزارة المصرية يتمسك بضرورة ضم زغلول إلى الوفد ومشاركته له فى المسئولية ، وإلا فإنه واثق من أن أى نتيجة يصل إليها الوفد فى لندن سيفنّدها الوطنيون فى مصر . لكن « اللورد كيرزن » لم يقبل ذلك وأعرب عن عدم استعدادده لاستقبال زغلول ، وظلت الأنباء المطمئنة ترد إليه من دار المندوب السامى بالقاهرة حتى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩١٩ ، بأن « الهياج الذى نظمه زعماء الحركة الوطنية أخذ فى التلاشى ، أو أنه على كل حال قد خمد فى معظم أنحاء البلاد . . . . . وأن زغلولا لا يثق به أحد . . . . . وأن الهياج منذ بدايته غير عنيف مطلقاً . . . . . وأن الحركة الحالية ليس لها من الخطورة ما يقارن بما كان لحركة مصطفى كامل ، وليس ثمة سبب ظاهر يدعو إلى المساس بقرارات حكومة جلالة الملك بشأن المسائل الدستورية وشأن الشكل الجديد الذى يجب أن تتخذه الحماية » .

ولما لم يُجِب رئيس الوزارة المصرية إلى ما طلبه من الدفاع عن قضية بلاده أمام مؤتمر السلام اعتزل منصبه . وكان ذلك فى أول مارس سنة ١٩١٩ . وتلا ذلك الكثير من حركات الإضراب عن العمل وقيام الاضطرابات وانتشار الهياج . وقد أشارت دار المندوب السامى إزاء ذلك بالتسك بالحزم ؛ فأقصى إلى « مالطة » أربعة من زعماء الحركة الوطنية ، منهم ثلاثة كان لهم فيما بعد شأن يذكر فى السياسة المصرية ، وهم (سعد) زغلول واسماعيل صدقى

ومحمد محمود . وسرعان ما قامت في إثر ذلك حركة ثورية بين الفلاحين بإيحاء الوطنيين من الطبقة المتوسطة : فقطعت المواصلات ، من سكك حديدية وخطوط تلغرافية وتلفونية ، في أوسع نطاق ، وأصبحت القاهرة منعزلة عن سائر أنحاء البلاد ، وصار النفوذ البريطاني في هذه الأنحاء لا أثر له . فأعلنت في بعض جهات الأقاليم « حكومات جمهورية » ؛ وحتى القرى ، أقام بعضها سلطات لها ، مستقلة بنفسها ؛ كما أن بعض الجماعات المنعزلة من الجنود البريطانية ، وكذا بعض أفراد الجاليات الأوربية ، كان نصيبها الذبح . غير أنه في مدة لا تتجاوز ٢٣ مارس تمت إعادة المواصلات الحديدية بين القاهرة والأقاليم الشمالية ، وفي بحر ثلاثة أسابيع أخرى تمكن الجيش من إعادة النظام في كل مكان تقريباً .

وعندما حاولت دار المندوب السامي إيضاح أسباب الثورة فيما بعد أبدت فروضاً وتأكيدات بأن للبُلشفيين ورجال تركيا الفتاة يداً فيها ، بل حتى لعملاء الألمان ، « الذين كانت مساعيهم واضحة للعيان » . غير أن « لجنة ملنر » ( Milner )<sup>(١)</sup> عندما درست الموضوع وضعت هذه الفروض في أوضاعها الصحيحة ، وقالت : « يظهر أن رجال السلطات الإنجليزية - المصرية كانوا في عزلة تامة عن الشعور الوطني ، ولذلك يجب أخذ هذه الأقوال بتحفظ ؛ وقد برهنوا على أنه لم يكن لديهم أى معلومات سالفة عن هذه الشئون ، وهي حال يكاد يكون من المستحيل فهم أسبابها » . والواقع أن النظام الداخلى لدار

---

(١) المترجم - « لجنة ملنر » هي لجنة أوفدتها بريطانيا إلى مصر عقب انتهاء الثورة برياسة اللورد ملنر وزير مستعمراتها وقتئذ ومن خول رجال السياسة البريطانيين ذوى الخبرة الطويلة ، للبحث عن أسباب الثورة واقتراح مآثره لاعادة تنظيم علاقة بريطانيا بمصر ، وقد قاطعوها المصريون كما سيرد في صلب الكتاب ما عدا أفراد شذوا عن الاجماع كانوا يتسللون لمقابلة أعضائها في الخفاء .

المندوب السامى كان قد أصبح غير واف مطلقاً بالقيام بأعباء المسئوليات التى ازدادت عن قبل ، فضلاً عن أن الواجبات المنوط بها كبار موظفيها لم تحدد قط تحديداً واضحاً ، ولم يكن ثمة نظام سليم للحصول على المعلومات (الاستعلامات) وترتيبها .

وفى خلال ذلك قام « لويد جورج » ( Lloyd George )<sup>(٢)</sup> باستدعاء المندوب السامى وعيّن مكانه « اللورد ألنبي » ، بطل غزو فلسطين المنتصر ، ليقوم « بتدعيم الحماية على أساس سليم عادل » . وقد اتبع المندوب السامى الجديد سياسة استرضاء نحو رجال الحركة الوطنية . فأطلق سراح الأربعة النواب المبعدين ، وانطلق « زغلول » إلى أوروبا ليضع مسألة مصر أمام مؤتمر السلام . غير أن ما أبداه من صلابة الرأى ، وعدم مقدرته على المسايرة للوصول إلى حد وسط ، كان له هناك وقع بعيد عن الإعجاب ، ولحق قضيتته الضعفُ باعتراف الرئيس « ولسن » ( Wilson ) بالحماية البريطانية على مصر .

عند ذلك قامت الحكومة البريطانية بتأليف لجنة برئاسة « اللورد ميلنر » وزير المستعمرات ، للبحث عن أحسن نظام لحكومة مصر تحت الحماية البريطانية يُرجى أن يكون كفيلاً بتوطيد السلام والرخاء ، والتقدم المطّرد فى مدارج الحكم الذاتى ، مع حماية المصالح الأجنبية . وفى نفس الوثيقة الصادرة بتأليف اللجنة حُددت السياسة البريطانية بأنها « ترمى إلى الدفاع عن مصر ضد كل خطر خارجى وكل تدخل من أى دولة أجنبية ، مع إنشاء حكومة دستورية ، يحدوها الإرشاد البريطانى بالقدر الضرورى ، حتى يتسنى للسلطان

(٢) هو رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ ، ظل فى منصبه معظم سنى الحرب العالمية الأولى ومدة الهدنة ومفاوضات الصلح .

ووزرائه ونواب الأمة المنتخبين - كل في دائرة اختصاصه - ان يشتركوا ، بنصيب يزداد على مدى الأيام ، في إدارة الشؤون المصرية . فقبولت اللجنة بمقاطعة تامة ، ورصد لمراقبة مقرّها جماعة « الوفديين » ( وهذا هو الاسم الذى تسمّى به الآن أتباع زغلول ) ، فكان كل مصرى يجترى على زيارتها تنصبّ عليه التهديدات ؛ ولما عادت اللجنة إلى لندن واصل « ملنر » مفاوضاته مع رئيس الوزارة المصرية ومع زغلول .

وانتهى الأمر بأن قدم « ملنر » فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ مذكرة اقترح فيها مارآه تسوية نهائية للموضوع بشرط أن يُقنع زغلول أتباعه بقبولها . وخوى اقتراحه « أن تُعقد معاهدة تحالف تعترف فيها بريطانيا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتقوم مصر بمنح بريطانيا الحقوق التى تلزم لحماية مصالحها الخاصة وتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخوّلة لها بمقتضى الامتيازات ؛ وتعهد بريطانيا أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها ، وتعهد مصر أنها فى حالة الحرب تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا ؛ وتعهد مصر ألا تتخذ خطة لا تتفق مع المحالفة ، وألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية ؛ وتمنح مصر بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية . . . . . وتعترف مصر بحق بريطانيا فى التدخل لمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون يكون مفعوله جارراً عليهم ، ويُمنح ممثل بريطانيا فى مصر مركزاً خاصاً ويخوّل حق التقدم على جميع ممثلى الدول الأخرى ، . . الخ . الخ .

وهذه المذكرة ، التى اتخذت أساساً للعلاقات الانجليزية المصرية إلى سنة

١٩٤٦<sup>(١)</sup> لم تقابل في مصر باستياء ، وإن كان زغلول قد قدم بشأنها تحفظاً هاماً بأن القوات البريطانية التي يُسمح ببقائها في مصر يجب أن يحدد عددها بالنص وأن يقصر مقرّها على منطقة قناة السويس .

وقد جاءت أكبر معارضة لهذه المقترحات من جانب وزارة بريطانيا وبرلمانها والرأى العام فيها ، حيث كان « الكثيرون قد ألفوا اعتبار مصر جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية البريطانية ودهشوا لدرجة لا تكيف من أن « ملر » الذى لا يرقى الشك قط إلى مبادئه الاستعمارية ، يبلغ به الأمر إلى أن يقترح النزول والتخلّى عن جزء من الأراضى البريطانية<sup>(٢)</sup> . غير أن « ملر » أوضح أن هذا الموقف الجافى غير سليم من الوجهة التاريخية ، فقال : « ما لم تكن جميع بياناتنا السابقة خالية من الاخلاص وجميع تصريحاتنا تنطق عن نفاق ، فإنّ جعل مصر دولة مستقلة فى تحالف وثيق مع بريطانيا كان دائماً هو الغرض الذى وُجّهت إليه جميع جهودنا . حقا قد يقال اننا لم نصل بعدُ إلى هذا الهدف ، وان مصر لم تقوَ بعدُ للوقوف على قدميها ، وهذه حجج جديدة بالنظر بعين الاعتبار ، ولكن الذى لا يمكن التسليم به مطلقاً من الوجهة التاريخية الدقيقة هو أن التغييرات المقترحة ليست فى ذاتها مطابقة لسياسة بريطانيا العظمى التى دأبت دائماً على التصريح بها<sup>(٣)</sup> .

وفى خلال عام ١٩٢١ قامت الحكومة البريطانية بمفاوضات مع بعض الوزراء المصريين المعتدلين من انحدروا من السلالة التركية التى تتألف منها الطبقة

(١) المترجم — يقلب على ظنى أن هذا التاريخ محرف وأن المقصود به عام ١٩٣٦ الذى هو تاريخ المعاهدة المشهورة التى أبرمت بين مصر وبريطانيا والتي بمقتضاها بقيت لبريطانيا قوات بمنطقة القناة ، إلى أن احتفل بجلائها فى يوم ١٨ يونية سنة ١٩٥٦

(٢) عن « Round Table, December, 1936, 110 ff » .

(٣) عن مقدمة الطبعة الثالثة عشرة لكتاب « En gland in Egypt » — أكتوبر

الحاكمة ؛ غير أن هذه المفاوضات ما لبثت أن باءت بالفشل بسبب تمسك المصريين بأن يكون مقرّ الحامية البريطانية وقت السلم في منطقة القناة ، حيث لا يسهل استخدامها للضغط على السياسة المصرية في الشؤون الداخلية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان الجيش البريطاني على ما يظهر خالي الذهن من الأذى المثير الذي يلحق بشعور المصريين على الدوام من وجود حامية بريطانية في حاضرة بلادهم ، ولذلك عارض أشد المعارضة في انسحابه من القاهرة . وقد كان من الفروض المألوفة القائمة في أذهان المعارضين للاستجابة للمطالب المصرية « أن الفلاحين الحقيقيين ، لو أمكن سماع صوتهم ، يفضلون الحكم البريطاني على حكم زعمائهم ، ومع ذلك جاءت كل الأدلة مجمعة بشكل قاطع على أن هؤلاء الفلاحين المضللين يفضلون حكما معيبا في أيدي مواطنيهم على الحكم السليم والإدارة النزيهة في يد دولة أجنبية »<sup>(١)</sup> . ولما كانت الوزارة البريطانية يرتكز موقفها في هذه الآونة على ائتلاف مزعزع في مجلس العموم ، وتخشى أن تهاجم من جانب الجناح الاستعماري الصحفي إذا هي قامت ، بعد تسليمها الحديث لزعماء إرلندة « سين فين » (Sinn Fein) ، بالنزول عن شيء للحركة الوطنية المصرية القائمة على العنف ، فإنها ترسمت خطى وزير المستعمرات « ونستون تشرشل » (Winston Churchill) ، الذي تميز بوضعه الاعتبارات الاستراتيجية العاهلية بوجه عام فوق كل اعتبار لشدة الشعور في مصر ذاتها . وأخيرا أيقن « ألنبي » أن من العبث محاولة الوصول إلى أى اتفاق مع المصريين دون الاستجابة إلى شيء من مطالبهم ، وخاصة أن بريطانيا ارتبطت بمقتضى تقرير ملنر بمنح مصر شيئا من الاستقلال ؛ فقدم استقالته هو وأربعة المستشارين البريطانيين الرئيسيين بمصر . عند ذلك

---

(1) N. G. D., reviewing Lord Wavell's «Allenby in Egypt,» in Royal Central Asian Journal, XXX 1(1944),213.



خضعت الوزارة البريطانية وسمحت لآليني بأن يمضى فى سياسته القائمة على منح مصر استقلالاً مقيداً ببعض الشروط ؛ وفى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أُبلغ سلطان مصر أن الحماية انتهت ، وأنه تقرر اعتماد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بأربع النقاط الآتية فى يد حكومة جلالة الملك إلى أن يتم الوصول إلى اتفاق بشأنها ، وهى : (١) ضمان سلامة المواصلات الإمبراطورية . (٢) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء اجنبى وكل تدخل فى شئونها بوجه مباشر أو غير مباشر ، (٣) حماية الأجانب المقيمين بمصر وحماية الأقليات ، (٤) السودان . وهذا التصريح ، الذى هو من جانب واحد<sup>(١)</sup> ، أعقبته مذكرة إلى الدول الأجنبية بلفت نظرها إلى أن بريطانيا لن تسمح بالتعرض أو البحث فى علاقاتها الخاصة مع مصر ، وتعدّ عملاً عدائياً<sup>(٢)</sup> أى محاولة للتدخل فى الشؤون المصرية

ولم ترشح مصر لقبولها عضواً فى عصبة الأمم ، وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ قامت حكومة المحافظين ، التى كانت قد تسلمت مقاليد الحكم حديثاً ، بإبلاغ العصبة أنه فى حالة قيام مصر بتوقيع « بروتوكول جنوة » ، للتسوية السلمية للمشاكل الدولية ، لا تعترف حكومة جلالة الملك بأن هذا التوقيع يُكسبها الحق فى طلب تدخل العصبة فى أى أمر يدخل فى دائرة أربع النقاط المحتفظ بها . وقد علق « توينبى » Toynbee على هذا الموضوع فقال إن الاستقلال الذى مُنحته مصر قد حدث منه هذه التحفظات لدرجة أنه يقلّ فى الحقيقة عن الاستقلال الذى تتمتع به أقطار « الدومنيون »<sup>(٣)</sup> ولم يرَ المصريون فى هذا التصريح

(١) المترجم — هذا هو الوصف الذى وصف به التصريح وقت اعلانه ، والمقصود أنه من جانب بريطانيا وحدها ، دون أن ينطق مصر بكلمة ما فى الموضوع .

(٢) هذا تعبير دبلوماسى معسول يراد به أن ذلك العمل سيقاوم بالقوة

(٣) المترجم — أى أجزاء مجموعة الأمم المسماة « الكومنولث » وأبرز الأمثلة لها وقتئذ كندا وأستراليا .

منّة بل قابله على اعتبار أنه مجرد قسط من استقلالهم . وللجندى العراقى « جعفر العسكرى » تعليق فى هذا المقام ، قال : « إن الاستقلال التام لا يعطى أبداً ، إنما هو يؤخذ دائماً » .



لما كان العراق قد توالى عليه قوات الاحتلال بازدياد متواصل أثناء الحرب ، فقد آلت مقاليد الحكم فيه إلى إدارة عسكرية الصبغة ، أملى خطتها الجيش الهندى وحكومة الهند ، فلم تتوافر فيها روح العطف على فكرة القومية العربية ، تلك الفكرة الجديدة التى رسّخ أقدامها القلم العربى بدار المنسوب السامى البريطانى بالقاهرة . وقد اصطنعت الحكومة البريطانية فى مارس سنة ١٩١٧ تسوية مؤقتة لهذه الحال ، يجرى بمقتضاها ضم ولاية البصرة إلى الامبراطورية ، ويعهد بإدارة ولاية بغداد إلى العرب بقدر ما فى الإمكان ، ولكن بحيث تكون الولاية حماية بريطانية فى كل شىء ماعدا الاسم ، فلا تكون لها أى علاقة بالدول الأجنبية .

ثم استجده فى الأمر عامل جديد بصدور تصريح انجليزى - فرنسى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ نصّ على : « أن فرنسا وبريطانيا توافقان على تأييد وتشجيع قيام حكومة وإدارة وطنيتين فى الشام والعراق ، تستمدّان السلطة من رغبة واختيار السكان الوطنيين بكامل حريتهم ؛ وليس لفرنسا وبريطانيا فى الأمر من شىء سوى قيامهما بتقديم ما يلزم من التأييد والمعونة الفعّالة لضمان سير الأعمال فى الحكومة والإدارة آنفتى الذكر سيراً سلساً » . وقد أحدث هذا التصريح هياجاً كبيراً فى الخواطر بين الشباب القائمين بالحركة الوطنية فى بغداد ، وإن كانت الرحالة المستعربة المشهورة « جيرترود بل » ( Gertrude Bell ) التى كانت وقتئذ فى خدمة الإدارة ( البريطانية ) ، قد أعربت عن رأيها فى الحالة بقولها : « إن عدم

نضج الحركة الوطنية قد ظهر بوضوح شديد لدرجة أن الحركة لم تجد أى تأييد من العناصر الرزينة بين الأهاليين ،

وفي هذه الآونة نُقل المندوب المدنى الرئيسى « السير بيرسى كوكس » (Sir Percy Cox) ، وهو رجل ذو خبرة واسعة ونفوذ شخصى عظيم ، إلى منصب السفير البريطانى بطهران ، وخلفه فى منصبه وكيله « الكلونيل آرنولد ويلسون » (Colonel Arnod Wilson) ، وهو رجل فى الرابعة والثلاثين من عمره ، كان بين ضباط الجيش الهندى وبرز بسرعة كبيرة إلى الأمام بفضل جده ونشاطه ، غير أن معرفته بالعرب ودرأيته بأخلاقهم كانتا مقصورتين على ما كسبه من خبرة فى هذا الشأن بجهات الخليج الفارسى وأسفل نهر دجلة ؛ فلم تربطه أى خبرة أو مشاركة فى العواطف مع أفندية بغداد المتطبعين بالطباع العثمانية والمُشرَين بأمانى حزب « العهد » السياسية . وكان على الرغم من صفاته الإيجابية العظيمة تشوبه نزعة قوية من التشبث بتبرير تصرفاته والاعتزاز بآرائه . فعندما تسلم مهام منصبه من « كوكس » كتب برأيه إلى وزارة الخارجية يقول : « إن العراق لا يكاد يربطه بباقي بلاد العرب أى صلة سواء من الناحية السياسية أو العنصرية أو غيرها ، فإن الرجل العربى من الأهاليين المعتادين ، على عكس حفة هواة السياسة ببغداد ، يتطلع إلى المستقبل الذى تسود فيه العدالة والتقدم المادى والأدبى فى ظل الرعاية البريطانية . فالواجب ألا يدمج العراق من الوجهة السياسية بباقي العالم العربى أو الإسلامى ، بل يجب بقاؤه قائماً بذاته كوتدٍ من الأرض الخاضعة للإدارة البريطانية رُزاً فى هذه الأرجاء . » .

وفى رسالته الإيضاحية « Loyalties » يقول : « إن منح الاستقلال لولاية صغيرة لا يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين يعدّ رجوعاً إلى الوراء ، بل هو خطوة نحو الفوضى . . . ويُخيل لى أن خير وضع لهذه الولاية أن تكون حماية من نوع ما بحيث يُرجى لها أن تتدرّج حتى تصل فى وقت غير بعيد إلى

مرتبة دولة عربية ناضجة في مركز «الدومنيون» تدين بالولاء للتاج البريطاني». وفي نوفمبر سنة ١٩١٨ عقد النية على إقامة الدليل على صحة نظريته بعمل استفتاء شعبي عام، فتكبد مشقة كبيرة في سبيل ضمان الحصول على النتيجة المطلوبة من الاستفتاء. فانه أصدر تعليماته إلى رؤساء الأقسام يطلب إلى كل منهم أنه «في حالة ما يتبين له أن الرأي العام في قسمه سيتجه في الغالب اتجاهاً مرضياً واضحاً يجب عليه، بمقتضى هذا التفويض، أن يعقد اجتماعاً من كبار الأعيان والمشايخ... ويخبرهم بأن إجاباتهم ستبلغ إلى لرفعها إلى الحكومة. أما إذا تبين أنه من المحتمل أن ينقسم الرأي العام على نفسه، أو أنه إذا حصل ما هو مستبعد من احتمال اتجاهه اتجاهاً غير مرضي، فعليه أن يؤجل عقد الاجتماع ويرفع الأمر إلى لتزويده بما يلزم من التعليمات».

وقد كان الاستفتاء الذي أجرى على الوجه المتقدم أقل تأثيراً في مجلس الوزراء البريطاني منه في «ولسون» نفسه، إذ جعله يمضي بلا هوادة في طريق تلمس الأسباب التي يتذرّع بها لتجاهل آراء أولئك الذين خالفهم في الرأي. فمن ذلك نعتُهُ للضباط العراقيين، المولعين بالحركة الوطنية والموجودين مع الأمير فيصل بالشام، بأنهم «شرذمة صغيرة تافهة»، واعتباره مجتهدى الشيعة وبعض الشخصيات الدينية المحترمة «طغاة روحانيين ينحصر همهم الأكبر في صد تيار التحرر الآخذ في الازدياد» (وله الكثير من الحق في هذا الرأي الأخير)، فغفل بذلك عن خطورة الحركة الوطنية وتأثير دعاية القائمين بها هم والعلماء المخالفين الذين تلتف حولهم جماهير الأهلين في أواسط الفرات، وقد اعترف هو بذلك فيما بعد<sup>(١)</sup>. ومع كل ذلك لم يكن له اعتراض ما على السير في حذر في طريق النهوض بالحياة الدستورية، فاقترح في إبريل سنة ١٩١٩ على لجنة الأقسام الداخلية للشئون الشرقية ما يأتي: «إن خير علاج لذلك

المطلب المشروع ، وهو الاشتراك الفعلي في أعمال الحكومة والإدارة ، لا يكون بإنشاء مجالس تشريعية مركزية لها صفة المداولة ، وإنما يكون بالمبادرة إلى إسناد بعض المناصب التنفيذية والإدارية ذات المسؤولية إلى بعض أفراد من العرب يُعنى باختيارهم بحيث يكونون من خيرة القوم نسباً وتربية . وإني أقترح في هذا المقام تقليد صفوة من الموظفين العرب المعنى باختيارهم ، محافظين ( للمدن الرئيسية ) بحيث يعمل مع كل منهم موظف بريطاني ممتاز في مقدراته وشخصيته ويكون بمثابة المندوب الأول لبريطانيا ومستشار للمحافظ . غير أن الدول المتحالفة كانت لا تزال منهمكة في تدبير شروط الصلح التي تريد فرضها على ألمانيا ، ولم تصل بعد إلى مسألة التصرف في أملاك الدولة العثمانية ؛ ولذلك ردت وزارة الخارجية على « ولسون » بأن محاولة القيام بتجارب دستورية الآن تكون سابقة لأوانها ، وأنه لا بد من انتظار القرار الذي يصدره مؤتمر الصلح بشأن الدولة التي تُندب للوصاية على العراق ونوع هذه الوصاية . فلا غرابة إزاء هذه الظروف أن رأى الأعيان العرب ، الذين فتحووا في موضع احتمال تعيينهم محافظين في البصرة ، التنجى عن قبول هذه المسؤولية وعدم الارتباط بشئ ما ريثما ينجلي الموقف بشأن مستقبل بلادهم .

وفي هذه الأثناء كانت توجد بدمشق منذ تحريرها في أكتوبر سنة ١٩١٨ حكومة ذاتية عربية على رأسها « الأمير فيصل » ، ويعاونه فئة من الضباط البريطانيين الذين اشتركوا في الثورة العربية ويؤازرون قيام قومية عربية على النمط الذي ينشده « الشريف » . وكان بين الضباط الذين يعملون تحت إمرة « فيصل » كثير من العراقيين ، الأعضاء في جمعية « العهد » ، الذين يودّون من صميم قلوبهم مجيء اليوم الذي تحظى فيه بلادهم أيضاً بالحكم العربي . وفي سنة ١٩١٩ زار أحد هؤلاء

الضباط « بغداد » ، فعرض عليه هنالك منصب وكيل الحاكم العسكري للمدينة . والظاهر أنه كان يظن في بداية الأمر أنه مدعو للمعاونة في إقامة حكومة قومية ، فلما تبين له أنه سيكون مجرد وحدة عريضة في الإدارة البريطانية بادر إلى الاستقالة من منصبه . « ومن الواضح أن هذا الحادث أدخل في روع الضباط العراقيين بالشام أن الإدارة العسكرية البريطانية في العراق يراد لها الدوام ، وأنها تعتبرهم خصوما ذوى أثر قال ساهرين على تقويض النفوذ البريطاني في هذه الأرجاء » (١) . وعلى ذلك أثار العراقيون المقيمون بالشام عاصفة من الشعور السياسى في مدن العراق ، وقربوا ما بين الشيعة والسنيين . وفي أكتوبر سنة ١٩١٩ قدمت « جيرترود بل » ، مذكرة رسمية قالت فيها : « إنه عندما نشرع في إقامة حكومة مدنية في هذه البلاد يكون رجال الحركة الوطنية بالعراق لم ينسوا الأمر الواقع ، وهو أن الشام تحكمها حكومة وطنية مسئولة منذ عام ، وإذا حاولنا الانتفاع بمن أبلى من العراقيين خير بلاء في الشام فإنهم سيتطلعون إلى قسط وفير من الحرية في تصرفاتهم وينتظرون أن نقف معهم في معاملتهم على قدم المساواة ..... كما أن الظروف المحلية هنا ، بما فيها من الثروة الكامنة الشاسعة ، وطبائع البدو من الأهلى المنغرسه فيهم من نظام القبائل ، مع ضيق الدائرة التى يمكن اختيار الموظفين منها ، كل ذلك يجعل حل مثل هذا المشكل هنا أكثر صعوبة منه فى أى جهة أخرى ؛ غير أننى لا أتردد فى الرد على هذه الاعتراضات بأن أى مسلك آخر نسلكه فى هذا السبيل يثير مشا كل يكون حلها — بحسب ما علمتنا التجارب — أكثر صعوبة مما تقدم » . ومع ذلك بقى « ولسون » غير مقدر تمام التقدير لما للحكومة الذاتية العربية فى الشام من التأثير ،

(١) عن Sir Hubert Young, The Independent Arab ص ٢٩٢ و ٢٩٧ .

القوى الدائم الوثيق ، في الحركة الوطنية بالعراق ، وحاول في رسالته التي رفع بها مذكرة « جيرترود بل » ، تنفيذ النتائج التي وصلت إليها المذكرة ، فقال : « إن الفرض الأساسي الذي بُنيت عليه المذكرة من أولها إلى آخرها . . . . . هو أنه من الممكن إنشاء دولة عربية في العراق وغيره في بحر عدد قليل من السنين ، وأن الاعتراف بنظام معقول لحكومة هذه الدولة — أو نفس وضع هذا النظام — يكون من الميسور عملياً ويقابل بالاستحسان . . . . . غير أن ملاحظاتي في هذه البلاد وغيرها تضطرنني إلى التصريح بأن هذا الفرض غير صحيح . . . . . وإني أعتقد أنه من المستحيل في هذه الأيام إنشاء دولة إسلامية مستقلة جديدة . . . . . على أنقاض الدولة العثمانية . . . . . وبقيني أن السواد الأعظم من العرب سينتهي به الأمر بعد بضع سنوات إلى تفضيل العودة إلى حكم الأتراك على استمرار حكومة عربية غير عريقة الأوضاع . . . . . وأنه ، إلى أن يمضي بعض الوقت ، يكون تعيين العرب في مناصب محافظين أو غيرها من المناصب الكبرى في الدولة — ما لم تكن آراؤهم استشارية محضة — مؤذناً بوقوع الفوضى والاضطراب ، ومتى بدأت الحال على هذا المنوال فإنه لا يمكن وقف تيارها ، . وبعد مدة طويلة من إبداء هذه الآراء اعترف « ولسون » بأنه لم يكن محققاً فيها ، فقال : « ويتضح بسهولة ، بعد مضي عشر سنوات ، أنني ربما كنت متشائماً أكثر مما يلزم » .

وفي شهر مايو سنة ١٩٢٠ حصلت الحكومة البريطانية ، بعد طول انتظار ، على حق الوصاية على العراق بمقتضى « معاهدة سيفر » ( Sévres ) المبتسرة ، فبعثت بتعليماتها إلى « ولسون » بأن يستشير « مجالس الأقسام » المنشأة حديثاً بشأن ما يرى عمله للنهوض بالحياة القومية . إلا أن « ولسون » ومستشاريه

عارضوا في الأمر . إذ أن الحكومة العربية بدمشق ، وقد طال إغداق الذهب عليها من الخزانة البريطانية ، كانت خلال المدة الطويلة التي مضت في الانتظار ، قد قامت بدعاية وطنية عنيفة لقيت مجاحا كبيرا بين شباب الطبقة المتوسطة ، الذين زاد في تشجيعهم ما علموا به من أن جمعية « العهد » قامت في شهر مارس بالمناداة « بعبد الله » ، أخى فيصل ملكا على العراق . وقام مستشارو « ولسون » بوضع مشروع للدستور نص فيه على إنشاء « مجلس دولة » ( يكون نصف أعضائه بريطانيين ونصفهم الآخر من العرب ) وهيئة أخرى « تشريعية » ؛ على أن يكون أعضاء المجلس عرضة للتغيير في أى وقت ، وأن تكون قراراته رهناً بموافقة المندوب السامي البريطاني ؛ وأما الهيئة التي سميت « تشريعية » فسلطانها محصورة في اتخاذ القرارات التي ليست لها قوة القانون وفي توجيه الاسئلة إلى الحكومة . ومع أن « ولسون » ذهب إلى أن « أولى الرأي من العرب يعدّون هذه المقترحات ثورية وأنها سابقة لأوانها بجيل » ، فإن « اللورد كيرزن » علّق عليها تعليقا لا ذعا بقوله « إن هذه ليست حكومة عربية توحى إليها بريطانيا وتعينها بالنصح ، بل هي حكومة بريطانية تتخللها بعض عناصر عربية ... » . وفي خلال ذلك كان نشاط القائمين بالحركة الوطنية قد تجاوز حدّ إحداث الهياج وبلغ مبلغ التمرد الصريح . ففي أوائل العام قام بعض جنود العرب غير النظاميين ، بتشجيع من الحكومة العربية بدمشق ، بحمل البريطانيين على الانسحاب من نقطة « دير الزور » التي هي أقصى مركز لهم في اتجاه سوريا<sup>(١)</sup> . وفي شهر يونية قامت قوة بقيادة الضابط العراقي « جميل المدفعي »<sup>(٢)</sup> بالاستيلاء

(١) في عهد الدولة العثمانية لم يكن هذا الجزء من وادي الفرات تابعا لإحدى ولايات العراق ، بل كان سنجقا مستقلا .

(٢) وهو الذي عين فيما بعد رئيساً لوزارة العراق ، ويشغل الآن إبريل ( ١٩٤٨ ) مركز وزير الداخلية .



على نقطة « تل عفر » على مسافة ثلاثين ميلاً غربى « الموصل » وذبحت حاميتها البريطانية الصغيرة ، إلا أنها ما لبثت أن صُدّت واضطرت إلى التقهقر قبل أن تبلغ الموصل نفسها . وقد قيل أن مبلغ ٧٠٠٠ جنيه ذهباً وصلت إلى أيدي الغلاة فى « كربلاء » فى شهرى مايو ويونيه .

وفى ٢٠ يونيه أعلنت الحكومة البريطانية أن « السير بيرسى كوكس » سيعود إلى العراق فى الخريف فى منصب « الممثل البريطانى الأول » انظاراً لصدور صك الوصاية الذى سينص عند صدوره النهائى على أن العراق قد صار دولة مستقلة . غير أنه اتضح أن هذه الحركة الاسترضائية أتت بعد فوات الوقت . فالظاهر أن شدة الجو واستمرار حركة تسريح الجيوش كانا قد أفقرا « الإدارة المدنية » وتركها فى يد رجال معظمهم من الشبان عديمى الخبرة<sup>(١)</sup> الذين شاركوا رئيسهم فى آرائه الاندفاعية . « ويغلب على الظن أنه لو لم تكن « الإدارة المدنية » قد حرصت كل ذلك الحرص على تبرير بقائها ( الذى كما لا يخفى كان بدرء عليها المرتبات والعلاوات السخية فى وقت ازداد فيه التعطل وتخفيض الأجور فى بريطانيا ) ، وعلى إقامة الدليل على لزومه بإثبات أفضاليتها على كل أداة حكم سابقة وكل نظام آخر يمكن تصوره ، أو لو أن القائمين بالعمل فيها كانوا أكبر سنّاً وأكثر خبرة بأخلاق العرب وطباعهم ، أو لو أنها أثبتت ميلها وتحميذها لفكرة قيام حكومة عربية بدلاً من التشدد بأن ذلك مما قد يمكن تحقيقه فى المستقبل البعيد أو المجهول : لو أن كل ذلك كان على غير ما حصل ، لكان الكثيرون من الطبقات ، التى قست قلوبها على الإشراف

---

(١) فى خريف سنة ١٩١٩ كانت جملة الضباط ٢٣٣ لم يكن من بينهم سوى أربعة فقط جاوزوا سن الخامسة والأربعين ، وفى أول يونية سنة ١٩٢٠ كان ثلثا الضباط السياسيين بالأقسام تحت سن الثلاثين ، وحوالى ربعهم لم يبلغوا سوى الخامسة والعشرين أو دون ذلك .

البريطاني بعد إعزاز له ، قد استمروا في تأييده ومناصرته <sup>(٢)</sup> .

وفضلاً عن ذلك قد بلغت إيرادات الدولة في سنة ١٩٢٠ ثلاثة أضعاف ونصف ضعف ما جمعه الأتراك في سنة ١٩١١ . وكانت الضرائب أثقل بكثير من مثاليها في الهند ، ويقع معظم عبئها على عاتق الفلاحين ، وإن كانت قد أثارت أيضاً خواطر الملاك وكبار الشخصيات ورجال القبائل الذين كثيراً ما أفلتوا في الماضي من دفع الضرائب . ولم يكن للعراقيين صوت بشأن الأوجه التي تصرف فيها هذه الإيرادات . ففي السنة المالية ١٩١٩ - ٢٠ خُصص ١٦ في المائة من جملة الإيرادات للصرف على القيادة العامة والقيام بنفقات الإدارة ، مع أن هذا القدر كان أقل من مثله في العام السابق ، وكان هناك فرق ذلك اعتماد آخر قدره ١١ في المائة مدرج بصفة اسمية على ذمة الأشغال العامة ومع ذلك صرف معظمه على تحسين وسائل الراحة للضباط البريطانيين والهنود . وقد كان من رأي « ولسون » ، أنه يحسن في سبيل مصلحة البلاد أن تكون في جميع فروع الإدارة نسبة كبيرة من الموظفين البريطانيين . فالمجالس الاستشارية للأقسام ، حيث الأعضاء كلهم من العرب ، لم يكن لها أي تأثير في السياسة ، في حين أنه في مصالح الحكومة كانت نسبة العرب بين كبار الموظفين أقل من ٤ في المائة ، وفي السكك الحديدية بالذات كان عدد الموظفين الهنود خمسة أمثال عدد العراقيين تقريباً . وبعد أن نشبت الثورة كتبت « جيرترود بيل » ، تقول : « إن وجه الغرابة ، على العموم ، هو في وجود هذا القدر الكبير من المعتدلين وذوي الآراء المعقولة ، وإني أبذل جهدي لأجسب نفسي في عداد هذا الفريق ، لكنني أجد صعوبة في الاحتفاظ بالهدوء وعدم الانفعال كلما تذكرت كثرة الأخطاء الفاحشة التي وقعنا فيها » .

وكانت القوة الحامية تبلغ ٨٠,٠٠٠ ، أى ما يقرب من نصف الجيش القائم بالهند التى تفوق العراق فى تعدادها مائة مرة . وكانت الحالة تنذر بسوء العاقبة من زمن بعيد ، غير أن القيادة العليا كانت تميل دائماً إلى قلة الثقة بتقارير الضباط السياسيين الملحقين بالإدارة المدنية . وعندما نشبت الثورة بالفعل فى نهاية شهر يونيه كان القائد العام وغالبية رجاله يقيمون فى محطاتهم الجبلية الفارسية ، ولم يتوافر للعمل بالعراق سوى ٤٢٠٠ جندي بريطاني ، كلهم تقريباً حديثو عهد بالبلاد وبدون سابق خبرة حربية ، و ٣٠,٠٠٠ هندي ، كما أنه لم يوجد بينهم من كان على استعداد للتحرك سوى ٥٠٠ بريطاني وما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ هندي . وكان المقر الرئيسى للثورة إقليم القبائل الواقع على وسط الفرات ؛ ومع أن المعتدلين من الوطنيين وقفوا بمعزل عنها ، فقد استمرت نارها مشتعلة من يوليه إلى سبتمبر واستدعى إخمادها استقدام نجدات ضخمة . وقد قتل فيها ما يزيد على ٤٠٠ بين بريطانيين وهنود ، وقدرت الخسائر فى جانب الثوار بنحو ٨٤٥٠ إصابة . أما من جهة النفقات فقد تكبدت بريطانيا فى سبيل إخمادها ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ، وخسر العراق ، ما بين قيمة الأضرار التى لحقت السكك الحديدية ، ما أصاب إيراد الخزانة من عجز ، فوق ٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

وصل « السير بيرسى كوكس » فى أول أكتوبر يحمل لقبه الجديد « المندوب السامى » ، لتسلم مقاليد السلطة العليا من « ولسون » . وفضلاً عن امتياز به ما له من هبة شخصية عظيمة ، قد أظهر من الروح الودية فى معالجة الموقف ما لم يبلغه سلفه . فأنشئ بالبلاد « مجلس دولة » مؤقت ، يتألف من وزراء الدولة ، وكلهم من العرب لكنهم مرتبطون بما يقدمه لهم مستشاروهم البريطانيون من النصيح ، و مرجعهم الأخير المندوب السامى ، الذى كانت له السكامة الأخيرة فى جميع الأمور . فكانت الحالة أشبه شئ بحالة مصر فى عهد

اللورد كرومر : رؤوس بريطانية وأيد عراقية ؛ والواقع أن البلاد كانت وقتئذ في نفس المستوى الذي كانت فيه مصر في ذلك العهد ، ولكن أقل ما في الأمر أن هذا النظام كان فيه شيء من الترضية للأمان الوطنية بتعيين وزراء من العرب . ثم إن الضباط العراقيين في سوريا ، الذين أصبحوا عاطلين بعد أن حلّ الفرنسيون حكومة « فيصل » في يولية سنة ١٩٢٠ ، قد شُجِّعوا على العودة إلى العراق . يضاف إلى ذلك أن الحامية البريطانية اللازمة للعراق قد غُتِرَ تكوينها فعمد بأمرها إلى القوة الجوية الملكية في سنة ١٩٢١ ، فأخذت نفقاتها في النقصان باطراد حتى وصلت في بحر ثلاث سنوات أو أربع إلى سبع ما كانت عليه . ومع كل ذلك لم يخفت صوت غلاة الوطنيين ، وصار يُظن أنهم يتلقون معونة مادية من تركيا أو من بلاشفة روسيا . عند ذلك كتبت « جيرتروديل » تقول : « إذا ترددنا في تعيين ملك للبلاد فقد ينحرف تيار الرأي العام في اتجاه الأتراك بقوة جارفة » . فلما عقد مؤتمر القاهرة بناء على دعوة وزير الخارجية « ونستون تشيرشل » في مارس سنة ١٩٢١ وقع الاختيار النهائي على « فيصل » ؛ فطفق رجال « كوكس » ، ولا سيما « جيرتروديل » يقومون له بدعاية قوية في العراق <sup>(١)</sup> . وقد كان استقبال الشعب له عند وصوله فاترا ، غير أن الإدارة بذلت كل ما في وسعها لجعل نتيجة التصويت في صالحه في الاستفتاء العام الذي رؤى إجراؤه لهذا الغرض ، فطبعت استمارات في شكل قرار بالموافقة على اختياره ووزعت على ضباط الأقسام لتوقيعها من الأعيان ، مع تشجيع إضافة حاشية عليها بطلب بقاء الإشراف البريطاني ؛ ومعاقبة كل من يضيف اسم أحد من رجال الحركة الوطنية ، وقد أُرغم « متصرف بغداد » على الاستقالة لسماحه بذلك ؛ وكل بلد أو مركز نال فيه « فيصل » أغلبية ما

(١) كان « سانت جون فيليب » ، مستشار وزارة الداخلية العراقية ، يحبذ نظام الجمهورية ، فأقيل لمن منصبه منعا لمرقاة السياسة الرسمية المرسومة .

اعتُبر في الإحصاء أنه في جانبه بالإجماع<sup>(١)</sup> . وقد علّقت « جبرترود بل » على هذه الحركة بطريقتها العجيبة ، الجامعة بين البراعة واللدغ الساخر ، فقالت « أنها السياسة تجري على عجل أحكم تشجيعه بشحم أجيدت إذابته » . وعندما ظهرت نتيجة الإحصاء الرسمي أسفرت عن نيل « فيصل » ٩٦ في المائة من الأصوات ، مع أن المحايدين من المراقبين للحالة كانوا يتوقعون حصوله على ثلثي الأصوات فقط<sup>(٢)</sup> .

وقد كان في أمل الوطنيين أن إنشاء الملكية يكون معناه انتهاء الوصاية وحلول الاستقلال التام تزيد في جلاوته المعونة المالية البريطانية ، في حين أن البريطانيين كانوا من جانبهم يعولون على الاحتفاظ في أيديهم بأمر علاقات العراق الأجنبية « والإشراف المالي على البلاد بالقدر الذي تُرى ضرورته » ؛ وأن يوافق الملك كذلك على الاسترشاد بمشورة المندوب السامي وعلى تعيين موظفين بريطانيين في مناصب معينة بالذات . وقد طالت المفاوضات بشأن المعاهدة المزمع إبرامها لتحديد العلاقات البريطانية واستغرقت الجزء الأكبر من سنة ١٩٢٢ من غير طائل بسبب إحجام العراقيين عن إجابة البريطانيين إلى هذا القدر الكبير من المطالب ؛ وأظهر الملك مبله إلى الانحياز إلى جانب الحركة الوطنية . وقد كان من جرّاء هذه الأحوال أن أبعد خمسة من قادة الحركة الوطنية عن البلاد ، من بينهم « حمدي الباشا جى » ؛ وأفضى انتشار للقلاقل في الأقاليم إلى الالتجاء إلى استخدام قاذفات القنابل التابعة للقوة الجوية الملكية في أربع مناسبات ؛ وفي شهر سبتمبر قدم « كوكس » بلاغا

---

(١) ولهذا مثيل في الولايات المتحدة ، فإن الحزب الذي يحصل في أى ولاية على أغلبية ، مهما كانت ضئيلة ، يملأ جميع المقاعد المخصصة لهذه الولاية في الهيئة الانتخابية التي تنتخب الرئيس .  
 (٢) وأسفر الاستفتاء عن أن « لواء كيركوك » ( وقاطنوه من التركمان ) كان تصويته ضد « فيصل » ، وأن اللواء الكردي « السليمانية » قاطم الاستفتاء ، وأن الشيعة الذين هم غالبية سكان البلاد ، طالبوا بانتهاء الإشراف الأجنبي ، كما طالب به ما يزيد على ٨٠ في المائة من جملة أصحاب الأصوات في بغداد

نهائيا إلى الملك : بأن حكومة جلالة الملك ( البريطانية ) لا تستطيع الاستمرار في السكوت على علاقاته بحركة الهياج الوطنية وعلى التسويف في إبرام المعاهدة . وفي هذه اللحظة بالذات شكّا الملك من إصابة حادة بالزائدة المعويّة ( اتضح أنها حقيقية تماما ) ؛ فانعقد مجلس الوزراء في اكتوبر ووافق على إبرام المعاهدة مع بريطانيا لمدة عشرين عاما بشرط إقرارها من « الجمعية الوطنية » . ومن ذلك الحين جرى العمل على ألاّ يصدر مرسوم ملكي إلاّ بعد إقراره من المندوب السامي ، ولا قرار وزاري إلاّ بعد موافقة المستشار البريطاني على صدوره ؛ وإذا حدث أن أحد الوزراء لم يُنصت لمعارضة مستشاره في قرار ما ، جاز المندوب السامي في نهاية الأمر أن « ينصح » الملك بأن يمنع عن المشروع المصادقة الملكية اللازمة .

على أن الجمعية الوطنية لم تنعقد لإقرار المعاهدة إلاّ في شهر مارس سنة ١٩٢٤ . وكان المندوب السامي قد عانى كثيرا في سبيل « إيجاد » أغلبية في جانب المعاهدة . فإن فريق المعارضة كان يعترض على تعيين المستشارين البريطانيين ، كما أنه قال ان النصوص المالية التي تُقرّر تخصيص ربع الإيراد للدفاع الوطني وتفرض على العراق نصيبا ثقيلًا من الدين العثماني العام ، تثقل كاهل البلاد بحمل لا طاقة لها به ، وشكا من أن بريطانيا لم تقدم للعراق أى ضمان في مسألة ولاية « الموصل » التي تنازع ملكيّتها بشدّة تركيا الوطنية بقيادة « مصطفى كمال » . ولما اتضح أن الجمعية ، على غير ما كان مفهوما ، تعرقل الوصول إلى النتيجة المطلوبة ، قام المندوب السامي في نهاية الأمر بتقديم إنذار للملك لمدة اسبوعين ، أعلن فيه أنه ما لم تتمّ المصادقة على المعاهدة في الوقت الذي يكفي لعرضها على مجلس عصبة الأمم في دوره القادم ، فإن حكومة جلالة الملك ستقدم للعصبة الشروط التي ترى هي إقرارها . وعندما أُطلب إلى المندوب السامي قبل انتهاء

مدة الإنذار بأربع وعشرين ساعة أن يوافق على امتداد المهلة اضطر بسبب ضيق الوقت إلى رفض الطلب ، وانتهى الأمر بأن صادقت الجمعية على المعاهدة قبل انقضاء الأجل المضروب بساعة واحدة ، وذلك بأغلبية ٣٧ ضد ٢٤ . وامتناع ثمانية وتغيّب ٣١ ، من جملة الأعضاء البالغة ١٠٠ عضو .

بذلك ضمنت بريطانيا مصالحها الرئيسية بعد مشقة ، وكفّ رجال الحملة الوطنية « عن القتال » . فزالت العقبة العاجلة من الطريق ، وإنفسح المجال أمام التطور التاريخي لمجرى مجراه دون إهراق دماء .



إن مالفلسطين من المكانة الخاصة ، بصفة كونها الأرض المقدسة في اعتبار ثلاث ديانات عظيمة ، لم يغفله العثمانيون ، بل إنهم أظهروا تقديرهم الكافي له حين أنشأوا في القرن التاسع عشر « سَنَجَقْ بَيْت المقدس » وجعلوه يتلقى الأوامر الخاصة به من استانبول رأساً ، مع السماح بجانب كبير من الاستقلال المدني للطوائف الدينية الأجنبية الكثيرة المقيمة به . ومع ماقاله « السير هنرى مَكْمَهون » بعد انقضاء عشرين عاماً على اتصالاته ( بالشريف حسين ) من أنه لا يزال يذكر أن « فلسطين » كانت معتبرة دائماً خارج نطاق الأراضي التي وُعد بها العرب في مراسلات « حسين - مكمهون » التي دارت في سنة ١٩١٥ ، فقد كان الواقع أنه لم يرد في هذه المراسلات أى ذكر صريح لفلسطين<sup>(١)</sup> . فلما صحح العزم في سنة ١٩١٦ على قيام حملة واسعة

---

(١) قد قيل في سبيل تفسير ذلك ان فلسطين كانت داخلة ضمناً في « الجهات الواقعة غربي ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب » التي اتفق على ابعادها من رقعة المملكة العربية المزمع انشاؤها ، على اعتبار أن « ولاية دمشق » تمتد جنوباً إلى خليج العقبة ، وتكون فلسطين تالية لها مباشرة من الغرب ، ولكن هذا القرض ينهار في الحال بمجرد النظر في النص عقب ذلك مباشرة على

النطاق من مصر لغزو البلاد الواقعة على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط  
 رؤى من الضرورى التوفيق بين مصالح بريطانيا فى هذه المنطقة ومصالح فرنسا،  
 التى ما فتئت منذ عام ١٨٦٠ تعدّ أمر سوريا من اختصاصها دون غيرها،  
 واستمرت فى توسيع نطاق مدارسها فيها، ومدّت بها خطوط السكك  
 الحديدية، فضلاً عما حصلت عليه من امتيازات أخرى تجارية، بل إن بعض  
 الصحفيين الفرنسيين المشتغلين بالمسائل الدولية فى ذلك الوقت تمسكوا بأن  
 المصالح الفرنسية الخاصة تمتدّ إلى فلسطين، لولا أن هذه الدعوى لم تغن عنهم  
 شيئاً بالنظر إلى تعدد المذاهب الدينية فيها وعدم اقتصارها على مذهب كنيسة  
 روما ووجوب رعاية مصالحها جميعاً؛ وفى معاهدة « سايكس - بيكوه »  
 ( Sykes - Pico ) السريّة التى أبرمت فى سنة ١٩١٦ تقرر أنه عندما يحين  
 وقت اقتسام الدولة العثمانية يجب وضع فلسطين تحت إدارة دوليّة .

والى هنا لم يُنطق بكلمة رسمية واحدة عن وجود أى حقوق خاصة  
 لليهود . لقد مرّت القرون الطويلة منذ تدمير « بيت المقدس » فى سنة ٧٠ بعد  
 الميلاد، ومع ذلك لم يكن بينها وقت ما ، على ما يُظن ، إلّا كان فيه لليهود  
 طائفة صغيرة تقطن فلسطين، وكان تقاة اليهود، الذين يذكرون يوم «الشتات»،  
 يحملون على الدوام باليوم الذى يعاد فيه، بإذن الله، إنشاء معبدهم ودولتهم .  
 وفى عام ١٧٩٩ عندما قام نابليون من مصر وغزا « فلسطين » أصدر بيانا لجميع

---

= « حصص » و « حماة »، إذ لا توجد « ولاية »، بالمعنى الإدارى المفهوم، لخص او حماة بل  
 ان هاتين المدينتين داخلتان فى ولاية دمشق . ولذلك ينتج ان كلمة « ولاية » فى هذه المناسبة مستعملة  
 بالمعنى العام ويراد بها « مركز » . ولما كانت هذه المدن الأربع واقعة كلها بشكل واضح شمالى  
 فلسطين، فيكون القول بأن الاراضى الواقعة غربيها تشمل فلسطين عديم الجدوى، ومثله فى ذلك  
 كمثل القول بأن الاراضى الواقعة غربى مراكز « ورك » و « شيفيلد » و « ليدز » و « نيوكاسل »  
 ( بانجلترا ) تشمل مقاطعتى « هير فورد » و « مونموث » .



اليهود في العالم أعلن فيه موافقته على « أن يرثوا بني إسرائيل ». وأهم من ذلك من الوجهة العملية ، ما استولى على مشاعر الكثيرين من الانجليز البروتستانتين في القرن التاسع عشر من أن تحقيق ما جاء بالكتاب المقدس يستدعى العمل على إعادة اليهود إلى فلسطين . وقد اعتنق هذا الرأي « اللورد شافسبري » ، ذو العواطف الإنسانية ، الذي بما يمت به من قرابة للورد « بلمرستون » العظيم ، كان له بعض التأثير غير المباشر في السياسة البريطانية . فقد كان « بلمرستون » ينظر بارتياح إلى ما تبديه كل من روسيا وفرنسا على السواء من نشاط في الشرق الأوسط ، واستغلاهما طيبة إبراهيم باشا في توسيع نطاق بعثاتها الدينية من أورتودوكسية وكاتوليكية ، فسعى هو الآخر إلى اغتنام الفرصة لموازرة طائفة دينية أخرى تعوق توغل نفوذهما ؛ فقام في سنة ١٨٣٨ بتعيين أول وكيل قنصلي بريطاني في « بيت المقدس » ، وكان ممّا زوّده به من التعليمات أن من واجباته تقديم الحماية لليهود بوجه عام ، ومن ذلك قوله له : « وعليك أن تنهز أول فرصة لأن تقدم لي تقريراً . . . . . عن الحالة الحاضرة لليهود من سكان فلسطين » . وقد اتضح أن عددهم كان يومئذ نحو عشرة آلاف نفس ، معظمهم تقريباً من أهل بلاد البحر الأبيض المتوسط . وفي سنة ١٨٤٠ ، عندما بلغت أزمة الحرب السورية الثانية غايتها ، كتب « بلمرستون » إلى السفير البريطاني بالاستانة يقول : « ويكون من مصلحة السلطان الواضحة أن يشجع اليهود على العودة إلى فلسطين والإقامة فيها لأن ماسيحملونه معهم إلى البلاد من الثروة يزيد في موارد دولته ، وأن الشعب اليهودي ، بعودته إلى البلاد بإذن السلطان وفي حمايته وبدعوة منه ، يكون حجر عثرة في سبيل أي أهداف سيئة تخطر في المستقبل ببال « محمد علي » ، أو من يخلفه . . . . . فضع هذه الاعتبارات أمام أعين الحكومة العثمانية بصفة سرّية ، وابذل وسعك في اقناعها بأن تقدم كل تشجيع عادل لليهود

أوروباً لأن يعودوا إلى فلسطين ، (١) .

على أن هذه الخطة لم تسفر عن نتيجة ما ، ولم يحدث أى تغيير فى عدد يهود فلسطين أو وضعهم إلى ما بعد ابتداء الحلقة التاسعة من القرن ، حين حصل فى روسيا ، التى كانت إذ ذاك موطن ثلثى يهود العالم ، ردّ فعل لحادث اغتيال القيصر ، إذ تفشّى هياج فظيع فى الخواطر ضد اليهود ، قتل فى خلاله مئات منهم وقضى على موارد الألوف ، ونفذت فيهم القوانين الخاصة بهم وحدهم مدة أربت على ثلاث سنوات . وقد أفضى ذلك إلى التجأهم إلى الهجرة فى حركة جارفة واسعة النطاق ، فلقوا فى ذلك ملجأ سهلاً فى شمالى أمريكا وفى بريطانيا ، وخاصةً فى تلك الأيام الرحبة التى ساد فيها تيسير الأمور . واتجه فريق صغير من هؤلاء المهاجرين إلى فلسطين ، حيث اشتغل بعضهم بزراعة الأرض بمعونة مالية من « البارون روتشليد » ( Baron de Rothschild ) ، وسرعان ما استخدموا فلاحي العرب فى فلاح الأرض لهم ؛ وعند ما نشبت الحرب العالمية الأولى كان عدد اليهود بفلسطين قد بلغ ٨٠.٠٠٠ نفس ، وكان ازدياد مستعمراتهم الزراعية . رغم الكثير من الصعاب المادية ، حتى بلغت أربعاً وأربعين مستعمرة يقطنها نحو ١٢.٠٠٠ ، قد بدأ يثير أحقاد بعض العرب . وقد كان الجغرافى الأمريكى « إلزورث هنتنجتون » ( Ellsworth Huntington ) فى فلسطين عام ١٩٠٩ ، فكتب يقول : « إن الملاحين فى سهل « شارون » ( Sharon ) ، وبعض النواحي الخصبة الأخرى فى فلسطين أمثال « الكرمل » وبعض أجزاء وادى الأردن ، يرون فى اليهود أكبر عدو لهم ... ، فإن المزارع اليهودية حول « يافا » يانعة زاهرة لاشك فى فلاحها لدرجة أن أهل البلاد الأصليين يحسدونهم عليها حسداً شديداً ، وتراهم

بدافع ما يضمرونه من العداء نحو هؤلاء المستعمرين يقومون بسرقة ثمارهم وكسر فروع الأشجار في بساتينهم ، ويطلقون خيلهم في حقول غلالهم ، ويهدمون سياج مزارعهم ،<sup>(١)</sup> . وفي سنة ١٩١٢ قامت ضجة ساخطة في مجلس النواب العثماني ، احتجاج فيها النواب العرب على استيلاء اليهود على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في سهل «إزدرائيلون» ( Esdraelon ) ، وهي أراض غاب عنها ملاكها ويخشى على المستأجرين المستولين عليها من التجرد من موارد رزقهم<sup>(٢)</sup> .

وفي خلال ذلك كان الشعور بالكراهية لليهود في أوروبا آخذاً في الازدياد ، حتى بلغ قوته في فرنسا في حادث « درايفوس » ( Affaire Dreyfus )<sup>(٣)</sup> . وقد أثرت هذه الحال أعمق تأثير في نفس صحفي من « فينّا » يدعى « تيودور هيرزل » ( Theodor Herzl ) ؛ وهو رجل قلماً كان يفكر في أنه من سلالة يهودية ، بل يغلب على الظن أنه كثيراً ما نسي أمر هذه السلالة ، غير أنه إزاء هذا الاضطهاد الأعمى الذي لحق باليهود حتى أعتهم الحيلة وأصبحوا بلا مأوى ، شعر بوخز شديد في ضميره ، فأخرج في عام ١٨٩٦ رسالة باسم « الدولة اليهودية » اقترح فيها إنشاء وطن قومي لليهود . وكان

---

( ١ ) عن Patesline and its Transformation — طبعة عام ١٩١١ ص ٨٧ .  
 ( ٢ ) عن : Geo. Antorius op. cit. 259 . وفي السنين الأولى من الانتداب البريطاني انتقلت هذه الاراضى إلى أيدي اليهود ، وقد اختفت من خريطة فلسطين إحدى وعشرون قرية لم يعلم قط باليقين ماذا جرى لسكانها ، ويقال : إن واضعى اليد عليها ( دون العمال الذين يعملون بالأجر ) قد دفع لهم المشترون اليهود تعويضاً بنسبة ٤ في المائة من ثمن الشراء . أما الملاك الاصليون ، وهم أعضاء أسرة ثرية مسيحية لا تنسب إلى جنسية خاصة ، فلم يدفعوا لهم تعويضاً ما .  
 ( ٣ ) المترجم — هو ضابط يهودى شاب عزى إليه إفشاء اسرار حرية إلى الالمان ، وحكم عليه من اجل ذلك بالنفى .

اقتراحه كان غيثاً سقط على أرض خصيبة بين جمعيات الطلبة اليهود بالجامعات الأوربية وغيرهم من الذين قوّى حلمهم بالعودة إلى « هَهيُون » ما لحق باليهود من الاضطهاد في روسيا . فاجتمعت العوامل الثلاثة — للصهيونية الدينية، والحاجة إلى ملجأ يلجأ إليه اليهود من الاضطهاد والتفرقة في المعاملة ، وآراء « هيرزل » السياسية — وأشعلت ناراً ؛ « وبين عشية وضحاها تقريباً ، وجد « هيرزل » نفسه على رأس حزب يهودى كبير : لقد ولدت الصهيونية السياسية ، . . . وأصبح الهدف تجريد اليهودية مما لصق بها من الصفات وجعلها « كغيرها من الأمم ، أمة مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً سياسياً ، شاعرة بكيانها » .

وبعد أن قضت « المنظمة الصهيونية » سبع سنوات لم تفز فيها بإثارة اهتمام أى دولة من الدول العظمى بمشروعها الذى يرمى إلى « إنشاء وطن للأمة اليهودية بفلسطين بضمان القانون العام » ، تلقت في سنة ١٩٠٣ عرضاً من الحكومة البريطانية بإنشاء مستعمرة يهودية ذات حكم ذاتى بالبلاد التى كانت تسمى وقتئذ « افريقيا الشرقية البريطانية » ولم يكن « هيرزل » نفسه فى أى وقت متمسكاً تمسكاً لا مردّ فيه بأن تكون « فلسطين » بالذات دون غيرها هى مقر الدولة التى يرمى إلى إنشائها ، ومال بجانبه إلى هذا المشروع المعروف ، وقد عُرف وقتها « بمشروع يوغندا » ، غير أنه وافاه الأجل قبل أن يفصل فى الأمر ، وعندما اجتمع « المؤتمر الصهيونى » عام ١٩٠٥ بزعامة يهود شرق أوروبا ، المشربين بروح الصهيونية الدينية التقليدية ، أصدر قراره بتمسكه بالمبدأ الأساسى الذى هو استثمار « فلسطين » والأراضى المجاورة لها ، ولا يرضى بأى مكان آخر <sup>(١)</sup> .

وباشتعال نار الحرب العالمية الأولى انتقلت نقطة الارتكاز لحركة الصهيونية النامية من نفس قارة أوروبا إلى بريطانيا والولايات المتحدة . وفي هاتين المملكتين وجدت الصهيونية أكبر ناصرين لها : أولهما ، الدكتور حَيِّم وايزمان ، ( Dr. Hayyim Weizmann ) ، وهو من اليهود المولودين في روسيا ، إلا أنه قد مضت عليه بضع سنين في منصب محاضر في الكيمياء بجامعة « مَنَشِسْتَر » ، بإنجلترا ، حيث « أثار في » بلفور ، ( Balfour ) رئيس الوزارة البريطانية وجذبه إلى اعتناق الصهيونية في وسط معمرة الانتخابات لشرقي « مَنَشِسْتَر » ،<sup>(١)</sup> ! وثانيهما المحامي لويس « برانديس » ، ( Louis D. Brandeis ) الذي بذل نشاطا كبيرا في معاضدة « وُودرو ولسُن » ، ( Woodrow Wilson ) في الانتخابات لرياسة الولايات المتحدة ، وكافأه على ذلك بتعيينه قاضياً في المحكمة العليا<sup>(٢)</sup> .

وقد ألفت لجنة بريطانية لفلسطين ، بإيحاء من « وايزمان » ، فأصدرت اللجنة صفحة دورية شعارها « إعادة أجداد الأمة اليهودية القديمة في ظلال الحرية التي تكفلها حكومة » دُومِنِيُون بريطانية جديدة في فلسطين . وشملت هذه اللجنة عضواً واحداً غير يهودي ، هو الصحفي « هِرْبَرْت سيدبوتام » ، ( Herbert Sidebotham ) المحرر بجريدة « المَنَشِسْتَر جارديان » ، ( The Manchester Guardian ) ، وكان قد كتب مقالا رئيسيا بتلك الجريدة حَبَّذ فيه احتلال بريطانيا لفلسطين احتلالاً دائماً للدفاع عن مصر ؛ فأثار هذا المقال اهتمام « وايزمان » ، وطلب إلى « سيدبوتام » أن يرفع مذكرة

( ١ ) عن : Herberf Siderbotham, Great Britain and Palestine: — ص ٤٠ .

( ٢ ) عن : Rabbi Stephen Wise في كتاب The Jewish Nationat Home

إلى وزارة الخارجية يقترح فيها إنشاء دولة يهودية في فلسطين للدفاع عن مصر والقناة. ويقول « سيدبوتام » فى تعليقه على هذه الأحداث ان مستلزمات السياسة البريطانية ، من سياسة واستراتيجية ، هى التى رجّحت الكفة نهائياً فى جانب الصهيونية <sup>(١)</sup> .

وكان « بلفور » قد عُين وزيراً للخارجية البريطانية فى سنة ١٩١٦ ، كما كان « السير مارك سايكس » <sup>(٢)</sup> ، المعروف بوسع نفوذه وشدة تحمسه ، والذي بفضل مساعيه أبرمت « معاهدة سايكس — بيكوه » ، قد اعتنق الصهيونية بصفة مؤقتة . ولما كان معين كل من روسيا وفرنسا قد انضب بالتدريج حتى صارتا فى عام ١٩١٧ قليلتى الجدوى من الوجهة الحربية ، فقد أصبح من المحتّم الاستيثاق من تدخل الولايات المتحدة المسلّح عاجلاً ، وخاصةً فى الوقت الذى ظهر فيه أن « الرئيس ولسن » نفسه « يتجاوب تجاوباً قلبياً مع الفكرة الصهيونية » . فى هذه الظروف ، وبعد تبادل طويل للآراء بين صهيونى بريطانيا وأمريكا ، وبينما كان الصهيونيون فى ألمانيا وتركيا يقومون من جانبهم بمفاوضات مع حكومات الدول المعادية لحكومتي بلادهم <sup>(٣)</sup> ، تلقت الحكومة البريطانية اقتراحاً فى سنة ١٩١٧ « بالاعتراف بفلسطين كوطن قومى للأمة اليهودية ، بحيث تكون لها حكومة ذاتية داخلية وتطلق الحرية للهجرة إليها ، مع إنشاء « اتحاد استعماري قومى يهودى » لإعادة تعمير البلاد بالسكان . ولم يقابل هذا النص الجرىء ، المجانب لكل مجال للتفاهم ، بالارتياح : لا من جانب وزارة الخارجية ، ولا من جانب اليهود البريطانيين ذوى النفوذ ،

(١) op. cit الفصلان الرابع والخامس .

(٢) وقد وصفه « ت . ا . لورنس » ( T. E. Laurence ) بأنه « المحامى الواسع الخيال المدافع عن الحركات العالمية التى يعوزها الاقتناع » ( Seven Pillars of Wisdom. 58 )

(٣) عن « Barbour, op. cit., 54 f., 64 f. »

الذين كان يهمهم ما قد يكون له من التأثير في وضعهم كرعايا بريطانيين . وبعد انقضاء شهرين في تعديل صيغته وإعادة تحريرها تمت الموافقة الرسمية على صيغته النهائية وظهر في شكل التصريح المشهور المعروف « بتصريح بلفور » ، في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وهذا نصه . « إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وستبذل غاية وسعها لتسهيل تحقيق هذا الغرض ، على أن يكون من المفهوم تماماً ألا يُسمح بإجراء شيء يكون من شأنه الإضرار بما للطوائف الأخرى غير اليهودية بفلسطين من حقوق مدنية ودينية ، أو المساس باليهود في أي بلاد أخرى من حيث حقوقهم ووضعهم السياسي » . ويتضح من ذلك أن هناك farkاً جوهرياً بين الاقتراح الصهيوني الأصلي وبين التصريح الذي تم اعتماده بصفة نهائية : فالأول شامل جارف ، والثاني غامض ومحاط بسياج من التحفظات . وقد ظل الصهونيون يتمسكون بتفسير التصريح على الوجه الذي يلائم اقتراحهم الأصلي ، وحتى في وقت قريب من يومنا — أغسطس سنة ١٩٤٦ — نرى متكلماً رسمياً يقول بلسان الوكالة اليهودية « إن وعد اليهود بجميع أرض فلسطين الممتدة على جانبي نهر الأردن مفهوم ضمناً من « تصريح بلفور »<sup>(١)</sup> .

وقد بذلت سلطات الجيش غاية وسعها لإبقاء أمر التصريح سراً مكتوماً عن « الطوائف غير اليهودية » ، أي عن المسلمين والمسيحيين الذين يتكلمون اللغة العربية والذين يبلغ تعدادهم يومئذ ٩٠ في المائة من جملة السكان ؛ غير أن بعض الأنباء عنه وصلت إلى « سامع » الشريف حسين ، فبعث إلى بريطانيا يستفسر في شيء من الاهتمام عن حقيقة ما حصل . فأجابت الحكومة على

---

(١) عن صفحة « Palestine Post » الصادرة في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ . ومن هذا نصل إلى النتيجة اللاذعة وهي أن الصهونيين نسبوا إلى بريطانيا القيام بتمثيل دور الحصان الصوري في الصيد الذي يخفى وراءه الصائد .

استيضاحه بأن تأييدها للأمانى الصهيونية « لا يتجاوز الحدود الكفيلة بحرية السكان الحاليين ، سواء من الوجهة الاقتصادية أم السياسية » . وقد رضى الشريف بهذا الوعد ، ونهض ابنه « فيصل » فى أوائل عام ١٩١٩ إلى عقد اتفاق مؤقت مع « وايزمان » بشأن الصهيونية فى فلسطين ، على أن يكون سريان هذا الاتفاق متوقفا على موافقة الدول على قيام الدولة العربية فى سوريا ، بحيث أنه — كما قرر فيصل كتابةً — « إذا حدث أقل تعديل أو انحراف فى هذا الشأن فإنى أكون غير مرتبط بكلمة واحدة مما جاء فى هذا الاتفاق » . وإلى هذا الحد لم يؤخذ رأى عرب فلسطين قط ، وإذا أنهم لم يعطوا توكيلا لفصل للتكلم نيابة عنهم ، فلم يكن فى اتفاقه مع الزعيم الصهيونى ما يقيد أحدا غير فيصل نفسه ووالده .

أما ما كان من أمر أمانى الصهيونيين السياسية ، وقد انتعشت بعد طول انتظار بتحقيق آمالهم القديمة فى الرجوع إلى « أرض الميعاد » ، فإنها بعد انتهاء الحرب قد عظم أمرها بما وقع على اليهود من الضغط وجعلهم يهاجرون فى جموع كبيرة من ممالك شرقى أوروبا ، التى باتت تتقد بالوطنية العنصرية بعد أن قامت على أنقاض العاهليتين النمساوية والروسية <sup>(١)</sup> . وزاد تشجيع حركتهم ما سمعوه من أقوال نفر من رجال السياسة أمثال « الرئيس ولسن » ، و « لويد جورج » ( Lloyd George ) و « سمطس » ( Smuts ) و « بلفور » ، عما يُنظر لليهود مدى الأيام من إقامة دولة عظيمة أو اتحاد ولايات على نمط « الكمنولث » . والظاهر أنهم لم يعرفوا عن عرب فلسطين شيئا فوق مجرد وجودهم ، وأنهم قوم من البدو لا يستحقون من الاهتمام أكثر مما يستحقه هنود أمريكا أو قبائل « البنتو » ، أو أى شعب آخر بدائى



من «الاهالي» الذين لا يضمهم نظام سياسي، وأن ما لهم إلى إفساح الطريق للتعمير الذي تقوم به شعوب أكثر منهم «تقدما». لذلك رأينا الدكتور «وايزمان» يقوم في مؤتمر الصلح ويعبّر عن الأمانى المحيطة بحركة قومه بألفاظ صريحة لا تقبل أى تأويل، فيقول: «أى أن زى فلسطين يهودية كما نرى إنجلترا انجليزية وأمريكا أمريكية». كذلك أصدر أصحاب مشروع «صندوق التأسيس الصهيونى» (Keren ha - Yesod) مؤلفا قالوا فيه: «إن الغرض الذى ترمى إليه الطليعة اليهودية الحديثة فى فلسطين هو إعداد المكان والعمل للألوف الذين ينتظرون فى الخارج».

وقد تدفق تيار الصهيونية كالسيل فغطى على جميع طوائف اليهود الذين عوّلت عليهم بريطانيا فيما تصورته فى افتراضها الاصلى (من ائتلاف اليهود والعرب)، وهم أولئك اليهود المتدينون الذين آثروا دائما العيش فى انزواء ودعة بمدن فلسطين المقدسة، وطائفة الزراع فيما قبل الحرب ممن كانوا يتكلمون العربية ويستخدمون العرب فى أعمالهم، وأولئك العلماء من اليهود الذين رأوا بعيد نظرهم أن أضمن وسيلة لتحقيق الوعد الدينى الذى وُعدوه إنما تكون بالاتفاق مع أهل البلاد والارتباط معهم بعهد ونام وسلام. لكن الصهيونية اكتسحت كل اعتبار لم يقيم على أساس التوسع العاجل فى نطاق الوطن القومى، وقد كان لهذا «الغزو» الصهيونى الجارف رد فعل عاجل لدى العرب؛ ومع أن «مارك سايكس» كان فى أول الأمر متحمسا لمشروع الصهيونية، فإنه عندما قام بزيارته الثانية للبلاد فى عام ١٩١٩ «رأى ما هاله من العداوة المريرة التى تولدت فيها». كذلك عندما جابت لجنة «كـننج - كرين» (King - Crane) أرجاء «الهلال الخصيب» عام ١٩١٩، بناء على تعليمات «الرئيس ولسن»، للوقوف على ما أحدثته نظم الانتدابات المقترحة من الأثر فى نفوس الأهلين، «وبدأت دراسة أحوال الصهيونية، بعقول مهيأة من

قبل الليل إلى جانبها، . . . . . نال استحسانها الكثير من أمانى الصهيونية وخططها، كما أثار عظيم إعجابها تفانيها في العمل ونجاحها في التغلب على العقبات الطبيعية الكبيرة بالطرق العلمية ؛ غير أن ما رأته اللجنة من الحقائق الواقعية حدا بها إلى أن تقترح إجراء تعديل خطير في ذلك المنهاج الصهيوني المتطرف الذى لم يعرف حدا للهجرة..... وقد تبيننت لها مراراً خلال المؤتمر الذى عقدته مع الصهيونيين، حقيقة واضحة، هى أن الصهيونيين قد وضعوا نصب أعينهم تجريد الملاك غير اليهود بفلسطين من جميع أملاكهم تقريباً بطريق شرائها منهم بشكل ما . كذلك كان أكثر من ٧٢ فى المائة من العرائض التى تلقتها اللجنة فى جميع أنحاء الشام مفعماً بالشكوى من المنهاج الصهيوني ؛ وفى فلسطين بالذات أبدى جميع غير اليهود من السكان معارضة أكيدة للمنهاج الصهيوني بحذافيره ؛ وما من موظف بريطاني استشارته اللجنة إلا كان اعتقاده أنه لا يمكن تنفيذ المنهاج الصهيوني إلا بالقوة المسلحة ، وكان من رأى الضباط على العموم أن مجرد البدء فى تنفيذ المنهاج يحتاج لقوة لا تقل عن ٥٠,٠٠٠ جندي . . وقد وضعت الحكومة الأمريكية تقرير اللجنة « على الرف » ، إلا أنه نُشر بصفة غير رسمية فقط بعد أن اعتزل « ولسن » الرئاسة .

وكان الصهيونيون فى فلسطين ، فى شدة تحمسهم وتفانيهم فى العمل على إعادة بناء وطنهم القومى ، يهاجمون بعنف كل من اعترض على مطالبهم المتطرفة أو حاول التخفيف من سرعة سيرهم ؛ وقد تناول هذا الموضوع « السير رُونلدستورز » ( Sir Ronald Storrs ) ، الذى نُصّب حاكماً عسكرياً على بيت المقدس عام ١٩١٨ ، وكان له عطف شديد على الصهيونية ، فقال : « إننا قد لا قينا من مبدأ الأمر نقداً من الصحافة الصهيونية ما لبث أن تحول إلى عداء يهودى جماعى ؛ فرُمينا بأننا غير أكفاء ، قليلو الثقافة ، وأن من كان منا ذا خبرة رسمية كان يميل كل الميل إلى العرب ، وكلنا ضد الصهيونية

بل ضد اليهودية<sup>(١)</sup> ، ثم ان عدم فهمهم لمقاصد الضباط البريطانيين القائمين بإدارة شئون البلاد ومخاوفهم لهم ما لبث أن امتد حتى تناول سكانها الذين يتكلمون العربية . وقد قامت اللجنة الانجائزية الأمريكية المشكلة عام ١٩٤٦ بإجمال الكلام عن الموقف دون تحيز فقالت : « إن اليهودى كثيرا ما يكتفى بالإشارة — لأقل مناسبة — إلى المزايا غير المباشرة التى عادت على العرب من دخوله البلاد ، ويقف عند هذا الحد . ولأنه يحب من صميم قلبه كل شبر من « أرض إسرائيل » ، يجد من المستحيل عليه أن ينظر إلى الموقف من وجهة النظر العربية حتى يدرك مبلغ التأثير الذى أثاره « غزوه » لفلسطين . ثم انه يقابل بين ما أنجزه من الإصلاحات الكبيرة وبين التحسينات البطيئة التى تجرى بالقرية العربية ، وتكون نتيجة المقارنة دائما فى جانبه ، وينسى فى ذلك المزايا الهائلة المالية والتعليمية التى نفحته بها الصهيونية العالمية . وعندما يلام على علاقاته ( غير المرضية ) مع العرب ، فأقرب ما عنده أن يكتفى بالإشارة إلى الصداقة السطحية التى يشاهد وجودها بينهما فى الحياة اليومية فى المدينة أو القرية ، وهى صداقة لا ينكرها أحد فى ذاتها . وهو فى ذلك يتجاهل أحيانا العداوة السياسية الشديدة التى لها أعمق تأثير فى نفوس الطائفة العربية بأسرها ، أو يفسرها بأنها « نتيجة للدعاية المغرضة التى تقوم بها طبقة الأفندية الأغنياء » . والواقع اننا لا نكون مجافين للعدالة إذا قلنا ان الطائفة اليهودية بفلسطين لم تقم قط — كطائفة — بمواجهة مسألة التعاون مع العرب . ومن الأمثلة الخطيرة الدالة على ذلك أنه عندما قامت الوكالة اليهودية بتقديم اقتراحها بإنشاء دولة يهودية لم تتناول مسألة التصرف فى أمر مليون وربع مليون

نفس من العرب إلا بكلام عام غاية في الابهام<sup>(١)</sup> ، . ومن قبلُ استرعى هذا الأمر أنظار أحد المراقبين ذوى النظر الثاقب فقال : « ان كل من يرى اليهود في فلسطين ويسمع محتاجاتهم ، لا يسعه ، حتى لو كان من المعجبين بمواهبهم العظيمة ، إلا أن يسلم بأنهم من الوجهة السياسية قوم استولى عليهم الجود ، وأن تلك الصفات البارزة المتأصلة فيهم التي استمدوا منها قوة المحافظة على جنسهم ودينهم وأعمالهم ، هي بعينها التي تقف عقبة في سبيل أخذهم بأسباب الاختلاط الاجتماعى أو السياسة الديمقراطية القائمة على مبدأ « خذوها »<sup>(٢)</sup> .

وهم من أول يوم لم يُظهروا أى استعداد مطلقاً للاعتراف أن هناك حقيقةً حركة قومية عربية ، مع ما كانت عليه هذه الحركة من نماء . حقاً إن أنحاء الأقاليم بفلسطين كان نصيبها في الحركة أقل بما قامت به مدن الشام ، غير أن ذلك لا ينسينا ان « عوني عبد الهادى ، الفتى وأعضاء أسرة الناشيى بيت المقدس ، وآخرين من أعيان فلسطين ، كانوا جميعاً أعضاء بارزين في الجمعيات الوطنية السرية ، وبعضهم لقي حتفه على يد جمال باشا . وقد كانت جماعة المسلمين بفلسطين منقسمة إلى فريقين كبيرين : فريق الناشيى وفريق الحسينى ، تبعاً لانتماهما إلى هذين البيتين الكبيرين . » وكان فريق الحسينى في موقفه من الصهيونية ، يتولون الزعامة الدينية ويمثلون الحركة الوطنية في أقصى تطرفها ، في حين كان فريق الناشيى منضمين إلى جانب الحكومة ، يبذلون ما في وسعهم لنيل ما تسمح به الظروف<sup>(٣)</sup> . وقد رأى « السير هربرت صمويل ، ( Sir Herbert Samuel ) ، بصفة كونه المندوب السامى ، أن يخفف من حدة

(١) الفصل الثامن - الفقرتان ٤ و ٥

(٢) عن Eliz. Monroe, op. cit., ( 1938 ), 50 f .

(٣) عن Storrs, op.cit., 401 f :

الحسينيين بأن عين أنشط شباب بين أعضاء الأسرة في منصب « مفتي بيت المقدس » ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى ؛ « والواقع أن الحاج أمين ظلّ يعتبر سنين طويلة في نظر غلاة ساسة العرب ، عونا من أعوان البريطانيين <sup>(١)</sup> . أما فريق النشاشيبي ، فعلى الرغم من وجود « عمديّة » بيت المقدس في بيتهم منذ سنين عدّة ، كانوا يحسّون بأنهم أقل نفوذا في البلاد من فريق الحسيني ، ولذلك سعوا إلى التعويض بما ينقصهم بعقد اتفاق اجمالي ابتدأ مع الصهيونيين ، وقد لقوا من طبقات هؤلاء المتوسطة تشجيعا على ذلك ؛ غير أن فريق اليسار من الصهيونيين كانوا يرمون من بادىء الأمر إلى دق إسفين بين الطبقة الحاكمة العربية كلها باعتبار أنها ، على حدّ قولهم « الطبقة الإقطاعية الاستغلالية » ، وبين الجموع للصامّة غير المنظّمة من الفلاحين وعمال المدن ، وقدّموا للفلاحين الوعود ببعض المنافع المادية ، كما وعدوا العمال بإنشاء نقابات عمالية ترعى مصالحهم . فلما استعرت الثورة العربية في المدة ١٩٣٦ - ٣٩ أدرك الصهيونيون من أحداثها أن جهودهم للتفرقة بين العرب ذهبت كلها هباء تقريبا ، ولهذا أخذوا يتجهون من بعد ذلك إلى توجيه الكلام صراحةً إلى العرب عامة . وفي أحد اجتماعات « يوم مايو » لسنة ١٩٤٦ خطبت السيدة « جولدا مايرسون » ( Mrs. Golda Meyerson ) زعيمة العمال ، والتي صارت وقتها رئيسة القسم السياسي بالوكالة اليهودية ، « فقالت لعمال العرب وفلاحهم إنه ما من قوة تستطيع صرف اليهود عن هدفهم » . وبعد ثلاثة أشهر من ذلك اجتمع حزب « ما باي » ( Mapai ) للعمال الصهيونيين ، الذي هو أقوى حزب يهودى في فلسطين ، في مؤتمره السنوى ، وأصدر قرارا « وجه فيه الكلام إلى الشعب العربى ، فأكد له أن الأمم اليهودية على استعداد للتعاون معهم على قدم المساواة لما فيه تقدم فلسطين في جو من السلام ؛ غير أنها في الوقت نفسه لا تألو

جهداً في مكافحة أى جهود ترمى إلى هدم المنهاج الصهيونى . (١) ولعلّ الصّهيونيين كان لهم عذرهم في ظنهم أن اللغة الوحيدة التى يفهمها العرب هى لغة القوة . فإنهم إنما سلكوا نفس المسلك الذى سبقهم إليه المستعمرون دائماً مع السكان الأصليين في كل بقعة أريد استعمارها ، متى كان هؤلاء أقلّ منهم عدّة من الناحيتين المادية والعقلية ؛ ولكن هذا لا يمنع من تقرير الحقيقة الواقعة وهى أن هذه كانت لغة القوة لا لغة الرغبة في التفاهم والتراضى ، وشتان بين ذلك وبين ما كان يدعيه الدكتور « وايزمان » عادة من أنه « يمدّ إلى العرب يد المصادقة » (٢) .

ولما وجد الصّهيونيون أن جماهير العرب لا تزال تفضّل العمل بنصائح الطبقة الحاكمة منهم على الانصياع للناصحين لهم من الصّهيونيين ، وأن جهودهم للتفرقة بين العرب لم تأت بنتيجة تذكر ، عمد المعتدلون منهم إلى انتقاد حكومة فلسطين على عدم قيامها باخماد أصوات غلاة الوطنيين من العرب . أما الصّهيونيون المتطرفون فكان مسلكهم في ذلك أن اخترعوا خرافة ظلّوا يُذكّون جذوتها في مثابرة حتى سنة ١٩٤٨ ، وهى أنه لا أساس لفكرة تضارب المصالح العربية واليهودية وأن الخلاف الواقع بين الفريقين إنما هو من صنع الإنجليز . وقد كانت ادعاءات الصّهيونيين عن تصدّى بريطانيا لأغرا ضهم موجّهة في الأصل إلى الإدارة في فلسطين ( العسكرية منها والمدنية ) ، ومن بعد سنة ١٩٣٩ ، وخاصة في السنوات التى تلت ١٩٤٥ التى لم تُعدّ فيها السياسة البريطانية تتمشى مع خطة الصّهيونيين المستأثرة بمصالحهم وحدها ، شنّ الصّهيونيون حملتهم على « هوَيتَهول » ( Whitehall )

(١) عن صحيفة ( Palestine Post ) الصادرة في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

(٢) مثال ذلك ما ورد في الصحيفة المذكورة في ١٩ يونية ١٩٤٦ .

و « داوونج ستريت » ( Downing Street ) معاً<sup>(١)</sup> . فقد سخر المراسل اللندنى لصحيفة « بِلستين بوست » ( Palestine Post ) من « ذلك الطابع الرسمى المدموغ بتلك السياسة التى تعتبر الشرق رقعة لم تفسدها بمدُ مساوىء القرن العشرين ، وأنه يجب فى نظرها المحافظة على نقاوته العذرية بقدر ما فى الإمكان إبقاء على مظاهر البهجة فى المجتمع العربى ومظاهر الفخفخة فى المجتمع البريطانى » .<sup>(٢)</sup> وهناك تعليق أكثر من ذلك صراحة أبداه أحد أعضاء حزب « المراجعين » اليهودى (على نحو ما هو معروف عن هذا الحزب)<sup>(٣)</sup> ، قال : « إن من المـلم به أن الاصطدام بين اليهود والعرب فى فلسطين كان لا محالة واقعا حتى لو لم يكن هناك تحريض من الإدارة البريطانية . فإن اليهود أرادوا أن تكون فلسطين دولة يهودية ، وكان مآل العرب إلى الاعتراض على ذلك عاجلا أو آجلا . . . . فكان لابد من وقوع صدام نفسانى بين اليهودى والعربى ، وصدام آخر بين اليهودى المهاجر إلى فلسطين والموظف البريطانى الاستعمارى الذى يعمل فيها . . . . هذا فضلا عن الاصطدام المقدر وقوعه حتما بين الدوى المتحركة اليهودية وحالة السُّبات العميق المستولى على بلاد العرب » .

وكان الجو من بادئ الأمر يسوده انعدام التفاهم والشعور المتبادل ، ثم أخذ يتغيم بسُحب من الشك والريبة بلا انقطاع . ولما رأت الطبقة الحاكمة

(١) المترجم - « هويتبول » هو مقر رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، و « داوونج ستريت » هو مقر رئاسة الوزارة البريطانية : وذكرهما بمثابة ذكر مركز السلطة فى كلتا الدولتين .

(٢) George Lichtheim فى عدد ٤ يونية سنة ١٩٤٦ .

(٣) عن : « Eliahu Ben-Horin, The Middle East : Crusades of History » من ١٣٢٠ . ويحمد القارىء المعنى المقصود من اطلاق لفظ « المراجعين » على الحزب فى بحث تال

من العرب أنهم لم يُمنحوا الاستقلال الذى ظنوا أنهم وعدوا به لم يلبثوا أن قلبوا ظهر المِجَنّ لليهود ، الذين كانوا فى نظرهم رأس هذا البلاء . فانفسح المجال للهيّجين والسفاكين ، ووقع فى عيد الفصح عام ١٩٢٠ أول حادث من حوادث الهياج الطائفى الكثيرة التى لطخت بها الأراضى المقدسة . وقد تناول هذا الموضوع رئيس الإدارة البريطانية فى تقرير له فقال : « وإنى أستطيع القول فى ثقة أنه عندما تحرّجت الحالة لم تعتمد اللجنة الصهيونية إلى قبول أوامر الإدارة عن طيب خاطر ، بل جنحت من أول أمرها إلى سياسة العداء والنقد والهجاء . ومن المؤسف حقاً أنه ، فيما عدا حالة أو حالتين لا يقاس عليهما ، كان يبدو من المستحيل إقناع الصهيونى بحسن نية البريطانيين وتوخيهم الأمانة المعتادة . ولم تكن العدالة هى مطلب الصهيونيين من السلطة العسكرية المحتلة ، بل كانوا يريدون منها أنه فى كل أمر له علاقة بأحد من اليهود يجب الانحياز لما فيه مصلحة اليهودى . . . . . وفى بيت المقدس ، حيث هم الأكثرية ، نراهم لا يكتفون بالحماية العسكرية بل يطلبون وضع القانون فى أيديهم ، وفى الجهات الأخرى التى هم فيها أقلية . لا يبطل لهم صياح بطلب تلك الحماية العسكرية . . . . . وقد هددنى ممثل الطائفة اليهودية بالالتجاء إلى قانون الغوغاء ، وامتنع عن الامتثال لقوى القانون والنظام المشروعة . . . . . وأن سلطى الشخصية ومسلطة كل قسم فى إدارتى عرضة لاغتصاب اللجنة الصهيونية لها أو تخطيها . . . . . وقد حرصت إدارتنا كل الحرص على التمسك بالقوانين التى تخضع لها القوات العسكرية المحتلة لأراضى الأعداء ، لكن ذلك لم يحز رضا الصهيونيين ؛ ولظاهر أنهم لا يرضون بغير تحييز الإدارة العسكرية المؤقتة لهم لحين صدور قرار الانتداب . ومن المستحيل بداهة إرضاء قوم ينحصر طلبهم الرسمى فى الحصول على « وطن قومى » ولا يرضون فى الواقع بغير دولة يهودية . . وما لبث الصهيونيون أن عمدوا إلى تغطية مسلكهم بادعائهم أن محاباة بعض



أعضاء الإدارة العسكرية للعرب هي التي عاقت إخماد الهياج . وقد انتهى الأمر بأن قامت وزارة «لويدي جورج» بإلغاء الإدارة العسكرية وأُحُلَّت محلها سلطة إدارية تستمد قوتها من وثيقة الانتداب .

وما يلقى ضوءاً على هذا الموضوع ان الإشارة الوحيدة في صك الانتداب إلى الغالبية العربية لسكان فلسطين ، كما وردت في المادة التي تعترف بأن اللغة العربية هي إحدى اللغات الرسمية الثلاث للدولة ، كانت لاتزال ضمنية غير مباشرة .<sup>(١)</sup> ومن جهة أخرى كان المندوب السامي البريطاني «السير هربرت صمويل» (Sir Herbert Samuel) شديد العطف على الصهيونية، بالمعنى الذي فهمه عنها وقتئذ ، إن لم يكن هو نفسه قد اعتنق الصهيونية<sup>(٢)</sup> ، ومع ذلك فإنه — والحق يقال — كان طوال مدة تقلده منصبه شديد المحافظة على الحياد ، لدرجة ان المتطرفين من الصهيونيين رموهُ بمبالاة العرب ؛ وفي عام ١٩٢١ حمل عليه المؤتمر الصهيوني حملة شعواء لأنه أوصى بأن تكون الهجرة إلى فلسطين «داخل الحدود التي يسمح بها عدد السكان الحاليين ومقتضيات مصالحهم» ، كي تسير البلاد في طريق التقدم الذي يكفل الخير لجميع سكانها<sup>(٣)</sup> . وفي عام ١٩٢١ أيضاً حصل هياج آخر بين العرب أشد خطورة من سابقه، وكان أصل منشئه شغب وقع بين شعبتين مختلفتي الاتجاه من عمال اليهود في «يوم

---

(١) وفي مواضع أخرى أشير إلى العرب بالعبار «الطوائف الحالية غير اليهودية» ( وذلك في المقدمة ، التي أوردت نص تصريح بلفور ) ، وفي العبارة «سكان فلسطين بصرف النظر عن جنسيتهم وديانتهم» ( مادة ٢ ) ، والعبارة «والطوائف الأخرى من السكان» ( مادة ٦ ) .

(٢) عن : Hyamson. op cit., 131

(٣) ويقول «ستورز» في ذلك : «إنى لا أتصور كيف يستطيع مندوب سام غير يهودى تحمل عواصف الرأي العام الصهيونية مدة خمسة اعوام» ( op. cit 358,392 )

مايو، من تلك السنة . وقد أعقب ذلك إرسال أول لجنة من لجان التحقيق الكثيرة التي وفدت على فلسطين . وكانت اللجنة التي عهد إليها في تحقيق هذا الحادث «لجنة هايكرافت» ( Haycraft )، فصرّحت عند ابداء رأيها بأن المنظمة الصهيونية «عملت على تجاهل العرب بصفة ككونهم عنصراً يُعمل له حساب كبير ، وفي بعض الأحوال وقفت في طريق مصالحهم ابتغاء فائدة اليهود ، وأن تصرفاتها تثير هياج العرب من سكان فلسطين بدلا من تهدئة خواطرهم، وأنها بذلك تعدّ سببا من أسباب الاضطرابات . وتناولت اللجنة موضوع الادعاءات الصهيونية التي تقول بأن ما يديه للعرب من عدااء إنما هو منصب على الحكم لبريطاني أكثر من انصبابه على الصيونييين وأن جماعة الأفنديّة أثارته بصفة مصطنعة بين جماهير العرب غير المتعلمين ؛ فأجابت اللجنة على ذلك بأن «صدق الشعور بالكراهية لليهود ، وسعة انتشاره وشدته ؛ كل ذلك بلغ مبلغا لا يمكن معه أن يُعملَ بذلك التعليل السطحي المزعوم ؛ وإذا كان الادعاء معناه أنه لو لا تحريض الأعيان والأفندية والمشايخ لما كانت هناك اضطرابات ، فإنه ادعاء واحد لا يقام له وزن ... أما إذا كان قد ظهر في البلاد شيء من شعور العرب ضد البريطانيين فإنه يرجع إلى أن الحكومة مقرونة ، في أذهان القوم ، بتعصيد السياسة الصهيونية » .

ولما ضاقت رئاسة الحكومة البريطانية بدوام هذه القلاقل قررت تحديد سياستها في الموضوع من جديد ، فصدرت بذلك «ورقة تشيرشل البيضاء» لعام ١٩٢٢ ، وفيها نصّت على أن وجود اليهود في فلسطين «حق مسلم به لا مجرد تسامح» ، وفي الوقت نفسه حددت بصفة جلية جميع الاعتبارات الواقعية المحيطة بالموقف ؛ بأن اعترفت لأول مرة بوجود العرب بالبلاد على نفس الأساس السانف . ومن بين ما جاء فيها : « ان تصريحات غير معتمدة قد صدرت ، تقول بأن الغرض من المشروع هو تحويل فلسطين إلى

دولة يهودية محضة ..... فحكومة جلالة الملك تعتبر أن مثل هذه الفكرة غير عملية ، وهي لا ترمى إلى شيء من ذلك مطلقاً ، ولم يدُرْ بخلدّها في أى وقت أن يزول من فلسطين ، أو يتضاءل فيها ، عنصر السكان العربى أو اللغة العربية أو الثقافة العربية . وإن الحكومة تلفت الأنظار إلى أن نصوص « تصريح بلفور » ، الذى سبقت الإشارة إليه ، لا تسلم بتحويل فلسطين برمتها إلى وطن قومى لليهود ، وإنما هي تصرّح بأن هذا الوطن القومى يُنشأ في فلسطين . وأوردت « الورقة البيضاء » لأول مرة المبدأ القائل بأن « قوة الامتصاص الاقتصادية » هي التى تتحكم في مقدار الهجرة إلى فلسطين . وأوصت أيضاً بإنشاء مجلس تشريعى ، غير أن العرب قاطعوا هذا المجلس لامتناعهم عن الاعتراف بصحة الانتداب . والواقع أن طريقة تشكيل المجلس المقترح كانت لا محالة في غير مصلحة العرب ، لأن نسبة مجموع المسلمين والمسيحيين إلى المجموع الكلى للسكان كانت لا تزال ٨٩ في المائة ومع ذلك جعلت عِدَّة ممثلهم في المجلس عشرة أعضاء منتخبين ، وهؤلاء يُخشى من هزيمتهم في المجلس أمام عشرة الأعضاء المعيّنين من قبل الحكومة والعضوين المنتخبين الممثلين لليهود . كذلك رفض العرب إنشاء «منظمة عربية» تكون لها صفة رسمية على نحو المنظمة الصهيونية ، وذلك «لأن أعضاءها يعيّنهم المندوب السامى الذى هو نفسه صهيونى ، ولأن عرض الاقتراح كان مقروناً بشرط ، هو أن قبوله يعدّ تسوية لجميع المطالب العربية واعترافاً من العرب بتصريح بلفور» <sup>(١)</sup> .

وبقيت الحال مدة ست سنوات يعلو ظاهرها السكوت على الحالة الراهنة؛

وإن كان باطنها مفعماً بالاستياء . وبحلول عام ١٩٢٦ كان قد أمكن تخفيض عدد الحامية ، واسناد أمر الأمن الداخلي إلى القوة الجوية الملكية ، وصرف رجال الجندرمة البريطانية ، والخدم من قوة البوليس . ودلت الإحصاءات في عام ١٩٢٨ على أن عدد السكان اليهود قد ارتفع إلى ١٥٠.٠٠٠ أى إلى نحو ضعفين ونصف ضعف ما كان عليه عند نهاية الحرب ، فصار بذلك ١٦ في المائة من جملة تعداد البلاد ، كما أن المنشآت الزراعية قد نمت نمواً ملحوظاً بفضل تفانى الرواد الأوائل الذين كان مبلغ تحمسهم يحلّ عن الوصف ؛ ومع ذلك قد كانت الاعتمادات اللازمة للتوسع شحيحة ، والحالة الاقتصادية في كساد ، فكثّر عدد المتعطلين ، ووصلت الحال إلى أنه في عام ١٩٢٧ زاد عدد المهاجرين من فلسطين على عدد المهاجرين إليها بقدر ٢٣٠٠ نفس . وفي الوقت نفسه زاد عدد سكان العرب بسرعة فائقة ، بفضل الارتفاع الكبير في نسبة المواليد ، وانقضاء عهد التجنيد التركي الذي كان يذهب بالكثير من الشبان إلى غير رجعة ، ونقصان النسبة العالية في الوفيات الذي يرجع بعض الفضل فيه إلى مصلحة الصحة العامة الحكومية ، فضلاً عن شيء من الهجرة غير المشروعة من بعض الممالك العربية المجاورة . على أنه كان يربض وراء هذه الحالة السطحية من مظاهر الأمن والتقدم ، « تنازع نشأ بين نزعتين قوميتين ، ولم يكن من الممكن فضه ، في ظلّ نظام الانتداب ، إلاّ بزوال أحدى النزعتين أو كليهما معاً ، »<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) عن تقرير اللجنة الملكية ( ١٩٢٧ ) ص ٦١

ان الاراضى الواقعة شرقى نهر الأردن كانت ( إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى ) تابعة فى ادارتها للحكومة العثمانية بصفة تكاد تكون اسمية ، ثم انتقلت إدارتها ابتداء من سنة ١٩١٨ إلى يد حكومة فيصل العربية بدمشق . غير أنه تقرر فى مؤتمر « سان ريمو » ( San Remo ) المنعقد فى إبريل سنة ١٩٢٠ جعل هذه المنطقة من نصيب بريطانيا كجزء من دائرة الوصاية على فلسطين ، مع الاحتفاظ بشرط أساسى هو « أنه فى الاراضى الواقعة بين نهر الأردن والحدود الشرقية لفلسطين ، حسب تحديدها النهائى ، يكون للدولة المنتدبة الحق ، بموافقة مجلس عصبة الأمم ، فى تأجيل أو وقف تنفيذ شروط الانتخاب التى ترى سريانها غير ملائم للظروف المحلية بهذه الجهات ، وأن تعدّ تدابير الحكم التى تراها ملائمة لهذه الظروف »<sup>(١)</sup> . لذلك بادر المندوب السامى لفلسطين ، عقب انهيار حكومة دمشق العربية أمام الفرنسيين فى يوليو سنة ١٩٢٠ ، إلى عقد اجتماع من أعيان البلاد بمدينة « الصلت » ( as-Salt ) ، التى كانت وقتئذ أشهر مدن ذلك الإقليم ، وأبلغهم أن حكومة جلالة الملك تنوى منحهم حكما ذاتيا عاجلا يعاونهم فيه بضعة مستشارين بريطانيين . وعلى ذلك أنشئت مجالس محلية بالمدن الأربع الرئيسية ، غير أنه قبل أن يستقرّ نظام الإدارة ويتخذ شكلا متماسكا وصل « الأمير عبد الله » فى فبراير سنة ١٩٢٠ على رأس قوة عربية إلى مدينة « معان » ، التى كانت قد تركت بصفة مؤقتة داخل حدود مملكة والده الحجاز ، وأعلن عن عزمه على شن ثورة على الفرنسيين فى سوريا . وقد واصل سيره إلى « عمّان » ، فرحبت به المجالس المحلية ، ولم يعترض الانجليز طريقه ، فقبض على ناصية الأمور وقام بإدارة البلاد على ما يرام . ولما انعقد مؤتمر القاهرة فى شهر إبريل أعلن المستر

« تشيرشل » وزير الخارجية قبيل انتهاء المؤتمر موافقة بريطانيا على الاعتراف بأنه الحاكم لشرق الأردن طبقاً للأمر الواقع ، على شرط أن يتخلى عن مقاصده العدائية ضد الفرنسيين وأن يقبل حماية بريطانيا للبلاد ومدّها بمعونة مالية تساعد على تنظيم إدارتها على النمط الحديث . وفي سبتمبر سنة ١٩٢٢ حصلت بريطانيا على موافقة مجلس عصبة الأمم ، طبقاً لنص المادة ٢٥ من صك الانتداب ، على إعفاء « شرق الأردن » من أحكام جميع مواد الصك المتعلقة بإنشاء وطن قومي لليهود ، بما في ذلك من النص الذي بحتم تسهيل هجرة اليهود إلى البلاد واستيطانها . ثم اعترفت بريطانيا في سنة ١٩٢٣ بقيام « حكومة مستقلة في شرق الأردن يرأسها الأمير عبد الله » بشرط أن تكون هذه الحكومة دستورية .

ومن ذلك الوقت أدار الأمير عبد الله دفعه الحكم في الاتجاه الذي يؤدي إلى الاستقلال والملكية ، وقد فاز بذلك فعلاً في سنة ١٩٤٦<sup>(١)</sup> . وقد كان الفقر المادي لهذه البلاد الشحيحة في السكان والواقعة على حافة الصحراء سبباً في مواسلته الترحيب بما تقدمه بريطانيا من المعونة المالية والفنية لجيشه العربي ، فعرضه ذلك لأقصى ضروب التشهير حتى أنه رُمي بالخنوع لبريطانيا . كما أن هذه المعونة نفسها شحذت ما فطر عليه من الطموح وحبّ التوسع ، فكان ذلك مدعاةً لقتله غيلةً في شهر يوليو سنة ١٩٥١<sup>(٢)</sup> . وقد كانت الإشاعات تحوم حوله بميله إلى التعاون الاقتصادي مع الصهيونيين لو استطاع التحرر من الرأي

---

(١) عندما حصل عبدالله على الاستقلال سمي مملكته باسم « المملكة الهاشمية الأردنية » ، وبعد أن اندجت فيها بقايا فلسطين العربية في ابريل سنة ١٩٥٠ صار الاسم القديم (شرق الأردن) غير صالح لها من الوجهة الجغرافية .

(٢) أنظر : Esmond Wright : Abdullah's Jordan, 1947 — 1951, Middle East Journal, Summer 1951. p. 439.

العربي، ولكنه لو كان همّ بشيء من ذلك لوجد أنها قسمة ضيّزى، لأن الصهيونيين لم يُسقطوا من حسابهم قط « تلك الأراضى الشاسعة الموحشة غير المزروعة (على حد قولهم) التى تمتد وراء النهر<sup>(١)</sup> ». على أن زوال الملك عبد الله من الوجود، واضمحلال النفوذ البريطانى فى البلاد، يجعلان موضوع مستقبلها أشبه شيء بلغز من الألغاز

\* \* \*

اهتمت بريطانيا خلال الحرب بالمحافظة على مركزها الممتاز فى شبه جزيرة العرب، فسعت إلى عقد اتفاقات مع فرنسا وإيطاليا، تعهدت هاتان الدولتان بمقتضاها بعدم الاستيلاء على شيء من أراضى بلاد العرب أو اتخاذ أى قاعدة بحرية على البحر الأحمر، وبعدم السماح لأى دولة أخرى بشيء من ذلك. كذلك كانت بريطانيا من بادىء الأمر على وداد مع الأمير الوهابى الشاب « عبد العزيز بن سعود »، وقامت، أسوة بما فعله رجال الحركة الوطنية من العرب، بإيفاد رُسل إليه فى أوائل الحرب عرضوا عليه أن يقوم بمعاوضة الثورة العربية المزمع شنها ضد الأتراك؛ غير أنه، إمّا كان يخشاه من جانب منافسه أمير « جبل شمر » عدو أسرته من قديم، والمناهر للأتراك، اقتصر على تأييده الأدبى للحركة؛ كما أنه من الوجهة النفسانية كان يصعب عليه الاشتراك فى عمل ما مع الشريف حسين حاكم مكة والمدينة، وكلتاهما فى نظر الوهابيين المخاصين مقرّ لما يشبه الوثنية من مظاهر التقديس الباطل الذى لم يقرّه القرآن ولا السنة؛ وزاد الطين بلة ما قام به الشريف حسين عام ١٩١٦ من الماداة بنفسه ملكا على العرب. ولا يخفى أن هذا، بحكم ثقافته

(١) عن : Moshe Shertok فى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ ( وقد تقلد منذ سنة ١٩٤٨ منصب وزير خارجية إسرائيل

العثمانية وغلوائه في مطامحه الشخصية ، اعتبر ابن سعود ناشئاً مُتبرِّراً ، فكان مسلكه معه مسلك التواضع المتكلف الذي ربما كان فيه شيء من عدم الاحترام ، فضلاً عن احتفاظه معه بخطة الكبير في معاملته للصغير<sup>(١)</sup> .

فلما انهارت الدولة العثمانية وامتنع التأييد التركي عن آل « شمر » ، استطاع ابن سعود الاستيلاء على بلادهم عام ١٩٢١ وأصبح في مركز يستطيع فيه أن يناقش الملك حسين الحساب . وقد كان منذ سنوات عدة يقوم بالدعاية للمذهب الوهابي بين القبائل النازلة على حدود الحجاز تمهيداً لاستمالتهم إلى جانبه وانصرافهم عن الملك حسين ، ولما خرج الأمير عبد الله على رأس قوة لمنازلته عام ١٩١٩ أوقع به هزيمة منكرة ، ولم يُعَقِّه وقتئذ عن غزو الحجاز سوى الحكومة البريطانية التي كانت لا تزال تؤيد الملك حسين . على أن هذا الملك ، مع تقدمه في السن ، ما لبث أن أثر تمسكه بآرائه الاعتبارية على انقياده للحكمة التي توحى بها الخبرة الدنيوية ، وانساق إلى مخاصمة بريطانيا ؛ وكانت أهم الاعتبارات لديه في ذلك تلك النكبة السياسية التي لحقت بعرب فلسطين من جراء تصريح « بلفور » والوصاية ؛ ولما لم يمكن الوصول معه إلى تسوية في هذا الشأن انتهى الأمر بفقد تأييد بريطانيا ومعونتها . وكان في نفس الوقت قد انقاد دون تبصر إلى التآمر ضد « ابن سعود » مع بعض أعدائه أو من يُنتظر أن يكونوا منافسين له ، أمثال آل شمر ، ورؤساء القبائل النازلة على أطراف نجد ، وإمام اليمن . ثم انه اشتبك مع مصر في نزاع لا داعي له بشأن الترتيبات الصحية الخاصة بالأماكن المقدسة والتي يرجع عهدها إلى القرون الوسطى ؛ وفي سنة ١٩٢٤ أجهز على البقية الباقية له من التأييد في العالم الإسلامي بأن أعلن نفسه خليفة على المسلمين . عند ذلك قام « ابن سعود » بغزو الحجاز ، فنزل حسين عن الملك لا كبر



أبنائه «علي» ، غير أن ابن سعود ما لبث أن طرد «عليًا» في العام التالي وضم الحجاز إلى بلاده .

ومن الطبيعي إن ما كان يدين به ابن سعود سابقاً لبريطانيا من شبه التبعية أصبح لا مكان له ، ولذلك أبرمت معه بريطانيا عام ١٩٢٧ «معاهدة جدة» ، فاعترفت فيها بأنه الحاكم والملك المستقل على الحجاز ونجد وملحقاتهما ، وقد أُدججت هذه كلها فيما بعد وسميت «المملكة السعودية العربية» . وقد تعهد ابن سعود مقابل ذلك بالمحافظة على علاقاته الودية مع شياخات الخليج الفارسي المشمولة بالحماية البريطانية . وكان قبل ذلك قد اعترف بجلوس نبلي حسين — فيصل وعبد الله — على عرشي العراق والأردن — ورضى بأن تقوم بريطانيا بضبط حدود دولته بالاتفاق مع هاتين المملكتين ، غير أنه فيما يختص بالحدود بينه وبين الأردن كان دائماً يحتفظ في ذهنه ببعض تحفظات قد تسفر فيما بعد عن التأثير في العلائق بين المملكتين .



كان من بين شروط اتفاقية «سايكس بيكوه» ( Sykes-Picot ) لعام ١٩١٥ أن يقسم «اللال الخصب» إلى أربعة مناطق ، تدير اثنتين منهما فرنسا وبريطانيا إدارة مباشرة ، كل في منطقتها ، والاثنان الآخران تتولاها حكومتان عربيتان بإرشاد وحماية فرنسا وبريطانيا ، كل في واحدة منهما . فكان نصيب فرنسا المباشر الأراضي الساحلية من سوريا ومعه «كيليكيا» ، في حين تتألف المنطقة المشمولة بحمايتها مما وراء منطقة الساحل من سوريا بحيث يشمل ذلك «ولاية الموصل» . غير أنه لما حل عام ١٩١٩ كانت الجيوش البريطانية قد احتلت ولاية الموصل بعد إجلاء الأتراك عنها ، واستطاع «لويد جورج» بعد عناء أن يحمل «كليمنسو» ( Clemenceau ) على تخلي فرنسا عن

المطالبة بها ، وبذلك أمكن ضم هذا الإقليم ، العابر بالزيت ، إلى العراق ؛ وعوّض الفرنسيون من ذلك بإعطائهم حصة الربع الألمانية في شركة الزيت التركية ، التي أُطلق عليها اسم جديد هو « شركة الزيت العراقية » ، ووعدت فرنسا بحصولها على ربع محصول الشركة من الزيت . وقامت بريطانيا بتسليم فرنسا الاحتلال العسكري لأراضى سوريا الساحلية ، في حين بقيت الحكومة العربية المستقلة التي يرأسها « فيصل » تحكم المدن الداخلية . وقد كان هذا الوضع قلقا لايرجى له ثبات . فإن العرب كانوا حانقين لمجرد وجود الفرنسيين في هذه الأنحاء ويخشون عاقبته ، ولا سيما أن نصيب فرنسا في الحملة التي قهرت الأتراك كان مقصوراً على مجرد وجود قوة رمزية لها صغيرة ، ولا ينتظر من العرب أن يوافقوا على أن مابذلته من تضحيات هائلة في الميدان الغربى يعطيها الحق فيما تطالب به في سوريا . ومن جهة أخرى لم يكن لدى الفرنسيين شيء من العطف على الثورة العربية ولا على القومية العربية جملةً ، إذ كان يُقاسم بالهم من هذه الناحية أمرُ الملايين من رعاياهم الذين يتكلمون اللغة العربية في شمالي أفريقيا ، وكانوا يعتبرون هذه المظاهر مناوراة بريطانية لحرمان فرنسا من إرثها المشروع في سوريا ، الذى يرجع أصل حقها فيه إلى أيام الحروب الصليبية التي سهمت فرنسا في تحمل أعبائها بأكبر قسط ، وذلك فضلاً عن أنها جدّت قوة هذا الحق ببعثاتها العلمية وما أنشأته في البلاد من سكك حديدية وغيرها من المنافع العامة . ومع ذلك كان أكثر من ٦٠ فى المائة من العرائض التي رُفعت إلى لجنة « كرنج - كرين » ( King-Crane ) عام ١٩١٩ طالفة بالاحتجاج الشديد المباشر على الانتداب الفرنسى .

وفى إبريل سنة ١٩٢٠ ، بعد شهر واحد من انعقاد « مؤتمر سورى عام » ،

وإعلانه قيام مملكة « سوريا الكبرى » المستقلة برياسة الملك « فيصل » شاملة لبنان وفلسطين ، قرر مؤتمر « سان ريمو » ( San Remo ) منح فرنسا الوصاية على سوريا بأكملها . بذلك صارت بيد فرنسا السلطة الشرعية التي تؤهلها لأن تسلك المسلك الذي تراه مع الحكومة العربية غير الصديقة المسيطرة على الأنحاء الداخلية ، والتي كانت قواتها قد قامت بصفة غير رسمية بمهاجمة المراكز العسكرية الفرنسية المجاورة لخط الحدود بين المملكتين ، في حين قامت السلطات العربية ببحث الدعاية ضد الفرنسيين وعرقلة التجارة الفرنسية ، وإن كان الفرنسيون بدورهم لم يحجموا عن مقابلة ذلك ببعض الأعمال الاستفزازية . وفي يوليو سنة ١٩٢٠ وجّه « الجنرال جورود » ( General Gouraud ) إلى « فيصل » بلاغاً نهائياً يطلب فيه تقديم الترضية اللازمة عن جميع هذه الأمور وقبوله الوصاية الفرنسية على جميع سوريا بلا قيد ولا شرط . وبينما كان فيصل يسعى للمفاوضة في هذه الشؤون وقعت بعض التحامات مسلحة بين قواته وبين الفرنسيين ، أعقبها احتلال الفرنسيين مدينة « دمشق » وطرد فيصل من البلاد . ولما أصبحوا سادة الموقف ، ولا حيلة للبلاد في شيء ، أخذوا يدبرون تشكيكها من جديد بحسب ما يترأى لهم . ولعلمهم أن جلّ الاعتماد في مناصرتهم إنما يكون على « المارونيين » من أهل لبنان ، وأن شعور الطوائف المسيحية الأخرى نحوهم فائر ، وأن غالبية المسلمين تكنّ لهم كراهية قلبية ، قرروا ، تسهلاً لمهمتهم ، أن يعولوا بلا خجل على سياسة « فرّق تسد » ، بأن يستغلّوا ويوسعوا شقة الخلافات الدينية التي نكبت بها سوريا أكثر من أي بلاد أخرى في الشرق الأوسط . فإن نسبة تعداد مسلمي العرب السنيين لا يتجاوز ٥٣ في المائة ، من جملة سكان سوريا ولبنان معاً . كما أنه توجد بالبلاد أقليات تؤلف إلى حدٍّ ما وحدات جغرافية صغيرة : فمن ذلك أن المارونيين وعددهم

٣٤٠,٠٠٠ يقطنون جبل لبنان ، والعلويين أو النصيرية<sup>(١)</sup> وعددهم ٣٢٥,٠٠٠ يقطنون « جبل النصيرية » ( الأنصارية ) المحاذي للنصف الشمالى من الساحل ، والدروز وعددهم ١٦٠,٠٠٠ يقطن معظمهم جبل الدروز وإن كان بعضهم يعيش بلبنان أيضا ، والأكراد الذين قد يبلغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠ يقطنون « الجزيرة » بالشمال الشرقى من البلاد . فلم يألُ الفرنسيون جهداً فى إذكاء جذوة الميول الانفصالية لدى جميع هذه الأقليات التى عانت بلا شك كثيراً من جراء عدم مساواتهم بغيرهم على يد السنّين فى عهد الحكم العثماني . فعمدوا فى سنة ١٩٢٠ إلى توسيع نطاق سنجق لبنان القديم حتى صار ثلاثة أمثال رقعته السابقة ، بأن أدخلوا فى دائرته مدن بيروت وطرابلس وصيدا ذات الغالبية الإسلامية ، وجنوب لبنان إلى حدود فلسطين ( ومعظم أهلها من الشيعة ) ، وإقليم « البقاع » الخصب الذى يقطنه أقوام مختلفو الأديان معظمهم من المسلمين والمسيحيين الأورتودكس .

فلم يُعدّ للمارونيين فى لبنان بعد اتساع رقعته على هذا الوجه تلك الأكرية المطلقة التى كانت لهم فى السنجق القديم ، فضلا عن أن جملة المسيحيين على اختلاف مذاهبهم لم يبق لهم فيه إلا أغلبية هزيلة<sup>(٢)</sup> . ولعلّ الغرض من وراء إضعاف مركز المسيحيين بهذا الشكل إيجاد الشعور بينهم بزيادة اعتمادهم على الحماية الفرنسية والحدّ من ميلهم إلى اتخاذ خطة وطنية خاصة بهم . وفى سنة ١٩٢١ اعترف الفرنسيون باستقلال « جبل الدروز » ، ثم باستقلال بلاد العلويين فى سنة ١٩٢٢ . أما باقى الشام فانهم قسموه فى عام ١٩٢٠ إلى

(١) ودينهم عبارة عن مزيج من شيعة الإسلام والمسيحية الأولى وبعض عناصر الوثنية . انظر :

Encyclopaedia of Islam, art. Nusairi

(٢) ربما يكون المسيحيون الآن قد فقدوا حتى هذه الاغلبية الضئيلة ، بسبب الهجرة وبسبب نسبة المواليد العالية بين المسلمين ، وعلى كل حال لم يعمل تعداد بالبلاد منذ أكثر من عشر بن عاما .

ولایتین : دمشق وحلب ، أملاً فی استغلال ما بین هاتین المدينتين العظیمتین من منافسة تقليدية ؛ غیر أن هذه التجربة لم تدم وأُعيد توحيدها الولایتین عام ١٩٢٤ .

وبعد أن قطع الفرنسيون أوصال البلاد علی هذا النحو أخذوا يفرضون علیها طابع ثقافتهم بطريقة قبلتها عامة الشعب فی صمت ، ولكنها زادت بطبيعة الحال من سحق الأقلية ذات الأمانی السياسية . ثم إن ربط العملة السورية اللبنانية بالفرنك الفرنسي ، وإن كان أمراً منطقياً ، قد لحقه سوء الطالع فكان من نتیجته أن جرى علیه ما جرى للفرنك الفرنسي من التدهور الشنيع فی قيمته . أما عن تعليم اللغة الفرنسية فقد بولغ فيه ، لدرجة أنه رُوی أن الأطفال الذين لا يكادون یجيدون القراءة العربية كانوا فی بعض الجهات یلقنون الذئید الوطنی الفرنسي ( المارسییز ) . كما أنه أُعدت كتب خاصة فی التاريخ بُذل فیها كل جهد لإثبات أن السوريين لا یزتمون ، من حیث انقسام الأجناس البشرية ، إلى الجنس العربي . هذا فضلاً عن كثرة استغلال الأداة الإدارية لمراعاة مصلحة الشركات الفرنسية وأصحاب مشاريع الامتیاز . وقد استعان الفرنسيون كثيراً فی تنفيذ سیاستهم بأقلّیین أجنبيّین عن البلاد وليس لهم فیها موطن محدود : أولاهما الشراكسة ، وهم الذين أعانهم الأتراك علی استيطان البلاد منذ خمسين عاماً عندما استولت روسيا علی بلادهم ، والثانية الأرمن ، الذين فروا من المذابح التركية فی إبان الحرب وبعدها . فكان یُتخذ من الطائفة الأولى أولئك الجند ، الذين مع كونهم غیر نظامیین ، كانوا عظیمی النفع فی الحملات التأديبية بوجه خاص وفی تألیف حامیات البلاد التي تكثُر فیها القلاقل . أما الطائفة الثانية فإنه لما فُطر علیه أهلها من حدة الذكاء ، ولشعورهم بأنهم أرقى من أهل سواحل شرقی البحر الأبيض المتوسط ، كان

يُتخذ منهم المخبرون ورجال الاستعلامات، فكانوا يقومون بهذه الخدمات خير قيام.

وبحلول عام ١٩٢٥ كانت الأسر الحاكمة بجبل الدروز، التي لم تكن من قبل تنفر من الحكم الفرنسي بل كانت تفضله على النفوذ السنّي الممتد إليهم من دمشق، قد أخذت تضيق ذرعاً بشدة الحاكم الإقليمي الفرنسي، الذي يمكن اعتباره الشبيه الفرنسي لأرنولد ولسن (Arnold Wilson) <sup>(١)</sup>، والذي قيل في وصفه: «مخلص، مجرد من الأغراض، نشيط، لا يُتعدده شيء عن تنفيذ مراميه تنفيذاً عاجلاً، وخاصةً إذا كان يراد منها الحصول على نتائج مادية؛ غير أنه كان جباراً فيما يسلكه من طرق التنفيذ، ذا بصيرة عمياء في تصرفاته مع الناس لدرجة جعلت جهوده التي بذلها عن حسن نية تنتهي بالكوارث؛ وقد فرض، في بحر عشرين شهراً، على الدروز الحاقدين الكاعمين غيظهم، طائفة كبيرة من المنافع المادية التي لم يكونوا يحملون بها ولا يرغبون فيها» <sup>(٢)</sup>. وقد أرسلت الاحتجاجات في هذا الشأن إلى المندوب السامي الفرنسي فقبولت بصد بعيد عن كل مجاملة، واعتقل أربعة الزعماء الرئيسيون من الدروز على أنهم مآرون. ثم أعقب ذلك ثوران عام في الجبل، تناول الملاك والمستأجرين على السواء وكان له الغلبة السامة على الحامية الفرنسية. ثم انتشر الهياج إلى مدن سوريا، وكان الثوار فيه على جانب كبير من حسن النظام، يقودهم أعضاء من الأسر الكبيرة وبعض الضباط العثمانيين القدامى ذوي الخبرة العسكرية <sup>(٣)</sup>.

(١) المترجم - هو أحد الذين تولوا رئاسة الإدارة البريطانية في العراق في أوائل عهد الإشراف البريطاني، وسبب الانجليز الكثير من المتاعب. فليراجع.

(٢) عن : Tòynbee, Islamic World after the Peace Conference . Part III.

(٣) ومنهم «فوزي القاوقجي»، الذي قام في عام ١٩٣٦ بقيادة ثوار عرب فلسطين وعمل مع دول المحور في الحرب العالمية الثانية.

وبحلول شهر نوفمبر من عام ١٩٢٥ بدأت كفة الفرنسيين تعود إلى الرجحان على الثوار بعد أن زادوا في حاميتهم زيادة كبيرة ، غير أنهم لم يتغلغلوا في جبل الدروز إلا في أوائل صيف ١٩٢٦ ، ولم يتم استتباب الهدوء النهائي إلا بعد عام آخر . وقد كان ما ذهبت به هذه الثورة من الأرواح والأموال أكثر مما تكلفته ثورة العراق ، واضطر الفرنسيون مرتين بسببها إلى ضرب قلب دمشق بالمدافع والقذائف الجوية ، فقصوا بذلك على ما يزيد على ألف نفس . على أن الثورة علمت الفرنسيين أنه من المستحيل أن تحكم سوريا حكماً عسكرياً إلى مالا نهاية ، فختمت قائمة المندوبين الساميين العسكريين في نوفمبر سنة ١٩٢٥ وعُيِّن في عام ١٩٢٦ أول مندوب سام من ذوى الخبرة الإدارية المدنية . وكان قيام الجمهورية اللبنانية قد أعلن في عام ١٩٢٦ ، فبدأ جرى السعى مع رجال الوطنية المعتدلين في سوريا في مثل هذا الشأن لم يأت بنتيجة ما ، وكان من جرّاء ذلك أن الاثنين الأولين اللذين تقلدا رئاسة الجمهورية السورية ( رئاسة اسميّة ) كانا من الأجانب : أحدهما تركي والآخر شركسي .



## ب - فترة ما بين الحربين

إن التصريح البريطاني الصادر من جانب واحد بالاعتراف باستقلال مصر عام ١٩٢٢ لم يقض قضاء عاجلاً على الهياج الشديد الجارى في البلاد ، لأن « الوفد » رفض قبول القيود التي فرضت على السيادة المصرية بالتحفظات الأربعة الواردة في هذا التصريح . وقد وجد الوفد ، فيما أحرزه الوطنيون الأتراك من الانتصارات التي أرغمت بريطانيا وفرنسا بقوة السلاح على النزول عن أمور جوهرية ، تشجيعاً على المضي في المقاومة ، فقاد حملة اغتيالات رسم

خطأها بعض المتعصبين من الطبقة الراقية التعليم وعهد في تنفيذها إلى بعض ضعاف العقول من الطلبة ونفر من السفاكين المحترفين ؛ وقد اغتيل في هذه الحركة بالقاهرة أربعة من الرعايا البريطانيين واثنين من المعتدلين المصريين ، كما جرح تسعة بريطانيين آخرين . ولاستيلاء الخوف على الجمهور المصرى من الإرهابيين لم يقدم للبوابيس أى مساعدة ، وترك أمر التقصى عن أثر الجناة إلى فرقة خاصة بإرشاد البريطانيين ، فأعدم في ذلك ثلاثة من الطلبة وقضى بالسجن على عشرة .

وفي أوائل عام ١٩٢٤ جرت الانتخابات العامة في مصر وبريطانيا في آن واحد ، فأسفرت عن قيام أول حكومة وفدية في مصر وأول حكومة للعمال في بريطانيا ، وكان بعض أعضاء هذه الحكومة العمالية قد أبدوا فيما مضى ، وقت أن كانوا في المعارضة ، عطفًا على الأمانى الوفدية . فدعى ( سعد ) زغلول إلى لندن للمفاوضة ، غير أن مطالبه كانت في الواقع الاستقلال التام مع سحب جميع القوات البريطانية وإعادة السودان إلى مصر ... الخ . فكان قبول ذلك فوق طاقة الحكومة البريطانية بكثير ؛ وقد أوضحت الحكومة البريطانية أن القوات البريطانية لن تتدخل في أعمال الحكومة المصرية ولن يكون لوجودها أى مساس بسيادتها ، وإن أى حكومة بريطانية لن تتخلى عن جميع مآلها من المصالح في الدفاع عن القناة ، كما أنه لا يمكنها أن تعرض حسن إدارة السودان وتقدمه للخطر . فأبدى زغلول في المفاوضة من صلابة الرأى كل ما عُرِف عنه وعاد إلى مصر دون أن يفيد شيئًا . وفي خلال ذلك كانت حكومته قد وجهت بعض إشارات عدائية نحو وجود القوات البريطانية بمصر ونحو مركز « السردار » ، الذى هو القائد العام البريطانى للجيش المصرى ، وفي يوم ١٩ نوفمبر اغتيل السردار « السير لى ستاك » ( Sir Lee stack ) في



شوارع القاهرة . فقام « ألنبي » من تلقاء نفسه بتوجيه بلاغ نهائي للحكومة المصرية ، شامل للمطالب الرئيسية الآتية :

(١) أن يُسحب من السودان جميع الضباط المصريين وكذلك الوحدات المصرية البحتة ، وهى التى سبق لها تحريض الجنود السودانيين على التمرد ولقيت فى ذلك بعض النجاح .

(٢) ألا تعارض مصر فى أن يكون الرى فى أراضى الجزيرة التى تزرع القطن خاليا من كل قيد ، بعد أن كان مقيداً بضمان المياه الكافية لرى الأراضى المصرية .

(٣) دفع غرامة قدرها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه .

وهنا برزت من جانب الجالية البريطانية روح الامتعاض التى تضمهرها دائماً نحو الشعور المصرى ، فأظهرت استياءها من « ضعف » بلاغ « ألنبي » ، فى حين أن وزارة الخارجية أرسلت تعليماتها إلى « ألنبي » بالتخفيف من شدة المطالبين الثانى والثالث . ولا شك أن التهديد بتحويل مياه النيل إلى رى أراضى السودان دون أى قيد ، قد ترك لدى المصريين ، على الرغم مما تم من الاتفاق فيما بعد بشأن هذه المسألة الحيوية ، فكرة مقلقة لبألم وهى أن مياه الرى ، التى يتوقف عليها اقتصادهم ، ستبقى تحت رحمة بريطانيا مادامت هى المسيطرة على السودان .

وقد كان مقتل « لى ستاك » قمة حملة الاغتيالات ، وأفضى إلى توجيه المهمة لنفر من شبان زعماء الوفد<sup>(١)</sup> بالاشتراك فى هذه الحركة الاجرامية .

(١) كان من بين هؤلاء أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، وقد تقلد كل منهما فيما بعد منصب رئاسة الوزارة . وآخرهما بطلقات نارية من المتطرفين ، الاول عام ١٩٤٥ والثانى عام

وقد سقطت حكومة الوفد، وترك المجال خاليا أمام «الملك فؤاد» ليشتبك بقسط فعال في سياسة البلاد. فما كان من ابن إسماعيل، وقد بالغ في الحياة ذروة العظمة، إلا أن أظهر من نزعة سلالة الأرسقراطية ما جعله يضيق بقبول قيود الملكية الدستورية. وكان إلى جانب كونه من العنصر التركي، متفرنجا لا يتكلم العربية بالإجادة الواجبة، يحققر ساسة الطبقة المتوسطة من المصريين المتمين إلى الوفد ويمقت خطتهم في التعويل على إثارة غوغاء المدن والجماهير الجهلة من أهل الريف. ولكونه أكبر ملاك الأراضي في مصر، كان يسيء الظن بآراء شباب الوفد ذوي المبادئ الاشتراكية المتطرفة (الرادكالية) والميول الجمهورية. لذلك كان على استعداد لأن يستغل إلى أبعد حد السلطة الواسعة التي أتاحها له الدستور، ولا سيما الحق في تعيين ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وحل مجلس النواب. وحتى قبل تولي الوفد الحكم في سنة ١٩٢٤ كان قد اشتبك مع المعتدلين، من غير جدوى، لمحاولته توسيع سلطاته، فبادر الآن إلى حل مجلس النواب ذي الأغلبية الساحقة، وحكم البلاد من غير برلمان، عن طريق جماعة من «أصدقاء الملك»، حديثة التكوين عرفت بحزب «الاتحاد»<sup>(١)</sup> وقد كان هذا الوضع مبعضا إلى الجميع لدرجة أن حزب الأحرار اتحد مع الوفد في تحالف ضده، وفي أوائل سنة ١٩٢٦ اضطر الملك بضغط المندوب السامي الجديد إلى الموافقة على إجراء انتخابات عامة؛ فأسفرت عملية الانتخاب عن عودة الوفديين إلى الحكم بأغلبية تزيد على ٧٠ في المائة من مقاعد مجلس النواب<sup>(٢)</sup>. غير أنه بالنظر لقيام حملة الاغتيالات

(١) مؤلف هذا الحزب هو «حسن نشأت» الذي تولى منصب السفير المصري في بريطانيا في السنين الأولى من الحرب العالمية الثانية

(٢) قد كان «الوفد» في الثلاثين عاما التي قضتها البلاد في الحكم الدستوري الأداة العاملة الوحيدة التي عمت آثارها أنحاء البلاد. أما الأحزاب الأخرى فلم تكدر تعدو كونها هيئات صغيرة ملتفة حول بعض الشخصيات دون أن تكون لها مبادئ إيجابية ظاهرة فوق السدائم الشخصية للزعماة الوفديين.

فى عهد الحكومة الوفدية السابقة رفضت بريطانيا الموافقة على «تقلد» سعد زغلول ، رئاسة الوزارة . فعملت تسوية لمعالجة هذا الموقف بأن عهد برىاسة الوزارة إلى رئيس الأحرار ( الدستوريين ) على أن يؤلفها من ستة وزراء وفديين وثلاثة من الأحرار ووزير واحد مستقل ، وتقلد «سعد زغلول» رئاسة مجلس النواب .

وفى سنة ١٩٢٧ قصد لندن «ثروت باشا» رئيس هذه الحكومة الائتلافية فى ذلك الوقت ، فعرضت عليه وزارة الخارجية المفاوضة فى مشروع معاهدة شديدة الشبه بالمقترحات الواردة فى تقرير ملتر ، وقد وصفها وزير الخارجية «السير أوستين شمبرلين» ( Sir Austin Chamberlain ) بأنها تمثل أقصى حدود التساهل فى التمشى مع المطالب القومية المصرية . وقد حُصر اختلاف وجهتى نظر الفريقين فى نقطتين فقط : (١) موقف البريطانيين العاملين فى الجيش المصرى ، وقد أبدت بريطانيا استعدادها إلى تحويلهم إلى بعثة عسكرية فى الجيش . (٢) ابقاء عدد من الموظفين البريطانيين فى إدارتى البوليس والأمن العام لحين إصلاح نظام الامتيازات ، وقد تعهدت بريطانيا فى هذا الشأن بتأييد مصر فى الالتجاء إلى عصبة الأمم إذا لم يتم هذا الإصلاح فى مدى خمس سنوات .

وحدث فى هذه اللحظة أن «مصطفى النحاس» الذى خلف «سعد زغلول» بعد وفاته فى رئاسة الوفد ، قاد هذا الحزب إلى معارضة مشروع المعاهدة ، بحجة أنها لا تحقق الجلاء البريطانى العام عن الأراضى المصرية ، وكذلك أبدت أغلبية الأعضاء فى مجلس الوزارة الائتلافى الذى يرأسه «ثروت» رأيا بعدم الموافقة على مشروع المعاهدة ؛ فاعتزل «ثروت» الحكم . عند ذلك قام النحاس بتأليف وزارة وفدية بحتة ، غير أنه لم يلبث أن اصطدم مع المندوب السامى والملك معاً . وفى شهر يونية من عام ١٩٢٨ ، أى بعد ثلاثة أشهر من

تأليف الوزارة الوفدية ، نشرت بعض الصحف المصرية نبأ يعزو إلى النحاس وإلى الوكيل الجديد لمجلس النواب أنهما قاما ، قبل مجيئهما إلى الحكم ، بعقد اتفاق تعهدا فيه ، في مقابل ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، بتمكين والده الأمير سيف الدين المختلّ القوى العقلية ، من تسلم أملاكه ؛ وكانت وقتئذ تحت إدارة الملك . فقام الملك بعزل النحاس ، وأصدر مرسوما ملكيا بحلّ مجلسي البرلمان وبمشروعية تأجيل الانتخابات مدة ثلاث سنوات .

وكان « اللورد لويدي » ( Lord Lloyd ) المندوب السامي في ذلك الوقت محافظا في آرائه بشأن مركز بريطانيا في مصر بقدر ما كان ذا نزعة تسيطرية في تصريفه للأمر ، مما جعله يصطدم أكثر من مرة بالحكومات المصرية المتتالية . فشعرت وزارة الخارجية بأن تصرفات ممثلها تكاد توقع بريطانيا في مركز حرج ، ولذلك بعثت إليه في مايو سنة ١٩٢٩ بإيضاح جديد يعيد تحديد السياسة البريطانية ، كانت الفقرات التالية الهامة بين مشتملاته : « ولأنّ المصالح البريطانية التي هي موضوع الاهتمام ذات خطورة بالغة لسلامة الامبراطورية ورفاهيتها ، قد احتفظت حكومة جلالة الملك في تصريح ١٩٢٢ ببعض المسائل ليكون التصرف فيها بحسب تقديرها هي ، ومع ذلك تود حكومة جلالة الملك أن تسير ، حتى في معالجة هذه المسائل ، جنبا إلى جنب مع الحكومة المصرية بل عن طريقها ؛ مع القيام إلى أبعد حدّ ممكن باحترام الاستقلال والحرّيات التي نصّ التصريح الآنف الذكر على التسليم بها لمصر .

« فليس من مصلحة حكومة جلالة الملك أن تتدخل في شؤون مصر الداخلية بأكثر مما يحتمه تحقيق الأغراض السياسية التي سبق تحديدها ، وأن خير وسيلة للمحافظة على مالها من النفوذ الواجب في الأوساط المصرية إنما تكون بالحرص الشديد على التناسق والانسجام في العلائق بين دار المندوب السامي.

والحكومة ، وهو مالا يمكن تحقيقه إلا بحصر تدخل حكومة جلالة الملك في شئون مصر الداخلية البحتة في أضيق حدود ممكن . . . . .<sup>(١)</sup> ،

ثم أن مجيء حكومة العمال الثانية إلى الحكم عام ١٩٢٩ أفضى إلى سفر « محمد محمود ، رئيس وزارة الأحرار ( الدستوريين ) إلى لندن لإعادة فتح باب المفاوضات ، على أمل أن يحظى في ذلك بتساهل أكثر مما لقيه « ثروت » من حكومة المحافظين . غير أنه بينما كانت هذه المفاوضات تجري مجراها أجريت انتخابات عامة في مصر فأسفرت عن انتصار كاسح في جانب الوفديين ، وذهب « النحاس » إلى لندن في ١٩٣٠ ليحلّ محل « محمد محمود » في المفاوضات . وقد كانت مسألة السودان هي العقبة الكأداء التي اعترضت سير هذه المفاوضات . فقد تمسك النحاس بأنه ، ريثما يتم الاتفاق النهائي بشأن السودان ، يجب ألا يكون هناك أى قيد لهجرة المصريين إلى السودان ، في حين أن أقصى ما سلّمت به بريطانيا في هذا الشأن هو « أن يتوخى الحاكم العام غاية الحكمة في استعمال الحق الذى يخوّل أى حكومة مراقبة الهجرة إلى بلادها للحفاظ على صبغة البلاد القومية » . وكانت الصحافة الوفدية قد أوجدت اعتقاداً في البلاد بأن حكومة العمال على استعداد للتسليم بجميع المطالب المصرية ، ولذلك أراد النحاس أن يحفظ مركزه أمام المتطرفين ، بالحصول على شروط تفوق بشكل ظاهر للعيان ما عرض على محمد محمود ؛ والواقع أنه عندما وصلت إلى القاهرة بعض الأنباء بأن النحاس يميل إلى الملاينة لتسوية المسألة هو جم بشدة واتهم بالخيانة ؛

---

(١) حدث في المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠ أن أرسلت السفن الحربية البريطانية إلى الاسكندرية ثلاث مرات ، كان الغرض في مرتين منها الضغط السياسى على الحكومة المصرية ، وفي المرة الثالثة كان الغرض أن تكون السفن على استعداد للعمل في حالة إفلات الزمام في الاضطرابات السياسية من أيدي القائمين بالأمر .

وفى خلال ذلك كان النحاس ، الذى لم يبرح عن ذهنه حادث إقصاء الملك له عن الحكم عام ١٩٢٨ ، قد أعد مشروع مرسومين يحولان دون حكم الملك البلاد بغير برلمان فى المستقبل ، فامتنع الملك عن المصادقة على مشروع المرسومين ، بحجة أنه مادام الوفد هو الحزب الوحيد الذى له هيئات منظمة فى كافة أنحاء البلاد فإن الحد من سلطات العرش يكاد يكون معناه إيجاد دكتاتورية وفدية دائمة . فاعتزل النحاس الحكم احتجاجاً على ذلك ، ودعا الملك « اسماعيل صدقى » ، الذى صار اذ ذاك من أكبر أثرياء مصر ، وعدواً عنيداً للوفد ، إلى تأليف الوزارة . فلما تحوّل النحاس على هذا الوجه إلى جانب المعارضة شن حملة تحض على عدم التعاون مع الحكومة والامتناع عن دفع الضرائب . فنشأت عن ذلك اضطرابات خطيرة فى كافة أنحاء البلاد ؛ فقام « صدقى » بحل البرلمان وأخذ عدته « لعمل » انتخابات جديدة ، راجعاً فى ذلك إلى نظام ما قبل سنة ١٩٢٤ ، من اجراء التصويت على مرتبتين اجتناباً لتأثير المهيجين الشعبين ، ومن قيام الملك بتعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ . ثم غطّل الصحف الوفدية ومنع عقد المؤتمر الوفدى السنوى . فرأى الأحرار الدستوريون الذين كان صدقى نفسه عضواً فى حزبهم ، أن الأمر جاوز كل حدّ معقول ، وانضموا إلى الوفد فى مقاطعة الانتخابات . فلم يُنـبـذ ذلك من عزم « صدقى » وكوّن من الذين التفوا حوله حزباً جديداً ، ومن عَجَب أن سمّاه حزب « الشعب » . وأجريت الانتخابات فى مايو سنة ١٩٣١ ، وفاز فيها حزب الشعب ، وحزب الاتحاد « اصدقاء الملك » ، بأغلبية طيبة . وقد حاول الوفد تنظيم حركة نقابات العمال الآخذة وقتئذ فى النمو ، أملاً فى خلق المتاعب السياسية للحكومة ، فأجاب صدقى على ذلك بإلغاء النقابات . على أنه اضطر فى عام ١٩٣٣ إلى اعتزال الحكم نظراً لاعتلال صحته من جراء إجهاد نفسه بالعمل المرهق . ثم تلا ذلك ما يمكن اعتباره دكتاتورية فعلية قام بها مدير

الخاصة الملكية . وقد أثبتت الأحوال أن حكم القصر لم يكن خيراً لمصر في شيء يذكر مما كان يسمى الحكم الشعبي ، إذ صارت الأموال العامة تُبعثر على ذلك العدد الهائل من موظفي الحكومة المدنيين وغير ذلك من أبواب المصروفات التي لم يفد منها الجمهور فائدة تذكر .<sup>(١)</sup>

ثم جاءت غارة إيطاليا على الحبشة في صيف عام ١٩٣٥ ، فكانت داعياً جديداً لاستعجال تسوية المسألة الإنجليزية المصرية . وفي شهر ديسمبر من ذلك العام تكوّنت جبهة متحدة من النحاس ، وصدقي ، ومحمد محمود ، وأرسلت مذكرة إلى المندوب السامي ، أعربت فيها عن استعداد ثلاثتهم للواقعة على مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ؛ غير أن بريطانيا أجابت على ذلك بأنه نظراً لما بدا في ضوء الحرب الحبشية أصبحت الفقرات الخاصة بالشئون العسكرية واجبة التعديل ، كما أن الحاجة أصبحت ماسة إلى الوصول إلى اتفاق مبدئي عن وضع السودان .

ابتدأت المفاوضات في مارس سنة ١٩٣٦ ، وكان الجانب المصري مكوناً من هيئة ممثلة لجميع الأحزاب ، تتألف من سبعة أعضاء وفديين ، وستة غير وفديين . وكان لا يزال يوجد بين الفريقين المتفاوضين هوة واسعة لا بدّ من اجتيازها ، وقد بدا وقتئذ من جانب المستشارين البريطانيين العاملين في الحكومة ما عهد فيهم دائماً من روح الجفاء وعدم العطف على الأمانى القومية المصرية ، ممّا حدا بجريدة « التيمز » ( The Times ) إلى توجيه اللوم لهم ، فقالت : « حقاً إنه من الطبيعي أن يوصى المستشارون الفنيون لحكومة جلالة الملك بأن يكون الاتفاق العسكري كفيلاً بضمان

(١) عن :

مثالى دائم لمصالح هذه المملكة . . . . . غير أن الضمان العسكرى المثالى الذى يحقق ١٠٠ فى المائة من مراميه لا يدع مجالاً للاعتبارات السياسية المرتبطة بالموضوع . . . . . فإن أىّ تحالف يُرجى أن تكون له قيمة حقيقية يجب أن يكون قائماً على أساس احترام الشعور القومى ؛ وأن يكون نتيجة لمفاوضة حرة لا دخل فيها للإملاء من جانب واحد ، وأن توحى به روح الثقة المتبادلة ، تلك الروح التى لا مجال لتشجيعها متى كان هناك شئ من تلك المحاولات التى تبذل لحل المندوبين على التسليم بأمور ، لن يغفر لهم مواطنوهم تساهلهم فيها مدى الدهر ، فى سبيل غرض لا رجاء فيه ، وهو السعى لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه من إيجاد ضمان عسكرى كامل ، يسرى مفعوله فى جميع الأوقات ، وفى جميع الظروف ؛ وإن التحالف الذى يقام على أساس من المصالح المشتركة والثقة المتبادلة له من القيمة ما يعوّض بالنأ كيد من تلك المخاوف العسكرية الصغيرة التى قد يدلّ تدقيق النظر على أن بعضها من نسج الخيال . . . . .<sup>(١)</sup> .

وقد انتهى الأمر بنجاح المفاوضات وتمّ توقيع « المعاهدة » فى أغسطس سنة ١٩٣٦ . وقد حُدّت مدتها بعشرين عاماً ، غير أنه قد نصّ على قابليتها للتعديل فى أىّ وقت ، بعد مضى عشر سنوات من إبرامها .

( ١ ) وهى فى جوهرها تحالف حربى متين يبقى قائماً طوال مدة المعاهدة مهما كان نوع التعديل الذى يدخل عليها . ذلك بأن كل واحدة من المملكتين المتعاقدتين ملزمة بمساعدة الأخرى فى حالة الحرب ، وأن تقدم مصر لبريطانيا فى حالة الطوارئ الدولية المنذرة بالخطر جميع المساعدات اللازمة بما

( ١ ) نقلاً عن : Survey of International Affairs عام ١٩٣٦ ص ٦٨٧



فى ذلك من إعلان الأحكام العسكرية وفرض الرقابة المجدية على الصحف ..  
وتعهدت كل من المملكتين ، بالألاّ تسلك فى سياستها الخارجية أىّ مسلك  
يتناقض مع المعاهدة .

( ٢ ) اعترفت مصر لما لبريطانيا من المصلحة الحيوية فى ضمان حرية  
الملاحة وأمنها التام فى قناة السويس ، ولذلك منحتها حق الاحتفاظ فى منطقة  
القناة بقوات لا تتجاوز ١٠.٠٠٠ من الجنود البرية ، و ٤٠٠ طيار من  
القوة الجوية الملكية ، مع من يقوم بالأعمال اللازمة لهم ، وذلك إلى أن  
يتم الاتفاق على أنه أصبح فى مقدور القوات المصرية نفسها تحمّل المسئولية  
الكاملة فى المحافظة على القناة . وتعدت مصر بإنشاء طرق حربية معينة ،  
وبتحسين السكك الحديدية فى منطقة القناة والصحراء الغربية ؛ ومتى تقدم  
العمل فى جميع هذه الأشغال تقدما كافيا أمكن سحب القوات البريطانية من  
القاهرة . والأسطول البريطانى أن يستمر فى استعمال مرفأ الإسكندرية مدة  
لا تتجاوز ثمانى سنوات . وتوفد بريطانيا بعثة عسكرية للجيش المصرى ،  
ويستورد هذا الجيش معدّاته من بريطانيا ، ويرسل إليها الأخصائيين من  
رجاله للتدريب .

( ٣ ) يُسمح من جديد للجنود ، والموظفين ، والمهاجرين المصريين  
بدخول السودان ، مع اعتراف الحكومة المصرية بأن الغرض الأول من  
الحكم الثنائى هو مصلحة السودانين ، وأن الحكومة السودانية لا تعيّن  
فى خدمتها أحداً من الموظفين البريطانيين أو المصريين إلاّ فى حالة عدم  
وجود الأكفاء من السودانين ( وهذا اعتراف هام يعلن لأول مرة ابتداء  
استحقاق السودانين لإدارة شئونهم بأنفسهم ) .

( ٤ ) تكون الحكومة المصرية من الآن فصاعداً مسئولة عن حماية الجاليات الأجنبية ، وقد تعهدت بريطانيا بأن تؤيد مساعيها لدى الدول صاحبة الامتيازات لإلغاء القيود التي تعترض سريان التشريع المصرى على الأجانب ؛ وتعهدت مصر بالآ تفرض على الأجانب تشريعاً لا يتفق والمبادئ الحديثة ، والآ تميز غيرهم عليهم فى شىء . وقد تمّ فى النهاية إلغاء الامتيازات بمقتضى اتفاقية « مُنتريه » ( Montreux ) لعام ١٩٣٧ .

يمثل بريطانيا فى مصر سفير ، ويكون له حق التقدم على ممثلى جميع الدول الأجنبية .

وهكذا أمكن ، بعد مفاوضات دامت سبعة عشر عاماً بلاجدوى ، عبور الشقة التي كانت تفصل بين ما كان يطلبه المصريون من الاستقلال التام ، وما كان يتصوره البريطانيون عن مقدار القوات الواجب عليهم إبقاؤها فى مصر محافظةً على سلامة الإمبراطورية ؛ وما ذلك إلا بفضل ما أبداه كل من الجانبين من التساهل . على أن هذا التساهل ما كان يحدث لولا شدة خوف الفريقين ، كلٌّ فيما يخصه ، على مصالحهما من جانب إيطاليا ، التي أصبحت دولة هجومية ، ذات شأن فى البحرين : الأبيض ، والأحمر ؛ وليس ثمة ما يدعو إلى الظن بأنه ، فى حالة عدم وجود هذا الخطر ، كان الشعور الوطنى المصرى يتجه هذا الاتجاه ، ولا يحمل الزعماء مرة أخرى على التمسك بالمطالبة بالاستقلال العلم ، الذى يشمل جلاء القوات البريطانية ، وإطلاق الحرية لمصر فى سياستها الخارجية دون التقيد بقيود تحالفها مع بريطانيا ، مع إعادة سيادة مصر الفعلية على السودان .

\* \* \*

أما ما كان من أمر العراق ، فإنه لما تمّت فيه الموافقة النهائية على

معاهدة سنة ١٩٢٤ أعقبها تخفيض محسوس في عدد الموظفين البريطانيين والهنود ، غير أن مراقبة شئون الحكم صارت بذلك «ثنائية» ويتطلب سيرها على الوجه المرضي صبرا ومرونة من الجانبين . وقد كانت العلاقات بين رجال الحكومة العراقيين ، وبين المستشارين والمفتشين الإنجليز ، عرضة للتأثر من جراء زيادة مرتبات البريطانيين على ما يتقاضاه رؤساؤهم الاسميون العراقيون ، فضلا عن أن البريطانيين كانوا دائمين في مناصبهم ، في حين كان العراقيون عرضة للغير بتغير الوزارات ، وهذا التغير كان أكثر بكثير مما يحتمله حسن سير العمل بمصالح الحكومة . وكثيراً ما وقع الاحتكاك بين العراقيين والبريطانيين لدرجة أفضت في بعض الأحوال إلى توقف دولا ب العمل جملة مددا بلغت أحيانا عدة أشهر ، فتعطلت بذلك أعمال الإدارة ، وتأيد ما كان يعتقد العراقيون من أن الرائد الأول للموظفين البريطانيين هو خدمة السياسة الاستعمارية . لا الاهتمام بمصالح العراق . ومن جهة أخرى لم يكن رجال الحكومة العراقيون إلى هذه اللحظة على استعداد لاستساغة الأساليب الغربية في أعمال الإدارة والمالية ، ولم يألفوا التقاليد الديمقراطية والقيام بالحكم بموافقة المحكومين ، وذلك بحكم اختلاف هذه الأمور عن الأساليب والتقاليد التي طُبعت البلاد على مرّ الأجيال بطابعها في عهد الدولة العثمانية . ولم تقبل الطبقة الحاكمة المحظوظة النزول عما ألفته من الأساليب المربحة ، في عهد العثمانيين ، ولذلك اتخذ نظام الضرائب وتنفيذا لقانون الاتجاه الذي يلائمهم .

فلما عرضت مسألة العراق على مجلس عصبة الأمم في سنة ١٩٢٥ أبدى المجلس ارتياحا شديدا في صلاحية العراق للحكم الذاتي وأوصى ببقائه تحت الانتداب مدة خمسة وعشرين عاما ، مالم يتقرر قبوله عضوا في العصبة قبل

انقضاء هذا الأجل . وبعد عامين من ذلك صرحت الحكومة البريطانية بأنها ستقترح على عصبة الأمم قبول العراق بها في سنة ١٩٣٢ « بشرط أن تسير الأمور في الفترة الباقية على مايرام وأن يحافظ العراق على نسبة تقدمه الحالية » . وفي الوقت نفسه تمسكت بأن تكون الوزارة التي تتولى الحكم صديقة لبريطانيا ويربطها بها الشعور بالجميل والامتنان . وفي سنة ١٩٢٨ طلبت الحكومة العراقية أن يسمح لها في الحال بتولى مسؤولية الاضطلاع بالدفاع الخارجى والداخلى وأن تنهى السيطرة البريطانية على الجيش . ثم رفضت الاقتراحات التي عرضت لمعالجة ذلك ، وقد بقيت البلاد من جراء هذا الموقف ثلاثة أشهر بدون حكومة . عند ذلك اقترح « السير جيلبرت كلايتون » ( Sir Gilbert Clayton ) المندوب السامى الجديد أن تقضى الحكومة البريطانية على هذا الركود بعمل تصريح يتفق على الأقل مع بعض الأمانى القومية ، ومع أنه توفي في سنة ١٩٢٩ فإنه يُعتبر الموجد لمعاهدة عام ١٩٣٠ ، التي تم الاتفاق على ابتداء سريانها في الوقت الذي يُقبل فيه العراق عضوا في عصبة الأمم وأن تكون مدتها خمسة وعشرين عاما :

(١) يكون لبريطانيا قواعد جوية بالحبانية وبالصحراء الواقعة غربى بغداد وفي الشُعبية بالقرب من البصرة ، ويسمح لها بنقل جيوشها ومعداتهما عبر العراق بأى طريقة تراها .

(٢) في حالة نشوب الحرب أو ظهور خطر الحرب تقدم العراق لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة وتضع جميع وسائل مواصلاتها تحت تصرفها .

(٣) يكون لممثل بريطانيا حق التقدم على جميع ممثلى الدول الأجنبية .

(٤) تستمر بريطانيا في تقديم مساعدتها العسكرية للعراق وتوفد إليه بعثة عسكرية . وعندما يرسل العراق بعض موظفيه إلى الخارج للتدريب يكون إرسالهم في العادة إلى بريطانيا ، وكذلك في استقدام الخبراء الأجانب يراعى العراق تفضيل الرعايا البريطانيين على غيرهم .

(٥) تقوم بريطانيا بالمسعى اللازم لقبول العراق عضواً في عصبة الأمم .

وقد صودق على المعاهدة بأغلبية طيبة في البرلمان العراقي ، واتخذت الإجراءات لتعجيل حركة انتقال أعمال الإدارة إلى أيدي العراقيين ، وإن كان المندوب السامي قد اضطر في كثير من الأحوال إلى صدّ مآظهر من الميل إلى تجاهل المشورة البريطانية وإلغاء عقود الموظفين البريطانيين . وعندما عُرض على عصبة الأمم الطلب المقدم من العراق لقبوله عضواً بها أبدى بعض التشكك في صلاحيته لذلك ، ولم يحسم الأمر إلا كلمة ضمان من بريطانيا جاء فيها : « إن حكومة جلالة الملك لم تر في يوم ما أن بلوغ العراق الدرجة المثلّي في حسن الإدارة والاستقرار هو شرط لازم لانتفاء الوصاية عليه أو لقبوله عضواً بالعصبة ، كما أنها لم يخطر ببالها أن العراق سيكون من بادئ الأمر جديراً بالمقارنة بأرقى دول العالم الحديث تقدماً وحضارة » . وقد كان لمحاكاة بريطانيا الأثر المطلوب ، وقبل العراق عضواً بالعصبة .

وقد كانت المدة التي حكمها الملك فيصل ( ١٩٢١ - ٣٣ ) مشهداً لتولّي مالا يقلّ عن خمس عشرة وزارة ، فضلاً عن إحدى وعشرين وزارة أخرى في أربع السنوات التالية ( ١٩٣٣ - ٣٦ ) . وكان تأليف جميع هذه الوزارات عبارة عن إعادة تصنيف بين أعضائها ، وهم ينحصرون في جماعة صغيرة من السياسة المحترفين ومن ثروة ملاك الأراضي والتجار ؛ ولم توجد خارج نطاق

هذه الجماعة فئة ما يمكن أن يُختار من بينها رجال للحكم ممن تتوافر فيهم روح الاهتمام بالمسائل العامة أو تقدير المسؤولية ؛ بل لم يوجد خارجها نسبة تذكر من المواطنين المستنيرين أو المتعلمين ، إذ كان ٩٠ في المائة من الأهلين لا يزالون أميين . ولم تكن الحكومة في هذه المدة خاضعة لسيطرة مجلس النواب بل كانت الحكومة على العكس من ذلك هي التي « تصنع » مجلس النواب ، وكثيراً ما كان يحصل ذلك ، خلال مدة الوصاية ، بناء على ضغط من المندوب السامي البريطاني . فكانت الأوامر السرية التي ترسل من الحكومة إلى « متصرفي » الأقاليم — إلا في بغداد — كفيلة بانتخاب مرشحي الحكومة ؛ وفي سنة ١٩٢٥ فاز جميع مرشحي الحكومة بالانتخاب ما عدا أربعة فقط ، وفي سنة ١٩٢٨ كان نصف أعضاء المعارضة ( البالغة ٢٢ عضواً ) من عضدتهم الحكومة . وقد ألغيت الأحزاب السياسية عندما نال العراق استقلاله في سنة ١٩٣٢ إشعاراً بالاتحاد القومي ، ولم يسمح بإعادتها إلا في عام ١٩٤٦ . وقد أدلى « نوري السعيد » في حديث مع ممثل إحدى الصحف المصرية بتصريح وصف فيه كيفية إدارة حركة الانتخابات لمجلس النواب ، قال : « تعمل الترشيحات للعضوية بحيث تشمل أسماء جميع رؤساء الوزارات السابقين ، وجميع الوزراء الذين تولوا الوزارة أكثر من مرتين ، ورؤساء البرلمان ، والبارزين من الموظفين السابقين المحالين إلى المعاش ، وكبار رؤساء الطوائف وأصحاب المهن الحرة ، ورؤساء القبائل ، الخ . وهؤلاء جميعاً تبلغ عدتهم ٦٠ في المائة تقريباً من جملة أعضاء المجلس ؛ أما باقي الأعضاء فيتوقف أمرهم في الغالب على إرادة الوزارة الموجودة في الحكم ، وإن كان العراقيون الراغبون في شق طريقهم إلى المجلس يستطيعون أيضاً ترشيح أنفسهم » (١) .

(١) نقلاً عن « Middle East Times » الصادرة بالقدس في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٦ .

فلما أخذ النفوذ البريطاني المباشر في أسباب النقصان ، وانتهى به الأمر إلى الزوال ، لم يبق هناك سوى الملك فيصل لصدة هذه الهيئة الأرستقراطية الحاكمة الضيقة النطاق والتي طغت في ظلها المآرب الشخصية على روح الصالح العام . وكان الملك عقب صدور الدستور قد أعلن انسحابه من الاشتراك المباشر في أعمال الحكم ، غير أنه بمرور الزمن ، وعملاً بمشورة السلطات البريطانية ، لم يكتف بالعودة إلى شغل مركزه كرئيس القوة التنفيذية للدولة بل تخطى أيضاً حدوده الدستورية . فقد صار لزاماً على كل رئيس وزارة أن يختار زملاءه الوزراء بحيث لا يكونون على استعداد للتصرف بحكمة في العلاقات بين بريطانيا والعراق وحسب ، بل يراعون أيضاً رغبات الملك الشخصية فيعملون حساباً لما يحب وما يكره . ولكونه نقطة التوازن بين بريطانيا وشعبه ، قد أُعطى كل تشجيع لجمع السلطة في يده ، واتخذ منه البريطانيون أداة لتحقيق إشرافهم « وشجعوه على تخطي المراد الحقيقي من أحكام الدستور حتى يتاح لهم التغلغل في شئون الحكم » . وقد أبدى مهار في إدارة مهام الملك على الوجه الذي جعل دائرة سيطرته تتسع كل يوم ؛ ومع أنه كان في بعض الأوقات يشجع العناصر المعادية للبريطانيين ، فإنه كان في بعضها الآخر يستعمل نفوذه لتوجيه الجهود في طريق الاعتدال كما حصل فعلاً في إنجاز المصادقة على معاهدة سنة ١٩٣٠ ، ويمكن القول بأنه على العموم كان له تأثير طيب . ومن مآثره أنه وضع خطة تقضى بتخصيص ما تحققه الدولة من إيراد الزيت لمشروعات معينة لتنمية الإنتاج القومي ، كما أنه ناصر حركة استقرار القبائل ، وقد كانت عدّتهم لا تزال تقرب من سدس سكان البلاد . ومن الجائز أنه لو لم يكن الملك قد اتخذ لنفسه خطة المستقبل المصالح ، لكان الحكم قد تعثر في سيره بل ربما اهار جملة . كما أنه من المحتمل أنه بدون تأثيره الإرشادي كان شعبه القلق يمتنع عن الموافقة على ما فرضته بريطانيا من القيود ثمناً لمعوتها ،

فكانت بريطانيا تضطر في هذه الحال، إما إلى العودة إلى مراقبة شئون البلاد مراقبة مباشرة وإما إلى الانسحاب ، بما كان يدعو إلى تأخير حصول العراق على استقلاله<sup>(١)</sup> .

ومات الملك فيصل عام ١٩٣٣ ، خلفه ابنه « غازي » وهو في الحادية والعشرين من عمره ، فما كاد يستقر على العرش حتى دهم البلاد ذلك الحادث الفجائي المثير الذي عُرف « بالحادث الآشوري » . والآشوريون قوم من « النساطرة » المسيحيين الذين كانوا يسكنون المرتفعات الجبلية من إقليم بحيرة « وان » ؛ وقد وصفتهم اللجنة ، التي شكلتها عصبة الأمم لتحقيق وقائع هذا الحادث ، بأنهم قوم « عُرفوا بأعمال العنف في معيشتهم المعتادة في موطنهم الأصلي ، ولبسوا أقل وحشية من القبائل الكردية » . وقد كانوا يلقون في عهد الدولة العثمانية معاملة تفضل نوعاً ما ، ما كانت تلقاه الأقليات المسيحية الأخرى ويتمتعون بقسط لا بأس به من الحكم الذاتي برياسة بطارقتهم الوراثيين ، غير أنه عندما غزا الروس الطرف الشمالي الشرقي من بلاد الأناضول عام ١٩١٥ ثار الآشوريون وانضموا إلى جانبهم بدافع العاطفة المسيحية التي تجمع بينهما . فلما تخلت عنهم روسيا على إثر ثورتها عام ١٩١٧<sup>(٢)</sup> استطاع نحو عشرين ألفاً من رجالهم ، بعد هلاك ضعفي هذا العدد منهم ، أن يشقوا طريقاً لهم بين صفوف الأتراك وانضموا إلى القوات البريطانية في شمالي العراق ، وهناك اقترفوا بعض « الفظائع البشعة » لاستئصال شأقة المسلمين المقيمين في هذه الأرجاء . وفي سنة ١٩٢٠ حاولت فرقة من

(١) عن « Ireland » النخ ص ٤٢٠ والصفحات التالية .

(٢) المترجم — وهي الثورة « البلشفية » التي قلبت نظام الحكم في روسيا فحولته من أبدي القياصرة إلى الشيوعيين ، وما زال في أيديهم إلى الآن : وقد كان في مقدمة أعمال الثورة انسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى .



الاشوريين تكوين ولاية محايدة على الحدود التركية - الفارسية ، غير أن حركتهم مالبثت أن تدهورت وتحولت إلى غارة طائشة على الأتراك : المعادين والمصادقين لهم على السواء .

ثم أخذت بريطانيا في سنة ١٩٢١ في تكوين قوات «المجندين العراقيين» من بين مقاتليهم الأشداء ، بصفة كونهم عنصرا من مزيج عناصر السكان يمكن الاعتماد عليه في إخماد الحركات الثورية التي تأتي فرادى من جانب الأكراد ، وفي طرد جنود الأتراك غير النظاميين من شمالى العراق . وفي سنة ١٩٢٤ تمرت فرقان من المجندين الاشوريين في بلدة «كيركوك» وقتلوا خمسين من الأتراك من أهلها . ومن ذلك الوقت أخذت أعمالهم تتجرد من صفات الاستبسال التي اشتهروا بها ، وإن كان سلاح الجو الملكي ( البريطاني ) قد بقي يستخدمهم ويفضلهم على غيرهم في اختيار رجال الحاميات المركزية ، وذلك فضلا عن تشجيع الكنيسة الإنجليزية لهم باعتبار أنهم أقلية مسيحية نالها شيء من الاضطهاد بسبب ما جنحت إليه من الانشقاق من قديم وليست لها كنيسة أخرى تحميها . وقد أفضت رعاية بريطانيا لهذه الطائفة على الوجه المتقدم إلى اشتطاط بطريقةها الشاب القليل الخبرة «مارشيمون» ، وبعض رؤسائهم العلبانين في مزاعمهم بشأن ما أرجى من وراء هذه الرعاية ، فأخذوا يزدون من إمعانهم في الابتعاد عن باقى سكان العراق . فلما انتهى الانداب البريطاني عام ١٩٣٢ كانت الحكومة العراقية واقفة بالمرصاد لهذه الأقلية الغريبة عن البلاد المغترّة بنفسها ، وعلى استعداد لمناقشتها الحساب . عند ذلك قامت جماعة مؤلفة من ٨٠٠ آشورى بعبور نهر دجلة قاصدة إلى سوريا ، رجاء أن يسمح لهم الفرنسيون بالنزول فيها ، لكنهم عادوا أدراجهم ودمروا إحدى النقاط

العراقية . فقام القسم الرئيسى من الجيش العراقى بقهر هذه الجماعة : وقامت لذلك ضجة فرح نظراً لما اشتهر به الأشوريون من عدم معرفة الهزيمة . ثم هاجمت هذه القوة العراقية نفسها جماعة أخرى عددها ٤٠٠ من الأشوريين ؛ ومع أن هذه الجماعة كانت لا ترى مطلقاً رأى زعمائها فى معاداة حكومة العراق والتجأت فى إحدى نقط البوليس العراقية ، فإن العراقيين بدأوا بتجريدهم من السلاح ثم ذبحوهم ذبحاً ، وأتبعوا ذلك بنهب وتدمير عشرين قرية آشورية ، فضلاً عن إلحاق أضرار بالغة بعشرين قرية أخرى ، من مجموع قرى الأشوريين البالغ ٦٤ قرية . ولا يكاد يوجد شك فى أن هذه المذبحة ، إن لم تكن قد رسمت خططها من قبل ، فهى من تدبير ضباط الجيش المحليين وأن بعض رجال الحكومة المدنيين قد أغمضوا أعينهم عنها . وقد قوبل نبأ الحادث فى بغداد بثورة صاحبة من الابتهاج واعتبر انتصاراً قومياً على هذه الأقلية التى لعبت دور الخائن لبلادها<sup>(١)</sup> .

وقد جاهر الملك « غازى » الشاب بارتياحه لما قام به الجنود العراقيون فى هذا الحادث غير المشرف ، فكرم أعلام الفرق التى اشتركت فيه ، وأنعم على قائدها الكردي « بكر صدقى » برتبة الباشوية . فكسب بذلك محبة شعبية كبيرة أراد أن يستغلها فى تصرفاته بمجالس الوزراء ومصالح الحكومة اقتداءً بما كان يسلكه والده من قبله ؛ غير أنه لم تكن له شخصية والده ، فطاش

---

(١) هذا الملخص للآباء التاريخية التى توضح « الحادث الأشورى » مستقى من المصادر الآتية :

Toynbee, The Islamic World after the Peace Conference, 483 ff.  
 Sir H. Dobbs, High Commissioner of Iraq, in Gertrude Bell's Letters, 11 551  
 G. Antonius, op . cit., 365 ff.  
 J. Van Ess ,Meet the Arabs, 152, f

سهمه وتدهورت أعمال الحكومة حتى صارت لعبة في أيدي زمرة صغيرة من السياسيين . فكانت الوزارات تقوم وتسقط بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٦ بمعدل يزيد على خمس وزارات في السنة . وكان « بكر صدقي » في خلال ذلك قد قضى على ثورة من ثورات القبائل بنجاح باهر وقسوة بالغة ، فقام في سنة ١٩٣٦ على رأس قسم من الجيش ، تعاونه قوة جووية ، بالزحف على بغداد ، مطالباً بعزل الوزارة القائمة ، بحجة « أن الجيش قد ضاق ذرعاً بأعمالها ، وبتأليف وزارة من « المواظنين المخلصين » . وكانت الحكومة القائمة قد ألغت الصحف ، ورشت زعماء القبائل بسخاء كي يحافظوا على الهدوء ، وقلّصت المعارضة ، وعزّلت ما يُنِيف على الثلاثانة من رجال الحكومة ممن كان بعضهم يشغل مناصب عالية . والواقع أنه كان ثمة شعور عام بأن البلاد في ركود ؛ غير أن أكبر مظلمة ضاق بها « صدقي » كانت منحصرة في حرمان الجيش من التصويت وفي أن إدارته لم تكن جارية على الوجه الذي يريده . وقد أيّده في موقفه بعض الساسة ذوي المآرب ممن كانوا إذ ذاك خارج الحكم . ولكي يهزّ الروح المعنوية للوزارة أمر بضرب بغداد بالقبائل من الجو ؛ وعندما سعى لمفاوضته وزير الدفاع « جعفر العسكري » ذلك الصنديد المحمّك ذواليد الطولي في الثورة العربية ، غدر به صدقي وذبحه ، ولم يبق بعد ذلك مجال للوقوف في طريق تكوين وزارة جديدة وقيام « بكر صدقي » دكتاتورا عسكرياً . ومن الجائز أن الملك غازي « أغمض عينه عن هذا الانقلاب ، وهو بالتأكيد لم يضق به » ، ولكنه لم يفد من ورائه أي فائدة تزيد في سلطانه .

على أن الدكتاتورية لم تُثبت أنها أطول باعاً في الحكم من الحكومات السابقة ؛ وبعد أن قُتل « بكر صدقي » في عام ١٩٣٧ أعيد الحكم إلى حالته الأولى ، الدستورية في ظاهرها ، وصار يُعهد به إلى نفس الزمرة القديمة من

رجال السياسة . غير أن الجيش كان قد تذوّق طعم الساطة فظلّ يسعى للاستمساك بها ؛ وأيّده في ذلك شباب البلاد ، الذين ألهب خيالهم وأذكى نارَ أمانهم قيامُ الثورة الفلسطينية وسخط سوريا على حكم الفرنسيين .



أما في فلسطين ، فإن السنوات التي ساد فيها الهدوء النسبي عقب صدور « الورقة البيضاء » في عام ١٩٢٢ لم يقضها الفريقان المتنازعان في السعي لفضّ ما بينهما من خلاف ، بل انصرف كل منهما إلى تنظيم جهوده لبلوغ ما يرمى إليه : أحدهما لتحقيق فكرة « الوطن القومي » ، والآخر للعمل على هدم هذه الفكرة . وكانت الحكومة قد أنشأت في سنة ١٩٢١ « المجلس الإسلامي الأعلى » كهيئة مستقلة بشؤونها ، لإدارة الأوقاف الإسلامية والإشراف على المحاكم الشرعية ؛ غير أن هذا الساق السليم ، من شجرة الشئون الدينية الخالصة ، ما لبث أن طعم بكثير من ألوان النشاط السياسي على يد رئيسه الحاج محمد أمين الحسيني الذي لا يكلّ من رسم الخطط والمشاريع . إن هذا الرجل الذي لم يتجاوز سنّ الشباب ، كان قد حكم عليه بالحرمان من حقوقه المدنية جزاء ما قام به في ثورة عام ١٩٢٠ ، ثم صدر العفو عنه وعيّنه « السير هربرت صمويل » ( Sir Herbert Samuel ) في منصب « مفتي القدس » ، وهو منصب وراثي في أسرته .

ومن جهة أخرى كانت « المنظمة الصهيونية » قد اعترُف بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب بأنها « الهيئة اليهودية العامة التي تصلح لتقديم المشورة اللازمة والتعاون مع « إدارة فلسطين » ، ما دام تشكيلها ودستورها وافيين بالغرض في نظر الدولة المنتدبة » ؛ وقد مرّت بها سنوات شدة حوالى منتصف الحلقة الثالثة من القرن ، لعدم كفاية مواردها المالية ؛ غير أنه في سنة

١٩٢٨ فاز « وايزمان » في نهاية الأمر بالموافقة على مشروع له يكفل الحصول على معونة مالية واسعة النطاق من « اليهودية الأمريكية »، صهيونية وغير صهيونية (American Jewry) ، وذلك بتوسيع نطاق المنظمة الصهيونية وتحويلها إلى « الوكالة اليهودية لفلسطين ». وقد كان التغيير الدستوري الذي أحدثته هذا التحويل ظاهرياً أكثر منه حقيقياً ، إذ أن السلطة التنفيذية أودعت في « الهيئة التنفيذية الصهيونية » بعد أن أضيف إليها ثلاثة أعضاء غير صهيونيين : استقال آخرهم في سنة ١٩٤٥ ؛ غير أن التحويل قد كان له أثر عملي هام ، وهو أنه بمجرد زوال الازمة المالية الأمريكية التي استحكمت في بداية الحلقة الرابعة من القرن تحققت زيادة كبيرة جداً في الأموال الموجهة لخدمة الصهيونية .

وفي خلال ذلك ظهرت جماعة من متحمسى الصهيونيين الذين لم يرضوا عن سير الأمور في ذلك البطء الذي ارتضاه زعمائهم الرسميون ؛ وقد تجمع هؤلاء المتطرفون في هيئة تَبَلُورت ، وتسمت باسم « حزب التعديل » نسبة لما كانوا يطالبون به من تعديل شروط الانتداب لصالح الصهيونيين . وكانوا قد وضعوا بعد اضطرابات سنة ١٩٢١ خطة شاملة ، بإنشاء قوة دفاع يهودية بحتة تكون جزءاً من القوات البريطانية في فلسطين . ويرجع منشأ آراء هؤلاء الغلاة إلى تشبّعهم بروح الثورات اليهودية القديمة — كثورة « المكابيين »<sup>(١)</sup> ، الذين أخذ عنهم هذا الاسم وأطلق على منظمة رياضية ذاتية الصيت ، وكثورة عام ٦٦ م ، وثورة « باركخبة » الجامعة لعام ١٣٢ م التي احتُظ بذكرها في تمثال بطل صهيوني يرجع تاريخ إقامته إلى عام ١٨٩٩ إن لم يكن قبل ذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) المترجم — نسبة إلى يهوذا المكابي أحد الثوار المعروفين .

وكذلك « باركخبة » لاسم للزعيم اليهودي الذي قام بثورة جامعة ضد الملك ادريانوس .

(٢) عن : Zionist Review — عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ص ٢٠

وفي الوقت الذي كان فيه هؤلاء الشبان المتطرفون ينمّون هذه الروح العدائية كانت رغبة زعماء العرب السياسيين في الاستقلال تُذكّي جذوتها بما تحقّق ، أو ظهرت بشارت تحقيقه ، من الأمان الدستورية في مصر والعراق ، وشرقي الأردن ، وسوريا .

وقد بلغت الخصومة بين الفريقين أقصاها في عام ١٩٢٨ ، عندما تنازعا الحق في « حائط المبكى » ، ذلك المقام المقدس عند اليهودية الأصلية ، الذي لا يزال في يد المسلمين ، وفي ملكيّة الوجه الخارجي لجزء من حائط « الحرم الشريف » ، الذي هو أعظم مكان يقدسه المسلمون في بيت المقدس وثالث الأمانة المقدسة عند المسلمين السنيّين في العالم قاطبةً .

وفي حين أن هيئات الصهيونيين الرسمية لم تقم بأيّ عمل عدائي في هذا الصدد ، قام بعض غير المسؤولين منهم بالمناداة بأنه قد آن الأوان لاسترجاع « الحرم » الذي هو مكان معبدتهم التاريخي . فزادت بذلك شكوك المسلمين عما كانت عليه من قبل ، وعند ما وقع من بعض اليهود تجاوز طفيف للحالة الراهنة عند « حائط المبكى » ، حمل المسلمون ذلك على أنه بداية الشر المبيّت ، وقابله المفتي بإجراءات إستفزازيّة شديدة . وقد حاولت الحكومة التوفيق بين الفريقين في هذا الصدد ، فخيّبَ ظنها تشبث اليهود بموقفهم ، كما خيّبَ العرب <sup>(١)</sup> .

وفي أغسطس سنة ١٩٢٩ قامت مظاهرات استفزازية من الفريقين على السواء . وفي خلال ذلك كان العرب يثيرون روح التعصب ، في كافة أنحاء

( ١ ) عن تقرير اللجنة الماسكية لسنة ١٩٣٧ — ص ٦٧ .

البلاد ، وفي نهاية الشهر أعملوا المذابح في اليهود في جميع المدن المختلطة السكان . فقتل في ذلك ١٣٣ يهودياً ، ودمرت ست مستعمرات زراعية تدميراً تاماً . وكانت قوات الأمن في البلاد قد خُفضت كثيراً بمناسبة هدوء الحالة في السنوات الماضية ، فأخذتها هذه الحوادث على غرة .

ولم يقيم اليهود بشيء يُذكر من الأعمال الانتقامية ، وإن كانوا قد قتلوا سبعة من العرب في « يافا » ، وعبثوا بحرمته أحد المساجد بيت المقدس . وعند ما قامت لجنة « شو » ( Shaw ) بتحقيق أسباب هذه الاضطرابات ، أكدت مرجعها الأساسي إلى التنافر بين القوميتين ، وقالت : « إنه لم يحاول أي فريق منهما القيام بعمل نافع لتحسين العلائق العنصرية بينهما . فاليهود من جانبهم ، بدافع من رغبتهم الشديدة في تحقيق ما وعدوا به ، قد تمسكوا بسياسة لا تقلّ بحال ما في مطاعمها عمّا سمحت به الورقة البيضاء لعام ١٩٢٢ ؛ والعرب من الجانب الآخر ، بصلافة عودهم ، قد أبوا الخضوع لأحكام هذه الوثيقة ، وعودوا على القيام بحملة سياسية ترمي إلى مقاومة النشاط اليهودي ، وتحقيق مطاعمهم السياسية » .

وقد انتهت اللجنة إلى تقديم أربعة اقتراحات أساسية لعلاج الموقف ،

وهي :

( ١ ) إصدار بيان واضح بأسرع ما في الإمكان بتحديد السياسة التي تتبع في هذا الشأن ، ويكون شاملاً لتفسير فقرات صك الانتداب المتعلقة بضمان مصالح الطوائف « غير اليهودية » .

( ٢ ) تعديل التعليمات المتعلقة بالهجرة ، منعاً لتكرار ما حصل في عام ١٩٢٥ — ٢٦ من تجاوز حد الاعتدال في مقدار الهجرة إلى البلاد مما ترتب عليه وجود عدد هائل من المتعطلين عن العمل ، ويُصّر في التعديل على التشاور في شئون الهجرة مع ممثلي الهيئات غير اليهودية .

( ٣ ) إجراء بحث في مدى ما ينتظر تحقيقه من إصلاح في طرق الزراعة عند العرب ، وتنظيم سياسة الإصلاح الزراعي طبقاً لنتيجة ذلك .

( ٤ ) إعادة تأكيد تصريح سنة ١٩٢٢ ، القائل : « بأن الوضع الخاص الذي اعترف به للمنظمة الصهيونية في صك الانتداب لا يعطى هذه المنظمة الحق بوجه ما في الاشتراك في أعمال الحكم بفلسطين » .

وقد أُوْفِدَ إلى فلسطين : « السيرجون هوب — سيمبسون » ( Sir John Hope—Simpson ) لإجراء البحث الزراعي المقترح ، فأبدى في تقريره تحفظاً شديداً بشأن مقدار الأراضي القابلة للإصلاح . حقاً إنه اعترف بأنه « إذا أُجْرِيَ الإصلاح التوسعي المنشود على الوجه الأكمل ، فإن المجال لا يكفل فقط لجميع السكان الزراعيين الحاليين مستوى من المعيشة أرقى من معيشتهم الحالية ، بل ينفسح أيضاً لاستقبال مالا يقل عن ٢٠,٠٠٠ أسرة من الخارج » ، ولكنه عارض في أن يُسمح — قبل إنجاز هذا الإصلاح — لأي عدد جديد من اليهود أن ينزلوا بالبلاد بصفة زراّع ، لأن ذلك من شأنه إجلاء بعض المزارعين العرب .

وفي عام ١٩٣٠ « صدرت الورقة البيضاء » الخاصة بموضوع الأراضي ( Passfield White Paper ) ، فأعادت العبارة التي فاه بها رئيس الوزراء « رمزي مكدونالد » ( Ramsay Mac Donald ) قبل ذلك بيضعة أشهر ، وهي :



« ان الموضوع ينطوى على تعهد مزدوج تعهدنا به لليهود من جانب ، ولغير اليهود من أهل فلسطين من جانب آخر ، ؛ وأضافت إلى ذلك أن الهياج الأخير يرجع الكثير من أسبابه إلى قصور الفريقين من عرب ويهود عن فهم القيود التي تقيدت بها السياسة البريطانية من جرّاء هذا التعهد المزدوج . وقد أنشئت إدارة جديدة باسم : « إدارة الإصلاح التوسّعى » ، وعُهد إليها بمراقبة التصرف في جميع الأراضي ، بحيث لا يُسمح بنقل ملكية شيء من الأراضي إلا إذا كان ذلك في حدود الخطة التي رسمتها هذه الإدارة ، وكل أرض تضع الدولة يدها عليها تخصص بصفة قاطعة لزراعة العرب الذين لا ملّك لهم .

وصادف ذلك نفس الوقت الذي جُدد فيه بناء « الوكالة اليهودية » بمعونة مالية ذات بال من الولايات المتحدة ، فأحدث إنعاشاً كبيراً للآمال الصهيونية . فاحتج الدكتور « وايزمان » على ذلك ، وقال إن « الورقة البيضاء » مناقضة لشروط الانتداب ، واستقال من رئاسة الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية .

وفي بريطانيا قامت بعض الشخصيات البارزة ، من أعضاء المعارضة المحافظين ، وهم « بلدوين » ( Baldwin ) ، و « أوستن شمبرلين » ( Austin Chamberlan ) ، و « أمري » ( Amery ) ، و « تشيرشل » ( Churchill ) فأيدوا الشكايات الصهيونية سعياً وراء مكاسب سياسية يجرّونها من هذا الموقف .

و قد أتى البحث العام الذي جرى حول هذا الإشكال دليلاً قاطعاً على مبلغ ما للصهيونيين من النفوذ السياسى فى إنجلترا .

وكان «رمزى ماكدونلند» قد بدا عليه فى هذه الأدوار الأخيرة من حياته السياسية شئ من قلة العزم ، تخضع للضغط الصهيونى ، ودعا الوكالة اليهودية للتفاوض مع الحكومة ، وانتهى به الأمر إلى إعادة التعبير عن سياسة الحكومة فى رسالة إلى « وايزمان » أطلق عليها العرب تهكماً اسم « الرسالة السوداء » . وقد جاء فيها أنها هى « التفسير المعتمد » للورقة البيضاء ، مع التصريح بأن « حكومة صاحب الجلالة » لم تقصد منع اليهود من اقتناء أراض جديدة ، إذ أن ذلك فى الإمكان دون مساس بحقوق الطوائف الأخرى من السكان أو مركزها ، كما أنها لم تقصد إلى وقف الهجرة اليهودية إلى البلاد أو منعها <sup>(١)</sup> .

« بذلك أخفقت أول محاولة جدية لتحويل مقتضيات « تصريح بلفور » إلى أحكام تتمشى مع تعهداتنا للعرب » <sup>(٢)</sup> . وكان من نتائج ذلك أن أهم عنصر فى « الورقة البيضاء » ، وهو مراقبة انتقال ملكية الأراضى ، لم يوضع قط موضع التنفيذ . فقد حدث أن « النازيين » تسلموا مقاليد الحكم فى ألمانيا فى يناير سنة ١٩٣٣ ، وترتب على ذلك أن تدفق على فلسطين تيار جارف من لاجئى اليهود النازحين من تلك البلاد . وفى خلال ذلك كان مركز اليهود فى بولندا ورومانيا يزداد سوءاً ، إذ أنه منذ إنشاء « الوطن القومى » وإيجاده منفذاً لهم كان الضغط الحكومى وغير الحكومى للتخلص منهم فى ازدياد مستمر ؛ واتسع نطاق محنة اليهود حتى بلغت بهم الحال إلى أسوأ مما كانت عليه الاضطهادات اليهودية فى روسيا قبل الحرب . فاتجه نظرهم بطبيعة الحال إلى فلسطين على أنها البلاد الوحيدة التى يكون دخولهم فيها « حق لا منحة » .

(١) عن The Political History of Palestine under British Administration

طبع القدس سنة ١٩٤٧ - ص ١٣

(٢) عن « Round Table » - سنة ١٩٣٧ ص ٤٦٣

فما كان من الحكومة البريطانية ، إزاء ما فوجئت به من هذه الحاجة الملحة إلى ملجأ لليهود ، إلا أن وضعت تقرير « لجنة شو ، على « الرف » ، مع ما فيه من لفت النظر إلى أن اضطرابات عام ١٩٢٩ لم تكن إلا واحدة من أعراض الاصطدام الخطر بين القوميتين المتنافرتين ، ورضيت في صمت بمبدأ جديد لم يعمل له حساب في صك الانتداب ، وهو أن اليهود الفارين من الاضطهاد في أوروبا يُقبلون في فلسطين وإن بلغ عددهم مبلغاً لم يسبق له مثيل . والواقع أن عدد مهاجري اليهود من يوم سنّ صك الانتداب إلى نهاية سنة ١٩٣٢ كان في المتوسط حوالى ٩,٠٠٠ في السنة ، فارتفع في عام ١٩٣٣ إلى ٣٠,٠٠٠ ، ثم بلغ ٤٢,٠٠٠ في سنة ١٩٣٤ ، كما بلغ ٦٢,٠٠٠ تقريباً في سنة ١٩٣٥ ، ولا يدخل في هذه الأعداد من هاجروا إلى البلاد خفية وبصفة غير مشروعة ، ممن كان عددهم يصل إلى عدة آلاف في السنة . وقد بقيت نسبة المهاجرين من بولندا فوق ٤٠ في المائة من المجموع ، وإن كانت نسبة المهاجرين من ألمانيا ، التي كانت قبل عام ١٩٢٩ في حكم العدم ولم تبلغ ٤ في المائة من المجموع في سنة ١٩٣٢ ، قد بلغت أربعة أمثال قيمتها الأخيرة . وقد دلت الإحصاءات الرسمية على أنه بحلول عام ١٩٣٥ كان عدد يهود فلسطين قد صار ضعفى ما كان في عام ١٩٢٩ وأصبح يعادل ربع جملة سكان البلاد ؛ كما دلّ التقدير الإحصائي على أنه إذا أُسْمِح باستمرار الهجرة بمعدّل ما جرت به في ثلاث السنوات الأخيرة فإن عدد السكان اليهود يصبح في عام ١٩٥٢ مساوياً لعدد العرب .

فلا غرابة إذن إزاء هذه الظروف إذا لم يُظهر زعماء القومية العربية شيئاً يذكر من العطف على يهود أوروبا المضطهدين ، ولم يقدّروا الاعتبار الذى جعل بلادهم الصغيرة بالذات الملجأ الرئيسى لهؤلاء اليهود ، واعتبروا

إلغاء الورقة البيضاء لعام ١٩٣٠ نقضاً من البريطانيين لعهدهم . وفي ذلك قال المفتي فيما بعد مانصّه : « قد رأينا كثيراً من اللجان ، وقدم الكثير من المقترحات لصالحنا ، ومع ذلك ماذا كانت النتيجة ؟ إن أكثر من ٦٠,٠٠٠ يهودي قد سُمح لهم بالهجرة إلى فلسطين في عام واحد ، » (١) .

وقد أخذ الإرهابيون من العرب يُعملون الذبح في اليهود ويقلعون أشجارهم ويعقرون ماشيتهم ، فضلاً عن احتلال الرعاة للأراضي بقطعانهم للوقوف في طريق بيعها لليهود . كذلك أعقبت الزيادة السريعة في هجرة اليهود إلى البلاد في سنة ١٩٣٣ حملات شديدة من العرب على سياسة الحكومة ، فعزوا إليها أنها تقصد عمداً إلى « تشقيت الأمة العربية من وطنها » ؛ وقامت المظاهرات ضد الحكومة في عدة مدن في أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، فأفضت إلى موت ستة وعشرين من الأهلين ورجل من رجال الشرطة .

وفي خلال ذلك كان « دعاة التعديل » من اليهود ، الذين لم يقتصرُوا على المطالبة بفتح أبواب فلسطين وشرقي الأردن للألوف من مهاجري اليهود بل نادوا بفتحها أمام الملايين منهم ، قد أخذوا يشتطون في مقاومتهم للحكومة والوكالة اليهودية على السواء ، وساد الاعتقاد بأنهم هم المسؤولون عن مقتل الدكتور « أرلوسوروف » ( Arlosoroff ) من كبار أعضاء الوكالة . وفي السنة التالية علّق « السير هربرت صمويل » ( اللورد صمويل الآن ) على هذه الحال ، فقال : « إن كل إنسان في فلسطين يقرّ بأن التقدم الاقتصادي الذي أحرزته البلاد يثير الدهشة ، ولكن ليس من أحد يرى أن الحالة السياسية قد أحرزت أي تقدم يُذكر » : وفي صيف عام ١٩٣٥ ، عندما ساءت الحال في بولندا من جهة مصير اليهود ، ولم تكن خيراً من ذلك في

بقية وسط أوروبا وشرقيها، سجل المؤتمر الصهيوني عزمه على «تركيز الجهود اليهودية في توسيع حركة العودة إلى استيطان فلسطين مع زيادة الإسراع في هذه الحركة». وفي شهر نوفمبر من العام نفسه، عندما اشتد اضطراب الجو السياسي وأذكت جذوته الآمال في الاقتراب من الاستقلال في الممالك العربية المجاورة، قدّمت الأحزاب العربية الخمسة إلى المندوب السامي ثلاثة مطالب رئيسية وهي :

( ١ ) إنشاء حكومة ديمقراطية .

( ٢ ) منع انتقال ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود <sup>(١)</sup> .

( ١ ) الواقع أن روح القومية العربية ( وقد خلت من كل سلطة قانونية ) لم يكن لها في وقت ما التأثير الأدبي الكافي لجعل الملاك يرفضون بمحض إرادتهم بيع أراضيهم لليهود . « ومن الممكن تقسيم الذين باعوا أرضاً لليهود - وجيهم تقريباً باعها بأنهم طيبة - إلى ثلاثة أقسام اجابية ، وهي .

( أولاً ) — كبار الملاك ، وهؤلاء كانوا في الغالب من المقيمين خارج فلسطين ، وقد رتب على بيعهم لأراضيهم إثارة مسألة ترضية الزراع الشاغلين للأرض واقتضى البيع اقصادهم عنها .

( ثانياً ) — الفلاحون الكادحون ، الذين باعوا جزءاً من أراضيهم وانفَعوا بما حققوه من الربح في استثمار الجزء الباقى .

( ثالثاً ) — تلك الفئة التي كان الواحد منهم يبيع كل ما ملكه يده من الأرض بأنهم تفوق كل ما ذهبت اليه حدود أطماعه ، ولم يوفق إلى الاستفادة من الصفقة بطريقة تكفل الميش له ولاُسرتة » ( عن : Great Britain and Palestine — ١٩١٥ — ٤٥ . ص ٥٧ ) .

وقد كانت الوكالة اليهودية تدفع في العادة تعويضاً للزراع الذين أبعدوا عن الأرض بعد بيعها فوق ما دفع ثمناً للشراء .

ومن الانباء التي روجتها الإشاعات فوق ما تقدم : أن المظاهرات اليهودية أغرت بوسائلها مرابي العرب المراهونة لديهم أراض ، بأن يتزعروا ملكية هذه الأراضي ويبيعوها ثمناً بأرباح طائلة ، وأن محامي العرب ذوي الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية لم يترفعوا عن العمل بصفة وسطاء في صفقات انتقال الملكية . وقد كان المتطرفون يقومون من وقت لآخر باغتيال أمثال هؤلاء العرب ، من عباد المال .

## (٣) وقف الهجرة إلى البلاد في الحال .

وقد فُوض المندوب السامي في أن يصرّح بقرب صدور أمر عال بمنع بيع أى أرض مالم يكن المالك سيقى لديه بعد البيع ما يكفى للقيام بحاجات أسرته ؛ وأن يقدم إلى الفريقين مشروعاً عن إنشاء مجلس تشريعى للبلاد . وقد تبين من هذا المشروع أن نسبة الأعضاء غير الحكوميين بالمجلس كانت ، كسابقتها فى مشروع عام ١٩٢٢ . تتضمن بعض الإجحاف بالمسلمين وشيئاً من المجاملة لليهود والمسيحيين ، وأنه ليس من اختصاص المجلس التعرّض للظفر فى صحة الانتداب ، وأن يكون للمندوب السامي حق نقض قرارات المجلس فى ظروف معينة . ومع أن قادة العرب لم يرفضوا المشروع لأول وهلة ، فإن المؤتمر الصهيونى قرر عدم صلاحيته ، بحجة أنه « مناقض لروح الانتداب .... فى هذا الدور من تقدم فلسطين » ، أى ما دام اليهود أقلية بالبلاد .

وفى بريطانيا عارضه مجلسا البرلمان معارضة شديدة ، لعدم ملاءمته بوجه عام من جهة ؛ ومن جهة أخرى لأنه يُخشى أن تتجه مباحثات المجلس المقترح اتجاهاً يضير مشروع « الوطن القومى » . وقد قابلت الصحافة الصهيونية موقف البرلمان بالابتهاج ، وسمته « انتصاراً يهودياً عظيماً » .

والواقع أن مناقشات البرلمان أتت « دليلاً قوياً مشهوداً على ما تنعرض له قضية العرب من الوهن كلما انتقل ميدان بحث المشكل من فلسطين إلى المملكة المتحدة »<sup>(١)</sup> .

فاعتبر العرب العدول عن المشروع برهاناً على أنه لم تترك لهم وسيلة

دستورية تقيهم شرّاً إخضاعهم للسياسة لليهود ، الدين بعد أن أُتيح لهم بلوغ الغاية في سرعة الهجرة إلى البلاد ستكون لهم الأثرة فيها في بحر اثني عشر عاماً ؛ ولا بدّ أنه قد بدا لهم ، بعد مارأوا من رواج وسائل العنف في العالم أجمع منذ غزى اليابانيون « منشوريا » من أربع سنوات خلت ، ان السبيل الوحيد لإنقاذهم إنما يكون بقيامهم ضد هذا النظام قياماً مسلّحاً . فابتدأت الاضطرابات في أواسط إبريل سنة ١٩٣٦ في نطاق لا يكاد يزيد على ما عُرف في مثل ذلك في الأشهر الأخيرة . فاعتال سفّاكو العرب اثنين من اليهود ؛ وفي الليلة التالية اغتيل اثنان من العرب بالقرب من إحدى المدن اليهودية ، واعتبر العرب ذلك عملاً انتقامياً . وقد تطوّرت الحال وقت قيام جنازة أحد اليهودين اللذين اغتيلاً أخيراً ، فأفضت إلى مظاهرات يهودية عاصفة ، وإلى سلسلة من حوادث مهاجمة العرب في « تل أبيب » ؛ وعلى إثر انتشار الإشاعات الكاذبة بأن بعضاً من العرب لقوا حتفهم في هذه الحوادث قام الغوغاء من العرب باغتيال ثلاثة من اليهود في « يافا » .

عند ذلك اجتمعت لجنة قومية عربية ، وقررت الإضراب العام عن العمل في كافة أنحاء البلاد إلى أن تجاب الطلبات المقدمة من العرب في نوفمبر الماضي ، واقامت « اللجنة العربية العليا » ، ممثلة لجميع الأحزاب العربية بالبلاد .

وقد كان لهذا الإضراب أثر مشهود ، وصحبته عدة حوادث هجوم على اليهود ، مع تدمير الكثير من أشجارهم ومحصولاتهم . وفي إثر ذلك أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على إيفاد « لجنة ملكية » ، لكي تقوم « ببحث أسباب الاضطراب ، وتحرّي المظالم المزعومة » التي يشكو منها الفريقان . ( م ١٩ - الشرق الأوسط )

ولما كانت أعمال العنف والتخريب من جانب العرب خلال ذلك قد مضت في الازدياد ، وانتشرت العصابات المسلحة في الجبال ، شاملةً بعض المتطوعين من سوريا والعراق ، سعى كل من « الأمير عبد الله » صاحب شرقي الأردن ، و « نوري السعيد » وزير خارجية العراق يومئذ ، للتوسط بين الحكومة وزعماء العرب ، فلم تسفر جهودهما عن شيء . فازداد نشاط العصابات العربية في مقدراته واتساع نطاقه ، وانضم إليها بعض القادة الخبيرين بحرب العصابات من خارج فلسطين ، فكثر حوادث تخريب وسائل المواصلات ، وصارت تجرى على خطة منظمة .

وقد وقعت من اليهود في مقابل ذلك بضعة حوادث انتقامية من ، ولكن أولى الأمر فيهم أمروا بوقفها في الحال ؛ وتقديراً من الحكومة لما أبداه اليهود من ضبط النفس ، رغم الاستفزازات الكبيرة ، عيّنت لهم نحو ٣,٠٠٠ مساعد ضابط ( قنسطبل ) فوق القوة المقررة لحفظ الأمن ، وأباحت لهم إحراز البنادق علاوة على الأسلحة المسموح بوجودها بالمستعمرات اليهودية . ثم زادت القوات البريطانية إلى نحو ٢٠,٠٠٠ مقاتل ، وصار المفهوم بدهة أن الثوار لم يستطيعوا بعد ذلك البقاء طويلاً في موقفهم .

وقد أخذ المضربون المدنيون يتحملون من تكبد الخسائر المالية ، وزاد في تخرج الحال وتقريب النهاية شعورهم بأنهم على هذا المنوال لن يستطيعوا الاشتراك في الإفادة من أرباح موسم البرتقال الذي أصبح على الأبواب . وعلى ذلك انتهى الإضراب في شهر أكتوبر ، وتفرقت العصابات المسلحة ، وبدأت لجنة التحقيق عملها .

وقد ثبت أن جملة الخسائر في الأرواح كانت ثمانين يهودياً ، وثمانية وعشرين بريطانيا ، في حين قدرت جملة ما مئى به العرب بنحو ٨٠٠ قتيل .



وقد نُشر تقرير اللجنة الملكية في يوليو سنة ١٩٣٧ ، فوصف بحق بأنه « وثيقة رسمية عظيمة . . . . . مستقيمة في اتجاهها ، صريحة قاطعة ، مدهشة في إظهارها العطف والتقدير لصهيونية اليهود وقومية العرب معاً » . فبعد أن أتى التقرير بتحليل ثاقب لأسباب الخصومة بين الطائفتين وصل في استنتاجه إلى أن الوعود التي أعطيت لليهود من جانب ، وللعرب من جانب آخر ، ضدان لا يلتقيان ، وأن أحكام الانتداب بشكها الحال لا تصاح للعمل بها ؛ ولذلك اقترح الالتجاء إلى الحل السليم ، الشبيه بالعملية الجراحية ، وهو تقسيم البلاد إلى ولايتين ، إحداهما يهودية والأخرى عربية ، مع ترك منطقة صغيرة تفصل بينهما تمتد من « يافا » إلى « القدس » ويكون أمرها بيد الدولة المنتدبة .

وكانت الحدود المقترحة على هذا الوجه تعطى الولاية اليهودية ( علاوة على ضمها الأجزاء اليهودية الشاملة للسهل الساحلي ، وسهل « إزدريلون » ، وأعالى وادي الأردن ) جميعَ منطقة « الجليل » التي يةطنها من العرب ثلاثون ضعف سكانها اليهود .

وكان يكون بهذه الولاية وقت تكوينها ٢٢٥,٠٠٠ من العرب ، أي حوالي ربع جميع عرب فلسطين ، وتكون لليهود فيها أكثرية ضئيلة ، إذ سوف تكون جملتهم ٥٣,٤ في المائة من مجموع السكان . غير أنه اقترح بجانب ذلك نقل الأقلية العربية الكبيرة إلى الولاية الأخرى ، إما باختيارهم وإما عن طريق الإجبار<sup>(١)</sup> . أما إذا بقيت أحكام الانتداب على ما هي عليه فيجب تحويل المندوب السامي الساطة لمنع نقل ملكية الأراضي في

جهات معينة ، وإخضاع الهجرة إلى البلاد « لمستوى سياسى عال » ، بأن تكون بمعدل ١٢,٠٠٠ نفس في السنة مدة خمس السنوات التالية .

وقد فوّض « المؤتمر الصهيونى » هيئته التنفيذية ، فى أن تدخل فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية « بقصد الوقوف ، على وجه التحقيق ، على نص الشروط التى تسرى على الولاية اليهودية المقترحة » . وقد أوضح « بن غوريون » ، رئيس الهيئة التنفيذية للصهاينة ، أن الغرض من المداولات فى المؤتمر ، لم يكن لتقرير ما إذا كان يصح ، أو لا يصح ، تقسيم « أرض إسرائيل » ( Eretz Israel ) ، فإنه ما من صهيونى يسمح بالنزول عن أى قدر مهما صغر من « أرض إسرائيل » ، وإنما كان البحث فى المؤتمر حول أى طريق من طريقين هو الأقرب للوصول إلى الهدف المشترك : كذلك عند ما تكلم « الدكتور وايزمان » مبدئياً تحييده لمشروع عدم إدخال جنوبى فلسطين فى حدود الولاية اليهودية المقترحة ، قال إن هذه الولاية « لن تفرّ من مكانها » <sup>(١)</sup> .

أما العرب فإنهم ، بتأييد من الولايات العربية المجاورة ، رفضوا مشروع التقسيم بحذافيره ، وتمسكوا بحقهم فى الاستقلال بجميـع فلسطين ، وبالمطالبة بوقف الهجرة إليها ، ومنع انتقال الملكية فيها .

وقد تدهورت حال الأمن ، وقام إرهابيو العرب باغتيال نائب حاكم قسم « الجليلى » ، وحرسه البوليسى ، إذ كان قد ذاع الاعتقاد بأنه أحد الواضعين الرئيسيين لمشروع التقسيم . وعلى إثر ذلك عُزل المفتى من منصب رئاسة المجلس الإسلامى الأعلى ، وحلّت اللجنة العربية العليا وجميع اللجان

( ١ ) عن : Barboor, op. cit. — ص ١٨٤ ، وما يليها .

القومية ، وأقصى عن البلاد خمسة من كبار قادة العرب فيها وقد فرّ جمال الحسيني ، إلى سوريا ، وتسلسل المفتي متخفياً إلى بيروت . غير أنه زادت في إثر ذلك حركة الإرهاب العربية ، وأخذ بعض منطري اليهود يلجأون أيضاً إلى أعمال الإرهاب على الرغم مما سبق صدوره من أوامر قادة الصهيونية بوجوب ضبط النفس . وفي سنة ١٩٣٨ نزلت العصابات العربية المسلحة في جميع المدن الرئيسية ، وقامت جماعات الثوّار بالقبض على السلطة علناً في البلدان الصغرى ، كما خرّبت وسائل المواصلات في كل مكان .

ومع أن شدة حشد القوات البريطانية كفلت وحدها إلى حد ما المحافظة على النظام في الأنحاء الشمالية والوسطى من البلاد ، فإن « بيت المقدس » وجنوبي فلسطين قد أفلت أمر النظام فيهما جملةً من يد السلطات مدة ما .

والأرجح أن عدد الثوّار العاملين لم يتجاوز ١٠٠٠ ، أو ١٥٠٠ على الأكثر ، وكانوا مقسمين فئات صغيرة مختلطة بالمدينين المسلمين ؛ لكنهم كانوا مؤيدين بعطف جانب كبير من السكان العرب وحمائهم . وكان حزب « الحسيني » ، بإرشاد المفتي والبقية الباقية من اللجنة العربية العليا خارج فلسطين ، لا ينفكّ عن مواصلة أعماله العدوانية التقليدية ، من قتل وإرهاب ، ضد حزب « النشاشيبي » الذي أطلق عليه اسم حزب « المعتدلين » . وساءت الحال ، حتى إنه في سنة ١٩٣٨ بلغ عدد حوادث الإرهاب الكبرى ٥٧٠٠ حادث ، كما بلغت الإصابات خمسة عشر مثلها في عام ١٩٣٧ ، وكان من بين القتلى تسعة وستون بريطانياً ، واثنان وتسعون يهودياً ، و ٤٨٦ من العرب المدينين ، و ١١٢٨ من ثوّار العرب المسلحين . وقد أدانت المحاكم العسكرية نحو مائة من العرب ، وجرى إعدامهم شنقاً .

وفي هذه الأثناء أوفدت « لجنة وودهد » ( Woodhead ) لإعداد منهاج

تفصيلي للتقسيم ، فأبدت في تقريرها أنها لا تستطيع أن توصي بأي منهاج مطلقاً :  
 إذ أنه من المستحيل إعطاء اليهود مساحة قائمة بذاتها وأفية بأغراضها دون  
 أن تدخل فيها أقلية من العرب كبيرة العدد بدرجة لا تتفق والعدالة وبدون  
 أن يكون الجانب الأكبر من مناطق البرتقال ، التي يملكها العرب ، داخلا في  
 حدود الولاية اليهودية ، كما أن ما يبقى للولاية العربية على هذا الأساس  
 لا يتوافر فيه الاكتفاء الذاتي . ولذلك اقترحت اللجنة مشروعاً بإنشاء « فيدرالية »  
 اقتصادية ، تقوم على مقتضاه الدولة المنتدبة بتحديد السياسة المالية للولايتين ،  
 مع تمتع كل منهما فيما عدا ذلك بالاستقلال الذاتي . وعلى إثر ذلك دعت  
 الحكومة البريطانية إلى إيفاد ممثلين لطائفتي اليهود والعرب ، ولأهل الممالك  
 العربية المجاورة التي أبدت اهتماماً متزايداً بمسألة فلسطين في السنتين الأخيرتين ،  
 للاجتماع في مؤتمر « مائدة مستديرة » يُعقد بلندن في عام ١٩٣٩ . فرفض  
 الفريقان كل مقترحات بريطانية جديدة ، واضطرت الحكومة في النهاية  
 إلى أن تعان سياسة جديدة لها في المسألة ؛ وكان ذلك في مايو سنة ١٩٣٩ ، في  
 أعقاب احتلال « هِتْلَر » ( Hitler ) لبلاد « تشيكوسلوفاكيا » وتلبّد غيوم الحرب  
 بحالة شخصت لها أبصار أكثر الناس تفاؤلاً .

وقد جاءت الورقة البيضاء لعام ١٩٣٩ باقتراح إنشاء دولة فلسطينية  
 مستقلة ترتبط في نهاية عشر سنوات بمعاهدة مع بريطانيا . ويُسمح في خمس  
 السنوات الأولى من هذه المدة بقبول ٧٥,٠٠٠ مهاجر ، وبعد ذلك يكون السماح  
 بأي هجرة أخرى إلى البلاد متوقفاً على موافقة العرب . وتكون للسندوب  
 السامي سلطة تنظيم نقل ملكية الأراضي أو وقفه . « وصرحت الورقة  
 البيضاء بصفة قاطعة بأنه ليس من سياسة الحكومة جعل فلسطين دولة  
 يهودية ، إذ أن ذلك في رأيها مناقض لتعهداتها للعرب بمقتضى أحكام  
 الانتداب »

وقد أثارت « الورقة البيضاء » هياج الصهيونيين واعتبروها نقضاً صارخاً لما قطع لهم من العهود ، بحجة أنها تنكر عليهم حق إعادة إنشاء « الوطن القومي في فلسطين » ، ولم تنكسر حدة سخطهم على الورقة مطلقاً منذ يوم نشرها<sup>(١)</sup> ، وقد أحجموا في إصرار شديد عن تقدير قيمة الاعتبارات الجوهرية التي كان لا مناص لبريطانيا من مراعاتها في ذلك الوقت ، نظراً لاقتراب وقوع الحرب العالمية ، إنهاءً للنزاع مع عرب فلسطين ومنعاً لقيام أى نزاع آخر مع الأمم المجاورة

وقد قابل البرلمان البريطاني « الورقة البيضاء » بشيء من الفتور ، واعرضت عليها المعارضة من حزب العمال بطبيعة الحال من أعماق قلبها ، كما هاجمها بشدة كبار الاستعماريين ، أمثال « تشيرشل » و « أوري » ( Amery ) ، وكان دافعهم في ذلك على ما يظهر أن الولاية اليهودية القوية تكون حليفاً أفضل من العرب ، الذين لا يثبتون على موقف واحد .

ثم إن الأعضاء السبعة للجنة الدائمة للانتدابات رفعوا في شهر يونية تقريراً إلى مجلس عصبة الأمم ، أبدوا فيه أن « الورقة البيضاء لا تنطبق على التفسير الذي فسرت به اللجنة ، بموافقة الدولة المنتدبة والمجلس ، صك الانتداب لفلسطين » ، وأن اللجنة عرضت على بساط البحث « ما إذا كان صك الانتداب قابلاً لتفسير جديد . . . يكون به من المرونة ما يسمح

---

( ١ ) من ذلك أن « غيرشون أجرونسكي » ( Gershon Agronsky ) الذي أطلق عليه لقب « المحرر المعتدل » لجريدة ( Palestine Post ) أعرب عن أمله في أن يأتي تقرير لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية لسنة ١٩٤٦ « قاطعاً لدابر الغدر الذي طلعت به علينا « الورقة البيضاء البغيضة » ، التي هي وليدة دعر حكومة ملكت مشاعرها الرغبة الشديدة في تهدئة الأمور » . ( هن « Palestine Post » - عدد ٢ مايو سنة ١٩٤٦ ) .

بالتوفيق بين ظاهره ، وبين سياسة « الورقة البيضاء » ، فصرحت أغلبية أربعة ، ضد ثلاثة بأنهم « لا يشعرون أن في استطاعتهم القول بأن سياسة « الورقة البيضاء » تنطبق على صك الانتداب ، أو على المرامي الأساسية التي رُمي إليها واضعوه . أما الأقلية ، المؤلفة من ممثلي ( بريطانيا وفرنسا والبرتغال ، فكان رأيها « أن الظروف الحاضرة تبرر سياسة « الورقة البيضاء » ، بشرط ألا يكون للمجلس اعتراض عليها » .

وفي هذه الآونة نشبت الحرب العالمية الثانية ، فحال ذلك دون قيام المجلس بالبحث في أمر « الورقة البيضاء » ؛ فبقى مفعولها نافذاً بحكم الأمر الواقع . ومع ذلك ظلّ الصهيوينيون يدافعون عن اعتراضهم عليها بدعوى أن اعتراضاً كثرة إحدى لجان الانتداب عليها قد جعلها من تلقاء نفسها غير مشروعة : قالوا ذلك مع أن اللجنة ليس لها حق « الفيتو » ( تعطيل القرارات ) بالنسبة لمقترحات دولة من دول الانتداب ، وإنما ينحصر اختصاصها في الإشارة على مجلس العصبة بما تراه ؛ ذلك فضلاً عن أنه لم يكن من المعقول أن تقضى الدولة المنتدبة وقتها بدون سياسة ما لحين انتهاء الحرب . والواقع ، كما لاحظ الدكتور « جيمس باركس » ( James Parkes ) ، وهو الذي لا يمكن أن يقال إنه ينقصه العطف على الصهيونية ، أن « الورقة البيضاء » لم تكن خروجاً عنيفاً على سياسات الحكومات البريطانية السابقة . . . . . فإنه منذ اللحظة التي نصّ فيها — في تصريح بلفور — على أنه ستصان مصالح السكان الحاليين ، كان من البديهي أنه لن يكون في المستطاع إيجاد حل نهائي للمشكل ما دامت هذه المصالح ، بالمعنى الذي يفهمه السكان ، غير مكترث بها . كما أن « عرب فلسطين » أعربوا عن معارضتهم لذلك التصريح علناً في أول فرصة أتاحت لهم ؛ ولم يتحوّلوا بعد ذلك قطعاً عن هذا الموقف ؛ وما دام الأمر كذلك ، فإن المجرى الوحيد لتعاقب الأحداث ،

إزاء تشبث العرب ، كان حتماً في سبيل الانتقاص المطرد من التشجيع الذي لقيه اليهود في أول الأمر <sup>(١)</sup> .



أما ما كان من شأن سوريا ، فانه بعد اتحاد ثورة ١٩٢٥ — ٢٦ بذل المندوب السامي المدني الفرنسي جهداً صادقاً لتمكين « المعتدلين » من سياسة السوريين من إعداد دستور للبلاد . فتم إعداد مشروع للدستور في عام ١٩٢٨ ، غير أن المندوب السامي اعترض على بعض بنود فيه من شأنها المساس بحقوق فرنسا وعلى بند آخر ينصّ على التمسك بالوحدة السياسية لسوريا الكبرى . وبعد بذل جهود كثيرة للتوفيق بين الموقفين ، قام المندوب السامي بحل لجنة الدستور في سنة ١٩٣٠ وأصدر دستوراً من عنده . وقد أُجريت الانتخابات على مقتضى أحكام هذا الدستور في عام ١٩٣٢ ، وابتدأت المفاوضات لعقد معاهدة فرنسية - سورية على نمط المعاهدة الانجليزية - العراقية لعام ١٩٣٠ . وهنا أبضاً لم يتسنّ الوصول إلى التوفيق بين المصالح الفرنسية والمطالب الوطنية التي تمسكت بتحديد مدة إقامة الحامية الفرنسية ومكانها وبأن يدخل في نطاق سوريا حكومتا جبل الدروز و « لا تا كيا » ( اللاذقية ) فقام المندوب السامي مرة أخرى في عام ١٩٣٤ بوقف أعمال مجلس النواب إلى أجل غير مسمى .

وفي سنة ١٩٣٦ قامت اضطرابات وطنية ، أسفرت عن قتل ستين نفساً ، وانتزعت من الفرنسيين الإذن بقيام وفد من الأهلين إلى باريس . وصادف ذلك قيام حكومة « الجبهة الشعبية » ( Front Populaire ) بفرنسا ، فأبدت في الحال عطفاً أكثر مما أبدته سابقها على المطالب السورية ، فكانت النتيجة

أن امكن الاتفاق على مشروع معاهدة على نمط قريب جداً من المعاهدة الانجليزية - العراقية . ومن شروطها أن مدتها خمس وعشرون سنة ، وأن يكون هناك تحالف وثيق بين فرنسا وسوريا ؛ وأن تقوم فرنسا بتأييد قبول سوريا عضواً في عصبة الأمم ؛ وأن تلحق حكومتا جبل الدروز واللاذقية بسوريا مع احتفاظ كل منهما بإدارة داخلية خاصة ؛ وأن يكون لفرنسا بالبلاد قاعدتان جويتان وتحفظ بقوات لها في جبل الدروز واللاذقية مدة خمس سنوات ؛ وأن تقوم سوريا بتقديم جميع التسهيلات التي تلزم للقوات الفرنسية ؛ وأن يمثل فرنسا في سوريا سفير يكون له حق التقدم على ممثلي جميع الدول الأخرى ؛ وأن يبقى الارتباط الموجود بين عمليتي البلدين ؛ وأن تختار سوريا في العادة مايلزمها من المستشارين والموظفين الأجانب من فرنسا . ثم تم الاتفاق على مشروع معاهدة شبيهة بهذه بين فرنسا ولبنان ، الذي هو أقل تشبهاً من جارتها ، مع فرق رئيسي بين المعاهدتين هو أنه لم توضع قيود في هذه بشأن عدد القوات الفرنسية أو جهات إقامتها .

ثم ألفت في سوريا حكومة من « الكتلة القومية » عن طريق الانتخابات ، وأعيد الوطنيون المنفيون إلى البلاد ، ودلت ظواهر الأمور على أن البلاد قادمة على دور جديد من البناء القومي بقيادة زعماء زاد في قوتهم الوطنية ماسبق أن لا قوه من العنيت والسجن والنفي سنين طوالاً . . . ولكن العامين التاليين ذهباً بهذه الآمال أدراج الرياح . فإن حكومة تركيا ، التي سبق أن أبدت موافقتها في سنة ١٩٢١ على أن يدخل في منطقة الانتداب الفرنسي « سنجق الاسكندرونة » بما فيه من أقلية تركية كبيرة بشرط احتفاظه بإدارة داخلية خاصة ، قامت الآن تعارض في إخضاعه إلى تلك الحكومة الوطنية العربية غير المحنكة التي قامت في سوريا . عند ذلك ألفت لجنة من عصبة الأمم عام



١٩٣٧ للإشراف على انتخاب جمعية محلية لهذا الإقليم تكون المقاعد فيها موزعة بنسبة ترداد الطوائف المختلفة بها . وقد أوقع ذلك الأتراك في مأزق حرج ، إذ دلَّ إحصاء السكان على أن الذين يتكلمون التركية لا يزيدون على ٣٩ في المائة ؛ ولكن إذا تمَّ التسليم بأن كل ناخب هو عضو في الطائفة التي أعلن انتسابه إليها ، وتولَّى الأتراك الإشراف على البوليس وعلى حركة الانتخاب ، أمكن الحصول على أكثرية تركية . وقد انتهى الأمر بأن خضعت اللجنة لمطالب الأتراك وهو التسجيل من واقع الإقرارات ، وهي طريقة عادلة في ظاهرها لكنّها في الحقيقة تفتح الباب على مصراعيه لعوامل التأثير والوعيد . فقدّم ممثل بريطانيا في اللجنة استقالته في الحال احتجاجا على ذلك . غير أنه لما كان الأتراك على الرغم مما تقدم غير واثقين من أكثريتهم لجأوا إلى الضغط على الفرنسيين ، الذين كانوا شديدي الحرص على الاحتفاظ بصداقة تركيا كوسيلة فرعية يستعينون بها في درء المخاوف من مسلك إيطاليا الفاشية في البحر الأبيض المتوسط . فأبرمت معاهدة صداقة فرنسية-تركية في يونيو سنة ١٩٣٨ تسمح بدخول قوات الأتراك إلى السنجق « لمساعدة الفرنسيين على حفظ النظام » .

عند ذلك تخلت لجنة الإشراف على الانتخابات عن عملها ، متّهمة الفرنسيين بأنهم ، بمقتضى خطة مرسومة ، وعن طريق إلقاء القبض على بعض الناس وغير ذلك من وسائل الرعب ، يعملون على حرمان الأكثرية غير التركية من حريتها في مباشرة الانتخاب . وقد دخلت الجنود التركية البلاد ، وسجلت قوائم الانتخاب النهائية ان عدة الأتراك تبلغ ٦٣ في المائة من جملة السكان ؛ وأُلفت وزارة جميع أعضائها من الأتراك . وأخيرا عند ما ازدادت حاجة فرنسا إلى معونة الأتراك باقتراب شبح الحرب ، عمدت

في يونيه سنة ١٩٣٩ إلى إصدار « تصريح المعونة المتبادلة » مع تركيا ، الذي «سمح لتركيا على مقتضاه بضم سنجق الاسكندرونة اليها»<sup>(١)</sup>

وفي هذه الأثناء قامت بعض القلاقل في جبل الدروز وإقليم اللاذقية ، و « الجزيرة » ، حيث كانت تجرى بعض الحركات الانفصالية الشديدة بين الأقليات . ولا شك أن بعض أسباب ذلك كانت ترجع إلى قلة خبرة بعض الموظفين السوريين المعينين من قبل حكومة دمشق الذين أبدوا تسرعاً وعدم تقدير للمسئولية في محاولتهم إدماج هؤلاء الأقليات إدماجاً سياسياً في سائر الأهالي ، غير أنه من جهة أخرى كان بعض الانفصاليين يلقون تشجيعاً من الموظفين الفرنسيين في تلك الجهات بدافع شديد من رغبتهم في خلق المتاعب للحكومة السورية .

غير أن حكومة سوريا لقيت ما هو أدهى من كل ذلك وأمرّ بما ظهر من أن مشروع معاهدة سنة ١٩٣٦ أخذ يواجه في فرنسا معارضة شديدة متزايدة . فإنه فضلاً عن أولئك الذين كانوا يهتمون في إخلاص لمستقبل الأقليات المسيحية في ظل حكومة تغلب عليها المسحة الإسلامية ، كان يوجد بجانبهم آخرون ممن كان شعورهم ضد الاستقلال السوري غير خال من الأغراض ، وقد ازداد تأثيرهم في السياسة الفرنسية بعد سقوط حكومة « الجبهة الشعبية » ، وهذا فضلاً عن أن ازدياد تحرّج الموقف الدولي زاد في تحاشي الفرنسيين كل ما من شأنه إضعاف مركزهم الاستراتيجي في شرقي البحر الأبيض المتوسط . ومع أن وزير خارجية فرنسا أكد لرئيس الوزارة السورية ، قرب نهاية عام ١٩٣٨ ، أنه سيتم التصديق على المعاهدة قبل

(١) وقد سمي باسم جديد ، هو « حاتاي » (أرض الحثيين)

٣١ يناير سنة ١٩٣٩ في مقابل بعض ضمانات جديدة للمصالح الفرنسية ومصالح الأقليات ، فإنه اضطر بعد شهر من ذلك إلى الخضوع لمعارضة لجنة الشؤون الخارجية ، وأعلن أنه ليس في نية الحكومة في الوقت الحاضر أن تطلب إلى البرلمان التصديق على المعاهدة . وتلت ذلك فترة ركود تام في العلاقات بين الوطنيين والفرنسيين امتدت ستة أشهر ؛ وفي يوليو سنة ١٩٣٩ أقام المنسحب السامي مرة أخرى بتعطيل الدستور ، وعيّن مجلس إدارة ليقوم بحكم البلاد على مقتضى أوامر يتلقاها منه بالذات . وأعيد إنشاء هيئات خاصة لتولى إدارة الحكم الداخلي في كل من جبل الدروز واللاذقية و « الجزيرة » .



يتضح مما تقدم أنه في حين أن مدة الإحدى والعشرين سنة التي مضت بين الحربين العالميتين قد نهضت بالشرق الأوسط على الجملة مما كان فيه من الركود في عهد الدولة العثمانية وأحدثت تقدماً محسوساً في أحواله الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإرشاد الأوربي ، فإن ما خطاه في سبيل تقرير مصيره السياسي لم يبلغ مطلقاً ذلك الحد الذي كانت تصبو إليه الأمانى الوطنية . أجل ، قد تحققت لمصر والعراق سياستهما القومية ، ولكن ذلك تحوطه قيود هامة في ميدان الشؤون الخارجية ويصعبه وجود القوات الأجنبية في أرضهما . أما عرب فلسطين ، مهما بلغ حظهم من التقدم الاقتصادي والاجتماعي تحت الانتداب ، فإن وضعهم السياسي قد تدهور بدرجة ملحوظة بسبب الزيادة السريعة في هجرة الطائفة اليهودية ، التي من أجلها أخضعت فلسطين لنظام حكم مستعمرات التاج ، حيث لا محل لتقليد سياسة العرب شيئاً من الساطة المباشرة ولا مجال لذوى الكفاءات والمطامح أن يرقوا إلى ما هو أعلى من المراكز الثانوية في الإدارة .

وأما البلدان التي أحرزت الاستقلال السياسي التام ، فهي التي تقوم على حافة الشرق الأوسط الخارجية ، وهي تركيا وفارس ( إيران ) والمملكة السعودية العربية واليمن ، والتي كان يتولى الحكم فيها حكامها المطلقو السلطة : « مصطفى كمال أتاتورك » و « رضا شاه » و « ابن سعود » و « الإمام يحيى » <sup>(١)</sup> ؛ وحتى هذه البلدان حاقت بها ، بدرجة تصاعدية بالنسبة لترتيب ذكرها ، العراقيل في علاقاتها مع الدول العظمى من جراء ضعفها الاقتصادي وتأخر أهلها الاجتماعي .

---

( ١ ) قتل الإمام يحيى صاحب اليمن في حركة ثورية قامت بها العناصر « الناهضة » في فبراير سنة ١٩٤٨ ، غير أن ولي عهده « أحمد » تمكن من توطيد سلطانه على البلاد في الشهر التالي .

## الفصل السابع

### الحرب العالمية الثانية وما بعدها

(١٩٣٩ - ١٩٥٠) <sup>(١)</sup>

قد كان من جرّاء الضنّ على عرب فلسطين والشام بالاستقلال أن تولدت روح عدائية شديدة ضد بريطانيا وفرنسا ، لا في هاتين القطرين فقط بل بين الجيل الناشئ ذى الوعي السياسى فى مصر والعراق أيضاً . وفى جميع هذه البلدان كان الانتشار السريع للتربية الأوربية الصبغة فى مستوى سطحى قد زاد كثيراً من اتساع شقة الخلاف فى الرأى بين الآباء المتوسطى السن وأبنائهم المراهقين . فكان الشبان من جانبهم حائقين لبقاء السلطة السياسية فى بلادهم فى أيدي الكبار ، وهؤلاء ظلوا على بطئهم فى الاعتراف لهم بالحق فى مشاركتهم فيها . وقد عمد قادة الوطنية من الجيل القديم الى إنشاء منظمات من الطلبة وتلاميذ المدارس الثانوية للقيام بالتهبيج السياسى ضد سياسة الاستعمار الاستبدادية ، كما حصل مثلاً فى حركة « ذوى القمصان الزرقاء » الوفديين بمصر . ثم تطورت الحال ، فصار الشبان أنفسهم يؤفون منظمات جديدة متطرفة ، رفعوا فيها من مبدأ الوفاء للزعيم حتى اتخذوا وضعاً « فاشياً » ( فاشيست ) واضحاً .

ومن بين هذه المنظمات المتطرفة : هيئة « مصر الفتاة » التى عرفت أيضاً بذوى القمصان الخضراء ، وهى التى أسسها المحامى ، والمهيج الشعبى

---

( ١ ) انظر تعليقات المؤلف : « The Middle East in the War » فى مجموعة :  
( Survey of International Affairs ) — ١٩٣٦ — ١٩٤٦ .

« أحمد حسين » ؛ ومنها أيضاً : « الحزب القومي السوري » ، الذي ألفه « أنطون سعادة » ، والذي كان معظم أعضائه من اللبنانيين الراغبين في العودة إلى الاتحاد مع سوريا ؛ و « العصبة السورية للعمل القومي » ، و « نادى دمشق العربى » ، الذي ألفه طبيب أسنان شاب تلقى دراسته بألمانيا . وفى العراق بوجه خاص كان للجيش نفوذ كبير فى الشؤون العامة ؛ بلغ قمته فى عهد دكتاتورية « بكر صدق » ، ولكنه بقى ذا شأن هام إلى وقت نشوب الحرب ، فأدى هذا النفوذ بالشباب إلى تكوين منظمات وطنية متطرفة ، تدار طبقاً للأساليب العسكرية .

ولم تألُ دولتا المحور جهداً فى استغلال هذه الظروف المواتية . والظاهر أنهما كانتا قد وصلتا إلى الاتفاق على أن تكون بلاد شرقى البحر الأبيض المتوسط ومصر فى دائرة المصالح الإيطالية ، بينما يكون العراق وفارس فى دائرة نفوذ ألمانيا . فكان راديو « بارى » قد قصر جهود إذاعاته منذ سنة ١٩٣٥ على تحريض العالم العربى ضد بريطانيا ، مستغلاً فى ذلك بوجه خاص مسألة فلسطين المثيرة للخط . كما كان الإيطاليون قد أنشأوا لهم فى مصر منظمة قوية للدعاية ، تعمل تحت رعاية المفوضية الإيطالية وجهازها التنفيذى هو الستون ألف إيطالى الذين يقطنون مدن الوجه البحرى والذين أُخضعوا جميعاً لنظام الحماية المنبسطة من المظلمات الفاشية ؛ وليس من شك فى أنهم كانوا يُستخدمون أيضاً فى التجسس على أوجه النشاط البريطانى . ولما أتمت إيطاليا غزو بلاد الحبشة فى عام ١٩٣٦ أخذت فى بناء مركزها الاستراتيجى فى الشطر الجنوبى من البحر الأحمر ، مناطحةً منها لبريطانيا ؛ فحصنت ثغراً عُصب ، ( Assab ) فى جنوبى « إرتريا » ، ثم أثارت الرىب فى نفس ملك اليمن ( الإمام يحيى ) المحافظ المبدأ ، من جهة سياسة البريطانيين

في « عدن » حتى حملته على الإذن بأن تدخل بلاده بعثة طبية ، لم تكن في الواقع سوى درع ملائم يستر ما وراءه من أعمال الدعاية والتجسس ضد بريطانيا . كما أنه أثناء ثورة فلسطين قام كل من هيئة « الألمان البروتستانت » ( الهيكليين ) وبعض الطوائف الكاثوليكية الإيطالية بتقديم حمايتهم ومعونتهم المادية لثوار العرب ، وهُربَت إليهم بعض الأسلحة والأموال من دولتي المحور <sup>(١)</sup> .

وفي سنة ١٩٣٨ حل الراديو الألماني محل الإيطالي في إذاعة الدعاية ضد بريطانيا باللغة العربية . كما أن الوزير الألماني المفوض بالعراق « الدكتور جروببا » ( Dr. Grobba ) سهر ، في جدّ وسخاء ، على بثّ دعايته بين الشباب المشتغلين بالحركة الوطنية . ثم إن الألمان أبدوا حذقا كبيرا في استغلال كراهية الفرس لبريطانيا وروسيا معاً ، وتزلفوا إليهم بإشباع غرورهم وتأكيد القول لهم بأنهم ينتمون إلى الجنس الآري ، وتوسّعوا في تقديم أشرطة الدعاية الألمانية السينمائية بالمجان حتى قيل إنها بلغت ٤٠ في المائة من جميع الأشرطة التي كانت تُعرض في فارس . كذلك حصلت خطوط « لوفثانسا » ( Lufthansa ) الجوية ، على الإذن بنزول طائراتها في « طهران » في طريقها من برلين إلى طوكيو . كما أُغرى طلبة الفرس ، كغيرهم من أبناء الممالك التي تتكلم العربية ، عن طريق تخفيض الأجور الدراسية ، بأن يتّموا دراستهم بالجامعات الألمانية ؛ وفي عام ١٩٣٩ — ٤٠ استُقدم من ألمانيا إلى فارس عدد من المحاضرين الجامعيين ومديرى المعاهد الفنية ، كما أن بعض الشخصيات النازية ، أمثال « جوبلز »

( ١ ) وإن كان من المحتمل أن هذه المعونة قد بالغت فيها الدعاية الصهيونية ( انظر

« Barbour op. cit » ص ١٩٢ ، و « Great Britain and Palestine » و ١٩١٥

— ٤٥ ص ١١٩ ) .

( Geobbles ) و « شاخت » ( Schacht ) والجنرال « فون باومبرج » ،  
( von Blomberg ) و « بلدورفون شيراخ » ( Baldur von Schirach ) ،  
قاموا بزيارات رسمية إلى عواصم بلدان الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من حملة الدعاية الآنفة لم تكن روح التجاوب العاجل من  
بلدان الشرق الأوسط عند نشوب الحرب مبعثاً لعدم الارتياح من جانب  
بريطانيا أو فرنسا . فقد قامت مصر والعراق في الحال بقطع علاقاتهما  
الدبلوماسية مع ألمانيا ؛ كما أن الثورة العربية في فلسطين ، التي كانت وقتئذ  
في النزاع ، انتهت أمرها بمجرّد وصول فرقة من الفرسان وبعض الجنود  
الأخرى في خريف عام ١٩٣٩ ؛ كذلك أمكن في شيء من الحزم إسكات  
أصوات دعاة الوطنية في سوريا . على أن الأشهر التي مضت أمام  
« سِتْزكريج » ( Sitzkrieg ) <sup>(١)</sup> أيّدت الفكرة السائدة وقتئذ في الدوائر  
السياسية بالشرق الأوسط بأن هذه الحرب دائرة بين الدول الأوروبية ولا  
شأن للشرق الأوسط بها . غير أنه ما لبثت ألمانيا أن غزت فرنسا ، ودخلت  
إيطاليا الحرب ، وتمّ استسلام فرنسا ، تاركة القوة البريطانية الصغيرة  
في الشرق الأوسط بمعزل عن الاستعانة بما كان لفرنسا في بلاد ساحل  
شرقي البحر الأبيض من قوة كبيرة قدرها مائة ألف ، فأدّى ذلك في لحظة  
واحدة إلى الجرّ بأزمّة الحرب إلى أعتاب الشرق الأوسط . وقد كان  
ما حاقّ بالحلفاء من المصائب في ذلك الصيف الرهيب ، مع بقاء بريطانيا  
في الميدان وحدها ، قد زعزع ثقة سياسة الشرق الأوسط في إمكان بريطانيا  
مواصلة الحرب . ففي العراق أخذ رئيس الوزراء المستمتر « رشيد عالي

---

( ١ ) المترجم — هو خط تحصينات منيعة أنشأها الألمان قبل الحرب على الحدود بين فرنسا  
وألمانيا ، مقابل خط « ماجينو » بفرنسا .



الكيلاني ، وأربعة طموحون من الضباط من رتبة « البكباشي » — أطلق عليهم تهمـ كما اسم « المربع الذهبي » — يترقبون الفرص ؛ كما أن الحاج أمين ، ذا الموقف العدائي ، قام بإدارة وزارة وهمية ألفت من متطرفي الفلسطينيين . وقد قامت الكاتبة « فرييـا ستارك » ( Freya Stark ) بوصف مقابلتها للمفتي في الفندق الذي نزل به ، فقالت : « إنني لم أكن أرى في ذلك الوجه شيئاً يذنب عن الخير ، وبالتأ كيد لم أر شيئاً من دلائل الخلو من الغرض . . . . . جلس في مكانه وكل ما عليه في ضخامته أبيض لاشية فيه ، وعلى رأسه عمامة كأنها هالة تحيط به ، وله عينان لامعتان في زُرقة خفيفة ، لها إشعاع كإشعاع الزهرة في الصباح »<sup>(١)</sup> .

في هذا الجو ، والظروف كما أسلفنا ، رفضت حكومة العراق قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ؛ وبينما كانت بريطانيا تخوض معركة كيائها على أشدها « كانت أعلى السلطات العسكرية في العراق تجاهر في صراحة ، في إذاعاتها على الأمة العراقية ، بأن جيشها وقوتها الجوية يحملان في عنقهما رسالة مجيدة : هي إعادة مجد أيام الفتوحات العربية والحروب الصليبية ، وتحرير إخوانهم المظلومين ، في سوريا وفلسطين ، من العبودية التي فرضتها عليهم أوربا مع اليهود »<sup>(٢)</sup> .

أما في مصر فقد كان لدى السفارة البريطانية والسلطات العسكرية من الأسباب ما يحمل على سوء الظن برئيس الوزارة « علي ماهر » ؛ وهو ابن ماهر باشا ، ذلك الذي كان فيما مضى وكيلا لوزارة الحربية واستصدر

(١) عن : « East is West » — ص ١٤٣

(٢) عن : « Round Table » — ١٩:١ ، ص ٧٠٥

اللورد كرومر أمراً بإبعاده من منصبه « لأنه مستشار سيء المشورة ، مسبب للمتعاب ، وعقبة في سبيل التعاون السلس بين بريطانيا والحدوي الشاب عباس الثاني »<sup>(١)</sup> . وكان على ماهر قد ترسم خطى والده ، فجمع في يده نفوذاً كبيراً لدى الملك الشاب « فاروق » ، الذي كان منذ توليه العرش في عام ١٩٣٦ يحمل امتعاضاً متزايداً من سلطة السفير البريطاني « السير مايلز لا ميسون » ( اللورد كيلرن الآن ) ومن طريقة معاملته له<sup>(٢)</sup> . وقد اتضح في هذه الآونة أن رئيس الوزراء كان يجد في تشجيع الملك على اتباع سياسة التودد لدولتي المحور نظراً لقرب انهزام بريطانيا ، فضلاً عن مقاومته مراراً لما طلبته بريطانيا من قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا . وإذا كان مثل هذا المسلك في بلاد لها غاية الخطورة الحيوية في مركز بريطانيا الاستراتيجية العاهلي ، فلم يكن من الممكن السماح به في هذه اللحظة الحرجة من تاريخها ؛ وفي يونيو سنة ١٩٤٠ عمدت بريطانيا إلى الضغط حتى استصدرت الأمر بعزل وزارة على ماهر لتحل محلها وزارة أكثر استعداداً للتعاون معها . وما أثبت أن مخاوف بريطانيا في هذا الشأن لم تكن على غير أساس ما حدث بعد بضعة أشهر أثناء الزحف على « برقة » في الهجوم الذي قام به القائد « ويفل » ( Wavell ) ، من أن

(١) عن : « Lord Cromer, Abbas II » - ص ٥٠ - ٥٩

(٢) ان الملاحظات التي أبدتها « اللورد لويد » ( Lord Lloyd ) عن العلاقات بين « اللورد كرومر » وعباس الثاني تنطبق في دقة عجيبة على ما وجد بعد خمسين عاماً من العلاقات بين « اللورد كيلرن » والملك فاروق ، قال : « قد كانت هناك جماعة من ذوى الرأي تعتقد بأن السبب الأكبر في حمل الحدوي على المسلك الذي سلكه يرجع إلى الطريقة التي عامل بها اللورد كرومر ، ومن حاجاتهم في هذا الشأن أن موقف الحدوي عباس إزاء ما كان للقنصل العام العظيم من المركز المهيمن ، كانت تحوطه مصاعب كبيرة ينوء بها حاكم شاب ذو حساسية شديدة ، ولم يبدل من الجهود ما يكفي مطلقاً لمساعدته وتشجيعه » ( عن : « Egypt since Cromer » - الجزء الأول ، ص ٧١ و١٠٠ بعدها ) .

القوات البريطانية عثرت مع أحد القواد الايطاليين على رسالة سرّية جدا موجهة من القائد العام للقوات البريطانية بمصر إلى وزير الدفاع المصرى ، تناول فيها البحث فى مسألة الدفاع عن واحة سيوة « الذى عُهد به إلى إحدى الوحدات المصرية . وإزاء ذلك استنتجت السلطات البريطانية ان الايطاليين حصلوا على هذه الرسالة قبل مغادرة موظفى المفوضية الايطالية البلاد ، ولذلك اتهموا على ماهر و « وزارته الباطنية ، الممثلة فى « صالح حرب » وزير الدفاع و « عزيز على المصرى » رئيس أركان الحرب ، بأنهم هم المسئولون عن تسرب هذا السر . وقد أجرت السلطات المصرية بعد ذلك تحقيقا فى الموضوع كُتِّمَت نتيجته تبرئة هؤلاء الرجال ، بحجة أنه لم يثبت ما إذا كان تسرب السر قد وقع من الجانب البريطانى أو الجانب المصرى .

ومع أن مصر لم تعلن الحرب ضد المحور ، فإن جيشها ساعد فعلاً فى الدفاع عن الصحراء الغربية وتولّى أمرَ المعدّات المضادة للطائرات دفاعاً عن منطقة القناة وعن المدن المصرية ؛ وقد كان نجاح حملة الشتاء التى فتك فيها « الجنرال ويفل » بالجيش الايطالية فى « برقة » ، البالغة أضعاف جيشه ، مشجّعاً للحكومة المصرية ، فاستمعت فى ابريل سنة ١٩٤١ لما أبداه البريطانيون من أن بعض الدول المحايدة ، أمثال اليابان والمجر ورومانيا وبلغاريا ، أثبتت أنها غير صديقة ، وأن قنصلياتها بالمراكز الاستراتيجية مثل الاسكندرية وبور سعيد والسويس أصبحت بؤراً للتجسس ، وقامت بإغلاق هذه القنصليات .

على أن التّفاؤل الذى كان قد ساد النفوس فى سهولة ، على إثرقضاء بريطانيا السريع بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤١ على ما شَيدته إيطاليا من عاهلية افريقية تزهو بها ، مالبت أن أخذ فى التبدد . ففى ابريل سنة ١٩٤١ انهالت ألمانيا على البلقان ،

واكتسحت جيوشها في أقل من شهر واحد « يوغوسلافيا » وبلاد اليونان ، وفي الوقت ذاته انطلق « روميل » ( Rommel ) بجيشه « الأفريقي » لمعونة الإيطاليين المنكوبين في « لوبيا » ، وطارد القوات البريطانية ، التي كانت قد انكمش حجمها بسبب الحملة اليونانية ، فطلت تنهقر من خليج « سرّته »<sup>(١)</sup> حتى باغت الحدود المصرية . وفي العراق ، حيث كان « المربع الذهبي » « ورشيد عالي » قد صدموا مؤقتا في محاولة قاموا بها لقلب الحكومة ، كان تحريض المفتى وأتباعه على التخلي عن بريطانيا قد لقي تأييدا من لجنة الهدنة الألمانية التي أرسلت إلى بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط بعد انهيار فرنسا ، برئاسة « البارون فون هنتيج » ( von Hentig ) الذي كان عضوا في البعثة الألمانية إلى بلاد الأفغان في الحرب العالمية الأولى . فقامت اللجنة ببذل المال في سخاء حتى حظت بتأييد بعض متطرفي العرب في سوريا . والظاهر أنها بعثت في السرّ برسل إلى المفتى ، وقد كان يتقاضى معونة من المحور عن طريق الوزير الإيطالي في بغداد . وفي أوائل شهر إبريل تراءى لهؤلاء المتآمرين في بغداد أن غزو بلاد اليونان مؤذن ببدء حركتهم ، إذ كيف يتسنى لبريطانيا أن تقف أمام حركتهم وليس لها في العراق سوى قوة جوية صغيرة ، وبمثلا فيها « سفير لئن العريكة » ، ظريف متفائل ، لم تسبق له خبرة بالشرق الأوسط ؟ فقاموا بخلع الوزارة اللينة القائمة ، وأعادوا « رشيد عالي » إلى كرسي رئاسة الوزارة ، وجدوا في البحث عن شخص الوصى على الملك - المفتى « فيصل الثاني » ، للقبض عليه ، لولا أنه تسلل في أمان بواسطة السفير الأمريكي . وعند هذا الحد وقف « المربع الذهبي » في تردد ، لتأخر وصول المدد الألماني . وكانت بريطانيا قد عينت سفيرا جديدا لها هو « السير كنهان كورنواليس » ( Sir Kinhan Cornwallis ) الذي كان له خبرة

عشرين عاما بالعراقيين، فاغتنم هذه الفرصة واتخذ مايلزم لإنزال قوة من الهنود بالبصرة لتقوية مركز الشرق الأوسط، عملاً بشروط المعاهدة الإنجليزية العراقية؛ وعندما وصلت دفعة ثانية من المدد، تمسكت الحكومة العراقية، وقد وجدت في الانتصارات الألمانية في اليونان وبرقة مشجعاً لها، بالأنا تنزل هذه القوة إلى البر إلا بعد مغادرة الدفعة الأولى البلاد. فقابلت السلطات البريطانية هذا الطلب بالرفض، وفي أول مايو حاصر الجيش العراقي القاعدة الجوية البريطانية بالحبيانية بنحو خمسين مدفعاً من مدافع الميدان، بينما استولت فصائل أخرى على محطات المضخات الواقعة على خط أنابيب الزيت الممتدة إلى «حيفا». وقد كانت كل الأفيسة المعتادة تشعر بسقوط قاعدة الحبيانية في الحال، غير أنه بعد قتال أربعة أيام استطاعت القوة الجوية الملكية، بمعونة الفرق التابعة لها من الأشوريين والآكراد، رد العراقيين على أعقابهم، ثم جاءها مدد مؤلف من قوة صغيرة من السيارات المدرعة: جُمعت على عجل في فلسطين وُضِم إليها اللواء الأردني العربي وانطلقت في طريقها إلى العراق عبر الصحراء. عند ذلك استنجد العراقيون الألمان، غير أن «هتلر» كان قد استقر رأيه على تأجيل الحركات الكبرى لطرد البريطانيين من الشرق الأوسط إلى ما بعد إطلاق الحملة التي كان يعدّها لغزو روسيا، وكان إعدادها قد قارب الانتهاء. كذلك حُجزت بعض قوات الألمان في «كريت»، التي استغرق الاستيلاء عليها ثمانية عشر يوماً بدلاً من يومين كما قدر له الألمان من قبل، ولذلك لم يستطيعوا مدّ حلفائهم العراقيين بأكثر من مائة طائرة، وهي قوة غير كافية لحركتهم. كذلك كان «المربع الذهبي» قد فشل في استجلاب تأييد الشعب العراقي، الذي لم تكن ميوله معه في كثير أو قليل. وفي يوم ٢٩ مايو وصلت القوات البريطانية إلى مشارف بغداد، ومع أنها كانت لا تزال تقلّ عن عدّة العراقيين، فقد بادر رشيد عالي ووزرائه، والمربع الذهبي، والمفتي ووزارته الوهمية،

إلى الرحيل في الحال : فقصده بعضهم إلى فارس ، وبعضهم الآخر إلى حلب ،  
وانخذوا سبيلهم في النهاية ، عن طريق تركيا ، إلى بلاد « المحور » بأوربا .  
وعلى إثر ذلك أبرمت هدنة مع العراق في ٣١ مايو

لقد كانت هناك إذن خطة في شكل حركة « الكماشة » لحصر بريطانيا في  
مصر وفلسطين ، وضعتها « المحور » والضالعون معه ، فأعادت بريطانيا الكرة  
لإفسادها وكسبت أول جولة هامة في معركة الشرق الأوسط . ولم تفرض  
بريطانيا على العراق عقوبة ما ، بل لم تفعل شيئاً فوق استيئانها من قيام حكومة  
مصادقة لها ، وإنما اتجهت إلى مهاجمة الفرنسيين التابعين لحكومة « فيشي »  
والمقيمين في سوريا ، أولئك الذين ، من عجزهم وقلة كفائتهم ، آوأمدة شهور  
كثيرة الجواسيس والدعاة الملحقين ببلجنة الهدنة التابعة للمحور ، وسمحوا في  
المدة الأخيرة للطائرات الألمانية أن تتزوّد بالوقود في المطارات السورية وهي  
في طريقها إلى شمالي العراق ، كما سمحوا بنقل مؤن ذات قيمة إلى العراق بالسكك  
الحديدية السورية . وقد جابو فرانسويو « فيشي » البريطانيين وأحرار الفرنسيين  
بقتال عنيف ، غير أنهم اضطروا في أواسط يوليو إلى الاستسلام ، وأبرم بين  
الفرقيين اتفاق « ليلتون — دي جول » ( Littleton-De Gaul ) على أن تقيم  
حكومة فرنسية حرة ببلاد الشام وأن يُسمح للقوات البريطانية بالتحرك كيف  
شاءت في هذه الأرجاء مادامت الحرب قائمة .

وفي هذه الأثناء قام « هتـلـر » بغزو روسيا . وقد كان أحد الطريقين الوحيدين  
للاتصال بين روسيا وبريطانيا يمرّ داخل بلاد فارس ، حيث كان الألمان في  
سنة الأشهر الأخيرة يواصلون حشد رجالهم الفنيين وجواسيسهم . فقد دم  
الانجليز والروس للحكومة الفارسية طلباً مشتركاً بأن تقوم بإبعاد هؤلاء الرجال؛  
فجاء الرد على ذلك طائشاً نزيحاً ، إذ قالت الحكومة الفارسية إنها هي وحدها التي

تقرر من هم الأجانب الذين تطردهم من بلادها . فقابل الإنجليز والروس ذلك بأن قاما بغزو فارس بالاشتراك معا في شهر أغسطس . وقد حجب « رضا شاه » الجزء الأكبر من جيشه عن القتال ليكون عُدّة لإرهاب القبائل المتمردة الساخطة على حكمه الاستبدادي ، وبذلك لم يبق من الجيش للوقوف أمام المغيرين ما يكفي لصدّهم فلم يقارب شهر سبتمبر الانتهاء حتى أُجبر الشاه على النزول عن العرش لابنه الشاب . وعند ذلك اقتسم الروس والبريطانيون احتلال البلاد بينهما . فاحتلت روسيا الجزء الشمالي ، واحتلت بريطانيا الجنوب ، وأُطلق استعمال السكة الحديدية « عبر إيران » وشبكة الطرق البرية في نقل الذخائر والمؤن الأمريكية والبريطانية إلى روسيا . ثم نُظم الموقف السياسي بإبرام « المعاهدة الإنجليزية - السوفيتية - الفارسية » لعام ١٩٤٢ ، وبها تعهدت فارس بأن تقدم للحلفاء التسهيلات الكاملة خلال مدة الحرب ، وتعهد الحلفاء من جانبهم بإجلاء جنودهم عن أراضيها في بحر ستة أشهر من انتهاء الأعمال الحربية . وقد بقيت مع ذلك مشاعر المشتغلين بالسياسة من الفرس مع المحور ، وظلّ بعض رجال الحكومة خلال عام ١٩٤٢ يتآمرون مع الوكيل الألماني « فرانز ماير » ( Franz Mayr ) الذي كان قد تمكن من الفرار عندما أحاط الحلفاء بالألمان في فارس لا اعتقالهم .

وظلّ البارومتر السياسي لحالة الشرق الأوسط في صعود وهبوط تبعاً لتغيّر الموقف الاستراتيجي ، وبحلول شهر يناير سنة ١٩٤٢ كانت كوارث « بيرل هاربر » ( Pearl Harbour ) و « سِنْجَابُور » <sup>(١)</sup> ، مضافة إلى تفهقر بريطانيا الثاني في برقة أمام قوات « روميل » ، قد أوجدت حافزاً جديداً

(١) المترجم — تلخص قصة هذه الكوارث في أنه بينما كان اليابانيون يتفاوضون مع الولايات المتحدة بشأن بعض اختلافات بينهما فاجأ اليابانيون القوات الأمريكية بميناء « بيرل هاربر » وقتكوا بها ، كما فتكوا ببعض القطع الرئيسية بالأسطول البريطاني عند « سِنْجَابُور » .

مشجعاً لأعدائها . وكانت الوزارة المصرية ، التي يرأسها وقتئذ « حسين سرى » قد لزمت خطة التعاون في ولاء مع بريطانيا منذ عام ١٩٤٠ ، غير أنها لا فتقارها إلى أغلبية تركز عليها في البرلمان أصبحت حياتها مزعزعة ، وسياساتها قلقة تبعاً لذلك . فعندما اجتاحت البلاد في خريف عام ١٩٤١ تيار متدفق من الدعاية للمحور والكراهية لبريطانيا ، ذلك التيار الذي كان العامل الأول في إيجاد جماعة « الإخوان المسلمين » ، القوية المتطرفة ، وافقت الوزارة على ما طلبه الإنجليز من اعتقال « حسن البنا » ، رئيس هذه الجماعة ، غير أنها ما لبثت أن أطلقت سراحه بعد بضعة أيام ، وكان ذلك على ما يظهر بضغط من « القصر » ، وهو الذي ساد الاعتقاد بأنه كان يمدّه بمعونة سخية . وبعد شهر من ذلك قامت الحكومة ، بناء على ما طلبته بريطانيا ، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة « فيشى » الفرنسية ، غير أن وزير الخارجية اضطر إلى اعتزال منصبه بسبب ذلك ، فكانت هذه التضحية مثالا آخر ، على ما يُظن ، لتدخل « القصر » ، لعدم رضائه عما وقع . وحدث في يناير سنة ١٩٤٢ أن فشلت السلطات المصرية في القضاء على السوق السوداء لضمان حسن توزيع الخبز بالقاهرة ، وصادف ذلك وقت وقوع الكوارث الحربية الآتية الذكر ؛ فأثار ذلك موجة من الشعور العدائى لبريطانيا ، وطفق الطلبة يطوفون الشوارع الرئيسية بالقاهرة وهم يهتفون : « نحن جنود روميل » .

وكانت السفارة البريطانية والسلطات العسكرية قد وصلتا إلى الاقتناع منذ مدة بأنه لا بد من إيجاد حكومة مصرية أقوى من الحكومة القائمة لضمان المأمن اللازم للوقوف الحربى ، وأن السبيل الوحيد لذلك هو بإعادة « الوفد » إلى الحكم ، وكان قد نشط أخيراً فى حركة المعارضة . غير أن الملك فاروق كان قد عزل « النحاس » رئيس الوفد من الحكم فى عام ١٩٣٧ ، وكانت العلاقات الشخصية بينهما ، على ما قيل ، على أسوأ ما يكون ؛ فرفض الملك تعيينه



رئيساً للوزارة ، وذاع الاعتقاد بأنه ينوى إسناد رئاسة الوزارة إلى « على ماهر » ، وهذا ما لا يمكن بطبيعة الحال أن تقبله السلطات البريطانية . وتشبث الملك الشاب بموقفه ، وأخيراً اضطر السفير البريطاني والقائد العام للقوات البريطانية بمصر إلى أن يقوموا في مساء ٤ فبراير بتقديم بلاغ نهائى للملك : بأن يقبل النحاس أو يغادر البلاد . فخضع الملك ، وأعيد الوفد للحكم ؛ وقد أجريت انتخابات عامة فأيدت مركزه في سهولة . ومع أنه حدث بعد شهر واحد أن انشق عنه سكرتير الحزب ، ذلك القبطى القدير الصعب المراس « مكرم عبيد » ، ومعه عدد من مؤيديه ، نتيجةً لخلاف شخصى مع النحاس على ما يظهر ، فقد بقيت حكومة الوفد تعمل في تعاون وولاء مع بريطانيا خلال تلك الأيام العصيبة التى مرت ببريطانيا في شهرى يونيه ويوليو من سنة ١٩٤٢ ، حين اضطر « الجيش الثامن » إلى التقهقر مما وراء « طُبرق » إلى الموقع المعدّ من قبل بجهة « العلمين » ، التى لا تبعد عن الاسكندرية بأكثر من سبعين ميلاً .

ومّا هو جدير بالذكر أنه في هذه الأزمة الحربية الكبيرة ، التى كانت الثانية من نوعها في معركة الشرق الأوسط ، حيث انفصح المجال للاختيار بين بريطانيا والإيطاليين المحقّرين ، وقفت الحكومة المصرية والشعب المصرى بثبات في جانب بريطانيا . فلم يحدث شيء مما تُنبئ به من أعمال التخريب ، ولم يُسمع إلا بالقليل من الدعاية المضادة لبريطانيا . وتنحصر الحوادث التى وقعت في هذا الصدد في تسرّب اثنين أو ثلاثة من الطيارين بالقوة الجوية المصرية إلى صفوف الأعداء ، وفي أن رجل الحرب القديم « عزيز المصرى » <sup>(١)</sup> كشف عن أمره وهو يتآمر مع اثنين من جواسيس الألمان لا قيمة لهما جىء بهما

(١) . وكان قد حاول الانضمام إلى العراق في حركته الثورية في مايو سنة ١٩٤١ ، غير أن طائرته سقطت بحالة مخزية قبل أن تبعد عن القاهرة بأكثر من عشرة أميال .

إلى القاهرة من الصحراء الغربية ، واعتُقل جزاء عمله . وكذلك آسيا العربية ، فإنها وإن كانت قد كشفت عن شعور غير وديّ قرب نهاية الحرب ، لم تختر أو لم تجرؤ على طعن بريطانيا من الخلف في أيام « العلمين » و « ستالينجراد » العvisية . وفي فارس لم يكن في مقدور « فرانز ماير » الدساس سوى المضيّ في أحلامه عن اليوم الذي يتم له فيه إثارة فارس على القيام في وجه بريطانيا ، واكتفى خلال ذلك بالتخبط في كتابة مذكراته اليومية وما حوته عن « الثلاثة الاستراتيجيين العظام : « روميل » و « فون بوك » وشخصي »

وعندما قاربت سنة ١٩٤٢ — سنة المحنة والخطر — على الانتهاء تبدلت الحال غير الحال . فابتدأ القائد « مونتجمري » ( Montgomery ) يتقدم من « العلمين » ( كما تقدم الروس للزحف من « ستالينجراد » ) ؛ فكان ذلك بداية لتلك الحركة التي لم تنته إلا باستسلام بقايا « جيش إفريقيا » عند رأس « بون » في مايو سنة ١٩٤٣ . أما الجواسيس وعمال التخريب والدعاة الألمان الذين ظلوا يواصلون جهودهم في الشرق الأوسط من مقرّ السفارة ودور القنصليات الألمانية بتركيا فلم يفوزوا بأى طائل . وفي « طهران » تجلّت براعة رجال الأمن البريطانيين بقبضهم على جماعتين من جنود المظلات الألمانين كانتا قد بُعث بهما لنجدة « فرانز ماير » ، وبفوزهم في نهاية الأمر بحمل رجال القبائل الذين آوى إليهم على تسليم « فرانز ماير » نفسه وبقايا جماعته الصغيرة . وعند هذا الحد — فيما عدا الخطط البريطانية لغزو الجزر اليونانية — انتهت معركة الشرق الأوسط ؛ وتسنى لهذه المنطقة أن تعود إلى حالتها المعتادة بما فيها من التهاب السياسي ، اشتدت وطأته الآن بسبب ما لقيه من الكبت خلال الحرب .



كانت الثورة العربية في فلسطين في عام ١٩٣٩ قد دخلت في دور النزاع، ولمّا رأى المفتى ومن حوله من المتطرفين أن الفرنسيين لم يعودوا يسمحون

بوجودهم في بلاد الشام ، قاموا في شهر أكتوبر من ذلك العام بالالتجاء إلى بغداد ؛ ومن هنا ابتداء تضاؤل نفوذ المفتي على عرب فلسطين ، الذين أخذوا يسأمون معيشة الثورة ولم يكن يُنتظر من العرب بطبيعة الحال أن يقوموا بدور فعال في الحرب ضد « المحور » ، إذ أن الكثيرين منهم كانوا يعتقدون أن غزو « المحور » للبلاد يخلصهم على الأقل من الكابوس الصهيوني ، ولم يكذبوا بوجد بينهم من كان يرى مبرراً لأن يدين لبريطانيا بالولاء ؛ ولكنهم مع ذلك لم ينجحوا إلى إحداث المتاعب في شيء يُذكر ، ولزموا في الجوهر موقف الحياد . أما اليهود فإن أولى الأمر فيهم ألحوا في أن يؤذن لهم بتأليف قوات حربية على أساس القومية اليهودية ؛ فعارضتهم الحكومة في ذلك لعدم قبولها مبدأ السماح بقومية يهودية وتمسكها بأن تكون القومية هناك « فلسطينية » . غير أنها أذنت من بادىء الأمر بتكوين فروع وحدات يهودية متفرقة ؛ وباشتداد الحاجة إلى المزيد من الرجال في الحرب توسعت في تساهلها نحو المطالب اليهودية ، إلى أن بلغت الحال القمة في سنة ١٩٤٤ بإنشاء قسم جيش قائم بذاته هو « القسم اليهودي » ( the Jewish Brigade ) وله أعلامه الصهيونية المميزة له . على أنه في الوقت الذي كان فيه الصهليون يتعاونون ( مع بريطانيا ) في المعركة ضد النازي بكل قلوبهم ، ظلوا على مقاومتهم للورقة البيضاء البغيضة . وكانت قد أصابهم صدمة قاسية عام ١٩٤٠ بصدر لائحة أحكام نقل ملكية الأراضي ، التي تحرّم على اليهود الحصول على شيء جديد من الأراضي في معظم نواحي فلسطين ، إذ كانوا يأملون أن سياسة الورقة البيضاء لن توضع قط موضع التنفيذ بسبب الحرب <sup>(١)</sup> . وفي إثر ذلك قاموا

---

(١) فانهم منذ نشر الورقة البيضاء ، استولوا على ٢٥ ميلا مربعا في الرقعة التي تحرّمها عليهم اللائحة الجديدة ، وقد صرح وزير المستعمرات في هذا الشأن بأنه يخشى من وقوع اضطرابات جديدة بين العرب إن لم تنفذ القيود الخاصة بالأراضي .

بتنظيم المظاهرات فى شتى أنحاء البلاد ، ونشأت عنها بعض حوادث إشعال النيران وإلقاء القنابل . ولكنهم مع ذلك بقوا يتعاونون ( مع البريطانيين ) بجهودهم الحربية . وحتى فريق « أنصار التعديل » رضوا عن هذه السياسة أيضا ، ولم ينشق عنهم فى ذلك سوى جماعة صغيرة متعصبة ، يتزعمها شخص يدعى « أبراهام ستيرن » ، ويقال انه كانت له صلات بحكومة إيطاليا الفاشية ، فإن أعضاءها ظلوا متمسكين بعدائهم الإرهابى نحو الدولة المنتدبة .

على أن الأمر الذى ظل يثير الطائفة اليهودية بأسرها ويجعل احتجاجها أشد هولا من كل ذلك ، حتى فى الوقت الذى كانت فيه فلسطين مهددة بغزو الأعداء ، هو مسألة الهجرة ، التى استعصى حلها والتى كانت الدولة المنتدبة قد اضطرت إلى تخفيضها تخفيضا شديدا صارما مراعاة لما لهذا الأمر الحيوى من المساس بالحساسية الشديدة للعرب ، وهم الذين لا غنى مطلقا عن الاحتفاظ بحيادهم خلال الحرب ؛ فى حين أن اليهود لم ينظروا إلى شىء فوق أن الألوف من بنى جلدتهم محرومون بسبب هذه الأحكام من الالتجاء فى فلسطين من الأهوال النازية التى تحرق بهم فى أوروبا ؛ وقد أعماهم ما هم فيه من فزع ويأس عن المصاعب التى تثقل كاهل الحكومة البريطانية . وابتدأ الشغب فى عام ١٩٤٠ بقيام سلسلة من سفن الهجرة غير المشروعة من أوروبا بعد أن أُحْكَمَ تنظيم حركتها فى البلاد النازية وأمدّها النازيون بتشجيعهم لما رأوا فى ذلك من وسيلة للإيقاع بين البريطانيين والعرب . وعندما أعدت الباخرة « باتريا » ( Patria ) لنقل ٢٠٠٠ من المهاجرين غير المسموح بهم ، من فلسطين إلى جزائر « موريشص » ، قام إرهابيو اليهود بنسفها وهى فى ميناء « حيفا » ، فنشأ عن ذلك موت ٢٦٨ من ركابها اليهود البائسين . كما أن باخرة أخرى تدعى « الإستروما » ( the Struma ) توقفت عن السير فى عام ١٩٤٢ على

مسافة من « استانبول » للتفاوض في أمرها بين الحكومتين البريطانية والتركية؛ وقبل أن تتم المفاوضات أصدر الأتراك أوامره إياها بالعودة إلى أحد ثغور البحر الأسود؛ وبينما الحال كذلك إذا بالباخرة تُنسف وتغرق بمن عليها من اليهود اللاجئين الذين يزيد عددهم على ٧٥٠ نفساً . وقد ساد الظن وقتئذ بأن هؤلاء أيضاً كانوا ضحية مظاهر سياسية إعلاناً لليأس أو إنذاراً بالتصدى .

وقد كان من جراء هذه الأحداث أن تحجّر الشعور الصهيوني في فلسطين ، وزاد الالتجاء إلى أعمال الإرهاب . وكان « أبراهام ستيرن » قد لقي حتفه بعيار ناري خلال ملحمة مع البوليس استعملت فيها المدافع ؛ غير أن بعضاً من أتباعه فرّوا من السجن وواصلوا أعماله الإرهابية . فلما رأت ذلك منظمة «حزب التعديل» المسماة « إرجوم سفاي ليومي » ( المنظمة الحربية القومية ) ، وهى التى قامت فعلاً بمساعدة القوات البريطانية في معركة العراق عام ١٩٤١ ، عادت مرة أخرى إلى مزاوله نشاطها الإرهابي . وهذا فضلاً عن أن المنظمة الصهيونية الرسمية ، التى يرأسها « دافيد بن غوريون » ( David Ben Gurion ) ويشجعها صهيونيون الولايات المتحدة ، وهم ناعمون في أما كنهم بعيدون عن الأمور الواقعية التى تحيط بمشكلة الشرق الأوسط ، زادت مغالاةً وتشبثاً في مطالبها ، وقررت في عام ١٩٤٢ العمل بمنهاج « بلتмор » ( Biltmore Programme ) ، الذى وضعت عناصره الأساسية في مدينة « نيويورك » ، والذى ينادى بالمطالب الآتية :

( ١ ) أن تكون فلسطين دولة يهودية داخلية فى هيئة الكومونولث

( ٢ ) إنشاء جيش يهودى

( ٣ ) أن تكون الهجرة إلى فلسطين غير محدودة وأن تكون مراقبتها فى يد « الوكالة اليهودية » ، وتخوّل هذه الوكالة السلطة لاستصلاح الأراضى

الخالية وغير المزروعة <sup>(١)</sup> .

وعند ذلك قام الجيش الصهيوني الخفيّ المسمى «هجانا» (الدفاع عن النفس) بالزيادة من نشاطه . وهذه المنظّمة يرجع أصل نشأتها إلى منظّمة الدفاع عن النفس التي أنشأها شباب اليهود في روسيا أيام المذابح اليهودية في عام ١٩٠٣ <sup>(٢)</sup> . وقد نُقلت إلى أرض فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى في شكل جماعة من الخفراء المسلحين لحراسة المستعمرات الزراعية من سطو العرب عليها . وقد اعترفت بها السلطات البريطانية العسكرية في صمت وزودتها ببعض الأسلحة خلال الثورة العربية في المدة ١٩٣٦ - ٣٩ وهي التي تمّ في خلالها إنشاء «فرقة ونجيت لمقاتلي الليل» (Wingate's Night Fighters) من بين صفوف هذه الجماعة . هذا فضلا عن أنه في الأيام العصيبة التي مرت ببريطانيا بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ اعترف الجيش بها كحرس وطني يقوم بدوره إذا شق الألمان طريقهم إلى فلسطين . وقد بلغ عددها في هذه الآونة ٦٠,٠٠٠ بين رجال ونساء تُجمع معظمهم من أبناء المستعمرات اليهودية في فلسطين ممن كانوا يقومون سرّاً بتدريبات موسمية يتلقون فيها التعاليم العسكرية اللازمة . ثم إن بعضاً من شبان اليهود، الذين استدعاهم «المجلس القومي لليهود فلسطين» (وَعَدَ ليومي) لخدمة الوطن منذ نشوب الحرب، كانوا يحاولون إلى «الهجانا»، كما أن ألوف اليهود الذين وجههم أولو الأمر من الصهيونيين إلى الالتحاق

---

(١) ان زعيما من أكبر زعماء الحزب اليهودي الرئيسي في فلسطين ، وهو حزب «ماباي» للعمال ، قد أوضح الحالة للعرب في كتاب مؤلف من عدة مقالات ، جاء فيه : «نحن على استعداد لا لأن نكون غير معادين لكم فحسب، بل لان نؤيد أمانكم في الاستقلال، على شريطة أن تقاعوا عن إزعاجنا، وأن تعترفوا بأن فلسطين دولة يهودية » . (نقلا عن J.L.Magnes, Foreign Affairs • لسنة ١٩٤٣ — ص ٢٤٠)

(٢) عن «Palestine Post» — عدد ٢٥ يونية سنة ١٩٤٦

بقوات الشرق الأوسط ظلوا خاضعين في السر لقيادة « الهجانا » العليا . ثم سُمع لأول مرة بما يسمى « البلباك » ، وهي قوة فرعية مشتقة من « الهجانا » ، اختيرت من بينها وجُعِلت في حالة تعبئة دائمة للقيام بالأعمال الإرهابية الفجائية ، وكانت عِدَّتْهم نحو امن ألنى مقاتل . فدعت ضرورات الحرب أيضاً إلى وصل « البلباك » بالمنظمات الإخصائية البريطانية ، وزُود بعض أعضائها بالتدريب الخاص بفرق « الكوماندو » ( الفدائيين ) للعمل ضد الألمان . ومن جهة أخرى كان الكثيرون من جند يهود فلسطين الملاحقين بقوات الشرق الأوسط قد عُهد إليهم بالعمل مع الجماعات المختصة بالموثون ومخازن الأسلحة على خطوط المواصلات ومناطق القواعد الحربية <sup>(١)</sup> ؛ فكانت هذه فرصة جميلة لتدريب الأسلحة إلى فلسطين استغواوها على أوسع نطاق بإرشاد « الهجانا » . وقد كانت إدارة حركة هذا التهريب ( التى لقبت « بالسكة الحديدية الخفية » ) غايةً في البراعة ، ولم يكن ينقصها شيء من المال أو وسائل النقل ، وقد أغرى ذوو الاستعدادات الفاسدة من جنود الحلفاء والبريطانيين إلى الاشتراك في هذا العمل المدرّ للأرباح الطائلة . يضاف إلى ذلك أن صعوبة تموين قوات الشرق الأوسط عن طريق البحر الطويل حول جنوب أفريقيا قد جعل السلطات العسكرية البريطانية تعهد إلى بعض المؤسسات اليهودية بفلسطين في صنع الأسلحة الصغيرة ، ومنها مدافع الهاون ، مما كانوا يتقنون صنعه . ولكن

---

(١) وهذا ما لم يمنح أحد الأمريكيين من « حزب التعديل » من خلق أسطورة قال فيها : « انه في وقت من الأوقات كان ٤٠ في المائة من قوات « ألكسندر » ( Alexander ) العاملة من فتيان يهود فلسطين . فقد كانت تتألف منهم كشافة الصحراء البواسل الذين كان يعتمد عليهم « الكسندر » في تلقط الأنباء الاستكشافية . . . . كما كانت الفرقة التى دافعت عن « طبرق » أثناء حصارها ، من اليهود أيضا . »

بعض هذه الأسلحة اتّخذت سبيلها إلى مخازن أسلحة «الهجانا» أيضا . وهذه المخازن كانت عبارة عن مخابئ محكمة الصنع بُنيت تحت سطح الأرض ، ومعظمها في المستعمرات الجماعية ، وإن كان التفتيش الذي أجرى في «تل أبيب» في يوليو سنة ١٩٤٦ قد أسفر عن وجود مخابئ للأسلحة أيضا في المباني السفلية للكنيس اليهودي الأكبر وفي أقبية إحدى المدارس . وقد كان غرض «الهجانا» الظاهري من كل هذا التسلّح والتدريب حماية الطائفة اليهودية لنفسها من اعتداء العرب عليها كما حصل قبل الحرب ؛ غير أن زعماء الصهيونيين قد أوضحوا هذا الغرض بأن قالوا إن دفاع الطائفة عن نفسها يشمل أيضا مقاومة كل قيود تُفرض على الهجرة أو شراء الأراضي ، وبعبارة أخرى مقاومة «ورقة عام ١٩٣٩ البيضاء» البغيضة ، بكل ما شملته من نقاط . وقد كثر تردد الأنباء عن تكديس الأسلحة المهربة في المخابئ ، فأفضى الأمر في أواخر عام ١٩٤٣ إلى اقتحام بعض رجال الجيش والبوليس مستعمرتين من المستعمرات اليهودية لتفتيشهما . وقد قوبل البوليس في جهة «رَمات ها — كوفيش» (Ramat ha — Koveshe) بمقاومة عنيفة جدا من الرجال والنساء على السواء ، استعملت فيها القنابل اليدوية والمياه التي في درجة الغليان ، وقد صرّح الضابط الكبير المتولى رئاسة القوة العسكرية ، والذي كانت له خبرة واسعة بحوادث الاضطرابات المدنية في شتى نواحي العالم ، بأنه لم يرَ من قبل شيئا في مثل استماتة هؤلاء القرويين في مقاومتهم . ومن هنا نعلم أن «بن غوريون» لم يكن خاليا من الغرض عندما حضّر شباب اليهود على إعداد أنفسهم لما سيضطلعون به من القتال في نهاية الحرب .

وقد ازدادت أعمال الإرهاب اليهودية في عام ١٩٤٤ ، على الرغم من الامتداد غير محدود الأجل في مهلة خمس السنوات المنتهية ، والتي كانت محدودة لقبول آخر دفعات من المهاجرين بما لا تزيد جملته على ٧٥,٠٠٠



مهاجر طبقاً لنص الورقة البيضاء . فقد رأى الصهيونيون في ابتعاد الحزب عن الشرق الأوسط مجالاً لأن يبدأوا حملة شعواء على سياسة الورقة البيضاء بما فيها من قيود شديدة تقيّد الهجرة وشراء الأراضي ، فصاروا يطالبون الآن بإنشاء دولة يهودية يكون لكل من يريد من اليهود الحق في دخولها بلا شرط ولا قيد . ومن أعمالهم الإرهابية في هذا الصدد تلك المحاولة الفاشلة التي قامت بها منظمة « إرجوم زفاي ليومي » لاختطاف المندوب السامي ، وما قامت به « جماعة ستيرن » ، — وكانت فيه موقعة أكثر من سابقتها — من اغتيال « اللورد موين » ( Moyne ) الوزير البريطاني المقيم بالقاهرة ، لاعتقادهم أنه قام ، وهو وزير للمستعمرات ، بتضييق أبواب فلسطين في وجه لاجئي اليهود الفارين من إرهاب بلاد « المحور » . وقد وقع نبأ هذا الاغتيال موقع الصاعقة على « الوكالة اليهودية » ، إذ أنها خشيت بالطبع أن تكون له عواقب وخيمة على الطائفة بأسرها ، وعرضت على السلطات العسكرية البريطانية أن تتعاون معها في تتبع الإرهابيين . وقد عاد هذا التعاون ببعض النتائج مدة بضعة أشهر ، قبض فيها على عدد من الإرهابيين المشبوهين واعتقلوا ، وحتى بعد حلول شهر يونيه سنة ١٩٤٥ قدمت الوكالة للسلطات معلومات ساعدت في الكشف عن مؤامرة إرهابية لضرب « فندق الملك داود » ، الذي هو مقر القيادة العامة للقوات البريطانية ، والأمانة العامة للحكومة ، ببعض من مدافع الهاون تنطلق من ذاتها في لحظة محددة . غير أن هذا الاتصال بين الوكالة والبريطانيين ما لبث أن انقطع ، وربما كان سبب ذلك ما علم من أن الوكالة كانت تستغله ليكون عوناً لها في تمكينها من أغراضها الهادمة .



عند ما نشبت الحرب قام الفرنسيون بتعطيل الدستور اللبناني ،

وحلوا عدداً من المنظّمات الوطنية المتطرفة بلبنان وسوريا لاعتقادهم أنها  
 « المحور » ، وقضت على بعض أعضائها بالسجن مدداً طويلة .  
 وقد رأت أغلبية السوريين المشتغلين بالسياسة ما رآه إخوانهم في فلسطين  
 من أنه لا فرق بين ظلم من إحدى الديمقراطيات وظلم يقع باسم الفاشية .  
 ولذلك كان الموقف العام تجاه الحرب موقف كراهية وريبة نحو  
 الفريقين ، وإن كان بعض القوم قد توددوا للجان الهدنة الموفدة من قبل  
 « المحور » بل إن بضعة منهم أوغلوا في العلاقة معها .

وكان « الجنرال كاتروكس » ( Catroux ) الممثل للفرنسيين الأحرار  
 قد أعلن في اليوم الأول من غزو الحلفاء للأقطار الشاميّة عام ١٩٤١ أنه  
 حضر إلى البلاد لإنهاء نظام الانتداب فيها وإعلان حرية سوريا ولبنان  
 واستقلالهما ؛ غير أن حكومة الفرنسيين الأحرار لم تسمح لزعماء الوطنية  
 المنفيين بالعودة إلى بلادهم إلاّ على مضض ، ولم تقم بشيء نحو تحقيق الحكم  
 الدستوري أكثر من إصدار تصريح رسمي ( شكلي ) بالاستقلال ،  
 ومالت الحكومتين السورية واللبنانية بصنائعها من الفرنسيين ، ولم تُحدث  
 أى تغيير في طرق الإدارة الفرنسية ولا تغييراً يذكر في موظفيها . على  
 أنهم سمحوا في ربيع سنة ١٩٤٣ بإجراء انتخابات ، فأسفرت في سوريا  
 عن فوز باهر للكتلة القومية التي يتزعمها « شكري القوّتلي » ، كما أسفرت  
 في لبنان عن هزيمة تامة للانفصاليين اللبنانيين الضالعين مع الفرنسيين ، وهم  
 الذين يتزعمهم « إميل إدّه » . أى أن نتيجة الانتخابات أتت نذيراً بهزيمة  
 الفرنسيين ، وبات من المنتظر أن الحكومتين ( وليدتي الانتخابات ) لن  
 تتأخرا طويلاً عن مهاجمة الفرنسيين من أجل القيود التي قيدوا بها  
 استقلالهم . غير أن اللجنة الفرنسية للتحرير القومي والحكومة الفرنسية

المؤقتة في الجزائر تمسكتا بعدم اجراء أى تغيير جوهرى دون موافقة من عصبة الأمم ، التى صدر منها اعتماد الانتداب الاصلى ، أو من الهيئة التى تخلفها ، وأن كل تسامح من جانب فرنسا يتوقف على عقد معاهدات يُعترف فيها بمركزها الخاص وما لها في البلاد من مصالح . والحقيقة أنه كان من الصعب على اللجنة الفرنسية ، التى ما زال أمامها أن تبرر أمام الأربعين مليون فرنسى الخاضعين للاحتلال الالماني موقفها فى التكلم باسم فرنسا ، أن تمضى فى النزول فى هذه الآونة عن حقوق تعبت فرنسا فى كسبها فى هذه الأرجاء وتغار كثيراً على الاحتفاظ بها ؛ ولم يقلّ عن ذلك صعوبة أن تسمح الحكومتان الوطنيتان فى سوريا ولبنان بقيود جديدة تحد من السيادة التى جاهد القوم فى سديها مدة ثلث قرن من الزمان . وقد أتى التحدى الأول فى هذا الصدد من جانب حكومة لبنان برياسة « رياض الصلح » ، فقد تمت فيها الموافقة بالإجماع فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ على إجراء تعديلات فى الدستور تقضى على جميع القيود الفرنسية التى تحد من سيادتها . فكان جواب المندوب الفرنسى العام على ذلك أن عطل الدستور وألقى القبض على رئيس الجمهورية اللبنانية ومعظم أعضاء الوزارة ، وعيّن « إميل إدّه » ، الضالع مع الفرنسيين ، رئيساً للدولة . فقابل ذلك أهل المدن بالقيام بإضراب عام ، ووقعت بعض مصادمات دموية مع الجنود الفرنسيين فى بيروت وغيرها ؛ كما قام اثنان من الوزراء ، كانا قد أفلتا من القبض عليهما ، بالاعتصام بالجبال وأخذوا فى تنظيم قوة مسلحة من أعوانهما للمقاومة . وعند ذلك صرحت الحكومة البريطانية بأنها ترى لبنان « ذا أهمية حيوية فى الجهود الحربية ، سواء من جهة أنه قاعدة لتنظيم الحركات العسكرية أم من جهة المواصلات » ، وأنها لذلك « تهتم اهتماماً مباشراً لكل ما من شأنه الإخلال فيه بالقانون والنظام » ؛ وعملاً بهذه

الخطّة عمدت إلى الضغط لدى فرنسا لإطلاق سراح الرئيس المعتقل ومن معه من الوزراء وإعادتهم إلى مناصبهم . فقبل الفرنسيون في تدمر مالا مفرّ منه ، وقاموا فعلاً بتحويل اختصاصات كثيرة إلى الحكومتين الجديدتين : وبانتهاء عام ١٩٤٤ لم يُبقوا في أيديهم من الشئون الهامة سوى مراقبة فرق الجند المؤلفة تالياً محلياً ( Troupes Speciales ) ، وإن كان هذا الأمر بالذات ذا أهمية خاصة بالنسبة لكرامة السوريين واللبنانيين . وقد كان نزول الفرنسيين عن كل ما نزلوا عنه مقروناً بسخط شديد ، وعادوا باللائمة فيه على الوزير البريطاني « السير إدوارد سبيرز » ( Sir Edward Spears ) ورجاله لما أبدوه من عطف مكشوف على رجال الحركة الوطنية .

وفي أوائل عام ١٩٤٥ حل محل « السير إدوارد سبيرز » خلفه « السير « تيرنس شون » ( Sir Terence Shone ) ، فبذل كل جهد لتحسين العلاقات بين الفرنسيين والحكومتين المحليتين والوصول بالمفاوضات إلى نتيجة مرضية . غير أن الفرنسيين طالبوا بحق الاحتفاظ لهم ببعض القواعد والجند في كلا المملكتين ، وكأنهم تخيّلوا أن الزمن لم يتحرك منذ عام ١٩٣٦ ، وسُرعان ما أخذت سفنهم الحربية في الظهور أمام بيروت في يوم العمال « V E » ( عيد انتصار أوربا ) ، وشرعت في إنزال جندها . فتبادر إلى ذهن الوطنيين في الحال أن الفرنسيين همّوا بالضغط عليهم ، فصرّح الفرنسيون بأن هؤلاء الجند إنما جرى بهم ليحلوا محلّ آخرين يراد ترحيلهم إلى أوطانهم . وقد بذل البريطانيون كل جهد لصرف الفرنسيين عن إنزال جنودهم في هذه الظروف الدقيقة ، غير أن « دي جول » ( De Gaulle ) ، وقد نُصّب الآن على رأس الحكومة المؤقتة بباريس ، أظهر من صلابة الرأي ما لم يُعهد في غيره <sup>(١)</sup> . وقد ساء الموقف في سرعة

(١) وحدث في هذه اللحظة أن ووجه الفرنسيون بحركة ثورية في الجزائر، اغتيل فيها ١١٠ من المدنيين الفرنسيين المقيمين بالبلاد وقضى على عدة آلاف من المسلمين في أعمال القمع التي تلت ذلك .

شديدة؛ فقامت الاضطرابات والاشتباكات في المدن السورية الكبرى ، وفي يوم ٢٩ مايو عاد الفرنسيون إلى مثل ما قاموا به منذ عشرين عاما من إلقاء القنابل على دمشق من الجو وضربها بمدافع الميدان . وفي اليوم التالي لذلك وصلت الأوامر إلى السلطات العسكرية البريطانية بالتدخل في الأمر وإعادة النظام إلى نصابه . ولا غرو ، فإنه ما دامت الحرب مع اليابان قائمة ، فإن بريطانيا لن تسمح بتعرض أمن خط مواصلاتها لما يهدده من الهياج الموجه ضد الأوربيين ، والذي قد يمتد إلى غير هذه الأرجاء من بلاد الشرق الأوسط . وقد استجاب القائد الفرنسي في تدمر لأمر بريطاني صدر بوقف إطلاق النار وبأن يلزم الجند معسكراتها ، وبذلك عاد استتباب النظام . وقد توترت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا من جراء ذلك توترا شديداً ، وعاد الفرنسيون مرة أخرى إلى اهتمام البريطانيين بإثارة الوطنيين ضدهم عمداً وبلا انقطاع لانزاع فرنسا من مركزها في بلاد شرق البحر الأبيض . وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ اتفقت الدولتان على أن تتبادلا الرأي بشأن تجميع القوات الفرنسية والبريطانية وإجلائها . غير أنه لما كانت هذه المداولة قد أسفرت عن استقرار الرأي على بقاء الجنود في لبنان إلى أن تقرر هيئة الأمم المتحدة ما تراه لتنظيم الأمن المشترك في هذا الإقليم ، وعن أن الاتفاق بين الدولتين يتضمن اعتراف بريطانيا بما للفرنسيين من مصالح ومسؤوليات ، في بلاد شرق البحر الأبيض ، فقد التجت الحكومتان السورية واللبنانية في فبراير سنة ١٩٤٦ إلى مجلس الأمن مطالبتين بسحب القوات الأجنبية من بلادهما في الحال . وقد استجابت بريطانيا وفرنسا لقرار أمريكي صدر على إثر ذلك للتوفيق بين الرغبات ، أعربت فيه أمريكا عما تشعر به من الثقة بأن القوات العسكرية ستُسحب من البلاد بمجرد إمكان ذلك فعلا ، وبأن تجرى مفاوضات في الحال لتحقيق هذا الغرض . وقد تم الجلاء عن سوريا في شهر أبريل ، وعن لبنان في نهاية العام . وعلى أثر

ذلك لم يفتأ صحافيو فرنسا وغيرها يعرضون باستمرار المنافسة « الفرنسية - البريطانية » في شرق البحر الأبيض المتوسط ، وبلغ التشنيع أقصاه خلال سلسلة حوادث قلب الحكم في سوريا عام ١٩٤٩ .



كانت الوكالة اليهودية تحرص طول مدة الحرب على القيام بحملة دعائية قوية ، شديدة الأثر بين قوات بريطانيا والحلفاء في فلسطين ، لم تدخر فيها وسعاً ولا مالا لإحاطتهم بحسن مظاهر الضيافة المنظمة بكافة أنواعها ، مع تشجيعهم على قضاء إجازاتهم بالمستعمرات الجماعية حيث كان يتمثل أمامهم ما يمكن بلوغه من المثل العليا والتفاني في سبيل المصلحة العامة والتقدم المادي والإتقان في الوطن القومي ، فضلا عن إمكان حسن العشرة مع العرب المعتادين « إذا لم يحرضهم ضدنا الأفندية ورجال الحكم البريطانيون » . وفي أثناء وجود الزوار في مستعمرة ما كان يؤتى بالعدد القليل الموجود بها من العرب « الأليفين » فيقفون صفاً واحداً لاستعراضهم ، مع وجود أحد اليهود طبعاً لأداء الترجمة <sup>(١)</sup> . وفي حين أن الغرض من هذه الدعاية على اختلاف ضروبها كان يرمى إلى أن يلبسها الجميع من استعماريين وتجار وأحرار اشتراكيين ، فإن المظاهر التي كانت تشاهد في المستعمرات الجماعية ، وما لمنظمة « هستدروت » (Histadruth) للنقابات الصناعية من دور هام في حياة الطائفة ، نالت إعجاب الاشتراكيين بوجه خاص ، وعلى الأخص أولئك الشبان المتحمسين ، البسطاء

(١) كان التنظيم المسرحي للفلاحين يختل أحيانا ، فتتكشف الحالة على حقيقتها .

(راجع كتاب « R. H. S. Crossman, Palestine Mission » - ص ١٥٧

وما بعدها )

توعاً ما ، الذين لم يُزوّدوا بأكثر من الدراسة الثانوية ، ممن كانوا يوجدون بين صغار الضباط في الجيش البريطاني في أوقات الحرب .

لذلك شعر الصهيونيون بتشجيع كبير عندما آل الحكم في يوليو سنة ١٩٤٥ إلى حزب العمال ، الذي كانت هيئته التنفيذية قد أعلنت منذ ستة أشهر فقط تأييدها للهجرة اليهودية المطلقة من كل قيد ، على أن « يشجع خروج العرب كلماتهم دخول اليهود » . ولكن الحكومة الجديدة ، وقد هزتها الدخول في معمرة المسئوليات التي تحيط بكراسي الحكم ، لم تشرّد عن السياسة الرسمية بالاندفاع في أى تغيير طائش في تقاليد تلك السياسة . فلما مضت ثلاثة أشهر دون أن يُسمع تصريح ما من لندن قام الدكتور « موشيه سنيه » (Moshe Sneh) « عضو الأمن » بالهيئة التنفيذية للوكالة ، بتقديم اقتراح لمكتب الوكالة بلندن قال فيه : « إننا ندبر وقوع حادث واحد خطير ، ثم ننشر تصريحاً نعلن فيه أن ذلك مجرد إنذار وأنه نذير بحوادث أكثر خطورة منه بكثير ، بحيث يحقق الخطر بجميع البريطانيين المقيمين بالبلاد ، إذا قررت الحكومة شيئاً في غير مصلحتنا . . . . . » وقد أعربت « جماعة ستيرن » عن رغبتها في الانضمام إلينا انضماماً كلياً على أساس منهاج نشاطنا ؛ والظاهر أن عزمها هذه المرة جدى . فإذا تمّ مثل هذا الاتحاد جاز لنا أن نعتقد أننا نستطيع منع جماعة « إرجون سفاي ليومي » من العمل على انفراد ، <sup>(١)</sup> وقد أثبتت هذه الوثيقة الفضاحة وجود تواطؤ وثيق بين الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية وبين المنظمات الإرهابية التي كانت الوكالة

( ١ ) نقلاً عن مجلة « Palestine » — المبحث :

« Statement on Information relating to Acts of Violence »

( Cmd. 6873 ) ، يوليو سنة ١٩٤٦ . وعندما نشرت هذه « الورقة البيضاء »

أصدرت الوكالة اليهودية إنكاراً نافهاً لصحتها . غير أنه لا يمكن أن يتسرب الشك إلى صحة برقيات الوكالة اليهودية التي صودرت والتي نشرت برمتها في تلك الورقة .

تبرأ دائماً من أوجه نشاطها وتعلن أنها عاجزة عن منعه . وليس في الاستطاعة الآن معرفة الوقت الذى ابتدأ فيه هذا التواطؤ ، غير أن استخدام الوكالة لعبارة « هذه المرة » يشعر بأن الأمر ليس بجديد . وقد وافق مكتب لندن على الإجراء المقترح ، ويفهم بداهة أن « وايزمان » نفسه كان له ضلع في الأمر الجارى تديره <sup>(١)</sup> .

وفى ليلة ٣١ أكتوبر المتداخلة في أول نوفمبر قام رجال « البلاخ » بنسف السكك الحديدية في ١٥٣ موضعاً ، فقضت قضاء تاماً على صلاحية المجموعة كلها للعمل ، ودمرت ثلاثة زوارق بخارية كانت تُستعمل في اعتراض سبيل المهاجرين غير المرخص بهم . وقامت جماعة « إرجون سفاي ليومي » بالهجوم على عابر السكة الحديدية في « اللد » ( Lydda ) ، كما حاولت جماعة « ستيرن » نسف مصنع تكرير الزيت بحيفا . وقد بعثت الوكالة بإشارة إلى مكتبها في لندن ، قالت فيها : « ان الأعمال التى تم القيام بها أحدثت تأثيراً عظيماً ، والسلطات في ذهول .... وهى فى انتظار تعليمات من لندن » . وفى خلال ذلك كانت الحكومة البريطانية قد استقرّ رأيها على أنه فى تقرير سياسة ما بعد الحرب بشأن فلسطين لا بد لها من السعى لإشراك انولايات المتحدة فى الرأى ، لأن الحزبين السياسيين فيها سبق أن سعيا إلى الاستعانة بالأصوات اليهودية فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٤ بأن أكد كل منهما المواقف بأنه سوف يقوم بتأييد منهاج « بليتيمور » كاملاً ، وهذا فضلاً عن أن الرئيس « ترومان » ( Truman ) طلب إلى الحكومة البريطانية فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ أن تفتح أبواب فلسطين فى الحال لدخول ١٠٠.٠٠٠

---

( ١ ) أرسلت البرقية التالية إلى برنارد جوزيف نائب رئيس القسم السياسى للوكالة بلندن فى ١٠ أكتوبر : « إذا كان حاييم يقصد أننا نتجنب فقط المعركة العامة دون الحالات الفردية . تحيأتى إلى « تشيل » المناجبة مولد ابنته » . فأجاب « شيرتوك » رئيس القسم السياسى بعد يومين بنفس التعبيرات الرمزية .



يهودى أُخرجوا من ديارهم فى أوربا . ولما كانت بريطانيا ، مع ما لحقها من نقص فى القوة والنفوذ فى العالم ، لا يسعها الاستمرار فى تلقى الصدمات التى يوجهها إليها الرأى الأمريكى . فى غير مسئولية ، فى موضوع فلسطين ، أعلن وزير خارجيتها يوم ١٣ نوفمبر أنه قد تمّ الاتفاق على تعيين لجنة تحقيق إنجليزية -- أمريكية مشتركة « للبحث فى موقف اليهود فى الممالك الأوربية التى كانوا فيها ضحية للاضطهاد النازى . . . مع الوقوف على حقيقة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين من حيث تأثيرها فى أمر هجرة اليهود إليها واستيطانهم بها ، ومع مراعاة مصلحة الأهلىن المقيمين بها الآن . .

فبادر الصهيونيون إلى التنديد بتصريح وزير الخارجية ، ذلك التصريح الذى كان مشفوعاً ببعض تعليقات لاذعة على مسلكهم الأخير ، وأصدروا الأوامر بعمل إضراب احتجاجى فى كافة أنحاء فلسطين ، قامت خلاله عصابات الرعاع فى تل أبيب بإشعال النار فى بعض المباني الحكومية ؛ وفى يوم ١٢ ديسمبر أصدر « المجلس الصهيونى الداخلى » ، التصريح التالى : « إن السياسة التى ارتبطت بها الحكومة البريطانية فى تصريح بلفور وفى صك الانتداب قامت على الاعتراف بأن المسألة اليهودية لا يمكن حلها حلاً ناجعاً إلاّ بحشد أكبر عدد ممكن من اليهود فى فلسطين وبإعادة القومية اليهودية . . . وان الوكالة اليهودية تتمسك بأنه من حق كل يهودى يعانى ضنكاً مادياً أو نفسياً أن ينزل أرض فلسطين . . . وان الشعب اليهودى . . . لن يدخر جهداً ولا تضحية حتى يحظى بإعادة إنشاء « الكومنولث اليهودى » فى فلسطين . . وكأنه أريد تقوية هذا التحدى ، فقامت جماعة « إرجون سفائى ليومى » بعد أسبوعين من ذلك بنفس القيادة العامة لمصلحة المباحث الجنائية بالقدس ،

ومات فى ذلك سبعة من رجال البوليس والجند ، كما مات اثنان آخران فى اعتداءات أخرى جرت فى نفس الوقت فى يافا وتل أبيب . فلما استدعى كل من « بن غوريون » و « شيرتوك » إلى دار الحكومة لسؤالهما فى هذا الشأن ، صرحا بأن الوكالة اليهودية ليس لها أى اتصال مطلقاً بهذه الاعتداءات الإجرامية ، وأعربا عن عميق أسفهما لما وقع من الخسائر فى الأرواح ؛ غير أنهما قررا فى الوقت نفسه : « ان كل جهد تبذله الوكالة لمنع مثل هذه الحوادث مقضى عليه بسبب السياسة التى تتبعها فى فلسطين حكومة جلالة الملك ، التى عليها تقع التبعة الأولى بشأن الحالة المحزنة التى وصلت إليها البلاد ؛ وإنه لمن الصعب الالتجاء إلى « يشوب » Yishuv (الطائفة اليهودية) لمراعاة القانون فى الوقت الذى تجنح فيه الحكومة المنتدبة باستمرار إلى الإخلال بقانون البلاد الأساسى الذى يتضمنه صك الانتداب » .

أما ما كان من شأن لجنة التحقيق الإنجليزية — الأمريكية ، فإنها بدأت أعمالها فى مدينة « وِشْنطون » فى يناير سنة ١٩٤٦ ، ثم انتقلت إلى لندن والبلدان الأوربية ، وشرعت فى مباشرة عملها فى القدس فى شهر مارس . وفى هذه الأثناء هبطت حركة الإرهاب نوعاً ما ، وإن كانت قد جرت حركة جماعية أخرى فى فبراير بأن قامت جماعة البلباخ بنسف محطة الودار التابعة للقوة الجوية الملكية فى حيفا ومهاجمة معسكرات قوة البوليس المتنقل ، كما قامت جماعتا « إرجون » و « ستيرن » بالهجوم على بعض المطارات ودمرتا من الطائرات ما قيمته مليون جنيه . فضلاً عن أن الصحيفة غير المسموح بها التى كانت تصدرها هيئة « الهجانا » ، والتى رُفِعَ من شأنها فصارت تسمى باسم « حركة المقاومة اليهودية » ، قالت فى مقام المفارقة بما حدث : « إنه لم يُعبَأَ بالإنذار الأول الصادر من « المقاومة اليهودية » فى أول نوفمبر ، وها هو ذا الشعب اليهودى بأسره قد اضطر إلى عمل إنذار ثان » .

وقد لقيت لجنة التحقيق بعض الصعوبة في التوفيق بين وجهتي النظر البريطانية والأمريكية، ووفقت في نهاية الأمر إلى إصدار تقريرها بإجماع الآراء في اليوم الأول من شهر مايو. وقد قابله القراء البريطانيون بشيء من الشعور بخيبة الأمل؛ لما رأوا فيه من بعض النقاط التافهة الجوفاء، والإغضاء عن أهمية بعض الأمور، وتحاشي القطع برأي حاسم في بعضها الآخر.

فمن الأمور التي طالب بها التقرير التجاوز في هذه الآونة عن مقترحات التقسيم والأخذ بفكرة استمرار الانتداب « إلى أن يزول الروح العدائية بين اليهود والعرب » ( الفقرتان ٤، ٣ )، وأن يؤذن في الحال بإصدار ١٠٠.٠٠٠ شهادة هجرة لليهود الذين كانوا ضحية الاضطهاد، وتُضاعف سرعة الإجراءات اللازمة لدخولهم فلسطين بقدر ما تسمح به الظروف؛ ومع التسليم بأن فلسطين وحدها لا تقوم بحاجات الضحايا اليهود فلا مفر من تشجيع الهجرة إليها كلما كانت الظروف ملائمة، « وذلك مع الاستيثاق من عدم المساس بحقوق العناصر الأخرى من الأهالي وموقفهم » ( الفقرات ١ و ٢ و ٦ ). ثم إنه يُصرف النظر عن لائحة نقل ملكية الأراضي وتحل محلها حرية شراء الأراضي واستئجارها، وفي مقابل ذلك يُمنع سريان الأمر السابق صدوره من هيئة « الاعتماد القومي اليهودي » بتحريم استخدام العمال غير اليهود ( الفقرة ٧ ). وتناولت الفقرة الثامنة نقد المقترحات الصهيونية الخاصة بإنشاء « سلطة تختص بوادي الأردن، يكون لها حق التصرف في مياه نهر الأردن ونهيراته دون الرجوع إلى حكومتى شرق الأردن وسوريا، اللتين ينبع في بلادهما من نهيراته ما يغذى هذا النهر بجانبها من مياهه »<sup>(١)</sup>. وفي الختام يشير التقرير

(١) يراجع: M.G Ionides. 'Irrigation in Palestine' The. World To - day الجزء الثالث سنة ١٩٤٧ ص ١٨٨ والصفحات التالية.

فى الفقرة العاشرة بأن يوضح للفريقين أن أى محاولة منهما لاستعمال العنف تُتَمَع بكل حزم، «واننا نرى فوق ماتقدم أن تعود الوكالة اليهودية فى الحال إلى التعاون الفعال مع الدولة المنتدبة فى القضاء على أعمال الإرهاب والهجرة غير المشروعة وفى العمل على مافيه صيانة القانون والنظام».

وقد قابل العرب التقرير بالاحتجاج على ما اقترحه لمصلحة الصهيونيين من التعديل « فى الورقة البيضاء » لعام ١٩٣٩ ، تلك التى قابلوها يومئذ بفتور وأصبحوا الآن يرون فيها ملاذاً أمانهم القومية ؛ وطالبوا بالعدول عن الانتداب وسحب القوات البريطانية ، وبإنشاء دولة عربية ديمقراطية ؛ وهددوا بالالتجاء إلى طلب المعونة من روسيا . أما الصهيونيون فإنهم قاموا كما هو شأنهم دائماً ، بانتخاب ما حواه التقرير من المقترحات الملائمة لهم ونشروها على أنها هى التقرير بأكمله ، وسكتوا سكوتاً تاماً عن كل مارأوه غير ملائم لهم من مشتملاته . والواقع أنهم كانوا على استعداد لقبول التقرير على أنه دفعة أولى فى طريق الوصول إلى الدولة اليهودية التى ينشدونها ، دون أن تكون له عندهم أى صفة أخرى .

وقد صرح رئيس الوزارة البريطانية أمام مجلس العموم أن التقرير بكل ما يتناوله من مسائل سيُعتبر وحدة واحدة لا تتجزأ ، وبات مفهوماً من الحقائق التى استعرضت آنئذ بشأن الجيوش غير المشروعة القائمة فى فلسطين أنه يستحيل الإذن بدخول ١٠٠,٠٠٠ من المهاجرين فى فلسطين ما لم يُنزع سلاح هذه التشكيلات وبعد أن تسلم أسلحتها ؛ وأنه من الأمور الجوهرية فى الموضوع أن تقوم الوكالة اليهودية بنصيب فعال فى القضاء على أعمال الإرهاب . كذلك أعربت الحكومة عن رغبتها فى الاستيثاق من مدى

استعداد حكومة الولايات المتحدة للإسهام فيما يقتضيه الأمر من المسؤوليات الإضافية : عسكرية كانت أو مالية .

عند ذلك ثارت نائرة زعماء الصهيونيين لفكرة مطالبتهم « بتصفية قوات الدفاع عن الطائفة » ؛ وعلى الرغم من توأطهم الأخير مع الإرهابيين عادوا إلى ما كانوا يدّعون دائماً من أن أعمال الإرهاب « هي من صنع أفراد قلائل غير مسئولين »<sup>(١)</sup> . وكان رئيس الولايات المتحدة وأهلها قد رسخ في أذهانهم أن مسئوليتهم في مسألة فلسطين قد انتهت بنشر تقرير اللجنة ، فشعروا الآن بالحرج إزاء مطالبتهم بالإسهام في حمل الأعباء الناجمة من فرض السياسة الجديدة المقترحة على البلاد . شهر يونيه استجاب الرئيس لمشورة مجلس وزرائه بقبول الدعوة الموجهة من لندن لأن ترسل الولايات المتحدة إليها ممثلين لها لبحث ما أثير من المسائل الجديدة .

على أنه في ليلة ١٦ - ١٧ يونيه قام رجال « البلماخ » بالاعتداء على مواصلات الحدود في فلسطين ، فدمروا خمسة من جسور ( كبارى ) الطرق وأربعة من جسور السكة الحديدية ، وأحدثوا من الخسائر ما قدرت قيمته بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ؛ كما أعلنت محطة الإذاعة السريّة الصهيونية أنها تتحمل ، نيابةً عن « حركة المقاومة » ، كل التبعة في تجديد نشاطها « نظراً لسياسة التسويف التي تتبعها الحكومة البريطانية »<sup>(٢)</sup> . فلما اتضح من كل ذلك أنه قد

(١) عن المقالة الرئيسية في « Palestine Post » الصادرة في ٢ مايو سنة ١٩٤٦ .

(٢) وكان قد سبق ذلك منذ شهر وعيد بالانتقام ، صدر عن طريق الإذاعة و « بناء على طلب شيرتوك » . (نقلا عن الورقة البيضاء الصادرة في يوليو سنة ١٩٤٦ وفيها نص برقية في هذا الشأن للوكالة اليهودية) .

آن الاوان للقضاء على هذه الحملة التي يقوم بها زعماء الصهيونيين « للتشهير والتحريض والإرهاب » ، قامت السلطات العسكرية في يوم ٢٩ يونيه باحتلال مبنى الوكالة اليهودية وقبضت على أكبر زعماء الصهيونيين ، ومن بينهم « شيرتوك » ، والمحامي اليهودي الكندي « برنارد جـوزيف » ، وكيله السياسي في القيادة . ولم يكن « بن غوريون » بينهم لتغيبه في أوروبا ؛ كما اعتقلت الكثيرين من رؤساء جماعة « البلباخ » ، وكشفت عن مجموعة كاملة من مخبأ الأسلحة ، كاملة الإعداد ، في مستعمرة « ياغور » إحدى معازل « البلباخ » .

وبينما كانت هذه المحادثات تجري مجراها بين بعثة مجلس الوزراء الأمريكي والخبراء البريطانيين ، قامت جماعة « إرجون » عقب ظهر يوم ٢٢ يوليو بنسف أحد أركان « فندق الملك داود » . فهلك في ذلك ٩١ نفساً معظمهم من الموظفين المدنيين من عرب ويهود <sup>(١)</sup> . ولم يكد أثر هذا الحادث يغيب عن الأذهان حتى أعلنت الحكومة البريطانية في ٣١ يوليو أن الخبراء الإنجليز - الأمريكيين قد وُفقوا إلى خطة « فيدرائية » لقسم فلسطين إلى ولايتين رئيستين تتمتعان بالحكم الذاتي : إحداهما عربية والثانية يهودية ؛ وتكون لكل منهما سلطة إدارة معظم الشؤون الخاصة بها ، وتدخل في ذلك مراقبة الهجرة في حدود عدم تجاوز مقدرة الامتصاص الاقتصادية في الولاية .

ومع أن الدول العربية قبلت دعوة الحكومة البريطانية إلى حضور مؤتمر

---

(١) كان للقيادة العليا للهجانا ضلع في هذا العمل الفظيع قبل وقوعه ، وبقوا بعد ذلك على اتصال بالقيادة العليا لجماعة « إرجون زفاي ليومي » طبقاً لما ذكره ( مناخم بيجن ) ( Menachem Begin ) في كتابه ( The Revolt ) - الصفحات ٢١٣ - ٢٦

للبحث في تفاصيل هذه الخطة ، فإن عرب فلسطين ، وقد وجدوا في فرار المفتى من فرنسا إلى مصر مصدر تشجيع جديد <sup>(١)</sup> ، رفضوا حضور المؤتمر إلا إذا أُسِّم لهم باختيار ممثليهم فيه اختياراً حراً ، ويكون المفتى واحداً منهم . أما الوكالة اليهودية فقد قررت هيئتها التنفيذية أنها « لا تستطيع الاشتراك في أى مباحثات يكون أساسها الخطة » الفيدرالية : إذ أنها تحرم الأمة اليهودية من الحق المخوّل لها في صك الانتداب وهو أن يكون لها ٨٥ في المائة من فلسطين الغربية <sup>(٢)</sup> ، وأنها لا تكفل الحكم الذاتي الحقيقي ، ولا تضمن إطلاق يد اليهود في الهجرة إلى فلسطين واستيطانها ، غير أن الوكالة أبدت استعدادها للاشتراك في المؤتمر « إذا كان الغرض من المباحثات إنشاء دولة يهودية قادرة على الاحتفاظ بكيانها في رقعة من فلسطين وافية بغرضها » . وقد فُسر المقصود من « الدولة اليهودية القادرة على الاحتفاظ بكيانها » فيما بعد بأنها تشمل حوض الجليل بأكمله والساحل الساحلى ( طبعاً لخطة التقسيم التى اقترحتها اللجنة الملكية فى سنة ١٩٣٧ ) مضافاً إلى ذلك « القسم الجنوبي » ، بحيث تضمهما معاً ، إن أمكن ذلك ، حدود متصلة ، وبحيث تكون مساحة الجميع ٦٥ في المائة من جملة رقعة فلسطين . وقد وُصف هذا الاقتراح المتكلم الرسمى بلسان الصهيونيين ، فى امتنان ، بأنه تضحية عظيمة ، وقال إن العرب سيستولون على الهضبة الوسطى ، واقترح تسليم الأماكن المقدسة المسيحية لهيئة دولية تمثل

---

( ١ ) لا شك فى أنه استطاع ذلك بتفاوض بعض رجال الحكومة الفرنسيين .

( ٢ ) هذه المساحة المقترحة تخصيصها للولاية اليهودية تنطبق بالتقريب على الخطة ب التى وضعتها لجنة تقسيم فلسطين عام ١٨٣٨ ، وهى تقصر أراضى اليهود إجمالاً على ما كانت بأيديهم فعلاً مضافاً إليه بعض التواءات العربية الصغيرة .

الكنايس<sup>(١)</sup> .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه المحادثات مع الصهيونيين والعرب ، أخذ يُقاق بالَ أولى الأمر في فلسطين تدفق تيار الهجرة اليهودية غير المشروعة عن طريق البحر ، حاملا المهاجرين من أوروبا الوسطى ، حيث كان البائسون من اليهود الذين أفلتوا من فظائع « هتْلر » يجدون من الدعاية الصهيونية المدعّمة منذ انهيار ألمانيا تشجيعاً على التطلع إلى دخول فلسطين والمطالبة بذلك فعلاً ، واشتدت حالتهم بحديث المذابح اليهودية في بولندا والمجر . وكان جنود اليهود في جيوش الحلفاء ، وغيرهم من عملاء الصهيونية ، يقومون بمهارة فائقة ، و بإرشاد الوكالة اليهودية ، بتدبير طرق التسلل إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط ويتعاونون أو يستأجرون السفن لرحلة نقلهم إلى فلسطين . وكان الجانب الأكبر من الاعتمادات السخية التي أنفق منها على هذه العمليات يأتي من المنظمات الصهيونية بالولايات المتحدة ، حيث كانت هذه المنظمات تدير حركة الدعاية لهذه التبرعات علناً في الصحف<sup>(٢)</sup> . وقد صرّحت الحكومة البريطانية في هذا الصدد بأن « الأغذية والملابس والمواد الطبية ومعدات النقل وغير ذلك مما تعدّه « وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين » ( U.N.R.R.A. ) وغيرها من هيئات تخفيف الآلام بأوروبا ، كانت كلها تحوّل من الوجه الأصلي الذي أعدت له إلى هذا الطريق السري إلى فلسطين » . وقد كانت غالبية المهاجرين الذين يقع عليهم اختيار رؤساء الصهيونيين من الشبان والشابات ، ليعزّ لهم عدد

( ١ ) عن : ( Palestine Post ) الصادرة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

( ٢ ) وحتى الاكتابات للمنظمات الإرهابية كانت تعفى من ضريبة الدخل الأمريكية على اعتبار أنها ( تبرعات خيرية ) .



سكان المستعمرات الزراعية وصفوف « الهجّاناء » . وعلى هذا النهج لم يحلّ منتصف شهر أغسطس حتى كان عدد المهاجرين غير الرسميين الذين وصلوا إلى فلسطين ونزلوا بها في المخيمات انتظاراً لإقرار هجرتهم قد بلغ مقدّماً جملة المسموح به لثلاثة الأشهر التالية ؛ باعتبار ١٥٠٠ مهاجر في الشهر ، وذلك فضلاً عن آلاف غيرهم قيل إنهم في الطريق إلى فلسطين . لذلك استقرّ عزم الحكومة على أن تنقل جمع المهاجرين الذين وصلوا بعد ١١ أغسطس إلى « قبرص » . وقد أثارت هذه السياسة لدى الصهيونيين عاصفة من المظاهرات الصاخبة والشتائم ، وفي بحر أسبوعين اثنين قاموا بمحاولتين لتدمير السفن التي كانت تُستخدم في نقل المهاجرين إلى جزيرة قبرص . وفضلاً عن ذلك قرر الصهيوينيون تدمير مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه لزيادة حركة الهجرة ، « دون مراعاة لقيود تلك الورقة البيضاء غير المشروعة التي من شأنها القضاء على حركة « الوطن القومي » بالركود » . وهذا مع أنهم كانوا إلى ما قبل هذه اللحظة يدّعون دائماً أن الرحيل من أوروبا كان مجرد حركة ذاتية فجائية غير مدبّرة <sup>(١)</sup> ؛

افتتح مؤتمر لندن بحضور ممثلين للدول العربية ، غير أنه لم يحضره أحد من عرب فلسطين أو يهودها . وقد روى عن وزير الخارجية أنه صرّح بأن

---

( ١ ) ان الادعاء بأن الوطن القومي سيبثلى بالركود مالم تجر حركة الهجرة إليه بنسبة كبيرة قد أيد للعرب ما كانوا يخشونه من أنه ، سواء فصل في الأمر بمقتضى الخطة ( الفيدرالية ) التي تؤيدها الحكومة أم بمقتضى خطط التقسيم ، قد بدت الصهيوينيون الذية على حشد رقتهم بالنزلاء ، على أن يقوم هؤلاء ، فجأة وعند ما تسنح الفرصة الملائمة ، بنزول الرقعة العربية . أما ما كان من شأن حركة النقل إلى قبرص ، فان عدد اليهود الذين أنزلوا فيها بالحيام بلغت جلته في نهاية مايو سنة ١٩٤٧ نحو ١٥٠٠٠ مهاجر ، وهي جملة المقرر لعشرة شهور .

الحكومة غير مستعدة للنظر في أى حلّ لا يعمل حساباً لوجود ٦٠٠,٠٠٠ يهودى هنالك متمسكين بحقوقهم السياسية بوصفهم مجموعة قائمة بذاتها، أو يغفل ضرورة مساهمة فلسطين في إيجاد حل لمشكلة اللاجئين . وصرّح العرب من جانبهم بأنهم لا يرون شيئاً غير إنشاء دولة مستقلة تتساوى فيها حقوق جميع السكان المقيمين بها إقامة دائمة منذ عام ١٩٣٩ والذين اكتسبوا الجنسية الفلسطينية بعد ذلك التاريخ ، وأن يُسمح في هذه الدولة بحريّة التعليم لليهود واستعمال العبرية باعتبارها لغة رسمية ؛ ولكنهم يشترطون مع ذلك وقف الهجرة اليهودية جملةً واستمرار العمل باللائحة الحالية لنقل ملكية الأراضى ، مع عدم إحداث أى تعديل في هذين الأمرين إلا بموافقة أغلبية الأعضاء العرب في الهيئة التشريعية للبلاد . وفي هذه الأثناء قامت الحكومة بمفاوضات مماثلة لذلك مع الوكالة اليهودية ، رغبةً في إعادة حبل الاتصال المقطوع بينهما ؛ وبعد أن أصدر « المجاس الصهيونى الداخلى » نداءً إلى « اليشوب » ( الطائفة اليهودية بفلسطين ) بمقاطعة الإرهابيين ومنع كل تأييدهم ، قامت الحكومة في ٥ نوفمبر بإطلاق سراح زعماء اليهود المعتقلين . غير أنه لم يكن من وراء هذا التسامح سوى اشتداد موجة الإرهاب حتى بلغت جملة من اغتالهم الإرهابيون من الموظفين البريطانيين العسكريين والمدنيين في هذه السنة بأكملها حداً لم تبلغه في أى سنة واحدة منذ ابتداء الثورة العربية ، فكانت جملتهم ثلاثة وسبعين ، في مقابل الرقم القياسى ، الذى يرجع إلى عام ١٩٣٨ ، وهو تسعة وستون . أما جملة ما وقع من الإصابات لجميع العناصر على اختلاف قومياتها بسبب الاضطرابات السياسية ، فكانت ٢١٢ من القتلى و ٤٢٨ من المصابين .

على أن حملة الإرهاب وقفت فجأة ، كأنما بفعل ساحر ، عندما افتُتح ، في

ديسمبر ، المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني والعشرون . وكانت الانتخابات التي أُجريت من أجله في فلسطين قد أسفرت عن فوز حزب « التعديل » بنجاح باهر ، فلم يتفوق عليه سوى حزب « ما باي » ، ( حزب العمال ) ؛ ومع ذلك لم تحصل « اليسوب » على أكثر من ٢١ في المائة من مقاعد المؤتمر ، في حين فاز صهيونيو أمريكا بالمرتبة الأولى فحصلوا على ٣٢ في المائة من المقاعد . وقد كانت الروح السائدة بين أعضاء المؤتمر روح تطرف شديد ، إذ اتحد معظم الصهيونيين الأمريكيين مع رجال حزب « التعديل » ( الفلسطينيين ) وطالبوا بإنشاء دولة يهودية تشمل فلسطين بأسرها . وعند ذلك قام « وايزمان » واستحلف المؤتمر أن يعمل على التفاهم مع بريطانيا لإقامة دولة يهودية « في رقعة وافية بالغرض » في فلسطين ؛ وأنذر القوم بأنهم إن لم يقبلوا ذلك باتوا مهددين بتضاؤل تقدمهم إلى الأمام ، أو بمواجهة الخطر ، الذي ينجم عن أعمال الإرهاب وما تقابل به من إجراءات القمع ، وهو القضاء على كل ما كسبه في إحدى وعشرين سنة ؛ وأنه لا يستطيع البقاء في رئاسة جماهتهم إذا كبل المؤتمر هيئتهم التنفيذية بسياسة لا يمكن تنفيذها . ومع ذلك قرر المؤتمر بأغلبية ١٧١ صوتاً ضد ١٥٤ ألا تشترك جماعتهم في مباحثات مؤتمر لندن المزمع استئنافها إلا إذا أُجيبوا في الحال إلى ما يطلبون بشأن مسألة الهجرة التي هي أم المسائل ؛ وفي يوم ٧ يناير سنة ١٩٤٧ صرح « شيرتوك » أمام مؤتمر صحفي بأنه ، نظراً لأن العرض الذي عرضته الوكالة في الخريف الماضي للتوفيق بين وجهتي النظر لم يقابل بأى استجابة من البريطانيين ، فإن الوكالة تتمسك الآن بإنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين بأسرها ؛ وستضمن هذه الدولة المساواة بين العرب وغيرهم في الحقوق ، ولكنها ستعمل على الوصول إلى أغلبية عددية (يهودية) بأسرع ما في الإمكان بإدخال ٧٠٠.٠٠٠ مهاجر إلى فلسطين .

وقد استؤنفت أعمال الإرهاب في العام الجديد . ففي يوم ١٢ يناير قامت جماعة « ستيرن » بمحاولة اعتداء فظيعة ألقيت فيها القنابل على مجموعة مباني الشرطة بحيفا ، على نمط كارثة « فندق الملك داود » ، وأسفر الحادث عن قتل خمسة وإصابة أربعة وثلاثين . عند ذلك أصدرت جماعة « وعد ليومي » ( Vaad Leumi ) قراراً باستهجان القتل كوسيلة من وسائل المقاومة السياسية ، وأعربت عن أسخطها على قيام الإرهابيين بإلقاء الرعب في قلوب الطائفة اليهودية وإفسادهم « النظام القومي » ، وادّعاهم لأنفسهم الحق في تقرير متى وأين يكون كفاح الشعب اليهودي . غير أنه عندما سئل متكلم بلسان الوكالة اليهودية في مؤتمر صحفي عما إذا كان سيطلب من الطائفة التدخل في الأمر إذا وقع اعتداء من الإرهابيين على البريطانيين أجاب بأن نص القرار لا يفهم منه ذلك <sup>(١)</sup> ؛ ثم صرّحت بعد ذلك « الميسز مايرسون » ( Mrs. Meyerson ) ، رئيسة القسم السياسي بالوكالة ، وغيرها بأنه لا يصح أن يُنظر من « اليسوب » أن يقوموا بالتجسس على بني جلدتهم <sup>(٢)</sup> . ثم حدث في يومي ٢٦ و ٢٧ يناير أن قام الإرهابيون بخطف اثنين من المدنيين البريطانيين ، أحدهما قاض اختطف فعلاً من محكمته ، ليكونا رهينة لضمان حياة إرهابي حكم عليه بالإعدام لاشتراكه في حادث اعتداء قتل فيه خمسة من الأنفس . وقد أطلق سراح الاثنين ( المخطوفين ) على إثر صدور بلاغ نهائي من المندوب السامي إلى الوكالة ؛ غير أن الإرهابيين أعادوا الكرة فأذاعوا تهديداً بأن « يجعلوا فلسطين بحراً من الدماء » إذا نفذ حكم الإعدام الآنف الذكر ؛ فكانت نتيجة ذلك أن أصدرت الحكومة أمرها في ٣١ يناير بترحيل جميع النساء والأطفال البريطانيين وغيرهم من المدنيين الذين لا توجد دواع جوهريّة لبقائهم ، مع ضم المتخلفين عن الرحيل

(١) عن : ( Palestine Post ) الصادرة في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧

(٢) شرحه — ٣ فبراير سنة ١٩٤٧

في أماكن عسكرية مُعَيَّنَ بحراستها ؛ ثم وجهت القول إلى الوكالة وجماعة « وعد ليومي » ، في ٣ فبراير بأنه « نظراً لما وقع منهم من الرفض الصريح المستمر ، للمعاونة ضد الإرهابيين ، فإنها تطلب منهم » أن يقرروا في صراحة تامة ، وفي الحال ، ما إذا كانوا على استعداد لأن يُصدروا نداءً علنياً للطائفة اليهودية بأن تمدّ يد المساعدة للحكومة بالتعاون مع الشرطة والقوات المسلحة على كشف أماكن أعضاء الجماعات الإرهابية وتقديمهم للقضاء . فكان جوابهم على ذلك أن « اليسوب » لا تستطيع أن تضع نفسها تحت تصرف الحكومة لمكافحة النتائج السيئة التي نجمت عن سياسة هي من صنع الحكومة نفسها وتراها « اليسوب » مهددة لكيانها . . . . . »

وفي يوم ١٤ فبراير أعلن وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة ستعرض المسألة على هيئة « الأمم المتحدة » ، إذ قد رفض الفريقان خطة « فيدرائية » جديدة تسمح بدخول ٩٦,٠٠٠ مهاجر يهودي في بحر السنتين التاليتين . على أن يكون ما يلي ذلك من الهجرة خاضعاً لما يقرره المندوب السامي بعد التشاور مع كل من اليهود والعرب . وكان العرب قد رفضوا الموافقة على أي هجرة جديدة إلى البلاد ، كما رفض الصهيونيون المبدأ الذي يجيز للعرب أن يكون لهم شأن ما في تحديد الهجرة اليهودية .

وحدث أن حجزت السلطات إحدى سفن تهريب المهاجرين ، فقامت على إثر ذلك في أول مارس اضطرابات إرهابية أسفرت عن قتل عشرين نفساً وإصابة خمسة وعشرين آخرين . وعند ذلك أعلنت الحكومة الأحكام العسكرية في « تل أبيب » والمدن المجاورة لها وجزء من القدس ، فكانت جملة من سرى عليهم ذلك . ٤ في المائة من مجموع السكان اليهود ؛ وبعد مضي أحد عشر يوماً صدر تصريح رسمي بأنه « على الرغم من رفض الهيئات اليهودية الرسمية القيام بمساعدة قوات

الآمن في مكافحة عصابات الإجرام واستئصال شأفتها ، فقد أتت المعونة من بعض أعضاء الطائفة اليهودية ، . . . . . فبلغت جملة من قبض عليهم في الأسبوعين الماضيين ثمانية وسبعين ، منهم خمسة عشر من أعضاء جماعة « ستيرن » ، واثنان عشر من أعضاء « إرجون سفاي ليومي » وواحد وخمسون آخرون ذوو صلة بأعمال الإرهاب . وعلى إثر ذلك سُحبت الأحكام العسكرية ، إذ لم يكن من المرغوب فيه أن يبقى إلى أجل غير مسمى ما كان واقعاً من الخسائر والتعطيل عن العمل واضطراب الحالة الاقتصادية ، مما سبب خسائر للطائفة اليهودية قدرت بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وفي أواخر شهر أبريل عُقدت الجمعية العامة لهيئة « الأمم المتحدة » في دور خاص للنظر في مسألة فلسطين ، وفي الوقت الذي كانت فيه الجمعية توالي اجتماعاتها كانت فلسطين نفسها مشهداً لحملة إرهابية مستمرة . وبعد أن قضت الجمعية أسبوعين في مناظرات كشفت عن تيارات دولية كثيرة متضاربة ذات تأثير في الموقف ، قررت تأليف لجنة خاصة ، يمثل أعضاؤها دولاً صغيرة ومتوسطة ليست لها مصالح مباشرة ولا التزامات في فلسطين ، وجُعِلت مأمورية اللجنة « البحث في جميع المسائل والنتائج المرتبطة بالموضوع » ، على أن تقدم اللجنة تقريرها للجمعية في دور انعقادها التالي في شهر سبتمبر ، ويكون التقرير شاملاً لما تراه اللجنة من المقترحات لحل المسألة . وقد قامت اللجنة بأبحاثها في الشرق الأوسط في المدة من ١٦ يونية إلى ٢٤ يوليو ، وكانت طوال هذه المدة مقاطعةً من عرب فلسطين ، غير أنها استمعت لأقوال شخصيات تمثل الدول العربية . وكان نشاط إرهابي اليهود قائماً مدة وجود هذه اللجنة بالشرق الأوسط ، مع أنه لم يكن له أثر خلال وجود اللجنة الإنجليزية الأمريكية لعام ١٩٤٦ ، ويرجع السبب في ذلك بلا شك إلى أن ثلاثة من الإرهابيين كان محكوماً عليهم بالإعدام لاشتراكهم في غارة على سجن

« عكا » ، كما أن جماعة « الهجانا » لم تشأ أن تغادر اللجنة البلاد قبل أن تشاهد وصول أكبر دفعة حضرت إلى فلسطين من المهاجرين غير المشروعين وقدرها ٤٥٠٠ مهاجر، وعندما تعرضت لها السلطات قام بحارثتها، من اليهود الأمريكيين، والمهاجرون أنفسهم، بمقاومة وحشية ، وأذاعوا بالراديو تعقيبا على موقفهم لإثارة اللجنة في الموضوع . وفي يوم ٣١ أغسطس أعلنت نتيجة أعمال اللجنة ، فأُسفرت عن انفراد أقلية تتألف من ثلاثة من أعضائها بتقديم مقترحات مقارنة للخطة « الفيدرالية » التي اقترحتها اللجنة الإنجليزية — الأمريكية في يوليو سنة ١٩٤٦ ، وأن أكثرية مؤلفة من سبعة من أعضاء اللجنة ، البالغة جملتهم أحد عشر عضواً ، اقترحوا على الجمعية العامة تقسيما أدق تحديداً ، على نمط ما جاء بتقرير « اللجنة الملكية » ، عام ١٩٣٧ ، مع ربط الولايتين اللتين تتكوّنان على هذا الوجه باتحاد اقتصادي ؛ وبناء على مشروعهم تشمل الولاية اليهودية ما كان داخلاً في حدها وقتئذ ، مضافاً إليه المركز الفرعي « برّ سبع » ، من أعمال جنوبي فلسطين ، والشاطر الشرقي من حوض « الجليل » ، مع بقاء الشطر الغربي منه في يد العرب ، وفي فترة الانتقال ، المقدرة بعامين ، يُسمح بدخول ١٥٠.٠٠٠ مهاجر يهودي ، مقابل ما سبق أن قدرته بريطانيا في اقتراحها في شهر يناير للمدة نفسها وجملته ١٠٠.٠٠٠ مهاجر ، ويبطل العمل بلائحة نقل ملكية الأراضي في الولاية اليهودية . وافترض المشروع أن بريطانيا ستواصل إدارتها للبلاد خلال فترة الانتقال برعاية « الأمم المتحدة » ، بل بمساعدة بعض أعضائها إذا رُغب في ذلك . وينطوي هذا المشروع على مصاعب بديهية . ففي حين أنه يُشبع الرغبات الصهيونية العاجلة إلى حد كبير ، نراه يقضي بإدخال نصف مليون من العرب في منطقة الولاية اليهودية ، كما أنه بإخراجه « يافا » من يد العرب يتركهم بدون ثغر خاص بهم ، فضلاً عن إرغامهم على قبول هجرة اليهود إلى البلاد في فترة الانتقال بنسبة تفوق كل ما قبلها حتى القمة

التي بلغت في السنتين ١٩٣٤ - ٣٥ قبل بداية الثورة العربية ، وذلك دون أى ضمان يضمن عدم جنوح سكان الولاية اليهودية ، الذين لم يوضع حد لتكاثرهم مستقبلا ، إلى الانتشار عند سnoch الفرصة في اتجاه البلاد العربية ؛ وكل هذا دون أى مقابل سوى استقلالهم ، ذلك الاستقلال الذى يتوقف الاعتراف به على تعهدهم بضمان الحريات الأساسية وعدم التفريق بين العناصر ، وتوقيعهم معاهدة باتحادهم الاقتصادى مع الولاية اليهودية ؛ على أن يكون مفهوما أن هذا الاتحاد الاقتصادى تكون له الأولوية على رغبات قد تكون للعرب فى الارتباط مع الدول العربية بروابط أقوى منه ؛ وأخيرا ، نجد أنه على الرغم من أن ستة الأسابيع التى سبقت نشر التقرير كانت مشهداً لأفزع الاضطرابات التى وقعت بين الفريقين ، فى منطقة « يافا - تل أبيب » ، منذ أيام الثورة العربية ، فقد ألقى المشروع على كاهل الولايتين مشكلة ثقيلة من ناحية المحافظة على الأمن والسلام ، إذ أن كلا من الولايتين ، على صغر رقعتيهما ، كانت تتألف من ثلاثة قطاعات منفصلة لا يصلها سوى « نقطتى تلاق » أعدتا لذلك خاصة .

وفى يوم ٢٦ سبتمبر أعلن وزير المستعمرات بكل وضوح أن بريطانيا تشعر بعدم استطاعتها تنفيذ سياسة غير مقبولة من اليهود والعرب على السواء ، وأنها ستضطر إزاء عدم الوصول إلى حل للمشكلة إلى اتخاذ التدابير العاجلة لسحب القوات والإدارة البريطانية من فلسطين . وفى يوم ٢ أكتوبر قام رئيس القسم الأمريكى بالوكالة اليهودية بإبلاغ الجمعية العمومية للأمم المتحدة أنه « فى حالة . تخلى القوات البريطانية ، يقوم الشعب اليهودى فى فلسطين بلا توان بإعداد العناصر الكفيلة بحفظ الأمن العام » . وفى يوم ٢٩ نوفمبر وافقت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة على خطة التقسيم بتعديلات طفيفة ،



وإن كان لم يتسنَّ الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لصحة القرار إلا بمجهود هائل للتأثير في الأعضاء واستدعى الأمر في آخر لحظة إعادة النظر في ثمانية أصوات مشكوك فيها وضمها إلى جانب الموافقين على التقسيم . وقد علق على الحالة مراسل جريدة « التيمز » بقوله : « إن الشعور العام بين الأعضاء ، بصرف النظر عن مزايا مشروع التقسيم ومساوئه ، وعن تأييده من جانب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة معاً ، أنه لم يكن من الممكن الموافقة عليه في بلد آخر غير « نيويورك » . . . . . وقد ظهر أن قوة النفوذ اليهودي في « وشنطون » ضرب من المعجزات <sup>(١)</sup> .

وسرعان ما أعقب ذلك ظهور حرب العصابات في فلسطين . « فإن العرب صمموا على اظهار عزمهم على عدم خضوعهم في استكانة لخطّة التقسيم الصادرة من الأمم المتحدة ، في حين أن اليهود من جانبهم حاولوا دعم المزايا التي فازوا بها في الجمعية العمومية باتخاذ إجراءات عنيفة متعاقبة لإلقاء الرعب في قلوب العرب وحملهم على التخلي عن كل رغبة لهم في مواصلة المعركة <sup>(٢)</sup> » . وفي شهر يناير سنة ١٩٤٨ وقفت الحكومة البريطانية في وجه ما طلبه الصهيونيون من الاعتراف بقواتهم المسلحة وبحقوقهم في استيراد الأسلحة قبل انتهاء مدة الانتداب في ١٥ مايو . وبعد أن أُحيلت مسألة تنفيذ مشروع التقسيم إلى مجلس الأمن ، اعترفت الولايات المتحدة في ١٩ مارس بأن التنفيذ غير ممكن بالطرق السلمية ، واقترحت العدول عن المشروع والاستعاضة عنه بوضع فلسطين مؤقتاً تحت وصاية الأمم المتحدة . أما مجلس الأمن فإنه دعا إلى عمل

(١) انظر كتاب Walter Lilienthal : What Price Israel

(٢) عن : Sir Alexander Cadogan to the U. N. Palestine Commission

هدنة بين العرب واليهود، فلم يكن من وراء ذلك ، هذه المرة أيضا ، سوى إطالة المناقشات دون الوصول إلى قرار ما . وحدث في هذه الأثناء أنه عندما أخذت القوات البريطانية في الانسحاب ، قام الصهيونيون بهجوم مضاد قوى ، ولم يشرف شهر ابريل على الانتهاء حتى صار استعدادهم الحربى يفوق بلا شك ما أعدّه عرب فلسطين في السهول من القوات التى عُرِفَت « بجيش التحرير » .

وبعد ظهر يوم ١٤ مايو أُعلن إنشاء « دولة إسرائيل » اليهودية<sup>(١)</sup> ، واعترفت بها فى الحال حكومة الولايات المتحدة ، حيث كان أحد المؤيدين للحركة الصهيونية المعروفين بقوة بيانهم قد عُيِّن فى ٢٨ ابريل مساعدا لوزير الدولة فيما يختص بشئون فلسطين ؛ وتلا ذلك اعتراف روسيا والدويلات الضالعة معها ؛ وفى إثر ذلك عبرت جيوش الدول العربية المجاورة الحدودَ ودخلت فلسطين .



قامت قوة مصرية بعبور صحراء سيناء وشرعت فى الزحف شمالا متخذة معظم طريقها فى أراضي الدول العربية حتى صارت على بعد عشرين ميلا من « تل أبيب » ، حيث توقفت أمام خط الدفاع الإسرائيلى الأول . وكانت الأوامر الصادرة إلى « الفيلق العربى » الأردنى تقضى باحتلاله المرتفعات العربية الوسطى ، فاضطر إلى الانحراف عن هذه الخطة بسبب قيام «إسرائيل» عقب انتهاء الانتداب مباشرة بمحاولة الاستيلاء على مدينة القدس القديمة . وهنالك التحم الفريقان فى معركة دُمِر فيها الحى اليهودى بالمدينة القديمة،

---

(١) كان الوقت المحدد لانتهاى الانتداب منتصف ليلة ١٥ مايو ، فرؤى تقديمه عن موعده نظراً لأن يوم العطلة الدينى يبدأ بغروب شمس يوم ١٤ مايو .



كما أوشك اليهود من سكان المدينة الجديدة على الاستسلام بعد أن قُطعت عنهم المياه والمواد الغذائية الواردة من السهل الساحلي ، لولا أن جاءتهم النجدة عن طريق هدنة فرضتها هيئة الأمم المتحدة في ٩ يونيه لمدة أربعة أسابيع . وقد كان اليهود يقاتلون في ثقة من وفرة مواردهم وفي شجاعة المستميت في سبيل قضيتهم ، في حين أن جهود العرب كانت تضيع سدى بين سوء الإدارة وعدم اتحادهم وتنسيق تعاونهم ؛ وأدهى من ذلك وأمرّ قربُ نفاذ الاحتياطي من أسلحتهم وذخيرتهم ، بعد أن استجابت بريطانيا لما طلبته منها « الأمم المتحدة » من وقف توريد ما كانت تورده لهم بمقتضى معاهداتها مع مصر والعراق والأردن . أما إسرائيل فإنها ، على العكس من ذلك ، تلقت خلال فترة الهدنة الكثير من الإمدادات المهرّبة ، من طائرات وأسلحة ثقيلة وصغيرة ومنطوعين من الخارج ؛ وكانت تستورد الأسلحة من « تسكوسلوفاكيا » الشيوعية بوجه خاص ، مقابل دفع ثمنها بالدولارات التي كانت تأتي إسرائيل من الولايات المتحدة بصفة « تبرعات خيرية » . وعندما استأنف العرب القتال بعد انتهاء الهدنة ، وقد تجددت حميتهم بما كانت تردده الصحافة والرأي العام من أنهم بالغوا في اعتمادهم على الدعاية ، كانت إسرائيل قد أعدت لهم مالا قبل لهم به ، وزاد من قوة موقفها مادب من الخلاف بين صفوف العرب . فقد امتنعت مصر والمملكة السعودية عن الاستجابة لمشروع الملك عبد الله الذي أراد به إدماج فلسطين العربية في مملكته الأردنية ، رقاما بدلا من ذلك بإعلان إنشاء « حكومة جميع فلسطين » الخيالية برئاسة المفتي ، الذي أصبح لا يوثق به .

وقد عيّنت « الأمم المتحدة » وسيطا من قبلها ، هو « السرنيت

برنادوت ، ( Count Bernadotte ) للتوفيق بين الفريقين ، فغضبت حكومة إسرائيل والرأى للعالم بها عند ما حدد في مقترحاته رقعة إسرائيل بأقل مما آل إليها فعلا نتيجة لأعمال الحربية ، فاغتاله الإرهابيون في ١٧ سبتمبر ؛ ولما خرجت إسرائيل من مقتـل « برنادوت » ، ولا غبار عليها ، وجدت من ذلك مشجعا على المضي في طريقها ، فاتخذت من تعرض المصريين للمؤن المرسلة إلى بعض المستعمرات اليهودية المنعزلة في جنوبي فلسطين ذريعة لهجومها في أكتوبر على المواقع المصرية ، واستولت بذلك على رقعة من الأرض تمتد إلى « بر سيع » ، فضلا عن بسط يدها قبل ذلك على حوض الجليل بأكمله . ثم قاموا بهجوم آخر قبيل عيد الميلاد ، اجتازوا فيه الحدود المصرية ، وأوجدوا في خلاله حالة توتر بسبب إسقاطهم لخمس طائرات من القوة الجوية الملكية كانت ترقب المعركة ، وفي خلال ذلك كان « الفياق العربي الأردني » ، بدلا من أن يبحث عن وسيلة ما يشغل بها إسرائيل عن « حلفائه » المصريين ، قد جنح إلى التفاوض مع إسرائيل لعقد هدنة محلية في ميدان القدس . أما المصريون فإنهم تجاهلوا مدى ما أحدثته تأمرهم على الملك عبد الله من مضاعفة شقة الخلاف بين العرب ، ورفعوا أصواتهم بالشكوى من أنهم قد « هُجروا » من أصدقائهم ، وكانوا أول الدول العربية في توقيع الهدنة مع إسرائيل ( ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ ) . وتلاحم « لبنان » ، ثم مملكة « الأردن » ( بعد قيام فرقة إسرائيلية باحتلال الشجر الفلسطيني على البحر الأحمر ومبادرة قوة بريطانية صغيرة إلى احتلال الشجر الأردني المجاور له ، وهو « العقبة » ، لإحباط أى خطة ترمى بها إسرائيل إلى الاستيلاء على هذه الجهة ) ، ثم تبعهم سوريا<sup>(١)</sup> . وفي أبريل سنة ١٩٥٠ صرّحت بريطانيا لإسرائيل بأنها تعترف لها بالأمر

(١) كان العراق قد سحب قواته من فلسطين قبل ذلك ، وبهذا لم تعد له حاجة إلى هذه الهدنة .

الواقع ، ومدت نطاق تعهداتها للأردن بمقتضى المعاهدة القائمة بينهما ، حتى شملت تلك البقايا من فلسطين العربية التي أُدججت أخيراً في الأردن بصفة رسمية . وفي شهر مايو قامت الحكومات البريطانية والفرنسية والأمريكية بإصدار تصريح مشترك « بأنها لا تتزحزح عن مقاومتها لآى استعمال للقوة أو التهديد ، في هذه الأنحاء ؛ وهو قرار أريد به منع إستئناف الأعمال العدائية ، لا بين الدول العربية وإسرائيل فحسب ، بل بين الدول العربية نفسها .

بذلك تم لإسرائيل الاستيلاء على جميع أنحاء «الدولة القادرة على الاحتفاظ لكيانها» التي اشرأت إليها أعناقهم في عام ١٩٤٦<sup>(١)</sup> ، وأخذت فعلاً في ملئها بالحشود من المهاجرين بأسرع ما وُجد من وسائل لسقلهم من الخارج ؛ ولم يبق في يد العرب من فلسطين سوى المرتفعات الوسطى ، من «ينين» (Jenin) إلى ماوراء «حبرون» بقليل جنوباً ، .مضافاً إلى ذلك قطاع ضيق بحجمه « غزّة » ، وعلى الرغم من صدور قرار من « الأمم المتحدة » بتدويل القدس فقد بقيت المدينة مقسمة بين إسرائيل والأردن . وقد بلغ عدد من خرجوا من ديارهم في إسرائيل بسبب هذه الأحداث نحو ٧٥٠.٠٠٠ لاجئ عربي : منهم من غلبت حكمتهم على وطيتهم فبادروا بالزوح عن البلاد قبل مجيء الشر ، ومنهم من أكدت لهم الموائيق بالعودة عاجلاً إلى أوطانهم في أعقاب الجيوش العربية «الظافرة» ، ومنهم من استحثتهم « الحرب النفسية » التي شنتها إسرائيل ، ومنهم من استولى عليهم الذعر من واقع الإرهاب المحيط بهم ، ومنهم كثيرون بلا شك ممن انضموا إلى الراحين دون أن يعرفوا لرحيلهم سبباً . وما يؤيد هذا التقدير لجملة عددهم أنه عندما جرى خلال عام ١٩٤٩ تقدير

(١) أنظر ص ٣٢٧ . وقد كانت رقعة هذه الدولة تشمل جل الأراضي المتوافر لها الرى في منخفضات فلسطين كما عرفت وقت الانتداب ، فضلاً عن حوض الأردن الجنوبي .

جرايات الإغاثة المخصصة من الأمم المتحدة للبائسين والمعوزين من العرب كانت التقديرات تُضخم ، ومع ذلك رُبِطت جملة الإغاثة على أساس مليون نفس ، أى نحو ٨٠ فى المائة من تعداد عرب فلسطين فى عهد الانتداب . فإذا تجاوزنا عن نسبة كافية نظير التدليس وفساد الإدارة ، اتضح أن « لمّ شتات المشرّدين » ( من اليهود ) فى أرض إسرائيل قد حدث على حساب تشييت ، كامل تقريبا ، لشمل « الطوائف غير اليهودية » ، بمن نصّ تصريحُ « بلفور » وصك الانتداب على ضمان حقوقهم . لقد دفع هؤلاء الثمن غالبا ، نظير تعنت « قادتهم » وعدم كفايتهم ؛ فضلا عن تسمّم العلائق بين الدول العربية بتفاهم منافساتهم ومنازعاتهم فى هذه المعركة الويلة .

أما عن رجال الإدارة البريطانيين « فإنهم قد تجرّعوا كأس المرارة برويتهم ما كانوا يرمون إلى بنائه ينهار أمام أعينهم . . . . . إن ما حصل إنما كان من فعل ظروف ذلك الوقت ، وصدر الحكم فيه بروح ذلك الوقت أيضا ، ولكنه مع ذلك لم يخرج عن كونه تخليا منا عن رسالة » (١) . وقد خرجت بريطانيا من المعمة وقد مُست سمعتها بما ليس بالقليل . فقد كرهها الإسرائيليون لوقوفها فى طريق مصيرهم المقدس وأضافوا اسمها إلى القائمة الطويلة الحاوية لجميع ظالمهم ، وحمل لها العرب مثل هذه الحفيظة ؛ وإن لم يكن عذرهم فى قوة عذر الفريق الآخر ، لأنها « شجعتهم » على التعويل على تأييدها لهم بما أبدته من فآثر الشعور نحو إسرائيل . وعلى كل حال فإنه ، إلى أن يباح الاطلاع على المحفوظات الدبلوماسية ، لن تتاح لنا معرفة ما إذا كانت السياسة البريطانية قد غالت فى تقدير قوة العرب ومبلغ عزيمتهم ، وإلى أى حد وصلت هذه المغالاة إن كانت هناك مغالاة . ومن

(١) عن Interntional Affairs يناير سنة ١٩٥٠ ص ٩ — تأليف:

Sir William Fitzgerald رئيس قضاة فلسطين .

الواضح أن « وِنستون تشيرشل » كان يأمل في السنة الأخيرة من وجوده في الحكم أن يفصل في المسألة بتسامح — ولكن إلى حد محدود — من حيث تحديد رقعة إسرائيل ، وأن يستعين بتعاون أمريكا على فرض ذلك على الفريقين . فلو كان أتيح لهذه السياسة النجاح لكان في الإمكان اجتناب ماشوهد فعلا من إراقة الدماء والكراهية والبؤس والإهانة . لكنه وهو المستخف — بحق — بقوة العرب الحربية ، كان معرضا ( كما حصل في ١٩٤٠ — ٤١ ) لأن يستخف كذلك بقدرتهم على التأثير السيء في منطقة المصالح البريطانية التي اتسع نطاقها ، ولو كان قد بقي في رئاسة الوزارة لكان من الممكن أن ترغمه الحرب السوفيتية الباردة ضد فارس وتركيا على مجاملة العالم العربي رغم ميوله الشخصية . ولما أتت حكومة العمال ، قليلة الخبرة ، وجدت المصاعب أمامها كبيرة جدا . فهناك فريقان متنازعان في فلسطين لارجاء في التوفيق بين مطالبهما المتضاربة دون نظر إلى العوامل الخارجية الخطيرة . فكان على تلك الحكومة أن تزن مصالح بريطانيا الإقليمية في العالم العربي بجانب حالتها الجديدة من الاعتماد في ماليّتها على حكومة الولايات المتحدة وما تظهره هذه — عن غير تعمق — من العطف على الأمانى الإسرائيلية . وعلى كل حال فهناك حقيقة لا مرأى فيها ، وهي أن السياسة البريطانية تذبذبت بين اتخاذ إجراءات حربية مع الصهيونية المسلحة وبين مصالحة قادتها الجامحين . وقد عادت بذلك الفريقين المتنازعين دون أن تحقق غرضا يذكر

وبعد هذا وذاك ، يمكن القول بأن المعركة ربما كانت مما ليس منه بدّ : لتعليم بريطانيا والولايات المتحدة أن الأمم ليست كلها سواء في تعقلها واعتدالها ، ولتظهر لفريق العرب وإسرائيل أن هنالك حدودا طبيعية تحتم وقوف رغبة كل منهما عند حد . وقد يندتا ما كان من تخاذل العرب . أما إسرائيل فلم يكن استقلالها وانتصارها سوى بداية لجهودها في سبيل تحقيق أمالها القديم ؛ ففي



سنى الاستعداد والكفاح أعدت مشروعات شاملة لاستثمار موارد البلاد استثماراً دقيقاً، وهى موارد جلّها محدود وربما كان الكثير منها دون مستوى الاستغلال الاقتصادى . وفى مدة السنتين ونصف السنة التى تلت إعلان الاستقلال سُمح بدخول نصف مليون من المهاجرين لغرضين : أولهما الوفاء بالوعد الخاص بإعادة المشرّدين ( إلى الوطن القومى )، والثانى وضع الأساس العاطفى الذى تشاد عليه المناداة بطلب الصدقات وأموال الاستثمار من اليهود ومريديهم فى الخارج ( إذ كانت ماليّتها الداخلية لا تقوم مطلقاً بأعباء مشروعات الإنماء ، ولأن الميزان التجارى للوطن القومى قد كان دائماً منذ البداية فى غير جانب البلاد ) . ومع ذلك قد اضطر القائمون على المشروعات الحكومية فى صيف عام ١٩٥٠ إلى الاعتراف بأن الوارد إلى البلاد من رؤوس الأموال ، مع أنه كان يعدّ بمئات الملايين من الدولارات ، قد جاء أقل بكثير جداً من المقدّر لمشروعاتهم ، كما أن تقديراتهم لنفقات إنشاء المستعمرات والصرف على الإنماء قد أتت دون الواقع بكثير، إذ أنه منذ إعلان الاستقلال قد ارتفعت الأجور والأسعار إلى مستوى لا يضارعه إلا القليل فى العالم ؛ وهذا فضلاً عن صعوبة العثور على الأسواق اللازمة لتصريف البضائع الإسرائيلية ، وهى بضائع محدودة فى أنواعها ، غالية فى أثمانها ، وليست من الضروريات الأساسية ، وما وُجد لها من أسواق كان التعامل معه بطريق المقايضة . ثم إن المهاجرين الجدد ( القادمين من بلاد أوروبا الخاضعة لنفوذ « هِتْلر » ومن اليمن وشمالى أفريقية وغيرها ) كانت تعوزهم صفات الحمس الدائم ، والتفانى ، والمرونة ، التى توافرت فى النزلاء الأوائل ، كما أن جانباً لا يستهان به من السكان ، وقد اعتادوا مدة قرون بأكملها التحايل لعدم تنفيذ أوامر الحكومات التى هم غرباء عنها ، لم يجدوا الآن من السهل تقبّل النظام « الصارم » الذى فرضته حكومة الوطن ، فلجأوا بدافع من غريزتهم إلى سوق

سوداء واسعة النطاق ، تعامل فيها الكثيرون حتى بعض رجالهم « المتحمسين » بالمستعمرات الجماعية . وقد استدعى تفاقم الحالة إلى إجراء تخفيض جوهري في قيمة النقد في فبراير سنة ١٩٥٢ ؛ غير أنهم مالبثوا أن اتاهم ما يمكن أن يكون فيه نجدة لهم ، وذلك عندما تعهدت حكومة ألمانيا الغربية في أواخر ذلك العام بأن تقدم لأسرائيل من البضائع ما قيمته ٨٢٢ مليون دولار في بحر أربعة عشر عاما ، تعويضاً لما لحق يهود أوروبا من الفظائع النازية .



إننا إذا استثنينا مسألة « الحرب الباردة » التي شنها الاتحاد السوفيتي ضد تركيا وإيران ، والتي سنتناول بحثها في فصل تال ، نجد أن أهم مسألة ظهرت بعد الحرب نتيجة للظروف الدولية هي قيام الأقلية المشتغلة بالسياسة بمصر بالمطالبة بجلاء الجنود البريطانية و « وحدة وادي النيل » مع تأكيدات غير محددة عن قيام حكومة ذاتية بالسودان <sup>(١)</sup> . وقد كان « اسماعيل صدقي » وهو من أشهر الساسة في مصر ، قد تولى رئاسة الوزارة في فبراير سنة ١٩٤٦ ، فرأى بتأييد من الملك فاروق ، أنه في الظروف التي تسودها « الحرب الباردة » ليس في « الأمم المتحدة الضمان الكافي لسلامة منطقة ذات أهمية استراتيجية مثل مصر السفلى » ، وأن التحالف الانجليزي - المصري يكون ، بعد تعديله تعديلاً ملائماً ، في مصلحة مصر . وقد قوبل هذا الرأي بامتناع شديد من معظم رجال السياسة ومن الصحافة غير المسئولة ؛ فضلاً عن أن حزب الوفد ، وقد أخرج الملك من الحكم في أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، كان مشغولاً بآثارة

---

١ - المترجم - من الواضح أن المؤلف يعبر هنا عن العقيدة الانجليزية ، فإن مطالبة مصر بالجلاء لم تكن بالطبع مقصورة على الأقلية المشتغلة بالسياسة كما يقول ، ولا هي نتيجة للظروف الدولية ، وإنما هي من صميم شعور كل مصري من أول يوم وطئت فيه قوات الاحتلال أرض الوطن

هياج الغوغاء ، وعمد جناحه الأيسر على ما يظهر إلى التواطؤ مع وكلاء السوفييت . وعندما ابتدأت المفاوضات في مايو سنة ١٩٤٦ عرضت الحكومة البريطانية صراحةً استمدادها للجلاء التام ، بشرط الوصول إلى اتفاق مرضى لتعاون الفريقين تعاوناً متبادلاً : وبعد انقضاء أشهر بأكمالها في المفاوضات بلا جدوى طار صدق إلى لندن في شهر أكتوبر ، ووضع مع « بفين » ( Bevin ) وزير الخارجية مشروع اتفاق يشترك الفريقان على مقتضاه في العمل أو التشاور إزاء أى خطر يهدد سلامة الشرق الأوسط ، وأقرّا فكرة « اتحاد مصر والسودان تحت التاج المصرى » ؛ غير أنه من باب الوفاء بالتعهدات المعطاة للسودانيين في معاهدة ١٩٣٦ ، وما تلاها من المواظبة على « سودنة » الإدارة ، شفعت الحكومة البريطانية هذا الاعتراف الشكلى بشروط تسمح للسودانيين بأن يختاروا بحريتهم الوضع الذى يرضونه فى المستقبل ، وأنه إلى أن يتم الاتفاق على ذلك بينهم وبين شركائهم فى الحكم من المصريين والبريطانيين ، يبقى النظام الحالى فى السودان مرعياً . وكان رأى المصرى العام قد أُدخل فى روعه أن السودان بأكمله يفضل الاتحاد مع مصر ، ما عدا نفر قليل من المنشقين المشربين بالايحاء البريطانى . لكن الواقع أنه فى حين أن معظم طبقة أصحاب « الياقات البيضاء » والجماعات ذوى العلائق التقليدية مع مصر كانوا يحبذون الاتحاد مع مصر ، فإن الفريق الذى أولاه « الحكم الثنائى » ، مقاليد السلطة والعدد الهائل من الأتباع الدينيين الهدى عدو مصر ، كانوا فى جانب الاستقلال . أما الاكثريّة الأمية فكانت دون مستوى الوعى السياسى . وعندما عاد صدق إلى مصر أعلن منطوقَ الفقرة من مشروع الاتفاق التى تقول بالاتحاد ، مجردةً من التحفظات البريطانية . فقامت جهة الاستقلال السودانية بمقاطعة « المجلس الاستشارى » ونظمت مظاهرات عنيفة ، قابلها الاتحاديون بالمثل . أما فقرة التحفظات فقد قوبلت بروح عدائية شديدة من البرلمان المصرى والصحافة ، وربما من الملك

أيضا ، ولم يكن في وسع صدقي سوى الالتجاء إلى السفسطة ، إلى أن كان اليوم السابع من شهر ديسمبر ، فقد جاء فيه للحاكم العام للسودان تفويض من لندن بأن يهدئ خواطر جهة الاستقلال بإعلان التأكيدات التي تخول الشعب السوداني الحرية في اختيار الوضع الذي يرتضيه في المستقبل . فاعتزل صدقي الحكم . وخلفه « النقراشي » ، فما لبث أن خضع في شهر فبراير أمام عنف الغوغاء الموحى به من الوفد ، وأصبح يصرّح بأن رغبة السودانيين « الإجماعية » هي الحكم الذاتي « مع الاتحاد الدائم مع مصر » . وقد أخفقت المداوولات الدبلوماسية في إزاحته عن التمسك بهذا الرأي ، وأعلن في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٧ عزمه على إحالة مسألة وضع بريطانيا في مصر والسودان بخدافيرها إلى « الأمم المتحدة » . وكانت الحكومة البريطانية قد شرعت فعلا في إجلاء جنودها ونقل مخازنها الحربية — بعضها إلى فلسطين ، وبعضها إلى شرق إفريقيا ، وبعضها بصفة مؤقتة إلى منطقة القناة — فأجابت الآن على ذلك بأنها تلتزم بمسألة بمعاودة عام ١٩٣٦ ، أي أنها ستبقى في منطقة القناة إلى أن تنتهي المدة القانونية للمعاهدة في عام ١٩٥٦ ، مالم يصدر قرار من « الأمم المتحدة » بغير ذلك . وقضت الحكومة المصرية خمسة أشهر ساعية في الحصول على تأييد جميع الأحزاب لها فيما ارتأته من إحالة المسألة إلى « الأمم المتحدة » ، وعلى ذلك لم تقدم المسألة للأمم المتحدة إلا في ١١ يوليو . وهناك ائق المصريون عطفًا على ما أبدوه من الرغبة في أن ينفضوا عنهم غبار الاحتلال البريطاني الذي دام خمسة وستين عاما ، وخاصة لوجود القوات البريطانية في بلادهم بالفعل ؛ غير أن النقراشي كشف عن ضعف قضيته عندما طلب إلى « مجلس الأمن » أن يصرّح بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ التي لم ينته أجلها بعد ، بحجة أنها أصبحت لا تتفق مع موقف مصر بعد الحرب ، فضلا عن أن تمسكه بالحكم مقدما على رغبات السودانيين ( بحجة اتحادهم المزعوم مع المصريين في العنصر

والدين ) لم يحظَ بالتأييد حتى من دولتي الاتحاد السوفيتي وبولندا اللتين أبدتا شغفا كبيرا بتحقيق الجلاء العاجل للقوات البريطانية . وقد عُرض اقتراح برازيلي لحل المشكل باستئناف المفاوضات بين الفريقين مباشرة ، وعندما أخذت الأصوات عليه وُجد أنه ينقصها صوت واحد لإحراز الأغلبية اللازمة لإقراره وقدرها ثلثا الأعضاء ، وعلى ذلك ترك الموضوع حيث كان .

وفي خلال ذلك عُقد بالسودان مؤتمر ، أيده جبهة الاستقلال وقاطعه الاتحاديون ، واقترح توسيع نطاق « المجلس الاستشاري لشمال السودان » ( المنشأ عام ١٩٤٤ ) بجعله جمعية تشريعية للبلاد كلها ، يأتي إليها الأعضاء بالانتخاب المباشر أو غير المباشر أو بالتعيين تبعاً لمبلغ النضوج السياسي بمختلف المديرات . وكذلك يوسع نطاق « مجلس الحاكم العام التنفيذي » ، ويُجعل نصف أعضائه من السودانيين ذوي المسؤوليات الحكومية . مع احتفاظ الحاكم العام بسلطة احتياطية واسعة لتدارك حالات الطوارئ الدستورية . وبعد أن قضت الحكومة المصرية أشهرا طويلة في مناورات كان الغرض الظاهر منها السعي لإحراز كسب شعبي لأنظمة الحكم الآنفه ، انضمت في مايو سنة ١٩٤٨ إلى المفاوضات على أساس هذه المقترحات ذاتها ، وقد تمّ الوصول إلى مشروع اتفاق يتضمن الاستجابة إلى بعض المطالب المصرية ، ووُقّع فعلا بالأحرف الأولى ، غير أن البرلمان المصري لم يرضَ بأقل من المساواة التامة التي يتضمنها ميثاق الحكم الثنائي ، ، والتي في الواقع لم يُعمل بها قط لعدم نضوج مصر السياسي والتجائها إلى أعمال العنف في عام ١٩٢٤ . وعلى ذلك تم افتتاح أول هيئة تشريعية في السودان في ديسمبر سنة ١٩٤٨ دون مباركة مصر لها . فكانت تعنت مصر قد دفع بها في الطريق المؤدى إلى الانفصالية التي تخشاها ( لاعتبارات ليس أقلها اعتمادها الكلي على مياه النيل ) . وفي يناير سنة ١٩٥٠ أجريت انتخابات مصرية جديدة ، فاز

فيها لوفد فوزاً كاسحاً ، وانفتحت بذلك أبواب الأمل من جديد في الوصول إلى التفاهم بين إنجلترا ومصر . غير أنه بعد محادثات دامت عدة أشهر اتضح أن موقف مصر لم يتغير ، رغم الأخطار التي باتت تهدد السلام العالمي من جراء الحرب في كوريا .

وفي خلال ذلك عمدت مصر — تغطية لما منيت به من فشل ذريع — إلى التحريض ضد الملك عبد الله ، وكانت دعايته غير المعتدلة لإنشاء « سوريا العظمى » قد أدت إلى انتشار الاعتقاد بأنها بتشجيع من بريطانيا رغم ما نُشر عن ذلك من تكذيبات . كذلك لما أفضت الحرب الفلسطينية لعام ١٩٤٨ إلى توجيه الاتهامات لحكومة سوريا الوطنية بعدم الكفاية والفساد ، رأى « نوري السعيد » رئيس وزراء العراق اغتنام هذه الفرصة للسعى لتحقيق مشروعه ( الذي أعده في عام ١٩٤٣ ) لزيادة الارتباط بين العراق وسوريا ، ليكون ذلك بمثابة خطوة نحو إيجاد وحدة عربية واسعة النطاق . فقامت الاعتراضات في سبيل مساعيه ، أولاً من الجيش السوري — وكان هو المهيمن في سوريا على الحالة السياسية بعد انقلاب مارس سنة ١٩٤٩ الذي كان الأول لانقلابات ثلاثة — ثم من الدول العربية المناوئة لزيادة عظمة الأسرة الهاشمية الحاكمة للعراق والأردن ، وهذه الدول على وجه التخصيص هي المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان . هذا مع العلم بأن متطرفي الوطنيين في العراق ، الذين انضموا إلى جناح اليسار في رفض المعاهدة الإنجليزية — العراقية المعدلة التي وقّعت بالأحرف الأولى في مدينة « بورتسموث » في يناير سنة ١٩٤٨ ، يلقون من المصريين إقبالا أكثر من المعتدلين الذين يسعون إلى التفاهم مع بريطانيا .

وترى مما تقدم أن الحرب الفلسطينية تركت العالم العربي وإسرائيل في

تخبط وارتباك ؛ وتفاقت الحال بذلك البؤس الذى حل بنحو مليون من لاجئى العرب ، وبدوام تخطيهم لخطوط الهدنة ، ومقابلة ذلك من جانب إسرائيل بأعمال جزائية إن لم نقل انتقامية ؛ وقد مضت على هدنة عام ١٩٤٩ خمس سنوات والحال ما زالت على أسوأ ما يكون ، حتى لقد خشى بعض المراقبين أن تستأنف أعمال القتال الجدية من جديد . وقد خاب باستمرار منذ عام ١٩٥٠ ما كانت تعقده بريطانيا من آمال لتدعيم منطقة الشرق الأوسط وجعلها منظمة دفاعية للشرق الأوسط تصدّ تيار التوسع السوفييتى ، ولهذا تحولت أنظار حكومة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٥ عن ذلك واتجهت إلى الاستعاضة منه بتدعيم تحالف حربي بين تركيا وباكستان تمده بمعونة مادية أمريكية ، على أمل أنه عندما يتولى الحكم بالعراق حكومة تتمسك بالأمور الواقعية ، يكون فى مقدورها مدى الوقت قيادة غيرها من الدول العربية إلى الانضمام إلى هذا الحلف .

## الفصل الثامن

### الحالتان الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر

بقلم « آرثر ميلز » ، ( Arther Mills, B. A., B Com )

( بكلية التجارة بالجامعة الأمريكية ببيروت )

الفقر هو أبرز مظهر في بلدان الشرق الأوسط . فإن متوسط الدخل السنوى للفرد من السكان يقلّ في تركيا ولبنان عن ربع مثله في بريطانيا العظمى ، وفي مصر وسوريا يقرب من الخمس ، وفي المملكة العربية السعودية يقلّ عن العشر . وهناك بعض المثاليين النظريين من أهل المنطقة من يتنبأون للشرق الأوسط ببلوغ نمائه الاقتصادى ذلك المستوى الذى بلغته أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ؛ ولكن ، مع التسليم بأنه لم يجرِ إلى الآن إلا القليل من أعمال مسح الأرض وتقدير ما يُنتظر للمستقبل ، وأن تربة البلاد ربما تحوى من الموارد المعدنية أكثر مما هو معروف منها فعلا ، لا شك أن شحّة الموارد الطبيعية هي الآن من الأمور التى تسترعى النظر . فالفحم نادر ، وإن كان يقابل ذلك غزارة في موارد الزيت ، وإمكانات كبيرة في توليد الكهرباء من مساقط الماء كلها أمكن توفير المياه لذلك . أما ندرة الحديد فلا وجود لشيء آخر يعوّض منها ، والطبقات الموجودة منه في مصر وتركيا لا يمكن أن تُنتج سوى قدر يسير مما تحتاجه المنطقة . وكذلك الأخشاب قليلة في أنحاء المنطقة ما عدا « إيران » ، والمساحات التى تشغلها الغابات لا تزيد على خمس من واحد في المائة من رقعة البلاد



كلها <sup>(١)</sup> .

وتقدر موارد الزيت في الشرق الأوسط بثلاث احتياطيّ العالم منه ، وقد بلغ الإنتاج الفعلي منه في عام ١٩٥٢ نحو ١٧,٢ في المائة من جملة إنتاج العالم <sup>(٢)</sup> . على أنه لا يستولى على حصةٍ من ناتج هذا الزيت سوى الممالك الواقعة حول الخليج الفارسي ، وهذه لا يتجاوز سكانها ٣٠ في المائة من جملة سكان الشرق الأوسط .

ومع أن المنطقة يتوافر فيها بوجه عام الاكتفاء الذاتي فيما تحتاجه من الحبوب وزيت الطعام والمواد الدهنية والخضر والفواكه واللحوم ، فإن بها بعض أنحاء تعاني عجزاً في المواد الغذائية ، وأشدّها خطورة في الوقت الحاضر مصر .

أما الصادرات الزراعية فليس منها ماله شأن هام عند الممالك الواقعة خارج منطقة الشرق الأوسط سوى القطن والبلح والصوف والدخان

(١) عن « The Economic Set-Up in the Arab Middle East » — « United Asia » لسنة ١٩٥٣ — الجزء ٥ ص ٢٨٧ — بقلم سعيد ب. حماده

(٢) بيان الناتج من الزيت الخام مقدراً بملايين الأطنان الفرنسية

سنة	البحرين	ايران	العراق	الكويت	قطر	العربية السعودية
١٩٤٠	٠,٩	٨,٨	٣,٢	—	—	٠,٧
١٩٥٠	١,٥	٣٢,٢	٦,٤	١٧,٢	١,٦	٢٦,١
١٩٥١	١,٥	١٦,٨	٨,٣	٢٨,٣	٢,٣	٣٧,٤
١٩٥٢	١,٥	١,٣	١٨,٨	٣٧,٦	٣,٢	٤٠,٦
١٩٥٣	١,٥	١,٢	٢٧,٦	٤٣	٤	٤٠,٥

المصدر : « The Economist » بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ . ويرجع السبب في الهبوط السريع في إنتاج ايران من سنة ١٩٥١ فصاعداً ، وما ترتب عليه من صعود سريع في البلدان الأخرى ، إلى النزاع السياسي الذي وقع بين الحكومة الإيرانية وشركة الزيت الانجليزية — الإيرانية ، وسيأتي الكلام عنه فيما بعد .

والمواالح . ويوجد عـداها بعض صادرات ذات أهمية محلية ، منها المواد الكيميائية المستخرجة من « البحر الميت » ومعدن الكروم الذى تنتجه تركيا . ومع أن تعداد الشرق الأوسط يبلغ نحو ٤ فى المائة من جملة سكان العالم ، فإن نصيبه من جملة تجارة العالم لا يتجاوز ٣ فى المائة <sup>(١)</sup> .

وليس من المنتظر أن يُقضى على الفقر مالم تُبذل جهود بالغة لتحسين المورد الأساسى وهو فلاحـة الأرض . فإن الجانب الأكبر من الأرض صحراوى أو شبه صحراوى ، وليست الأراضى الزراعية سوى جزء يسير من الكل ، مع أن « معظم أراضى الشرق الأوسط ، وإن كان بها بعض النقص فى المواد العضوية ، فهى على جانب يذكر من الخصوبة ، وبعضها خصب جدا » <sup>(٢)</sup> . ولا شك أن مقدار الماء المتوافر هو الذى تتوقف عليه الزراعة واستقرار الإقامة ؛ وعليه يتوقف عدد الغلات فى السنة ونسبة الأرض التى يجب تركها « بورا » ( بلا زراعة ) فى كل عام . وإن ندرة سقوط الأمطار يترتب عليها قلة المياه التى يمكن الحصول عليها من الأنهار ، وهذه بدورها هى التى تنحكم فى المساحة التى يتسنى ربيها . كذلك الجـوله تأثيره فى إتلاف التربة ؛ ففي فصل الجفاف تجمد الأرض جمودا شديدا وتتشقق ؛ وفى الفصل الممطر كثيرا ما تنهمر الأمطار فتغرق الأرض بالسيول والفيضانات الجارفة ، وهذه تنجر الأرض وتشقّ فيها الفجوات ، ثم تحمل المقادير الهائلة التى تعلق بها من الطمي وترسبها فى المنخفضات

(١) عن Issawi, Charles P.. in «Near East and the Great Powers» (سنة ١٩٥١ م ٥٧ - ٥٨) ed. Richard N. Frye, Harvard Univ. Press

(٢) عن United Nations : Review of «Economic Conditions in the Middle East » ( supplement to « World Economic Report. » لسنة ١٩٤٩ - ٥٠ ) ص ٧

التي تصل إليها ، وهناك قد تغطى أرضاً خصيبة وتطمس مجارى قد تكون في ذاتها هي المصارف الطبيعية في تلك البقعة <sup>(١)</sup> . كذلك أفضت تعرية الغابات والإفراط في استعمال الأرض في الرعى إلى زيادة تآكل التربة . وينتج من ذلك كله أنه لكي تُجَبَّى أكبر ثمرة من أرض الشرق الأوسط الخصبة ، يجب أن يتوافر فيه الري على نطاق واسع كما كانت الحال في العصور الأولى . إن الري يتوقف على قدر موارد المياه ، ولكن المياه ما زالت متوافرة بدرجة تكفي للقيام بتوسيع كبير في نطاق الري بجميع ممالك الشرق الأوسط ، وربما جاز استثناء مصر من ذلك . فإن جملة الأراضي التي يشملها الري الآن لا تتجاوز على الأرجح نصف الأرض المزروعة ، ولا تزيد كثيراً على ربع المساحة القابلة للزراعة . وقد جاء في تقدير للحكومة التركية أنه يوجد بتركيا وحدها نحو  $10 \frac{1}{4}$  مليون فدان من الأراضي غير المزروعة يمكن فلاحها إذا وُجدت لذلك الآلات الميكانيكية اللازمة ، كما يمكن زرع  $6 \frac{3}{4}$  ملايين أخرى إذا توافر لها الري . هذا مع العلم بأن مشروعات الري يراعى في تصميمها عادة توليد الكهرباء من مساقط المياه ؛ وتقوم تركيا الآن بتنفيذ مشروعات من هذا القبيل ، هي مشروعات وادي « سيحان » ( Seyhan ) و « بورسوك » ( Porsuk ) و « سقارية » ( Sakarya ) و « جديز » ( Gediz ) ونهر « مندر » . وسيكون الناتج من القوة الكهربائية التي تتولد من مشروعات « سيحان » و « جديز » وحدهما ٤٣٦ مليون وحدة « كيلوات - ساعة » ، ويُنْتَظَرُ إتمامهما في سنة ١٩٥٧ . وبالعراق مشروعات في طريق التنفيذ لإجراء توسيع كبير في نطاق الري ، ولكن المشكل

( ١ ) عن « Keen, B. A. » من كتابه السابق ذكره — ص ٥٥ .

الرئيسى هنا هو التحكم فى الفيضان ، وهو أمر له الأولوية فى السبق لكل ما عداه من أنواع الإصلاح . وقد كان لما تمّ من العمل فى مشروع « بحيرة الحبانية » الفضل فى تجنيب البلاد ويلات فيضان نهر الفرات منذ عام ١٩٥٣ ، ولكن العمل فى مشروع حصر فيضانات « دجلة » بإنشاء خزان عند وادى « ثرثر » ( Tharthar ) لم يكن قد قطع فى عام ١٩٥٤ المرحلة الكافية من التقدم لمنع أضرار الفيضان ، فبلغت الخسائر يومئذ ٤٥ مليون جنيه . وهذا المشروع مقدّر له الانتهاء فى عام ١٩٥٦ ، والمنتظر أن يكفل خزان الحبانية فى النهاية رى مايزيد على مليون « هكتار »<sup>(١)</sup> . وفى لبنان سيبدأ العمل فى مشروع نهر « ليتانى » ( القاسمية ) بمجرد الانتهاء من الدراسة الفنية التى تقوم بها « إدارة النقطة الرابعة » ، أما سوريا ففيها مشروع « غاب » ( Ghab ) المعدّ لرى مساحة كبيرة من الأراضى الخصبة من مياه نهر « الأورنت » ( العاصى ) ولتحسين مورد القوة الكهربائية لمدينتى حمص وحماة ؛ وهذا فضلا عن مشروع نهر « خَبّور » ( Khabbur ) الذى سيروى ١٢٥٠٠٠ هكتار من أراضى الصحراء الواقعة بين « دير الزور » والجزيرة ، ويمدّ أهل هذه الجهات بمياه الشرب النقية . وأما مصر فقد اشتركت فى مشروع مساقط « أوون » ( Owen ) على أعلى النيل ، وهو الذى أُعدّ لزيادة متّسع التخزين ببحيرة « فيكتوريا » ولتمكين مصر والسودان من زيادة الأراضى التى يشملها الرى ؛ كما أن المشروع الحالى بخزان أسوان يراد منه ، فضلا عن الرى ، إنتاج القوة الكهربائية اللازمة لصناعة الصلب المترتبة على استغلال طبقات خام الحديد بأسوان ولغيرها من الصناعات المحلية فضلا عن المنافع العامة وأعمال النقل .

وتقف الخلافات السياسية فى طريق البدء فى مشروع « اليرموك » المعدّ

(١) المترجم — الهكتار ١٠٠٠٠ متر مربع ، أى نحو قدانين وثلاث فدان .

لرى ٣٧,٠٠٠ هكتار فى مملكة الأردن ، ولتوليد قوة كهربائية من المساقط المائية لكل من سوريا والأردن ، كما أنها تقف فى طريق مشروع رى اقليم «النقب» بإسرائيل من أنهر الأردن و «قيشون» ( Kishon ) و «اليرقون» ( Yarkun )



تَخُصُّ الحكومات — بحق — أعمال الرى بعنايتها الأولى . غير أنه توجد عوائق اجتماعية خطيرة تقف فى طريق أى توسع سريع فى الإنتاج الزراعى . فإن الكيان الاجتماعى ، والصحة ، وحالة التعليم ، فى أى مجتمع كلها عوامل هامة تتحكم فى إنتاجه ، سواء فى الصناعة أم فى الزراعة ، إذ أنه فى أى نظام اقتصادى حديث ، حيث أصبح التخصص فى العمل يضيق كل يوم مجال العمل أمام العمال غير الفنيين والأمينين ، لا يتوقف معين القوة العاملة من الرجال فى شىء يذكر على كثرة عدد السكان بقدر توقفه على حالتهم الصحية ومهارتهم . ولما كانت الحالة الصحية فى الأقاليم المتخلفة فى التقدم لا تدع مجالاً لطول العمر بأكثر من نصف المجال فى بريطانيا والولايات المتحدة فى المتوسط ، فإن مدة إنتاج الفرد من السكان تقصر بما يتناسب مع هذه الحال . إن المرض يمتصّ الحيوية من معين القوة العاملة من الرجال ؛ والمalaria آفة كبرى فى كثير من البقاع الريفية ، وخاصةً فى العراق ومصر وسوريا ؛ وفى مصر نجد أن ثلاثة أرباع أهل الريف مصابون بالأمراض الدودية المستوطنة ، كما أن أربعة أخماسهم ، على ما يظن ، مصابون فى أعينهم بمرض « التراكوما » الذى يعرضهم لتجرّع عواقبه على اختلاف درجاتها : من ضعف الإبصار إلى العمى التام . وقد تضاعف مجال الإصابة بالأمراض الدودية من جرّاء انتشار نظام الرى الدورى بما يتبعه من آلاف المساقى التى يعمل فيها الفلاح

حافى القدمين ؛ فلا يكاد يُشفى من إصابة قديمة حتى تلحقه إصابة جديدة . وقد حصل تقدم كبير فى هذا الوجه منذ الحرب العالمية الثانية ، غير أن ما يُتخذ من إجراءات لتحسين الصحة وزيادة المجال لطول العمر له أثره فى مضاعفة نسبة زيادة السكان ، فتتفاقم بذلك مشكلة تدير الغذاء الكافى لحياتهم ؛ وهذا يضع أمام أعين أولى الأمر المختصين واجبا جديدا ، هو إيجاد التوازن الواجب بين مناهج تحسين الحالة الاجتماعية ومشروعات تحسين الإنتاج الزراعى .

إن تكدر السكان بأكثر ممّا تتحمله حالة البلاد أمرٌ ملحوظ فى مصر وإسرائيل ولبنان ؛ وقد امتدّ أيضاً إلى مملكة الأردن ، إذ أن العدد الهائل من اللاجئين العرب الذين هاجروا إليها قد سبّب ارتفاعا كبيرا جدا فى كثافة سكانها . ومن جهة أخرى نجد الحال فى العراق وإيران على عكس ذلك ، أى أن نسبة عدد السكان فيهما ضئيلة ؛ فى حين أنه فى سوريا وشبه جزيرة العرب يمكن أن ينفصح المجال لازدياد السكان جنبا إلى جنب مع زيادة إثماء الموارد بهما . وفيما يختص بمصر نجد أن سكانها ، وقد انحصروا فى  $\frac{1}{3}$  فى المائة فقط من جملة رقعتها ، قد ازداد عددهم إلى أكثر من ضعف ما كان فى عام ١٩٠٠ ، والظاهر أن الإحصاءات الخاصة بالزراعة تنذر بتناقص فى غلة الأرض ، ممّا يجعل الضغط على الموارد الحالية يقرب من حالة الخطورة ؛ فليس من الأراضى الصالحة للزراعة شئ يذكر لم يُزرع بعد ؛ ولمّا كان من غير المحتمل أن يأتى التصنيع السريع للبلاد بكل النتائج المطلوبة ، فالظاهر أن السبيل الوحيد لحلّ المشكل إنما يكون بالهجرة إلى البلدان التى بها نقص نسبي فى عدد السكان ، مثل السودان والعراق . فإن سوريا بها الآن ٣,٧ ملايين من السكان ، والعراق به ٥ ملايين ، وكلا

العددین أقل بكثير مما احتملته هاتان المملکتان من السكان فی العصور الغابرة ، ولا شک أن توسیع نطاق الری فی کل منهما سیمح بزیادة مقابلة لذلك فی عدد سكانهما .

وتراوح نسبة الموالید فی الشرق الأوسط بین ٢٥ و ٦٠ فی الألف ، تبعاً لاختلاف الجهات ( یقابلها ١٥ فی المملكة المتحدة و ١٧ فی الولايات المتحدة ) ، فی حین أن نسبة الوفيات تتراوح بین ١٥ و ٤٠ فی الألف بسبب سوء التغذية والمرض ، وفی بعض الجهات تبلغ نسبة الأطفال الذین لا یعيشون أكثر من خمس سنوات ٥٠ فی المائة <sup>(١)</sup> . أما النسبة السنویة الطبیعیة لزیادة عدد السكان (فی المدن والریف معاً) فتبلغ نحو ٢٠ فی الألف فی المتوسط ، وهی نسبة تضاعف عدد السكان إلى مثلیه فی ٣٥ عاماً <sup>(٢)</sup> . وصفوة القول أن منطقة الشرق الأوسط ذات مساحة شاسعة ولكن الجزء الصالح للزراعة منها لا یتجاوز ٥ فی المائة من جملتها ؛ وتختلف كثافة السكان من ناحية إلى أخرى اختلافاً یبیناً تبعاً لمقدار سقوط الأمطار ومبلغ توافر الری ؛ وأن النسبة العالیة للموالید فی الجهات الغاصة بالسكان تنذر بقیام مشا کل خطیرة ؛ ویمکن القول من الوجهة الاقتصادية بأن لا سبیل إلى تجنب الشرق الأوسط العاقبة الوخیمة لذلك إلاّ بتسهیل انتقال القوة العاملة من الرجال من ناحية إلى أخرى .

---

( ١ ) عن :

W. B. Fisher, The Middle East — ص ٢٤٩

( ٢ ) عن .:

Said B. Himadeh, 'Economic Factors underlying Social Problems in the Arab Middle East, Middle East Journal, 1951, V. 272.

ومما يزيد في خطورة كثرة السكان بالنسبة لموارد البلاد قلة إنتاج  
الزراع . فإن ما يكبله في عمله ، من قلة سقوط الأمطار وانحصار سقوطها  
في أوقات محدودة ، يضاعف سوء أثره تمسكه بالقديم البالي من طرق  
الزراعة ونظم تأجير الأراضي ، مما يماثل الحالة في أوربا الغربية في القرون  
الوسطى ، وهي حال تهبط كثيرا بالإنتاج عن مستوى نظيره في البلاد  
الزراعية الراقية ، وقد قُدر ما ينتجه العامل الزراعي ( من الذكور )  
في المتوسط بما لا يزيد على خمس ما ينتجه نظيره في بريطانيا ، كما قدر ما يخص  
الفرد الواحد من الدخل القومي في المتوسط بخمس نظيره في بريطانيا ، وإن  
كان هذا القدر الضئيل يزيد على ما يخص الفرد من سكان الهند والصين  
الغاصتين بالسكان .

أما عن حالة الغذاء في الشرق الأوسط فإن « المنطقة بأسرها ، ما عدا  
اليهود في فلسطين ، داخلة في مجموعة المناطق التي يتكوّن ٧٠ في المائة على  
الأقل من قوة أهلها الغذائية من الحبوب والجزور ، وربما استمد جزء كبير  
منهم ٨٠ في المائة من قوتهم الحرارية من نفس هذا النوع من الغذاء ، أي  
ان هذه المنطقة من أسوأ أجزاء العالم تغذية <sup>(١)</sup> .

ومن الأسباب الهامة التي يرجع إليها فقر جميع الأهليين في الأنحاء  
الريفية بالمنطقة سوء توزيع الأراضي <sup>(٢)</sup> . فإن عدداً ضئيلاً من أغنياء  
الملأك يملكون شطراً كبيراً من الأراضي ، في حين أن الألوف أو الملايين  
ما بين ملأك صغار جداً أو مستأجرين أو عمال بالأجر لا يملكون شيئاً .

( ١ ) عن : « Worthington » من كتابه الآف ذكره ص ١٥٩

( ٢ ) انظر : Said B.Himada in the Middle East Journal



ومن المقرر من الوجهة الاقتصادية أن زراعة القطع الصغيرة جدا من الأراضي على حدة غير مربحة ، ومع ذلك فهي الطريقة السائدة ، لأنه حتى في الضياع الكبيرة يكون المالك عادة شخصاً غير مقيم بالجهة ويؤجرها بطريق المشاركة ، وفي معظم الأحوال لا يقوم المالك الغائب بشيء نحو إصلاح الأرض أو تنظيم استغلالها ، ومع ذلك يستولى على ثلث المحصول أو نصفه . وقد ترتب على كل هذه الأمور أن صار بناء المجتمع مكوناً من طبقتين لا ثالث لهما : مجموعة صغيرة من كبار الملاك ، وتليها طبقة الفلاحين المتوقف كيانهم عليها ، ومعظمهم يعانون أقصى درجات الفقر المدقع . ولم يخلق هذا النظام شيئاً من الشعور بالمسئولية تجاه الأرض وإصلاحها ، أو تجاه حالة العمال الذين يعملون فيها ؛ وهذه الحال ، مع الزيادة السريعة في عدد السكان ، تضاعف الأخطار التي تتهدد المجتمع .

وفضلاً عن ذلك نجد أن الانتقال الجزئي في اقتصاص « الهلال الخصيب » ومصر ، من حالة « ما قبل الرأسمالية » إلى حالة الرأسمالية ، التي قد تجمع لديها مدّخر كبير في الثلاثين سنة الأخيرة ، مضافاً إليه ما حصل من التضخم في سني الحرب وما بعد الحرب ، قد ساعد على زيادة الفرق في الثروة بين من عظم غناهم ومن اشتد فقرهم ، فبعدت بذلك الشقة بين الطبقات فوق بعدها .

ويزداد يوماً بعد يوم إدراك قيمة الفائدة الأساسية التي تعود على البلاد من جراء توزيع الأراضي على المعدمين ، غير أن ما يقف في سبيل هذا الإصلاح من فريق ذوى المصالح المكتسبة القديمة ما زال ذا قوة سياسية كبيرة إلا في مصر . ففي هذه البلاد شرعت الحكومة منذ عام ١٩٥٢ في نزع ملكية كل ما يزيد على ٢٠٠ فدان ، مع تعويض أصحابها وإعادة توزيع هذه الأراضي على صغار المزارعين في شكل قطع صغيرة لا تقل الواحدة منها عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة ، تبعاً لنوع الأرض . على أنه لا يمكن السير بسرعة

كبيرة في هذا الإصلاح دون إحداث اضطراب في الإنتاج ، ولا بدءاً من مرور سنوات كثيرة قبل أن يبلغ المشروع منتهاه . وفي سوريا نص الدستور الجديد على تحديد الملكية ، ولكن مع قصر سريان ذلك على الملكيات الجديدة والمواريث ، وبدون أى أثر رجعى . ومع أن المصالح المكتسبة في سوريا لها تأثير قوى ، فمن الممكن إصلاح الحالة إلى حد ما إذا كفل القانون الجديد توزيع أراضي الحكومة على المستأجرين المعدمين والمزارعين ذوى الأملاك الصغيرة ، في حدود منح كل منهم ١٢٥ فداناً من الأراضي التي لا يشملها الرى و ١٢ ½ فدان من الأراضي المكفول ريهما . أما في العراق فالإصلاح مقصور على توزيع الأراضي الحكومية التي تناولها الرى حديثاً ، وإن كان بعض الأحزاب السياسية هنا تطالب بتحديد الملكية . وفي لبنان لا ينتظر توزيع شيء من الأراضي ما لم يحدث تغيير جوهري في الحكومة ، فإن « حزب التقدم الاشتراكي » الذي هو ضعيف بالنسبة لغيره من الأحزاب ، هو الحزب الوحيد الذي يطالب بتحديد الملكية . وعلى العموم لا يوجد احتمال قريب الأجل لإجراء توزيع في الأراضي على نطاق واسع إلا في مصر ، ولذلك ليس من المنتظر إحراز تقدم ذى شأن أو سريع في الإنتاج وفي رفع مستوى المعيشة ؛ فإن مسألة فقر أهل الريف مرتبطة بالتطور السياسى .

أما الصناعة في الشرق الأوسط ، وإن كانت لا تزال متأخرة ، فقد أحرزت منذ عام ١٩٣٠ تقدماً أكثر مما أحرزته الزراعة . فإن الكثير من الصناعات القديمة ، مثل غزل القطن ونسيجه ، بما كانت تستعمل الطرق والآلات البدائية ، قد سرى فيها استعمال الطرق والآلات الحديثة . كما أن مجموعة جديدة

من الصناعات المتنوعة قد ظهرت في الوجود ، ويحميها من المنافسة الأجنبية استعمالها للخامات المحلية الثقيلة أو الخامات المستوردة التي هي أقل حجماً من المصنوعات ذاتها ؛ ومن هذا النوع صناعة مواد البناء ، كالأسمنت والبلاط والطوب والزجاج ، والبيرة والمشروبات الخفيفة ، والفواكه والخضار المحفوظة في العلب ، والفخار ، والأثاث المنزلي . ومن هذه الصناعات ما لا يحتاج إلى كثير من الوقود وتستعمل فيه خامات قليلة الوزن ، وهذه تشمل صناعة المنسوجات ، وصنع الملابس ، والسجائر ، والصابون ، والأحذية بأنواعها . أما ما يحتاج من الصناعات إلى وقود كثير فالمجال أمامها ضيق في الشرق الأوسط ، عدا بعض أجزاء من مصر وتركيا .

وفي جميع خطوات هذا التقدم الصناعي بالشرق الأوسط ، ماعدا تركيا وإيران ، قد كان جميع التمويل تقريباً برءوس أموال محلية ، إلا في المشروعات الكهربائية الكبرى . وقد سار تشجيعه بطريق الحماية الاقتصادية : إما بفرض الرسوم الجمركية ( العالية ) على ما يُستورد من المصنوعات ، وإما بإعفاء آلات الصناعة وخاماتها من الرسوم .

وتُبدل الآن في مصر جهود صادقة للاستعانة بالتصنيع السريع لإيجاد عمل للفائض من السكان ومنع انخفاض مستوى المعيشة ؛ غير أنه يظهر ، مع الأسف ، أن حالة الموارد المصرية لا تسمح في الوقت الحاضر بالتوسع في التصنيع لدرجة تكفي لامتصاص الفائض من الأيدي العاملة في الأرجاء الريفية ، ويقدر عددها بخمسة ملايين أو ستة ؛ وكل ما يمكن عمله ، إلى حين ، هو امتصاص ما يعادل الزيادة السنوية في عدد السكان ، منعاً لمضاعفة التعطل عن العمل الموجود الآن في الأرياف ؛ بل الواقع أن امتصاص نحو ٧٥٠.٠٠٠ في الصناعة في السنة الواحدة أمر يحتاج إلى درجة فائقة من المهارة الإدارية .

على أنه لا وجود في تركيا لمشكلة زيادة عدد السكان . فإن الموارد فيها كافية لتوسيع نطاق استثمار المناجم والنهوض بالصناعات المرتبطة بالأغذية ، والصناعات الهندسية الخفيفة ، فضلاً عن بعض الصناعات الثقيلة القائمة على الموارد المحلية من الحديد والفحم ؛ ونظراً لما لتركيا من الأهمية الاستراتيجية تقوم الولايات المتحدة ، وستقوم أبداً عن طيب خاطر ، بتقديم ما يلزمها من المعونة المالية والفنية لبلوغ جهودها القمة في حركة التصنيع .

وتعانى إسرائيل مشكلة شديدة من بعض الوجوه بما تعانيه مصر ، وإن كان بها من الكفايات الفنية والإدارية ومن رأس المال ما تفوق نسبته نظيرتها في مصر بكثير . أما مملكة الأردن فإنها جادة في إنتاج الفوسفات بجهة « الحنسا » (Al-Hansa) من أعمال الجنوب وتصديره من ثغر « العقبة » ؛ ومثله المنجنيز ، وهو الذي يوجد بكثرة على بعد مائة ميل شمالي العقبة . وكذلك البوتاس ، الجارى استخراج من « البحر الميت » ، سيصدر أيضاً من العقبة . وفيما عدا ذلك من أنحاء الشرق الأوسط لا يُنظر أن تبلغ نسبة الدخل القومي التي تُجني من الصناعة واستثمار المناجم في بضع عشرات السنين القادمة ، أكثر من ٢٠ في المائة .

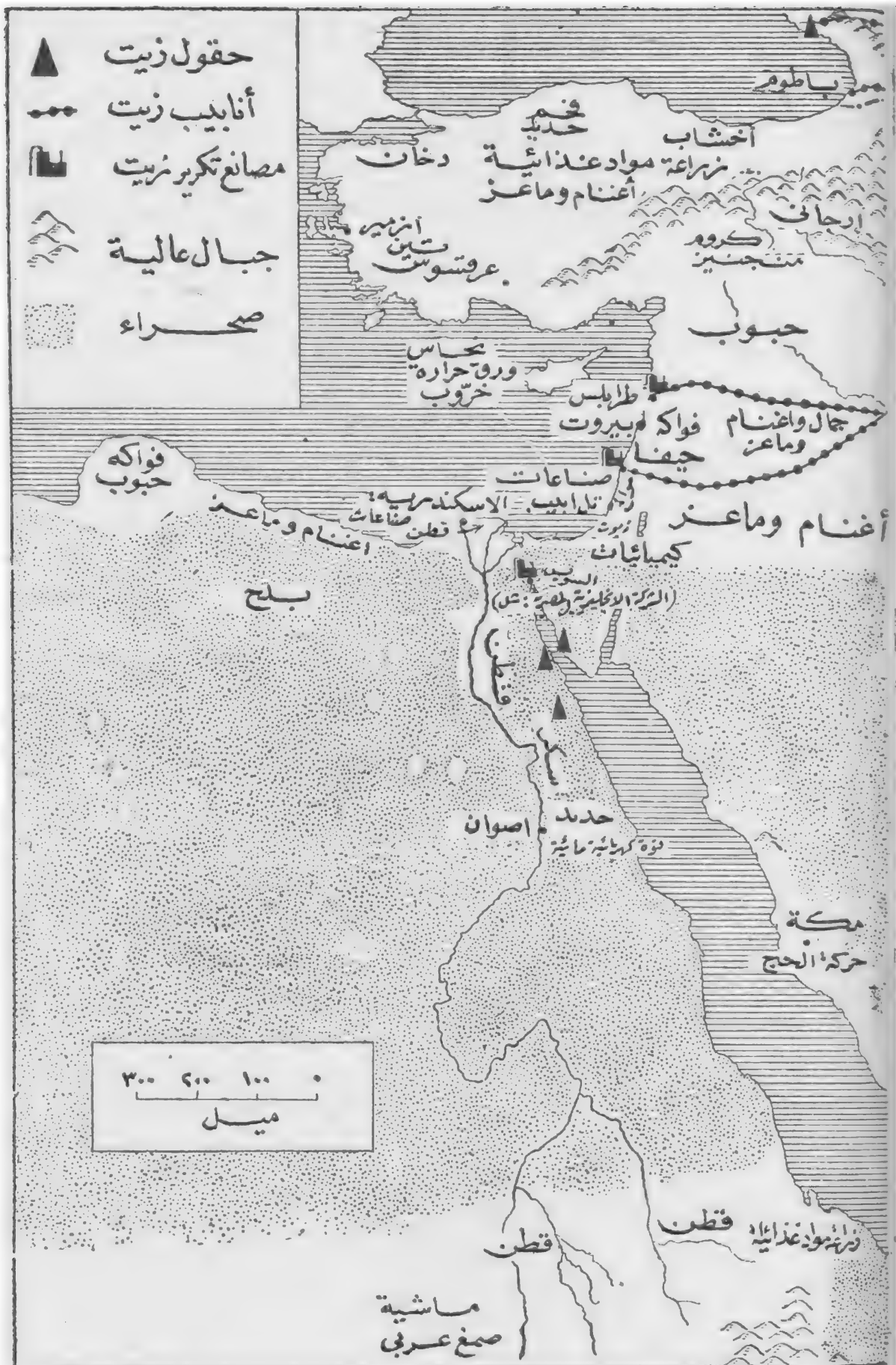
وقد شرعت جميع حكومات الشرق الأوسط ، بقدر ما تسمح به ظروفها الاجتماعية القاسية ، في بذل جهودها منذ انتهاء الحرب المضى في سبيل التقدم عن طريق « مناهج للإئتمان » توضع في العادة بمعونة خبراء من الأجانب . فمن ذلك أن تركيا ، بعد أن استعرضت سلسلة من المشروعات الجائحة في طموحها ، ودرست تقارير عنها ذات مقترحات غير عملية ، تقدمت في النهاية إلى « البنك الدولي للتعمير والإئتمان » طالبةً إليه المشورة ؛ وقد اتخذت التقرير الذي أصدره البنك في هذا الشأن في عام ١٩٥٠ أساساً لمشروعاتها

الحالية . وقد قدم البنك مثل هذه المشورة للعراق . وفي قيام « معونة النقطة الرابعة » أعظم برهان على أن الحكومات الغربية تقدّر الآن أكثر من قبل أهمية ما يُبذل من جهود لترقية المستوى الاقتصادى ، لما فى ذلك من خدمة الصالح الاجتماعى العام من جهة ، ومن جهة أخرى ، وهى الأهم ، لأن الطبقة الكادحة ( البلور تاريا ) — فى المدن والريف على السواء — إذا استولى عليها السخط فى منطقة لها مثل هذا الموضع الاستراتيجى ، تكون عرضة لأن تجذبها الشيوعية إليها . غير أنه فى معظم الحالات لم يتوافر للمشروعات من رءوس الأموال الأجنبية إلاّ القليل ، ولذلك اقتضى الأمر اختصار المناهج ، لجعلها مناسبة فى كل مملكة مع الموارد المالية التى فى متناولها ، دون إحداث ضغط يسبّب تضخّما لا أساس له . على أن المشروعات قصيرة المدى تكون بطبيعة الحال محدودة الأثر ، لأن الادخار اللازم لتمويلها محدود بحكم قلة الدخل القومى .

ومن الفوائد التى أتى بها إنماء الصناعات المساعدة على امتصاص بعض الفراغ من العمل ، مما ينتج عن قلة استيعاب الزراعة لأوقات العمال ، ومن الهجرة من القرى إلى المدن فإن عمليات بذر البزور والحصاد فى زراعة الحبوب بالمناطق الجافة فى سوريا والعراق والأردن وشبه جزيرة العرب لا تشغل الفلاح أكثر من مدة تتراوح بين أربعة أشهر وستة فى العام ؛ ومثل ذلك ينطبق على الزراعة فى الجهات المكتظة بالسكان فى مصر حيث الملكيات صغيرة جدا فى العادة .

على أن هناك عوامل كثيرة تحدّ من درجة إمكانيّات التصنيع . فإنه بدون الفحم والحديد لا يوجد مجال للصناعات الثقيلة الأساسية ، والآلات المستوردة من الخارج باهظة الأثمان فى الغالب . وما قيل فى هذا الصدد : « إن عدم





وجود خامات الحديد، ... ينزل إلى النصف تقريبا بمقدار المصنوعات التي كان يمكن تقديمها للسوق المحلية لو وُجدت الخامات . وهناك طبعاً بعض صناعات معدنية لا تحتاج إلى الخامات الطبيعية ، إذ أن الاختصار الرئيسى فى الوزن يحصل فى عملية صهر الخامات الطبيعية ، ولهذا نجد ، فيما يختص بنفقات النقل ، أن استيراد الحديد غير المشغول ( أى السبائك ) لا يتكلف أكثر مما يتكلفه استيراد المصنوعات ذاتها ؛ ولذلك إذا لم يكن الإنتاج ضعيفاً جداً ، ولم يكن الوقود أغلى مما يُحتمل ، فإنه يكون من الممكن ، مع اعتدال أجور العمال ، إنشاء بعض صناعات معدنية قوامها المعادن غير المشغولة ( السبائك ) المستوردة من الخارج ، ومن منتجات أمثال هذه الصناعات العدد الزراعية وأحواض الحمامات والسُرر والمسامير و « الصواميل » والمزاليق والأقفال والأدوات المعدنية الصغيرة <sup>(١)</sup> . ومن المؤسف أن نفقات الإنتاج المحلى غالية فى الغالب ، على الرغم من قلة الأجور والمرتبات وكثرة المتعطلين عن العمل ، وذلك بسبب فرض نهاية صغرى قانونية للأجور ، والضعف المفرط فى الإنتاج ، وشدة ندرة المهارة بين العمال والمشتغلين بالإدارة . وكذلك طرق « التسويق » نجدها أيضاً باهظة النفقة لأنها طرق بدائية ساذجة . وروح إدارة الأعمال غير وافية بالغرض ، لقلة ما أُعدَّ لتربيتها من تسهيلات ، ولعدم وجود هيئات حكومية أو خاصة تُستمد منها المعلومات التى تقوم على أساسها سياسة العمل العامة أو خططه التفصيلية ، ولقلة الخبرة والمعرفة بطرق تقدير نفقات العمل وتدير سيره ، بحيث يتسنى اجتناب ذلك القدر الكبير من التبذير والتلف فى موارد ، كل ما فيها قليل فى قليل . وفى معظم هذه البلدان مازالت الأعمال الإدارية الحكومية خلواً تقريباً من العناية بالتصميم والمهارة فى التنفيذ ، ممّا يتسنى معه

(١) عن : W. Arthur Lewis, "Aspects of Industrialisation"

(National Bank of Egypt. Cairo) عام ١٩٥٣ ص ٦



توازن الأحوال إزاء ما يشاهد من مواضع النقص في أعمال المؤسسات الخاصة . وبما يحدث في نطاق إنماء الصناعة أيضاً قلة تصريف المنتجات في الأسواق المحلية . فإن قوة الشراء عند أهل الريف ضئيلة بسبب الفقر ، وقد وضعت بمالك هذه المنطقة حواجز جمركية تفصل بعضها عن بعض ، حرصاً على حماية مصنوعاتنا ، التي هي في الغالب متشابهة وقابلة لأن ينافس بعضها بعضاً . وختاماً ، يلاحظ أن جميع هذه البلدان ، ماعداً الواقع منها على الخليج الفارسي ، تنقصها رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات ، وهي حالة طبيعية في بلاد يسود أهلها الفقر المدقع ولا توجد فيها مؤسسات لتعبئة الادخار .

وقد أوجد سير اقتصاد هذه الدولة <sup>(١)</sup> في مدارج الرقي طبقة متوسطة تمارس مهناً وحرافاً منضوية على المهارة أو شبه المهارة ، وتمتع بدرجات مختلفة من الأروة وهناءة العيش ؛ غير أنها تشعر ، أسوة بسابقاتها في الهند وإفريقية ، بأن جميع أعمال التعامل مع الجمهور ماسة بالكرامة ، وهي من الوجهة الاقتصادية لا تقوم بدور يذكر في مضمار الابتكار أو الإقدام ، وهما عاملان ضعيفا الأثر جدا في ميادين إدارة الأعمال الحالية من تجارية وصناعية ، مع ما لهما من القيمة الحيوية في التقدم مستقبلاً . وهذا يفسر إلى حد ما لماذا لم تزل بعض الحكومات وهيئات المهن الحرة تغفل الاهتمام العاجل بتدارك العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تفضي إلى الدمار عن طريق هبوط مستوى المعيشة . ولكن بعض بوادر التغيير قد أخذت في الظهور ، وأصبحنا نرى تأثير القوى الاجتماعية الجديدة منعكسا فيما يُظهره الكثير من الحكومات من الاهتمام ، في مناهجها الإصلاحية ، بالصالح الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ؛ ومع أن هذا الاهتمام

---

(١) المترجم — الظاهر بداهة أنه يقصد « لبنان » ، إذ أن كاتب هذا الفصل ، كما هو مبين بأعلاه ، من أساتذة الجامعة الأمريكية ببيروت .

فاثر في بعض الحالات ، فانه ملبوس على كل حال <sup>(١)</sup>

ومما يؤسف له أنه في وضع خطط التعليم بهذه الممالك ، قد بولغ في الاهتمام بإعداد المتعلمين لوظائف الحكومة المدنية والمهن الراقية ، مع التهاون في إعداد ما يلزم للأعمال الحرة ؛ وهي التي ، كما أسلفنا ، يعدّها القوم ماسة بالكرامة . وقد كانت نتيجة ذلك أن الحكومات تعاني الآن صعوبة في إيجاد المهرة من الصناع الذين لا غنى عنهم في أعمال الإنماء . كما أن هناك نقصا فاحشا في عدد الرجال ذوي المؤهلات المتوسطة للأعمال الكتابية ونحو ذلك ، ومع أنه يجري تدارك ذلك إلى حد ما بما يقدم من معونة فنية من الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة ، فإن الحالة من هذه الوجهة ما زالت شديدة .

وفي هذه الأرجاء أيضاً يتمثل أماننا ما يتكلفه اقتصاد البلاد من عبء ثقيل بسبب النسبة العالية في المواليد والوفيات . فانه لضمان الحصول من الرجال البالغين على قدر معين من العمل ( مقدراً بحملة الساعات التي يعملونها ) يجب تعليم عدد من الصغار أكثر بكثير من العدد المقدّر للرجال ، نظراً لارتفاع نسبة الوفيات قبل سن العشرين . وهذه خسارة جسيمة قلّ أن تتحملها البلدان المتخلفة في التقدم ، لأنها تستنفد قدراً كبيراً من ميزانياتها المحدودة ، ويكون ذلك سبباً من أسباب انخفاض مستوى المعيشة . ومع ذلك فان تزويد النشء بالتربية اللازمة وإعدادهم لأن يكونوا رجالاً صالحين للعمل أمر من ألزم الأمور لتقدم البلاد ، وأن ما يُنفق على التعليم ذي الاتجاه الصحيح يعود مدى الوقت بشمرة كبرى قد تبلغ من عشرة أمثال إلى مائة مثل ما أنفق ، وإن كان

(١) انظر ما كتبه Said B.Himadeh في موضوع :

لا يدرك ذلك في هذه البلدان إلا القليلون . فان بعض الميزانيات لا تدرج بها الاعتمادات الكافية لشئون الصحة والتعليم ، نظراً للاتجاه إلى الإنفاق على الشئون الأكثر منها جاذبية بالفطرة ، من مشروعات الري ، وتوليد القوى ، والنقل ، وهي كلها باهظة النفقات ؛ ولذلك لا تتسع الميزانيات للقدر الكافي من تعزيز المعونة الخارجية ( التي تقدم للجمهور ) بأعمال الشرح العملي والدراسة الإضافية ومحطات التجارب ومعامل الأبحاث والمدارس الزراعية . كذلك نرى في بعض البلدان التي غالت في تركيز عظيم اهتمامها في التعليم الجامعي والمهني ( مثل مصر ) أن الخدمات الصحية العامة بها ( وخاصة في البلدان التي يندر فيها الإشراف أو النصح الأوربي ) تتمثل فيها سعة الشقة الاجتماعية التي تفصل بين أرباب المهن الراقية وغمار الشعب ، ومدى قلة شعور الطائفة الأولى بما عليها من واجب نحو خدمة المجتمع بأسره ؛ ويُهيأ للإنسان أن إدارات الصحة ، في الدول المستقلة بهذه المنطقة إنما أنشئت لصالح المهنة الطبية أولاً لا لمعالجة المرضى ، فإننا نرى في حواضر هذه البلدان مستشفيات حكومية ذات مبان نفحة ومعامل مجهزة بخير المعدات ، كما نرى مثل ذلك مصغراً في عواصم مديرياتها ؛ ولكننا نجد حتى في المستشفيات الكبرى مستوى التمريض غير واف بالغرض عادة ، وفي بعض الحالات نزل إلى الحضيض ، وما ذلك إلا لانعدام روح الخدمة العامة والقيام بالواجب ؛ وهذا فضلاً عن أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المهنة الطبية ، رجالاً ونساءً ، ممن أنجبتهم مدارس الإعداد الطبي ، ومن بينهم جميع الأكفاء الممتازين تقريباً ، يجذبهم شعور قهري إلى العمل في المدن ، وتكون النتيجة أن المدن تصبح غاصة بالأطباء ، في حين تُترك الأحياء الريفية وليس فيها من الأطباء إلا القليل جداً أو بدون أطباء مطلقاً . . . . . إن روح خدمة الجميع والشعور بالمسئولية العامة ، تلك الروح المقترنة عادة بالمهنة الطبية ، يحتاج إليها

الشرق الأوسط ، حتى أكثر من احتياجه إلى التقدم الفنى (١) .

\*\*\*

إن معظم مناهج الإنماء تستدعى توجيه عناية كبيرة لوسائل النقل والمواصلات ، إذ بدونها يكون تسويق السلع على اختلاف أنواعها غير واف بالغرض . وللطرق الجيدة والسكك الحديدية شأن حيوى فى تصريف الفائض من المنتجات الزراعية ، من القرى إلى مراكز التجميع ، ومن هذه إلى المدن التى تستهلك فيها السلع ، أو إلى الموانئ التى تصدر منها للخارج . وتقوم تركيا الآن بإنشاء شبكة من الطرق تصل جميع المناطق الرئيسية بمجموعة من الطرق من الدرجة الأولى ، وفى الدولة العربية ( السعودية ) قد رُبُطت الحاضرة « الرياض » بشجر « الدمام » بخط حديدى ، ويجرى إعداد تحسينات من هذا القبيل فى معظم الممالك الأخرى . ومن مزايا التوسع فى ترقية وسائل النقل أنها ، بما تحدثه من توسيع نطاق السوق أمام المزارع ، توجد فى نفسه وازعاً جديداً لم يكن له وجود من قبل ، يحثه على إنتاج مايزيد على حاجته ، لبيعه فى السوق الكبرى . وبذلك يكثر المال فى يده ويتسع أمامه المجال لشراء بعض المنتجات الصناعية التى أتت بها الصناعات المحلية الآخذة فى النمو . هذا فضلاً عن إن إزالة مايشبه « عنق الزجاجة » من طرق النقل يقلل من أسباب التعطيل والتلف ، وخاصةً فى نقل المنتجات السريعة العطب .

وَيَدْخُلُ فى تحسين وسائل النقل إنشاء الموانئ وتوسيعها ؛ ومن ذلك مايجرى الآن من إنشاء موان جديدة فى « الدمام » ، و « اللاذقية » ( Latakia ) بسوريا ، و « إريجلى » بتركيا ؛ وقد أخذت « اللاذقية » تحتل المركز الأول بين ثغور التجارة السورية ، الصادر منها والوارد ، منافسةً فى ذلك بيروت وطرابلس . وتقوم حكومة لبنان الآن بتصميم تحسينات فى ميناء

(١) عن Worthington فى كتابه السابق ذكره — صفحات ١٧٤ وما بعدها .

طرابلس؛ شاملةً لمعدات الشحن والتفريغ، و«أوناش»، (روافع) الأرصفة، وثلاجات التخزين، وأهراء الغلال، على أن تكون معدة للعمل في عام ١٩٥٥. وقد أخذ تأثير منافسة اللاذقية يظهر من الآن في بيروت، فخُفِضت في هذه رسوم الميناء، وزاد العمل دقة واثقانا. وتكافح بيروت منافسة أخرى من جانب ثغر «العقبة» في مملكة الأردن، إذ قد قدرت نفقات استيراد البضائع من بريطانيا عن طريق «العقبة»، بما فيها من دفع رسوم قناة السويس، بأقل مما يتكلفه ورودها عن طريق بيروت؛ بحسب أسعار الشحن ورسوم الميناء في يناير سنة ١٩٥٤. ولدى تركيا مشروعات لإنشاء ميناء بكل من «سمسون» و«أزمير» على أحدث طراز في العالم؛ تقضى بها على المصاعب الحالية التي تعرقل عمليات الشحن والتفريغ؛ كما أنه من المزمع إجراء تحسينات في كل من موانئ الإسكندرية وجدة واستانبول.

على أنه فيما عدا النقل والمواصلات، قد أبدت الحكومات إلى الآن توانياً في ميدان التسويق. ففي وسعها القيام بالكثير في المساعدة على توزيع البضائع داخل البلاد، وتصدير الفائض من المنتجات الزراعية، مما يعود بتخفيف العجز في الميزان التجاري، وفي إمكانها إصلاح القوانين وطرق التفتيش على إجراءات الفرز والتعبئة، مع القيام بنشر المعلومات المتعلقة بالشئون الصناعية والتجارية تسهيلاً لمهمة رجال الأعمال المحليين. وهذا الميدان من ميادين الإصلاح لا يحتاج إلى شيء يذكر من المال، ولا ينقصه سوى القيام بالإجراءات اللازمة؛ والخبراء الأجانب المختصون بشئون التسويق متوافرون، ولديهم المشروعات المطلوبة لإدخال النظم الحديثة بالبلاد، ولكن الحكومات لا تستعين بخدماتهم إلا بفتور. وقد حصلت حوادث تدل على ضرورة القيام بالإصلاح الآنف الذكر، فمن ذلك ما حدث في لبنان من أنه بعد أن وقع المشترون الأجانب العقود الخاصة

ببعض الصفقات اضطروا إلى إلغاء العقود آسفين ، لأن طرق تعبئة الفواكه المشتراة وفرزها كانت معيبة ، وتجعل البضائع غير صالحة للبيع .

ولا يقلّ عن كل ما تقدم من عوامل إعاقة مشروعات الإنماء مسألة رأس المال اللازم لتمويلها . فإن الممول الأجنبي ( غير الحكومى ) لم تعدّ عنده الرغبة فى استثمار ماله فى بلدان غير متوافر فيها الاستقرار السياسى الوثيق إلا بضمان من حكومة بلاده ؛ والحكومات الغربية ، ومن بينها الولايات المتحدة ، مستغرقة فى إعداد معدّات الدفاع وليس فى وسعها تقديم شيء سوى المعونة الفنية ، وليست القروض التى يمكن اقتراضها من البنك الدولى سوى نقطة من بحر مما يلزم . ويستثنى من ذلك الممالك الواقعة على الخليج الفارسى ؛ فإنها بعد الزيادة الهائلة فيما تجبّيه من المخصّصات المالية عن الزيت منذ عام ١٩٥١ ، لم تعدّ المسألة فيها قلة رأس المال بقدر ما هى طريقة توجيه أموال ، موجودة بالبلاد فعلا ، فى طرق الاستثمار المنتج . فإن أصحاب الثروة ، فضلا عن خوفهم التقليدى من استثمار أموالهم فى الصناعة ، كثيرا ما يسيئون الظن بمشروعات إدخال الطرق الغربية الحديثة فى الشرق الأوسط ، فضلا عن إحجامهم عن التضحية بمواردهم الجارية فى سبيل فائدة لا يتجاوز سعرها حوالى ٥ فى المائة ، فى حين أنهم يستطيعون الحصول على أرباح لها تتراوح بين ٣٠ فى المائة و ٢٠٠ فى المائة عن طريق القروض للفلاحين ، أو على ١٠ فى المائة من طريق اقتناء أراض زراعية ثابتة أو بناء عمارات فى المدن . وليس فى وسع البنوك القائمة بالبلاد أن تقوم بحركة تعبئة اللادخار ، نظراً لسوء الظن بالبنوك المتفشى بالبلاد بسبب انتشار الجهل والتمسك بالقديم ، ولما يحدث أحياناً من فشل بعض البنوك . كما أنه لا يوجد بالبلاد إلا القليل من مؤسسات الإدخار والبنوك الصناعية ووكالات التسليف الزراعى وأعمال البنوك المركزية . وقد ظهرت بوادر تغير هذه الحال فى تركيا وحدها ، حيث

قد زاد الإقبال إلى حد ما على سندات الحكومة ، وإن كان كنز الأموال ما زال شائعاً بين المشتغلين بالزراعة من الأهلين .

وفي عام ١٩٥٤ بدأ القوم يدرسون اقتراحاً للتغلب على قلة موارد التمويل عن طريق إنشاء « بنك عربي للإئماء » ، يكون الغرض منه توجيه جانب كبير من حصة الزيت والادخارات الشخصية في البلدان العربية إلى مشروعات إئمائية ومنع ضياعها في الكماليات الاستهلاكية العاجلة . ولو كان قد وُجد بالبلاد عدة الاستثمار منذ عام ١٩٥٢ لأمكن منع استهلاك عدة ملايين من الدولارات الواردة من حصة الزيت وتوجيهها إلى سبل انتاجية . فقد قفزت حصة العراق من الزيت في عام ١٩٥٢ إلى ١١٠ مليون دولار <sup>(١)</sup> ، بعد أن كانت ٣٨,٥ مليوناً في عام ١٩٥١ ، ولم يكن من المستطاع العمل ملاحقة حركة الإنفاق لسرعة ورود الأموال ، فكان من الممكن إيداع الفائض في « بنك إئماء » للإفادة منه في مشروعات في بلدان أخرى من الشرق الأوسط . كذلك بلغت حصة الزيت في الكويت ١٣٩ مليون دولار في عام ١٩٥٢ يقابلها ٣٠ مليوناً في عام ١٩٥١ . وقد كان من الممكن كذلك أن ترى شركات الزيت من الحكومة أن تسهم في مثل هذا البنك ببعض أرباحها ، لما لها من الفائدة البديهية من اكتساب البلاد التي تعمل فيها قوة اقتصادية .

وقد أفضت قلة موارد التمويل في بعض البلدان إلى قيام حكوماتها بإجراء فحص شامل لنظم ضرائبها وطرق تحصيل إيراداتها ، وقد أحرزت تقدماً طفيفاً في سبيل سنّ الضرائب التصاعدية المباشرة . « على أنه في معظم

البلدان العربية نجد أن نحو ٨٠ في المائة من حصيللة الضرائب تأتي من طريق الضرائب غير المباشرة ، وتصرف الحكومة معظمها على إدارة قليلة الكفاءة مثقلة بالمناصب العليا ، ولا يُصرف على إنماء القوة الإنتاجية فيها إلا نسبة صغيرة من « الإيراد »<sup>(١)</sup> . والواقع أن الحكومات التي يكون النفوذ فيها للملاك الأراضى تميل ، لأسباب بديهية ، إلى البطء في إجراء إصلاحات جوهرية في نظم ضرائبها .

والإدارة الحكومية في هذه البلدان يغلب عليها الضعف في موضوع تنسيق المشروعات وفي تحصيل الإيراد ؛ وكثيراً ما عزا الخبراء الأجانب بطء التقدم في الأعمال إلى انعدام أداة التنسيق الملائمة وقلة استعداد الموظفين أنفسهم . وقد قامت تركيا عام ١٩٤٩ ، نتيجة لما تلقت من النصيح من رجال « لجنة المعونة الفنية » ( T.C.A. ) والبنك الدولي ، بتعيين وزير دولة ولجنة مشتركة بين الوزارات للقيام بتنسيق جميع المشروعات الاقتصادية والتوفيق بينها ؛ ثم قفا أثر تركيا كل من مصر والعراق ولبنان والأردن باحتذائها هذا المثال .

ومما يعوق التقدم أيضاً عدم الاستقرار السياسي ، الذي ينتاب معظم هذه البلدان من وقت إلى آخر ؛ فإن كثرة تغير الوزارات وقيام الأزمات الداخلية العصبية ، أمثال ما وقع في سوريا ومصر عام ١٩٥٤ ، قد تعوق سير التقدم الاقتصادي ، إن لم تقلبه رأساً على عقب ؛ ويتركز أثرها الضار بوجه خاص في حركة استثمار الأموال المحلية والأجنبية ، وهي التي بدونها تقف مشروعات الإنماء وقوفاً ناماً .

( ١ ) عن : « United Asia » بقلم « Himadeh » لعام ١٩٥٣



ويزيد من نزوع حركة الإنماء في بلدان الشرق الأوسط توقف إيراد كل منها من التجارة الخارجية على سلعة واحدة رئيسية أو سلعتين من صادراتها . ففي مصر مثلاً يمثل القطن ٧٥ في المائة على الأقل من جملة قيمة الصادرات المصرية ؛ وفي العراق يمثل البلح نسبة تزيد على ذلك . على أن قيمة ما يُحصل فعلاً ثمناً لذلك عرضة لتقلب الأسعار العالمية : فإذا تدهورت هذه الأسعار تمزقت الموارد التي تعين على تمويل مستلزمات الإنماء ، فضلاً عن مواجهة المزارعين للخراب .

على أنه من الممكن تخفيف وطأة هذه الحال إلى حدٍّ ما لو وجدت حركة تجارة متبادلة داخل حدود المنطقة ، يتسع بسببها الإنتاج تبعاً لاتساع نطاق السوق . والموجود الآن من هذا النوع من التجارة ضئيل ، لأن اقتصاديات ممالك المنطقة ليست متممة بعضها لبعض بل هي على العكس متنافسة ، وترمي سياسة الحكومات إلى توفير الاكتفاء الذاتي في بلاد كل منها . والقدر الموجود الآن من التجارة الإقليمية قائم على أساس اتفاقات ثنائية ، ولم يُبذل جهد يُذكر في سبيل إيجاد توسع اقتصادي أكثر اتزاناً عن طريق اتفاق أطراف عدّة . وقد أخفقت جامعة الأمم العربية إخفاقات تامة في إزالة الحواجز التجارية ، مع أن هذا كان في الأصل أحد الأغراض الرئيسية للجامعة . وقد عقدت « اللجنة الاقتصادية » للجامعة اجتماعاً لها في عام ١٩٤٥ . ولكنها لم تجتمع بعد ذلك مدة ست سنوات . ويمكن القول بأن الجامعة قد بذلت من جهودها في سبيل إضعاف اقتصاد إسرائيل أضعاف ما بذلته لتقوية اقتصادها هي .

وهذا مثال من إخفاق القيادة الحكومية في شئون الاقتصاد : وهو إخفاق يهدد كيان القليل الموجود من المشروعات التي يديرها الأفراد .

وبما يسترعى النظر أنه قد ظهرت الآن في دوائر الأعمال غير الحكومية ، الممثلة في « اتحاد الغرف العربية للتجارة والصناعة والزراعة » ، دعوة ملحة تدعو إلى سياسة اقتصاد إقليمية موحدة ؛ وقد عقد هذا الاتحاد مؤتمره الأول بالإسكندرية عام ١٩٥١ ؛ وهو يطالب بالحاج بإنشاء « مجلس اقتصادى عربى » ، وهو ما نصّ على إنشائه اتفاق الضمان العربى الذى أقرّته جميع الدول العربية . كذلك توجد حركة بين دوائر « الأمم المتحدة » ، تنادى بقوة بضرورة إنشاء « لجنة اقتصاد إقليمية للشرق الأوسط » ، على نمط اللجان المنشأة لكل من أوروبا ، وآسيا والشرق الأقصى ، وأمريكا اللاتينية . وما زالت ماثلة في أذهاننا صورة « مركز تموين الشرق الأوسط » ، الذى كان قائماً بين ظهرائنا في أيام الحرب ، تذكرنا بمبلغ ما يمكن إحرازه من النجاح الاقتصادى عن طريق التعاون في سبيل الاستغناء عن استيراد الكماليات غير الضرورية لكي يحلّ محلها في الواردات المواد الخام الرئيسية والمعدات اللازمة للإنتاج المحلى . ولكن الاختلاف السياسى ما زالت له الغلبة .



قلماً يدرك الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط مبلغ أثر جهل النساء فيما يعتور البلاد من النقص الاجتماعى . فلو أن الأمهات تعلّمن الحقائق الأولية المتعلقة بالتغذية والشئون الصحية وسبل الإصابة بالأمراض وانتشارها ، لتقصت النسبة العالية في موت الأطفال والوفيات عامةً نقصاً كبيراً ، ولعاد ذلك بنقدم في صحة الرجال والنساء وكفاءتهم ، فيتسنى بذلك اجتناب خسارة هائلة في الاقتصاد والأرواح . وفضلاً عن ذلك نجد أن معظم النساء في الأنحاء

المتخلفة لا ينفرّغن لتربية الصغار في الأسرة ، بل يقضين الكثير من أوقاتهم في العناية بالماشية ومباشرة شئون الألبان . وفي التعليم والتدريب خير ضمان لقيامهن بهذا العمل على الوجه الصحيح . ثم إن احتجاب النساء عن المجتمع من شأنه الحدّ من الإقبال على الحاجات النسوية ؛ وهي التي يترتب على إنتاجها في الممالك الراقية إفساح مجال العمل أمام الملايين من الرجال والنساء . وعندما يجرى البحث عن الصناعات الخفيفة التي يتسنى بها إيجاد التنويع في اقتصاديات الشرق الأوسط ، قلّما يدرك القوم مبالغ الإمكانات التي يتفصح لها المجال من هذه الناحية لو أُعطيت الحرية لنساء جميع الطبقات الأخذ بالمظاهر الحديثة . فإن الكثير من الأدوات التي تحتاج إليها النساء يتطلب في صنعه أنواعا من المهارة يمكن اكتسابها في الشرق الأوسط ، فضلا عن أن عملية صنعها لا تتطلب مقادير كبيرة من الخامات الضخمة الحجم أو الغالية الثمن ، وذلك مما يجعل صناعتها ملائمة جدا للظروف المحلية .



وصفوة القول ان العقبات التي تعترض رفع مستوى المعيشة المنحط ( في الشرق الأوسط ) هائلة ، غير أن أي تقدير واقعي لما ستكون عليه الحال مستقبلا لا يدعو حتما إلى التشاؤم . فإن المشكلة العالمية التي تواجه النصف الثاني من القرن العشرين هي ، أولا وقبل كل شيء ، مشكلة الإنتاج الزراعي . إذ أن جملة الإنتاج الزراعي العالمي كان يزيد في السنة الواحدة بنسبة ١,١ في المائة بين سنتي ١٩١٣ و ١٩٢٩ ، وبنسبة ١,٣ في المائة بين سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٧ ، ثم نزلت هذه النسبة إلى ٠,٣ فقط بين سنتي ١٩٣٧ و ١٩٥٠ . وقد كانت نسبة الزيادة السنوية في عدد سكان العالم فوق ١ في المائة ، وقد تكون الآن ١,٢٥ في المائة . وقد مضى على العالم ثمانى سنوات قبل أن تتسنى له العودة إلى مستوى عام ١٩٣٩ في إنتاج المواد الغذائية (على أساس ما يخص

الفرد الواحد من السكان ) ، في حين أن معدل ما ينحصر كل فرد في الاستهلاك لم يعد بعد إلى ما كان عليه قبل الحرب بسبب حجب شمالي أمريكا للمقادير الهائلة من المواد الغذائية الفائضة لديها والتي لا يستطيع الملايين من الجياع الحصول عليها. فهذا النقص في المواد الغذائية يجعل المستقبل لامعاً أمام الأقاليم التي يكون فيها إنتاج هذه المواد هو عمل أهلها الأساسي ، لأن الطلب المنتظر لها سيكون هائلاً ؛ وتدل تطورات التجارة ، في صورة قاطعة ، على أننا قادمون على دور طويل المدى يكون الرواج فيه للبمالك التي يتوافر فيها فائض زراعي تستطيع عرضه في السوق العالمية . فليس الفقر إذن بالداء الدائم الذي لا يفارق أهل الشرق الأوسط ؛ وإنما المشكلة هي في أن يزداد الإنتاج في المنطقة حتى يصل إلى إيجاد فائض زراعي ، وأن يُحتفظ بمستوى هذا الفائض على الرغم من الزيادة السريعة في مقدار الاستهلاك المحلي للمواد الغذائية. أما زيادة حركة التصنيع في المنطقة فهي في حيز الإمكان ، ولكن في حدود معينة ، بحيث تشمل الصناعات الخفيفة : مثل حفظ المأكولات والأعمال الهندسية الخفيفة ، وصناعة مشتقات زيت البترول كالمواد الكيميائية ومركباتها ، وهذا علاوة على صناعات النسيج الموجودة فعلاً بالبلاد .

# الفصل التاسع

## روسيا والشرق الأوسط

يتناول هذا الموضوع ستة أدوار تاريخية مستقلة واضحة المعالم وهي :

- ١ — عهد الحكم القيصري : ويمتد إلى عام ١٩١٧
- ٢ — عهد الحروب الثورية ( في روسيا ) : ١٩١٧ — ٢١
- ٣ — عهد ما بين الحربين : ١٩٢١ — ٣٩
- ٤ — دور « مصادقة » ألمانيا : ١٩٣٩ — ٤١
- ٥ — مدة الحرب ( العالمية الثانية ) : ١٩٤١ — ٤٥
- ٦ — ما بعد الحرب

\*\*\*

### ١ — عهد الحكم القيصري

بعد أن تمّ توقيع الاتفاقية الانجليزية - الروسية بشأن فارس عام ١٩٠٧ أخذت الحكومة الروسية تعمل على ابتلاع المنطقة الشمالية من فارس ابتلاعا تاما . وقد هوّن عليها انتهاج هذه السياسة شدة رغبة الحكومة البريطانية في اجتناب الاحتكاك بروسيا ، لحاجتها الملحة إلى المحافظة على « الاتفاق الودي » الثلاثي ليكون صداً منيعاً في وجه ألمانيا ، وقد زوّدت وزيرها في « طهران » بالتعليمات اللازمة في هذا الشأن . وكانت الثورة الدستورية الفارسية التي

ابتدأت في عام ١٩٠٥ قد بلغت الآن منتصف مداها ، وقضت بطبيعة الحال على القليل من الاستقرار الذي كان لا يزال باقيا في نظم فارس الداخلية . فوجه الروس في عام ١٩٠٩ قوة حربية لتأييد « محمد علي شاه » المناهض لهذه الثورة . غير أن الفوز تمّ للدستوريين من الفرس ، فتمكنوا من خلعِهِ ، وانتقلت الساطة إلى أيدي المتطرفين الذين أطلقوا على أنفسهم اسم « الديمقراطيين » ، والذين كان موقفهم من الروس موقف عدااء شديد . وحدث في عام ١٩١١ أن تمكن الشاه المخلوع ، بتغاضٍ من صغار الموظفين الروس ، إن لم يكن من الحكومة الروسية نفسها ، من المرور في الأراضي الروسية متخفياً ، ومعه عدة من الأسلحة والذخيرة ، ورسا على الشاطئ الفارسي من بحر « قزوین » ؛ غير أنه ما لبث أن حاقت به الهزيمة واضطر إلى الانسحاب . عند ذلك عمد الروس إلى القضاء على كل محاولة قامت بها الحكومة الفارسية للتغلب على ضائقتها المالية ، ووقفوا في طريق ما بذله المستشار المالي الأمريكي من جهود في هذا السبيل . وكانوا دائماً يجدون أو يخلقون المناسبات التي يتخذونها ذريعة لزيادة تدخلهم في شئون البلاد ، كقيامهم بحماية كبار الملاك والتجار في « خراسان » وجبايتهم للعوائد الفارسية في « أذربيجان » ، وإنزالهم بعض الرعايا الروس في « أستراباد » لفلح الأرض التي اشتروها بأثمان اسمية بطريق الضغط على أصحابها . ثم قامت روسيا في عام ١٩١١ ، من وراء ظهر حلفائها ، بتوقيع اتفاقية « بوتسدام » مع ألمانيا ، فاعترفت فيها بالمصالح الألمانية في سكة حديد بغداد ، مقابل اعتراف ألمانيا بما لروسيا من المصلحة في شمالي فارس ، وأعدت خطة لوصل الخطوط الحديدية الفارسية ، المزمع انشاؤها ، بسكة حديد بغداد عن طريق « خانقين » ( Khaniqin ) ، ووعدت ألمانيا بفتح الباب أمامها للتجار مع فارس ،

وفي خلال الحرب العالمية الأولى اغتتم الروس فرصة تحرّك العصابات

المساحة ، الضالعة مع ألمانيا ، في أواسط فارس وجنوبها ، وحركات الترك في غربى فارس ، واتخذوا من ذلك ذريعة لقيامهم باحتلال نطاق عريض من شمالى فارس ، شامل لمدين « كِرْمان شاه » و « أصفهان » و « مشهد » . وفى شهر مارس سنة ١٩١٥ أبرم الحلفاء اتفاقاً سرّياً وعدوا فيه روسيا باستيلائها على استانبول و « المضائق » وإطلاق حرّيتها كاملةً فى التصرف فى المنطقة الشمالية من فارس ، مقابل إطلاق الحرية لبريطانيا فى ضم كلا المنطقتين الجنوبية والحيادية ، الوارد ذكرهما فى اتفاقية عام ١٩٠٧ .



## ٢ — عهد الحروب الثورية ( الروسية ) : ١٩١٧ — ٢١

لم تكد الثورة الروسية تنشب فى شهر مارس سنة ١٩١٧ حتى سرى الانحلال التام فى روح الجيش الروسى المعنوية وانسحب من فارس ؛ فاغتم الأتراك الفرصة وعادوا إلى احتلال فارس الغربية . وفى مارس سنة ١٩١٨ اضطر « البلشفيك »<sup>(١)</sup> ، الذين كانوا قد قبضوا على أزمنة الحكم فى روسيا قبل ذلك بأربعة أشهر ، إلى إبرام معاهدة « بريست ليتوفسك » ( Brest-Litovsk ) مع ألمانيا ، فسمحوا فيها للألمان بإجراء بعض أعمالهم الحربية داخل الأراضى الروسية ، وبالتزود ببعض المؤن الأساسية ، مثل زيت البترول القوقازى . وقد كان لهذه المعاهدة ، التى أبرمت فى وقت كان فيه الحلفاء يحاربون ألمانيا حرب حياة أو موت ، أثر لا يقلّ عن أثر كراهيتهم لنظام

---

(١) المترجم — هو الاسم الذى أطلق على الفريق المتطرف من الشيوعيين فى روسيا بعد انقسامهم على أنفسهم ، ومعناه الأكثرية ، وهو الذى آل إليه الحكم فى روسيا عام ١٩١٧ بعد القضاء على حكومة القيصرية .

البلشفيك ومبادئهم ، في إثارة الحلفاء وحملهم على تأييد خصوم البلشفيك داخل روسيا ، وخوضهم غمار المعركة ضد الروس « الحمر »<sup>(١)</sup> . فقامت قوة بريطانية صغيرة ، كانت تعمل في الشمال الغربي من فارس ، باحتلال مدينة « باكو » احتلالاً مؤقتاً ، لمعاونة قوة من « قوات أواسط قزوين » المعادية للبلشفيك والمؤلفة في غالبيتها من الأرمن ، غير أنها اضطرت إلى الجلاء عنها بسبب هجوم الترك على هذه الناحية . كذلك احتلت قوة هندية مدينة « مشهد » ( بفارس ) ، كما قام أسطول بريطاني صغير بالعمل في بحر « قزوين » من صيف عام ١٩١٨ إلى صيف ١٩١٩ ، فاحتل « باكو » من جديد بعد أن اضطُرَّ الأتراك في تقهقرهم إلى الجلاء عنها ، وهزَم كذلك أسطولاً « أحمر » في خلال هذه الفترة .

وكان الهجوم الألماني العظيم في ربيع عام ١٩١٨ قد أغرى رجال السياسة في فارس بالاعتقاد بأن لواء النصر معقود للألمان لا محالة ؛ ومضى بعض الوقت وهم على هذه العقيدة ، حتى أنه عندما جاء إلى طهران « السير برسي كوكس » ( Sir Percy Cox ) ممثلاً لبريطانيا بمرتبة وزير ، لردِّ الحكومة الفارسية إلى حظيرة مريدى بريطانيا ، وجدها على وشك الانحياز إلى ألمانيا<sup>(٢)</sup> . وكان فريق المتطرفين في فارس ، وهم الذين عُرفوا « بالديمقراطيين » ، قد

---

(١) إن « السير برنارد بيرز » ( Sir Bernard Pares ) قد أصاب المرمى حين شبه موقف بريطانيا هذا بالهدنة الفرنسية في عام ١٩٤٠ ( انظر كتابه « روسيا » لعام ١٩٤١ ) — ص ( ١٠٩ ) .

المترجم — « الروس الحمر » هو اسم آخر للبلشفيك ، ويسمى جيشهم بالجيش الأحمر ، يقابل ذلك « الروس البيض » أشهر خصومهم وقتئذ في روسيا .

(٢) نقلاً عما جاء عن « كوكس » في « yertrude Bellb detters » — الجزء الثاني ص ٥٢١ .



انضموا — بدافع كراهيتهم للروس إلى جانب الألمان والأتراك خلال الحرب ، فلما انهارت ألمانيا أخذوا ينحازون إلى جانب الأتراك الوطنيين والبُلشفيك . وأحسن « كوكس » ، بأن الحالة في فارس قد اكتمل تهيوها لثورة بُلشفيّة بسبب تدهور حالة الحكم في فارس على يد الطبقة الحاكمة وبلوغه درجة يُرثى لها . فاقترح على وزارة الخارجية البريطانية أن تقوم بريطانيا بالتعهد لفارس بضمان سلامتها مقابل عقد معاهدة انجليزية — فارسية جديدة . وقد جاء هذا الرأي مطابقا لآراء « اللورد كيرزن » ، في الموضوع ، إذ سبق له أن صرح « بأن سلامة فارس يجب أن تسجل كجزء من عقيدتنا العاهليّة » . وعلى ذلك مضى « كوكس » في مفاوضاته <sup>(١)</sup> ، ولم يحلّ شهر أغسطس من عام ١٩١٩ حتى كان قد وصل إلى مشروع الاتفاق : فخواه أن تلغى « الاتفاقية الانجليزية — الروسية » لعام ١٩٠٧ البغيضة ، وأن تقدم بريطانيا لفارس ما يلزم لإقرار النظام الداخلي ، من مستشارين وضباط ومعدّات ، مع إقرار مشروع إنجليزي — فارسي لإنشاء خطوط حديدية وتحسين المواصلات عامةً ، ومدّ فارس بقرض قدره ٢,٠٠٠ و ٢,٠٠٠ جنيه . وقد قبل مشروع الاتفاق في فارس بالاستحسان بوجه عام ، ولم يلقَ اعتراضا إلا من جماعة « الديمقراطيين » المتطرفة ( وهم من طائفة مجتهدى الشيعة الشديدي التمسك بالقديم ) ومن فرق « القوزاق » العسكرية التي يرأسها ضباط من الروس . وربما كان من الممكن أن يحصل رئيس الوزارة على اعتماد « المجلس » ( البرلمان ) لمشروع الاتفاق لو أنه عرضه على المجلس في الحال ؛

---

(١) كان الوفد الفارسي إلى مؤتمر الصلح قد طالب ( من غير طائل ) بأن يضم إلى فارس إقليم « ما وراء القوقاز » الشامل لمنطقة الزيت بجهة « باكو » ، وبلاد كردستان التركية ، وجزء من العراق ، وتركستان حتى نهر « جيحون » ( أكسوس ) ، وكل ذلك رغم أنه لم يكن لديها من الجيوش ما يكفي للدفاع حتى عن رقعتها بمحدودها في ذلك الوقت .

لكنه أخذ يتمهل ويسوّف حتى سمحت الظروف بتقوية جانب المعارضة ، وهم الذين صار مبدؤهم الآن أن بريطانيا المنتصرة أشدّ خطراً من روسيا المهزومة .

وقبل أن ينسلخ عام ١٩١٩ كان « تروتسكى » قد أتم تنظيم الجيوش « الحمراء » ، وقضى على معظم المخاوف التي كانت تهدد « البلشفيك » من جانب الروس « البيض » المناهضين للثورة ؛ واضطرت بريطانيا ، بضغط اتحادات العمال ، إلى السكف عن تدخّلها السافر ضد البلشفيك ، وفي ربيع عام ١٩٢٠ سحبت قواتها من « ما وراء القوقاز » . وفي شهر ابريل من ذلك العام انهارت جمهورية « أذربيجان » المناهضة للبلشفيك ودخلت الجيوش السوفييتية الأراضي الفارسية ، وقام جماعة من شيوعيّ فارس بمعاونة هذه الجيوش بإقامة حكومة سوفييتية في ولاية « جيلان » ( Gilan ) من إقليم بحر قزوين . وقد كان لما أبداه الروس في هذه الأحداث من القوة ، واشدّة قرب بلادهم ، أعظم أثر في نفوس ساسة الفرس ، فأخذوا ينصرفون شيئاً فشيئاً عن مشروع الاتفاق مع بريطانيا . وظهرت في الصحافة حملة موحى بها بتحييد الشيوعية ، وصرّحت صحيفة « إيران » شبه الرسمية بأن مبادئ الشيوعية شديدة الشبه بروح الإسلام النقيّة . كما أن فرق « القوزاق » ، وهي القوة النظامية الوحيدة في شمالي إيران ، انهزمت أمام القوّات « الحمراء » ، وصارت الحالة تُشعر بأن البلاد كلها في متناول يد « البلشفيك » .

غير أنه في هذه الساعة الحاسمة قام ضابط حازم من أبرز ضباط الجيش يدعى « رضاخان » وتولى قيادة فرق « القوزاق » ؛ ثم زحف على « طهران » في فبراير سنة ١٩٢١ وقبض على أعضاء الوزارة . فلما قامت الحكومة الجديدة هزّحت في الحال بعدم موافقتها على مشروع الاتفاق مع بريطانيا ، وقبلت

بدلاً منه ما عرضه الروس من شروط سخية . وعلى ذلك أبرمت « الاتفاقية السوفيتية - الفارسية » في « موسقو » ؛ وبها نزلت الحكومة الروسية عن كل ما سلبت به فارس سابقاً للحكومة القيصريّة بشرط ألا يتّول شيء منه إلى أى دولة أخرى ؛ وألغت جميع الديون التي كانت مستحقة للحكومة القيصريّة أو لأصحاب رءوس الأموال من الروس ، كما ألغيت حقوق الامتيازات الروسيّة . وتعهد كل حزب في البلاد بعدم السماح لأى هيئة فيه بالدس لأى حزب آخر . وتعهدت روسيا بمراعاة سيادة فارس وسلامة أراضيها ، وفي مقابل ذلك يُسمح للجيش الروسيّ بدخول الأراضي الفارسيّة في حالة عدم استطاعة فارس منع طرف ثالث من القيام بإعداد العُدّة في الأراضي الفارسيّة لغزو روسيا . وشفع الروس هذا النجاح بإبرام معاهدات للمعونة المتبادلة ضد « دولة استعماريّة ، دأبت على اتباع سياسة غزو بلاد الشرق واستغلالها » ، مع حكومة تركيا الوطنيّة برياسه « مصطفى كمال » ، ومع الملك « أمان الله » ، ملك الأفغان ذى النُصرة الوطنيّة ، وكلاهما كانا أخيراً قد اشتبكا في مناوآت مع بريطانيا . وإظهاراً لحسن نيتهم أعاد الروس إلى تركيا ولايتي الحدود « قارص » و « أردهان » ، اللتين كان القياصرة قد ضمّوهما إلى روسيا .



### ٣ — عهد ما بين الحربين : ١٩٢١ — ٣٩

عندما أبرمت تركيا الوطنيّة معاهدة « لوزان » ، اعام ١٩٢٣ التي أقرّت استقلالها ونظمت علاقاتها مع الدول الغربيّة ، اضطرت إلى قبول إزالة التسلّيح من منطقة « المضائق » ، بحيث تطلق الحرية لجميع السفن الحربيّة ، من أى دولة كانت ، في حدود قيود طفيفة ، لأن تدخل البحر الأسود . وقد جاء هذا الشرط ثقيلًا على تركيا ، لما فيه من الحدّ من سيادتها ، كما أنه كان مبعّضاً إلى روسيا أيضاً لأنه

يعرّض سواحلها الواقعة على البحر الأسود للخطر من جانب الأاطيل المعادية . وفي عام ١٩٢٥ ، بينما كان النزاع محتدماً بين تركيا من جانب ، وبريطانيا والعراق من جانب آخر ، حول ملكيّة ولاية « الموصل » ، عقدت روسيا مع تركيا « معاهدة صداقة وحياد » جديدة . ومع أن العلائق الرسمية بين روسيا وتركيا بقيت يسودها الوثام والمودّة ، وقام الروس بتقديم بعض المعونة الفنية لتركيا فيما كانت تبشره من تصنيع بلادها ، لم يكن هناك شيء يذكر من الاتصال أو تبادل الثقافة بين الشعبين . وسمحت الدكتاتورية التركية بقراءة مؤلفات « ماركس » و « لينين » ، ولكنها كانت توفّق عقوبة السجن على الشيوعيين ذوى النشاط الفعلى ، وذلك تطبيقاً للقوانين التى تحرّم الاجتماعات التى تحرّض على نشر الآراء الخاصة بالتمييز بين الطبقات أو الإيقاع بينها أو التى ترمى إلى الترويج للوطنية الدولية .<sup>(١)</sup> وفى سنة ١٩٣٦ ، عندما دلت أعمال إيطاليا على أنها الدولة البحرية المعتدية التى تهدد « الحالة الراهنة » بالبحر الأبيض المتوسط ، أوضحت تركيا للدول الموقعة لمعاهدة « لوزان » أن ما جاء بها من الشروط بشأن « المضائق » فى حاجة إلى تعديل ، وفازت بتحقيق مطالب هامة لها فى هذا الشأن بمقتضى اتفاق « مونترية » . فسُمح لها بتحسين المضائق وبإغلاقها فى أوقات الحرب فى وجه السفن الحربية التابعة لجميع الدول مالم يكن اجتيازها للمضائق بقرار من « عصبة الأمم » ، فوفّق بذلك بين ما تدّعيه روسيا من وجوب تمييز دول البحر الأسود وما تقول به بريطانيا من وجوب المساواة بين سفن جميع الدول سواء بفتح المضائق أم بإغلاقها<sup>(٢)</sup> . وفى أوائل صيف عام ١٩٣٩ أبرمت تركيا مع بريطانيا وفرنسا بعض

(١) المادتان ٦٦ من « منهج حزب الشعب » .

(٢) عن : « Suroeyvof International Affairs » سنة ١٩٣٦ — الجزء الرابع

اتفاقات موجّهة في جوهرها ضد إيطاليا الفاشية ، فرحبت بذلك صحيفة « إزفستيا » ( Isvestia ) واعتبرتها « حلقات في السلسلة التي لا غنى عنها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لمنع امتداد الاعتماد إلى أجزاء أخرى من أوروبا .

وكان « رضاشاه » في هذه الأثناء يحذو في فارس حذو « أتاتورك » في تركيا ، من اتباع سياسة ذات نُعرة وطنية معادية للأجانب ، وكانت علاقاته التجارية مع روسيا يعثرها الفتور من وقت إلى آخر بما كان يقع من حوادث المقاطعة وحجب السفن في الموانئ ؛ غير أن روسيا وقفت إلى جانبه فيما وقع من النزاع بينه وبين شركة الزيت الانجليزية — الإيرانية في عام ١٩٣٢ ، ولم يأت عام ١٩٣٦ حتى كانت روسيا تستورد ٢٨ في المائة من صادرات فارس وتزوّد بها بنحو ٣٠ في المائة من وارداتها ؛ « وأخذ المهندسون ورجال الصناعة الفنيون من الروس يتدفقون إلى البلاد وعُهد إلى مقاوليهم بمشروعات إنشاء المطاحن والمخابز وأهرام الغلال والورش الصناعية ؛ كما استخدم المساحون الروس في مشروعات إنشاء الطرق الجديدة ، وزاد عدد الروس من مرشدى السفن وخبراء الدبابات زيادة غير مألوفة ، <sup>(١)</sup> .

وفي خلال هذه المدة لم تكن للحكومة السوفيتية علاقات دبلوماسية مع أحد من دول الشرق الأوسط الأخرى ، ولم تكن لها بها صلة ما تقريباً ،

---

(١) عن : « Elwell-Sutton » في كتابه السابق ذكره — ص ١٦٢ . وكانت ألمانيا ثانياً دولة في ترتيب الدول المتعاملة مع فارس ، وكانت في عام ١٩٣٦ تأخذ ١٣ في المائة من صادراتها وتورد لها ١٥ في المائة من الواردات .

فيما عدا قيام « الكومنتيرن » ( Comintern ) <sup>(١)</sup> بتشجيع الأحزاب الشيوعية الوليدة التي تكونت بهذه البلاد .

وكانت حكومات الشرق الأوسط ، المحافظة في سياستها ، سراء منها المشمولة بالانتداب والمستقلة استقلالاً اسمياً ، تناهض الشيوعية مناهضة شديدة ، وذهبت مصر في ذلك إلى حد أنها كانت تعاقب كل من يزور بلاد الاتحاد السوفيتي بالحرمان من جلسيته .

\* \* \*

#### ٤ — دور « مصادقة » ألمانيا : ١٩٣٩ — ٤١

لما أيقنت الحكومة السوفيتية أنها لن تستطيع الوصول إلى مخالفة بريطانيا وفرنسا على أساس شروطها التي يغلب عليها روح التطرف ، رأت في أغسطس سنة ١٩٣٩ أن تولى وجهها شطر ألمانيا ، فأبرم « مولوتوف » مع « ريبنتروب » ( Ribbentrop ) معاهدة « الصداقة وعدم الاعتداء » المشربة بروح الانتهازية والمراءاة ؛ ورغبة في تأييد هذه الصداقة الجديدة مع « هتلر » أبرمت الحكومة السوفيتية في شهر مارس سنة ١٩٤٠ معاهدة تجارية جديدة مع فارس ، سمحت فيها للبضائع الفارسية العابرة ( Transit ) المرسلّة إلى ألمانيا بالمرور في الأراضي الروسية دون فرض ضرائب عليها ، فساعدت بذلك على تشجيع التجارة الألمانية مع فارس ، الآخذة في الازدياد الكبير . وكان وزير خارجية تركيا موجوداً

---

( ١ ) المترجم — هو هيئة كانت تضم ممثلي الأحزاب الشيوعية في العالم وتعمل لخدمة الشيوعية دون تدخل رسمي من حكومة روسيا . ثم ألغيت وخلفتها بعد سنين هيئة « الكومنفورم » المماثلة لها .

في «موسقو» ، وقت توقيع المعاهدة مع ألمانيا ، ولكنه لم يوفق إلى التفاهم مع «مولوتوف» ، إذ كان هذا يريد ثمناً لوصول الفريقين إلى اتفاق للمساعدة المتبادلة في شؤون البحر الأسود أن يغلق الترك المضائق على الدوام في وجه السفن الحربية التابعة لأي دولة معادية للاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي اعتبرته الحكومة التركية مناقضاً لاتفاقاتها مع بريطانيا وفرنسا .

وعند ذلك قرنت الصحافة الروسية بين إيطاليا وتركيا باتهامهما بالسعي للإخلال بالأمن في بلاد البلقان . وازداد في تركيا روح الاستياء من روسيا بقيام «السوفييت» بغزو «فنلندا» ، إذ كان علماء الأتراك النظريون يعرفون ما هنالك من علاقه بعيدة تربط بين اللغتين الفنلندية والتركية . وفي شهر يوليو سنة ١٩٤٠ نشرت ألمانيا بعض وثائق فرنسية وصلت إلى يدها ، فأثار ذلك اتهام السوفييت للحكومة التركية بإغماض عينها عن بعض خطط انجليزية - فرنسية — صار أمرها الآن معروفاً — ترمي إلى تدمير حقول الزيت القوقازية وأنابيب الزيت الواصلة إلى «باتوم» باعتبار أنها مورد يستطيع الألمان التزود منه يوماً ما . وفي المقابلة التي تمت بين «هتلر» و«مولوتوف» في نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، والتي تم الاستيلاء على محضرها فيما بعد ، طالب الروس — على حسب ما جاء بهذا المحضر — بأن يكون في أيديهم أمر التصرف في شؤون المضائق ، وأن تطلق لهم الحرية في التوسع «فيما وراء» «باطوم» و«باكو» جنوباً<sup>(١)</sup> . . وعندما كان «هتلر» على وشك الانقضاض على «يوغوسلافيا» واليونان ، في مارس سنة ١٩٤١ ، أكدت روسيا القول لتركيا بأنها ستقف على الحياد . ثم انه حدث حادث لم يتضح مغزاه بعد ، وهو أن روسيا أقدمت على انشاء علاقات دبلوماسية مع حكومة «رشيد عالي»

(١) عن « Nazi - Soviet Relations » في المدة ١٩٣٩ — ٤١

(U.S.State Department, 1948) — صفحات ٢١٧ وما يليها .

في العراق في الوقت الذي كانت فيه هذه المملكة لا تزال في صراع مسلح مع بريطانيا، وفي الوقت الذي كان فيه البريطانيون يحذرون الروس من استعدادات «هتلر» لغزو بلادهم.

\*\*\*

### ٥ - مدة الحرب (العالمية الثالثة) : ١٩٤١ - ٤٥

بعد أن تمّ الغزو الإنجليزي - الروسي لبلاد فارس في أغسطس عام ١٩٤١، واحتلت الجيوش الروسية المنطقة الشمالية، أسدل « الستار الحديدي »، الذي أصبح يومئذ أمره معروفاً، على هذه المنطقة وصارت سلطة الحكومة الفارسية في حكم العدم، ولم يعد من السهل دخول أحد رجال الحكومتين البريطانية والأمريكية في المنطقة الروسية حتى لو كانوا موفدين في مهام رسمية. ونشأ عن ذلك أن الدكتور « ملزباو » (Dr-A.C. Millsbaugh) الأمريكي، الذي كان يشغل منصب المدير العام لمالية فارس، أتهم الحكومة السوفيتية « بالعمل على بسط نفوذها الشامل المطلق على البلاد بأسرها... » وأنها ترمي إلى جعل فارس دولة صورية، وأن رجال السوفييت، إلى أن يتحقق ذلك، لن يهتمهم استقرار الحال في فارس أو انتظام الحكم فيها، بل إن الفوضى هنا لك خير لهم من النظام؛ ومن رغبتهم أن تكون الحكومة القائمة في البلاد من النوع الذي يمكن شراؤه أو خدعه أو إرهابه<sup>(١)</sup>. وقد انتعش حزب « توده » (أو حزب العمال) في طهران، واتخذله في الظاهر منهاجاً اشتراكياً معتدلاً. ولم يكن لهذا الحزب في أول أمره علاقة ظاهرة بالروس، بل إنه سعى بالفعل إلى الاستعانة بتأييد السفارة البريطانية من غير أن يحظى بطائل؛ غير أن بعض زعمائه كان

(١) عن :

«Americans in Persia» (Washington, D.C. 1946).



لهم فيما مضى يد في أمر جمهورية « جيلان » السوفيتية القصيرة الأجل التي ظهرت منذ عشرين عاما وعاشوا منذ ذلك الوقت في النفي في بلاد الاتحاد السوفيتي . فقام الحزب الآن بإنشاء اتحادات للعمال في المدن الصناعية الرئيسية: طهران وتبريز وإصفهان ، وحصل من أصحاب الأعمال على بعض حقوق جديدة للعمال ؛ غير أنه أصبح من عام ١٩٤٣ فصاعداً ذامبول سافرة مع روسيا<sup>(١)</sup> . وحدث في شهر مارس سنة ١٩٤٤ أن رفضت الحكومة الفارسية طلبات تقدم بها ممثلو بعض شركات الزيت البريطانية والأمريكية لمنحها امتيازات للعمل في الجنوب الشرقي من فارس ، وقرر مجلس الوزراء في ٢ سبتمبر ألا يُمنح شيء من امتيازات الزيت لأي شركة أجنبية إلى أن يتم جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض فارس . وبعد أربعة أيام فقط من صدور هذا القرار قام السفير الفارسي بموسكو بإبلاغ حكومته أن وكيل وزارة الخارجية « كفتاردز » (Kavtaradze) يرغب في أن يتباحث مع الحكومة الفارسية بشأن إمتياز قديم حصل عليه الروس للبحث عن الزيت في « خراسان » ومُجَّمل في عام ١٩٢٥ باعتبار أنه لشركة فارسية تموّلها الحكومة السوفيتية ؛ والواقع أن « المجلس » لم يكن قد أقرَّ هذا الامتياز قط ، وأن المشروع لم يسفر وقتها عن العثور على شيء من الزيت إطلاقاً . ومهما كان من أمر ، فقد حضر « كفتاردز » إلى طهران بعد ذلك بأسبوع وطلب امتيازاً لمدة خمس سنوات للبحث عن الزيت في جميع رقعة فارس الشمالية تقريباً . فلما سوفّفت الحكومة الفارسية في البت في الموضوع قام حزب « توده » بشنّ حملة دعائية شديدة ضدها ، وأبدى « كفتاردز » في مؤتمراته الصحفية تصريحات يُرى التهديد

(١) لوقوف على حالة أعضاء حزب « توده » وجمعه بين الخياليين غير الناضجين والقادرين

على الإصلاح حقيقة يراجع ما كتبه A.C.Edwards في : « International Affairs »

XX (1647) ص ٥٤ وما بعدها

من وراء قناعها الرقيق . وقد مضت الأسابيع دون أن تصل المفاوضات إلى نتيجة ما ؛ وأخيرا قام « المجلس » في ٢ ديسمبر بجمع شجاعته وبادر بإقرار قانون يعاقب بالسجن مدة ثمانى سنوات كل وزير أو رئيس فى الحكومة يوافق على منح امتياز للزيت لآى شركة أجنبية قبل انتهاء الاحتلال الأجنبى لبلاد فارس . وعلى ذلك اضطر « كفتاردز » إلى العودة إلى موسكو دون تحقيق غرضه . وقد كان موقف السلطات العسكرية السوفيتية فى عام ١٩٤٥ تجاه أولى الأمر من الفرس فى الولايات الشمالية يزداد كل يوم تعسفا حتى صار معطلا للأعمال<sup>(١)</sup> .

هذا ، وبعد أن تم إبرام التحالف بين بريطانيا وروسيا فى يونيه سنة ١٩٤١ سعت الدولتان لإعادة تطمين تركيا ، فصرتا فى شهر أغسطس بأنهما تحتفظتان بالوفاء لاتفاق « مونترية » ، وأنه ليس ليهما أى أهداف عدائية ولا أى مطالب تريدان ابداءها بشأن « المضايق » ، وأنهما تتعهدان باحترام سلامة الأراضى التركية . وكان زعماء الروس طوال مدة احتفاظ روسيا بخطة الدفاع ضد الألمان ، يلوّحون بمكافأة تركيا بالسماح لها بضم بعض الأنحاء إليها على حساب بلغاريا واليونان وسوريا<sup>(٢)</sup> . غير أن الرأى العام فى تركيا لم يشعر بشئ من الأسف تجاه قيام الألمان بغزو بلاد الاتحاد السوفيتى ، فقد وصل به الحال إلى اعتبار الجيوش الألمانية ، ثم الروسية بعد غزوها لبلاد « فنلندا » ، منبع خطر يمكن أن يهدد سلامة تركيا ، وهو لذلك مرتاح لأن يرى الفريقين يقضى بعضهما على بعض ؛ وكان عند القوم شعار شعبى يرددونه فى هذا الشأن ،

(١) للوقوف على التفاصيل يراجع ما كتبه A.K.S. Lambton فى : International Affairs (1946) , XX11 , صفحات ٢٦٥ وما بعدها .

(٢) عما قاله مراسل « النايغز » فى تركيا بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٤٧

وهو أن « الألمان في المستشفي والروس في القبر » . ثم إن دعاة « الجامعة الطورانية » ، الذين كانوا يحملون بتأليف اتحاد بزعامة الجمهورية التركية يضم جميع الشعوب التركية النازلة ببلاد التركستان التابعة لروسيا والصين ، كانوا يرون أنه لا مفرّ من انحلال الاتحاد السوفيتي ، ويشقون بأن تحرير التركستان الروسية بات قريباً . فلما أسفر الأمر عن هزيمة الألمان لاالروس ، رأى أولو الأمر في تركيا على ما يظهر أنه من اللياقة السياسية أن يقوموا بتحريم الدعاية الطورانية ، على اعتبار أن القضاء على هذه الحركة ، والقبض على زعمائها وإحالتهم إلى المحاكمة ، كل ذلك يجعل « موسقو » بلا شك تنظر إليهم بعين الرضا ؛ وقد توسعوا في عام ١٩٤٤ في إذاعة أنباء هذه الإجراءات إلى أبعد حدّ ممكن ؛ غير أن « موسقو » كانت أبعد بكثير من التأثر بذلك ؛ بل إن الروس في الواقع اعتبروا المسألة كلها ذر رماد في العيون ، ولم يترددوا قط في المجاهرة بذلك في صحافتهم وإذاعاتهم<sup>(١)</sup> . ثم أخذوا يهاجمون تركيا لما قدمته من معونة اقتصادية لألمانيا ، يقصدون بذلك تلك التسهيلات التي كانت الحكومة التركية تشعر في الواقع بأنها مضطرة إلى تقديمها للمحافظة على حيادها المهدد ، إذ كان الألمان يحتلون خط « ماريتزا » الواقع على مسافة ١٣٠ ميلا فقط من استانبول . وفي شهر مارس سنة ١٩٤٥ قامت الحكومة السوفيتية بإلغاء معاهدة الصداقة والحياد التركية - السوفيتية المبرمة قديما بين الدولتين لمدة عشرين عاما .

\*\*\*

## ٦ - ما بعد الحرب

يظهر أنه عندما قام الأتراك بمفاتيحة الحكومة السوفيتية في يونية سنة

(١) عن A, E, Edward في مجلة International Affairs ليوليو سنة ١٩٤٦

١٩٤٥ ، أى بعد انتهاء الحرب فى أوربا ، فى أمر عتمد معاهدة جديدة بينهما ، كان الرد عليهم أن ذلك يتوقف على إنشاء نظام جديد للمضايق ، وعلى إعادة ولايتى « قرص » و « أردهان » إلى روسيا ، مع أن هذه كانت قد ردتتهما إليهم من تلقاء نفسها عام ١٩٢١ ( والظاهر أنها كانت الآن تأمل فى العثور على البترول فيهما ) . ثم إن المستر « تشيرشل » عندما ألقى خطابه فى بلدة « فولتون » ( من أعمال ولاية مسورى بأمريكا ) فى مارس سنة ١٩٤٦ باح بما جرى فى مؤتمر « بوتسدام » من أن الولايات المتحدة وبريطانيا عرضتا على روسيا أن تعطياها ضمانا مشتركا منهما بإطلاق الحرية التامة فى المضايق فى وقتى السلم والحرب ، وأن الرد على ذلك كان بأن هذا لا يكفى ، وأنه لابد من أن يكون لروسيا حصن داخل المضايق تستطيع منه التحكم فى استانبول . وفى الأشهر التى تلت ذلك ظل الأرمين ، داخل جمهوريتهم السوفييتية وفى أنحاء أخرى من العالم ، يلقون تشجيعاً على القيام بالدعاية لإعادة « قرص » و « أردهان » إلى روسيا ؛ وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ قامت الصحافة والإذاعة السوفييتيتين بحملة واسعة النطاق لنشر نبأ مطالبة أساتذة « جورجيا » بنطاق ساحلى فى الشمال الشرقى من تركيا يبلغ طوله نحو ١٨٠ ميلا بحجة أنه كان داخلا فى أراضى « جورجيا » منذ ألفى عام . وكانت دعاية روسيا فى هذه المناسبات تشمل ملاحظات لاذعة ، صرّحت فيها بأنها تودّ أن ترى فى تركيا « حكومة تبعث فى النفوس ثقة أكبر » من الثقة بالحكومة الحالية ، وأعربت عن عظيم سخطها على كل ما تظهره تركيا من دلائل التقرب إلى الجامعة العربية . وفى شهر أغسطس من عام ١٩٤٦ قدمت الحكومة السوفييتية مقترحات إيجابية لتعديل « اتفاق مونترية » . وكانت أهم نقطة أثارها فى هذا الشأن « أن الاتحاد السوفييتى وتركيا ، باعتبارهما الدولتين اللتين هما أكثر الدول اهتماما بأمر حرية الملاحة التجارية فى المضايق وأقدرهما على

المحافظة على تلك الحرية ، يجب أن تقوموا بالاشتراك معاً بالتدابير اللازمة للدفاع عن المضائق ، حتى يكون في وسعهما منع استعمال أى دولة لها في أغراض معادية لدول البحر الأسود .

وفي الشهر التالي لذلك ، وبينما كانت الدعاية الروسية تكيل للأتراك الاتهامات بأنهم سمحوا لبريطانيا بإنشاء قواعد حربية على مقربة من المضائق ، قدم الروس مذكرة ثانية رفضوا فيها ما اقترحه الأتراك من عقد مؤتمر من الموقعين على اتفاق « مونترية » ، ومعهم الولايات المتحدة ، وأنذروهم بأن كل محاولة لإدخال الولايات المتحدة أو بريطانيا في الموضوع تُعتبر بالطبع مواجهة مباشرة ضد ما فيه صيانة مصالح دول البحر الأسود . وفي أواخر شهر نوفمبر قامت العصابات الشيوعية ، التي كانت حركاتها في بضعة الأشهر الأخيرة تنذر بالاعتداء على شمالى بلاد اليونان ، بإغضاء من بلاد البلقان ، الضالعة مع روسيا ، بالاقتراب من الحدود التركية . فقام الترك إزاء ذلك بتقوية حامياتهم وأنشأوا حرساً وطنياً في كل قرية من قرى منطقة الحدود ، كما قبض بوليس استانبول في منتصف شهر ديسمبر على نيف وسبعين رجلاً كانوا ينتمون إلى حزبين انتحلا صفة « الاشتراكية » ، وألقى الحزبين وما كانا ينشرانه من صحف ومجلات بلغت جملتها ستة . ثم حدث تغيير كبير في الموقف الاستراتيجى في هذا الميدان الهام من حرب الأعصاب الروسية بما قدمته أمريكا من معونة مالية لليونان وتركيا في مارس سنة ١٩٤٧ . ومع أن جريدة « برافدا » ( الروسية ) عابت عمل أمريكا واعتبرته « تصفية » لسيادة اليونان وتركيا ، وطريقة وحشية لبسط التسيطر « الأمريكى » ، فإن الترك وجدوا فيه إنقاذاً عاجلاً مما كانوا يعانونه من جرّاء الشعور المضنى بعزلتهم والقلق على سلامتهم ،<sup>(١)</sup> مما أثقل

(١) عن مراسل « روتر » باستانبول بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧

كأهلهم في السنتين الماضيتين بالأعباء الاقتصادية والنفسية بإيقاعهم تحت السلاح مليون جندي ظلّوا في حالة تعبئة منذ ابتداء الحرب . ونظراً لمضى الروس في توطيد نفوذهم في البلقان، تساءل أحد أعضاء الحزب «الديمقراطي» ( بالولايات المتحدة ) في ٢٢ ديسمبر عن موقف تركيا من المعسكرين العظميين اللذين يُعتبر العالم منقسماً إليهما ؛ فأجاب على ذلك وزير الخارجية التركية «حسن سقا» ( Saka ) بأن تركيا باقية على ولائها للأمم المتحدة ولا تقبل أن تُجرَّ رِجلها إلى المشاحنات النظرية الناجمة عن هذا الانقسام ؛ وأن سياستها أن تعتمد على قوّاتها هي ، وأنها تمدّ يدها لمن يقدم لها يد المصادقة ، وأنها تقاوم بكل ما أوتيت من قوة الاعتداء عليها من أى جانب . ولم يكن هذا التصريح بالحياد منتظراً ، وأثار موضوعه بعض الاهتمام في «أنقره» ،<sup>(١)</sup> وكان صده في الولايات المتحدة مطابقاً لما يُظن أنه كان المقصود من التصريح، إذ أعلنت إدارة البحرية الأمريكية في ٩ يناير سنة ١٩٤٨ أنه ستسلم لتركيا في شهر أبريل خمس عشرة سفينة حربية ، من بينها أربع غواصات حديثة .

أما ما كان من شأن فارس ، فقد تألف في أكتوبر سنة ١٩٤٥ حزب جديد تسمّى بالحزب «الديمقراطي» في أغنى ولاياتها «أذربيجان» ، تلك الولاية التي تُنتج الجانب الأكبر من محصول البلاد من الحبوب ويقطنها نحو ثلث مجموع سكانها ؛ وقد بقي الاحتلال السوفيتي في أراضيها منذ عام ١٩٤١ ، والظاهر أنه قد أُدخل فيها عدد كبير من الشيوعيين من «أذربيجان السوفيتية» ، التي لا يفصلها عن أذربيجان الفارسية سوى فاصل وضعي دون اعتبار لأي اختلافات في اللغة أو الثقافة . وتولى زعامة الحزب الجديد «جعفر يدشيواري» ، الذي كان قد اشترك في تكوين جمهورية «جبلان» السوفيتية عام ١٩٢٠ وعاد

(١) عن المراسل الخاص لصحيفة Observer بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٤٨



إلى فارس مع الجيش السوفيتي في عام ١٩٤١ . وقد انضم إلى هذا الحزب جميع المقيمين في الولاية من حزب « تودة ، القديم ؛ وعلى إثر ذلك قامت بالولاية ثورة مسلحة من نوع خاص غير مألوف : « فكانت تقوم جماعة صغيرة من الروس في المدينة أو القرية بإذاعة نبأ بين أهلها بأن الديمقراطيين سيتولون شئون الحكم وأنهم لا يسمحون بأى تدخل من جانب « الجندَرمة » ( قوات الأمن المسلحة ) أو غيرهم ؛ وفي ساعات الليل يستولى الديمقراطيون المسلحون على مباني المصالح الحكومية ؛ وقد يحدث خلال ذلك شيء من إطلاق النار يُقتل بسببه بضعة من رجال الجندَرمة أو غيرهم من مقاومي الحركة ؛ وفي الصباح تصل جماعات الديمقراطيين وهم ينشدون الأناشيد ويحملون الأعلام ، ويتسلون أعمال الإدارة ، وفي خلال كل ذلك يتوخى الروس البقاء وراء الستار بعيدين عن الحركة <sup>(١)</sup> . وكانت جملة الديمقراطيين العاملين هم ومؤيديهم لا تتجاوز ١٠ في المائة من مجموع سكان الولاية . وقد بدأوا حركتهم بالزحف جنوباً قاصدين « تبريز ، حاضرة الولاية ؛ وكانت حاميتها الفارسية مؤلفة من ٤٠٠ جندي لزموا ثكناتهم بأمر السلطات العسكرية الروسية ، ثم سلّوا للديمقراطيين في يوم ١٥ من شهر ديسمبر . وإذ ذاك أعلن إنشاء دولة « أذربيجان الذاتية » برئاسة « بيشيوارى » . وقد أذاع راديو موسكو أن ذلك حصل « نتيجةً لاقتراع حر » . ومع أن السلطات الجديدة في الولاية أعلنت اعترافها بمشروعية الأملاك الخاصة ، فإنها شرعت في مصادرة ضياع « كبار الملاك الرجعيين الذين هجروا الولاية » وأخذت توزعها على الفلاحين ، مع مدّ الفلاحين بالقروض لشراء الأرض « ممن يرغب من هؤلاء الملاك في البيع بأسعار معقولة » . ولمّا لم تحظ الحكومة الفارسية بردّ على ما اقترحته

(١) عما كتبه Jon Kimche في صحيفة Tribune بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٦ .



على الحكومة السوفيتية من المفاوضة في أمر « أذربيجان » رفعت شكاواها في هذا الشأن إلى « مجلس الأمن » . فلما عُرِضَت المسألة على المجلس في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ صرح « فيشينسكى » ( M, Vyshinsky ) بأن الحكومة الفارسية سبق لها أن قطعت مفاوضات في هذا الشأن في أوائل ديسمبر ، وأن روسيا على استعداد الآن لأن تستأنف هذه المفاوضات

وفي خلال ذلك كان رئيس الوزارة الفارسية ، الذى بلغ الثانية والسبعين من عمره ، قد ثقلت عليه الأعباء من جرّاء ضغط جانب اليسار فى المطالبة بعزل بعض الوزراء والموظفين بحجة خضوعهم للنفوذ البريطانى ، فاعترضوا الحكم . وانتخب « المجلس » « قوام السلطنة » خلفاً له بأغلبية صوت واحد ( ٥٢ ضد ٥١ صوتاً ) ، وهو رجل ثرى من ملاك أراضى « أذربيجان » . وقد سبق له أن تولى رئاسة الوزارة فى أوائل عام ١٩٤٢ ، وكان هنالك وقتئذ من الأسباب ما يدعو إلى شروعه فى إبرام « تدابير تأميدية احتياطية » مع الألمان ؛ فكان المنتظر الآن بوجه عام أنه ، على الرغم من توخى الحزم مع كل معارضة داخلية ، لن يألو « المسفسط القديم »<sup>(١)</sup> جهداً فى الوصول إلى تسوية معقولة مع الروس . وكانت السفارة السوفيتية فى طهران قد تحاشت الاتصال برئيس الوزارة السابق فى الأسابيع الأخيرة من عهده ، فبادر رجالها الآن إلى أداء زيارات مجاملة لقوام السلطنة ، وتلبيةً لدعوتهم قام إلى « موسقو » فى ١٩ فبراير على رأس بعثة من خير الرجال المنتقین . ومع أنه قد تمّ سحب القوات الأمريكية والبريطانية قبل اليوم الثانى من شهر مارس ، وهو اليوم المحدد لجلاء جميع القوات الأجنبية

( ١ ) ١٤ كتيبه Observer فى صحيفة Robert StePheus بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة

من أرض فارس ، فقد أذاع الراديو السوفيتى فى أول مارس — بينما كان قوام السلطنة لا يزال يتفاوض فى موسقو — أن القوات الروسية ستجلبو « عن الأراضى الفارسية الهادئة ، أما الانحاء الأخرى فستبقى فيها القوات إلى أن ينجلى الموقف » .

وقد عاد قوام السلطنة إلى فارس دون أن يصل إلى اتفاق ما ؛ غير أنه فى يوم ٣ إبريل قام المندوب الفارسى لدى مجلس الأمن بإبلاغ المجلس أن السفير السوفيتى أبلغ الحكومة الفارسية منذ عشرة أيام أن الجيش الأحمر سيبدأ فى الجلاء العاجل التام فى بحر مدة تتراوح بين خمسة أسابيع وستة ، وأنه اقترح أيضاً تأليف شركة سوفيتية — فارسية للزيت ، وأن تُمنح « أذربيجان ، حكماً ذاتياً . وفى يوم ٥ إبريل أبرم عقد إنشاء شركة الزيت المشتركة بشمالى فارس لمدة خمسين عاماً ، على أن يكون لروسيا فى الخمسة والعشرين عاماً الأولى من هذه المدة ٥١ فى المائة من أسهم الشركة ، وأن تقوم بنفقات إعداد الآلات وتركيبها ، وأن تحصل فى مقابل ذلك على نصف الزيت ، بحيث تتصرف فارس فى النصف الآخر كيفما شاءت ، وإن كانت العوامل الجغرافية ترجح أن تكون روسيا هى المشترية له ؛ ونصّ على عدم منح شيء من الامتيازات للدول الأخرى فى شمالى فارس<sup>(١)</sup>

وعندما ابتدأ جلاء القوات البريطانية على الوجه المتفق عليه ، قامت من « أذربيجان » بعثة إلى طهران على رأسها « يدشيوارى » لإجراء مباحثات مع الحكومة الفارسية . وكان « قوام السلطنة » قد قام فى المدة الأخيرة بحملة على العناصر الشديدة المناهضة لروسيا فى الحياة السياسية الفارسية،

وأُنذر في خطاب له في الإذاعة « بإبادتهم » كما تباد الحشرات الضارة . ومع ذلك لم تكن مفاوضاته مع بعثة أذربيجان هيّنة ، إذ أنه لم تكد تعترضها أول عقبة في المباحثات حتى أذاع راديو « تبريز » إبرام معاهدة تعاون متبادل مع ما سماه « الحكومة القومية » لكردستان الفارسية ، حيث كانت القبائل المتمردة قد واصلت عصيانها للحكومة المركزية مدة سنوات عدّة بتأييد من روسيا . وعند ما اعترضت المفاوضات صدمة ثانية ، على إثر إبلاغ المتكلم بلسان فارس مجلس الأمن أن حكومته لا تستطيع تأكيد القول عن جلاء الروس عن أذربيجان لخروج السلطة الفعلية هنالك من يدها ، وُجّه الضغط إليها مرة أخرى بأن أذاع راديو « تبريز » تأكيداً عن وقوع هجوم فارسي مسلح على « أذربيجان » وإعلان الحكم العسكري بها . على أن الفريقين وصلا في النهاية إلى الاتفاق في شهر يونيه ، على أن يكون لأذربيجان مجلس إقليمي يتولى شئون حكمها الداخلي ، وحاكم عام تعينه الحكومة المركزية ، وأن تحتفظ الولاية لنفسها بثلاثة أرباع إيراداتها ، وأن يكون « جيشها القومي » تابعاً لقيادة الجيش الفارسي ، مع شروط تفصيلية أخرى تصيغها لجنة مشتركة من الفريقين . أي أن الحكومة المركزية حظت بالاعتراف لها بالسلطة الشرعية في أذربيجان ، في حين أن السلطة الفعلية بقيت في يد « الديمقراطيين » . ومضت بعد ذلك خمسة أشهر اختفى فيها اسم « أذربيجان » من عناوين الصحف .

على أنه في المدة الأخيرة من ذلك العهد كان جهاز الدعاية السوفيتية يعمل في نشاط ضد شركة الزيت الانجليزية — الإيرانية بجنوبي فارس ، فاتهمها بالتشجيع على انتشار استعمال الأفيون بين عمالها من الفرس حرصاً على عدم شعورهم بالفقر ، وعلّقت صحيفة « برافدا » على ذلك بحق بأن « مسلك شركة الزيت البريطانية يشوبه من أعمال التعسف والقمع ما يُعدّ

مثالاً لعدم احترام سيادة الدول الصغيرة . وفي شهر يوليو قام حزب « تودّه » بهذه المنطقة بتنظيم إضراب سياسى اشترك فيه ١٠٠,٠٠٠ من عمال شركة الزيت ، وقتل بسببه سبعة عشر نفساً فيما وقع من الاصطدام بين أتباع الحزب والعمال العرب . وفي نفس هذا الوقت شُغلت شركة زيت العراق بمعالجة إضراب من هذا القبيل بجهة « كركوك » قتل فيه خمسة أنفس بسبب الصدام بين المضربين ورجال البوليس . والظاهر أن هذه كانت وسيلة من الوسائل المعروفة لإيجاد حالة انحلال في المنطقة ، غير أن إيفاد بعض القوات العسكرية من الهند إلى « البصرة » وضع حدّاً لتطور الحالة . وفي شهر سبتمبر أعلن وزير الدعاية الفارسية « الأمير مظفر فيروز » ، الذى اتضح ميوه الروسية علناً في الأشهر الأخيرة ، أنه أثناء زيارته لمدينة « أصفهان » كشف عن تدبير حركة انفصالية بين رؤساء قبائل « بختارى » القوية ترى ، بمعونة أجنبية ، إلى إقامة « حكومة عشائرية إقطاعية رجعية » . وذكر راديو موسقو اسمى اثنين بالذات من موظفي القنصلية البريطانية متهمين إياهما بتحريض البختاريين على الثورة ؛ وطلب السفير الفارسى بلندن إلى وزارة الخارجية اجراء تحقيق فى مسلكهما ، غير أن الحكومة الفارسية لم تستطع إقامة الأدلة الكافية لإثبات ادانتهما .

ثم حدث فى شهر سبتمبر أن ثارت قبيلة « قشقاى » (Qashqai) العظمى بولاية « فارس » (Fars) واستولت على حاضرتها « شيراز » وعلى ثغر « بوشير » ؛ وفى الوقت نفسه لجأ رؤساء القبائل العربية بولاية « خوزستان » الى جامعة الدول العربية طالبين حمايتهم من ظلم الفرس . وقد طالب رؤساء « قشقاى » بإنشاء مجلس اقليمى ذى سلطة ذاتية يكون له الحق فى الاحتفاظ بثلى دخل الولاية وفى الموافقة على تعيين رجال الحكم ، كما طالبوا بإقالة الوزارة الفارسية عدا قوام السلطنة نفسه ، وبإطلاق سراح رؤساء

« البختارين » السابق اعتقالهم . والواضح من كل ذلك أن رؤساء القبائل الجنوبية ، لما رأوا الحكومة الفارسية منساقة نحو الخضوع لروسيا ، قرروا القيام بعمل حاسم سريع دفاعاً عن سلطتهم التقليدية من عدوان حزب « توده » ، الذى كان قد عظم شأنه فى طهران لدرجة أنه استطاع جمع خمسين ألفاً من أتباعه فى مظاهرة « يوم مايو للعمال » ، وخصص له ثلاثة مقاعد فى الوزارة فى أوائل أغسطس . ولما رأى رئيس الوزارة فى هذه الأحداث السيئة الطالع نذيراً بالانحلال الإقليمى ، ونظراً لما نادى به التجار و « المجتهدون » من وجوب حماية البلاد من شرّ عوامل الشقاق الخارجية ، قرر اتخاذ خطة تهدئة يهادن بها الفريقين . فقام فى منتصف أكتوبر ، تطبيقاً لحاظر ثوار « قشقاي » ، باقصائه عن وزارته ثلاثة الأعضاء الممثلين لحزب « توده » ، وكذا الأمير « فيروز » ، الذى خصه بمنصب سفير فارس بموسكو . ثم وجه اهتمامه لمسألة الانتخابات العامة لتأليف « مجلس » جديد ، إذ كان قد حلّ المجلس القائم فى شهر مارس . وكان حزب « توده » يودّ إجراء هذه الانتخابات فى الحال ، أملاً فى أن يقرّ المجلس الجديد اتفاق شركة الزيت السوفيتية - الفارسية الذى لا يعدله فى نظرهم شيء آخر فى أهميته ؛ وانتهى الأمر بأن أعلن رئيس الوزارة أن الانتخابات ستبدأ فى ٧ ديسمبر ، وستكون تحت إشراف قوات الحكومة فى جميع أنحاء البلاد ضماناً لحرية التصويت وقمعاً لآى شغب يُخشى وقوعه . وقد أبلغ الحاكم العام لولاية « أذربيجان » أن قوات الحكومة ستدخل ولايته لهذا الغرض ، فاحتج المجلس الإقليمى على ذلك ودُعيت القوات لحمل السلاح ، غير أن قوات الحكومة عبرت الحدود بالرغم من ذلك ودخلت أرض الولاية فى اليوم العاشر من شهر ديسمبر . ولم تلقِ القوات سوى مقاومة ضئيلة ، إذ قد اتضح أن قوات « الديمقراطيين » ضعيفة العتاد سيئة النظام ، وذلك إلى كثرة الفارين منها . فاحتلت قوات فارس مدينة

« تبريز » ، وقوبل ذلك بلا شك بابتهاج الأغلبية الساحقة من سكانها ، وفرّ بعض زعماء « الديمقراطيين » ، ومن بينهم « يشيوارى » نفسه ، إلى الأراضي السوفيتية . وقابلت دعاية السوفيتيين انهيار صنيعتهم باستخفاف يلفت الأنظار ، وكان ذلك بلا شك بوازع الانتظار إلى أن يتم إقرار امتياز الزيت المرتقب . على أنه لما كانت الانتخابات في فارس تسير هوائاً ، لم يكمل الاستعداد لمباشرة « المجلس » ، لأعماله الرسمية إلا في يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧ . وكان موقف الولايات المتحدة تجاه هذه السياسة السوفيتية الجريئة موقف تردد في السنة الأخيرة من الحرب ، ثم توارت مظاهره عقب الحرب مباشرة من جراء نداء الشعب « بإعادة أبنائنا إلى أرض الوطن » ؛ ثم اتخذ شكلاً حاسماً بإقرار « عقيدة ترومان » ( Truman Doctrine ) وما قرّره من تأييد استقلال اليونان وتركيا . وقد كان أول مظهر لهذا التحوّل في شهر مارس سنة ١٩٤٦ عندما أفضى نقض الاتحاد السوفيتي للتعهد « الإنجليزى - الأمريكى - السوفيتى » ، بإجلاء جيوش الدول الثلاث عن فارس ، إلى اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً مضاداً له في مجلس الأمن بلا مواربة . ومن ذلك اليوم فصاعداً أب سفيراً الولايات المتحدة وبريطانيا في طهران على تأييد « قوام السلطنة » ضد حزب « تودة » ومستشاريهم السوفيتيين ، مع قيام ضابط أمريكى برتبة « كولونيل » بالإشراف على تنظيم الجندرية الفارسية ؛ وفي يوم ٢٠ يونية سنة ١٩٤٧ تلقت فارس من أمريكا اعتماداً عسكرياً بمبلغ ٢٥ مليون دولار .

وعندما اجتمع « المجاس » الجديد ، جدد السوفيتيون ضغطهم لإقرار مشروع اتفاق الزيت المحرر في أبريل سنة ١٩٤٦ . ولما كانت الحكومة البريطانية غير غافلة عن الروح الوطنية الفارسية المعادية لامتياز شركة الزيت

الإنجليزية- الإيرانية بجنوبي فارس ، أشارت على الحكومة الفارسية « بأنه في حالة ما يترأى للمجلس رفض الصيغة السوفيتية للمشروع يحسن ترك الباب مفتوحاً لمباحثات تالية ، بدلاً من رفض المشروع رفضاً قاطعاً<sup>(١)</sup> . أما السفير الأمريكي فإنه أشار علناً بما لا يعدل هذا الرأي في التقريب بين الفريقين . وفي يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ قرر « المجلس » بأغلبية ١٠٢ من الأصوات ضد صوتين اثنين رفض مشروع الاتفاق رفضاً باتاً واعتباره كأن لم يكن ، وشفع ذلك في شهر ديسمبر بعزل « قوام السلطنة » من الحكم . وبذلك غلب الاتحاد السوفيتي على طول الخط في اللعبة التي كان هو البادئ بها بمجرد أن بدأ تفوق جيوشه على ألمانيا في سنة ١٩٤٣ ؛ واقتصر الآن على إبطار الحكومة الفارسية مجموعة من المذكرات التهديدية ، متهماً إياها بالسماح للولايات المتحدة بإنشاء قواعد حربية في بلادها ومذكراً لها بالحقوق المخولة للسوفيتيين بمقتضى معاهدة عام ١٩٢١ بتسيير جيوشهم في أرض فارس « إذا رغب طرف ثالث في اتخاذ الأراضي الفارسية قاعدة لأعمال حربية ضد روسيا » . وفي خلال ذلك كان حزب « توده » يناهض بكل حزم بالوسائل القانونية وإجراءات البوليس ، حتى أن عدد أعضائه ، الذي تضخم أيام نجاحه الظاهري بانضمام الانتهازيين إليه . انكمش حتى صار مقصوراً على نواة صغيرة من الأعضاء المخلصين لمبادئه : وبعبارة أخرى توارى الحزب الشيوعي بفارس عن الأبصار واكتفى بالعمل في الخفاء . على أن الحالة الاقتصادية تدهورت في عام ١٩٤٩ لأسباب يرجع أهمها إلى عيوب إدارة الأعمال الصناعية الحرة وما تفشى فيها « بوجه عام من الفساد وعدم الكفاية »<sup>(٢)</sup> ، وصار يُخشى من العمل على إعادة تأييد حزب « توده » . ورغبة في تدارك هذه

(١) عن مراسل « التايمز » الدبلوماسي بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

(٢) يراجع ما كتبه M.Philips Price, M.P. في صحيفة Manchester Guardian

في ٧ و ٨ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

الحال ، قامت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٩ مايو سنة ١٩٥٠ بإعادة تأكيد اهتمامهما باستقلال فارس وسلامتها وأمنها ( أسوةً باليونان وتركيا ) ؛ ونقلت حكومة الولايات المتحدة إلى طهران سفيرها في بلاد اليونان لما اكتسبه هنالك من الخبرة بأعمال الشيوعيين ، ولما ضاق شاه فارس الشاب ذرعاً باشتطاط الساسة المحترفين في خدمة مآربهم الشخصية وتدخلهم في أعمال الحكومة ، عهد في تأليف الحكومة إلى رئيس أركان الحرب « الجنرال رزْمَرَا » ، لما يعهده فيه من الكفاية . فكان جواب الإتحاد السوفيتي على كل ذلك أن عَرَضَ على الحكومة الفارسية استئناف المفاوضات التجارية بينهما ، مستغلاً في ذلك عدم رضا فارس عن معونة الولايات المتحدة المالية . وقد اتفق الفريقان في ٤ نوفمبر على أن يتبادلا من البضائع ما قيمته سبعة ملايين من الجنيهات ، مع العودة إلى المفاوضة بشأن الاعتمادات الفارسية المتجمدة في روسيا منذ نهاية الحرب .

هذا . وقد كان من نتيجة تحالف روسيا مع بريطانيا وقت الحرب أن صار في مقدور روسيا أن تنشئ لأول مرة هيئات تمثيلية لها في حواضر الشرق الأوسط : القاهرة وبيروت ودمشق وبغداد . وإزاء هذه العلاقة الدولية الجديدة لم يعد من الممكن لحكومات الشرق الأوسط أن تمضي في قعرها المطلق للحركات اليسارية كما كانت تفعل من قبل ، وقد أدّى ما أحرزته الجيوش الحمراء من الفخار في الحرب إلى زيادة كبيرة في عدد أعضاء الأحزاب اليسارية بالشرق الأوسط ، ورحب « النحاس » في مصر بإنشاء التمثيل السياسي الروسي ، إذ قد يشدّ أزره في مساوماته مستقبلاً مع بريطانيا . وقد كانت نغمة الدعاية السوفيتية تجاه الجامعة العربية مشبعة بروح النقد ، فعابت عليها أنها من صنع بريطانيا وأنها تمثل في الجوهر مصالح المحافظين ؛ غير أن تلك الدعاية كانت دائماً على استعداد لمساندة قادة الحركات الوطنية في جهودهم لطرح نير النفوذ



البريطاني ، وسرعان ما أدخلت الأحزاب اليسارية في مصر والعراق وفلسطين وقبرص في أسمائها ألقاظا مضللة مثل « قومي » ، و « تحرير » ، و « ديمقراطي » . وقد أدلى أخيراً أحد المراقبين المجريين بالملاحظات الآتية : « ان الشيوعية في رأبي تتبع طرقاً ثلاثة في سوريا . أولها الإغراء النفساني الخالص الذي تحدته الماركسيّة لدى العمال والفلاحين ، وأظن أن لقلة حظهم في الحياة دخلا كبيرا في الموضوع ؛ وإني أشعر أنني لو كنت عاملاً سورياً في مصنع ما لكان اهتمامي بالشيوعية أكثر مما يبديه عمال تلك المصانع . والسبب الأساسي على ما أرى في هذا الإخفاق هو حب التمسك بالقديم في جميع أنحاء هذا الجزء من العالم ، يقوّيه ما يبديه رؤساء المسلمين من مقاومة دائمة لمنظمة للشيوعية . ومن هنا نرى عامل الإغراء الخالص عديم الجدوى . وهناك الإغراء عن طريق الأمان القومي لبعض جماعات الأقليات ، وهم على وجه التخصيص ، وبالترتيب ، الأكراد والآرمن والآشوريون . وهذه الوسيلة لم تفلح مع الآشوريين ، على ما أعلم ، إلا قليلاً ؛ أما الآرمن والأكراد فقد تبين لهم أن الوعود التي وُعد بها كل فريق منهما على انفراد يتضارب بعضها مع ما وعد به الفريق الآخر ، وأن ذلك يكاد يجعل النتيجة في حكم العدم . أما الطريقة الثالثة في محاولة الوصول إلى الغرض المقصود فليست في جوهرها من عناصر الشيوعية مطلقاً ، إنما هي عبارة عن تكوين « طابور خامس » لروسيا يستعمل المصطلحات الشيوعية . ولا يخالجنى أى شك في أنه يجري الآن في سوريا إنشاء عدد كبير من الخلايا تضم في المقدمة « ذوى الياقات البيضاء » من المشتغين بالتدريس والطب والمحاماة ونحوهم ، ممن يرون أنهم لم يحظوا بنصيبهم العادل على يد الحكومة والمجتمع القائمين ، ويرحبون بالفرصة التي تجعل لهم شأنًا في الحياة ؛ والإغراء الشيوعي كفيل بتوفير هذا النوع من الرجال بدرجة مدهشة . . . . . »

ولا يكاد يوجد شك في أن السياسة السوفييتية عمدت بعد الحرب مباشرة إلى تحسّس مدى ضعف بريطانيا في أعقاب الحرب ، بتشجيع الاضطراب السياسى فى الممالك العربية وفى تركيا وفارس ، غير أنها لم تكن لديها الوسائل لمواصلة تشجيع هذا الاضطراب عندما كان يقابل بمقاومة جدية . ففي هذا الوقت انهار على « إسماعيل صدقي » فى مصر الكثير من التشجيع من « الأحرار » لقاء ما اتخذته فى يوليو سنة ١٩٤٦ من الإجراءات « الدكتاتورية » ضد المهيّجين اليساريين ؛ ومع أن الكثيرين ممن لا يتسع الخيال مطلقا لاعتبارهم شيوعيين قد شملتهم دائرة قصاصه الذى كان يعوزه شيء من التمييز بين مختلف الحالات ( وإن كان معظم هؤلاء قد أطلق سراحهم بعد قليل ) ، فإن الحقيقة التى لا شك فيها هى أن كلمة معارضة الوفد والوطنيين المتطرفين والمنظمات اليسارية كانت قد اجتمعت من عدة أشهر باشتراكهم جميعا فى حملة هوجاء لإحداث الشغب والإرهاب ، لا بقصد إفساد المفاوضات مع بريطانيا فحسب ، بل لإسقاط الوزارة المصرية أيضا وإجراء انتخابات جديدة . والمرجح أنهم كانوا فى هذا العمل الموحد يلقون مساعدة من وكلاء السوفييت ، وقد قبلوا قطعاً بالتهليل من صحافة الشيوعية العالمية . ويلحق بذلك البيان الذى أصدرته « لجنة العمال للتحرير القومى » ، وهى التى ألّفتها جماعة من المنظمين اليساريين فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ عقب عودتهم مباشرة من مؤتمر باريس للاتحاد العالمى لنقابات العمال ، الشيوعى فى إدارته ، فإنه كان يشمل بين ما ذكره من الأغراض نصّاً على « أن تخلص مصر من الدولة المحتلة لها ، بالعمل على الاستقلال التام لوادى النيل ، وإنالتهامركز أبين الدول الديمقراطية » ؛ وفى ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦ نشرت جريدة « هومانيتيه » ( L'Humanité ) مقالا تحت عنوان « الفاشية فى مصر — بين شقى رحى » ( Bevin ) ، جاء فيه : « من البديهي أن مستوى معيشة الجماهير لا يمكن النهوض به إلا بمضاعفة الكفاح من جانب نقابات العمال وحركة مقاومة الاستعمار . . . . . إن

الإضرابات التي كثر عددها في الأشهر الأخيرة ..... تزداد كل يوم اصطباغا بالصبغة السياسية ، فإن العمال المصريين ، فضلا عن مناداتهم بتحقيق مطالبهم المادية ، أخذوا يسهمون في الكفاح لتحقيق جلاء بريطانيا النام عن مصر والسودان وإطلاق سراح مجاهدي الاتحادات العمالية ، ونيل الحقوق الديمقراطية . . . . . »

والواقع أن الحملة التي شنها السوفييتيون في أعقاب الحرب بالشرق الأوسط بامت بالفشل في كل مكان ، ولعل السبب في ذلك أنها غالت في تقدير ما ستلقاه من التأييد من أهل البلاد ، كما أنها لم تقدر التقدير الكافي للشدة التي ستمسك بها حكومة العمال البريطانية في الدفاع عن المصالح العاهلية ، ولما ستبديه الولايات المتحدة من طيب الاستعداد للقيام بالأعباء التي لم يعد في وسع بريطانيا النهوض بها <sup>(١)</sup> ففي أوائل عام سنة ١٩٤٦ كان أمام الاتحاد السوفيتي ، على ما يبدو ، مجال واسع للنمك من أمر فارس بأكمامها وجذبها إلى فلك نفوذها ، فلم يحلّ الصيف إلّا وقد أرغمت على النزول بادعاءاتها إلى مجرد حق امتياز للزيت في خمس الولايات الشمالية ، الأمر الذي كانت تستطيع نيله في سهولة بموافقة بريطانيا والولايات المتحدة لو أنها اختارت طريق التعاون

---

(١) في عام ١٩٤٦ قال Ephraim A. Speiser « انه يكون من سوء الحظ لو قضت الأحوال ببقاء مصالحنا وسياستنا في الشرق الأوسط تابعة على الدوام لمشية بريطانيا . . . . . مع العلم بأنه إذا وجدت لأمر بك سياسة مستقلة في هذا الشأن فإنها لن تكون حتما ضالعة مع السياسة الروسية . . . . . » ( The United States and The Near East ) الصفحات ٢٣٠ - ٣١ ) . في حين قد تساءل « Dr. H. L. Hoskins » قبل ذلك « عما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع الآن ما لم تستطعه بريطانيا من قبل من أن تمضي في وضع خطة لإحاطة الاتحاد السوفيتي بسوار من المواقم الاستراتيجية على طول الخط الحيوي الممتد من شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى الهند » ، وذلك تحت عنوان :

معهما بدلا من الارتباب والمعاداة ، ولم يشرف عام ١٩٤٧ على الانتهاء حتى صفقت فارس الباب في وجهها ، ولم تستطع ابداء أى حراك إزاء ذلك مطلقا؛ ولما أدركت أنه ليس أمامها في هذه الظروف الضيقة أمل في تحقيق شيء من مآربها في العالم العربي عكست موقفها التقليدي إزاء الصهيونية ( وهو اعتبارها « آلة في يد الاستعمار البورجوازي » ) وعمدت إلى تأييد المطالب الصهيونية أمام « الأمم المتحدة » . وقد تم لها بذلك ما كانت تريده من إنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين ، وإن كان ذلك لم يتيسر إلا بتمتع الصهيوينين بما هو أعظم من ذلك أترأ وهو تأييد الولايات المتحدة ؛ ولما تم لإسرائيل استقلالها أخذت سياستها الحيادية تتحول بالتدريج نحو دول الغرب ، وترجع بعض أسباب ذلك إلى الحاجة المالية ، وبعضها إلى عرقلة الكتلة الشرقية لهجرة اليهود إلى إسرائيل ، وبعضها الآخر إلى السياسة السوفيتية العقيمة التي ترمي إلى تركيز السلطة في بلادها ذاتها .

وكذلك ما حدث في شهر يناير سنة ١٩٤٨ من فشل مشروع معاهدة « بورتسموث » ( Portsmouth ) الإنجليزية العراقية بتضام متطرفي اليمين واليسار ضدها . يمكن اعتباره نجاحا جزئيا للسياسة السوفيتية ، وإن كانت العلائق الإنجليزية العراقية عادت بحلول عام ١٩٤٩ إلى ما كانت عليه من الاتجاه الودي . يضاف إلى ذلك أن حملة « أنصار السلام » الموحى بها من السوفيتيين أخذت تجتذب إليها من قبل بداية عام ١٩٥٠ عددا يذكر من الأعوان ذوي الحيثة من بين أفراد الطبقة المتعلمة في الشرق الأوسط الذين يميلون إلى مناهضة « الاستعمار » الغرب من غير تمحيص ؛ فدأبت « هذه الجماعة الصاخبة من السياح » بانتظام على مقاومة المساعي البريطانية والأمريكية لتأليف هيئة دفاع قوية بالشرق الأوسط من العالم العربي وفارس معاً ؛ هذا إلى مواظبة قسم من الصحافة العربية على ترديد العبارة الخلابة التي تصرح بأن

بريطانيا والولايات المتحدة هما الخالقتان لدولة إسرائيل وأنهما لذلك أعداء للعرب ، وإلى إغراق محرقى مثل هذه الصحف فى التهليل لكل تدخّل سوفيتى بحق « الفيتو » فيما يُعرض من مسائل الشرق الأوسط على مجلس الأمن للأمم المتحدة ، فكل ذلك لا يمكن أن يكون خالياً من الغرض إطلاقاً أو مجرداً من تأثير العطايا (البقشيش) . إن المسيحيين الأورثوذكسيين لهم بروسيا علاقة ترجع إلى ما قبل الثورة البلشفية ، وقد جُددت هذه العلاقة منذ عام ١٩٤٥ ، وإذا كنا نرى لشعوبهم ميلاً شديداً إلى التزام الحياد فى « الحرب الباردة » القائمة ، ومن باب أولى إذا نشبت حرب عالمية ثالثة ، فإن هذا الحياد يقوّيه على ما يظهر موقفهم السلبي من مسيحية الغرب . . . . .

وهنا استطرد المؤلف إلى ذكر نشأة الأديان السماوية الثلاثة وأخذها أصولها عن تراث الأقدمين من اليونان وغيرهم ، بما لا يتفق والعقيدة الإسلامية وخاصةً فيما يتعلق بالإسلام نفسه<sup>(١)</sup> ، إلى أن قال :

على أن استتباب السيادة لثقافة الغرب منذ قدوم « نابليون » إلى مصر قد أثبت بصفة قاطعة أن الثقافة الإسلامية يعوزها بعض الكفاية المادية ؛ فلا غرابة إذن أن كان بعض عناصر المسلمين على استعداد لعقد تحالف تكتيكي مع ذلك المروق المادى العظيم الذى نرى مقرّه المركزى بمدينة « موسكو » .

---

وبعض هذه الأقوال منقولة عن .

## الفصل العاشر

### الشرق الأوسط والعالم (١٩٥٠ - ٥٤)

شهدت الأعوام الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية الثورة الناجحة التي شنتها الصهيونيون على حكم الانتداب البريطاني ، وإحجام الرأي السياسى بمصر والعراق عن مفاوضة بريطانيا في تعديل المعاهدة المبرمة مع كل منهما على أساس تأييد احتفاظ بريطانيا بقواعد في أرضهما للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط إزاء « الحرب الباردة » القائمة . ولما تجددت المفاوضات في مصر في ١٩٥٠ - ٥١ كان الموقف الرسمى لحكومة الوفد أنها بمجرد نشوب الحرب تسمح للانجليز بالعودة في الحال إلى احتلال مرافق منطقة القنال ، على أن يكون الجيش المصرى قد حافظ على سلامتها منذ أخلاها الإنجليز . فلما أوضح خبراء الانجليز العسكريون أن الدفاع ضد الغارات الجوية في الحرب « الخاطفة » تستدعى إنشاءات أساسية محكمة لا يمكن نقلها على وجه السرعة في حالة الطوارئ ، اجاب الوزراء الوفدون بأن الإنجليز إنما يبحثون عن ذريعة لإطالة الاحتلال ، الذى ينادى الشعب المصرى بالإجماع بإنهاء ناجزاً ؛ وزاد على ذلك وزير الخارجية ( محمد صلاح الدين ) أن أدلى بأن الاعتقاد السائد في مصر هو أن تعرض مصر لأن تتناولها الحروب العالمية لم ينشأ عن موقفها الجغرافى الذى تلتقى عنده الطرق البحرية والجوية ، بل ينحصر سببه في تحالفها مع إحدى الدول العظمى ، وأن خير وسيلة لتجنبها ما أمكن ويلات حرب ثالثة إنما تكون بتوخيها سياسة الحياد التام . وإزاء هذا الميل من جانب مصر إلى التملص ، إزداد تمسك بريطانيا بضرورة الدفاع الإقليمى للشرق

الأوسط؛ وكان موقف حكومة العمال البريطانية أمام البرلمان في دور ١٩٥٠-٥١ مزعزعا ولم يفسح أمامها مجالا يذكر للتوسع في المفاوضة مع مصر ، إذ أن ميل جماعة « المحافظين » التقليدي للتشدد مع المصريين طالما تردد صداه قويا في أقوال « المعارضة » . هذا فضلا عن أن بقاء الوفد في الحكم بات مهدداً بازدياد النقد الموجه إلى إثراء قادته بحالة لم يسبق لها مثيل في حركة المضاربة في رفع الأسعار التي أحدثتها الحرب الكورية ، فصار لزاماً على الوفد أن يتمسك بطلباته القصوى من الانجليز حرصاً على بقاءه الممثل المحيَّب للوطنية المصرية .

يضاف إلى ذلك أنه في صيف عام ١٩٥١ اشتد الخلاف بشأن فارس (إيران) بين الحكومة البريطانية والولايات المتحدة بعد ما أخفقتا في الوصول إلى سياسة مشتركة في الموضوع . وكان ما أخذه حكومة الولايات المتحدة على عاتقها في « مبدأ ترومان » لعام ١٩٤٧ من مد تركيا واليونان بالعمونة لمقاومة هجوم « الحرب الباردة » السوفييتية قد أتاح لهاتين الدولتين فرصة أقل ما يقال عنها أنها كانت هدنة لهما من العناء ، وقد أفادت خلافا الحكومة التركية والشعب التركي أحسن فائدة من العمونة الأمريكية الفنية والمالية بإدخال الإصلاحات الحديثة في طرق المواصلات والزراعة والصناعة . وكان المظنون أن المنطق يقضى بمنح هذه الوسائل العلاجية لفارس أيضا ، وهي التي لم تكن أقلّ منهما تعرضا للضغط السوفيتي ، والتي كانت زيادة إيرادها من حصيلة الزيت قد فتحت أمامها الباب لتمويل مشروع لسبع سنوات تبلغ جملة نفقاته ٦٥٠ مليون دولار دون الالتجاء في شيء منها إلى دافعي الضرائب بالولايات المتحدة . غير أن سياسة الفرس ، والمستشارين الأمريكيين في مشروع سبع السنوات ، وأصحاب امتياز الزيت ( شركة الزيت الانجليزية - الإيرانية ) لم يفهم فقط اعتبار الأمر من المسائل التي يجب عليهم حلها مجتمعين ، بل شاءت

المقادير أن تتسع الشقة بين ثلاثتهم بمضى السنين . وكانت الحكومات الفارسية المتعاقبة منذ سنة ١٩٤٧ قد عوّلت على الحصول على « قرض » من الولايات المتحدة بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، وكان مستشارو الدولة بالولايات المتحدة خلال هذه المدة يعلقون الموافقة على ذلك على شرط أساسى هو إجراء إصلاح جوهري فى نظام الإدارة الحكومية ، الذى يشوبه الفساد وعدم الكفاية . وكلما ازداد فى هذه الأثناء تأييد الشعب لغلاة السياسة الفارسيين فى مناداتهم بتجريد شركة الزيت الانجليزية — الإيرانية من ملكيتها، كانت الحكومة تزداد كل يوم تراجعاً عن مجاهرتها بالمزايا التى تفضل هذه المغامرة والتى يمكن جنيتها من تعديل شروط الاتفاق مع الشركة . كذلك نجم أمر لم يكن فى الحسبان، وهو تقرير حكومة العمال البريطانية تخفيض مقدار ما يوزع من الأرباح على المساهمين إذ أفضى ذلك فى عام ١٩٤٨ إلى نقص فعلى فى دخل الحكومة الفارسية العاجل من الزيت ، ومع أن الشركة كانت قد اتخذت إجراءات سريعة لتقديم عروض تعويضية ، فإنها لم يقدر لها بلوغ ما جرى به التيار العام فى هذا الشأن ( تماروعى أولاً فى « فنزويلا » ، ثم فى المملكة السعودية العربية ) من العمل باتفاقات تقضى بتقسيم الأرباح بنسبة ٥٠ للشركة صاحبة الامتياز و ٥٠ للحكومة التى يوجد الزيت فى أرضها . وقد قضى المفاوضون الفارسيون جانباً من الوقت فى المدة ١٩٤٩ — ٥٠ وهم يواصلون المطالبة بأن تكون الخمسون فى المائة المخصصة لهم من الأرباح مقدرة لا على أساس أعمال الشركة الانجليزية الإيرانية فى فارس بالذات فحسب ، بل على نصيبها أيضاً فيما تبشره من الأعمال فى بلدان أخرى بالشرق الأوسط وعلى تجارتها العالمية الواسعة فى توزيع الزيت ؛ وكانت حجة الفرس فى ذلك أن هذا الاتساع الشاسع فى الأعمال المربحة ، التى يؤول النصيب الأعظم منها إلى الحكومة البريطانية بحكم ملكيتها الستة وخمسين فى المائة من رأس مال الأسهم ، ولما تجبیه



من الضرائب ، لم يُتَح له الوجود إلا لأن شروط الامتياز الأساسية المبرمة في عامي ١٩٠١ و ١٩٣٣ أُمليت إملاءً على حكومات فارسية لم تمثل الشعب ، أو لأن هذه الشروط فسرتها الشركة بطرق « مجحفة » ، جداً بحقوق فارس ؛<sup>(١)</sup> ولم يفكر سوى العدد القليل من ساسة الفرس في أن مواطنهم لم يتحملوا شيئاً من المجازفات المالية الأولى ، وأنهم كانوا يومئذ في حالة يستحيل عليهم فيها تقريباً تقديم أحد من ذوى المهارة الفنية . يضاف إلى ذلك أن بعضاً من مستشارى الأمريكان في مشروع سبع السنوات كانوا في ذلك الوقت أو قبله متصلين بشركات للزيت في الولايات المتحدة اشتهرت بحسدها لحالة الشركة الانجليزية - الإيرانية ، وكان موقفهم بلا شك مشجعاً لغلاة الفرس على الاعتقاد بأنه في استطاعتهم إخراج الشركة الانجليزية - الإيرانية من ملكيتها والحصول من منافسيها على شروط تفضل شروطها ؛ ولم يكن ضرب البريطانيين والروس بعضهم ببعض بالأمر العسير على دولة أتيح لها البقاء إلى ما بعد القرن الماضى عن طريق ضرب بريطانيا وروسيا إحداهما بالأخرى . وحدث في مارس سنة ١٩٥١ أن اغتال أحد الغلاة رئيس الوزراء المعتدل « الجنرال رزميرا » لرفضه علناً تأميم أعمال الشركة الانجليزية - الإيرانية باعتباره أمراً غير ممكن من الوجهة العملية ؛ خلفه في رئاسة الوزارة الدكتور مصدق ، وهو رجل في السبعين من عمره شريف المقصد غير أنه منقاد لعواطفه ؛ وقد استطاع أن يستغلّ التصريح العلنى الذى فاه به سفير الولايات المتحدة « الدكتور هنرى جرادى » ( Dr. Henry Grady ) عن قلقه وأنه يخشى أن موقف السفارة البريطانية الخالى من الاسترضاء قد يدفع فارس إلى أن تلحق بالصين إلى حظيرة

(١) أنظر المبحث « إيران تعرض قضيتها في التأميم » في « Oil Forum » لمارس سنة ١٩٥٢ ، وكذا المبحث « إيجابيات الشركة الانجليزية - الإيرانية مؤيدة بالحقائق » في نفس المصدر ، وكذا مقال Dr. Laurence Lockhart « أسباب منازعات الزيت الانجليزية الفارسية » في « Journal of the Royal Central Asian Society » لأبريل سنة ١٩٥٣ .

الشيوعية ( إذ أن حزب « تودة » الشيوعى بها قد دأب على اغتنام أكبر فرصة ممكنة يتيحها له الموقف ) . وكان موقف وزارة العمال داخل بريطانيا مزعزعا ، فأخذت تحوم بين التلويح بالشدة لحماية مصالحها الزيتية فى فارس وبين إظهار استعدادها لقبول « إيضاحات » الولايات المتحدة ، إلى أن سلّمت فى آخر الأمر بما قرره « مصدّق » من طرد آخر دفعة من الفنيّين البريطانيين من مصنع التكرير العظيم بعبدان فى أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وقد أتت هذه الضربة القاصمة لهيبة بريطانيا ، فى نفس الوقت الذى توقّفت فيه المفاوضات الانجليزية المصرية ، وحدّت بحكومة الوفد إلى رفض ما اقترحته بريطانيا من انضمام مصر إلى الدول الرئيسية لشمالي الأطلنقى — ومن بينها تركيا — فى كتلة دفاع عن الشرق الأوسط ، وقيامها ، بدلا من ذلك ، بإعلان انتهاء المعاهدة الانجليزية المصرية ونظام الحكم الثنائى فى السودان . وقد تكشّفت الأمور فى الحال عن انضواء قيادة الجيش المصرى العليا إلى إرادة الملك فاروق لا إلى الوفد ، وأنها غير مستعدة لأن تتجاوز بمهاجمة المواقع البريطانية المحصّنة بمنطقة القناة ، ولما لم تأت المقاطعة الإجبارية التى عمد إليها العمال المدنيون المصريون بالغرض المقصود ، وهو إثناء البريطانيين عن عزيمتهم قام عميد الوفدين « فؤاد سراج الدين » ( الذى كان وزيرا للداخلية والمالية معاً ) بقيادة حملة « حرب عصابات » ، بعض أعضائها من المتطوعين وبعضهم مسحوبون من القوات النظامية ، بقصد إزعاج البريطانيين وحماهم على الاستسلام . فلما ووجهت هذه القوة ، الضعيفة التسليح ، بالدبابات ومدافع الميدان البريطانية أرغمت على مداومة الاستبسال بما كانت تلقاه من التهديد بالمحاكمة العسكرية ، وبما صدر إليها من الأوامر التليفونية من مكتب « سراج الدين » بالقاهرة بعيداً عن كل خطر — وأخيراً انضم نفاذ صبر البريطانيين من دوام الاعتداءات على قوّاتهم ، إلى استهتار سراج الدين فى سبيل تزعمه الشعبى ،

فنشأت عن ذلك واقعة حربية في كل مظاهرها بالاسماعيلية أسفرت عن قتل أكثر من أربعين مصرياً من الذين كانوا يسمون بقوات البوليس الإضافية . وانتقاماً لذلك قامت في اليوم التالي ، ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، جماعات منظمة بإشعال الحرائق ودمرت شطراً كبيراً من حى السياح والمحال التجارية بالقاهرة ، وقضت على حياة نحو عشرين من الأوربيين ، وأحدثت من الأضرار المادية ما قدرت قيمته بالملايين من الجنيهات .

وقد كان الملك فاروق في انتظار مثل هذه الفرصة لعزل حكومة الوفد وتعطيل البرلمان ؛ فعهد بحكم البلاد في ستة الأشهر التالية إلى سلسلة من حكومات الأقليات ، قامت خلالها بوقف حرب العصابات ضد البريطانيين ، كما سعت إلى إزالة القطيعة التي خيّمت باستمرار على العلاقات المصرية برجال السياسة السودانيين منذ عام ١٩٤٦ . وكان الوفد لا يتزحزح عن عدم قبوله شيئاً أقل من اتحاد السودان مع مصر فيما يتعلق بالدفاع والمالية والسياسة الخارجية ؛ غير أن رئيس الوزارة « نجيب الهلالي » ، لم يتردد في فتح باب المباحثات مع أعضاء « جبهة الاستقلال » السودانية الذين لا يميلون مع المصريين . غير أنه عندما حاول النحرى عن مواضع الفساد عند الوفدين قضى على جهوده بدسيسة دنيئة دبرها بعض الأديباء ممن كانوا في السنوات الأخيرة يشجعون فاروق على المضى فيما دأب عليه من الخلاعة . ثم إنه تبين لفاروق أن جماعة من ضباط الجيش ، من ذوى الرتب الوسطى ، يشتغلون بتدبير مؤامرة ثورية ضده ، غير أنه لم يقبل شيئاً مما أبدى له من النصيح بترضية رئيسهم المختار المحترم « اللواء محمد نجيب »<sup>(١)</sup> ، وأصرَّ على الفتك بهم . على أن المنامرين كانوا أسرع

(١) المترجم - قد اتضح الآن أن المدبر الحقيقي للثورة والراسم لخطتها هو رئيس الجمهورية العالي الفذ السيد « جمال عبد الناصر » ، وأن « اختيار » محمد نجيب رئيساً لم يكن في الحقيقة المكتومة إلا بصفة مؤقتة ، وبعد أن تم رسم الحطة الأساسية لحركة الثورة .

منه إلى التحرك ، فأرغموه على النزول عن الحكم ومغادرة البلاد ، وكان ذلك في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . ثم أتموا حركة الثورة بإعلان مصر جمهورية واختيار اللواء محمد نجيب أول رئيس لها ، في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ .

ولم يكن بين الأعضاء الذين تألف منهم « مجلس الثورة » من تجاوز سن الأربعين سوى محمد نجيب نفسه ، وكانت رتب التسعة الباقين ما بين بكباشي وصاغ وقائد جناح جوى . وقد بذلوا جهودا صادقة لإدخال النظام في الإدارة المدنية لأعمال الحكومة ، كما بادروا إلى سنّ تشريع لتحديد الملكية الزراعية بجعل الحد الأقصى لها ٢٠٠ فدان لكل مالك ، مع توزيع ما زاد على ذلك على المعدمين من الفلاحين في شكل قطع زراعية صغيرة ، على أن تدار شئونها بالطرق التعاونية و بإرشاد رجال وزارة الشؤون الاجتماعية . على أنه لو تم أقصى ما يُنتظر على هذا الوجه في فترة الانتقال ، المحدد لها خمس سنوات ، لكان ذلك نفسه جزءاً يسيراً من حل مشكلة تضخم عدد السكان بالنسبة للمساحة الزراعية ؛ ولذلك عُلقت الآمال على توسيع نطاق الصناعة عن طريق استنباط الكهرباء من المساقط المائية بالنيل . وقد كان لما أبداه هؤلاء الشوار الفتاه من روح التقدم أطيّب أثر لدى دوائر الأحرار بالولايات المتحدة والدوائر الاشتراكية في بريطانيا . ثم إنهم عمدوا إلى الإفادة في مسألة السودان بما أقدم عليه رئيس الوزارة الأسبق نجيب الهلالي ( وإن كانوا قد اعتقلوه عدة أشهر مع غيره من الشخصيات السياسية الهامة ) ، فعرضوا على الأحزاب السياسية السودانية أن يختاروا بحريتهم بين الاستقلال والاتحاد مع مصر . فما أن صدر هذا التصريح من جانب مصر حتى بادرت الأحزاب السودانية التي كانت تعتمد على مصر في مناهضة « جبهة الاستقلال » ، التي تتمثل فيها أطماع « المهدي باشا » الشخصية ، إلى الائتلاف معاً في هيئة واحدة هي « حزب الاتحاد القومي » ، لتخوض غمار الانتخابات العامة ، التي كانت

الحكومة البريطانية قد أعدت العدة لإجرائها تحت إشراف لجنة دولية . وكان من الأمور المحمولة عدد النخبين في جنوبي السودان (وهو لا يدين بالإسلام) وفي الأنحاء الأخرى البعيدة عن تأثير السياسة التي لا تخلو من المغالطة بالمدن الرئيسية ؛ غير أنه ، بفضل ما قامت به مصر من عظيم التأييد لحزب الاتحاد القومي بالمال والدعاية ، وتحاشى الموظفين البريطانيين القيام بأى تأييد يذكر لجهة الاستقلال ، حاز الفريق الأول أغلبية واضحة في الانتخابات في نوفمبر سنة ١٩٥٣ ؛ وبذلك دخل السودان في دور جديد من تاريخه ، على أن يبدأ فيه الموظفون البريطانيون في الانسحاب ، بحيث يتم انسحابهم في نهاية ثلاث سنوات ، في الوقت الذي يقوم فيه السودانيون بإعطاء أصواتهم ، في مواجهة المصريين ، بشأن وضعهم السياسى مستقبلا .

وقد كان لهذا النجاح في السودان أثر مشجع لدى رجال الثورة المصريين وصحافتهم ( بعد أن أخفتت أصوات المعارضة بسلسلة من المحاكمات بتهمة الخيانة أمام محكمة الثورة ، التي كانت مطلقة السلطة في أحكامها إلى حدود الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة ) ، فطالبوا البريطانيين بالجلء العاجل عن منطقة القناة . وقد أعربوا عن استعدادهم للوفاق على بقاء عدد محدود من الفنيين البريطانيين في زى مدنى لمدة محدودة ، وتحويل القوات البريطانية الحق في العودة في حالة وقوع اعتداء على إحدى الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، غير أن تمسك البريطانيين بإدخال تركيا وفارس ضمن الدول ، التي بسبب الاعتداء عليها يجوز للقوات البريطانية العودة إلى منطقة القناة ، أفضى إلى وقوف المفاوضات ، مع التهديد بالنزاع الحكومة المصرية سياسة الحياد التام . على أنه في فبراير سنة ١٩٥٤ كفت يد اللواء محمد نجيب عن السلطة ، وانحصر النفوذ في يد رئيس الوزراء البكباشى جمال عبد الناصر ، فاتخذت إجراءات حاسمة ضد الشيوعيين ، وأعيد فتح باب المفاوضة مع البريطانيين . وفي شهر يوليو

وصل الفريقان إلى الاتفاق على سحب القوات البريطانية في بحر سنتين ، مع تخويلها حق العودة في حالة الاعتداء على إحدى الدول العربية أو على تركيا ، وأن يُعهد في صيانة المؤسسات البريطانية بمنطقة القناة إلى هيئة من المفاوضين البريطانيين المدنيين لمدة سبع سنوات . وقد كان المأمول أن تتم تسوية المسائل التفصيلية الهامة من فنية ومالية وإقرار المعاهدة في أوائل الخريف ؛ لولا أن شُغل بال « عبد الناصر » بأعمال جماعة « الأخوان المسلمين » ، الواسعة الانتشار التي لم تُبدِ تحوُّلاً عن موقفها غير المسالم .

وبالعودة إلى « إيران » نجد أن نزعة « الدكتور مصدق » الوطنية غير المسالمة لم تُفَضِّض في خلال هذه المدة إلا إلى إفلاس وطني ، إذ أنه ، وإن كانت محكمة العدل الدولية قد قررت أن النزاع مع الشركة الانجليزية — الإيرانية لا يدخل ضمن طائفة المسائل التي وافقت حكومة فارس على خضوعها لسلطة المحكمة ، فإن ما حدث من التوسع في إنتاج الزيت بكل من العراق والكويت والمملكة السعودية العربية قد عوّض من التوقف في إنتاج الزيت الفارسي ، كما أن المصاعب التي نتجت عن إغلاق مصنع التكرير بعبدان قد اتخذت إجراءات عاجلة للتغلب عليها — وإن كان ذلك قد جرّ على بريطانيا عجزاً كبيراً في حصيلتها من الدولارات ؛ ذلك إلى أن ما للشركة الانجليزية — الإيرانية من كبير النفوذ على أساطيل نقل الزيت العالمية قد عاق الحكومة الفارسية عن إيجاد عملاء يحملون محل البريطانيين ، اللهم إلا إذا استثنينا المقادير الضئيلة المضحكة التي كانت تشتريها إيطاليا واليابان . ومع ما حصل للشركة الانجليزية — الإيرانية من غلبها على أمرها ، فلم تستغلّ شركات الزيت الأمريكية الفرصة ، كما أن حكومة الجمهوريين الجديدة بالولايات المتحدة امتنعت عن زيادة معونتها المالية لإيران ما دامت هذه ماضية في سياستها السلبية بشأن الزيت . وكان الدكتور مصدق يدأب بانتظام على توسيع نطاق سلطانه

على حساب نفوذ الشاه الشاب ، فعندما قام في أغسطس سنة ١٩٥٣ بمقاومة ما همّ به الشاه لعزله ، قام « الجنرال زهيدى » على رأس الجيش للتدخل فى الأمر ؛ وبعد أن التحم فى موقعة مع أعوان مصدّق ألقى القبض على ذلك الرجل المسنّ العنيد . وفى صيف عام ١٩٥٤ عُقد اجتماع بين ممثلى الحكومة الفارسية وهيئة دولية تمثل شركات الزيت فى العالم ، ومن بينها الشركة الانجليزية - الإيرانية ، فوصل الجميع إلى اتفاق لاستئناف استخراج الزيت فى فارس ، بشروط قُدّر أنها كفيلة بحصول فارس من ذلك الوقت فصاعداً على حصيلة كافية ، ولكن ( نظراً لما أنشئ فى هذه الفترة من موارد للزيت الخام ومعدات للتكرير لتحل محل نظائرها فى فارس ) لم يقرر الاتفاق لفارس ، على سبيل التعويض مما خسرت فى عامين من جرّاء سياسة وطنية خرقاء ، شيئاً كثيراً ، خشية أن يكون ذلك موضع إغراء على إعادة هذه التجربة فى بلدان أخرى .

أما « إسرائيل » ، فإن الدول العربية قد تمسكت فى إصرار برفض إجراء مفاوضات لعقد صلح رسمى معها ، ممّا أفسح مجالاً واسعاً لوقوع احتكاك على طول خطوط الهدنة التى رسمت حدود دولة إسرائيل المتعرجة على أساس الأمر الواقع . وعندما قامت إسرائيل بمحاولاتها فى الشمال لتحويل مجرى مياه أعالي الأردن من أجل بعض أعمال الرى قوبلت بمقاومة مسلحة ودبلوماسية من سوريا ، بحجة أن مثل هذا العمل يخلّ بشروط نزع السلاح فى المنطقة التى تتأثر بهذا المشروع والتى نصّ عليها فى شروط الهدنة لعام ١٩٤٩ . على أن أكبر مصدر للاحتكاك كان على امتداد الحد الفاصل بين إسرائيل والأردن وقدره ٣٣٠ ميلاً ، إذ كانت إسرائيل قد أهملت تحديد هذا الخط على أساس اعتبارات استراتيجية ، دون مراعاة لمصلحة عشرات الألوف من القرويين الذين يفصل بذلك بينهم وبين أراضيهم التى يرتقون منها ، كلها أو بعضها ؛ وإزاء هذه الظروف لم يكن فى وسع رجال الأمن فى الأردن ، أو ربما لم يكن

مر رغبتهم الخاصة ، أن يتعضوا على ما دأب عليه العرب ، سواء أكانوا  
لاجئين حقيقيين أم أفاكين من الذين اعتادوا السطو والنهب ، من التسلل إلى  
ما . ا خط المدة سعياً وراء غلبة يسابونها فكان ما يقع بسبب ذلك  
من اعتداءات على الأنفس أو الممتلكات ماثراً دائماً لإنزعاج المستعمرات  
الإسرائيلية الواقعة على الحدود ، ولغضب رجال الأمن بإسرائيل ،  
و « بن جوربون ، وزير دفاعها . لذلك وضعت في أوائل عام ١٩٥٣ خطة  
منظمة واسعة النطاق للانتقام من القرى التي هي مريض المظنة ، أفضت في  
النهاية إلى تدمير نصف قرية « قبيّة » في أكتوبر سنة ١٩٥٣ وقتل ٦٦ من  
سكانها . وقد أعلن مجلس الأمن للأمم المتحدة سخطه على هذا الانتقام  
الوحشي ؛ غير أن ما أوصى به من قيام الحكومتين بإجراء مباحثات لتعديل  
شروط الهدنة قوبل بعدم الرضا من الجامعة العربية ، فقررت في اجتماع لها  
في شهر ديسمبر أن ذلك يعدّ تحايلاً لحمل حكومة الأردن على قبول مشروع  
للولايات المتحدة لتنظيم مياه الأردن ونهيراته معاً بحيث يخصص ٦٥ في المائة  
من مجموعها لرى مملكة الأردن و ٣٠ في المائة لإسرائيل . ثم إن طرد  
الملك فاروق من مصر قد أذكى نار التبرّم عند أهل الدول العربية الأخرى ،  
فطاب لهم أن يعزوا كل تبعة في هزيمة العرب في فلسطين في عام ١٩٤٨ إلى  
سوء القيادة أو إلى الدول الغربية ، ولم يبدُ منهم شيء يذكر من الشعور  
بالمسؤولية الشخصية أو لوم النفس ؛ ونتج عن ذلك أن مناهج المعونة الفنية  
الأمريكية ( النقطة الرابعة ) لقيت مقاومة سياسية كبيرة ؛ وعندما فوتخوا من  
بريطانيا والولايات المتحدة بشأن إعداد دفاع إقليمي مشترك كان الجواب  
الجماعي من العالم العربي أن « إسرائيل » ، التي مازالت الدول الغربية تؤيدها ،  
هي منبع خطر عاجل أشد من خطر الاتحاد السوفيتي . على أنه بحلول صيف  
١٩٥٤ كانت حكومة العراق قد لحقت بتركيا والباكستان في تلقي معونة عسكرية



من الولايات المتحدة ، كما أبدت الحكومة المصرية استعدادها للفارقة في هذا الشأن ؛ غير أنه اشترط أن يكون هذا الميل مع الغرب مقرونا في كل مملكة باتخاذ إجراءات حاسمة ضد دعاة الوطنية المتعسفين والشيوعيين المؤازرين لهم .

ففي هذا الجو المفعم بالترشق بالاتهامات ، لم يكن من السهل على بريطانيا بوجه خاص الاستمرار فيما اشتهرت به من اعتبارها الشرق الأوسط ، أولا وقبل كل شيء ، مجرد حلقة في سلسلة مصالحها العاهلية ، حتى لو لم يعز إلى بريطانيا والولايات المتحدة حمل التبعة المباشرة في مشروع إيجاد إسرائيل ، سواء في صورته الغامضة في عام ١٩١٧ ، أم بعد مولد إسرائيل ، الذي هو في نظر الشرق الأوسط حادث مروع فظيع . على أن العالم العربي ، بمغالاته العاطفية في تقدير موقفه من الغرب ، لم يتخذ أكثر الخطوات سداداً لخدمة مصلحته الاقتصادية ؛ فإنه لأسباب متأصلة في تاريخ المنطقة الاجتماعي ، كان الاتجاه الغالب بالنسبة للأموال المكدسة لديه ، كالتى توافرت من اتساع نطاق استخراج الزيت ، إنفاقها على المسرات الشخصية للفئة الصغيرة الحاكمة ( كما يشاهد في المملكة السعودية العربية والكويت ) . أو في المشروعات التى يُنتظر أن تأتى بالأرباح الكبيرة أمثال بناء الفنادق الفخمة ذات الكازينوهات ، ونحوها ، بدلا من إيداعها في المشروعات التى ، وإن لم تأت بمثل هذه الأرباح العاجلة ، فإنها تعود بتقوية الاقتصاد المتداعى بهذه المنطقة . ومن ذلك يتبين ، من جهة ، أن حب العظمة الكاذبة هو على ما يظهر نزعة من نزعات الخلق العربى ؛ ومن جهة أخرى أن هناك تسليما ضميريا بأن الغرب هو الذى يضطلع إلى ما شاء الله بتقديم المال اللازم لتلك المشروعات الإنمائية الأساسية ؛ ولا غزو ، أفليس في عنق الغرب دين يُسلمه بإصلاح العالم العربى نظير المسلك « الاستعماري » الذى اعتاد

أن يسلكه معه في الماضي بوجه عام ، وما اقترفه على وجه التخصيص في مسألة إسرائيل واللاجئين العرب ( الذين دأبت الدعاية العربية على تضخيم عددهم ) ؟ <sup>(١)</sup> وعند ما أصدرت حكومة الولايات المتحدة إنذارها بوقف معونة اللاجئين حتماً في منتصف عام ١٩٥٥ إذا لم تتخذ إجراءات حاسمة لإعادة إسكانهم قبل ذلك الوقت ، كان في ذلك مجال لإثارة التهديدات المعتادة ، المضادة لذلك ، بأن الشيوعية تنتشر انتشاراً لا سلطان لأحد عليه ( والحقيقة التي لا شك فيها هي أن مخيمات اللاجئين كانت أصاح منبت طبيعي لنمو الدعاية الشيوعية ) ؛ كما أن حكومة الثورة المصرية طوّحت بنفسها مراراً في أقوال تشير إلى أن روسيا كفيّلة بسحق الغرب . وقد أضافت « إسرائيل » إلى الرائحة الكريهة المتصاعدة من هذا الجو العام المفعم بالقدح والتراشق ، رائحتها الخاصة بها ، بتدخلها في المفاوضات الانجليزية المصرية التي كان موقفها غاية في الحرج والدقة ، وذلك خوفاً من سياسة مصر بعد أن تصبح في يد قادة الوطنية و متحررة من كل تحكم بريطاني — إذ أن « الفرخ » الإسرائيلي الغريب ، المزهو بنفسه المجرد من الضمير ، لم يفتر له جهد في البحث وراء أي مأمن جماعي يحتمى به من جماعة الطيور العربية ، التي ألقى به ، وهو في طور التفريخ ، في عشاها الناقص البناء ، بلا حفاوة ولا ترحيب .

---

( ١ ) « كان من النتائج التي ترتبت على المشروعات المراد بها معونة الشرق الأوسط ، أمثال مكتب الشرق الأوسط الذي أنشأه «المستر بفن» ، والنقطة الرابعة للرئيس « ترومان » ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين العرب ، والمنحة الأخيرة التي نفّج بها الرئيس «إيزنهاور» فارس وقدرها ٤٣ مليون دولار ، أن ازداد اغترار القوم بأن معونة الغرب واجب لازم ... وكلما ازدادت المعونة العامة التي يقدمها الغرب للشرق الأوسط ، كانت أدوم أثراً في اعتقاده بأن الغرب عليه التزامات نحوه لا مفر منها » . ( عن مقال بعنوان :

« Proud Borrower and Shy Investor » في مجلة « The Economist »

( الصادرة بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ — الصفحتان ٤٠٣ — ٤٠٤ ) .

يقول الأستاذ « ديمانت » ( V. A. Demant ) « ان المجتمع دائماً مريض ، ولكن مرضه ليس دائماً مرض الموت . وفي العالم العربي نجد أن الفجر اللامع الذى تكلم عنه « جورج أنطونيوس » ( George Antonius ) عام ١٩٣٨ فى بحثه عن « استيقاظ العرب » ( Arab Awakening ) قد أصبح فى عام ١٩٥٤ فجراً قائماً مظلماً . كما أن شاباً عربياً متفرنجا ، يصح اعتباره مثالا لغيره ، كان منذ ثمانية أعوام متفرغا للنشاط السياسى فى سبيل القضية العربية ، والآن يعترف لمؤلف هذا الكتاب بأنه ، وإن كان لا يزال متحمساً لخدمة قومه فى الميدانين الاجتماعى والتعليمى ، فقد صار فى حكم المقتنع بأن المجتمع فى الشرق الأوسط الآن ( بحسب تعبير الأستاذ « ديمانت » أيضاً ) « فى طور هبوط من أطوار دورته » . ثم يواصل الكلام فيقول : « ولست أقصد بذلك أن كل شئ فيه فى انحلال . . . . . فإن حالة المجتمع لا يجوز الحكم عليها بمجرد إلقاء نظرة على عوامل التدمير أو عوامل الإصلاح التى تعمل فيه ، بل يجب التأمل فى مدى تأثير القوتين معاً وسرعة عملهما ، والتساؤل أيهما له اليد العليا : عوامل النمو أو عوامل التدهور ؟ فإن الناس لا يستطيعون البقاء دائماً فى حالة مدّ ؛ وإذا كانت « فطيرة الموسم » عرضةً لأن يقلّ سمكها « فإن روح الإنسان المعنوية تهبط تحت الأعباء المستمرة التى يقتضيها دوام التدبير والنشاط . إن المدنية مبنىً علوى ، فلكى يُضمن لها البقاء يجب إقامتها على قاعدة من الأسس الأولية السليمة » <sup>(١)</sup> .

ومنذ عهد قريب قام السيد « ألبرت حوراني » — وهو غير « الشاب

(١) عن V.A. Demant فى كتابه « Religion and the Decline of Capitalism »

( طبع لندن عام ١٩٥٢ — الصفحتان ١٥٧ و ١٦١ ) .

العربي المتفرنج المعتبر مثالا لغيره ، الأنف الذكر ، وإن كانت آراؤه لا تختلف عنه كثيرا — بتحليل الموقف في مقال شائق بعنوان «هبوط مركز الغرب في الشرق الأوسط»<sup>(١)</sup>؛ ونجد بيت القصيد من مقاله في سؤاله الختامى عما إذا كان هناك مجالٌ ما للنظر في مثل ذلك الهبوط مالم يكن هناك هبوط واقعى في الغرب في ذاته ، ومالم يكن التسيطر الغربى في الشرق الأوسط فى خلال القرن التاسع عشر قد حصل «فى وقت كان فيه الغرب فى أزهر أدواره الاقتصادية ولكن فى أحطّ أطوار مشاعره الروحانية أيضاً»<sup>(٢)</sup>. وقد خصص شطرا كبيرا من مقاله<sup>(٣)</sup> لتوضيح آثار هذا الهبوط الروحاني فى تسميم العلائق بين الشرق الأوسط والغرب — ولا سيما بريطانيا التى لها نصيب الأسد فى هذه العلائق ، والتى يعدّ وضعها مثالا لما أنتجه القرن التاسع عشر من الروح الاستعمارية — غير أن السيد حوراني يصرّح فى الوقت نفسه ( فى الصحيفتين ٢٦ — ٢٧ ) بأن المجتمع الإسلامى التقليدى كان قد أخذ فى أسباب التدهور عندما دخل فى دور الخضوع لتقاليد الغرب حوالى عام ١٨٠٠ ، وأن تدهوره فى الميدان الروحاني ( ولا أقول المادى ) ازداد سوءاً بتأثير هذا الخضوع . أما من حيث الدراسات الإسلامية القديمة — بالطريقة التى تدرس بها فى الجامعة الأزهرية بالقاهرة — «فإنها عقيمة ولم تُزود بالآراء الحديثة لإكسابها الخصوبة» . ومن جهة أخرى

( ١ ) عن « International Affairs » — عددى يناير وإبريل عام ١٩٥٣ المجلد ٢٩ .

( ٢ ) نفس المقال — الصفحتان ٣٤ و ١٨٣ .

( ٣ ) وهو أكبر مما ينبغى فى رأى Brigadier Stephen Longrigg الذى أدلى برأى مقابل لذلك فى نفس المبحث فى يوليو سنة ١٩٥٣

« يرجح أن جماعة المتفريجين قد خسروا أكثر مما أفادوا ؛ فإنهم بقدر تأثرهم بالآراء الغربية الحديثة يميلون إلى البعد بأنفسهم عن العقيدة الإسلامية والقيام بفروضها التعبدية ، وإن كان من الجائز أنهم لا يزالون يشعرون بفخر الإسلام الجماعى ، ويزداد شعورهم بذلك كلما ذبلت العقيدة فى نفوسهم ؛ وهم فى الوقت نفسه لم يكتسبوا فى مقابل ذلك سوى فكرة مهوَّشة عن بعض الآراء الغربية ، التى لا تستطيع فى ذاتها أن تجزم بالأسس التى بنيت عليها .

« إن ما نراه فى أيامنا هذه من انتشار المذاهب الدنيوية المحضة ، أمثال النسبية والمادية ، يُفضى إلى « العدمية » (الهيلست) حتى فى عالم الغرب الذى مازال يلبس هذا الأمر من تعاليم المسيحية ، فكيف بالحال فى الأمم الأخرى الذين هم عنها بمعزل تام . إن المشكلة الأساسية فى العالم العربى ، السياسى منها والفردى على السواء ، هى الخوف من « العدمية » ، إذ يزيد من خطرها اقترانها بالشعور الوطنى المتطرف وبالوسائل الحربية الحديثة . »<sup>(١)</sup>

ويتضح هذا الميل إلى « العدمية » بشكل مروّع لمن كان عمله يشمل الاطلاع على آراء الطلبة فى إحدى الجامعات الغربية ببلدان الشرق الأوسط ، بشأن (١) تطور الحضارات العظمى ، و(٢) أساليب العلاقات الدولية ومبادئها ؛ فهناك ، عندما يطلع الإنسان على كُدُس من مقالات الطلبة ، يتمثل أمامه أن ما يبدو فى بعضها من النقص الفاحش فى التعبير بلغة أجنبية لا يرجع إلى مجرد النقص فى إعداده بالمدارس الثانوية ، بل يعود أيضاً إلى ميل « عدمى » فيه لنبد المؤثرات الغربية واللغات التى هى وسيلة هذه المؤثرات . فمن ذلك ما نُقل عن أحد الشبان من أنه قال : « إني أكره الانجليزية » — قالها فى لهجة تفوق كل ما يبدو من الشباب من التعبير عن كراهيتهم لإحدى مواد الدراسة .

والظاهر أن ما لوحظ في جانب من هذه المقالات من شدة الكراهية السخيفة للأجانب متناسب تناسباً عكسياً مع مبلغ معرفة الطالب باللغة الأجنبية التي يكتب بها؛ ومع ذلك نراه قد اختار تلقى دراسته العالية بنفس هذه اللغة، لا لسبب سوى الفوائد العلمية أو المادية التي يأمل في تحقيقها من وراء ذلك. وقد أتينا بما فيه الكفاية من تحليل هذه الحالة النفسية المضطربة، ومن الواضح أن المتأثرين بها يستحقون منا كل عطف في تفهم تفكيرهم؛ ولكن ما حيلة المدرس الذي ينتمى إلى الغرب في ذلك ما دام (١) أن الغرب هو الذي تقع عليه التبعة كلها تقريباً في وجود هذا الوضع، (٢) وأن المدرس نفسه يعترف بصحة هذه الآراء ولو إلى حد ما؟ ثم ما هي المثل والمبادئ التي يمكنه اعتبارها على جانب من الحق؟ الحقيقة أن لا شيء من الأقوال الأكثر عصرية أو الأكثر قرباً منا يفوق ما نطق به «أشعيا» إذ يقول: «كلنا كغنم ضللنا، منّا كل واحد إلى طريقه» - على ألا يعزب عن الذهن أن هذا الإرشاد يسرى على مجتمع الشرق الأوسط كما يسرى على مجتمع الغرب سواء بسواء. وكما أن الاعتراف الصريح بخطأ الإنسان دون أن تكون لديه نية التوبة والإنابة لا يغنى عنه شيئاً (وربما كان هذا أكثر انطباقاً اليوم على الشرق الأوسط منه على الغرب)، كذلك لا أمل في الانصلاح دون الاعتراف بالخطيئة. وقد أعرب «ف. د. موريس» (F. D. Maurice) عن هذه الفكرة بلغة السياسة منذ مائة عام، إذ قال:

«إذا طرحنا جانباً تلك العقيدة القائلة بأن الحكام يحكمون بإذن الله ومشيتته، على اعتبار أنها عقيدة عتيقة...، فإنني لا أرى أملاً ما في التقدم، بل لن يكون هناك شيء سوى التذبذب المستمر والرجوع دائماً إلى حيث بدأنا: فمن جمهوريات تلي حكومات ملكية، إلى عاهليّات تبتلع الجمهوريات؛

ومن نظريات ترمى إلى نصرة الأمور الواقعة ، إلى أمور واقعة تقضى على النظريات ؛ ومن صياح الناس بالمطالبة بحرية الرأى ، إلى صراخهم طالبين الحكم الاستبدادى الحديدى ، الذى سيقضى على كل فكر ،<sup>(١)</sup> .

وحرر فى أسبوع القيامة سنة ١٩٥٤

---

(١) ذكر « موريس » ذلك على أنه القاعدة العامة . « وإذا كان أمراءنا يحكمون بإذن من الله ، فانما يكون حكمهم مثالا شاهداً على أن جميع الملوك ورؤساء الجمهوريات والخلفاء وغيرهم مهما تنوعت أسماؤهم ، يحكمون أيضاً بإذن الله » ( Tracts for Priests and People )  
 — لسنتى ١٨٦١ — ٦٢ ( كما نقله عنه Mr. Alec R. Vidler فى :  
 « The Theology of F. D. Maurice » — طبع لندن سنة ١٩٤٨ ص ١٩٦

## من بيان كتب مشروع الألف كتاب

صدر من كتب العلوم الإنسانية في مجموعة الألف كتاب ( اجتماع ، اقتصاد ،  
تربية ، علم نفس ، تاريخ وتراجم ، جغرافيا ، رحلات ، دين ، سياسة ، فلسفة ، قانون ،  
معارف عامة ) :

- ١ — تفسير القرآن
  - ٢ — حضارة الإسلام
  - ٣ — اتجاهات الفلسفة المعاصرة
  - ٤ — البوليس والكشف عن الجريمة اليوم
  - ٥ — سكتلنديارد
  - ٦ — الحياة العامة اليونانية
  - ٧ — فلسفة الخير
  - ٨ — حركات الشباب
  - ٩ — بلاد ما بين النهرين
  - ١٠ — بسمرك
  - ١١ — آثار حضارة الفراعنة
  - ١٢ — الحياة الناجحة
  - ١٣ — كيف تقرأ الجريدة
  - ١٤ — الحياة اليومية في مصر القديمة
  - ١٥ — الديانات في أفريقيا
  - ١٦ — الطفل من الخامسة إلى العاشرة
  - ١٧ — علم نفسك الاقتصاد
  - ١٨ — حضارة مصر والشرق الأدنى
- تأليف جوستاف جرونباوم
- د اميل برهيه
- د ريجنالد موريش
- د سير هارولد سكوت
- د ا. ا. زمين
- د لويس دكنسن
- د الصاغ الدكتور محمد فتحى
- د ل . ديلا بورت
- د اميل لدفيج
- د الأستاذ محرم كمال
- د أوستاس تشسر
- د ادجار ديل
- د ألن شورتر
- د ه . ديشان
- د أرنولد جزل
- د إيفلين توماس



١٩ - تاريخ العالم من ١٩١٤ - ١٩٥٠	تأليف دافيد تومسون
٢٠ - نحو مجتمع أفضل	د. برتراند رسل
٢١ - الأحلام والجنس	د. فرويد
٢٢ - تاريخ طابع البريد	د. يوجان فاييه
٢٣ - تاريخ الجيوش	د. جورج كاستلان
٢٤ - مصر القديمة	د. جان تركوتيه
٢٥ - صحوة أفريقية	د. بازيل دافيدس
٢٦ - الجريدة	د. جورج فيل
٢٧ - الحرب بين الماضي والحاضر	د. الأميرالاي محمد عبد الفتاح
٢٨ - الانقلاب الصناعى	د. ت. س. اشن
٢٩ - مرشد الآباء والأمهات	
٣٠ - موجز تاريخ العالم	د. ه. ج. ولز
٣١ - الحضارة العربية	د. ي. هيل
٣٢ - دراسات فى المغرب والاندلس	د. ي. لينى بروفنسال
٣٣ - الإنسان والأخلاق والمجتمع	د. ج. س. فلوجل
٣٤ - قصة الإنسانية	د. فان لون
٣٥ - مدخل إلى علم الآثار	د. السير ليونارد وولى
٣٦ - الجغرافيا والسيادة العالمية	د. جيمس فيرجريف
٣٧ - الرحالة العرب	د. الدكتور نقولا زيادة
٣٨ - فى طلب التوابل	د. سونياى . هوى
٣٩ - أهرام مصر	د. ا. ا. س. ادواردز
٤٠ - مصر ومجدها الغابر	د. مرجريت مرى
٤١ - تاريخ العلم وصلته بالفلسفة	د. وتاهام تامبير
٤٢ - الشعوب البدائية	د. ج. و. بيج
٤٣ - طبقات المجتمع	د. اندريه جوسمان

- ٤٤ — بذور الشر      تأليف إيفان هنتر
- ٤٥ — فجر الضمير      د برستيد
- ٤٦ — الأراضى البكر فى العالم      د كبل
- ٤٧ — قصة التجارة الدولية      د فيلبس دين
- ٤٨ — السلام العالمى فى العصر الذرى      د اسكندر هارو و برتراند رسل
- ٤٩ — الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته      د ت . جايلرنج
- ٥٠ — تاريخ الصحافة      د اميل بوفان
- ٥١ — ماهو الجنس      د المنظمة التعليمية التابعة للأمم المتحدة
- ٥٢ — تطور النفوذ البريطانى فى منطقة الخليج الفارسى      د الدكتور صلاح العقاد
- ٥٣ — علم الاجتماع      د موريس جنزبرج
- ٥٤ — الصحافة فى العالم      د ب . ديوانيه
- ٥٥ — موجز تاريخ الشرق الأوسط      د جورج كيرك